

التحول الديموغرافي في الصين

تحرير:

تيان شويه يوان

ترجمة: محمد عبد الحميد حسين

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين

صفصافة

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

WWW.SEFSAFA.NET

التحول الديموغرافي في الصين

تحرير: تيان شويه يوان

ترجمة: محمد عبد الحميد حسين

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

محمد عبدالحميد حسين/ مترجم مصري، حاصل على ليسانس اللغة الصينية- كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2008 بتقدير عام جيد، يعمل في مجال الترجمة الشفوية والتحريرية بين الصينية والعربية والصينية والانجليزية، صدر له الترجمة العربية لكتاب "شخصية الصين" من الصينية إلى العربية. كما يعمل حالياً على ترجمة أعمال أخرى تصدر ضمن سلسلة "قراءات صينية" عن دار صفصافة للنشر.

....

التحول الديموغرافي في الصين
الطبعة الأولى 2017
رقم الإيـــداع: 2017/21472
الترقيم الدولي: 7-034-821-977-978

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

B&R Book Program

This book originally published in Chinese under title: china's Population Aging and the Risk of Middle Income Trip



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

التحول الديموغرافي في الصين

المحتويات

التركيبة الديموغرافية في الصين ومأزق الدخول المتوسطة

يهتم كتاب "التحول الديموغرافي في الصين" بمناقشة سلسلة من مآزق التنمية على مستوى تحليل التنمية الإنسانية، وبخاصة "مأزق الدخول المتوسطة". الذي يعد المأزق الأكثر خطورة، والذي تواجهه الصين والدول النامية. وبتجميع الخبرات الإيجابية والسلبية للدول التي وقَعت في هذا المأزق- أو التي في طريقها إليه-يمكننا فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتركيبة العمرية السكانية المتجهة نحو الشيخوخة، كذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد بلوغ الشيخوخة، وهو موضوع غاية في الأهمية.

لقد حقق الاقتصاد الصيني- بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح- نموًا سريعًا ومستمرًا، وقد عبر الآن بالفعل عتبات الدخل المتوسط والمرتفع، إلا أن هناك تناقضات- غير متوازنة وغير متناسقة وغير قابلة للاستمرار- قد ظهرت، تلك التناقضات التي تواجه حلول "مأزق الدخول المتوسطة".

وانطلاقًا من الواقع الصيني، فإن أهم ما يلزم لعبور "مأزق الدخول المتوسطة" هو الإسراع في تحول نمط التنمية الاقتصادية، ومعالجة ظهور التناقضات الاجتماعية المتراكمة، واتخاذ طريق المدنية القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر ومواجهة تحديات الشيخوخة السكانية بأفضل الوسائل، وبالنسبة لتحديات الشيخوخة، فيجب:

أولاً: استغلال الفرص التي تتيحها الفترات الأولى من الشيخوخة، واستغلال ظاهرتي "العائد السكاني" و"الربح السكاني"، واللتين تقدمهما التغيرات في التركيبة العمرية السكانية "السن الذهبية" والتي مازالت مستمرة منذ 15 عامًا، وذلك في تسريع التنمية، وبذل أقصى جهد في عبور "مأزق الدخول المتوسطة" بنجاح خلال تلك الفترة.

ثانيًا: من خلال التنمية طويلة المدى، يجب التخلص من معضلة ارتفاع نسبة الإعالة في الفترات المتأخرة من الشيخوخة، والتخطيط بهدف "تقليل الأرباح للخسائر"، و"تعويض المكسب للخسارة"، وذلك بأسرع ما يمكن.

ثالثًا: يجب الاهتمام بالشيخوخة النسبية للتركيبة السكانية القادرة على العمل، وتعزيز تراكم رأس المال البشري تحسبًا لانخفاض القدرة على العمل.

رابعًا: يجب إدراك التغيرات في علاقات العرض والطلب في سوق العمل خلال عملية الشيخوخة، والاستجابة العلمية لتضخم معدل الأجور وانخفاض عوائد الاستثمارات.

خامسًا- الصعوبة البالغة في تحول الاقتصاد القائم على الاستهلاك، وضرورة حل مشكلة ضعف استهلاك كبار السن.

ولمواجهة تلك المشكلات، استخدم الكتاب - بمنطق الجمع بين النظرية والتطبيق-معلومات مباشرة لاستطلاعات أُجرِيَتْ تحت إشراف الباحثين المشاركين في هذا العمل، أولها استطلاع بالعينة للشريحة السكانية لكبار السن في عموم البلاد عام 2010، وثانيها استطلاع للتغيرات في العلاقة بين الأجيال وبين التركيبة الأسرية الصينية، واستطلاع ثالث حول تأمينات المعاشات الريفية الجديدة في عشرين مقاطعة ومدينة مركزية ومنطقة حكم ذاتي في الصين، وذلك لكشف وتحليل البراهين والقرائن، وعرض الآراء والأساليب بشكل جديد، مثال على ذلك، الاعتماد على نظرية المستهلك القياسي لإنشاء نموذج الطلب الفعال لدى كبار السن وميل الاستهلاك الحدي، ولشرح وتبيان اتجاهات التغير المختلفة في ميل الاستهلاك لدى شريحة كبار السن قبل وبعد عام 2020، كما أن التحليل الموضوعي للجدول الزمني لنقاط انحراف لويس يقلل من الاعتماد المفرط للتنمية الاقتصادية على القوى العاملة، ويضع في الحسبان نظرية وتطبيق إحلال رأس المال محل القوى العاملة، ويخطو التمدن والشيخوخة خطوات مشتركة، وتظهر مشكلات كبار السن في الريف، وتتحقق التغطية الشاملة لضمان المعاشات في الريف بالطريقة ذاتها التي حدثت بالحضر، وبتعزيز الإصلاح في الشيخوخة والتحول الاجتماعي، تكون ممتلكات كبار السن في ضمان، كذلك ضمان المساواة والحفاظ على الحقوق والمكتسبات المختلفة مثل الزواج مرة أخرى

بعد الترمل، وبذلك تتحقق أهداف ضمان المعاشات المتمثلة في "ضمان الحد الأدنى، والتغطية الواسعة، والمرونة، والاستمرارية"، ويتم إنفاذها طبقًا للآليات الصارمة التي تشرف وتراقب الحسابات الفردية لأموال المعاشات، وطبقًا للتعامل المناسب مع حسابات المعاشات الوهمية، ومد فترة سداد أموال المعاشات (الخطوات الثلاث)، كما يتم تفعيل تجارب "الضمان الريفي الجديد" على مساحات واسعة، جاذبًا خبرات التجارب التي شملت عشرين مقاطعة ومدينة مركزية ومنطقة حكم ذاتي، والتي تقدم خيارات عند اتخاذ القرار في التغطية الشاملة لأموال المعاشات.

وقد بينت الإحصائيات والتوقعات السكانية للأمم المتحدة أن القرن العشرين هو قرن الانفجار السكاني، وأن عدد سكان العالم - خلال مئة عام- قد ازداد من مليار و650 مليون نسمة إلى ستة مليارات و120 مليون نسمة، أي بمعدل زيادة قدره 2.7 ضعف، كما أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الشيخوخة السكانية، وسترتفع نسبة كبار السن فوق الخامسة والستين في العالم من 5.2% إلى 19%، أي إنه ارتفع بمقدار 13.8 نقطة مئوية، وستكون الصين في مقدمة دول الشيخوخة بسبب سرعة ومستوى الشيخوخة السكانية بها، كما سيتزامن "مأزق الدخول المتوسطة" مع المراحل الأولى من الشيخوخة، كما أن تحقيق الصين الخروج الآمن من "مأزق الدخول المتوسطة" ستلعب فيه المواجهة العلمية لتحديات الشيخوخة السكانية دورًا حاسمًا.

وبعد تجاوز نقاط انحراف لويس (William Arthur Lewis)، سوف تقل ظواهر "الربح السكاني"، و"العائد السكاني" الناتجة عن التغيرات في التركيبة العمرية السكانية "السن الذهبية"، ولكنها لم تنته بعد، وبذلك فلابد من استغلال الفرص التي تقدمها فترة "مابعد السن الذهبية" في تسريع التنمية، وكذلك يجب اتخاذ ما يلزم من احتياطات لمواجهة تحديات "النزيف السكاني" و"الدَّيْن السكاني".

مدخل

مازالت الصين- حتى الآن- الدولة الأولى في عدد السكان في العالم، ولكن طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن الهند يمكن أن تحوز هذا اللقب قبل عام 2030، وسنكون سعداء لزوال هذا اللقب، والسبب في ذلك- طبقًا لآخر التحليلات- يرجع إلى الانخفاض المستمر- على المدى البعيد- في معدلات المواليد والمعدلات الإنجابية، وسيكون هذا بمثابة نتيجة التغيرات في التركيبة العمرية للسكان، وتعد شيخوخة التركيبة العمرية السكانية بمثابة اتجاه كبير في التغيرات السكانية في العالم خلال القرن الواحد والعشرين، وهو الاتجاه ذو التأثير والدور الأعمق والذي يستوجب الاهتمام في التغيرات السكانية الصينية، وستؤثر الشيخوخة السكانية في الصين-خلال القرن الواحد والعشرين- تأثيرًا مباشرًا تجاه التنمية والتغير في جميع النواحي السكانية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، وستحمل كلها وسم الشيخوخة السكانية، ومع مستوى الدخل المتوسط- والذي وصلت إليه الصين حاليًا- فإن تحقيق الخروج الآمن من "مأزق الدخول المتوسطة" يستوجب عدم إهمال تأثير ودور الشيخوخة السكانية، وهذا هو الهدف من كتابنا "التحول الديموغرافي في الصين"، حيث أن توضيح الفرص والتحديات التي تتيحها الشيخوخة السكانية لتجاوز "مأزق الدخول المتوسطة"، يقدم خيارات مناسبة لاتخاذ القرار تنطلق من الواقع وتستوعب- بشكل تام- التجارب السلبية والإيجابية للمجتمع الدولي، كما تقدم لـ "الخطة الخمسية الثانية عشرة" وللتنميةالاجتماعية والاقتصادية والسكانية نتائج بحثية لها قيم عملية وواقعية.

ويتكون كتاب "التحول الديموغرافي في الصين"، من مقدمة عامة، بالإضافة لسبعة مباحث تتكون من ثمانية وعشرين بابًا.

وتبدأ المقدمة العامة من إجراء تحليل لسلسلة من مآزق التنمية خلال تاريخ التنمية البشرية، كما أن شرح وتبيان "مأزق الدخول المتوسطة" يشمل أهم مآزق التنمية، والتي تواجهها الدول النامية حاليًا، ومن بينها الصين، ويتبين- من خلال ملاحظة تاريخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم- أنه بالرغم من العوامل

المتعددة التي تتسبب في انزلاق الدولة إلى براثن "مأزق الدخول المتوسطة" مثل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إلا إن النقطة المشتركة هي عدم تحقيق التغيرات في التركيبة العمرية السكانية، أي "السن الذهبية"، أو عدم الإدراك السليم برغم الوصول لها، وهي التغيرات التي تحدث في مرحلة التوجه للشيخوخة، أو في المراحل الأولى من الشيخوخة، والتي تتمثل- بشكل عام- في ارتفاع نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل وانخفاض نسبة الشريحة العمرية المعالة، سواء كبار السن أو صغار السن، وعدم استغلال الظواهر المتاحة في ذلك الوقت مثل "الربح السكاني"، و"العائد السكاني" لدفع التنمية، وليس فقط الفشل في دفع التنمية، بل سيرتفع معدل البطالة مع ارتفاع نسبة القوى العاملة، وسيكون الأمر بمثابة حجر عثرة في طريق الاقتصاد الوطني، ومن ثم لا يمكن التوصل إلى حل المشكلات التي تظهر في مرحلة الانتقال من "مأزق الفقر" إلى الدخل المتوسط، مثل التخلف الاقتصادي والتكنولوجي المتراكم في مرحلة "الإقلاع الاقتصادي" ، وعدم منطقية الهياكل الإنتاجية، والاستقطاب الحاد بين الفقراء والأغنياء، والتمدن المشوه، وانتشار الفساد، وتفاقم الاضطرابات الاجتماعية، وغيرها من المشكلات، الأمر الذي يؤدي- في النهاية - إلى اندلاع تلك التناقضات المتراكمة، والسقوط في براثن "مأزق الدخول المتوسطة"، ولا يمكن إلا أن يكافح في سبيل التنمية بداخل "المأزق".

ويبرز الكتاب أن دور وتأثير الشيخوخة ليسا منفصلين، وأنهما يرتبطان- ارتباطًا وثيقًا- بالتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتناول الكتاب زوايا التخلف في مضامير التقدم العلمي والمعلوماتية والعولمة الاقتصادية، وأسباب التناقضات الاجتماعية المتراكمة، والتمدن ذا التنمية المشوهة، ويحلل- من خلالها- الظروف الذاتية والموضوعية للسقوط في "مأزق الدخول المتوسطة"، ويستكشف بعض قوانينها المنظمة، ويبرز التجارب المرجعية القَيِّمة، السلبية والإيجابية، وثمة خط فاصل- دائمًا ما يتم الشعور به بشكل واضح أو خفي أو دائم- خلال البحث والاستكشاف، وهو منحنى اتجاهات الشيخوخة السكانية، وخلال مرحلة السير نحو "مأزق الدخول المتوسطة" ومرحلة تجاوزه لابد من كسر هذا المنحنى وإدارته بشكل سديد والاستفادة القصوى من الموقف، حتى يتسنى تحويل القوى المقاوِمة إلى قوى دافعة للتقدم.

وتقدم "المقدمة" سردًا وتوقعات لاتجاهات وسمات وصور الشيخوخة السكانية في الصين والعالم، وتشير إلى سمات الشيخوخة السكانية في الصين في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين من السرعة الكبيرة والمستوى المرتفع، وسمات عدم التوازن في مراحلها وتدرجاتها على المستوى الزمني وعدم التوازن بين الريف والحضر وبين المناطق وبعضها على المستوى الجغرافي.

كما تدرج المقدمة اتجاهات الشيخوخة وسماتها في "الخطة الخمسية الثانية عشرة"، وفي استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى، وفي الوقت ذاته تستوعب الخبرات الإيجابية والسلبية للمجتمع الدولي، وتركز على شرح وتبيان أربع مشكلات نظرية وعملية، يتحتم مواجهتها وحلها بغية تجاوز "مأزق الدخول المتوسطة" وهي:

أولًا: تحول نمط التنمية الاقتصادية، تقديم وشرح ثلاثة جوانب أساسية لتحول نمط التنمية الاقتصادية كالتالي:

التحول في هدف التنمية، فيتحول هدف التنمية من السعي غير المتوازن وراء زيادة الناتج المحلى الإجمالي إلى السعي خلف تلبية احتياجات التنمية الشاملة للفرد، والتحول في قوى التنمية، فيتم التحول من التركيز على الطلب الخارجي إلى التركيز على الطلب المحلي، والتحول من تركيز الطلب المحلي على الاستثمار في الأصول الثابتة إلى التركيز على الاستهلاك، والتحول في نمط النمو الاقتصادي، فيتم التحول من التركيز على النمو الأفقي إلى التركيز على النمو الرأسي- وانطلاقًا من واقع الصين وطبقًا لزاوية الشيخوخة السكانية - يجب الإسراع في اتخاذ قرار التحول من الاستهلاك الكثيف للاستهلاك المتدني، ومن الفاعلية المتدنية للفاعلية المرتفعة، ومن الكفاءة المتدنية للكفاءة المرتفعة.

ثانيًا: نزع فتيل التناقضات الاجتماعية المتراكمة، وبعد الولوج لمرحلة الدخول المتوسطة تصنع ملكية الموارد وتوزيعها تربة خصبة لكافة أنواع التناقضات الاجتماعية، ومن ثم فإن تحقيق العبور الآمن من "مأزق الدخول المتوسطة" يستلزم أولًا حل التناقضات الأساسية.

ومن أهم الاقتراحات التماهي مع الواقع الصيني، وضبط مراحل التوزيع، ورفع

نسبة دخل العمال، ويجب إتمام النظام الاجتماعي العام، ورفع عدالة امتلاك الموارد، ويجب إصلاح نظام توزيع الدخل، ووضع العراقيل أمام "الإثراء" بغير طريق السوق القانوني، ويجب تحسين هياكل الأجور وآليات الضبط، ورفع حق العمال في التفاوض، وتطوير النظام الضريبي، وإطلاق العنان لضبط الضرائب، وإلى جانب ذلك- وفيما يخص الهياكل التوظيفية للعمل والتقدم التكنولوجي- فإنه يعرض كيفية الانتقال من الشكل الهرمي للشكل الزيتوني، وبالنسبة للعلاقات بين النمو الاقتصادي والضمان الاجتماعي، فإنه يعرض كيفية تسريع إنشاء نظام الضمان الاجتماعي، وبالنسبة لوظائف الحكومة وآليات السوق، فإنه يعرض كيفية حل إشكالية عدم وضوح الفارق بين الاثنين، وانسحاب الحكومة من السوق، وبالنسبة لمكافحة الفساد والاستقرار الاجتماعي، فإنه يعرض كيفية توحيد جهات العرض والرقابة، وحق الحكومة في الانسحاب من نمط السوق المنتني إليها، وتقديم اقتراحات إصلاحية قوية وموجهة.

ثالثًا: اتخاذ طريق التمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر، وبتجميع تجارب المجتمع الدولي- السلبية والإيجابية - يمكن إدراك ضرورة تجنب الوقوع في "مأزق أمريكا اللاتينية"، وفيما يخص عبور "مأزق الدخول المتوسطة"- بشكل آمن- يأتي التمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر في موقع الصدارة، وتقدم انطلاقًا من واقع دخول التمدن الصيني إلى المضمار السريع، والتركيز على نمط المدن الكبيرة الاستراتيجية الأساسية التي تظهر التمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر، والمفتاح الرئيس هنا هو "المحددات الثلاث الدقيقة"، و"المطالب الثلاثة" كما يلي:

أولًا: ضرورة التحديد الدقيق لمضمون التمدن، والسعي للتوفيق بين عملية التمدن وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والآن وفي خضم التمدن المطرد لابد من فهم وإدراك إيقاع ودرجة السرعة، ضرورة التحديد الدقيق لتوجه التمدن، والسعي وراء التنمية المتكاملة للمدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والقرى، وهذا هو وقت الخروج من حدود تنمية المدن نفسها، وتفعيل تنمية المدن للقرى وتفعيل تعزيز وتنسيق التنمية المشتركة في الريف والحضر.

ثانيًا: ضرورة التحديد الدقيق لأوضاع العمالة المهاجرة، ودمج سبل المعيشة والإنتاج لدى العمالة المهاجرة في التخطيط الكلي الشامل للمدينة، وحل مشاكل

تحويل الفلاحين الذين دخلوا للمدينة إلى مواطنين حضريين، والسعي إلى تأسيس المدينة لفكر جديد.

ثالثًا: مواجهة تحديات الشيخوخة بشكل يستغل المزايا ويتخلص من العيوب، وذلك هو بيت القصيد في هذا الكتاب، ومن خلال الجمع بين النظرية والتطبيق يمكن تحليل وشرح الجوانب الخمسة الآتية:

1 - استغلال الفرص التي تتيحها الفترات الأولى من الشيخوخة بشكل علمي، وبذل أقصى الجهد من أجل تحقيق الخروج الآمن من "مأزق الدخول المتوسطة" قبل حلول الفترات الدقيقة للشيخوخة، حيث يظهر من خلال التحليل المقارن للصين واليابان وكوريا الجنوبية، أن الدول الثلاث قد عاصرت- أو مازالت تعاصر- أربعين عامًا من التغيرات في التركيبة العمرية السكانية "السن الذهبية"، وقد استغلت اليابان تلك الفرصة السانحة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ونجحت في تجاوز مأزق "الدخول المتوسطة"، واغتنمت كوريا الجنوبية تلك الفرصة وخرجت من "مأزق الدخول المتوسطة" بشكل سريع نسبيًا من خلال تسريع التنمية، أما الصين فلابد لها من اغتنام تلك الفرصة الاستراتيجية، ولابد من استيعاب خبرات وأساليب الآخرين الناجحة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة - والسريعة نسبيًا- للاقتصاد الوطني خلال العشرين عامًا المقبلة، وخلق نموذج ناجح لعبور أكثر دول العالم سكانًا "مأزق الدخول المتوسطة".

2 - من خلال ملاحظة التنمية على المستوى طويل المدى، لابد من المواجهة السليمة لتحديات ارتفاع نسبة إعالة كبار السن، بعد الانخفاض السريع في معدلات الإعالة لصغار السن بين عامي 2000-2010، وبرغم تباطؤ سرعة الانخفاض بعد تلك الفترة، إلا أن هناك انخفاضًا طفيفًا يطرأ على الاتجاه الكلي حتى عام 2050، بينما طرأ ارتفاع مطرد في نسبة الإعالة لكبار السن، ما سيجعل نسبة رواتب تقاعد كبار السن قبل عام 2030 تتجاوز نسبة 10% من الدخل القومي ونسبة 29% من إجمالي الرواتب، الأمر الذي سيحتاج إلى خطط وسياسات مبكرة.

ويقدم الكتاب ثلاثة اقتراحات محددة، وهي دفع أموال المعاشات بشكل كامل

وفي وقتها المحدد، والتعامل مع حسابات المعاشات الفارغة بشكل سليم، والإدارة والاستخدام الأمثل لها كالتالي:

جمع أموال المعاشات، والتركيز على الطابع الإلزامي لسداد أموال المعاشات الأساسية، ولا بد أن يسدد الأفراد والمؤسسات والوحدات ما عليهم بشكل كامل وفي الوقت المحدد، والتعامل بشكل سليم مع حسابات المعاشات الفارغة، وتصفية الحسابات الفارغة والديون المعدومة والمتأخرات، وتحديد المسؤوليات، وتسريع التعامل، واستخدام أدوات مالية متنوعة لتسريع رد وسداد المتأخرات، والحفاظ على نسبة معقولة من الحسابات والأموال، إن أهم عناصر الإدارة السديدة لأموال المعاشات هي سيادة القانون، فالقوانين المحكمة لا يمكن انتهاكها أو الدوران حولها، أما من حيث الاستخدام الأمثل لأموال المعاشات، ففيما عدا دفع أموال المعاشات بشكل دقيق وبدون أخطاء، فلابد من تنمية قيمتها على أساس الحفاظ عليها طبقًا للقواعد ذات الصلة بأنشطة الأسواق المالية.

3 - فيما يخص التغيرات في الشريحة العمرية القادرة على العمل، لا بد من الاهتمام بالشيخوخة النسبية بداخل الشريحة العمرية القادرة على العمل، ومن المعتقد أنه في خضم اتجاه الشريحة السكانية بالكامل إلى الشيخوخة بشكل سريع، فإن النقص في إمدادات الشريحة السكانية القادرة على العمل عند درجة محددة لا تعد خطيرة، بينما الأخطر هي الشيخوخة النسبية بداخل الشريحة العمرية القادرة على العمل، وتوضح الإحصائيات أن النسبة التي تشغلها الشريحة العمرية التي تتراوح بين 45 و59 عامًا في الشريحة العمرية الكلية القادرة على العمل والتي تتراوح أعمارها بين 15 و59 عامًا قد ازدادت بمقدار 7.2 نقطة مئوية، أما النسبة التي تشغلها الشريحة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 64 و60 عامًا في الشريحة العمرية الكلية القادرة على العمل والتي تتراوح أعمارها بين 15 و64 عامًا قد ازدادت بمقدار 4.8 نقطة مئوية بين عامي 2000-2050، بينما ارتفعت النسبة التي تشغلها الشريحة التي تتجاوز أعمارها سن 45 في الشريحة العمرية القادرة على العمل والتي تتراوح أعمارها بين 15 و64 عامًا بمقدار 12 نقطة مئوية، فارتفعت من 24.46% إلى 36.46%، وقد ولدت الشريحة العمرية القادرة على العمل- المسنة نسبيًا والتي تزيد أعمارها عن

45 عامًا- قبل عام 1965، وتنخفض مستويات التعليم الذي تلقته تلك الفئة عن مستويات التعليم التي تلقتها الأجيال التالية لها، الأمر الذي لا يجدِينفعًا تجاه تنمية التقدم العلمي والقدرة على الابتكار، ولا يفيد إطلاقًا في تنمية الاقتصاد وعبور "مأزق الدخول المتوسطة".

وبتجاوز القانون، وفيما عدا تطوير نظم تعليمية عامة ذات معنى، يجب أولًا: تطوير نظم تعليمية مهنية، وإقامة دورات تدريبية مهنية لكل الوظائف على دفعات وبمستويات مختلفة، ما يجعلهم على دراية بالتقنيات المتقدمة عند انتقالهم لمرحلة الشيخوخة، ثانيًا: إجراء إصلاح وضبط للنظم التعليمية القائمة، والانتقال من السعي خلف الكم للسعي خلف الكيف، وجعْل الجامعات الكبيرة والشاملة - ذات الطبيعة المكثفة - تركز على التكثيف والتخصص معًا، وإصلاح الميل للجشع والتقارب.

إن تعزيز الجمع بين التكثيف والتخصص، والتنمية المناسبة لبعض المعاهد العليا المتخصصة والفريدة، وتنشئة الاتجاهات العلمية المتخصصة والمقارنة، كلها تحركات حكيمة للتخلص من ضعف القدرة على الابتكار لدى الشيخوخة النسبية للشريحة العمرية القادرة على العمل، ولا بد أن توضع في أولويات ضبط وإصلاح التعليم.

4 - يجب الاهتمام بالتغيرات الجديدة في علاقات العرض والطلب في سوق القوى العاملة، تلك التغيرات الناتجة عن ارتفاع معدلات الأجور وانخفاض معدلات الاستثمارات، ففي عام 2010 سجلت الشريحة العمرية القادرة على العمل أعلى نسبة لها وهي 74.5%، وفي عام 2011 بلغ العدد المطلق لها مليار نسمة، وشارف أيضًا على الذروة، وطرأت تغيرات جذرية على سوق عرض وطلب القوى العاملة، وكانت النتيجة المباشرة لتلك التغيرات ارتفاع تكلفة القوى العاملة وتضخم معدلات الأجور، ومع الزيادة النسبية في الديون السابقة، فإن معدلات الأجور بحاجة إلى نمو تعويضي كبير، كما أن تضخم معدلات الأجور يشير إلى ارتفاع تكلفة عنصر القوى العاملة وسط منظومة عناصر الإنتاج، ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الكلية وانخفاض نسبة الربح. ويؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض معدل الربح إلى الانخفاض المستمر

في العوائد الحَدِّية للاستثمار، وبالمقارنة بين أعوام الفترة من 1990 إلى 2010، انخفضت النسبة بين الناتج القومي الإجمالي وبين الاستثمار في الأصول الثابتة من 4.13: 1.00 إلى 1.44: 1.00، كما بلغت نسبة عوائد الاستثمار في الأصول الثابتة عام 2010 ما يعادل 34.87% من العوائد التي تحققت عام 1990، ما يضعف بشكل كبير من دور الاستثمار تجاه نشأة الاقتصاد الوطني.

5 - صعوبة التحول إلى نمط الاقتصاد المعتمد على الاستهلاك، وضرورة حل مشكلات ضعف معدلات استهلاك كبار السن، فالإنسان هو العنصر الأساسي في الاستهلاك، كما أن التحول لنمط الاقتصاد المعتمد على الاستهلاك لا يرتبط فقط بالتغيرات في حجم الشريحة السكانية، بل يرتبط كذلك بالتغيرات في التركيبة العمرية السكانية، وبسبب التأثير العميق للثقافة التقليدية الصينية، ومع اعتبارات تدليل الطفل الوحيد، فإن معامل الاستهلاك للفئة صغيرة السن تنحو إلى الارتفاع، وذلك في الوقت الذي تتدنى فيه دخول كبار السن وتتدني فيه معدلات ادخارهم، ويؤدي هذا إلى الارتفاع النسبي في معامل استهلاك كبار السن، وبدراسة أسباب ذلك يتبين أن السبب الرئيس هو الارتفاع النسبي في مصاريف التأمين الصحي الذي يتحمله كبار السن بشكل فردي. واستنادًا إلى زاوية التغيرات في التركيبة العمرية السكانية بغية توسيع الاستهلاك فيجب أولًا- وبلا شك- رفع نسبة العمال في التوزيع الأول للدخل، والحفاظ على النمو السريع المستقر في معدلات الأجور، وترسيخ قواعد رفع معدلات الاستهلاك لدى كبار السن. ولكن- وكما ذكرنا سابقًا- فإن وصول نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل وعددها المطلق إلى الذروة، أو قرب وصولهما للذروة يعني أن إشارة البدء في انخفاض النسبة والعدد قد انطلقت- أو أوشكت على الانطلاق- وسوف يضعف هذا تدريجيًا من الدور الداعم طويل المدى للاستهلاك، ومع الارتفاع المطرد في نسبة الشريحة السكانية لكبار السن وعددها المطلق، سجلت الشريحة العمرية لكبار السن فوق 65 عامًا، عام 2015 نسبة 10.1%، بعدد مطلق بلغ 139 مليون نسمة، وتسجل عام 2020 نسبة 12.5%، بعدد مطلق بلغ 174 مليون نسمة، وتسجل عام 2030 نسبة 17.4%، بعدد مطلق بلغ 238 مليون نسمة، وتزداد أهمية رفع معامل الاستهلاك لدى كبار السن بشكل مطرد، ويأتى هنا

سؤالان مهمان، وهما: كيف يمكن إماطة اللثام عن إمكانات الاستهلاك والتي تتراكم بفعل الشيخوخة؟ وكيف يمكن إطلاق العنان لها بالكامل؟ ويقدم الكتاب عدة مقترحات، أولًا- ضرورة رفع دخول كبار السن بشكل مستقر يحفظ على الأقل كفاءة رواتب تقاعد كبار السن أمام تضخم الأسعار، ثانيًا- ضرورة توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والمساعدات والإعانات الاجتماعية لكبار السن، ورفع مستوى الخدمات العامة، وطمأنة كبار السن فيما يخص الاستهلاك، ثالثًا- ضرورة تنمية وزيادة إمدادات الموارد النادرة، مثل مساكن كبار السن ودور رعاية المسنين وغيرها، وتلبية الاحتياجات الخاصة لكبار السن، الرعاية الطبية والعناية بالطاعنين في السن، ما سيلعب دورًا معززًا للاستهلاك.

وتأتي بعد "المقدمة" سبعة مباحث تشتمل على ثمانية وعشرين بابًا، تتناول جوانب مختلفة من موضوع الشيخوخة السكانية و"مأزق الدخول المتوسطة"، ويقدم نقاشًا عميقًا حول الموضوعات الرئيسية ذات الصلة.

المبحث الأول: الشيخوخة السكانية والنمو الاقتصادي، ففي أثناء سير الصين نحو الشيخوخة السكانية مازالت "الخطة الخمسية الثانية عشرة" تقع في الفترة الأخيرة من التغيرات في التركيبة العمرية السكانية "السن الذهبية"، ومازالت "النافذة السكانية" في بدايتها، ومازالت الظواهر التي تقدمها تلك الفترة - مثل "الربح السكاني"، و"العائد السكاني"- موجودة، وإذا استطاعت "الخطة الخمسية الثانية عشرة" أن تحقق نموًا اقتصاديًّا قوميًّا يقدر بحوالي 8%، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يصل إلى 58 تريليونًا و995 مليارًا و400 مليون يوان عام 2015، وسيبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 41895 يوانًا، وذلك يعادل 6771 دولارًا أمريكيًّا بسعر الصرف الحالي، ما سيقدم دفعة قوية للخروج من "مأزق الدخول المتوسطة"، أما لو كان نمو الناتج المحلى الإجمالي بمعدل 6%، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 53 تريليونًا و731 مليارًا و500 مليون يوان بحلول عام 2015، وسيبلغ نصيب الفرد 39159 يوانًا، بما يعادل 6167 دولارًا أمريكيًّا، ووقتها ستكون الدفعة أقل بعض الشيء، وبعد دخول الشيخوخة للمراحل الحرجة عام 2030 ستختفي ظواهر "العائد السكاني" و"الربح السكاني" والتي تتيحها "فترة السن

الذهبية"، وتحل محلها ظواهر "النزيف السكاني"، و"الدين السكاني"، وسيظهر وقتها الجانب السلبي من الشيخوخة بشكل مطرد، ومن ثمّ فإن قدرة "الخطة الخمسية الثانية عشرة" على الاستغلال الكامل للفترات الوسطى والأخيرة من التغيرات في التركيبة العمرية السكانية "السن الذهبية" لتحقيق تنمية سريعة ومستقرة ترتبط بشكل وثيق مع القدرة على تجاوز "مأزق الدخول المتوسطة"، فهي الأساس في تجاوز ذلك المأزق بشكل ناجح، وبعد "الخطة الخمسية الثانية عشرة" سيكون على التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتبع طابع التنمية العلمية والتحول في نمط التنمية الاقتصادية، وإنفاذ استراتيجيات اتخاذ الاحتياطات اللازمة و"تعويض الخسائر بالمكاسب"، و"تعويض المثالب بالمزايا"، إن رفع الكفاءة السكانية وتعزيز تراكم رأس المال البشريالمعتمد على التعليم يعوض قلة العدد في الشريحة العمرية القادرة على العمل، ويحقق- بشكل تدريجي- التحول المهم في استراتيجية التنمية السكانية بإحلال الكفاءة محل الكمية، كذلك يجعل استراتيجيات التنمية المستدامة وبعث الصين من خلال العلم والتعليم واقعًا ملموسًا.

المبحث الثاني: الشيخوخة السكانية والاستهلاك، يمكن من خلال تحليل تطور الاستهلاك استخلاص وتجريد مفهوم "مأزق الاستهلاك"، وباستخدام نظرية المستهلك القياسي، وطبقًا لنموذج ميل الاستهلاك الحدي والطلب الفعال لكبار السن، يمكن شرح وتبيان العلاقة بين الطلب الاستهلاكي وبين الشيخوخة السكانية، ويشير- حاليًا- إلى أنه تحت ظروف انخفاض الدرجة لدى كبار السن وارتفاع نسبة المستهلكين القياسيين لدى البالغين، يمكن تعزيز الدور الإيجابي القائد في التنمية الاقتصادية، وسوف ترتفع بعد عام 2000 نسبة الشريحة السكانية لكبار السن، كذلك عددهم المطلق، كما سيكون التأثير الكابح للطلب الاستهلاكي واضحًا للعيان بشكل متزايد، وعلى المستوى الكلي نقع الآن في مرحلة الانخفاض النسبي لمعدلات الاستهلاك لدى كبار السن مع الازدياد المستمر لإجمالي الاستهلاك، ومن ثم فإن أهم مرتكزات حل التناقضات بين الاستهلاك وبين الشيخوخة السكانية تتمثل في رفع الميل الاستهلاكي والمعدلات الاستهلاكية لكبار السن، وتضييق الفوارق الجغرافية في استهلاك كبار السن، وتنمية الصناعات التي ترتبط- ارتباطًا وثيقًا- بالشيخوخة، مثل

الإسكان والعلاج والرعاية والاتصالات والأجهزة المنزلية، وغيرها، وتقديم مقترحات بضبط سياسات الخصوبة السكانية في الوقت المناسب، وإتمام الضمان الاجتماعي للمعاشات، والتنمية القصوى لصناعات الشيخوخة، والبحث عن القدرات الكامنة لكبار السن وإطلاقها، وتكوين شبكة خدمات لكبار السن.

المبحث الثالث: الشيخوخة السكانية وتوظيف العمالة، إذ أن شيخوخة التركيبة العمرية السكانية هي نتاج انخفاض معدل المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع، ومن ثم تم تحديد أن عدد الشريحة العمرية القادرة على العمل في "الخطة الخمسية الثانية عشرة" سوف يزداد قليلًا، وقد وصلت النسبة إلى الذروة عام 2010 لتسجل 74.5% ثم تحولت للانخفاض، ويقع عرض وطلب القوى العاملة في مفترق طرق، فهناك صعوبة في توظيف الجامعيين، وهناك أيضًا "نقص في العمالة" مع وجود فائض فيها معًا، ويظهر- بشكل كلي- اتجاه يجمع بين ضعف إمدادات العمالة مع ارتفاع في تكلفة القوى العاملة، وسينتج عن هذا الاتجاه إحلال رأس المال محل القوى العاملة، ومن ثم تقليل اعتمادية التنمية الاقتصادية الزائدة على القوى العاملة، وعند اتخاذ القرار فإن الأهم هو تعميق الإصلاح في سوق القوى العاملة، ورفع كفاءة استخدام القوى العاملة، ومد سن التقاعد القانونية، ومن ناحية أخرى لا بد من التطوير والاستخدام الإيجابيين للموارد البشرية لكبار السن، الذين في مراحل شيخوختهم المبكرة.

المبحث الرابع: الشيخوخة السكانية والتمدن، حيث تقع عملية التمدن السكاني في الصين حاليًا في الجزء الأوسط من المنحنى الذي يأخذ شكل حرف"S" اللاتيني، وهي الفترة التي تتزايد بها السرعة، وفي النصف الأول من هذا القرن سيتم تحويل أكثر من 200 مليون عامل ريفي إلى الأعمال والصناعات الحضرية، ولا بد من تواكب "الخطة الخمسية الثانية عشرة"- من ناحية - الخطوات المتسارعة للتمدن تحت تأثير دخول عملية المدن ذاتها إلى المضمار السريع، وتحول أنماطها للتركيز على المدن الكبيرة والمدن الكبرى، وتحول أسلوب التنمية إلى التنمية المشتركة والمتكاملة

للحضر والريف، ولكن لا ينبغي أن ننساق- بشكل أعمى- نحو سرعة التمدن ومداه، بل يجب معالجة التورمات التمدنية التي ظهرت بالفعل، والاهتمام بحل مشكلات تحويل الريفيين الذين دخلوا المدن إلى مواطنين حضريين، ومن ناحية أخرى لا بد للريف أن يتخذ طريق التصنيع الزراعي والتحديث، وتطوير الإنشاءات الريفية الحديثة، وعلى المستوى الكلي ومهما كان تحقيق التحول من التركيز على تنمية المدينة نفسها إلى التركيز على التنمية المشتركة والمتكاملة للحضر والريف، فإن طريق التنمية المشتركة والمتكاملة للريف والحضر معًا هو كلمة السر هنا، ولمواجهة الازدياد في نطاق انتقال العمالة الريفية من الريف للحضر ظهرت مشكلة بقاء كبار السن والأطفال والنساء في القرى، وأصبحت الشيخوخة السكانية الريفية من نقاط تركيز وصعوبات مشكلة الشيخوخة السكانية الكلية. إن تحقيق التغطية الشاملة لنظم ضمان المعاشات في الريف كما في الحضر ورفع مستوى رعاية المسنين في الريف باستمرار، ورفع الوعي بالتنمية المشتركة المتناسقة في الحضر والريف لكبار السن، هو ضمان التنمية الصحيحة لعملية التمدن.

المبحث الخامس: الشيخوخة السكانية والتحول الاجتماعي، بدأ التحول الاجتماعي الناتج عن تغيرات النظم في الظهور منذ ثمانينيات القرن العشرين، وجمع نموذج رعاية المسنين بين التقليدية والحداثة، وبين التشابهات والاختلافات بين الريف والحضر، وقد بينت المعلومات الأولية التي أتاحها الاستطلاع المعنون باسم "التغيرات في العلاقة بين التركيبة الأسرية وبين الفارق العمري بين الأجيال في الريف والحضر"، والذي أجراه مركز دراسات اقتصاديات العمل والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية عام 2010، أن أحوال المعيشة لكبار السن فوق 65 عامًا في الريف والحضر في تلك الفترة تتمثل في الآتي:

أولًا: من ناحية مصادر تكاليف المعيشة، فإن 5.69% من الشريحة السكانية الزراعية تتمتع برواتب تقاعد، بينما يعتمد 60.77% من الشريحة السكانية الزراعية على مساعدات الأبناء وغيرهم من أفراد الأسرة، أما من يعتمدون على الدخول التي يتحصلون عليها من استمرارهم في العمل فتبلغ نسبتهم 25.75%، أما من يعتمدون على الإعانات الحكومية للأسر الأقل دخلًا فتبلغ نسبتهم 5.09%، أما تلك النسب عند

غير الزراعيين فجاءت بالترتيب كما يلي 75.32%، و14.10%، و2.56%، و6.41%، كما أن مصادر تكاليف المعيشة الأساسية تتركز في مساعدات أفراد الأسرة والاعتماد على العمل الخاص، بينما يعتمد كبار السن في الحضر على رواتب التقاعد بشكل أساسي، وظهرت-بشكل واضح- سمات التركيب الثنائي لرعاية المسنين في الريف والحضر.

ثانيًا: من ناحية أسلوب السكن: يعيش كبار السن الريفيون في أسر مباشرة وأسر نواة وأسر فردية، وتبلغ النسب الثلاثة بالترتيب 60.29%، و20.49%، و14.78%، بينما تبلغ النسب في المدينة 49.28%، و26.81%، و20.06% على التوالي. ويشير هذا إلى أن عددًا كبيرًا من كبار السن في الريف يعيشون مع الأبناء المتزوجين، وفي المدينة كذلك يسكن قرابة 50% من كبار السن مع أبنائهم المتزوجين، لكن الزيادة في عدد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، في المدن، إنما هي بسبب عدم عمل الأبناء في المدينة ذاتها التي يعيش بها كبار السن.

ثالثًا: من ناحية إدارة كبار السن لشؤون حياتهم بشكل ذاتي: يستطيع غالبية كبار السن الذين تقل أعمارهم عن 80 عامًا إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل، وإذا توافرت خدمات مجتمعية مساندة فإنهم سيستطيعون إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل كامل، وسيستغنون عن رعاية أبنائهم لبعض الوقت، ومن بين المشاركين في الاستطلاع فإن أكثر من 50% توفي أبواهم بعدما تجاوزوا الخامسة والستين، والكثير منهم لم يتسبب في ضغوط كبيرة للأبناء في الرعاية، وفي هذا العصر الذي يحدث فيه التحول الاجتماعي بسرعة كبيرة، فإن رفع مستوى وجودة المعيشة لكبار السن يضع اللبنة الأولى في بيئة الضمان الاجتماعي للمعاشات والتي تعبر "مأزق الدخول المتوسطة"، ولا بد من دعم الإصلاح بقوة، ولا بد أولًا من تلبية متطلبات تحول المجتمع، وتعزيز إصلاح نظام ضمان المعاشات الموحد بين الريف والحضر، ولا بد من حدوث إنجاز جديد على مستوى إصلاح النظام الثنائي لتسجيل الأسر الريفية والحضرية، وثانيًا لا بد من الاهتمام بترتيبات رعاية المسنين والخدمات الاجتماعية الموجهة للآباء والأمهات ذوي الطفل الواحد، ولا بد للحكومة من استحداث رواتب خاصة لتعويض تلك الفئة، ولا بد لتلك السياسة أن تتمتع بالتغطية الشاملة، ولا بد لمستواها أن يكون مرتفعًا، وثالثًا السعي لإقامة نظم متعددة لخدمات وضمان

المعاشات يسهم فيه ويتحمل مسؤوليته الحكومة والمجتمع والأسرة والأفراد، ورابعًا ضمان حقوق ومصالح كبار السن على مستوى النظام، وحماية ممتلكات كبار السن، وحق الأرامل منهم في الزواج مرة ثانية، وحقوقهم في المشاركة العادلة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث السادس: الشيخوخة السكانية والضمان الاجتماعي: لا يتناسب "التشظي" الموجود في نظم وآليات الضمان الاجتماعي- حاليًا- مع احتياجات تنمية الشيخوخة السكانية، ولا يسهم- بشكل إيجابي- في إقامة بيئة آمنة لعبور "مأزق الدخول المتوسطة"، وتباعًا- مع تعميق إصلاح اقتصاد السوق- طرأت تغيرات على قيم الناس، وأصبحت الرعاية الاجتماعية لا تكفي، وأصبحت هناك أزمة في رعاية الأبناء، ويحتاج هذا إلى استكشاف ودراسة الإصلاح الذي يتناسب مع اقتصاد السوق:

أولًا: من زاوية رفع المعاشات، لا بد من تقديم إصلاح "الخطوات الثلاث" لحل التناقض بين "التضامن والحسابات" في إطار زيادة التضامن الاجتماعي للحسابات الفردية، كالتالي:

الخطوة الأولى: وضع آليات صارمة تراقب الحسابات الفردية، وتضمن عدم انتهاكها، وضمان الحماية القانونية.

الخطوة الثانية: استخدام قنوات متعددة للتعامل الصحيح مع حسابات أموال المعاشات، والزيادة المعتدلة في القدرة التخصيصية للمخصصات المالية للدولة والمصارف المملوكة للدولة والشركات الموجودة في السوق.

الخطوة الثالثة: رفع الحد السنوي لمصاريف المعاشات.

ثانيًا: من ناحية الحفاظ على قيمة أموال المعاشات، فيمكن تقديم ثلاثة مقترحات محددة، وهي:

المقترح الأول:إعفاء مدخرات التقاعد من الضرائب، وإعفاء الاستثمارات من ضريبة الفائدة وضريبة الاستثمارات.

المقترح الثاني: التوجه نحو سياسات بيع السندات، حيث تصدر الدولة سندات المعاشات طبقًا للنسبة، وتكون بمعدلات فائدة مرتفعة بشكل طفيف عن سندات الخزانة في الفترة ذاتها.

المقترح الثالث: سياسة الدعم السعري، حيث يتم تقديم بدلات مالية لأموال المعاشات الاجتماعية القاعدية، وأموال الضمان الاجتماعي القومي وغيرها بناءً على مؤشرات أسعار المستهلك في ذلك العام، ثالثًا من ناحية مدفوعات أموال المعاشات، فلا بد من توقع وحساب معدل النمو في عدد المتقاعدين وفي رواتب التقاعد، وبناء النظم والآليات الضرورية، ومن خلال الإصلاح يمكن تحقيق أهداف ضمان المعاشات من "حماية الأساس، والمرونة، والتغطية الواسعة"، وإلى جانب ذلك تزيد من مضمون الإصلاح في سياسات تأمينات الحماية الاجتماعية للمسنين في اليابان وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، وتقدم التجارب الناجحة لتلك الدول فيما يخص تأمينات المعاشات، كما أن بعض الممارسات التي لم تحقق دروسًا مستفادة على درجة عالية من الكفاءة، وتقوم بإضفاء الطابع المؤسسي على التشريعات، وتجعل حماية المسنين تعمل في إطار قانوني، حيث يضمن التدريب الجيد لفرق الرعاية، جودة مرتفعة لمستواها، كما أن إبرام اتفاقيات الرعاية مع الأسر يحدد- بدقة - مسؤليات الطرفين، فتنوع هياكل خدمات كبار السن، وتركيز عمليات التحول لنظام السوق، والمشاركة في المنظمات الاجتماعية، والتعاون الاسرى الإيجابي، يضمن الارتفاع المستمر لمستويات رعاية كبار السن.

المبحث السابع: استطلاعُ رأيٍ شملَ أحوال رعاية المسنين والأوضاع الاقتصادية لرعاية المسنين الريفيين في 20 مقاطعة ومنطقة ومدينة في الصين، على خلفية زيادة نسبة الشريحة السكانية الريفية وتفاقم الشيخوخة السكانية بشكل يومي، بدأت الصين في سبتمبر من عام 2009 إجراء تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة، والتي وصلت حاليًا إلى التغطية الشاملة الأساسية، ومن أجل فهم الأوضاع الاقتصادية لرعاية المسنين الريفين، والأحوال الواقعية لتطبيق الضمان الريفي الجديد قامت مجموعة العمل السكانية بجامعة لياو نينغ بإجراء استطلاع رأي بالعينات شمل الأسر الريفية في أكثر من عشرين مقاطعة ومدينة ومنطقة حكم ذاتي في الصين، وأمكن- من خلاله- الحصول على بيانات كاملة وتم إجراء تحليلات بناءً على تلك النتائج، وهذا الاستطلاع له أهمية مرجعية واقعية في إتمام نظم تأمين المعاشات الريفية، ورفع مستوى الضمان الاجتماعي، وتوسيع مدى الطلب الداخلى، ودفع الاستهلاك الريفي الخاص، وتعزيز النمو الاقتصادي وتجاوز "مأزق الدخول المتوسطة"، وقد أجرى تقرير الاستطلاع تحليلًا موضوعيًا شمل العديد من الجوانب، مثل أحوال الريفيين الأساسية، وأحوال تنقل وتوظيف الريفيين، وأحوال الاستهلاك والدخول الأسرية الريفية، وأحوال الرعاية الأسرية لكبار السن الريفيين، وأحوال تطبيق نظم تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة، وقدم اقتراحات سياسية تجاه نسب المشاركة في الضمان الريفي الجديد، ورفع مستوى إدراك السياسات، وسداد الحساب الفردي في التأمينات الاجتماعية الجديدة، والدعم المالي للحسابات الفردية في الضمان الريفي الجديد وغيرها.

حرر الكتاب السيد تيان شويه يوان، وحظي بالدعم والتوجيه من السيد جاو تشوان لي، نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والسيد تشين تشوان شو، نائب مدير مكتب اللجنة القومية لأعمال الشيخوخة، والسيد جانغ شي شينغ، مدير مركز دراسات كبار السن بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ونائب رئيس تحرير دار مؤلفات العلوم الاجتماعية للنشر السيد جاو لي، والمدير المالي والإداري لقسم الكتب السيد يون واي، والمحرر السيد وانغ يو شان، وآخرين، مساعدتهم فعلت الكثير، ولا بد أن نشيد بهم وأن نشكرهم شكرًا صادقًا.

جاء تحرير كتاب "التحول الديموغرافيفي الصين" على النحو التالي:

- "المقدمة" و"الملخص" بقلم تيان شويه يوان.
- المبحث الأول: تحت إشراف جانغ كاي دي، وإعداد قوه بينغ، ولي جينغ، كتابة: قوه بينغ، ولي جينغ، وسون لوجون، وما فينغ لي، ومياو ون شينغ، ووانغ خاي تاو، ووشياو لان، وجانغ تشيو شيا، وواي يان يان، ووانغ لي لي، وتشيو جيا ياو، ويانغ شياو تشي، ولوه شياو خوي.
- المبحث الثاني:تحت إشرافوانغ شينغ جين، وكتابة وانغ شينغ جين، ويو شياو، وسون مينغ.
- المبحث الثالث:تحت إشراف تزوه شويه جين، وكتابة تزوه شويه جين، وتشين قوه جينغ، وسون شياو يان.
- المبحث الرابع:تحت إشراف وإعداد وانغ جه يونغ، ويانغ كه، وتساي آي فيي.
- المبحث الخامس:تحت إشرافوانغ يويه شينغ، وكتابة وانغ يويه شينغ، وو خاي شيا، ووانغ ليي.
- المبحث السادس:تحت إشراف جانغ جان شين، وكتابة جانغ جان شين، ووانغ تشياو، ولين باو.
- المبحث السابع:تحت إشراف مو خواي جونغ، كتابة مو خواي خونغ، وانغ يويه، جين قانغ، وسون لي مين، ويان لين لين.

تيان شويه يوان

يناير 2015

في/ ون شينغ قه

الباب الأول

من ”مأزق الدخول المنخفضة“
إلى ”مأزق الدخول المتوسطة“

الفصل الأول

تطور نظرية "المأزق"

أثبتت الأبحاث العلمية أن التاريخ البشري يمتد لأكثر من أربعة ملايين عام، وعلى مدار هذا التاريخ الضارب في القدم، مرت البشرية بالعديد من "مآزق التنمية"، ولن نحتاج للعودة إلى الماضي القديم لتبيان ذلك، حيث نرى أن البشرية تمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأشكال مختلفة من مآزق التنمية، ومن بين هذه المأزق تبرز خمسة أنماط رئيسة، تشمل:

المأزق الأول: "مأزق الدخول المتدنية"، ويطلق عليه أيضًا "مأزق الفقر"، فبعد الحرب العالمية الثانية، بذلت كل دولة قصارى جهدها لتنمية اقتصادها وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها، في حين كانت بعض الدول النامية قد خرجت لتوها من مرحلة الاستعمار، أو شبه الاستعمار، وكانت القوى الإنتاجية للمجتمع متخلفة، فلم تترق الزراعة، وتوقف التصنيع عند مرحلة التراكم البدائي لرأس المال، وتدنت مستويات الإدارة والعلوم، ورزخ عدد كبير من السكان تحت خط الفقر، وتوقف الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى أقل من 1000 دولار أمريكي للفرد، وهو ما أطلق عليه "مأزق الدخول المتدنية" أو "مأزق الفقر".

المأزق الثاني: هو "المأزق السكاني"، وطبقًا لنظريات التحول السكاني، والتي صاغها كل من الديمغرافي الفرنسي أ. لاندري، والديمغرافي الأمريكي ف. ووردستام، فإنه أثناء المراحل التي يتحول فيها المجتمع- سكانيًا- من متوالية ارتفاع نسبة المواليد، وارتفاع نسبة الوفيات، وانخفاض معدل التنمية، إلى متوالية ارتفاع نسبة المواليد، وانخفاض نسبة الوفيات، وارتفاع معدل التنمية، وصولًا إلى متوالية انخفاض نسبة المواليد، وانخفاض نسبة الوفيات، وانخفاض معدل التنمية، ومع التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، تغيرت مفردات العلاقة بين التكلفة والمنفعة للمواليد، وأبرز سمات هذا التغير هو ارتفاع التكلفة الحدية للمولود الجديد وانخفاض المنفعة الحدية له في نفس الوقت، وهو ما أعطي الدافع الداخلي للتغير الديمغرافي، ودائمًا ما تتجسد مراحل الارتفاع والانخفاض والارتفاع ثانية في وجود فائض في السكان وفي القوى العاملة، وهو ما يؤدي لظهور المتوالية السلبية: "كلما زاد الفقر زادت معدلات المواليد، وكلما زادت المواليد زاد الفقر"وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية طفرة في المواليد أخذت طابعًا عالميًا، واستمرت لعقود طوال في الكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودخلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان مرحلة من الركود وشبه الركود، ويسمى هذا النوع من الركود الاقتصادي المصاحب للزيادة السكانية "المأزق السكاني".

المأزق الثالث: هو "مأزق التمدن"، حيث وضعت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية برامج تنموية وتصنيعية طموحة، وجرت عمليات تمدن السكان بسرعات غير مسبوقة، واتسعت رقعة المدن باطراد، وزادت معدلات التمدين في بعض الدول، دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية، وسبقت القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتصنيع، وظهر التمدن المشوّه الذي تجلي في أبرز صوره في التنمية المشوهة للمدن الكبيرة، ذلك التمدن الذي لم يقم بدوره القيادي والمهم في تنمية الاقتصاد القومي والتصنيع، بل وأصبح عائقًا في طريق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

المأزق الرابع: وهو "المأزق البيئي"، فقد ساعدت وتيرة التصنيع المتسارعة - خصوصًا التصنيع التقليدي- على خلق حالة من استنزاف الموارد والإضرار بالبيئة، وباتت انبعاثات الغازات ومياه الصرف والمخلفات الصلبة والضوضاء، أزمات يومية تؤرق البشرية، ما ترك كبير الأثر على حياة السكان وصحتهم، وفي نهاية المطاف وصل التأثير إلى الصناعة وإلى التنمية الاقتصادية القومية ككل، ويظهر من تاريخ انتقال الدول المتقدمة من التصنيع التقليدي إلى التنمية العصرية أن الجميع قد مر بذلك المأزق على اختلاف المستويات، وسلك الجميع الطريق ذاته الذي يبدأ بتلويث

البيئة وينتهي بمعالجتها، وتعاني الدول النامية بشكل أخطر من ذلك المأزق، لكونها ما زالت في مرحلة التصنيع التقليدي، وكان لا بد من التعلم من الأخطاء السابقة، واستيعاب الدرس الذي قدمته الدول المتقدمة، ومن ثم شرعت الدول النامية في اتخاذ طريق تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة والإدارة الرشيدة للبيئة، ومن جانبها أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة بشؤون التنمية والبيئة والتي عقدت سلسلة من الاجتماعات الدولية، وأصدرت "الإعلان"، و"خطة العمل" وغيرها من الآليات الداعية للتنمية المستدامة، والساعية للخروج من "المأزق البيئي" مبكرًا.

المأزق الخامس: وهو "مأزق الدخول المتوسطة"، إذ ذُكر هذا المصطلح- لأول مرة - ضمن "تقرير التنمية الاقتصادية لدول شرق آسيا" الصادر عن البنك الدولي عام 2006 والذي تضمن أيضًا شرحًا له، ومفاد الأمر أنه إبان الحرب العالمية الثانية - وعقب دخول بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة إلى مستوى الدخول المتوسطة بشكل سريع نسبيًا- اندلعت التناقضات التي تراكمت خلال فترة "انطلاق الاقتصاد"، وبرزت مشكلات مثل عدم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وعدم العدالة في توزيع الدخول، وارتفاع مستوى البطالة، واضطراب النظام الاجتماعي، ما أدى في النهاية إلى وقوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حالة من التوقف التام دامت لفترة طويلة، فقط اليابان وكوريا الجنوبية - ومعهما عدد قليل من الدول- نجحت في القفز إلى مصاف الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الدخول بفضل اعتمادها على التكنولوجيا المتقدمة والإدارة العلمية الرشيدة.

وثمة علاقة داخلية محددة تربط بين "المآزق الخمس الكبرى" السابق ذكرها، وتلعب تلك العلاقة دورًا في تبادل التأثير وتعزيز التفاعل بينها، وقد تتتابع المآزق ابتداء من "مأزق الفقر" حتى "مأزق الدخول المتوسطة"، مرورًا "بالمأزق السكاني"، و"مأزق التمدن"، و"مأزق البيئة"، وقد يسبق أحدها الآخر في الظهور، ويحدث حينها تأثير مركب، فعلى سبيل المثال، يرتبط "مأزق الفقر" دائمًا "بالمأزق السكاني" ويظهران معًا، وحينها يصبح الوضع من الصعوبة بمكان، وعلى المنوال ذاته يعجل "مأزق التمدن" و"مأزق البيئة" بظهور "مأزق الدخول المتوسطة"، والاثنان يكونان بمثابة التمهيد له، وبشكل أو بآخر يتميز "مأزق الدخول المتوسطة"

بطبيعته الجامعة والحاوية لكل من "المأزق السكاني" و"المأزق البيئي" و"مأزق التمدن"، ويعتبر بمثابة نتيجة مباشرة لهذه المآزق الثلاثة، ولذلك فإن دراسة وتمحيص "مأزق الدخول المتوسطة" لا بد أن يرتبطا ببقية "المآزق".

ويتمحور هذا الكتاب حول موضوع أساسي وهو "الشيخوخة السكانية ومأزق الدخول المتوسطة"، ويتطرق- بطبيعة الحال- إلى موضوعات التحول الديمغرافي والشيخوخة، والتمدن، والتوازن البيئي، وغيرها من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم على منهج التحليل القائم على المزج بين النظريات العلمية وبين التجربة الحية.

الفصل الثاني

"انطلاق الاقتصاد" بعد الخروج من "مأزق الدخول المتدنية"

إذا ألقينا نظرة على تاريخ التنمية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، سنجد أن دولًا عديدة قد حققت تنمية اقتصادية متميزة بعد نجاحها في الخروج من "مأزق الدخول المتدنية"، وبلغت بسرعة مستوى الدخول المتوسطة، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا حقق اقتصاد بعض الدول "انطلاقة" سريعة ؟ نرى أنه يمكننا في هذا الشأن الاستعانة بالأحوال الداخلية والعوامل الخارجية لهذه "الانطلاقة" لتبيان الأسباب وتحليلها.

1. العوامل الخارجية "للانطلاق الاقتصادي":

(1) حالة السلم والاستقرار النسبي للبيئة الدولية:

لم تتوقف الاحتكاكات والحروب المحلية بعد الحرب العالمية الثانية، واندلعت الحروب المحلية والإقليمية التي تفاوتت في شدتها وفي نطاقها مثل الحرب الكورية التي امتدت من عام 1950 حتى عام 1953، وحرب فيتنام، والتي امتدت من عام 1961 حتى عام 1973، وحرب توحيد فيتنام من 1973 حتى 1975، كذلك حروب الشرق الأوسط والأدنى ومنطقة الكاريبي وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا، أما الصراعات الإقليمية فخير مثال لها هو انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، والتغيرات الراديكالية في دول أوروبا الشرقية، واضطراب الأوضاع السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن لو ألقينا نظرة عامة وشاملة بعد مضي ستين عامًا كاملة على الحرب العالمية الثانية، سنجد أن تلك الصراعات والحروب المحلية قد تميزت بعدة نقاط، النقطة الأولى هي المحدودية، حيث كان نطاقها محدود، وعدد الدول المتورطة فيها محدودًا، ولم ترق إلى كونها حروبًا عالمية، والنقطة الثانية، هي التأثير المحدود، حيث لم تشارك فيها دول أخرى- بخلاف الدول المتورطة - إلا بأعداد قليلة من

القوات والأفراد والمعدات، ولم يكن لها تأثير كبير على الاقتصاد، النقطة الثالثة، القابلية للتوقف بعد بدء القتال واللجوء للتفاوض كحل بديل، بينما الحروب العالمية لا يتوقف فيها القتال حتى النهاية، ولا بد من تمييز المنتصر من المهزوم، وقد كان لحالة السلم والاستقرار النسبي للبيئة الدولية خلال الستين عامًا التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

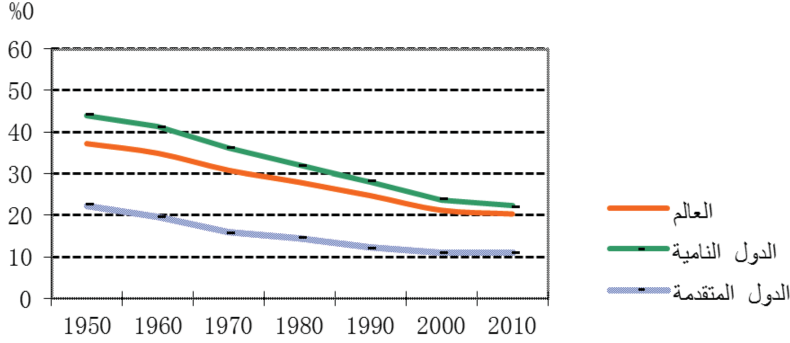
(2) ظهور ثمار الإصلاحات التي حفزت التنمية الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية كان النظام السياسي العالمي على موعد مع ترتيبات جديدة، برز فيها الاتحاد السوفيتي كقوة رئيسة، ودارت في فلكه دول المعسكر الاشتراكي مثل الصين وكوريا وفيتنام ومنغوليا ودول أوروبا الشرقية، تلك الدول التي أسست نظامًا سياسيًا اجتماعيًا بناءً على النظريات الاشتراكية القديمة، وأعطت الأولوية لتنفيذ مشروعات التصنيع الثقيل، وأصبح هناك اقتصاد مخطط تتم فيه التنمية بشكل محدد، وفتحت- بذلك-آفاق التصنيع أمام تلك الدول، ونتجت عنها عمليات التصنيع وتنمية اقتصاد الدولة ككل، ومع ذلك- وبعد حدوث تنمية سريعة نسبيًا- أصبح النظام الاقتصادي المخطط المتحجر حجر عثرة في طريق التقدم، وسقط في الوضع السلبي الذي تعذر فيه الاتحاد والانفصال معًا، حيث "الاتحاد فناء، والانفصال فوضى"، وفي النهاية لم يكن هناك مفر من إجراء إصلاحات تهدف لتبني نظام اقتصاد السوق، وكان الاجتماع الكامل الثالث للدورة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني حدثًا تاريخيًا، وتقرر فيه المضي قدمًا في طريق الإصلاح والانفتاح، وفتحت الاضطرابات التي ضربت الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الباب أمام برامج إصلاحية شاملة، وتقرر الخروج من نظام الاقتصاد الموجه[1]، وانتهاج نظام اقتصاد السوق، ونفذت بعض الدول النامية برامج إصلاحية تفاوتت في مداها، واتجهت الإصلاحات في النهاية إلى الطريق ذاته، وهو تنمية وتطوير نظام اقتصاد السوق، وبرغم التفاوت الكبير في نتائج تلك الإصلاحات، إلا أن أثرها بات واضحًا- بصورة ملحوظة - في تنمية الاقتصاد والمجتمع، بل وهناك بعض الدول التي سجلت نقاط تحول تاريخية وقفزت إلى طريق التنمية السريع.

1- الاقتصاد الموجه هو الذي تسيطر الدولة من خلاله على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري مع السماح بالقليل من الحرية في القرارات الفردية فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك، وهو عكس اقتصاد السوق أو الاقتصاد غير المخطط والذي تعتمد عليه الشركات لمصالحها الفردية بعيدا عن الاقتصاد الكلي.

(3) الفرص التي أتاحها التغير في التركيبة العمرية للسكان (السن الذهبية):

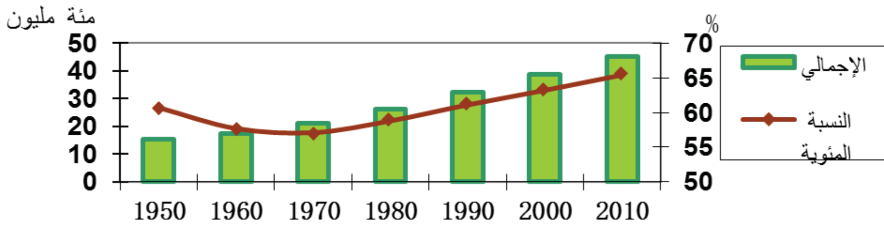
بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت الخمسينيات والستينيات طفرة تعويضية في عدد المواليد، بينما أخذ عدد المواليد في الانخفاض مع حلول حقبة السبعينيات، واختلف معدل المواليد بين عامي 1950 و2010 كما يوضح الشكل رقم"1":



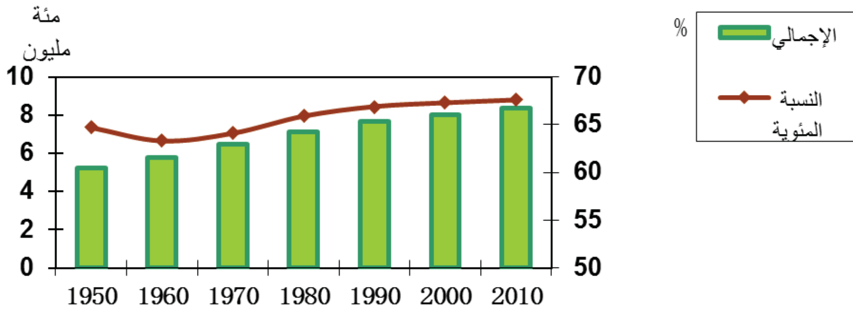
الشكل 1 التغيرات في نسبة المواليد في العالم بين عامي 1950 - 2010

ويظهر من الشكل رقم (1)، ثبات معدل المواليد في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1965 على نسبته التي تجاوزت 65%، مرورًا بالفترة التي شهدت الطفرة، والتي استغرقت عشرين عامًا، ولكن الاختلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة كان كبيرًا، فبينما حافظت الدول المتقدمة على نسبة تزيد عن 20%، كانت النسبة في الدول النامية تزيد عن 40%، بل وحتى عام 1975 كانت النسبة تزيد عن 35%، ما يدل على ثمة انخفاض قد أصاب طفرة المواليد في الدول المتقدمة من حيث المستوى والمدة، وذلك على النقيض تمامًا في الدول النامية، ويوضح الشكل رقم (1) أنه بعد نهاية السبعينيات تسارع انخفاض معدل المواليد في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وتناقص عدد المواليد بمستويات مختلفة، حيث تناقصت نسبة الأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين 0 و14 سنة، وفي المقابل تزايدت نسبة القادرين على العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، ما نتج عنه تغيير في التركيبة العمرية السكانية لمن تبلغ أعمارهم الأربعين عامًا "السن الذهبية"، تلك الفئة التي تمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية "بالنفع السكاني" أو "العائد السكاني" و"النافذة السكانية"، وتشكل أبرز العناصر السكانية المحفزة للانطلاق الاقتصادي، أما خلال الفترة من 1950 حتى 2010، فقد حدث تغيير طال عدد ونسبة الشريحة السكانية التي تتراوح أعمارها بين 15 و64

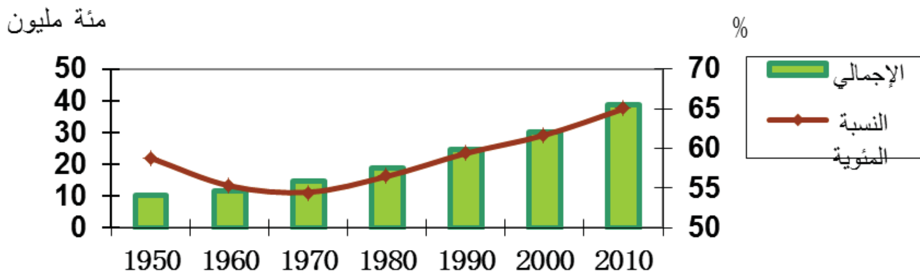
في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتوضح ذلك الأشكال"1، و2، و3، و4":



الشكل (2) تغير عدد العمالة ما بين 15 – 64 عاماً في العالم ما بين عامي 1950 – 2010



الشكل (3) تغير عدد السكان في سن العمل من 15 – 64 عاماً في الدول المتقدمة من عام 1950 حتي 2010



الشكل (4) تغير عدد السكان في سن العمل من 15 – 64 عاماً في الدول المتقدمة من عام 1950 حتي 2010

وبمقارنة الأشكال الثلاثة السابقة، يتبين أنه بالرغم من الزيادة العامة في الشريحة السكانية التي تتراوح أعمارها بين 15 و64 عامًا في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، إلا أن معدل الزيادة في الدول النامية يفوق- بشكل كبير- المعدل في الدول المتقدمة، ومع ذلك تأثرت -شديد التأثر- بالتغير الذي حدث في معدل المواليد، وانخفض المنحنى للشريحة العمرية القادرة على العمل خلال فترة الطفرة في المواليد خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وما لبث أن ارتفع ثانية مع الانخفاض المستمر لمعدل المواليد منذ السبعينيات، ما كوَّن- في المجمل- منحنى يتخذ شكل الحرف اللاتيني U، وعلى العكس من ذلك، رسم منحنى نسبة الإعالة العمرية (من عمر 0 إلى 14 ومن هم فوق 65 عامًا) منحنى على شكل حرف U مقلوبًا، كما يوضح الجدول رقم (1)[2]:

جدول رقم (1) التغيرات في معدل الإعالة العمرية في العالم من عام 1950 إلى 2010 :

	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010
العالم	64.7	73.3	75.1	70.1	63.7	58.2	52.9
الدول المتقدمة	51.7	57.0	56.0	51.7	49.5	48.6	47.9
الدول النامية	70.1	80.8	83.5	77.0	68.4	62.1	53.8

ويوضح الجدول رقم (1) أن نسبة الإعالة العمرية قد بلغت الذروة عام 1970، حيث شهدت حقبة السبعينيات بداية الانخفاض في طفرة المواليد في الدول النامية والعالم بعد الحرب العالمية الثانية، بينما انتهت الطفرة لدى الدول المتقدمة بشكل أسرع نسبيًا، أما النسبة قبل وبعد عام 1960 فقد بشرت بالوصول لتلك الذروة، وبعدها أخذ المنحنى في الانخفاض، وهو ما سبَّبَ الانخفاض في النسبة السكانية للأحداث، والنسبة السكانية للكبار والصغار، بينما ارتفعت نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل، وهو ما سبَّبَ ظهور التغيرات في التركيبة العمرية للسكان (السن

2-. المصدر: تصورات الأمم المتحدة لسكان العالم – تنقيح عام 2008 – ص 48 حتى -52نيويورك 2009

الذهبية) والتي عبرت عنها مقولة "زيادة عدد القادرين على العمل، وانخفاض عدد الكبار والصغار الذين يأكلون مجاناً"، ويتجلى إسهام "السن الذهبية" في أمرين، الأول توفير أعداد كبيرة - نسبيًا- من القوى العاملة، كفيلة بتلبية المتطلبات المتزايدة على القوى العاملة في فترة انطلاق الاقتصاد، كما يقلل- نسبيًا- من تكلفة القوى العاملة، الأمر الذي يؤثر إيجابًا على تنافسية المنتجات، أما الأمر الثاني، فهو خفض عدد ونسبة الصغار والمسنين، حيث تبلغ أفضل وأقل نسبة للإعالة المجتمعية الكلية في سن الأربعين تقريبًا، فيجب استغلال "الربح السكاني" و"العائد السكاني" اللذين يتحققان بفضل "السن الذهبية" في تسريع التنمية، وتثبت الوقائع أن تلك التغيرات في التركيبة العمرية للسكان "العصر الذهبي" قد أسهم إسهامًا محوريًا في "الانطلاقة" الاقتصادية التي شهدتها اقتصاديات الأسواق الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية.

2. الدوافع الداخلية "للانطلاق":

تسببت الظروف الخارجية في التغير الذي أصاب التركيبة السكانية، بينما جسدت الدوافع الداخلية مسببات هذا التغير، وما لا شك فيه أن العوامل الداخلية كانت عوامل أساسية في "الانطلاقة التي شهدتها الدول التي نجحت في الخروج من "مأزق الدخول المتدنية"، بل ولعبت دورًا حاسمًا في ذلك، فلو تقصينا الأمر من زاوية القوى الإنتاجية، سنجد أن النقطة المشتركة الأهم هي الدفعة العظيمة التي أحدثها التقدم التكنولوجي في تنمية الاقتصاد، فبعد الحرب العالمية الثانية جاءت ثورة تكنولوجية جديدة حملت لواءها صناعة الإلكترونيات الدقيقة، تلك الثورة التي ظهرت أولًا في الدول المتقدمة، بينما كانت الدول النامية لا تزال في مرحلة التصنيع التقليدي الذي يقوم على الصناعات الثقيلة مثل التعدين والمعادن والصلب والآلات والأسمنت والبترول والكيماويات وبناء السفن والبناء، وغيرها من الصناعات التي بدأت تنضج، وأصبحت كل الدول على دراية بمراحل الإنتاج الرئيسية، فقط بعض المواد الخام مع رأس المال والقوة العاملة ومن ثم تحدث التنمية، وتتفوق الدول النامية - نسبيًا- في المواد الخام والعمالة، بينما رأس المال يمكن توفيره عن طريق الضرائب أو إصدار السندات، ويمكن توفيره أيضًا عن طريق الاقتراض أو طلب المساعدات، ولذلك في النصف الأخير من القرن العشرين ظهرت أدخنة المصانع

في العديد من الدول النامية في الحضر وفي الريف، وأنشئت السدود والجسور على الأنهار، وامتدت الطرق السريعة العامة، ودخلت خطوط السكك الحديدية الراقية إلى الخدمة، وارتفعت المباني الشاهقة، وغزت المباني والمصانع كل مكان، وظهرت- بفضل التصنيع التقليدي- مشاهد غير مسبوقة، وأسهم ذلك في وصول اقتصاديات الدول ذات الأسواق الناشئة إلى مرحلة الدخول المتوسطة.

الفصل الثالث

أسباب الانزلاق في"مأزق الدخول المتوسطة"

إن الغالبية العظمى من الدول النامية بعد أن ترتقي إلى مستوى مرحلة الدخول المتوسطة فإنها تنزلق إلى «مأزق الدخول المتوسطة»، والتي تبرز من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي ، وركود التقدم الاجتماعي، وظهور مختلف أنواع التناقضات، وزيادة مشاعر السخط لدى الجماهير، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا التورط في هذا المأزق؟ فبرغم اختلاف الظروف من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك قواسم مشتركة تلعب دورًا مهمًا في هذا الصدد، والتي تتمثل في:

- التخلف في مضمار التقدم التقني والعولمة والمعلوماتية.
- اندلاع الاضطرابات الاجتماعية المتراكمة.
- التمدن ذو التنمية المشوهة.
- عدم الاستغلال الأمثل للفرص التي تتيحها التركيبة العمرية السكانية في المراحل المبكرة من الشيخوخة (السن الذهبية)، وغيرها من القواسم المشتركة.

1. التخلف في مضمار التقدم التكنولوجي والمعلوماتية والعولمة الاقتصادية:

(1) الثورة التكنولوجية الجديدة التي تقودها الإلكترونيات الدقيقة:

حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجيا جديدة حملت لواءها الإلكترونيات الدقيقة، وشملت مصادر الطاقة الجديدة، والمواد الخام الجديدة، وتكنولوجيا الليزر، وتكنولوجيا الفضاء والهندسة البحرية والهندسة البيولوجية، وأصبح استخدام الحاسبات الإلكترونية - على نطاق واسع - علامة بارزة لهذه الثورة الجديدة، ومن المعروف أنه قد حدثت خمس ثورات تكنولوجية أثرت على العالم كله منذ الثورة

الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر.

الثورة الأولى وهيثورة التصنيع، والتي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، وتميزت باستخدام آلات الغزل ومحركات البخار، وبدأ عصر جديد للتصنيع حلت فيه الآلات محل العمالة اليدوية، والتي انطلقت من المملكة المتحدة، وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أي أنها بدأت من أوروبا، ومنها انتشرت إلى أمريكا وآسيا وأستراليا، أما الثورة الثانية فقامت على صناعة الحديد والصلب، وأدت إلى حدوث تنمية في مجالات التصنيع والتشييد والنقل والمواصلات وغيرها، وزادت من معدلات التصنيع العالمي، بينما قامت الثورة الثالثة على النفط والصناعات الثقيلة والطاقة الكهربية، وقادت إلى ثورة تكنولوجية وصناعية جديدة، وقامت الثورة الرابعة على صناعة السيارات، والتي اختصرت المسافات في كل مناحي الحياة، وزادت- بدورها- من عولمة الثورة الصناعية، أما الثورة الخامسة، فقد حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وقامت على الإلكترونيات الدقيقة، كَثَوَرة تكنولوجية وصناعية جديدة، وحاليًا لا تتوقف الاكتشافات الجديدة في تكنولوجيا الجينات والاستنساخ وتكنولوجيا النانوتكنولوجي، وها نحن نعيش الآن عصر ثورة تكنولوجية أكثر حداثة تقوم- بشكل رئيس- على علوم الحياة.

وعقب كل ثورة من الثورات الخمس التي حدثت على مدار قرنين ونصف من الزمان، كانت تظهر صناعة رائدة جديدة، تدفع التنمية في الاقتصاد والمجتمع - بصورة كبيرة -ومن ثم أصبح الانتشار السريع للثورات الصناعية التي تصاحب الثورات التكنولوجية صناعة أساسية تقود إلى تنمية اقتصادية جديدة، إلا أنه إذا لم تنجح أي دولة في استيعاب التكنولوجيا الأساسية الجديدة، فلن تتمكن من تأسيس صناعة رائدة جديدة، وسوف تتخلف عن ركب التنمية الحديثة وتعاني من مصير مجهول، فلم تمر الصين القديمة - التي كانت دولة شبه إقطاعية وشبه استعمارية - بتجربة ثورة برجوازية متكاملة، كذلك لم تمر بثورة صناعية حقيقية، وبالتالي فقد عانت من اختلال وظلم القوى الإمبريالية، وكم من ثوري سُفِكَت دماؤه وجاهد وبذل الغالي والرخيص في سبيل بناء الصين الجديدة المستقلة، فاتحًا الباب أمام التصنيع والتحديث، والتقدم التقني لا حدود له، فإذا لم يحدث الاستيعاب الكامل لكل تقدم تكنولوجي يحدث، فسوف تستمر الصناعات المتخلفة التي لا مناص من التخلص

منها، ولن يحدث التعديل المطلوب في الهيكل التصنيعي، وسوف يؤدي ذلك إلى السقوط من حسابات الزمن، والوقوع في أنواع عدة من"مآزق التنمية".

(2) المعلوماتية:

في عام 1963 نشر الباحث الياباني تاداو يوميساو[3] مقالة بعنوان"حول صناعة المعلومات"، ثم تبعه الباحث كاميشاما الذي استخدم لفظ"مجتمع المعلومات"لأول مرة في مقالة له بعنوان"علم اجتماع مجتمع المعلومات"، وأوضح النقاش الذي خلف المقال معنى "المعلوماتية"بأنها عملية سيطرة وهيمنة صناعة المعلومات أثناء تحول المجتمع من الطبيعة الصناعية إلى الطبيعة المعلوماتية، ومع تطور التطبيق، لا تتوقف الأبحاث المعلوماتية عن التطور والتوسع وسبر أغوار جديدة، محطمة بذلك الحدود المُحَوَسَبة القديمة، بما في ذلك الحَوَسَبة، وتحديث الاتصالات، وتحديث تكنولوجيا الشبكات، والتي تعرف اختصارًا 3C في إشاره إلى الكلمات الإنجليزية الثلاث"Computer، Communication، Control"، وتشمل خدمات الإدارة الشبكية والاتصالات والرقميات المنقولة والمتبادلة (الدمج) وغيرها من جوانب المعلوماتية الموجودة في إطار3C، وتشمل كذلك البيئة المعلوماتية ومعلوماتية التحول من المنتجات المادية إلى المنتجات التناظرية وغيرها، وتجتذب المعلوماتية وعيًا لا يتوقف عنالزيادة مع الوقت برغم عدم الاتفاق على تعريف محدد لها وذلك لعدة أسباب:

أولًا: لا يتوقف دور ومكانة تكنولوجيا وتصنيع المعلومات عن التعاظم في أوساط الاقتصاد والاجتماع الناميين، كماأن قيمة صناعة المعلومات- المرتبطة بإنتاج وخدمات المعلومات- قد تأسست وتطورت لتكُون صناعة مستقلة غير قابلة للاستغناء عنها، ولها دورها القيادي البارز في عملية تنمية الاقتصاد والاجتماع، وثانيًا: لا تتوقف قيمة مصادر المعلومات عن التعاظم أيضًا، حيث تقل باستمرار استخدام الموارد المادية في إنتاج السلع والخدمات، وفي المقابل يتزايد باستمرار استخدام العمالة المعلوماتية، فنطاق السوق المعلوماتية لا يتوقف عن الاتساع، وأصبحت سوقًا تتزايد

3- عالم ياباني في علم الأنثربيولوجي (علم سلالات الإنسان)، ولد عام 1920 وتوفي عام 2010، بوفيسور في جامعة كيوتو، ومن مؤسسي المتحف الوطني للأنثربيولوجي في أوساكا

أهميتها مع الوقت ضمن الاقتصاد الكلي للسوق، ما أدى في النهاية إلى تعاظم قيمة مصادر المعلومات، ومع تقدم المعلوماتية إلى آفاق جديدة أصبح استعمال تكنولوجيا الإلكترونيات الحديثة وغيرها لتطوير واستخدام مصادر المعلومات وإتاحتها ورفع نسبة ذكاء المجتمع وقدراته، اتجاها لا يمكن مقاومته، وثالثًا: تزيد المعلوماتية - بشكل سريع- من كفاءة وفائدة القطاعات الإنتاجية الحيوانية والزراعية وكذلك من صناعة الخدمات، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة من شأنه أن يُسلح القطاعات الإنتاجية للسلع الصناعية والزراعية، وقطاعات الإنتاج الخدمية غير السلعية، كذلك جوانب العمالة والإدارة وغيرها من جهات تنمية المجتمع وتنمية الاقتصاد الوطني، ومن ثم يرفع من كفاءة وفوائد العمل الاجتماعي وإنتاجية العمالة، واتفاقًا مع ذلك المبدأ يعتمد تغيير اتجاه النمو الاقتصادي- بشكل أساسي- على الاستثمار في الذكاء البشري وزيادة التراكمية لرأس المال البشري، أما تعديل الهيكل التصنيعي فهو وثيق الصلة بصناعة المعلومات، ويركز على الصناعات ذات الاستهلاك الطفيف والفاعلية العالية، ما يحقق تغييرًا جذريًا في أسلوب النمو الاقتصادي.

وتباعًا للتقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات، فإن صناعة المعلومات قد نمت بشكل سريع، وتشمل صناعة المعلومات:(تطوير تكنولوجيا المعلومات وإنتاج المعدات والمنتجات المعلوماتية وتنمية الخدمات المعلوماتية)، ومن شأن هذا التطوير أن يحطم - بشكل حتمي- الهياكل التقليدية الخاصة بالاقتصاد وبالعمالة، ومن ثم سيزيد عدد العاملين في الصناعات المعلوماتية وستزداد نسبتهم، ومن ناحية أخرى سيقل عدد العمالة الخاصة بالصناعات التقليدية وستقل نسبتهم أيضًا، ومن الواضح أن المعلوماتية ستُزيد الطلب على الكفاءة البشرية، فقد كانت القوة العضلية هي المعيار والقيمة في المجتمعات الزراعية في عصر العمل اليدوي، وكان التركيز على عدد السكان وعدد القوى العاملة، ومع التصنيع التقليدي- الذي صاحب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر- تغيرت المطالب تدريجيًا من الطلب على العدد فقط، إلى الطلب على العدد والكفاءة على حد سواء، ومع الثورة التقنية الجديدة - التي أعقبت الحرب العالمية الثانية - تحولت المطالب إلى ناحية الكفاءة، وزاد الاعتماد على الكفاءة البشرية ورأس المال البشري، ولو لم تكن هناك زيادة مناسبة في الكفاءة البشرية ورأس المال البشري، فإن المجتمع المعلوماتي سوف يتخلف وسيكون من الصعب بمكان تجنب السقوط في"مأزق الدخول المتوسطة".

(3) عولمة الاقتصاد:

كان ت. ليفي أول من طرح مفهوم"العولمة"في عام 1985، واستخدمها لشرح التغيرات الضخمة التي حدثت في الاقتصاد العالمي في فترة العشرين عامًا السابقة عليها، وقد أصبح انتشار التكنولوجيا الحديثة ورأس المال والبضائع والأسواق والخدمات في مجالات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار في العالم تيارًا لا يمكن مقاومته، وأنتجت هذه النوعية من الاتجاهات المنتشرة تقسيمات دولية غير متماثلة للعمل، وأحاطت بتقسيم وانتشار أنشطة السوق والإنتاج، وتلعب الشركات - العابرة منها للحدود- أدوارًا رئيسة في ذلك، وبرغم وجود الكثير من التعريفات والشروحات المختلفة لمفهوم"العولمة"، إلا أن هناك إجماعًا حول أربع نقاطمهمة تميز العولمة، الأولى هي أن التجارة الحرة أصبحت اتجاهًا قائمًا بذاته، وتبعًا لذلك فإن السوق العالمي يتشكل بسرعة، فالعولمة الاقتصادية تقوم في الأساس على اقتصاد السوق، وأصبحت منظمة التجارة العالمية ذات طابع دولي دائم ومستقل عن منظمة الأمم المتحدة، وأدخلت التجارة الدولية - وما يتعلق بها من مجالات- إلى نظام تجاري متعدد الأطراف، وعملت على الإضعاف التدريجي للحواجز الجمركية التي تضعها الدول لحماية منتجاتها المحلية وصولًا إلى الإلغاء التام، وأصبح هذا هو الأسلوب التجاري الرئيسي في السوق العالمية، أما النقطة الثانية فهي الإسراع من نقل رؤوس الأموال بين الدول، وأصبح تكامل النظم المالية اتجاهًا غالبًا، ومنذ تسعينيات القرن العشرين بدأت بعض الدول الغربية في الدعوة إلى التداول الحر لرأس المال بين الدول واتخاذ السياسات الكفيلة بتنفيذ ذلك، ما يفتح آفاقًا أوسع ومستويات أعلى لرأس المال الدولي، الأمر الذي سيحقق طفرة في تداول أشكال السلع وتداول أنماط القوى العاملة مع زيادة كمية رأس المال المتداول وزيادة سرعة التداول ذاته بين الدول، إذ أن توحيد نظم الأسواق المالية دوليًا لا يرفع القيود عن النظام المالي المحلي فحسب، وإنما يرفع القيود عن النظام المالي عالميًا، ويساعد البنوك والشركات والأفراد في الدول المختلفة على دخول السوق المالية والانخراط في أنشطة الأعمال وتقديم كافة المساعدات والتسهيلات، ويساعد كذلك على تطوير وتنمية الأسواق المالية الخارجية Off Shore (ويقصد بها الأسواق المالية خارج

الحدود)، ما يحقق- بشكل كبير وواضح- مبدأ التداول الحر لرأس المال، ومع التطور الكبير في تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة الحديثة تتطور المشتقات المالية باستمرار، وأصبح من السهل تجاوز العقبات التي تسببها الإدارة غير الرشيدة، الأمر الذي يسهل من تحركات رأس المال الدولي، ويدفع التكامل في السوق المصرفي العالمي إلى الأمام، النقطة الثالثة هي تسريع التحول الصناعي، وتشكيل نظام التعاون الدولي القائم على الشركات العابرة للحدود، فبعد الحرب العالمية الثانية، طرأ توسع غير مسبوق على تقدم الصناعة وضبط أحوالها وتوسعها وتحولها، الأمر الذي أدى- بسرعة شديدة - إلى ظهور مبدأ التعاون وتقسيم العمل عالميًا، وبدأ نظام إنتاجي عالمي جديد في الظهور، وبشكل رئيس أخذت نسبة التحول في القدرة التصنيعية لدى الدول المتقدمة في الزيادة، وزادت النسبة التصديرية للبضائع التي تنتجها الشركات الأمريكية العابرة للحدود إلى أكثر من 70%، وزادت أيضًا نسبة المنتجات المماثلة في اليابان والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى خفض التكاليف وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ونشأ نظام إنتاجي أكبر نسبيًا في العالم جعل التقسيم الدولي للعمل يتجه إلى التنمية الأفقية، ما يوضح استراتيجية العولمة لدى الشركات العابرة للحدود، والنقطة الرابعة هي التأثير المتبادل للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة داخل الدولة وخارجها، والتفاوت المطرد في توزيع الثروات، وتتزايد قوة الروابط في اقتصاد كل دولة بين الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، وتدفع الشركات العابرة للحدود عمليات التكامل الاقتصادي، ومن ثم يتضح- باطراد- عدم توازن التنمية الاقتصادية في العالم، وتحاول معظم الدول المتقدمة أن تحمي التكنولوجيا الراقية ومنتجاتها من خلال تفعيل حقوق الملكية الفكرية، وأن تسعى للربح في ظل العولمة والتكامل الاقتصادي، أما الدول النامية فتلعب على وتر العمالة الرخيصة، الأمر الذي يساعد على تقليل التكلفة ودخول السوق العالمية، والاستفادة من تراكم العملات الأجنبية وجذب الاستثمارات العالمية لتحقيق التنمية السريعة، ولكن تتباين ظروف وأحوال كل دولة تباينًا كبيرًا، وأصبح عدم توازن الاقتصاد المحلي هو القاعدة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن على مستوى الاقتصاد العالمي، ويعد عدم توازن الاقتصاد العالمي عاملًا من العوامل، وبالتالي لو لم تتمكن الدولة من اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تكفل ضبط وإصلاح هذا الخلل داخليًا، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم تفاعلات عدم التوازن داخليًا وخارجيًا.

2. اندلاع التناقضات الاجتماعية:

عقب الانطلاقة الاقتصادية بعد الخروج من"مأزق الفقر"، وبسبب الاعتماد- بشكل رئيس- على الصناعات الثقيلة، حققت استثمارات الأصول الثابتة نموًا سريعًا، وكانت بدايات التنمية في مجالات الفحم والبترول والكهرباء والأسمنت والحديد والصلب والمعدات الثقيلة والسكك الحديدية والطرق السريعة والطرق المائية والطيران والبريد وغيرها، وصاحب ذلك الارتفاع المستمر في وتيرة التمدن، والارتفاع الكبير في مستويات المعيشة ومستويات الإنتاج، زيادة العمالة، وزيادة الدخول بشكل ملحوظ، ولكن تلك الصورة الوردية لا تكتمل، فبرغم كل ما سبق تزداد الفجوة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المتدنية، وبين الحضر وبين الريف، وبين العمالة العقلية والعمالة العضلية، ويُؤْثِرُ أصحاب الدخول المتدنية الصبر بسبب التقدم الذي يحدث على كل المستويات، وتتخذ بعض الدول إجراءات مختلفة للإصلاح، بهدف الحد من اتساع الفجوة في الدخول، وتقليل الفوارق بين الطبقات، ونزع فتيل الصراعات الاجتماعية، والحفاظ على بيئة اجتماعية مستقرة، وبعد الوصول إلى مستوى الدخول المتوسطة، يصل عدم العدالة في تخصيص الموارد والزيادة المطردة في الفوارق بين الدخول إلى نقطة حرجة، ويكون من السهل جدًا إشعال فتيل التناقضات المتراكمة، ولقد أفردت مجلة"منتدى الشعب"[(4)]في تحقيق موسع استعانت فيه بآراء الخبراء والمختصين، عشرة مواضع يظهر بها التناقض والمشكلات، وهي:"تراجع أو ركود النمو الاقتصادي، وفوضى الديمقراطية، والفجوة بين الغني والفقير، والفساد، والمدنية الجائرة، وقصور الخدمات الاجتماعية العامة، ومشكلات العمالة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، ونقص الإيمان، وهشاشة النظام المالي"، ويرى الكاتبأن تلك الموضوعات العشرة - التي تثير التناقض والمشكلات- ليست متوازية، بل هي- بشكل أو بآخر- ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا، فمقولة:"إن الاقتصاد هو القاعدة بينما السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد"تعطي لنا المنهجية اللازمة لفهم وتحليل تلك المشكلات والتناقضات، فعلى الرغم من اختلاف الظروف لدى كل دولة في فترة

4- مطبوعة تابعة لجريدة الشعب اليومية، تصدر كل عشرة أيام، صدر العدد الأول منها عام 1992، واعتبرت في عام 2014 من المطبوعات الأساسية الصادرة باللغة الصينية في البلاد، وتعتبر من أعلى الصحف مبيعاً في الصين، وحصلت على عدة جوائز من الحكومة الصينية؛ واعتبرتها جامعة بكين من الإصدارات الأكاديمية القومية.

انطلاق الاقتصاد، إلا أن هناك ثمة ظاهرة مشتركة تتجلى لدى كل دولة، ألا وهي الزيادة التدريجية في غياب العدالة في تخصيص الموارد، وفي حالة اقتصاد السوق، تعد التنافسية أمرًا لا مفر منه، بل تصل إلى كونها أمرًا لا غنى عنه لضمان سلامة الأداء الاقتصادي الطبيعي، ولذلك يتبنى اقتصاد السوق مبادئ مكافحة الاحتكار، ونتيجة التنافسية هي تمييز الغث من السمين، وتوجيه الموارد والثروات إلى تراكم أكبر في رأس المال، وينشأ عن ذلك - بالضرورة - تزايد غياب العدالة في تخصيص الموارد والثروات واتساع الفجوة بين الغني والفقير، ولذلك ما إن ينتبه الناس حتى يكتشفون أن الفارق بين الفقراء والأغنياء بات كالفارق بين السماء والأرض، وبرغم وجود الغني والفقير بداخل الطبقة الفقيرة ذاتها، إلا أن الفارق ليس واضحًا بشكل خاص، سيكون الفارق فقط في عدد مرات تناولك للحوم مثلاً، أو مساحة دارك، أو وسيلة ذهابك إلى العمل، إن كانت دراجة أم مواصلات عامة أم المشي، أما عند الوصول إلى مستوى الدخول المتوسطة، فإن التباين يصبح صارخًا بين تناول طعام عادي أو طعام خاص فاخر، وبين السكن في بيت عادي أو السكن في فيلا، وبين ركوب المواصلات العامة والدراجات أو ركوب السيارات الفاخرة من طرازات بي إم دبليو ومرسيدس، وبرغم أن التباين لا يكون صارخًا للدرجة، إلا أن هناك فئات أكثر فقرًا، وتلك الفئات من السهل بمكان أن تنشأ على كراهية الأغنياء، أما إذا ارتبط الغنَى بالفساد السياسي، فإن الفئات الفقيرة سوف تنشأ على معاداة الأغنياء وليس كراهيتهم فقط، ولو لم تتخذ الحكومة الإجراءات الفعالة في معالجة عدم العدالة في تخصيص الموارد والثروات فسيكون من السهل اندلاع السخط العارم مع أول شرارة تقترب، وسيؤدي ذلك إلى تفاقم اضطرابات النظام الاجتماعي، والإضرار بالبيئة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن توزيع الثروة الاجتماعية في الدول النامية بعد الوصول إلى مستوى الدخول المتوسطة يكون هرمي الشكل، حيث يتدنى- نسبيًا-عدد حائزي الثروة، وتكون نسبة الثروة مرتفعة نسبيًا، ولكن لأن عدد الفقراء كبير جدًا، فإن نسبة الثروة تكون متدنية، ويتمثل التوزيع في شكل هرم مثلث، ومن السهل بمكان أن يؤدي هذا الهيكل التوزيعي للثروة إلى إشعال السخط وزيادة الاضطرابات الاجتماعية، مع الزيادة المفرطة في أعداد ذوي الدخول المنخفضة، وعلى العكس في الدول المتقدمة، فإن توزيع الثروة يأخذ الطابع الزيتوني، حيث تقل نسبة الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا على حد سواء، بينما تزداد نسبة الطبقة المتوسطة، وهذه الطبقة

- التي لا تستطيع الانتماء للطبقة العليا، ولا تنحدر للطبقة الدنيا - تتمنى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتصبح بمثابة عنصر الاستقرار للمجتمع، وترنو الحكومات في كافة السياسات التي تطبقها إلى تحقيق المنافع التي تعود على تلك الطبقة التي تشكل أغلبية السكان، وكذلك تضمن تلك المنافع بالتشريعات القانونية المختلفة، ويمكن القول بأن الركود الاقتصادي التام الذي يحدث بعد الدخول في"مأزق الدخول المتوسطة"هو القاعدة، وأن ظواهر فوضى الديمقراطية ونقص الخدمات الاجتماعية ومشاكل العمالة والاضطرابات الاجتماعية ونقص الإيمان، وغيرها، ما هي إلا انعكاسلحالة الركود الاقتصادي على الحياة السياسية والاجتماعية، والتي ستشكل- بدورها- حجر العثرة في التخلص من الركود الاقتصادي.

3. التمدن ذو التنمية المشوهة :

بعد وقوع الدولة في"مأزق الدخول المتوسطة"سرعان ما تقع في مأزق التمدن الجائر للسكان، والتي تتجلى أبرز ملامحه في التنمية المشوهة للمدن الكبيرة، يجب اولًا أن نوضح المعني الاصطلاحي للتمدن، يُعَرف علم السكان التمدن بأنه عملية تحويل سكان الريف من القرى إلى المدن، ويعتبر التمدن من هذا الزاوية مشكلة تخص هيكلة الريف والحضر لدى السكان، أما علم العمال فيُعَرف التمدن على إنه توزيع العمالة بين القطاعات الأولى والثانية والثالثة من الصناعات، ومن هذا المنظور فإن التمدن هو مشكلة تخص هيكلة العمالة، أما علم الاقتصاد فيرى التمدن على أنه مشكلة تخص تغييرات الهيكل الصناعي بأقسامه الثلاثة: "القطاع الزراعي، والقطاع التصنيعي، والقطاع الخدمي"، ويعطي علم الاجتماع تعريفًا للتمدن بأنه إشكالية إحلال المجتمع الصناعي بأساليب إنتاجه وأساليب معيشته محل المجتمع الزراعي، وإحلال الحضارة الصناعية محل الحضارة الزراعية، ومن هنا فإنه لا يمكن تعريف التمدن بأنه فقط عملية تحويل سكان الريف إلى سكان حضر فحسب، وإنما هو تعبير عن قيم التحول الديمغرافي وارتقاء الهيكل الإنتاجي والتقدم الحضاري للمجتمع الحديث، ولا بد أن تتبنى عملية التمدن قيم التحول والارتقاء والتقدم، ولا بد أن تساير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلو تخلفت عملية التمدن عن مستوى التنمية، فإنها ستعرقلها، وأيضًا إن تجاوزت عملية التمدن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

فإنها ستسبب النوع ذاته من المشكلات الاجتماعية، والاحتمال الثاني سيكون مؤثرًا بالسلب على التنمية المتكاملة للسكان والاقتصاد والمجتمع، وتعد نظريات دوائر المدينة من النظريات وثيقة الصلة بالتنمية المشوهة للمدن الكبيرة، وترجع أصولها إلى الاقتصاديين والجغرافيين الفرنسيين والإيطاليين في منتصف القرن العشرين، ومنها نظرية"دوائر المدن الكبيرة"للعالِم جوتمان، ونظرية"أقطاب النمو"للعالم بيرو ، ولقد طرحت وأثبتت تلك النظريات أن دوائر المدن الهائلة (المتروبوليتان) أصبحت نقاطًا جديدة للنمو الاقتصادي، حيث تسهم دوائر المدن الهائلة - في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا- وغيرها بنسبة تتراوح بين 65 و80% من الناتج الإجمالي للدولة، لتكون بذلك أهم"أقطاب التنمية"الاقتصادية، وسمي ذلك النوع من التمدن"بالدائرة المتروبوليتان"، لم تلق تلك النظرية اهتمامًا في بداية الأمر، لأن عدد المدن التي ينطبق عليها الوصف كان محدودًا، وبالتالي لم يكن هناك عرض جيد للنظرية، وبعد مضي عشرين عامًا -ومع سرعة التمدن التي جاوزت كل التوقعات- ظهرت للعيان نماذج المدن العملاقة، وعندها بدأت تلك النظرية تأخذ نصيبها من الاهتمام في أوساط المختصين والدارسين، وأصبحت هي الأساس النظري لجميع سبل التمدن"الكثيف والمخفف"، ولاقت اهتمامًا كبيرًا.

وبدراسة تاريخ التنمية الحضرية في العالم حتى اليوم، يتضح أن هناك أربعة أنماط رئيسة لعمليات التمدن أو عمليات التمدن المتروبوليتان الدائري الذي يحدث للمدن الكبيرة، النمط الأول هو النمط الثقافي الأوروبي، ومثال على ذلك باريس وبرشلونة، وقامت عمليات التنمية لتلك المدن الهائلة على أساس تراث النهضة الأوروبية، وأصبحت الثورة الصناعية التي قامت في منتصف القرن الثامن عشر هي الخلفية الاقتصادية والعلمية لها، واتخذت السمات الأوروبية من الديمقراطية والعدالة وغيرها طابعًا لها، وأيضًا نشأت معها دائرة متروبوليتان دعمت الصناعات والتكنولوجيا المتقدمة، والنمط الثاني هو نمط التكثيف الاقتصادي، ومثال على ذلك مدن نيويورك وطوكيو، تلك المدن التي قامت على المال والأعمال والتصنيع وغير ذلك في ظل التقدم التقني وارتقاء الهياكل الإنتاجية، وبها مراكز قوية وسمات قيادية وإشعاعية، والنمط الثالث هو نمط مدن الغرب الأمريكي الأوسط، المتفرقة، مثل لوس أنجلوس وسالت ليك، تلك المدن الهائلة الواسعة التي شيدها المهاجرون أثناء ترحالهم من الشرق للغرب في فترة فتوحات الغرب الأمريكي، وقد استلهمت المدن

التي تنتمي للأنماط الثلاثة سالفة الذكر، سمات تماسكها وقيامها من ثقافة معينة، أو أنها استلهمت قيم الصناعة التكنولوجية الحديثة لتتمحور حولها، وسارت- في نموذج التمدن- على نهج التناغم والتجانس بين اقتصاد السوق والطابع الإنساني، وبين الحضر والريف والمناطق الداخلية من المدن، ولذلك لا تنشأ تناقضات اجتماعية ضخمة، ولذلك فإن بها الكثير من الدروس الواجب تعلمها واعتبارها.

أما النمط الرابع فهو تشوه أمريكا اللاتينية، ومثال على ذلك مدن مكسيكو سيتي وريو دي جانيرو وبوينس إيرس ومدينة مومباي الهندية ومدينة دلهي القديمة وغيرها، تتركز هذه المدن في الدول النامية، وهي بقايا العهود الاستعمارية وشبه الاستعمارية، وسمي هذا النموذج باسم"تشوه أمريكا اللاتينية"لأنه يظهر- بأفضل ما يكون- في مدن أمريكا اللاتينية، وتتلخص"التشوهات الثلاثة"الأبرز في النقاط الآتية:

النقطة الأولى: هي وجود كلمن التقدم المشوه والتخلف المشوه معًا، فمن ناحية تواجد التكنولوجيا والعلوم المتقدمة والصناعات الحديثة في تلك المدن، وكذلك توجد المباني السكنية والمرافق الحديثة، ومن ناحية أخرى توجد الصناعات اليدوية البدائية، وتعاني المناطق الفقيرة منها من نقص حاد في أبسط مرافق المعيشة، وتنتشر الأحياء الفقيرة على مشارف المدينة.

النقطة الثانية: هي الوجود المشترك للفقر المشوه والغِنى المشوه، يوجد أصحاب الأعمال، وموظفو البنوك، والموظفون الكبار، تلك الفئة التي يمكن وصفها بالأغنياء، ويوجد بجانبهم من يعيشون في فقر مدقع ويسكنون الأكواخ، ولا يملكون شروي نقير، ومنهم من يمتهن التسول ليكفل احتياجات معيشته.

النقطة الثالثة: هي الوجود المشترك للحضارة المشوهة والجهل المشوه، حيث تستفيد قلة قليلة من الأغنياء من موارد التعليم والصحة والثقافة، ولا تختلف الحضارة الحديثة التي يعيشون في ظلالها عن المتاحة في الدول المتقدمة، وفي الوقت ذاته لا يستطيع الفقراء الاستفادة من تلك الموارد، حيث لا يستطيعون تحمل تكاليف التعليم أو العلاج ولا يستطيعون الاستمتاع بالمعيشة الحضارية التي يجب أن يستمتعوا بها، فالتمدن السكاني في دول أمريكا اللاتينية قد تم على أساس استقطاب صارخ وتفرقة بينة بين الأغنياء والفقراء، ويبين الوضع الحالي أن ما نسبته 10% من الأغنياء

يمتلكون ما يزيد على 60% من الدخل القومي، بينما تبلغ نسبة الفقراء نحو 40% من إجمالي السكان، يعيش 60% منهم فيالمدن الكبرى، وهو الوضع الذي يخلف في المدن أعدادًا كبيرة ممن فقدوا وظائفهم أو من العاطلين عن العمل، وتجاوزت نسبة البطالة في المدن 10%، وهي النسبة الأعلى بين قارات العالم، وزادت حدة الصراعات الاجتماعية، وأصبحت المشاكل الأمنية وغيرها من المشكلات الاجتماعية من أهم العناصر المؤثرة على الاستقرار السياسي، وتفاقمت المشكلات المالية الحكومية ولم تجد الحكومات مفرًا من الاعتماد على المساعدات الأجنبية على نطاق واسع، ما أدى إلى زيادة الدين القومي، والنقص الكبير في المرافق العامة في المدن، وتقلصت خدمات المواصلات والمياه والغاز وغيرها، وزادت حدة التلوث البيئي، وارتفعت أسعار الأراضي داخل حيز المدينة بشكل حاد، وتكونت - تدريجيًا- مناطق فقيرة من"عشوائيات الفلاحين"على مناطق واسعة، بفعل هجرة الفلاحين من الريف للمدينة وزيادة معدلات البطالة، وظهر تباين واضح بين تلك المناطق وبين وسط المدينة الحديث، حيث فشلت التنمية المشوهة لتمدن السكان في دول أمريكا اللاتينية في بث روح التنمية السليمة في المدن، وعجزت عن خلق فرص جديدة للفلاحين والتنمية في الريف، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أصبحت حجر عثرة في طريق التنمية الكلية للحضر والريف، ما أدى إلى وقوع مشكلات مالية قومية، وعقبات في طريق التنمية الاجتماعية، ومن ثم التورط في"مأزق الدخول المتوسطة".

الباب الثاني

اتجاهات الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين

يأتي هذا الكتاب تحت اسم"الشيخوخة السكانية ومأزق الدخول المتوسطة"، ويتناول- بين دفتيه- تعريف"مأزق الدخول المتوسطة" وموضوعه وأسباب الظهور، ثم يعرج بعدها إلى عقد تحليلات مناسبة حول اتجاهات وتقديرات الشيخوخة السكانية.

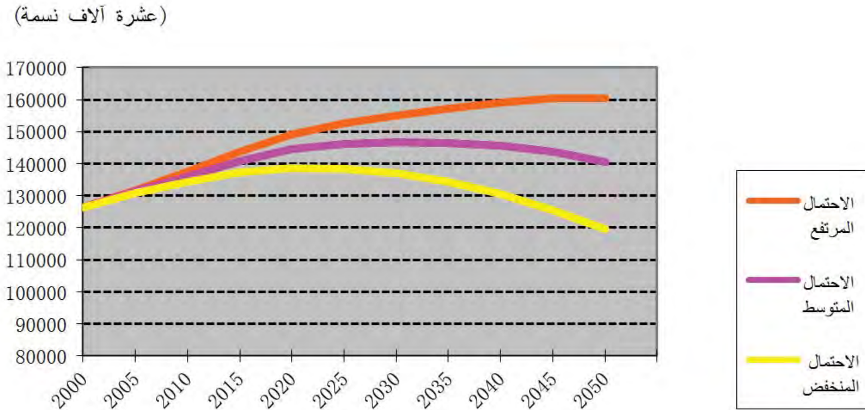
طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة، وبالمقارنة بين أعوام 2000، و2025، و2050 يتضح أن النسبة السكانية للمسنين فوق عمر 65 عامًا في العالم قد ارتفعت من 6.8 إلى 10.4% ثم 16.2%، وارتفع متوسط العمر من 26.6 إلى 32.8 عام، ثم 38.8 عام، وبنظرة مفصلة يتبين أن النسبة السكانية للمسنين فوق 65 عامًا في الدول المتقدمة قد ارتفعت من 14.4 إلى 20.8% ثم إلى 26.2%، وارتفع متوسط العمر من 37.3 إلى 43.0 عام، و45.6 عام، أما الدول النامية فقد ارتفعت بها النسبة السكانية للمسنين فوق 65 عامًا من 5 إلى 8.4% ثم 14.6%، وارتفع متوسط العمر من 24.1 إلى 30.8 عام، ثم 37.2 عام، ولبيان اتجاهات الشيخوخة بين عامي 2000 و2050 في الدول النامية والدول المتقدمة والعالم يرجى الاطلاع على الشكل رقم"5".

حيث يوضح الشكل رقم 5 أن نسبة المسنين فوق 65 عامًا في العالم قد ارتفعت بشكل أسرع نسبيًا خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن تفاوتت الأحوال بين الدول النامية والدول المتقدمة خلال الرُّبعين الأول والثاني، ففي الربع الأول شهدت الدول المتقدمة ارتفاعًا في نسبة المسنين بمقدار 6.4 نقطة مئوية، انخفض خلال الربع الثاني إلى 5.4 نقطة مئوية، أي أن نسبة الزيادة قد انخفضت بين الربعين بمقدار نقطة مئوية واحدة، ما يدل على ثمة تباطؤ طرأ على عملية الشيخوخة، أما الدول النامية فقد سجلت في الربع الأول ارتفاعًا قدره 3.4 نقطة مئوية، زاد في الربع الثاني إلى 6.2 نقطة مئوية، أي أن النسبة قد زادت بمقدار 2.8 نقطة مئوية بين الربعين، ما يدل على تسارع عملية الشيخوخة، ونخلص من ذلك كله إلى أنه بحلول منتصف القرن الحالي ستكون الشيخوخة السكانية في الدول المتقدمة قد وصلت إلى نهاية المدى، وستكون النسبة السكانية لكبار السن محدودة، أما بالنسبة للدول النامية فإن النسبة السكانية لكبار السن سوف تسجل ارتفاعًا سريعًا نسبيًا، مع تقديرات باستمرار الارتفاع لفترة طويلة، تعتمد اتجاهات الشيخوخة السكانية في العالم على عملية الشيخوخة في الدول النامية نظرًا لما تعانيه

الدول المتقدمة من انخفاض حاد في نسبة وكمية المواليد، ولما يعانيه العالم كله من انخفاض في نسبة السكان، ذلك الانخفاض الذي زادت نسبته بمقدار 2.2 نقطة مئوية خلال الربعين الأول والثاني، ومن ثمّ ستصل النسبة السكانية لكبار السن فوق 65 عامًا في العالم بحلول عام 2050 إلى 16.2%، وهو ذروة غير مسبوقة، وبعدئذ سيطرأ بعض التباطؤ عليها، وستدخل الشيخوخة السكانية في الدول المتقدمة بحلول النصف الأخير من القرن الواحد والعشرين إلى مرحلة الاستقرار الأساسي، كما ستكون الزيادة فيها محدودة للغاية، بينما ستكون الدول النامية مستمرة في مرحلة الزيادة، وسيحدث الاستقرار عندما تكسر نسبة كبار السن فوق 65 عامًا نسبة 20%، وبملاحظة عدد سكان العالم الذين سيدخلون نطاق التركيبة العمرية لكبار السن بين القرنين العشرين والحادي والعشرين يمكننا أن نرسم ملامح البداية والنهاية لذلك الاتجاه، ويمكن اعتبار الربع الأول من القرن الحالي بمثابة المرحلة التمهيدية للشيخوخة، بينما يمكن اعتبار الربع الثاني أو المرحلة المتسارعة أو المتزايدة، أما الخمسون سنة الأخيرة فهي بمثابة مرحلة استمرار عملية الشيخوخة، وترسخها حتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار النسبي، وهو الأمر الذي تؤكده التقديرات، وجدير بالذكر أن شيخوخة التركيبة العمرية لسكان العالم سوف تتم بكاملها من البداية حتى الاستقرار الأساسي خلال القرن الحادي والعشرين، وبذلك يكون هذا القرن هو قرن الشيخوخة السكانية.

(1) اتجاهات الشيخوخة السكانية في الصين:

تتباين عملية الشيخوخة - تباينًا حادًا- في السيناريوهات السكانية المختلفة، ونعرض هنا للسيناريوهات الثلاثة المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة التي وردت في"الدراسة الاستراتيجية للتنمية السكانية في الصين في القرن 21"، ويظهر الشكل رقم 6 اتجاهات التغير السكاني في العالم بين عامي 2000 و2050 كما يلي[5]:



الشكل رقم (6) . السيناريوهات السكانية الثلاثة المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة بين عامي 2000 – 2050

وبحسب الشكل رقم(6)، إذا أطلقنا اسم"نقطة الهبوط"على النقطة التي تكون فيها الزيادة السكانية منعدمة، فإنه يمكن اعتبار السيناريو المرتفع"هبوط بطيء"، والسيناريو المتوسط"هبوط انسيابي"، أما السيناريو المنخفض فيمكن اعتباره

5- انظر «الدراسة الاستراتيجية للتنمية السكانية في الصين في القرن 21» للكاتب تيان شوياه يوان وآخرين -الصفحات من 439 448-، دار نشر أدبيات العلوم الاجتماعية، إصدار عام 2007».

هبوطًا حادًا، ويمكن تفصيل اتجاهات التحول السكاني الكلي وافتراضيات معدل المواليد في السيناريوهات الثلاثة كما يلي:

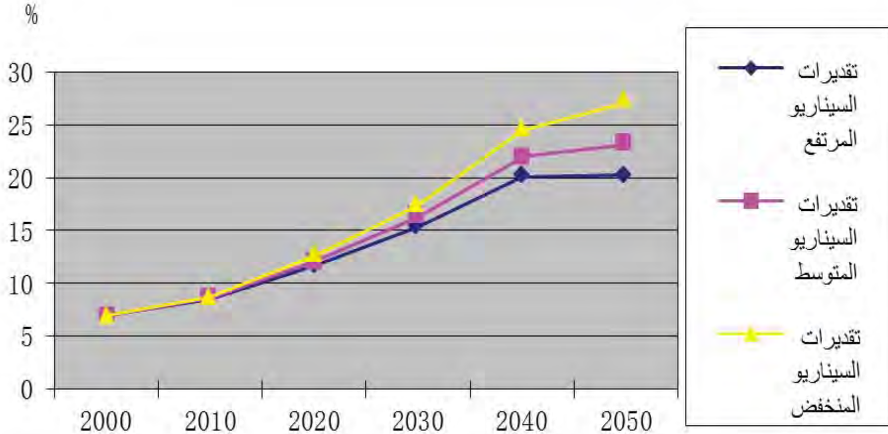
- السيناريو الأول، هو السيناريو المرتفع"الهبوط البطيء"، طبقًا لهذا السيناريو يستعيد معدل المواليد عافيته تدريجيًا، ويحافظ على استقرار نسبي بعد الوصول إلى مستوى الإحلال، ويسجل معدل الخصوبة الكلي متوسط 1.90 بين عامي 2000 و2005، ويرتفع إلى 2.00 بين عامي 2005 و2010، ويواصل ارتفاعه ليصل إلى 2.13 بين عامي 2010 و2020، و2.15 بين عامي 2020 و2050، ويسجل عدد سكان البلاد-فيما عدا مقاطعة تايوان، ومنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة - مليارًا وثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون نسمة عام 2010، يتزايد إلى مليار وأربعمائة وتسعين مليون نسمة عام 2020، ثم مليار وخمسمائة وثمانية وأربعين مليون نسمة عام 2030، ثم مليار وخمسمائة وخمسة وثمانين مليون نسمة عام 2040، ويصل لذروته عام 2060 حيث يسجل مليارا وستمائة وخمسة ملايين نسمة، وبعدها يبدأ وضع مستقر نسبيًا.

-السيناريو الثاني، هو السيناريو المتوسط"الهبوط الانسيابي"، حيث يحافظ معدل المواليد على استقرار نسبي، ويزيد الاستقرار الأساسي على التقلبات الحالية في المستوى عقب حدوث ارتفاع طفيف، ويسجل معدل الخصوبة الكلي متوسط 1.75 بين عامي 2000 و2005، يرتفع إلى 1.80 بين عامي 2005 و2010، ويزيد إلى 1.83 بين عامي 2010 و2020، ثم يتراجع إلى 1.8 بين عامي 2020 و2050، وحينها يسجل عدد السكان مليارًا وثلاثمائة وستين مليون نسمة عام 2010، يرتفع إلى مليار وأربعمائة وأربعة وأربعين مليون نسمة عام 2020، ويصل إلى ذروته عام 2030 بإجمالي مليار وأربعمائة وخمسة وستين مليون نسمة، وبعدها يتحول المؤشر ليتخذ طريق الهبوط، حيث يسجل عام 2040 إجمالي مليار وأربعمائة وواحد وخمسين مليون نسمة، ويسجل في 2050 مليارًا وأربعمائة واثنين مليون نسمة، وفي حالة بقاء نسبة الخصوبة الكلية عند 1.80، فإن عدد السكان سوف ينخفض عام 2100 إلى مليار وأربعة وعشرين مليون نسمة فحسب.

-السيناريو الثالث، هو السيناريو المنخفض "الهبوط الحاد"، ينخفض معدل المواليد عن المستوى الحالي، ويسجل معدل الخصوبة متوسط 1.65 بين عامي

2000 و2005، ينخفض إلى 1.56 بين عامي 2005 و2010، ثم ينحدر إلى 1.44 بين عامي 2010 و2020، ثم إلى 1.32 بين عامي 2020 و2050، وحينها يسجل عدد السكان الكلي مليارًا وثلاثمائة وثلاثة وأربعين مليون نسمة عام 2010، ويرتفع إلى مليار وثلاثمائة وستة وثمانين مليون نسمة عام 2020، ويصل للذروة عام 2021 بعدد مليار وثلاثمائة وسبعة وثمانين مليون نسمة، ثم يبدأ المؤشر في الهبوط فيسجل في عام 2030 مليار وثلاثمائة وسبعة وستين مليون نسمة، ينخفض إلى مليار وثلاثمائة واثنين مليون نسمة عام 2040، وينحدر في 2050 إلى مليار ومائة واثنين وتسعين مليون نسمة، ومن المتوقع وصول العدد الكلي للسكان إلى خمسمائة وستة وخمسين مليون نسمة بحلول عام 2100 إذا بقيت نسبة الخصوبة الكلية عند مستوى 1.32.

يختلف التوقيت وحجم السكان في السيناريوهات الثلاثة المذكورة سابقًا"الهبوط"، وكذلك تختلف معدلات الشيخوخة اختلافًا بينًا، يرجى الاطلاع على الشكل رقم"7":



الشكل (7) تقديرات تغير النسبة السكانية لكبار السن فوق 65 عام بين عامي 2000 - 2050

وتتشابه اتجاهات الشيخوخة السكانية على المستوى العام، بينما تتباين من حيث الدرجة او الشدة وهو ما يظهر عند مقارنة السيناريوهات المحتملة المختلفة، وعلى سبيل المثال يورد السيناريو المتوسط الصادر عن الأمم المتحدة أن نسبة كبار السن فوق 65 عامًا سجلت عام 2000 نسبة 6.8%، زادت في عام 2010 إلى 8.2%، ثم إلى 11.7% عام 2020، ثم 15.9% عام 2030، ثم 21.8% عام 2040، وأخيرًا

%23.3 عام 2050، وجدير بالملاحظة أن هذا السيناريو يقترب من السيناريو المرتفع الذي رسمته"الدراسة الاستراتيجية للتنمية السكانية في الصين في القرن 21"في تناوله للنسبة المتوقعة لكبار السن بين عامي 2000 و2030 بينما يقترب في تناوله للنسبة بين عامي 2030 و2050 من السيناريو المتوسط من الدراسة ذاتها، وأظهرت المعلومات التي قدمها التعداد السكاني السادس للصين الذي أجري عام 2010 أن عدد كبار السن فوق 65 عامًا بلغ مئة وثمانية عشر مليونًا وتسعمائة وأربعين ألفًا، بنسبة %8.9 من إجمالي السكان، وبمراجعة الدراسة المذكورة سنجد أن تلك النسبة قد قلت- بشكل طفيف- عن السيناريو المتوسط بها، وبهذا اقتربت من السيناريو المنخفض، ومن المحتمل أن تقترب النسبة خلال الثلاثين عامًا المقبلة من السيناريو المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار بتأثيرات تعديل سياسة المواليد تجاه معدلات الخصوبة ومعدلات المواليد، ومن ناحية أخرى أصبح من الصعوبة الحصول على بيانات التعداد السكاني أو بيانات التسجيل السكاني في ظل اقتصاد السوق ومجتمع سيادة القانون، وبات انخفاض الدقة حقيقة لا ريب فيها، ودائمًا ما يقول الديمغرافي الشهير في جامعة شيكاغو الأمريكية فيليب هاوس:»إن التنبؤات السكانية ما هي إلا مجرد تنبؤات وليست توقعات مؤكدةالحدوث، إن التنبؤ السكاني ما هو إلا تبيان لاتجاه التطور والتغير الديمغرافي تحت ظروف محددة، وفي حالة تغير تلك الظروف، فإن التغيير سوف يصيب النتائج أيضًا، وطبقًا للتنبؤ المذكور، يقترب الوضع الحالي من السيناريو المنخفض، ومن المحتمل أن يقترب من السيناريو المتوسط في الثلاثين عامًا المقبلة، وتلك رؤية مبدئية«.

1. سمات الشيخوخة السكانية في الصين:

حدوث الشيخوخة بشكل أسرع ووصولها لمستويات أعلى:

تتضمن عناصر تقييم مستوى الشيخوخة السكانية عدة معايير أهمها النسبة السكانية للمسنين الذين تتجاوز أعمارهم 60 أو 65 عامًا، والمتوسط العمري السكاني الكلي[6]، إلى جانب نسبة أعداد صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 إلى أعداد كبار السن فوق 60 أو 65 عامًا أي نسبة الكبار والصغار (نسبة الإعالة السكانية)، ومن الواضح أن القيمة المطلقة لعدد كبار السن- خلال الخمسين عامًا المقبلة - قد تحددت، وأن معدل الوفيات- عند سن معينة - يتناقص عامًا بعد عام، وهناك العديد من العناصر التي تلقي بظلالها على ارتفاع وانخفاض معدل الشيخوخة مثل عدد ونسبة المواليد، ونسبة الوفيات ومتوسط العمر المأمول[7] وغيرها، وللدقة فإننا إذا نحينا جانبًا التغيرات في النسبة السكانية للمسنين فوق 65 عامًا، فإن كلًا من سرعة الشيخوخة والمستوى التي وصلته يكونان واضحين للعيان، وبحلول نهايات عام 2000 عبرت الصين عتبات التركيبة العمرية لكبار السن، وطبقًا لتقديرات السيناريو المنخفض، ترتفع نسبة المسنين فوق 65 عامًا إلى 27.14% بحلول عام 2050، وبعدها يتذبذب المؤشر صعودًا وهبوطًا، ومن ثمّ يمكن استخدام لفظي"سريع" و"مرتفع"للإحاطة بظاهرة الشيخوخة في الصين، تجدر الإشارة إلى أن الشيخوخة في الصين ستصل للمرحلة الحرجة التي تبلغ فيها نسبتها 12.54% بحلول عام 2020، ولهذا أهمية خاصة تبيانها كالتالي:

ستستغرق الصين عشرين عامًا للوصول إلى هذه النسبة، بينما سيستغرق العالم ثلاثين عامًا للوصول للنسبة ذاتها، في حين ستستغرق الدول النامية أربعين عامًا، ومن ثمّ تأتي دلالة لفظ"الأسرع"، أي الأسرع في الوصول للشيخوخة، وبحلول عام 2030 ستبلغ النسبة 17.4%، أي أن خلال ثلاثين عامًا ارتفعت النسبة في الصين من 7 إلى 17%، بينما استغرقت الدول المتقدمة النصف الثاني من القرن العشرين بكامله بالإضافة للخمس عشرة سنة الأولى من القرن الجديد للوصول لتلك النسبة،

6- يقصد به المتوسط الحسابي لأعمار السكان، والعمر الوسيط هو السن الذي يقسمهم قسمين متساويين عدداً، وإذا زادت نسبة المسنين في المجتمع دل ذلك على شيخوخة المجتمع، وفي المقابل إذا زادت نسبة صغار السن في المجتمع دل ذلك على حيوية المجتمع. المترجم.

7- قياس إحصائي لمعدل السنوات الإضافية التي قد يعيشها الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفاة الحالية على حالها، ويختلف هذا التوقع بناءً على عوامل عدة منها العمر (أي أن توقع السنوات الإضافية متعلق بالعمر الحالي للفرد)، والجنس حيث التوقعات لدى الإناث عادة ما تكون أعلى منها لدى الذكور،كما يتعلق معدل السنوات الإضافية المتوقعة بعوامل اجتماعيةاقتصادية للفرد. المترجم.

أي ضعف الفترة التي استغرقتها الصين، أما لفظ"المرتفع"فيعني أن المستوى الذي وصلت إليه الشيخوخة السكانية في الصين مرتفع نسبيًا، فبحلول عام 2050 ستصل نسبة المسنين فوق 65 عامًا إلى 27.14%، وهو ما سوف يزيد بمقدار 10.94 نقطة مئوية عن المعدل العالمي الذي سيسجل حينها 16.2%، وسوف يزيد بمقدار 12.54 نقطة مئوية عن النسبة في الدول النامية التي ستسجل 14.6%، بل وسيزيد بمقدار 0.94 نقطة مئوية عن النسبة في الدول المتقدمة، والتي ستسجل 26.2%، ولن يفوقها في تلك الزيادة غير الطبيعية في نسبة المسنين غير اليابان التي ستسجل في العام ذاته نسبة 37.8%، وبذلك تكون الصين في مصاف الدول الأعلى في نسبة الشيخوخة في العالم[8].

2. مراحل الشيخوخة السكانية على المستوى الزمني وطبيعتها التقدمية:

وهي تلك المراحل التي تحددها التركيبة العمرية السكانية، والتي تنتج عن التغيرات الطبيعية في المعدلات السابقة للمواليد والوفيات، وقد مرت التغيرات السكانية الطبيعية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بخمس مراحل، أولها تغير النمط الإنتاجي للسكان بين عامي 1949 و1952، ثم حدوث الطفرة الأولى للمواليد بين عامي 1953 و1957، ثم انتهاء الطفرة بين عامي 1958 و1961، ثم الطفرة الثانية للمواليد بين عامي 1962 و1973، ثم مرحلة انتهاء طفرة المواليد والتي بدأت منذ عام 1974 واستمرت حتى الآن، وهذه التغييرات السكانية المتعاقبة قد أنتجت شريحة سكانية فريدة لم تتكرر حتى اليوم، تلك الشريحة التي انتقلت من مرحلة الشباب إلى مرحلة النضوج، ومن مرحلة النضوج إلى مرحلة الشيخوخة، ثم استمرت أكثر من عشر سنوات في تلك المرحلة الأخيرة، ونأتي إلى"هرم"التركيبة العمرية الذي تكون نتيجة التغيرات التي حدثت للتركيبة العمرية، فنجد أن قاعدته قد تشكلت جراء الطفرة الثانية في المواليد التي حدثت بين عامي 1962 و1973، وبخصم أعداد الوفيات التي حدثت يتبقى عدد صاف يبلغ ثلاثمائة مليون نسمة تقريبًا، يشكل الشريحة الأهم التي خرجت من رحم التغيرات التي أحدثتها الشيخوخة في التركيبة السكانية، حيث دخلت تلك الشريحة بين عامي 1977 و1988 مرحلة

8- المصدر: تقديرات الأمم المتحدة لسكان العالم – نسخة عام 2008 – صفحات من 48 52- – منشورات وزارة الخارجية.

النضوج فوق سن 15 عامًا، وأصبحت الغالبية العظمى منهم بين عامي 1980 و1991 في تعداد القوى العاملة الطبيعية، ما أمد سوق العمل بفيض لا ينتهي، وبدا المسرح مهيئًا لظهور"السن الذهبية"أي التغيرات في التركيبة العمرية السكانية، والتي تنتج عنها زيادة نسبة القادرين على العمل مقابل انخفاض نسبة الإعالة للصغار والكبار، وأصبح في الإمكان الاستفادة من فترة"العائد السكاني"، تلك الفترة الأهم والأبرز في التنمية الاقتصادية، ثم جاءت المرحلة الحرجة للشيخوخة وذروتها بعد انتقال تلك الشريحة السكانية الهائلة إلى خانة كبار السن، ويظهر مما سبق أن الشيخوخة السكانية في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ترسم منحنى يأخذ شكل حرف"S"اللاتيني، وفيما يلي أهم السمات المرحلية لتطور ذلك المنحنى:

رسمت المرحلة الأولى بين عامي 2000 و2020 الجزء السفلي من حرف S، وهي مرحلة التباطؤ النسبي للشيخوخة، وارتفعت النسبة السكانية لكبار السن فوق 65 عامًا من 6.96 إلى 12.54% أي بمقدار 5.58 نقطة مئوية، وارتفع متوسط العمر بمقدار 0.28 نقطة مئوية، أما المرحلة الثانية بين عامي 2020 و2040 فشكلت الجزء الأوسط من الحرف، ودخلت الشيخوخة إلى مرحلة متسارعة، وارتفعت النسبة السكانية لكبار السن فوق سن 65 عامًا من 12.54% إلى 24.48%، أي بمقدار 11.94 نقطة مئوية، وارتفع متوسط العمر بمقدار 0.6 نقطة مئوية، أي أن الشيخوخة في تلك الفترة سجلت 2.14 ضعف المرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة بين عامي 2040 و2050 فقد جاءت بقمة الحرف S، حيث تباطأت سرعة الشيخوخة ودخلت إلى نوع من الاستقرار الأساس، وارتفعت النسبة السكانية لكبار السن فوق سن 65 عامًا من 24.48% إلى 27.14%، أي بمقدار 2.66 نقطة مئوية، وارتفع متوسط العمر بمقدار 0.27 نقطة مئوية، وبهذا يتطابق تقريبًا مع سرعة المرحلة الأولى، وبرغم استمرار الزيادة في نسبة كبار السن بعد عام 2050، إلا أنها في كل الأحوال تكون محدودة وثابتة في مكانها بلا زيادة ولا نقصان، حيث تسيطر حالة أشبه بالمنحنى الدائري.

3. تفاوت نسب الشيخوخة مكانيًا بين الحضر والريف وتباينها من منطقة إلى أخرى:

أولًا-التفاوت بين الحضر والريف:بينت إحصائيات التعداد السكاني الثالث لعموم البلاد لعام 1982 تزايد نسبة كبار السن فوق 65 عامًا إلى 4.41%، لتتوزع تنازليًا بين المقاطعات بنسبة 5.00%، والمدن بنسبة 4.68%، والبلديات بنسبة 4.21%، أما"التعداد الخامس"عام 2000 فقد أشار إلى وصول النسبة لعموم البلاد إلى 6.96%، توزعت بين المقاطعات والمدن والبلديات بنسب 7.74%، 7.00%، 6.25% على التوالي، وفي"التعداد السادس"عام 2010 ظهر التغيير الذي طال ذلك الترتيب التنازلي بين المقاطعات والمدن والبلديات، حيث تقدمت البلديات في نسبة الزيادة وأصبح ترتيبها الثاني بعد المقاطعات، وكانت النسب كالتالي:عموم البلاد 8.91%، المقاطعات 10.06%، البلديات 7.97%، أما المدن فكانت في ذيل القائمة بنسبة 7.69%، وبتبيان الأسباب اتضح أن السبب الرئيس هو تنامي ظاهرة نزوح وانتقال السكان، انتقال أهل القرى إلى المدن وخاصة المدن الكبرى بعد منتصف تسعينيات القرن العشرين، وتركز كبار السن والأطفال والنساء داخل القرى، وبعد وصول نسبة السكان داخل البلديات خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين إلى 60% ستقل وطأة نزوح أهل القرى إلى البلديات وتتباطأ معدلاتها، وستظهر أطوارجديدة للتحول وتقليل الفجوة في الشيخوخة السكانية بين المقاطعات والبلديات والمدن، بينما ستتزايد سرعة الشيخوخة السكانية في المدن الكبرى في الوقت ذاته.

ثانيًا- تباين نسب الشيخوخة بين المناطق، إن النزوح والانتقال السكاني المذكور سابقًا لا يقف تأثيره عند تعزيز التفاوت في نسبة الشيخوخة السكانية بين المدن والمقاطعات والبلديات، بل يمتد تأثيره إلى توزيع شيخوخة التركيبة السكانية بين المناطق، ونحو تأثير الشيخوخة - الضخم- تجاه تحقيق التنمية الشاملة، ومن السمات الواضحة لذلك الأمر أن نسبة كبار السن كانت في- السابق- تتوزع تنازليًا بين الجزء الشرقي والجزء الأوسط والجزء الغربي (الأقسام الثلاثة الكبرى) على التوالي، وهو الأمر الذي أخذ في التغير تدريجيًا حتى غدا الجزآن الأوسط والغربي جزءًا واحدًا، وتحول نموذج"الأقسام الثلاثة الكبرى"إلى نموذج"القسمين الكبيرين"، ومع الهجرة السكانية بين الجزأين الغربي والأوسط الذي تناولناه بالتحليل سابقًا وتأثيرها على

المدى الطويل، ومع النزوح المستمر بكميات كبيرة نحو الجنوب الشرقي (يحلق الطاووس نحو الجنوب الشرقي) يبقى كبار السن غير القادرين على التحليق في أماكنهم الأصلية، ومن ثمّ يستقبل السكان الدائمون للمناطق الجنوبية الشرقية أمواجًا عديدة من السكان ذوي الأعمار الشابة.

الباب الثالث

الشيخوخة و"مأزق الدخول المتوسطة"

يُظهر التحليل السابق ارتباط الشيخوخة السكانية الوثيق مع"مأزق الدخول المتوسطة"، ولحسن الحظ فإن الشريحة العمرية السكانية التي تدخل حيز كبار السن ليست بالكبيرة، وهذا سيكفل الخروج الآمن من كل من"مأزق الدخول المتوسطة"والشيخوخة، مع وصول التنمية الاقتصادية إلى مستوى الدخول المتوسطة، المشكلتان صنوان لا يفترقان، ولا يمكن تناول واحدة دون الأخرى، ومن المحتم أن يتم وضع سياسات الخروج من المأزق بناءً على منظور الشيخوخة السكانية.

جذبت التنمية الاقتصادية الصينية انتباه العالم كله بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ثلاثمائة وأربعة وستين مليارًا وخمسمائة مليون يوان، إلى ستة وخمسين تريليونًا وثمانمائة وأربعة وثمانين مليارًا وخمسمائة وعشرين مليون يوان، ما يشير إلى نسبة نمو وصلت إلى 9.8%، وفَغَرَ العالمُ فَمَهُ اندهاشًا، وجرى تغيير محمودٌ على الهياكل الإنتاجية أثناء النمو السريع للاقتصاد، فقد تحولت النسب بين القطاعات الأولى والثانية والثالثة من الصناعة من 28.2- 47.9- 23.9 (1.0- 1.7- 0.8) إلى 10.0- 43.9- 46.1 (1.0- 4.4- 4.6)، ما يعد إشارة على انتهاء قطاع التصنيع التقليدي بصورة أساسية.

ثمة قاعدة رئيسة تثبت صحتها في كل زمان ومكان، وهي أن كل المشكلات- مهما كانت بالغة الصعوبة - يمكن أن تُكلل بالنجاح عن طريق العمل الدؤوب وبذل الجهود المضنية، وأيضًا العكس صحيح، فالمشكلات البسيطة لا تفتأ تستشري وتستفحل وتبوء بالفشل الذريع إذا قوبلت بالإهمال وسوء التقدير، ولنا على مر التاريخ عبر كثيرة لمن أراد الاعتبار، بداية من صراع العقول بين (سون بين[9]) و(بان دوان[10])، حتى الصراع بين دولة تشو (بقيادة شيان يو) ودولة خان بقيادة (ليو بان) في

9- سون بين هو مخطط استراتيجي وحربي صيني عاصر فترة الممالك الثلاثة المتحاربة في التاريخ الصيني القديم، وتوفي عام 316 قبل الميلاد، وهو صاحب كتاب «فن الحرب» الذي طبقت شهرته الأفاق وتم تدريسه في كافة المعاهد والكليات العسكرية في العالم. المترجم.

10- بان دوان هو مخطط استراتيجي وحربي صيني عاصر فترة الممالك الثلاثة المتحاربة وانتمي لدولة واي. المترجم.

الصين القديمة، ومن معركة الجرف الأحمر[11] في زمن الممالك الثلاثة حتى حادثة بيرل هاربورقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، كلها أمثلة تترى وتتعدد وتتباين، ولكن ثمة خيط مشترك يربط بينها جميعًا، مفاده أن القويانهزم عندما أهمل وأساء تقدير الأمور، والضعيف انتصر عندما أخذ الأمور على محمل الجد وبذل الجهد المضني واعتنى بكل شاردة وواردة تخطر له، ومن ثمّ فالسبيل الوحيد للخروج الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة"هو المواجهة، وحينها يمكن خلق حالة تتطهر جذورها من الآفات والعيوب، تلك الحالة التي تقطع الطريق نحو المأزق.

إن التخلف في مضامير التقدم التقني والمعلوماتية والعولمة الاقتصادية، واندلاع التناقضات الاجتماعية المتراكمة، والتمدن ذو التنمية المشوهة، والتأثير المزدوج للشيخوخة السكانية، لهي عوامل أوقعت الغالبية العظمي من الدول النامية في حبائل"مأزق الدخول المتوسطة"، ويرسخ في اعتقادي أن تلك العوامل موجودة في الصين بدرجات متفاوتة، ولكن تختلف من حيث الطبيعة ومن حيث المظاهر.

وفيما يخص الصين فإن هناك أربع نقاط تستوجب الاهتمام على خلفية الواقع الذي تعيشه الصين وعلى خلفية الشيخوخة السكانية، تشمل- التحول في أسلوب التنمية الاقتصادية، نزع فتيل التناقضات الاجتماعية، وتبني نمط التمدين الذي يراعي التنمية في الريف وفي الحضر على حد سواء، والاستجابة السليمة لتحديات الشيخوخة السكانية.

11- معركة ملحمية وقعت عام 208 م. وهي معركة حاسمة وقعت قبيل فترة الممالك الثلاث بالصين بين القوات المتحالفة وأميري الحرب الجنوبيين ليوبى وصون تشوان والقوات المتفوقة عدديا لأمير الحرب تساو تساو . المترجم.

تتعدد الآراء والتنظيرات في الوقت الحالي حول تغيير أنماط التنمية الاقتصادية، حيث تتبنى بعض الآراء فكرة التحول من نمط التنمية الممتدة إلى نمط التنمية المتضمنة، وتتبنى بعض الآراء فكرة التحول من نمط التنمية الشاملة إلى التنمية المركزة، بينما يتبنى فريق التحول من الاعتماد على الاستثمار والطلب الخارجي إلى الاعتماد على الإنفاق المحلي، الموضوع في النهاية لا يعدو كونه مجرد رأي، وفي اعتقادي ليصبح التحول جذريًا وفعالًا، فإنه يجب أن يشمل النقاط الثلاث الآتي ذكرها:

1. تغير هدف التنمية:

إن المقصود بتغير هدف التنمية هو الانتقال من السعي خلف زيادة كمية المنتجات أو رفع جودتها كهدف للتنمية إلى السعي خلف تلبية متطلبات التنمية الشاملة للفرد، ويبين تاريخ التنمية الاجتماعية أن التنمية الاقتصادية في أي وقت- وفي أي زمن كان- لا بد لها من غاية محددة، فبعد الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر كان هدف الطبقة الرأسمالية الناشئة هو الزيادة التلقائية لرأس المال، وتحقيق أقصى ربحية ممكنة، وركزت الدولة جهودها نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأثبتت الممارسات والتجارب العملية للدول المتقدمة صحة تلك النقطة، واعتمدها متخصصو التنمية الاقتصادية الغربيون، وأصبحت هي النظرية الأساسية التي تحدو قافلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين، وبعد تأسيس الصين الجديدة انحصر هدف وتوجه التنمية الاقتصادية - تدريجيًا-في زيادة حجم الإنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية المختلفة مثل الحديد والصلب والحبوب، بغية إيجاد حل لمشكلات الغذاء والكساء لسكان الصين الذين كانوا يشكلون وقتها خمس سكان العالم، واستمر هذا التوجه التنموي لمدة ثلاثين عامًا، وبعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح تم طرح استراتيجية"الخطوات الثلاث"للتنمية، وبحلول عام 2000 أصبح الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه عام 1980،

وسيصل بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين إلى المستوى المتوسط للدول المتقدمة، وسيتحول هدف وغاية التنمية من كمية الإنتاج كمعيار للتنمية إلى جودة الإنتاج، ومن اليسر بمكان أن تتماهى تلك الرؤية التنموية التي تتمحور حول الجودة الإنتاجية مع رؤية بعض القادة حول مفهوم حسن الأداء، تلك الرؤية التي تفضي إلى فلسفة الكلمة العليا[12] التي تعتبر أن التنمية ما هي إلا زيادة الناتج القومي الإجمالي وأن الترجمة الصحيحة لنظرية"إنما الكلمة العليا للتنمية"هي زيادة الناتج القومي الإجمالي، واستخدام الزيادة في الناتج القومي الإجمالي- ببساطة - كمعيار لتقييم مناطق الخلل والزلل في عملية التنمية وفي الأداء ككل، ومن ثمّ معالجة أوجه القصور والتأخر في بعض جوانب التنمية الاجتماعية، دون اللجوء للطريق العلمي الذي يكفل تحقيق ذلك، ولكن تلك الرؤية التنموية لا تعكس- بشكل حقيقي- الهدف منها على أنه تنمية مستوى المعيشة للمواطن، ولا يفتأ الاقتصاد القومي يستمر في النمو السريع منذ اتباع سياسات الإصلاح والانفتاح، وشهدت مستويات المعيشة آفاقًا جديدة من التحسن والرقي، وهذه حقيقة لا سبيل لدحضها، ومع ذلك لا يتناسب التحسن في مستوى المعيشة مع الزيادة المطردة في النمو الاقتصادي، ويرتبط نطاق التنمية الاقتصادية التي تركز على جانب واحد- ارتباطًا وثيقًا-بسرعة عملية التنمية ذاتها، كما أن تعديل نمط التنمية الاقتصادية لا بد أن يحدد- أولًا وبوضوح- الغاية المرجوة وراء التنمية، تلك الغاية التي تحدد التنمية على أنها تلبية متطلبات التنمية الشاملة للإنسان، ومن المسَلم به أن غرض التنمية هو تلبية متطلبات الإنسان، وبالتالي فإن التنمية التي سيكون هدفها الأول- وشغلها الشاغل- هو زيادة الناتج القومي الإجمالي سوف تنسى- أو تتناسى- تلبية احتياجات التنمية الشاملة للإنسان، وإن حدث ولبت بعض الاحتياجات فسوف يصعب عليها تلبية البعض الآخر، وسيكون هناك ثمن لا مفر من دفعه، ورأينا كيف أن تدمير النظام البيئي والإضرار بالمياه والتربة كان هو الثمن الذي دفعناه إزاء إزالة الغابات واستصلاح الأراضي والتحول من الرعي للزراعة والتوسع في المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية الغذائية.

كما أن بعد أكثر من ثلاثين عامًا من النمو الاقتصادي المتسارع وتنمية الاقتصاد التقليدي الذي اتسم بالمدخلات الكثيفة، والاستهلاك العالي والإنتاجية القليلة والكفاءة

12- يشار بها إلى فلسفة الرئيس الصيني الأسبق دين شياو بين، والتي مفادها «إنما الكلمة العليا للتنمية»، ووردت العبارة في خطابه الذي ألقاه أثناء جولته الجنوبية بعد التقاعد عام 1992 . المترجم.

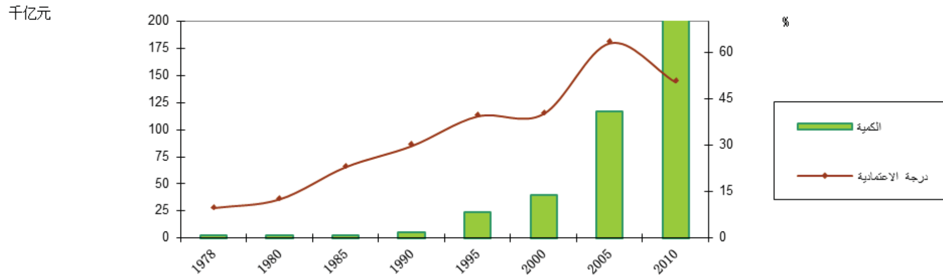
المتدنية والتوسع اللامتناهي للطلب الخارجي وزيادة مدخرات العملة الأجنبية، نجد أن موارد الطاقة - من بترول وغاز طبيعي- لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال، بسبب كونها موارد غير متجددة، ونشأت الحاجة الملحة إلى الاستيراد وبصورة متزايدة، وينسحب الأمر ذاته على الخامات الأولية الرئيسة، مثل خام الحديد وغيره، ويتزايد في الوقت ذاته انبعاث الغازات المختلفة مثل ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت، وتتزايد النفايات الصناعية، ويستفحل تلوث المياه بالملوثات الكيميائية والبيولوجية وبمياه الصرف الصناعي، كما تتزايد المخلفات الصناعية والحياتية الصلبة، إلى جانب التلوث الضوضائي داخل المدن، ووصل معدل التلوث إلى مستويات حرجة، وأصبح هو ثمن التطور الذي لا يمكن تحمله، إن متطلبات التنمية الشاملة للإنسان تشمل المتطلبات على المستوى الجسدي والنفسي والثقافي، وحتى مستوى التواصل وغيرها من المتطلبات، وظهرت الأهمية القصوى لتلك الجوانب بعد حل مشكلتي الغذاء والكساء، ولا يمكن أن نلحق الضرر بالاحتياجات الروحية وغيرها في سبيل تلبية احتياجات الجانب المادي، ولا يمكن أن نطلب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على حساب البيئة والصحة، وعلى حساب التنمية الشاملة للمجتمع وقدرته على التنمية المستدامة.

2. التحول في قوة التنمية:

إن القوة المحركة شيء أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مهما كان نوعها، وانطلاقًا من واقع الصين، كانت تحولات القوة المحركة للتنمية كائنة على مستوى العلاقة بين الطلبين المحلي والخارجي، ومال التحول إلى الطلب المحلي، وعند الطلب المحلي كانت تحولات القوة موجودة على مستوى العلاقة بين الاستثمار والإنفاق، ومال التحول ناحية الإنفاق، وعند مستوى الإنفاق كانت تحولات القوة قائمة على مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي، وعندها مال التحول للإنفاق الاستهلاكي، وعند تناول إشكالية التحول في قوة التنمية نجد أن الدول ذات اقتصاديات الأسواق الناشئة تقف جميعًا على الأرضية المشتركة ذاتها، وفي الوقت ذاته توجد بينها اختلافات واضحة، ولو أخذنا مجموعة"دول البريكس"[13]كمثال،

13- هي دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وتحتل 30% من مساحة اليابسة في العالم ، وتضم 40% من مجموع سكان العالم.

سنجد أن البرازيل (B) تعتمد- بشكل أساسي- على الطلب المحلي، بينما الطلب الخارجي بها يعد اضافيًا، كما أن الطلب المحلي بها يعتمد على الإنفاق، وحاليًا تبلغ نسبة إسهام الطلب المحلي في الناتج القومي الإجمالي نحو 80%، بينما نجد أن روسيا (R) التي تعتمد على الطلب المحلي- بشكل أساسي- قد شهدت ارتفاعًا في نسبة تصدير مصادر الطاقة، أما الهند (I) فتعتمد- بدورها- على الطلب المحلي، وزادت نسبة الإنفاق والاستثمار عن 40%، وتدنت- بشدة - مستويات التصدير، بل ويشهد التصدير نموًا سلبيًا في بعض السنوات، أما الدولة الرابعة جنوب أفريقيا (S) فإنها تعتمد- بدورها- على الطلب المحلي، إلا أنها تشهد زيادة في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد وزيادة في رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى النقيض تمامًا، ترتفع نسبة الطلب الخارجي في الصين (C) عن مثيلاتها بصورة كبيرة، ولا تتوقفنسب الاعتماد على التجارة الخارجية واستيراد وتصدير البضائع عن الزيادة منذ الإصلاح والانفتاح بصورة لا تقارن ببقية دول المجموعة، انظر الشكل رقم [14]8:



الشكل رقم 8 تغير إجمالي التجارة الخارجية والاعتمادية علي التجارة الخارجية في الصين بين عامي 1978 - 2010

14- الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام 2011 - الصفحة 220.

تحمل تلك المرحلة المتزايدة من الاعتمادية على التجارة الخارجية، في داخلها درجة كبيرة من الخطورة، فعند اندلاع أزمة الرهون العقارية الأمريكية عام 2008، طالت تأثيراتها العديد من الدول كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي، وظهر نوع من الانكماش الاقتصادي، وتقلص الاستيراد بصورة كبيرة، وغرق قطاع التصدير في الصين في مأزق، وتقلص إجمالي التصدير لعام 2009 بنسبة 16.0% عن عام 2008، وهو ما يساوي مئتي وتسعة وعشرين مليارًا وثمانين مليون دولار أمريكي، ما أثر- بشكل مؤكد-على النمو الاقتصادي في تلك السنة، وتحجم دور التصدير في دفع التنمية الاقتصادية، وعجز الإنفاق المحلي عن تحقيق انطلاقته القوية المعهودة، ويبقى فقط الأسلوب التقليدي القديم في دفع الاقتصاد، وهو زيادة الاستثمارات، ولم تتأخر الدولة وقامت بطرح استثمارات بقيمة أربعة تريليونات دولار- بصورة عاجلة - لإنعاش النمو الاقتصادي، وآتت سياسة"حفظ النمو"أكلها، ولكن ماذا كان وراء الدفع بتلك الاستثمارات المهولة ؟ كان الغرض واضحًا لدى الكثيرين من مختصي الاقتصاد، وبحلول عام 2011 أصبح لا مفر من اتباع سياسات مالية حذرة، وعلى المستوى العملي كانت السياسة المالية"الحذرة"سياسة مالية انكماشية، وتمت بشكل تدريجي زيادة معدلات احتياطي البنوك ورفع نسبة الفائدة على الودائع لمواجهة مؤشر أسعار المستهلك الذي لا يتوقف عن الزيادة، ومن ثمّ السيطرة على معدلات التضخم، ودارت كل السياسات المختلفة التي اتخذتها الدول للوقاية من تأثيرات أزمة الرهون العقارية في فلك النظرية الكينيزية، تلك النظرية التي كانت حاضرة في مواطن كثيرة لأزمات الائتمان بداية من سياسة التسهيل الكمي الأمريكية إلى المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لإسبانيا وغيرها، ورفع رايتها الجميع من اليابان إلى كندا وأستراليا، إلى جانب بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد قامت بالمطلوب منها ودفعت الحيوية داخل شرايين الاقتصادات الراكدة، ولكن"رد فعل العقار"الذي تم حقنه داخل شرايين الاقتصاد هو من القوة بمكان، ولا بد من احتمال مرارته التي تتمثل في خفض قيمة العملة، وتحجيم التضخم، والحد من الصادرات.

تعد النظرية الكينيزية"وصفة علاجية"ذات مدى قصير لمواجهة الأزمات، وليس بمقدورها أن تعالج المشكلات الجذرية، وبتناول موقف التجارة الخارجية الحالي في الصين، يمكن القول بأن الصادرات الصينية تعود- في جزء كبير منها- إلى المؤسسات الأجنبية والمؤسسات المشتركة بين الصينيين والأجانب، وجدير بالذكر

أن أعداد الشركات الأجنبية في الصين- بعد الإصلاح والانفتاح- تزيد بسرعة تثير الدهشة، ووصل عدد الأسر المسجلة العاملة فيالشركات الأجنبية أربعمائة وخمسة وأربعين ألفًا ومائتين وأربعة وأربعين أسرة، بإجمالي استثمارات بلغت تريليونين وسبعمائة وخمسة مليار وتسعمائة مليون دولار أمريكي، وبلغ رأس المال المسجل منها تريليون وخمسمائة وثلاثة وسبعين مليارًا وثمانمائة ملايين دولار أمريكي، أما الاستخدام الفعلي لرأس المال سنويًا فقد ارتفع من ثلاثة مليارات وأربعمائة وتسعين مليون دولار عام 1990 إلى مئة وثمانية مليارات وثمانمائة وواحد وعشرين مليونًا، أي تضاعف بمقدار 30.2 ضعف، بمعدل نمو سنوي بلغ 18.8%، وارتفعت وتيرة المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي(15)، ما أضفى نموًا سريعًا على الاقتصاد الوطني، واستوعب الأعداد الهائلة من القوى العاملة، واستحق ذلك احترام وإعجاب حكومات العالم، وأصبح واحدًا من مفاخر القادة، يتباهون بها في كل مكان، وبشكل صريح لعب رأس المال الأجنبي والشركات الأجنبية دورًا قياديًا دافعًا لا غنى عنه، وكان بمثابة البادئ في ظروف الافتقار إلى رؤوس الأموال ونقص التكنولوجيا في الفترة التي سبقت الإصلاح والانفتاح، وهو مالا يمكن إنكاره، وبعد أكثر من ثلاثين عامًا من اتباع سياسات الإصلاح والانفتاح، أصبحت مشكلة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاستيراد في ظل الموقف المتأزم للتصدير تتفجر يوميًا، وأصبح التحول من النمو الخارجي للنمو الداخلي ضرورة ملحة، فالمقصود بنمط النمو الاقتصادي المتركز حول الاستيراد هو جذب رؤوس الأموال واستغلالها لبناء المصانع وإنشاء المؤسسات داخل الصين، واستغلال ميزة العمالة الرخيصة لإنتاج سلع منخفضة التكاليف وتصديرها للخارج، ومن ثمّ تحقيق عائد يتمتع نسبيًا بربحية أعلى، والأحوال الآن كما يلي- تلك المؤسسات الأجنبية (بما فيها المؤسسات المشتركة) تتحكم في الصناعات الرائدة في الصين بنسب متفاوتة، ومن أهمها الأدوات الكهربية المنزلية، وصناعة السيارات، والصناعات الزجاجية، وغيرها، كما تتحكم في سوق المبيعات بنسب متفاوتة، مثل البرمجيات الحاسوبية والهواتف الجوالة وغيرها، حتى أصبحت أسواقًا احتكارية، كما تحجم بنسب متفاوتة سوق الصادرات، عن طريق استخدام حقوق الملكية الفكرية والعلامة التجارية لرفع تنافسية المنتجات وزيادة التصدير، بل وصل الأمر- أحيانًا-إلى تصدير"العلامة التجارية"، فلو استخدم أحد المنتجين المحليين

15- الكتاب الاحصائي السنوي للصين لعام 2011 – الصفحة 219

رابطة العنق على سبيل المثال علامة تجارية أجنبية مثل جولدلوين أو غيرها من العلامات التجارية الأجنبية، فسيجد نفسه متورطًا في غرامات"تعليق البطاقات"، وتكشف النظرة الكلية أن نصف الصادرات الصينية تقريبًا - خلال السنوات الأخيرة - هي من إنتاج المؤسسات الأجنبية أو المشتركة، وأن نسبة التجهيز والتصنيع قد تعدت النصف، ومن المؤكد أن هذا الوضع ينشأ نمطًا للتصنيع القائم على الاستيراد تكون دورته كالتالي- يشيد رأس المال التجاري الأجنبي المصانع ويبدأ الإنتاج، تستهدف المنتجات السوق الخارجية أساسًا، يذهب العائد إلى التاجر الأجنبي صاحب رأس المال، وبذلك يكون رأس المال والربح كليهما أجنبي، وكليهما يذهبان خارج الصين، وتعمل تلك المؤسسات بنظام"الرأسين بالخارج"أي أن طرفي العملية الإنتاجية (رأس المال والأرباح) تكون خارج الصين، والاحتكاكات التجارية الدولية التي يسببها تنامي وانتشار ظاهرة التصنيع القائم على رأس المال الأجنبي الوافد من شأنها أن تعصف بالطبقات الوطنية التي يمكن أن تستوعب الفائض التجاري، ومن ثم فإن الأبحاث والدراسات التجارية التي أجرتها الصين لإنقاذ الاقتصاد يزيد عددها عن المئة، ولا توجد دولة أخرى أجرت مثل هذا العدد من الأبحاث، وأدى ذلك إلى النمو المستمر للاحتياطي الاسمي للعملات الأجنبية، الأمر الذي كثف الضغوط لرفع قيمة العملة الصينية (اليوان) أمام الدولار الذي قلت قيمته وانكمش، ومن ثمّ حان الوقت لإجراء الدراسات الجادة حول هذه النوعية من النمو الاقتصادي القائم على الطلب الخارجي والبحث عن سبل للتعامل السليم معها، ولا بد للقوة المحركة للتنمية الاقتصادية أن تتزامن مع التحولات التي ترمي إلى التركيز على الطلب المحلي.

وعند تناولنا للطلب المحلي سنجد أن هناك خللًا في العلاقة بين الاستهلاك وبين التراكم، واستمر هذا الحال منذ فترة طويلة، وبات من الصعوبة أن يتم تعديله، وقد سجل معدل التراكم خلال فترة"الخطة الخمسية الأولى»نسبة 24.2%، ارتفعت خلال"الخطة الخمسية الثانية"إلى 30.8%، وما لبثت أن تراجعت خلال فترة تعديل الاقتصاد القومي بين عامي 1963و1965 لتسجل 22.7%، ثم طفقت تزداد من بعد ذلك خلال فترة"الخطة الخمسية الثالثة»لتسجل 26.3%، ثم سجلت خلال"الخطة الخمسية الرابعة"33.0%، ثم سجلت خلال"الخطة الخمسية الخامسة"33.2%.

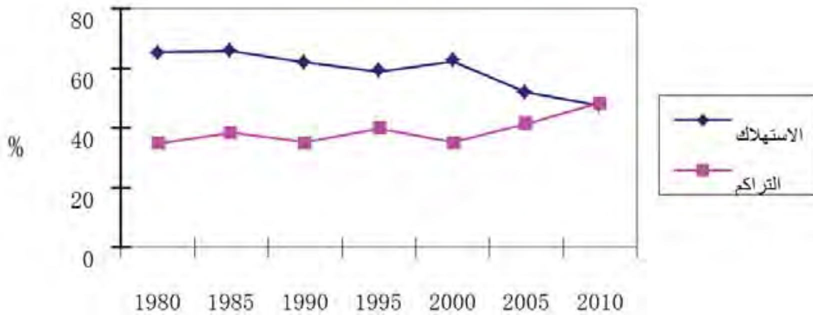
وكان من الواضح أن نسبة التغير كانت كبيرة على مستوى الفترات التاريخية المختلفة، وبات واضحًا أن النسبة المُثلى اقتصاديًا للتراكم هي التي تتراوح بين 25 و30%، حينئذ تتسارع التنمية الاقتصادية بشكل نسبي، ويرتفع مستوى المعيشة، ومن ثم شاع في أوساط الاقتصاديين أن النسبة التي تتراوح بين 25 و30% هي الأنسب، وهي الأكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد ذلك ظهر التأثير الهائل لحملة"القفزة الأجنبية"بعد سقوط"عصابة الأربعة"على معدل التراكم، الذي سجل عام 1978 نسبة 36.5%، وكانت تلك هي الذروة وقتها، ولم يفوقها إلا النسبة التي تحققت أثناء"القفزة الكبرى"بين عامي 1959 و1960، ثم انخفضت النسبة ثانية مع فترة تعديل الاقتصاد القومي، فسجلت معدلاً عامًا خلال"الخطة الخمسية السادسة"بلغ 30.8%، ومع الموجة الثانية من تعديل وضبط السياسات الاقتصادية قلت معدلات التراكم، ليقف مؤشرها عند 30.8% في"الخطة الخمسية السادسة"[16]، ومع تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح ومع تنامي سرعة التنمية الاقتصادية، زاد الاحتياطي ونما الدخل القومي نموًا سريعًا، وزاد نطاق الاستثمارات الأجنبية، ومع دخول القرن الحادي والعشرين، شهد معدل التراكم ارتفاعًا واضحًا ضمن المشهد الاقتصادي العام، وكسر عام 2005 حاجز 40%، وبلغ عام 2010 ذروته الجديدة بنسبة 48.6%، وبلغ الاستثمار في الأصول الثابتة للدولة نسبة ضخمة في الناتج القومي في ظل التنامي المتزايد لمعدل التراكم، ذلك المعدل الذي ارتفع من 32.3%عام 1985إلى 69.3% عام 2010، ليصبح بذلك القوة المحركة الأكبر للنمو الاقتصادي[17].

وبمقارنة معدلات الاستثمار مع معدلات التراكم فإن معدلات الاستثمار تزداد بينما تنخفض معدلات التراكم، وظهر انخفاض مستمر لمعدلات الاستهلاك، ولا شك أن الكمية المطلقة للاستهلاك الكلي تزداد بشكل اطرادي على مر السنوات، فقد ارتفعت من 155 مليارًا و900 مليون يوان عام 1978 إلى 15 تريليونًا و699 مليارًا و800 مليون يوان عام 2010، بمعدل نمو قدره 99.7 ضعف، بزيادة بلغت 18.8 ضعف على

16- المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 1986» الصفحة 61، دار نشر إحصائيات الصين، عام 1986.

17- المصدر: استناداً إلى الإحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحات من 4 5-، بالإضافة إلى «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2006»، الصفحات من 26 27-.

مقياس الأسعار المقارنة، بمتوسط نمو سنوي بلغ [18]9.3%، ومع النمو السكاني الذي بلغ 39.3%، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي لسكان المدن والبلديات من 405 يوانات إلى 13471 يوانًا، بمتوسط نمو سنوي بلغ 11.6%، بمعدل نمو سنوي يبلغ 5.5% على مقياس الأسعار المقارنة، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي لأهل القرى من 138 يوانًا إلى 4382 يوانًا، بمتوسط نمو سنوي بلغ 11.4%، وبمتوسط نمو سنوي على مقياس الأسعار المقارنة بلغ 6.5%، ولا يعد النمو في معدلات الاستهلاك للمواطنين بطيئًا، فقد زادت معدلات الاستهلاك السنوية لدى أهل القرى بمقدار نقطة مئوية [19]عن مثيلاتها عند أهل المدن والبلدات على مقياس الأسعار المقارنة، وعند تناولنا النسبة التي يحتلها الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي، فستبدو لنا ظاهرة جديرة بالبحث والدراسة وهي أن انخفاض النسبة النهائية للإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي عند حسابه طبقًا لطريقة الإنفاق من 65.4% عام 1980 إلى 47.4% عام 2010، أي أنه خلال ثلاثين عامًا انخفضت النسبة ثمانية عشر نقطة مئوية، يرجى الرجوع للشكل(9)[20]:



الشكل 9 التغير في نسبتي الانفاق والتراكم بين عامي 1980 - 2000

18- المصدر: الإحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحات من 4 5- بالإضافة للصفحة رقم 297.

19- المصدر: المصادر: الاحصائيات الواردة في «الكتاب الاحصائي السنوي الصيني لعام 1996» الصفحة رقم 279، وكذلك الإحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحتان رقم 297، 328.

20- المصدر: الإحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2006» الصفحتان رقما 26 27-، وكذلك الاحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحتان رقما 4، 5.

وفيما يتعلق بالتركيبة الاستهلاكية، فإن هناك تغيرًا حادًا في نسبتي الاستهلاك الحكومي واستهلاك القطاع العائلي، ويظهر من واقع حسابات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق أن استهلاك القطاع العائلي ارتفع من مائة وخمسة وسبعين مليارًا وتسعمائة وعشرة ملايين يوان عام 1978 إلى ثلاثة عشر تريليونًا وثلاثمائة واثنين وتسعين مليارًا وتسعين مليون يوان عام 2010، فسجل نموًا قدره 74.8 ضعف، وتزايد بمقدار 13.1 ضعف على مقياس الأسعار المقارنة، في حين ارتفع الاستهلاك الحكومي من ثمانية وأربعين مليارًا عام 1978 إلى خمسة تريليونات وثلاثمائة وواحد وستين مليارًاوأربعمائة وأربعين مليونًا عام 2010، فسجل نموًا قدره 110.7 ضعف، أي تزايد بمقدار 26.5 ضعف على مقياس الأسعار المقارنة، وخلال ثلاثة وثلاثين عامًا كانت النسبة النهائية للاستهلاك العائلي إلى الاستهلاك الكلي 78.6%، ثم انخفضت النسبةإلى 71.3%، أي بمعدل 7.3 نقطة مئوية، وبلغت نسبة الاستهلاك الحكومي 21.4%، ثم ارتفعت إلى 28.7%، أي ارتفعت 7.3 نقطة مئوية، ولو أعطينا الاستهلاك الحكومي معدل 1.0، فإن التغيرات التي لحقت باستهلاك القطاع العائلي كانت كما يلي- عام1978 كانت النسبة 1.0 – 3.7، وفي عام 2010 كانت النسبة 1.0 – 2.5، ويظهر ارتفاع الاستهلاك الحكومي ارتفاعًا بينًا، ومن ثم يمكن القول إن قوة الطلب الاستهلاكي ليست بالكافية، وكذلك القوة الاستهلاكية للقطاع العائلي، وبالتالي انخفضت نسبة الاستهلاك العائلي.

فما هو السبب في تباطؤالنمو في نسبة الاستهلاك العائلي؟ ولماذا مالت المعدلات إلى الانخفاض؟ثمة أسباب تقف وراء ذلك، أولهاعدم القدرة على الاستهلاك، يحد الإنفاق من القدرة على الاستهلاك العائلي، ويرسم مستوى الدخل حدود الإنفاق، وبالتالي فإن تباطؤ النمو في مستوى الدخل يؤثر تأثيرًا مباشرًا على القدرة الاستهلاكية، وبمقارنة المعدلات بين عامي 1978 و2010 سنجد أن مستويات الدخل لدى سكان المدن والبلديات قد ارتفعت من 343.4 يوان إلى 19109 يوانات، أي تضاعف بمقدار 8.7 ضعف، بمعدل نمو سنوي بلغ 7.1%، بينما ارتفع متوسط الدخل الصافي للفرد من سكان القرى من 133.6 يوان إلى 5919 يوانًا، أي تضاعف على مقياس الأسعار المقارنة عشر مرات، بمعدل نمو سنوي بلغ 7.5%، وبالمقارنة بين مستوى الدخول في القرى والمدن وبين النمو في متوسط استهلاك الفرد، نجد أن دخول سكان المدن والبلديات قد ارتفعت بمقدار 1.6 نقطة مئوية عن معدل الاستهلاك، بينما ارتفعت

النسبة بين سكان القرى بمقدار نقطة مئوية واحدة فحسب، الأمر الذي يبرز القاعدة التقليدية التي يتماهى فيها معدل الإنفاق مع مستوى الدخل، والتغير إن حدث يكون طفيفًا، وعلى مر السنوات تباطأ معدل النمو في الأجور، الأمر الذي سبب تدني الدخل عند التوزيع، وتعطل نمو معدل الاستهلاك، وأصبح حجر عثرة في طريق الانتقال من الطلب الخارجي للطلب المحلي، ومن التركيز على الاستهلاك بدلًا من الاستثمار، ثانيًامحاولة التوفير، في ظل قصور نظم التأمين الاجتماعي للمعاشات والعلاج والبطالة، أو عدم اكتمال التغطية الشاملة لتلك النظم أو لتدني مستوى الخدمات المقدمة من خلالها، يضطر الجميع لتوفير جزء من الدخل الذي يتحصلون عليه لمجرد التوفير أو للدخول في نظم التأمين الخاص، ومن ثم يضطرون لدفع جزء من الدخل للحصول على تلك الخدمات بشكل تجاري.

إن التوفير فضيلة اجتماعية صينية متوارثة، وهو ركن ركين يعبق بالثقافة التقليدية، ينفق الغربيون دائمًا كل رواتبهم، حتى أنهم بحلول موعد تقاضي الراتب التالي يكونون قد اقترضوا، وهو يشبه منطق"أكل طعام العام المقبل"، وهذه ظاهرة عادية، أما في تقاليد الصين، يتحدد الاستهلاك طبقًا لكمية الدخل ولا يتجاوزه، ويعيش الصينيون التقليديون يومهم ويفكرون في غدهم، ولو كان العام الحالي سعيدًا، فالواجب أن يكون العام المقبل أسعد، عملًا بمبدأ"تزايد الأسماك (الثروات) عامًا بعد عام"، حينئذ فقط تقر عيونهم، ولكن وعلى مر الزمن، تنامت ظاهرة الاستهلاك الذي يتجاوز الدخل، ولكن العدد الآن قليل لدرجة أنه لا يشكل ظاهرة في حد ذاتها.

ثالثًا-غياب أهداف الاستهلاك، أي عدم تناظر الإنتاج مع الاستهلاك، إن هناك بعض المنتجات يتوافر بها فائض، ويتجاوز المعروض منها مستوى الطلب لدرجة التكدس، وعلى الجانب الآخر يوجد نقص في بعض المنتجات أو في كمياتها، أو تدنٍ في جودتها، ولا يكافئ المعروض منها مستوى الطلب.

وتأتي الخدمات التعليمية الراقية كمثال واضح، فلو فكر أحد الآباء ذوي الطفل الواحد أن يستثمر في تعليم ابنه، فسيجد صعوبة في إيجاد مدارس في بعض الأماكن، أما إذا فكر أن يلحقه بمدرسة راقية فسيكون هذا أمر في منتهى الصعوبة، ومثال آخر يأتي مع تنامي عملية الشيخوخة، وازدياد أعداد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم بعد زواج الأبناء، فبرغم تدني معدلات الأشغال العامة في مجمعات المسنين بسبب

ارتفاع التكاليف بشكل غير معقول، إلا أنه- وبشكل عام- هناك صعوبات في الحصول على الخدمات العامة بداخل تلك المجمعات، وهو الأمر الذي لا سبيل لدحضه.

وانطلاقًا من هذه الأمثلة، فإن رفع معدل الاستهلاك لا بد أن يبدأ من جانبي العرض والطلب، فمن ناحية لا بد من رفع النسبة التي يتحصل عليها العامل عند توزيع الدخل القومي، ورفع معدل الأجور بغية حل مشكلة القدرة الشرائية الاستهلاكية، ومن ناحية أخرى لا بد من التكيف مع التغيرات التي طرأت على متطلبات السوق، والتوسع في المنتجات التي تلبي احتياجاته، وتلبي الاحتياجات الفعلية المختلفة للجماعات السكانية في القرى والمدن، وقد أصبحت تلبية الاحتياجات المادية والثقافية لكبار السن ضرورة ملحة، في تلك المرحلة التي تعاني من الزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة.

3. تحول نمط النمو الاقتصادي:

اعتمد الاجتماع الكامل الخامس للدورة السادسة عشر للحزب المنعقد عام 2005 مبدأ"ضرورة التغير السريع لنمط النمو الاقتصادي"ليكون قرارًا مهمًا يرمي إلى الحفاظ على معدلات التنمية المستقرة والمتسارعة نسبياً خلال"الخطة الخمسية الحادية عشرة"، وتم تقديمه بعدها إلى كامل أعضاء الحزب وعموم الشعب الصيني، وفي الاجتماع الكامل للحزب عام 2007 تم اعتماد مبدأ"الإسراع في التغير في نمط التنمية الاقتصادية وتعزيز التطوير في الهياكل الإنتاجية"كواجب استراتيجي مهم وعاجل لربط جميع قطاعات الاقتصاد القومي، واعتبر بمثابة القرار الصادر عن الاجتماع الكامل للحزب، وقد أثار كل من موضوعي"تحول نمط النمو الاقتصادي" و"تحول نمط التنمية الاجتماعية"جدالًا ساخنًا في وقت سابق، وبرغم الاختلاف الطفيف بين اللفظتين، ولكن ثمة معنىً أعمق يظهر عند الانتقال من"النمو"إلى"التنمية"، فتحمل الأخيرة معنى ضمنيًا أعمق ومدىشموليًا أوسع، ولكن- وبشكل أو بآخر- فالكلمتان صنوان لا ينفصلان، ولا يمكن سلخ إحداهما عن الأخرى، فتجمع بينهما علاقة حتمية،"فالنمو"هو الجوهر أو النواة الداعمة للتنمية، ويمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الإيقاع الرئيس للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تعديل نمط النمو الاقتصادي هو القاعدة الأساسية لتعديل نمط التنمية الاقتصادية

وحجر زاويته، ولقول أوضح يعزز تبيان الفارق، فإن هذا الكتاب قد استخدم"نمط النمو الاقتصادي"وليس"نمط التنمية الاقتصادية"، أما تحول نمط النمو الاقتصادي فإنه يمكن أن يتلخص في التغيير من نمط النمو الأفقي إلى نمط النمو الرأسي، ويعتبر النمو الأفقي بمثابة"فتح محال جديدة"، أي توسيع نطاق الإنتاج ورفع الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في عناصر الإنتاج الموجودة من عمالة ومواد أولية، تحت الظروف المتشابهة للتكنولوجيا الإنتاجية والكفاءة العمالية ورأس المال، أما النمو الرأسي فهو توسيع النطاق الإنتاجي والطاقة الإنتاجية من خلال التقدم التكنولوجي ورفع كفاءة العناصر الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، وهو من ناحية أخرى هو توسيع الإنتاج ذو الاستهلاك المنخفض والكفاءة العالية، ومن ثم فإن تحول نمط النمو الاقتصادي من النمو الأفقي إلى النمو الرأسي يتمثل في التغيير من الكفاءة المنخفضة والفاعلية المنخفضة والاستهلاك المرتفع إلى الكفاءة العالية والفاعلية العالية والاستهلاك المتدني، وما زال النمو الاقتصادي الأفقي يحتل موقع الصدارة، ولم يحدث حتى الآن التغير إلى النمو الرأسي لعدة أسباب منها طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية وآليات النظام، وغيرها، ومن ثمّ فإن تأسيس الطابع العلمي للتنمية وإحداث التغير في الخط الرئيسي للتنمية الاقتصادية يهيئ فرصة تاريخية للإسراع بتحقيق التغير الذي أزف وقته في نمط النمو الاقتصادي.

(1) التغيير من الاستهلاك المرتفع إلى الاستهلاك المنخفض:

في البداية لا بد أن نستقصي المصاعب التي تقف أمام التغيير من الاستهلاك المرتفع إلى الاستهلاك المنخفض، هناك أسباب تاريخية لتلك المصاعب، وبعضها الآخر يتعلق بالواقع ومتطلباته والسياسات المطبقة فيه، أما المصاعب التاريخية فتعود إلى قبل عام 1949، كانت الصين دولة زراعية متخلفة قبل عام 1949، وكان بها بعض الصناعات المحدودة، تلك الصناعات التي كانت ضحية لإجراءات التحجيم والتحديد، والتي مارستها ضدها العناصر الإمبريالية والبرجوازية المنتمية لاقتصاديات الكومبرادور[21]، أما العملية الإنتاجية الجائرة التي كانت تمارسها العناصر المحسوبة

21- الكومبرادور : مصطلح سياسي تستخدمه التيارات الاشتراكية واليسارية في إشارة للطبقة البورجوازية التي تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقا لمصالحها وللاستيلاء على السوق الوطنية، والكلمة برتغالية الأصل.

على الاستعمار فلم تلق بالاً لمعدلات الاستهلاك في المواد الخام أو في مصادر الطاقة، ولم تهتم بالاقتصاد الذي تمت توسعته بشكل لا يسمح بتوسع جديد، تغير كل هذا بعد تأسيس الصين الجديدة وأجريت- بنجاح- تعديلات فنية طالت تلك المؤسسات القديمة، وتزامن هذا مع الإنشاء المخطط لعدد من المؤسسات الكبيرة، وظهرت للعيان سمات الاستهلاك المرتفع، ومع سياسات"القفزة الكبرى[22]"عام 1958، ومع الإجراءات الرامية لمضاعفة إنتاج الصلب"بنظام التعبئة العسكرية الشاملة"، وتأسست"صناعات الحديد والصلب"التي لا تدخل حسابات التكلفة أو معدلات الاستهلاك في حسبانها، وشهدت فترة العشر سنوات بين أواخر عام 1960 حتى أوائل عام 1970 تراجعًا حادًا في التطور التقني، وكانت بكل المعايير فترة كارثية، وكان النمو فيها أفقيًا بزيادة أعداد القوى العاملة من أجل إقامة العملية الإنتاجية وتوسيع نطاق إعادة الإنتاج، ما ألقى بكثير من المؤسسات في غياهب"فترة الثلاثين عاماً[23]"، وأصبحت كثافة الاستهلاك شيئًا طبيعيًا، أما النوع الآخر من المصاعب التي تمنع من التغيير من الاستهلاك المرتفع إلى الاستهلاك المنخفض فهي مصاعب فعلية وواقعية وتتعلق بالسياسات المطبقة، كانت الكمية الإنتاجية لفترة طويلة هي الدافع الذي يحدو التنمية في عصور الاقتصاد الموجه مع توجيهات وسياسات"أولوية إنتاج الصلب" و"أولوية إنتاج الحبوب"والتي سادت خلال تلك الفترة، وبالطبع لم تكن الأولوية معقودة للتفكير في استهلاك مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية، وبعد تطبيق سياسات الانفتاح والإصلاح ارتبط النمو المتعلق بالقيمة الإنتاجية فقط بتقييم أداء المسؤولين على كل المستويات، ومالت السياسات أيضًا ناحية ذلك المنعطف، وشجعت الرؤية التنموية التي تعترف بالكمية الإنتاجية فحسب ولا تُعِر اهتمامًا للاستهلاك، وأصبح المعيار الوحيد لتلك الرؤية هو سرعة وكمية الإنتاج، ولم تستشعر تلك الرؤية الحماسة تجاه النواحي التي تعني بتخفيض وتوفير الطاقة والتي لا تؤثر في سرعة الإنتاج، فهذا الطريق كانت"إشارته حمراء"، على العكس من طريق الاستثمار الأشبه"بفتح المحال الجديدة"في النمو السريع نسبيًا من خلال مضاعفة الإنشاءات والإنتاج، فهذا الطريق كانت"إشارته خضراء"دائمًا، الأمر الذي جعل من

22- القفزة الكبرى: حملة اقتصادية واجتماعية قام بها الحزب الشيوعي الصيني ، والتي انعكست في إصدار قرارات تخطيطية من عام 1958 وحتى عام 1961، والتي كانت تهدف إلى استخدام تعداد السكان الضخم لتطوير الدولة بشكل سريع من الاقتصاد الزراعي إلى مجتمع شيوعي حديث من خلال عمليتي التصنيع والتنظيم الجماعي السريعين. المترجم .

23- ألغت الصين ممارسة تنظيم الأعمال الحرة والشركات لمدة ثلاثين عاماً . المترجم.

الصعوبة بمكان التغيير من الاستهلاك المرتفع إلى الاستهلاك المنخفض.

من ناحية أخرى لا بد من إدراك بعض النقاط المهمة فيما يتعلق بالتغيير، ومن قواعد التغيير في القطاعات الإنتاجية الثلاثة أن يتجه القطاع الإنتاجي الأولإلى الانخفاض، وقد وصلت نسبة القطاع الأولى والعمالة الملحقة به في الدول المتقدمة إلى أقل من 10%، بل ووصل في بعض الدول إلى أقل من 5%، بينما مر القطاع الثانوي بارتفاع أعقبه انخفاض، حتى أصبح منحناه على هيئة الحرف اللاتيني U مقلوبًا، وتقل نسبة هذا القطاع والعمالة الملحقة به الآن في الدول المتقدمة عن 30%، بل ووصل في بعض الدول إلى 20% تقريبًا، أما القطاع الثالث (الخدمات) فقد شهد ارتفاعًا كبيرًا، ووصلت نسبته ونسبة العمالة الملحقة به حاليًا في الدول المتقدمة إلى أكثر من 70%، بل ووصل في بعض الدول إلى أكثر من 75%[24]، تعد الصين في مصاف الدول النامية، وقد شهد القطاع الإنتاجي الثالث تغيرات جذرية على مدار أكثر من ستة عقود من التصنيع والتحديث، وشهد ذلك التغير دفعة قوية مع النمو السريع في الاقتصاد، والذي صاحب سياسات الإصلاح والانفتاح، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين نسب القطاعات الثلاثة التي كانت-28.2 -47.9 23.9عام 1978 ثم أصبحت -10.0 -43.9 46.1عام 2013.

(2) التغيير من الإنتاجية المتدنية إلى الإنتاجية المرتفعة:

على مر أكثر من ستين عامًا من النمو الاقتصادي للصين الجديدة، كان معيار التنمية على المستويات المختلفة - في عصور الاقتصاد الموَجَّه- يتمحور حول الإنتاجية من حيث الجودة والكمية وذلك على مختلف المستويات، وحتى بعد تطبيق سياسات الانفتاح والإصلاح لم يهمل هذا المعيار تمامًا، ما طرأ عليه لا يعدو بعض التخفيف من الطبيعة التوجيهية الإلزامية لبعض الجوانب مثل الجداول الزمنية، لكن- وعلى المستوى العملي- كان القادة على كل المستويات في سباق محموم من أجل الهدف، ويقاتلون من أجل تحقيق معدلات هذا الهدف بل وتجاوزها، ويشيع في أوساط الإعلام أنه ليس هناك قادة على مستوى العالم يهتمون بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

24- المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحة رقم 1046.

مثلما يفعل القادة الصينيون على اختلاف مستوياتهم، ولو استقصينا الأسباب المهمة وراء هذا الاهتمام بالتنمية الاقتصادية سنجد أن مبدأ"الكلمة العليا هي للتنمية"يأتي في طليعة العوامل المجيدة التي قادت للنهضة العظيمة للأمة الصينية، ولكنوما لا شك فيه أن جانبي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هما أكثر ما يمكن أن يبرز مستوى أداء القادة، وأكثر ما يمكن أن يبين نتائجهم، ومن ثمّ لا يمكن تجاهلهما أبدًا، وتفرض تلك الحقيقة سؤالًا هامًا عن ماهية الوسيلة التي تحقق المعدلات المستهدفة وتتجاوزها، إن الوسيلة الأوضح والأسرع والأكثر مباشرة هي نمو الاستثمار في الأصول الثابتة، وتتأتى الأهمية الكبيرة للاستثمار في الأصول الثابتة في جانبين، أولهما أنه استثمار يُبنى على أساس فني موجود بالفعل، تنتفي فيه الحاجة إلى استثمارات جديدة يتم انفاقها في البحث والتطوير، فتقنياته وأساليب المعالجة فيه مألوفة ومعروفة، ومن ثمّ يقصر وقت البناء نسبيًا، وتظهر سريعًا بشائر الاستثمار والإنتاج والأرباح، أما الجانب الثاني هو البناء استنادًا على توفر عنصر القوى العاملة في السوق والذي يمكن تعبئة وتشغيل أي كمية منه في أي وقت، وسوف يخلق نمو الاستثمارات وظائف وفرص عمل لا نهائية تفي بمتطلبات الزيادة في توظيف القوى العاملة، ويظهر تقييم الأداء هنا أيضًا في الجهود الرامية إلى حل مشكلة الزيادة في القوى العاملة والسكان، كما أن دمج مصادر العناصر الإنتاجية من مواد خام وقوى عاملة من شأنه أن يعجل من جني ثمار تعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعجل من إبراز أداء النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن التوسع في التوظيف من شأنه أن يزيد من الدخول التي تتحصل عليها الأسر، الأمر الذي يعزز من الاستقرار الاجتماعي، أما العناصر الإنتاجية في المرحلة الصناعية السابقة والتي تركزت حول التصنيع الثقيل فقد افتقدت للخلفية التكنولوجية الراقية، وانخفض الطلب على الخلفية التعليمية والثقافية والفنية للعمالة، ولذلك ازدادت مظاهر تدني الإنتاجية مع الوقت، ولذلك فإن طريق التغير حاليًا من الإنتاجية المتدنية إلى الإنتاجية المرتفعة لا بد أن يبدأ من رفع معدل إنتاجية العمالة، والتغيير التدريجي من التركيز على الاستثمار في المواد الخام كعنصر إنتاج إلى التركيز على الاستثمار في المواد الخام والقوى العاملة معًا، ثم التركيز على الاستثمار- بشكل رئيس- في القوى العاملة، وتعزيز التحول من الاستفادة من ميزة عدد السكان إلى الاستفادة من ميزة الموارد البشرية، ثم التغير إلى الاستفادة من ميزة رأس المال البشري.

(3) التغيير من المنفعة المتدنية إلى المنفعة المرتفعة:

إن التوسع الأفقي التقليدي قد شابته نقاط ضعف خطيرة، ألا وهي تدني المنفعة، عندما تضاعف الناتج الإجمالي للأنشطة الزراعية والصناعية (وهو ما سُميَ لاحقًا بالناتج الإجمالي المحلي، والناتج الإجمالي القومي) مرتين بين عامي 1980 و2000، كان هناك متطلب أساسي لا بد أن يؤخذ في الاعتبار، وهو التحسين المستمر للمنفعة الاقتصادية، ولكن الإنجاز الذي تم بمضاعفة الناتج الإجمالي مرتين، كان له الوقع الحسن في القلوب، وذاع وانتشر على كل لسان، وبالتالي توارى مبدأ التحسين المستمر للمنفعة الاقتصادية، بعض الشيء، ومع الوقت تلاشى وذهب في غياهب النسيان، ولا غرو أن أصبح الإنجاز الذي تحقق في"مضاعفة الناتج الإجمالي مرتين"مهمة سياسية ومعيارًا اقتصاديًا حقق سبقًا في مجال الاقتصاد، بل وأصبح"هدفًا صعبًا"يلزم كل القادة من كل المستويات أن يحققوه، وأصبح"التحسين المستمر للمنفعة الاقتصادية"هدفًا سهلًا، ليس على تلك الدرجة من الضرورة أو الحتمية الاقتصادية، وطغى الاهتمام بالهدف الصعب على حساب الهدف السهل، وسارت الأمور بمنطق"الاستهانة بالشيء السهل والخوف من الشيء الصعب"، وكانت النتيجة أن هدف"مضاعفة الناتج مرتين"قد أصبح اتجاهًا غالبًا، بينما فشل مبدأ"التحسين المستمر للمنفعة الاقتصادية"في فعل ذلك، ومع حلول القرن الواحد والعشرين، أصبح تدني المنفعة - كما السابق- صداعًا في رأس التنمية الاقتصادية من عدة نواحٍ، من ناحية مالت معدلات دوران الأصول الثابتة[25] إلى الانخفاض، وظهر التباطؤ في تحول الاستثمار في الأصول الثابتة إلى قوة إنتاجية فعلية، وطالت المدة اللازمة لذلك، وتكشف الإحصائيات بجلاء عن ذلك، حيث سجل معدل دوران الأصول الثابتة في الخطة الخمسية التاسعة 77%، انخفض خلال الخطة الخمسية العاشرة إلى 66%، واستمر الانخفاض في فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى 58%، أي انخفض بمقدار إحدى عشرة نقطة مئوية ثم ثمان نقاط مئوية[26] على التوالي، ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة الاستثمار في الأصول الثابت إلى الناتج المحلي للدولة، وظهرت

25- يعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد المبيعات منها. المترجم.

26- طبقاً للإحصائيات المقدمة في الصفحة رقم 180 من «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011»، والمحسوبة بطريقة المتوسط الحسابي.

بشكل جلي دلائل التباطؤ في عوائد الاستثمار، وتشير الإحصائيات إلى أن النسبة بين الاستثمار في الأصول الثابتة وبين الناتج المحلي عام 1990 كانت -1.0 4.1، ارتفعت عام 2000 إلى -1.0 3.0، ثم قفزت عام 2010 إلى-1.0[27] 1.4، ويظهر هنا الانخفاض السريع جليًا في عوائد الاستثمار في الأصول الثابتة، ويظهر أيضًا أن تعزيز نسبة هذا النوع من النمو الاقتصادي يتطلب الدفع بمزيد من الاستثمارات.

وتتعدد الأسباب التي خلقت هذه الحالة من"التذبذب"في الاستثمار في الأصول الثابتة، فهناك مشكلات في توجيه الاستثمار وفي الهياكل الإنتاجية، وهناك مشكلات في التوزيع الجغرافي للاستثمارات وفي تركيبة المنتجات المتاحة، وهناك مشكلات الربط بين الاستثمار المادي وبين الاستثمار البشري، وهناك مشكلات تغير الأسعار وتأثيراتها، وغير ذلك الكثير، وانطلاقًا من رؤية الشيخوخة السكانية، يتوجب ذكر التغير الذي طال سوق العمل ومشكلة ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة سعر القوى العاملة كعنصر أصيل من عناصر الإنتاج، إن سوق العمل في الصين- في الوقت الحالي- قد تحول من سوق مشترٍ إلى سوق بائع، وهذا المنحى الذي يسلكه سوق العمل يؤكد أن أوان رفع معدلات الأجور قد حل، ولو تناولنا نظرية معدل الأجور سنجد أنفسنا أمام الكثير من الأطروحات المختلفة، منها ما يركز تلبية الاحتياجات الرئيسية وتكاليف المعيشة للقوى العاملة، ومنها ما يركز على فكرة العرض والطلب، وغير ذلك الكثير، ولكنها في ظروف المنافسة الحرة للسوق، فإنها تعتمد اعتمادًا أساسيًا على التغيرات في منحنى العرض والطلب، ولكن حتى مع الاعتماد على العرض والطلب تحت ظل الاحتكار الموجود حاليًا فإن تحديد الأجور يتوقف على مهارة التفاوض، ويتوقف على تحديد أي الطرفين أقوى وبالتالي أي طرف سيحسم الأمر لصالحه، وهنا تبرز نقطة مهمة، وهي من يحدد معدل الأجور في الصين؟ واقعيًا هناك نظام مستمر ومستمد من الاقتصاد المخطط، ومن ناحية أخرى هناك التأثير الضاغط للعمالة الزائدة، ومحصلة الناحيتين أن النمو في معدل الأجور قد واجه عقبات لفترة طويلة، والآن حدث تغير في الموقف كالتالي:

أولًا-تشكل سوق للعمل يتمتع بالمنافسة الحرة نتيجة التحسينات المستمرة التي صاحبت الإصلاحات في نظام اقتصاد السوق.

27- طبقاً للإحصائيات الواردة في الصفحة الخامسة من «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011».

ثانيًا-كما سلف القول حدث التغيير من وجود فائض في سوق العمل إلى الوصول للتوازن، بل وتوقع ظهور نقص في العمالة في المستقبل المنظور، ومن ثم فإنه توجد قاعدة حقيقية تشجع رفع معدل الأجور، وفي مثل هذه الظروف، يكون بمقدور العامل أن يقول:"لا"واضحة وصريحة في وجه المحتكر الذي يصبو لتحديد الأجور من جانب واحد، ولن يكون صاحب العمل بمفرده الذي يستطيع أن"يحرق أسماك[28]"العاملين لديه، بل إن العمالة ستكون قادرة أيضًا على"حرق أسماك"صاحب العمل، وبالنظر إلى تطور الموقف، فإن تأسيس نظام وآلية للأجور يتناسبان مع التغيرات التي طرأت على سوق العمل من شأنه أن ينمي من حق العامل في تحديد أجره، وهو ما سلفت الإشارة إليه.

ومع الأصوات الداعية إلى رفع الأجور، لا بد أن نأخذ في الاعتبار مستوى الارتفاع الذي يمكن أن تصل إليه بشكل واقعي، وشاعت بعض الأقاويل في الآونة الأخيرة أن الخطة الخمسية الثانية عشرة سوف تشهد مضاعفة أجور العمال، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 15%[29]، ومع أخذ"سداد الديون"في الاعتبار فإن رفع الأجور الآن شيء يمكن فهمه، بل وشيء ضروري، وبرغم كون"مضاعفة الدخل خلال خمس سنوات"وبمتوسط سنوي 15% أمرًا مغريًا، إلا أن الناس فترت حماستهم وكان لهم رأي آخر، فلماذا؟ من ناحية هناك شك يراود الناس في إمكانية تحقيق هذا الهدف، ولا بد أن يزال الشك بشكل عملي، من ناحية أخرى يتساءلون أنه حتى في حالة تحقيق هذا الهدف فهل سيكون ارتفاع الأجور فعليًا أم اسمياً؟ فلو كان اسميًا سيلتهم التضخم ذلك الارتفاع، ولو كان فعليًا فسيستشري- وقتها- القلق من ارتفاع الأسعار.

يؤيد الكاتب سرعة زيادة نسبة الأجور، وتوسيع نطاق هذه الزيادة بعض الشيء، ولكن لا بد من التحسب ومن ضمان أن تكون الزيادة فعلية وليست اسمية، لا بد ألا يكون رفع الأجور بسرعة كبيرة، ولا بد ألا يكون أيضًا بمقدار كبير، لأنه لو حدث هذا، سيؤدي إلى تضخم يعقبه رفع لمعدلات الأجور، الأمر الذي يسبب- بدوره- زيادة معدلات التضخم، وسيؤدي الوضع إلى الوقوع في حبائل الدائرة المغلقة من"التضخم/ رفع الأجور/التضخم"، إن هذا النوع من رفع الأجور لا يسهم في الحد

28- كناية عن الطرد.

29- يرجي مراجعة مقال «وزارة الثروة البشرية والأمان الاجتماعي: بذل أقصى الجهد لزيادة الأجور بمعدل 15% سنوياً، وتحقيق ضعف القيمة خلال 5 سنوات».www.dzwww.com (شبكة الشعب) 19/4/2011.

من التضخم فقط، بل ويعيق محاولات تحسين مستوى المعيشة، ويؤثر بالسلب على عوائد الاستثمار وتوسيع الفجوة في الدخول، ولذلك ليس مرغوبًا فيه وليس جديرًا بالاهتمام، إن رفع معدل الأجور لا بد أن يتماشى مع الدخل القومي ومع المبادئ الأساسية للمعدلات الإنتاجية المتزامنة للقوى العاملة، ولا بد من الفهم التام والوعي الكامل لسرعة وإيقاع الزيادة.

إن زيادة معدلات المنفعة أمر لا غِنى عنه، وهو بشكل آخر رفع جودة النمو الاقتصادي، إن النمو الأفقي يدمر جودة مشروعات بناء رأس المال، بنزوعه إلى تكثيف المدخلات وتدني النواتج، وتعظيم الكمية (القيمة الإنتاجية والكمية الإنتاجية) على حساب الجودة، ومضاعفة عوامل الإنتاج المادية (المواد والتجهيزات)، وعدم الالتفات للعوامل غير المادية (التكنولوجية والإدارة).

إن المنفعة المتدنية لا تؤدي فقط إلى الإضرار بعوائد مشروعات بناء رأس المال، ولكن تسبب حوادث متكررة، وتتجلى مظاهر تدني المنفعة في سقوط صف من البنايات المتجاورة، أو تحطم جسر منشأ حديثًا، أو تعطل سيارة واحتياجها للصيانة برغم مغادرتها المصنع توًا، أو سقوط الطرق في الدائرة اللعينة من توالي"الترميم، ثم الحفر، ثم الترميم ثانية، ثم الحفر"وغير ذلك الكثير، وبرغم أن نسبة هذه الإنشاءات الفاسدة ليست عالية، إلا أنها ليست حالات فردية وتأثيراتها وخيمة، وضررها كبير للغاية، الأمر الأخطر هو السلع الخطرة المقلدة المنتشرة في كل مكان من أدوية مقلدة، وخمور مقلدة، ومواد غذائية مقلدة، ومغذيات مقلدة، وكذلك علامات تجارية مزيفة لملابس وأحذية وقبعات وساعات، حتى الحاسبات الآلية والسيارات، وتقف"البنايات العشر"في بكين منذ عام 1959 بهيبة وثبات وشموخ وبلا عيب واحد، وبنيت بعدها بعض البنايات الأخرى غير المشهورة، بعضها تساقط منه أجزاء، وبعضها هدم ثم بني من جديد، وتتمايز مشكلة الجودة الخاصة بكل مشروع وكل منتج عن غيرها، ولكل منها أسبابه الخاصة، ولكن يتشابه الفكر الذي ينحو نحو تعظيم الكمية وتدني الجودة، وكذلك تتشابه أنماط التنمية الأفقية، والتغير في نمط النمو الاقتصادي لا بد أن يضع الجودة العالية في مكانة أرقى، ولا بد من أخذ جانبيِّ السرعة والمنفعة في الاعتبار عند السعي لتحقيق الجودة.

نزع فتيل التناقضات الاجتماعية

يظهر من التحليل السابق أن الوصول إلى مستوى الدخول المتوسطة يعقبه تفجر التناقضات الاجتماعية المتراكمة، وهي المشكلة التي لا بد أن تتناولهاآليات الخروج من"مأزق الدخول المتوسطة"، حيث أن التناقضات الاجتماعية معقدة ومتشابكة، وموجودة في كل وقت، وحاضرة في كل زمن، ولا بد من فهم التناقضات الرئيسية التي تلقي بظلالها على كل مراحل التنمية، ويظهر من واقع الصين أنه لا بد في الوقت الحالي- وبشكل خاص- فهم وإدراك وحل خمسة تناقضات أبرزها غياب العدالة في توزيع وتخصيص الموارد.

1. عدم العدالة في تخصيص وتوزيع الموارد:

إن الاقتصاد هو القاعدة، حتى أن اندلاع التناقضات الاجتماعية المتراكمة ما هو إلا انعكاس للمشكلة الاقتصادية على المستويين الاجتماعي والسياسي، واستنادًا على هذا المبدأ يمكن القول إن عدم العدالة في تخصيص وتوزيع الموارد ومظاهره المتطرفة، والاستقطاب الواضح بين الأغنياء والفقراء، هما الجذور الاقتصادية لكل أنواع التناقضات الاجتماعية المتراكمة والمرشحة للانفجار، لماذا يوجد عدم عدالة في تخصيص الموارد الإنتاجية ؟وطبقًا للنظريات التقليدية للتملك وتحديد علاقات التوزيع فإنه توجد فوارق محددة - بشكل أساسي- في التملك وتخصيص الموارد بين الصناعات وبعضها البعض، وبين الريف والحضر، وبين المناطق، وبعد زلزال سياسات الإصلاح والانفتاح، تعددت الأنماط والتوجهات الاقتصادية بين اقتصاد مملوك للدولة، واقتصاد ذي ملكية جماعية أو ملكية جزئية، واقتصاد مساهم مملوك لشركات فردية أو مملوك لشركات قابضة، واقتصاد مساهم ملكيته مشتركة بين الصينيين والأجانب، وشركات أجنبية خالصة، وغيرها، وأيًا كان نوع الاقتصاد، فإن المالك هو من يمتلك ويهيمن على عوائد وأرباح الإنتاج، فمن يدير بشكل أكفأ، هو من سيتحصل على ناتج أكبر، وبالتالي ستتراكم الثروة لديه بشكل أسرع، وعلى النقيض، من يدير بشكل

أسوأ، فإن العائد سيكون قليلًا، وبالتالي تراكم الثّروة لديه سيكون أقل، حتى يصل الحال إلى حدوث عوائد سلبية وفقدان للثروة والإفلاس، ومع ذلك، لا يمكن استخدام مؤشر التغير في الملكية ببساطة لتبيان عدم العدالة في توزيع الثروات وتخصيص الموارد خلال العشرين أو الثلاثين عامًا المنقضية، وكذلك من الأصعب استخدامذلك المؤشر في تبيان الاستقطاب الحاد الذي نشأ وتطور بين الأغنياء والفقراء، ومثال على ذلك عوائد التنمية في مؤسسات القطاع العام، تلك العوائد التي لا بد أن تعود بثمارها على الشعب بكامله، بصفته المالك النهائي لهذه المؤسسات، وبطبيعة الحال من المفترض أن يأتي موظفو هذه المؤسسات في طليعة المستفيدين من تلك العوائد، إلا أن الحقيقة هي أبعد ما تكون عن ذلك، فلا يتزامن النمو في أجور العاملين في مؤسسات القطاع العام مع التنمية التي تحققت بها، كما أن مستوى الدخل للشعب لا يتزامن معها إطلاقًا، ما السبب وراء هذا؟ السبب هنا هو أن حق الملكية الشعبية في مؤسسات القطاع العام تتم ممارسته من خلال مجموعة من العاملين يقومون بالإدارة والتشغيل، ومن هنا يتحقق الفصل بين حق الملكية وبين حق الإدارة، ومن ثم تتعرض حقوق ومصالح العمال المرتبطة بحقهم الأصيل في الملكية لضرر شديد، وينشأ عدم العدالة في التوزيع، وتظهر دلائل عدم العدالة في توزيع الثروة واضحة وجلية في عدة جوانب مثل الدرجة العالية من الاحتكار، ونقص المنتجات العامة، وعدم كفاءة نظام التوزيع، وكذلك في الصناعات والمؤسسات والجهات التي وصل فساد الموظفين بها إلى مستويات حرجة، ومع التقصي من زاوية النظم والآليات، سنجد أن التوزيع الأوَّلِييميل إلى جانب رأس المال، وفي المرة الثانية لن يستطيع التوزيع أن يزيد من ضبط درجة العدالة، إن التطور في سوق العمل ليس تامًا، ولم ينجح في تشكيل آلية للتفاوض بين العمال وبين أرباب العمل، إن نظام الرفاهية الاجتماعية ما زال قاصرًا، وما زال الكثير من الناس يعانون من تأثير النظام الثنائي وغيره، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى درب واحد وهو عدم العدالة في تخصيص الموارد، إن عدم العدالة في تخصيص الموارد هي الأساس لعدم العدالة في توزيع ثروات المجتمع، وهي التربة الخصبة للاستقطاب الحاد بين الفقراء والأغنياء، وهي الأساس الاقتصادي والقاعدة المجتمعية لتفجر التناقضات الاجتماعية المتراكمة، ويعد حل مشكلة عدم العدالة في تخصيص الموارد الرأسمالية وما يتبعها من عدم العدالة في توزيع الثروات هو اللبنة الأولى لتجاوز"مأزق الدخول المتوسطة".

وتشهد الصين على مر ثلاثين عامًا على سياسات الإصلاح والانفتاح حالة متنامية من ازدياد الفجوة بين عدم العدالة في تخصيص الموارد وبين التفاوت في الدخول، ويوجد تداخل كبير بين الإحصائيات التي تصدر عن الجهات المختصة وبين تلك المذكورة في بعض المقالات، إن الفجوة كبيرة في الدخول، والفوارق ضخمة، سواء أكانت بين أعلى الشرائح دخلًا أم بين أدناها، أو بين القرى والمدن، أو بين الصناعات وبعضها البعض، أو حتى بين المناطق المختلفة، ولكن على المستوى العام يتفق الجميع على حقيقة واحدة وهي الازدياد المستمر للفجوة، وكذلك حقيقة وصول التناقضات إلى مراحل حرجة، وبشكل عام وعند عقد المقارنة في الدخل بين أغنى 10% من السكان وبين أفقر 10% من السكان، نجد أن النسبة قد تجاوزت العشرين ضعفًا، بينما لم تصل في الفترة قبل تسعينيات القرن العشرين إلى عشرة أضعاف، أما النسبة بين متوسطات الرواتب الأعلى والرواتب الأقل في تسعة عشر مجالًا صناعيًا فقد ازدادت من 1.8 ضعف في عام 1985 إلى 4.2 ضعف عام 2010، أما النسبة بين متوسط الدخل الصافي لأهل القرى وبين متوسط الدخول التي يتحصل عليها أهل المدن والبلديات فقد ازدادت من 2.6 ضعف عام 1978 إلى 3.2 ضعف عام 2010، ومن المؤشرات المهمة في قياس عدالة التوزيع مؤشر جيني، وطبقًا لهذا المؤشر فإن النسبة حتى 0.2 تشير إلى العدالة في توزيع الدخول، أما النسبة التي تتراوح بين 0.2 و0.3 فإنها تشير إلى معقولية التوزيع، أما النسبة التي تتراوح بين 0.3 و0.4 فإنها تعبر عن ازدياد الفجوة، أما النسبة بين 0.4 و0.5 فإنها تعبر عن تفاقم الفجوة، أما النسبة التي تزيد عن 0.5 فتعبر عن تفاوت ضخم، قبل تسعينيات القرن العشرين كانت تسود حالة من عدالة التوزيع المعقولة، وخلال التسعينيات بدأت الفجوة في الظهور والتعاظم، ومع مستهل القرن الجديد قاربت النسبة على 0.4 والتي تنذر بتفاقم الفجوة، ويتراوح الوضع الحالي بين تفاقم الفجوة وبين مرحلة التفاوت البين، وهناك بعض الإحصائيات تحسم الأمر في خانة التفاوت البين، ولكن لم يتم حسم ذلك بشكل قاطع لغياب البيانات الدقيقة، ولكن وفي كل الأحوال توجد حالة من التفاقم في الفجوة [30].

30- رجاء مراجعة «التناقضات الأساسية لعدم العدالة في التوزيع وجذورها وأهم الحلول» للكاتب وو شوان جون في الاصدار الحادي عشر لعام 2011 من «اتجاهات الاقتصاد»؛ وكذلك مراجعة «تحليل مختصر لعقلية المجتمع على خلفية التفاوت بين الأغنياء والفقراء» للكاتب ما جوان خاي المنشور في «دون يواه تريبيون» اصدار سبتمبر عام 2008.

إن الفجوة بين الدخول وبين توزيع الثروة لا تتوقف عنالزيادة بمضي الوقت، كما أن الاستقطاب الحاد بين الفقراء والأغنياء بدأ يتخذ شكلًا واضحًا، ولا بد من عمل تقدير واقعي يلم بدقائقه وتفاصيله، ولا بد من التوصل لفهم عميق لأخطاره وتحليلها، أثناء مرحلة الإصلاح والتغير لاقتصاد السوق نشأت طبقة عريضة من الأغنياء، وهي نتيجة إيجابية كسرت مبدأ المساواة الذي ساد أثناء عصر الاقتصاد الموجه، ومارست أداءً واقعيًا قام على مبدأ"إعطاء الأولوية للكفاءة، ووضع العدالة في الاعتبار"، ولكن أين المشكلة في كل هذا؟ المشكلة أن مبدأ"وضع العدالة في الاعتبار"لم يتم احترامه بالقدر الكافي، ونشأت سلسلة من المشكلات والتناقضات أدت إليها الفجوة الضخمة بين الأغنياء والفقراء، ولو أردنا تناول الطبقة الثرية التي ظهرت بشيء من التفصيل، سنجد أن بينها الكثير من الصناعيين والإداريين والنخب العلمية ممن أثروا نتيجة استغلال مبادئ وامكانيات التكنولوجيا والمعلوماتية والعمل الجاد، حتى أصبحوا أفضل العناصر في تلك الصناعات والمجالات، ومن ثم قدموا إسهامًا إيجابيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستحقوا احترام وتقدير الجميع، ولكن التيار يأتي بالماء والطين معًا، وكانت أحوال تلك الطبقة معقدة، وتحتاج إلى تحليل جدي وموضوعي يمتد لنشأتها وتأثيراتها، ومع الفترة الأولى من الإصلاح لجأ بعض الذين أثروا إلى"التحايل على القانون"، تركوا الوظائف واتجهوا للتجارة، واستغلوا تأثير"البيروقراطية"الذي يلقي رواجًا لدى العامة واستغلوا كذلك"نطاق التأثير"الأصلي، وأصبحوا بسرعة من أرباب المؤسسات، وكذلك من كبار الموظفين، وبالتواطؤ بين الموظفين وبين أرباب الأعمال التجارية، وبالتواطؤ بين الداخل والخارج، استفادوا من مميزات"توزيع الثروة بين الدائرة الضيقة من المعارف"وأثروا ثروة هائلة بين ليلة وضحاها، وكما أن هناك الكثير من أهل الطبقة الثرية قد درجوا على طريق اقتصاد السوق في وضح النهار، إلا أن هناك قليلًا منهم قد أتوا من طرق ملتوية، ومنهم قلة اقتحمت الطريق بشكل غير قانوني، والأكثر من ذلك أن أهل تلك الطبقة قد تباينوا باختلاف الفكر والثقافة والرؤى والأخلاق وحتى مستوى التعليم، وخلق هذا الوضع التباين التام في مستوى التصرفات والسلوك بعد الإثراء، فمن أثروا بالطرق السليمة والقانونية تميزوا بمعدلات ذكاء مرتفعة وقدرات إبداعية عالية، وهؤلاء لم يسهموا إسهامًا جليلًا في التنمية الاقتصادية فقط، وإنما ظهرت أيضًا أياديهم البيضاء في بناء الحضارة الروحية، وأسهموا بالجهد والعرق في زيادة الرخاء العام، بينما لم يكن من الصعب

على من أثروا بالطرق الملتوية وخصوصًا الطرق غير القانونية أن تظهر للعيان وبوضوح قدراتهم المتدنية، بل وظهرت بشكل أسوأ مما كانت عليه، وتبرز هنا ثلاثة أمور جديرة بالاعتبار، أولها هو ظهور وشيوع طبيعة رأس المال الباحثة دومًا عن أكبر قدر من الأرباح، وأضحى تصنيع وبيع السلع المعيبة والمزيفة أمرًا عاديًا لا يأخذ في الاعتبار صحة الناس وسلامتهم، وأصبحت المضاربات جنونية وأخذت أشكالًا عديدة تتمحور حول كميات كبيرة من رأس المال، بما في ذلك رأس المال الخاص، ودفعت المضاربات العقارية اسعار العقارات إلى الذروة، ما عزز من فقاعة الاستثمار العقاري وأخل بالنظام الاقتصادي للسوق، وطفق رأس المال يبحث عن الأرباح وسط كل هذه الفوضى، الأمر الثاني هو شيوع النزعة الفردية لرأس المال، أما اتساع مفاهيم مثل"السطوة للمال"و"الشجاعة في المال" و"من يمتلك المال يعلو صوته"فيرسخ التصرفات المتهورة الهوجاء اعتمادًا على"الثراء"، والأخطر من ذلك هو استخدام المال للحصول على السطوة والقوة، والقفز فوق القانون، وتكوين سطوة إجرامية مهيمنة، الأمر الثالث هو شيوع الشكل الخارجي من وهمية رأس المال، وتتجلي مظاهرها في التقارير الدعائية الضخمة المنافية للواقع، وفي الاعلانات الوهمية، وشيوع الاحتيال والنصب، وادعاء الثروة.

ويجب الإشارة هنا إلى أن عدم العدالة في توزيع الثروة والاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء يلقيان بظلالهما على التنمية السريعة المستمرة وتحول نمط التنمية الاقتصادية. وخصوصًا تجاه بعض النقاط الأساسية، أولها هو تأثير عدم العدالة في التغير في نمط التنمية الاقتصادية إلى التمركز حول الطلب المحلي والاستهلاك، وكما أسلفنا القول فإن الحفاظ على التنمية السريعة والمستمرة والسليمة للاقتصاد القومي يتطلب التغيير من التركيز على الطلب الخارجي إلى التركيز على الطلب المحلي، وتحول التركيز في الطلب المحلي من الاستثمار إلى الاستهلاك، وتحول التركيز في الاستهلاك إلى الاستهلاك العائلي، ومع عدم العدالة في توزيع الثروة فإن الأغنياء سيزدادون غنىً والفقراء سيزدادون فقرًا، الأمر الذي سيحد من نمو معدلات الاستهلاك لدى الشريحة السكانية للفقراء، بينما تصل معدلات الاستهلاك لدى الشرائح الغنية إلى درجة التشبع أو التشبع الأساسي، الأمر الذي سيسبب أيضًا معضلة التباطؤ في نمو معدلات الاستهلاك، وبشكل إجمالي، من الممكن أن يظهر تسارع نسبي في نمو الدخول والثروات الاجتماعية، ولكن لن يسهم ذلك في دفع النمو

إلى معدلات الاستهلاك، بل سيعطل التغير في نمط التنمية الاقتصادية الذي يشكل الطلب الاستهلاكي القوة الدافعة له، الأمر الذي يؤثر في النهاية على النمو السريع والمستمر للاقتصاد.

ثاني تلك النقاط هو أن عدم العدالة سيؤثر على التقدم التكنولوجي والاقتصادي وسيؤثر على ضبط الهياكل الإنتاجية، حيث تنخفض نسبة دخول العمال في التوزيع الأوللدخل القومي، ولا تصل في التوزيع الثاني إلى المستوى الذي يجب الوصول إليه، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها طبيعة آليات النظام وغياب آليات التفاوض الواجب توفرها لدى العاملين، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حالة مذرية من تدني أسعار العمالة، بل وتؤدي- على المدى الطويل- إلى وضع الشركة أمام خيارين عند التوسع في إعادة الانتاج، أولهما تعيين عمالة جديدة أو استخدام تكنولوجيا أحدث، وتضطر المؤسسة إلى اعتماد الخيار الأول لأن تكلفته أقل، الأمر الذي سيزيد من هامش الربح، واستنادًا على هذا السبب يمكن القول إن طريق التغيير من الكفاءة والفاعلية المتدنيتين إلى الكفاءة والفاعلية المرتفعتين شاق ووعر، ويشكل حجر عثرة في طريق التقدم التكنولوجي للمؤسسة، وفي نفس الوقت، فإن الإنفاق على تعليم أبناء الشريحة السكانية ذات الدخل المتدني والمكونة أساسًا من العمالة ذات نسبة الدخول المتدنية يتأثر تأثيرًا كبيرًا، ما يلحق الضرر بنمو القدرات التعليمية للجيل الحالي وللأجيال القادمة، الأمر الذي يؤدي بشكل حتمي للإضرار بالتقدم التكنولوجي والإضرار بتطور وتحول الهياكل الإنتاجية.

النقطة الثالثة هي أن عدم العدالة سيسبب الحد من النمو السليم للقطاع الإنتاجي الثالث، فإنه يصعب على الشرائح السكانية التي تعاني من"الانخفاض المزدوج"في الدخل وفي التعليم أن تبدي كفاءة وفاعلية مرتفعتين، وتتباطأ عملية رفع قدراتها الانتاجية، ويصعب عليها التحرر من القطاعات الإنتاجية الأولية والثانوية، ومن ثم تحد من تنمية القطاع الإنتاجي الثالث، وفيالوقت ذاته، سوف يصعب على الشرائح ذات الدخل المتدني أن تتعاطى مع المنتجات المالية مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وغيرها بعد تنامي الفجوة في الدخول، حتى ولو على نطاق ضيق وبنسبة محدودة، إنها مستبعدة بشكل تام من الأسواق المالية، ولا تسهم بشكل أو بآخر في بناء وتطوير أسواق رأس المال، وبالتالي لا تسدي نفعًا في ضبط وتطوير الهياكل

الإنتاجية للقطاع الثالث المعتمد- بشكل أساسي- على اقتصاد الخدمات.

إن الأشياء تتحول إلى النقيض وفقًا لظروف محددة، تلك هي منهجية أساسية في نظريات المادية الجدلية [31] وفي قواعد التطور، ولو افترضنا صحة وكفاءة توجيه"الأولوية للكفاءة مع وضع العدالة في الاعتبار"الذي وضع موضع التنفيذ أثناء سياسات الإصلاح والانفتاح منذ ثلاثين عامًا، فإنه وبعد ثلاثين عامًا من تهميش مبدأ العدالة يجب إجراء تعديل وإصلاح عليه، وحاليًا تقدم أطروحات عديدة تتعلق بإصلاح نظم توزيع الدخول، وقد أجرت الحكومة من جانبها أيضًا العديد من الإصلاحات، ولكن مع الفحص يتبين أن الإصلاحات والتوجيهات التي تتماشى مع توجيهات التنمية ودراسات الجدوى والتشغيل ما زالت قليلة، وتأثيراتها محدودة للغاية، ونقدم خمسة اقتراحات استجابة لهذا الموقف وتماشيًا مع الإصلاح الذي بات ضرورة ملحة حاليًا، وهي:

(1) تعديل وضبط أنماط التوزيع، ورفع نسبة دخول العمال:

إن نسبة دخول العمال لا تتوقف عن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، كما تنخفض كذلك نسبة دخول المواطنين في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي لا يعكس فقط تنامي الفجوة في الأجور، وإنما يومئ أيضًا الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء، يكمن الحل في نقطتين، أولاهما هو رفع النسبة المخصصة للعمال في التقسيم الأولى للدخل، والتحديد المعقول والمنطقي لثمن العناصر الإنتاجية كافة، ومعالجة التدني في معدل الأجور وانخفاض سعر القوى العاملة الذي ساد لفترة طويلة، الأمر الثاني هو زيادة نسبة العمال في التقسيم الثاني للدخل عن طريق تعديل نظم الضرائب والحماية الاجتماعية وغيرها.

31- .المادية الجدلية ركن أساسي من أركان الفلسفة الماركسية، تعتمد على قوانين الديالكتيك وبناها كارل ماركس بالاستناد إلى جدلية فلسفة هيجل ومادية فلسفة فيورباخ وكتب حولها الكثير من الكتب وأبرز من كتب عنها كانستالين.أساس الفلسفة الجدلية هو أنها تعتبر أن الفكر هو نتاج المادة وأن المادة ليست نتاج الفكر، ففكر الإنسان نتاج مادي من عقله وليس الإنسان من نتاج الفكر.

(2) تحسين نظم السياسة العامة، ورفع درجة العدالة في تخصيص الموارد:

إن الموارد المجتمعية العامة هي ملك لكل أعضاء المجتمع، ولكن في الحقيقة، هناك شريحة تحتكر بعض هذه الموارد بسبب التمييز المصطنع على أساس الصناعات والوظائف والمواقع الإدارية وكذلك النظام الثنائي(القرى والمدن)، ما أدى في نهاية المطاف إلى غياب العدالة في التخصيص، ومن ثم تتأتى الضرورة الملحة لإعادة هيكلة نظم سياسات الموارد العامة وخصوصًا تلك المتعلقة بالخدمات التأمينية العامة مثل نظم بدلات الإقامة، والمعاشات، والرعاية الصحية، والتعليم والبطالة، وغيرها.

(3) إصلاح نظم توزيع الدخل وقطع الطريق على الإثراء بغير طريق السوق:

إن العوامل التي أدت إلى تدني نسبة دخول العمال وتناقص النظم العامة كثيرة، ومنها عدم وضوح دخائل الحكومة وعوالم السوق، ويحتاج اقتصاد السوق إلى هيكلة وضبط الحكومات، ولكنها هيكلة غير مباشرة، تستعيرنمط ضبط وهيكلة أدوات السوق، ويتم تحديد الماديات والثروات والقوى العاملة أثناء التوزيع الأولى للدخل، بما فيها أسعار العناصر الإنتاجية المختلفة، حتى يتسنى للسوق أن يعمل وأن يكتمل، أما التوزيع الثانوي للدخل فإنه مسؤولية خالصة للحكومة، ولكن التدخل فيه برغم هذا ليس سهلًا، ولكنه عن طريق التحسين المستمر لنظام اقتصاد السوق ولقواعد اللعبة، ومن ثم يمكن للحكومة أن تعيد هيكلة سياسات التوزيع من خلال أدوات عدة مثل الأسعار والضرائب ونظم الدعم، وتلعب اتجاهات الإصلاح حاليًا على وتر إضعاف وتحجيم القدرات الحكومية، حتى تخرج بشكل مطلق من عملية التوزيع الأولى للدخل، وفي الوقت ذاته تدعيم العدالة في التوزيع الثاني، فلابد للحكومة أن تمارس دورًا أكبر في عملية التوزيع الثاني.

(4)تطوير هياكل الأجور وآليات الضبط، وزيادة حق العامل في تحديد راتبه:

يوجد دائمًا فائض في القوى العاملة وفي الشريحة العمرية القادرة على العمل ويرجع ذلك إلى الطبيعة الديمغرافية وطبيعة القوى العاملة في الصين، بالإضافة إلى

وجودها في مرحلة الانتقال من كونها دولة زراعية إلى دولة صناعية، ولذلك تتحدد الرواتب من جانب واحد وهو جانب أصحاب الأعمال والمؤسسات، ومن ثمّ تعرض معدل الأجور ومنذ فترة طويلة إلى ضغط هائل، والآن تتجه نسب الشريحة العمرية القادرة على العمل إلى التناقص، وذلك بعد الذروة التي بلغتها عام 2010، إن التركيبة السكانية للحضر والريف قد تجاوزت"نسبة النصف للنصف"كما أن معدل هجرة العمالة الريفية الباقية إلى خارج الريف يكاد يصل للذروة، تلك الذروة التي لا بد أن يعقبها تراجع، ويكشف هذا عن التغير في معادلة القوى العاملة من زيادة المعروض عن الطلب إلى التوازن بين المعروض وبين معدلات الطلب، ومن المتوقع أن تزيد معدلات الطلب عن المعروض بعد"الخطة الخمسية الثالثة عشر"، ومن الواضح أنه قد حان أوان إعطاء العامل حقه الأصيل في تحديد أجره، وفيما يخص تلك النقطة تنادي الكثير من المدارس الفكرية بتأسيس آلية شاملة للتفاوض بين أصحاب الأعمال وبين العمال، وإجراء الدراسات التحليلية بغرض الوصول لأفضل الاحتمالات والخيارات الممكنة في ظل تضارب المصالح (باستخدام نظرية الألعاب)، وعلى الجانب الآخر هناك من يتبنآراء مخالفة، ويؤمنون بأن"الآلية الصينية في التفاوض بين العاملين وأصحاب الأعمال لتحديد الأجور من شأنها أن تعمق التناقضات بين العمال وأصحاب الأعمال"[32]، ويتبني الكاتب الإصلاح في نظم التفاوض في الأجور، عن طريق إصلاح وتأسيس نظام عادي لزيادة الأجور، ولكن من الضروري وجود تدخل حكومي ولو في البداية على الأقل، لتقوم الحكومة بوظيفتها الرقابية والتنسيقية أثناء المفاوضات.

32- يرجي مراجعة «نمط الصين الفريد في توزيع الدخول يهدي العالم فجراً جديداً» للكاتب ليو جوي جين، والمنشور في الاصدار التاسع لعام 2011 من «أبحاث الاقتصاد الكلي».

(5)إصلاح نظم الضرائب، والقيام بضبطها:

تعد الضرائب أداة لتقويم وضبط الدخول والثروات لدى الشرائح المختلفة، تلك الأداة التي تتميز بنتائجها الفورية عند استخدامها بشكل سليم، والعكس بالعكس، وقد أجريت العديد من الإصلاحات على نظم الضرائب منذ تطبيق سياسات الانفتاح والاصلاح، كما أن الزيادة التي حدثت عام 2010 في الضرائب على الدخل قد أسهمت بشكل فعال في استقرار الفجوة في الدخول، يعتقد الكاتب أنه لا بد أولًا من تنشئة الوعي الضريبي العام، وبالنسبة للضريبة على الدخل الشخصي، فإن كل الفئات التي تتحصل على دخل أيًا كان حجمه تكون خاضعة لها، وذلك للحصول على تأهيل"دافعي الضرائب"والتمتع بما يكافئه من حقوق، ويتبنى النظام الضريبي نمطًا متدرجًا لتقدير الضريبة وتحصيلها، فذو الدخل المتدني قد يدفع مبلغًا صغيرًا جدًا، وذو الدخل المرتفع قد يدفع مبلغًا كبيرًا جدًا، ولكن في النهاية يتساوى الاثنان بصفتهما"دافعي ضرائب"، وإلى جانب ضرائب الدخل الخاص هناك أنواع أخرى من الضرائب أثبتت التجربة العملية أنها تلعب دورًا لا غنى عنه في معالجة غياب العدالة في توزيع وتخصيص الثروات والموارد مثل ضرائب التركات، والضرائب العقارية، وضريبة الموارد وغيرها، ولا بد من إعداد الخطط مبكرًا، ولا بد من الإعداد بشكل فعال، حتى يمكن اتخاذ التدابير السياسية المناسبة عندما تحين الفرصة.

2. التقدم التكنولوجي والتوظيف:

تتخلف الدول النامية في مضمار التقدم التكنولوجي، وتتخلف بدورها الهياكل الإنتاجية، ولا تستطيع إلا أن تنقل التكنولوجيا عن الدول المتقدمة، ويكون ذلك من أهم الأسباب التي تدفعها إلى حبائل"مأزق الدخول المتوسطة"، ومن ثم يستوجب الخروج والخلاص من ذلك المأزق دفع التقدم التكنولوجي وتعزيز التطوير في الهياكل الإنتاجية، وبناء الاقتصاد الوطني على قاعدة صلبة من التقدم التقني، وتحقيق التحديث على مستوى الاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا بشكل تدريجي، ويمكن القول بشكل عام، أن مستويات القواعد التقنية الأصلية في الدول النامية منخفضة والهياكل الإنتاجية متخلفة وهناك الكثيرمن المصاعب تواجه التقدم التقني والتحديث، ولا بد

من بعض الوقت لإصلاح ذلك، ومن ناحية أخرى فإن نمط تجديد عدد السكان في الوقت الحالي هو معدلات المواليد المرتفعة مع معدلات الوفيات المنخفضة، مع معدل تنمية مرتفع، وترتفع نسبيًا معدلات صغار السن ومعدلات الشريحة العمرية القادرة على العمل، ما يعطي دفعة قوية للنمو، ويزيد من ضغوط معدلات التوظيف، ومن المعروف أنه في حالة بقاء التجهيزات الفنية للعمالة كما هي دون تغيير فإن كمية الوظائف المضافة سوف تتناسب مع كمية الأصول الثابتة المضافة، وفي حالة عدم تغير الأصول الثابتة المضافة، فإن كمية الوظائف المضافة لن تتناسب مع التجهيزات الفنية للعمالة، ويمكن القول إن صناديق الاستثمارالمحددة والمستخدمة في توسيع نطاق إعادة الإنتاج سوف تستخدم لشراء القوى العاملة التي تعمل على توسيع نطاق الوظائف، وسوف تستخدم لشراء التجهيزات الفنية للعمالة ورفع معدلات إنتاجية العمال، ولكنها لن تبدي نفعًا في نمو أعداد الوظائف، فلا بد من اختيار وتحديد النسبة والتناسب بين الاثنين بعناية ودقة.

ويظهر واقع الصين بلا شك حتمية التركيز على التقدم التكنولوجي، ويجب أن يستمر السير في الطريق الأصيل للتنمية والتحديث، وليس الطريق المستنسخ من الآخرين، ونلمح على مر تاريخ التنمية البشرية الاسهامات العظيمة والبارزة للأمة الصينية، من اختراع البوصلة والبارود والورق والطباعة"الاختراعات الأربعة"، ولا يقتصر هذا على مستوى الحضارات القديمة، وإنما يمتد إلى بعض الأسلاف المباشرة لبعض تقنيات الثورة الصناعية، ولكن بعد الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر توقفت المسيرة وتخلفت الصين عن الركب، حتى أصبحت مناطقها بمثابة مستعمرات وشبه مستعمرات للقوى الإمبريالية الغاشمة، فالتخلف يعقبه الانهزام، تلك هي الحقيقة التي أثبتها التاريخ في مختلف مراحله، ومن أجل تحقيق نهضة مجيدة للأمة الصينية، يتوجب تنفيذ استراتيجية علمية وتربوية للنهوض بالبلاد، ولا بد من استخدام التكنولوجيا المتقدمة بقدر الإمكان، وتنمية الصناعات الاستراتيجية الناشئة، والسير في طليعة التقدم التكنولوجي وتنمية الصناعات المتقدمة، وفي الوقت ذاته يجب ملاحظة أن التحول من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة ثم مواصلة التطور للوصول لدولة عصرية قوية هو قضية شديدة الصعوبة، إن التقدم التكنولوجي ليس شيئًا بسيطًا ولا يسيرًا، ولا بد فيه من المرور على المراحل المختلفة للتنمية من المرحلة المتدنية إلى المتوسطة ثم المرتفعة، وفي الوقت ذاته،

وبسبب المساحة المترامية الأطراف وعدد السكان الضخم وعدم التوازن في التنمية التكنولوجية في مجالي العلوم والاقتصاد فإن الحاجة تزداد إلى الهياكل التكنولوجية الهرمية الراسخة، وتأتي التقنيات المتقدمة والصناعات الناشئة في طليعة الاهتمام، ولا بد من تنميتهما بشكل كبير حتى يتسنى لهما أن يقوما بدورهما الرائد والأساسي والقائد، وما زالت نسبة تلك الصناعات متدنية في الاقتصاد الوطني الكلي، بينما النسبة الأكبر للصناعات والتقنيات المتوسطة، إن الصناعات والتقنيات المتخلفة لن تختفي تمامًا في أي وقت، بل ستقل نسبتها كلما زادت التنمية في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعلوم والتكنولوجيا، إن التحول السكاني في الصين قد دخل بين نقطتي التحولالأولى والثانية على مقياس لويس، وقد تحول المعروض من القوى العاملة من خانة الفائض إلى خانة التوازن، وسوف تتجه بنهاية عام 2017 إلى خانة النقص، إن ضغوط توظيف القوى العاملة حتى الآن ما زالت كبيرة، وقد طرأ نمو طفيف على العدد المطلق، وحل مشكلة التوظيف لا يكون عن طريق الاهتمام بتنمية الصناعات المتقدمة، وإنما لا بد أن يأخذ في الاعتبار توظيف العمالة، ولا بد من دفع التنمية في الصناعات والتقنيات ذات العمالة الكثيفة، والصناعات والتقنيات ذات العمالة الكثيفة ورأس المال الكثيف، وكذلك الصناعات والتقنيات ذات التكنولوجيا الكثيفة، وبتأثير العقبات التي تفرضها الأحوال الجيولوجية والجغرافية، والعقبات المرتبطة بالصناعات والجهات المختلفة، فإن هناك ضرورة في وجود القليل من الصناعات والتقنيات المتدنية، فهي مكمل مهم وضروري للصناعات المتقدمة والصناعات المتوسطة، ولكن لا بد من وجود نوع من التحكم في الضغوط التي يمارسها عدد السكان تجاه القوى الإنتاجية، وكذلك في الضغوط التي يمارسها التوظيف تجاه التقدم التقني، ولا يمكن تلبية كامل طلبات التوظيف، ولا يمكن الاهتمام بتنمية الصناعات كثيفة العمالة على حساب التقدم التكنولوجي، والتوجيه والاستراتيجية الكلية لا بد أن تنحو إلى الاستفادة من المزايا وتجنب العيوب، ولا بد أن تضع في اعتبارها الموازنة بين الطرفين، وأن تحقق توظيفًا كاملًا بشكل نسبي على أساس تعزيز التقدم التقني، وتكمن الصعوبة في أننا إذا جمعنا أو وفقنا بين التوسع في التوظيف وبين التقدم التقني لا نستطيع أن نركز على التقدم التقني ونهمل التوظيف، ومن ناحية أخرى لا نستطيع أن نهمل التكنولوجيا لدرجة التضحية بالمعدلات الإنتاجية للعمالة في سبيل ضمان أولوية التوظيف، فنسبة البطالة المسجلة في المدن والبلديات طبقًا

للمكتب القومي للإحصائيات لعام 2010 بلغت 4.1%[33]، ويرى الكثيرون أن النسبة المذكورة هي"نسبة البطالة المسجلة"، وبطبيعة الحال فإن الأعداد غير المسجلة، لن تكون موجودة في تلك النسبة، وأن نسبة 4.1% لا تعكس الأحوال الحقيقية للبطالة، ولكنيري الكثيرون أنه حتى إذا وصلت النسبة إلى 5%، فإن هذا ليس نذير خطر، ومن المعروف أن النسبة في الدول الغربية المتقدمة مرتفعة بشكل عام، ووصلت في بعض الدول إلى 10% تقريبًا أو أكثر، ولكنها لا تعتبر في حد ذاتها مشكلة اجتماعية حادة، ويرجع ذلك إلى النظم المتميزة للتأمين ضد البطالة، تلك النظم التي تقدم إعانات بطالة مرتفعة للأفراد العاطلين، وقد أجرى الكاتب مسحًا حول تلك النقطة عندما كان في زيارة دراسية للصين، ووجد أن خمس العاطلين تقريبًا"يفضلون البطالة"، أي أن عندما تتاح لهم فرصة عمل فإنهم يقارنون بين ما يتحصلون عليه من إعانة البطالة وبين الدخل المتوقع من العمل، ويعد مستوى تغطية نظم التأمين ضد البطالة ومقدار الإعانة التي تقدمها من النقاط التي تتحملها الدولة وتعيد بها التوازن إلى نسبة البطالة، ولها دور بارز في ضبط مشكلة البطالة، كما أن نظم الضمان الاجتماعي التي تشمل التأمين ضد البطالة في الصين لا تتوقف عن الاكتمال يومًا بعد يوم، وقد وصل هذا النظام إلى التغطية الشاملة حاليًا في المدن والبلديات، كما أن نظام تأمين الفلاحين الجديد لعام 2012 قد وصل للتغطية الشاملة أيضًا، وكذلك نظام التأمين للفئات الأقل دخلًا في المجتمع، وبرغم أن مستوى"التغطيات الثلاث"مازال متدنيًا نسبيًا، إلا أنه بلا شك يسهم بشكل جدي في مقاومة أخطار البطالة، ومن ثم فإن فهمنا لمعدل البطالة لا بد أن يتغير ويتطور، ولا بد أن تلحق به بعض المرونة، ومن نافلة القول إن الكاتب لا يدعو لاعتماد نسبة بطالة عالية، ولكنه يدعو لتحديد نسبة بطالة معقولة وبشكل علمي طبقًا لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقًا لتأسيس وتطور نظم التأمين ضد البطالة وغيرها من نظم الحماية الاجتماعية، وزيادة المرونة المطلوبة بغية دفع التقدم التكنولوجي وترقية الهياكل الانتاجية، وتسريع التغيير في نمط التنمية الاقتصادية.

33- المصدر «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحة رقم 109

3. النمو الاقتصادي ونظم الضمان الاجتماعي:

منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح ومع النمو السريع الذي شهده الاقتصاد شهدت مؤسسات الضمان الاجتماعي تقدمًا عظيمًا بكافة أطيافها من تأمينات البطالة، إلى التأمين ضد إصابات العمل، والتأمين الصحي، ونظم المعاشات، وتنظيم الأسرة، وبدلات الإقامة وغيرها، وتم بناء النظام الأساسي للحماية، ولكن بالمقارنة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، وبالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للسكان، فإن هذا النظام يبدو متخلفًا، وما زال غير مواكب للتنمية الاقتصادية، وغير مواكب للتغيرات السكانية، حتى إنه أصبح حجر عثرة يجب تجاوزه في طريق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادي، وكما أسلفنا القول في نقطة التأمين ضد البطالة أن التحول السكاني بين القرنين قد تحول من نموذج الشباب إلى نموذج كبار السن، وقد قطع التحول قرابة الاثني عشر عامًا في طريق الشيخوخة، الأمر الذي عزز من تحول الشريحة السكانية القادرة على العمل من خانة الفائض إلى خانة التوازن، فما زالت ضغوط التوظيفثقيلة، وتحتاج إلى توسيع نطاق التوظيف، بغية تحقيق أفضل نسبة للتوظيف، وفي الوقت ذاته يحتاج إلى مرونة متزايدة، ليفسح المجال- بعض الشيء- أمام التقدم التقني، ويكون الوضع أكثر حرجًا في نظام المعاشات، وبغض النظر عن نظام المعاشات المعمول به فلابد من توسيع نطاق المعاشات ومن رفع مستوى الحماية الاجتماعية لكبار السن، والأولوية الآن هي لضمان دفع أموال المعاشات بشكل كامل طبقًا للقانون وبأقساطها المحددة وضمان وزيادة قيمتها، ولا يتم دفع المتأخرات، وحاليًا هناك الكثير من المتأخرات في دفع الأقساط التأمينية للمعاشات طبقًا للقانون، وتحدث بكثرة حوادث الاستحقاق غير القانوني للمعاشات وكذلك حوادث الاختلاس، ما يؤدي إلى وجود ديون معدومة وتعاظم خطر التضخم، وإن لم يحدث التدخل لتسوية هذه النقاط في الوقت المناسب فإن نظام المعاشات لن يغطي الاحتياجات المطلوبة، مع انخفاض نسبة الشريحة السكانية لكبار السن التي تقع في الفترة الأولى من الشيخوخة، ولو تم الانتظار حتى تصل الشيخوخة إلى المراحل الحرجة فسوف تعدم الوسائل التي يمكن التدخل بها!، ومن ناحية أخرى، هناك العديد من مشاكل الضمان الاجتماعي ومنها التأمين الصحي وتنظيم الأسرة وغيرها، وتبرز التناقضات يومًا بعد يوم، ويعتقد الكاتب أن حل التناقضات الحالية بين النمو السريع للاقتصاد وبين تخلف نظم الحماية الاجتماعية يكمن في ثلاث نقاط، النقطة

الأولى هي تعزيز الفرص الحالية التي لم تنته بعد للتركيبة العمرية السكانية"السن الذهبية"، والاستفادة من فترة النمو الاقتصادي السريع والتي ستستغرق العشرين عامًا المقبلة تقريبًا، واقتطاع جزء من"الكعكة الكبيرة"للدخل وتخصيصها لتعزيز نظم الضمان الاجتماعي المختلفة، ما يمد تنمية وإصلاح الضمان الاجتماعي بما يكفيه من موارد، النقطة الثانية هي الاستغلال الأمثل لوصول عدد الشريحة السكانية القادرة على العمل إلى الذروة، فلقد دخلت عملية الشيخوخة توًا إلى المرحلة المتوسطة، ولا بد من الاهتمام بتأسيس وتطوير كافة نظم الضمان الاجتماعي انطلاقًا من واقع المجتمع الصيني أسوةبالنماذج المميزة في العالم، وتفعيل استراتيجية توجيهية قوية ومتكاملة وعملية بخصوص نظم تأمين البطالة والتأمين الصحي والمعاشات وتنظيم الأسرة والإعاقة وبدلات السكن وغيرها، وتحديد شكل تشريعي لها طبقًا للوائح والأعراف القانونية، النقطة الثالثة هي تنقية الحسابات ورد المتأخرات، لا بد من إجراء تنقية شاملة لأموال التأمينات الاجتماعية بمختلف صورها، ومحاولة تقصي أسباب العجز والخسارة، ومن ثم رد المديونيات ودفع المتأخرات، وبرغم كل شيء فإن المبالغ والأموال المتورطة في الحسابات الفارغة والديون المعدومة والمتعثرة محدودة، وبالتالي فإن محاولات المراجعة ورد المتأخرات وسداد الديون ما زالت ممكنة، وما زال الوقت متاحًا لذلك، أما إذا أرجئت المراجعة فسوف تتفاقم المشكلة، وسوف تتزايد الديون وسوف يكون الحل في منتهى الصعوبة، ولم ينس المجتمع الدولي مثل تلك الحالات، بداية من أزمة الرهن العقاري الأمريكية، إلى أزمة الديون الأوروبية، وكان الدرس قاسيًا بمثابة جرس الإنذار.

4. آليات السوق ووظائف الحكومة:

يلخص الكاتب مفهوم اقتصاد السوق بأنه خصخصة هياكل السوق، وأن مؤهلات الشخصية الاعتبارية التي تتمتع بها المؤسسات والمنظمات والأفراد تكفل لها التبادل المتساوي في السوق بغض النظر عن حجمها، وأن تدفق العناصر لا بد أن يكون ذا طبيعة وتوجه مرتبطين بالسوق، وأن تخصيص الموارد وتداول كل العناصر من قوى عاملة ورؤوس أموال ومواد خام لا بد أن يخضع لمبادئ تبادل متساوية سوقيًا، أما الرقابة الكلية فإنها تكون بشكل غير مباشر، إذ أن الحكومات لا تستطيع التدخل في السوق بشكل مباشر كما يحدث في الاقتصاد الموجه، إنما يكون التدخل من خلال أدوات السوق غير المباشرة، كما أن تقنين النشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد وكل الأنشطة الإنتاجية -من الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك- لا بد أن تخضع لقواعد لعبة السوق، وكل ذلك طبقًا للقانون، بعد تأسيس الصين الجديدة استمرت الدولة في العمل- لمدة ثلاثين عامًا-بنظام الاقتصاد الموجه شديد المركزية والتركيز، وأنشأت نظامًا للإدارة والتشغيل يتحكم في كل شيء، واعتادت الحكومات- بمنتهى البساطة - على وضع أهداف ومشروعات وبرامج إجرائية ورقابية وإشرافيه تنموية مخططة ومجدولة في حيز زمني قدره عام أو خمسة أعوام، الأمر الذي أصبح نمطًا فكريًا تقليديًا ونموذجا للحركة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تعد الصين في الأساس دولة زراعية متخلفة، ولم يتطور بها اقتصاد المنتجات، وبعد تأسيس الصين الجديدة تم بناء الاقتصاد، وجرت عجلته على النمط المخطط، وبالتالي كانت قواعد اقتصاد السوق مخلخلة، كما كانت الرؤية الفكرية تجاهه ضعيفة، وزاد الأمر صعوبة مع الإلزام بالرؤية التقليدية، وفي كل ذلك كان اقتصاد السوق كالذي"يتخبط في الظلام"، في البداية كانت خطوة تنمية اقتصاد المنتجات الاشتراكي، وأعقبه المزج بين ضبط التخطيط وضبط السوق، ثم انتهى الأمر بتأسيس نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، ومن ثم وبشكل عام انسحب الاقتصاد الموجه- بشكل تدريجي- وأخذ اقتصاد السوق مكانه بالدرجة ذاتها، وبالرجوع إلى اقتصاد السوق-والذي ساد في تلك الفترة - سنجد أنه لم يكن ناضجًا بالقدر الكافي بل وحمل بعض سمات الاقتصاد الموجه، ولم تكن دخائل الحكومة ودهاليز السوق واضحة، وأصبح من الصعب تجنب ذلك، ولكن يمكن القول وبشكل أساسي إن السوق في ظل اقتصاد السوق هو السوق، وأن الحكومة هي الحكومة، وأن الذي يحدو النشاط الاقتصادي هو السوق وليست

الحكومة، ومنذ اندلاع أزمة الرهن العقاري الأمريكية عام 2008 لجأت بعض الدول إلى النظرية الكينيزية تبحث فيهاعن حلول ناجعة، تمكنها من التدخل الحكومي بمقدار ما، ولكن حتى- في مثل هذه الأحوال- لا بد أن تحترم الحكومات آليات السوق وسلوكياته الأساسية، ولا تسعى لأن تحل محلهما سواء بشكل كلي أو بشكل جزئي، يمكن للحكومة أن تضبط آليات السوق وسلوكياته، ويمكن أن تحدد- وبوضوح- آليات وأساليب وأدوات التدخل الحكومي في السوق، وأن ترسم- بوضوح- الحدود الفاصلة بين آليات السوق وبين وظيفة الحكومة، وهي المهمة الحيوية الممهدة للخطوة التالية لتعميق الإصلاح في نظام اقتصاد السوق.

5. مكافحة الفساد واستقرار المجتمع:

ومن المسلم به أن الفساد يرتبط ببقاء النظام الحاكم، كما يرتبط بالاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل، كما يرتبط بمصير الدولة وبمصير الأمة ككل، ونتناول هنا الأمر من زاوية التنمية الاقتصادية والجهود الرامية لتجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"، ونتناول به قضية محورية في الدعوة الرامية لمكافحة الفساد، ألا وهي مشكلة التداخل بين السوق وبين الحكومة، ومشكلة تحول النمط الوظيفي للأخيرة، ويعتقد الكاتب أنه خلال الإصلاح الذي طال نظام اقتصاد السوق على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، فإن نظام اقتصاد السوق الاشتراكي قد وضعت أسسه بالفعل وبات يكتمل تدريجيًا، وكما أسلفنا القول، فإن هذا النظام لم يكتمل بعد بالشكل الكافي، فالشيء الأهم فيه وهو ضرورة تراجع دور الحكومة لم يتم بعد، أو فلنقل إنه لم يتم بالشكل الكافي، فما زال دور الحكومة بارزًا وقويًا، ولو نظرنا إلى حملة إصلاح مؤسسات القطاع العام في تسعينيات القرن العشرين والمسماة"تقدم القطاع الخاص وتراجع القطاع العام"، فإنه بعد ذلك حدثت بعض الأشياء وخصوصًا في السنوات الأخيرة، ومنها الارتياب في حدوث"تقدم القطاع العام وتراجع القطاع الخاص"، وتحديد الأداء المتميز هو أمر من اختصاص السوق، ولكن- ولأسباب عديدة - استأثرت الحكومة بهذا الجانب، وحكمت قبضتها على مقاليد اتخاذ القرار، ومثال على ذلك سوق العقارات، فإن الجهات الحكومية المختصة باتخاذ القرار فيما يخص الأراضي والإسكان الشعبي قد أصدرت"أوامر تقييد الشراء"في بعض الأماكن، ولعبت الحكومة على درجة كبيرة من التوجيه والتحكم، ونظام التوزيع الإسكاني الذي

ساد قبل الإصلاح الإسكاني قد حمل الكثير من سمات الاقتصاد الموجه، ولكن في هذا الوقت، كانت لجنة الإسكان هي المسؤولة عن تحديد العدد الإجمالي للوحدات، وتحديد عدد الوحدات الخاضعة للتوزيع، وتحديد"النقاط الإسكانية"المتاحة لكل موظف، ويمكن القول بأن هذا النظام كان عادلًا ومنصفًا مع الأخذ في الاعتبار عدة أمور وبعض المعايير، والآن فإن الجهات المختصة في الحكومات المحلية هي من تحدد ما يحصل عليه الفرد في سوق العقارات، وكذلك تحدد أسعار الأراضي، وبرغم التماثل في الجودة وفي المواصفات تختلف الأسعار السوقية بين الوحدات السكنية الشعبية الحكومية وبين الوحدات السكنية التي تباع بشكل تجاري اختلافًا كبيرًا، وتحدد الجهات الحكومية المختصة شروط وحقوق الحصول على الوحدات الشعبية، وبهذا الشكل تتدخل الحكومة بشكل مباشر في السوق عن طريق الاستحواذ على حق اتخاذ القرار في تخصيص الأراضي والمساكن الشعبية، ما يترك المجال مفتوحًا على مستوى النظم والآليات لتدخل المال للتأثير على القرار، وبالتالي تتشكل تربة خصبة للفساد، إن استغلال حق اتخاذ القرار للتدخل والتلاعب في السوق هو من أدوات توجيه الحكومة للنشاط الاقتصادي في عصور الاقتصاد الموجه في السابق، ومن السهل بمكان أن يتمخض ذلك عن الفساد، ومن السهل أيضًا أن يصبح عاملًا من عوامل السخط الاجتماعي والاضطرابات، إن حدوث الزيادة المطردة في الفجوة في توزيع الدخول، والتدخل المخالف في عمليات البورصة والإجراءات غير القانونية فيها، وظهور الديون المعدومة والحسابات المتعثرة والفارغة في مجال الصناعات المالية والتأمين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتدخل الحكومي غير المناسب أو التدخل الحكومي الزائد، وهو ما يعطي الفساد تربة خصبة للنمو، ومن ثم ولذلك فإن التخلص من"كراهية الموظفين" و"كراهية الأغنياء"، تلك المشاعر التي تداهم بعض المواطنين في المجتمع اليوم، لا يكون نافعًا فقط تجاه تدعيم التعليم السياسي والفكري للشعب، وضبط التعامل مع بعض الظواهر التي نشأت خلال بعض مراحل الإصلاح والانفتاح، بل ويكون نافعًا تجاه مقاومة الفساد على مستوى السياسة والفكر والمنظمات، والتخلص من العناصر الفاسدة، وكذلك يجب تعزيز الحلول على مستوى آليات النظام، تلك المتعلقة بالأداء الاقتصادي، إن الانسحاب الحكومي من السوق يجفف منابع فساد الموظفين، ويعد جزءًا مهمًا من تعزيز الحلول على مستوى آليات النظام، وهو إصلاح جذري.

الفصل الثالث

اتخاذ طريق التمدين القائم على التنمية الكلية للحضر والريف

1. نموذجان مختلفان للتمدن:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، ومع بدء عمليات التصنيع، بدأت عملية تمدين السكان، وانعكست التقلبات التي طرأت على التنمية الاقتصادية على الحالة العامة لعملية التمدين خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وقد كان التمدين فيعشية تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح عام 1978 ما زال في مستوى الخمسينات، وبحلول الثمانينيات تسارعت وتيرة التمدين، واستمرت سياسة التمدين التي تطورت فيها البلدات والمدن الصغيرة بشكل كبير، وتطورت فيها المدن المتوسطة بشكل مناسب، وتم فيها تحجيم المدن الكبرى"سياسة تعظيم الصغير وإضعاف الكبير"وذلك طوال الثمانينيات حتى أوائل التسعينيات، وكان الطريق المختار هو"تمدين الريف"، ومع إنشاء مؤسسات تدفع التنمية في الريف، هجر الفلاحون العمل بالأرض وإن لم يهجروا القرى، وفي الوقتذاته تم حل مشكلة توظيف العمالة الباقية في الريف بشكل كبير، وارتفعت دخول الفلاحين، وتحسنت مستويات المعيشة، وأصبح هناك نموذجان متباينان للتمدين، نموذج سو نان، ونموذج وين جاو،وظهرت مقولة"بلدة صغيرة ومشكلة كبيرة"وترجمت إلى أن التنمية السريعة لبلدة صغيرة تحل معها مشكلة كبيرة للتنمية الريفية، وبعد منتصف التسعينيات وبسبب اتباع مؤسسات القرى والبلدات نموذج توسيع نطاق الاقتصاد بزيادة الاستهلاك وقلة النواتج وتدني الكفاءة، تفاقم استهلاك مصادر الطاقة وبقية الموارد الطبيعية، ولم تعد جودة المنتجات مضمونة، وتدني الوعي البيئي، وتسبب انبعاث كميات ضخمة من النفايات السائلة والغازية والصلبة في تحول طبيعة التلوث البيئي في بعض المناطق من التلوث المحدد إلى التلوث غير المحدد، ما أدى إلى تدنٍ سريع للقدرات البيئية، وتزامن ذلك مع عدد من الأحوال غير المواتية لدى عدد من

مؤسسات القرى والبلدات، منها عدم وضوح حقوق الملكية وتدني مهارات الإدارة والتشغيل، ووصل الحال إلى مستوى يصعب الاستمرار به، ووقتها ترجم مبدأ"بلدة صغيرة ومشكلة كبيرة"إلى إن تمدد البلديات الصغيرة أصبح مشكلة كبيرة، وذلك مواجهة للنقص الذي لا يتوقف عن الزيادة في مصادر الطاقة وبقية الموارد الطبيعية، ومواجهة للتلوث الذي لا يتوقف عنالتفاقم في الهواء والتربة وفي المسطحات المائية الكبيرة في البحار والأنهار والبحيرات، وأصبح استمرار مؤسسات البلديات والقرى ذات الاستهلاك المرتفع والكفاءة المتدنية مستحيلًا، ووصل نموذج "تمدين الريف" إلى طريق مسدود.

وفي هذا السياق، بدأت نظرية تمدين المدن الكبرى"تعظيم الكبير وتقليل الصغير"تظهر على استحياء في مستهل القرن الجديد، نشأت هذه النظرية في منتصف القرن العشرين في أواسط الجغرافيين والاقتصاديين الفرنسيين والإيطاليين، وجاءت نظرية"الدوائر المتروبوليتان الكبرى"للعالم جوتمان، وكذلك نظرية"أقطاب النمو"للعالم بيروج،والتي قدمت وأثبتت نظرية دائرة المراكز الاقتصادية، مثل دائرة المركز الاقتصادي لمدينة نيويورك في شرق الولايات المتحدة الأمريكية، ودائرة المركز الاقتصادي للبحيرات الخمس العظمي وسط شيكاغو، ودائرة المركز الاقتصادي في توكايدو بطوكيو اليابانية، ودائرة المركز الاقتصادي في لندن بالمملكة المتحدة، ودائرة المركز الاقتصادي في باريس في فرنسا، كل واحدة هي نطاق اقتصادي يتألف من مدن صناعية مرتبطة، متمحورة حول مدينة كبرى استوعبت من حولها عددًا من المدن الكبيرة والمتوسطة، وتسهم تلك النطاقات بما يساوي 65 إلى 80% من الناتج القومي للبلاد، حتى أصبحت"قطبًا تنمويًا"غاية في الأهمية، وسمي هذا النوع من التمدين بنموذج"الدوائر المتروبوليتان".

إن النموذجين سالفي الذكر للتمدين هما نتاج مرحلة تاريخية تنموية معينة، وهذا النتاج له حتميته الإنتاجية، وقد لعب دورًا إيجابيًا محددًا، وبرغم الاختلاف التام بين النموذجين، إلا إنه في الحقيقة توجد أرضية مشتركة تجمعهما ألا وهي أن النموذجين يركزان على الفصل بين القرى والمدن، وإنهما يريان أن التركيز على تنمية المدينة يدفع عملية التمدين برمتها، ويركز نموذج"التنمية الريفية" على تنمية البلدات عن طريق تنمية القرى، وكما هو موضح سلفًا فإنه قد قطع شوطًا لا بأس به وقام بدور

ليس بقليل خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ولكنه انتهى إلى الإسراف في استهلاك الموارد البشرية والمادية والثروات، وذلك مع زيادة"الملوثات الثلاثة"، ولم يتمكن الفلاحون من التحول إلى نموذج سكان الحضر بالشكل الحقيقي بسبب سوء الادارة والتخلف التقني، ولم يطرأ حل فعال على مشكلات"القرية"من فلاحين وزراعة وقرى، وبات من الصعب التضلع بمهام التمدين وتحقيق مراده، أما نموذج التمدين الذي يركز على جانب واحد وهو تنمية المدن الكبرى"تعظيم الكبير وتقليل الصغير"فإنه طغى على المصالح الأساسية للفلاحين،"الحركة الضمنية"والتي أسفرت عن وجود عدد كبير من الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ولذلك وجدوا صعوبة بالغة في مواصلة الزراعة، وانتقلوا إلى المدن وعملوا بالأعمال الشاقة، وفي الوقت ذاته لم يجد النموذج حلًا للمشكلات الثلاث المرتبطة بالريف وهم القرية والفلاحين والزراعة، ومن ناحية أخرى فإن تمدد المدينة على طريقة"الفطيرة"لا يتوقف عن التوسع والزيادة، وتزايد مع الوقت عدد الفلاحين الذين بلا أراض، ولا يوجد أي ضمان يبعدهم عن أن يصبحوا من مهمشي المدينة، وبالتالي لا يوجد أي ضمان لعدم تكرار"مأزق أمريكا اللاتينية"، ومن هنا فإن فصل التنمية الحضرية عن التنمية الريفية من شأنه أن يؤدي للتضحية بتنمية الريف وتنمية القرى والإضرار بمصالح الفلاحين، وبغض النظر عن نوع التمدين، سواء كان نموذج"تمدين القرية"أو على طريقة"الدوائر المتروبوليتان"المتمحورة حول المدن الكبرى، فإنه سيسفر عن نمو في الناتج في وقت ومكان محددين، إلا أن الثمن سيكون فادحًا، مع الضرر الذي سيسببه للأرض ولغيرها من الموارد، ومع زيادة التلوث البيئي، ومع الاستنزاف للقوى العاملة، فلن تنجح العمالة الريفية في التحول إلى أنماط الصناعة والتجارة المدنية، ولن يتفق هذا مع مطالب النمو المستدام للاقتصاد والسكان، وهو ما يجب التخلي عنه وتجنبه أثناء محاولات الخروج من"مأزق الدخول المتوسطة".

2. اتخاذ القرار حاليًا:

وبتلخيص التجارب الإيجابية والسلبية للمجتمع الدولي، فإنها جميعًا تركز على عدم الوقوع في "فخ التمدين"بشكل يماثل لما حدث في أمريكا اللاتينية، ولكي يتم تحقيق الخروج الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة" يجب اتباع طريق التمدين الشامل القائم على التطوير الحضري والريفي معًا، وهو بمثابة استراتيجية عامة

للعلاج الجذري، وانطلاقًا من واقع المشكلة فإنه يجب السير في هذا الطريق، ويجب بشكل خاص التنبه إلى"التحديد الدقيق"للجوانب الثلاثة الآتية، لكي يمكن اتخاذ القرار بشكل علمي:

(1) التحديد الدقيق لمضمون التمدن والسعي خلف دفع عملية التمدن بشكل يتناسب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن التمدن من منظور علم السكان هو عملية نقل سكان الريف إلى الحضر، وهو إشكالية تتعلق بالتركيبة السكانية الحضرية الريفية، أما من منظور علم العمال فإن التمدين هو توزيع العمل بين القطاعات الإنتاجية الأولى والثانية والثالثة، ومن ثمّ فإنه إشكالية تتعلق بالهيكل التوظيفي، أما من منظور علم الاقتصاد فإن التمدن هو إشكالية التحول في الهياكل الإنتاجية الثلاثة الزراعية والصناعية والخدمية، أما علم الاجتماع يري التمدين على إنه إشكالية إحلال الأساليب الإنتاجية والمعيشية للمجتمع الصناعي محل الأساليب الإنتاجية والمعيشية للمجتمع الزراعي، وإحلال قيم الحضارة الصناعية والحديثة محل قيم الحضارة الزراعية، ومن ثم فإن التمدين لا يقتصر على عملية النقل الجغرافي للسكان من الريف إلى الحضر، وإنما هو تحويل ديمغرافي، وترقية للهياكل الإنتاجية، وإظهار لجوهر التقدم الحضاري في المجتمعات الحديثة، ولا بد أن تتسق عملية التمدين وتتكامل مع ذلك التحويل والتطوير والتقدم، ومن هنا فإنه إذا تخلفت تنمية عمليات التمدين، فإن ذلك سوف يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية، والعكس صحيح، فإن عمليات التنمية إذا تجاوزت الحد فإنها سوف تسبب العديد والعديد من المشكلات الاجتماعية، إن التمدن في هاتين الحالتين سوف يكون بلا نفع ولا جدوى للتنمية المستدامة على مستوى الاقتصاد والاجتماع والسكان، وبشكل عام فإن الجانب الأساسي للتناقضات الحالية في الصين ما زال يتركز في تخلف الهيكل السكاني الريفي الحضري عن الهيكل التوظيفي للقطاع الإنتاجي الثالث، وكذلك يتركز في تخلف الهيكل التوظيفي للقطاع الإنتاجي الثالث عن هيكل القطاع الإنتاجي الثالث طبقًا لحسابات القيمة الانتاجية، ومن ثمّ فلا بد من الإسراع في خطى التمدين، ولكن لا يمكن الإسراع من خطى التمدين بشكل أعمى، فلا بد من التنسيق بين إيقاع ومستوى الإسراع، وبين سرعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل، ولذلك فإن التأخر العام لا يتساوى مع التأخر

في كل منطقة، أما بالنسبة لعملية التنمية الإقليمية فإنه لا بد من إجراء تحليلات وتقديرات موضوعية معينة سواء كان هناك مؤشرات للتخلف أم لا، وذلك لعدم ترك الفرصة لتفاقم مستوى التخلف، وتحقيق معدلات تمدين قياسية.

(2) التحديد السليم لسياسات التمدين، والسعي خلف التنمية المنسقة للقرى والمدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة:

وكما أسلفنا القول فإن سياسات التمدن قبل منتصف تسعينيات القرن العشرين كانت تتركز حول"تعظيم الصغير وإضعاف الكبير"، وتنمية البلدات الصغيرة، وفي مشارف القرن الواحد والعشرين تعالى صوت سياسة تنمية المدن الكبيرة، وأصبح التوجه تدريجيًا نحو التمدين على طريقة "الدوائر المتروبوليتان" والتي تتركز حول "تعظيم الكبير وإضعاف الصغير" وتنمية المدن الكبرى، ويؤمن الكاتب بذلك الرأي القاضي بضرورة اتخاذ سبيل التمدن في القرن الواحد والعشرين على طريقة "الدوائر المتروبوليتان" المتمحورة حول تنمية المدن الكبرى، وذلك انطلاقًا من الظروف الفعلية للصين من زيادة عدد السكان وقلة الأراضي المزروعة، وكذلك بسبب المساحة المترامية الأطراف والموارد التي لا تكفل توزيعًا متوازنًا، وطبيعة التغير الحالي في التصنيع من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الحديثة، وطبقًا للحسابات فإن مساحة البلدات الصغيرة التي حدث لها تمدن - من المستوى ذاته- يعادل تقريبًا ضعف مساحة المدن الكبيرة، فالوظائف المركزية والقيادية والإشعاعية للمدن الكبيرة لا تتمتع بها البلدات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التأثير المتراكم لا يمكن أن يقارن بالمدن الصغيرة والمتوسطة، إن مساحات المدن الثلاثة المتروبوليتان في دلتا نهر جو، ودلتا نهر اليانجتسي، والمثلث البحري (بكين وتيانجين وخاباي) لا تصل مساحتها إلى 5% من المساحة الكلية للبلاد، ويقطن بها 12% من عموم سكان البلاد، ولا تصل النسبة التي تسهم بها في الناتج المحلي الإجمالي إلى الثلث، وفي عصر المعلوماتية والعولمة الاقتصادية تبرز المميزات العلمية والتعليمية والمعلوماتية والثقافية للمدن الكبيرة، وكذلك سوف تضم إليها العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة وتدمجها فيها، ولكن لا بد من تحديد عدة أشياء، أولها أن الصين هي أكبر دولة نامية في العالم من حيث عدد السكان، وأن معدل النمو السكاني الصفري سوف يستمر لأكثر من عشر سنوات، وتستمر الصين في بناء مجتمع الكفاية بشكل كامل منذ قرابة العشرين

عامًا، وما زال الكاتب يؤيد"نظام الثلث"كاستراتيجية لنقل سكان الريف، وبيانها كالتالي:

نقل ثلث السكان والعمالة الريفية التي تقوم عليها الزراعة إلى المدينة، ويتم نقل الثلث الثاني إلى مؤسسات القرى والمدن والتي تعمل في الرعي والصيد والغابات، وإبقاء الثلث الباقي في الريف يمارس الزراعة، ولو قدر لهذا التحول السكاني أن يحدث فسيفوق المعدل العالمي، بعد تجاوز السكان في المدن الصغيرة نسبة 51% حاليا، وتوقع الوصول إلى 60% تقريبًا عام 2020.

والآن ومع زيادة معدلات التمدين، ومع تنامي الاتجاه نحو نموذج تمدين"دوائر المتروبوليتان"، فإنه لا بد من تجنب"السرعة"المقصود بها الفرقعة الإعلامية، وتجنب تدشين"معركة تطوير"التمدين لجذب الجماهير، فحتى نموذج التمدين على طريقة "الدوائر المتروبوليتان" القائم على المدن الكبيرة ليس معناه أنه كلما زاد نطاق المدينة كان أفضل، ولكن يعني أنه كما توجد المدن الكبيرة فإن هناك المدن الصغيرة، وأن المدن سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة فإنه لا بد من تواجد قدر معقول من الهيكلية ومن التخطيط، ولا بد من التنبه وأخذ الحيطة من عدوى"مرض المدن الكبيرة"، فعمليات التمدين بأسلوب الدوائر المتروبوليتان في المناطق الثلاثة السالف ذكرها قد حدث لها تسخين إعلامي بشكل كبير، فمن جانب التنمية سنجد أن دائرة دلتا نهر جو قد تميزت بالحيوية، بينما دائرة دلتا نهر اليانجتسي قد تميزت بالقوة، أما دائرة المثلث البحري تميزت بالتكنولوجيا المتطورة، ويمكن القول إن اقتصاد الدوائر المتروبوليتان الثلاثة سوف يحقق تنمية هائلة، ولكنبسبب الكثير من العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقومية المقيدة، فسوف يصعب على هذه الدوائر الثلاث أن تصل إلى مستوىإسهام دوائر باريس ولندن ونيويورك وشيكاغو وطوكيو في الناتج الإجمالي المحلي لبلادهم، وهو الثلثين، وخلال عملية البناء الشامل لمجتمع الكفاية وتحقيق التحديث الأساسي في القرن الواحد والعشرين، فإن نموذج التنمية المستدامة للاقتصاد والسكان في الأقاليم الصينية له أكثر من بعد:

البعد الأول: هو المناطق الاقتصادية السكانية المتروبوليتان للمدن الكبرى في المناطق الثلاثة، وأحوالهم سبق ذكرها.

البعد الثاني: هو الطريق المزدوج للنطاق الاقتصادي على طريقة"أقطاب النمو"، مثل نطاق شان دون الاقتصادي ومحوره دين نان - تشين داو، ونطاق لياو دون الاقتصادي في ومحوره شين يان - دا ليان، ونطاق خاي شي الاقتصادي ومحوره فو جاو - شيا من، ونطاق جوان جون الاقتصادي، ومحوره شي آن - شيان يان، ونطاق منخفض سي تشوان الاقتصادي، ومحوره تشون تشين - تشين دو، وهلم جرا.

البعد الثالث هو المناطق الاقتصادية السكانية الاقليمية والتي تقودها مدينة مركزية، ويعد التكامل الاقتصادي السياسي من أبرز سماتها الأساسية، وهناك الكثير من عمليات التمدين في عدد من المقاطعات والأماكن الذاتية الحكم في الغرب الأوسط ترتكز على العواصم، وكلها تنتمي إلى هذا النوع من المناطق الاقتصادية السكانية، وهذا النوع من المناطق الاقتصادية السكانية لا يمكن تقسيمه ثانية لمناطق أخرى، وواقعيًا فإن هذا التقسيم لا يحمل معان عملية، وفي عام 1996 انقسمت سبع مناطق اقتصادية عابرة للمقاطعات، وأدخلت منطقة ديان شي ضمن المقاطعات الخمس الوسطي، ولكن- على المستوى العملي- لم يكن بين ديان شي وبقية المقاطعات الأربعة التي ضمت إليها، وهي: خا نان، وخو باي، وخو نان، وأن خوي تواصل قوي على المستوى الاقتصادي والبشري، وبالعكس ربطتها الصلات الوثيقة بمناطق ديان سو الجنوبية، وشانغهاي، وغرب جي ديان، وجوان دون.

(3) التحديد الدقيق لموقف العمالة المهاجرة بغية تحقيق التنمية الشاملة لبناء المدن:

إن "خلل المدن الكبيرة" ينشأ في الأساس من عدم التعامل السليم مع العمالة المهاجرة التي تدخل المدن، ويتساوى في ذلك الدول النامية والدول المتقدمة، وكثيرًا ما يستعمل لفظ "النمو الشامل"، وأحيانًا يتضمن شبهة الدعاية الإعلامية، ولكن استعماله في سياق تنمية التمدن عقب دخول العمالة المهاجرة للمدن هو في موضعه تمامًا، حقًا هناك احتياج كبير للتنمية الشاملة، ويجب الاستناد على أرض صلبة عند حل المشكلات الجذرية الخاصة بالعمالة الوافدة والمتعلقة بالتنمية وبالمعيشة كما يلي:

أولًا- إعطاء العمالة الوافدة الحقوق التي يتمتع بهما أهل المدن، فتقل حاليًا حدة

القيود المفروضة على العمالة الوافدة للمدن للاشتغال بالصناعة والتجارة ولكن ما زالت هناك قيود لم تزل موجودة في الكثير من المدن (الكبيرة والكبرى)، وتقتصر بعض طلبات التوظيفعلى أهل المدن، ويتم استبعاد العمالة الوافدة منها تمامًا، ويسري الأمر ذاته على شراء العقارات وخصوصًا العقارات الاقتصادية الشعبية والتي لا بد فيها من وجود موظف حكومي كضمان، ويستبعد منها تمامًا العمالة الوافدة، ويقتصر الالتحاق بالمدارس على أهالي المدينة بل أهالي المنطقة القاطنين بشكل دائم في المنطقة التي توجد فيها المدرسة، ومن ثم تتضرر الحقوق التعليمية لأبناء الوافدين، وغير ذلك من القيود، فحقوق الإسكان والعمل والتعليم لهي من الحقوق الواجب توافرها لكل شخص، وهي الحقوق التي يُحرم منها العمال الوافدون وأبناؤهم، ونجد بالتالي أن سياسة التمدين الشاملة للريف والحضر تتعارض مع التطبيق الواقعي.

ثانيًا- توافر فرص أكبر للإسكان والتوظيف للعمالة الوافدة، فالإسكان والتوظيف هما الاحتياجان الأساسيان للعمالة الوافدة للمدن، وكذلك هما شرطان أساسيان للعمالة لكي تؤدي دورها في إعادة الانتاج، ومن أهم الدروس المستفادة من"مأزق التمدن"في دول أمريكا اللاتينية يتعلق بالعمالة الوافدة، فالوافدين لا يستطيعون تأجير المساكن العامة في المدن لتدني دخولهم أو لبقائهم طويلًا بلا عمل، ولذلك يتبقى أمامهم حل واحد وهو السكن على قمم الجبال وفي الأراضي العامة في مساكن بسيطة مبنية من بقايا مواد البناء، تلك المساكن التي تشكل مع الوقت مناطق فقيرة مغلقة وشبه مغلقة تفتقر للمياه النظيفة والمرافق الصحية العامة وأدوات الاتصال الضرورية، وتغدو مع الوقت مناطق ذات معدلات جريمة مرتفعة حتى أنها تصبح بؤرًا إجرامية تهدد أمن وسلامة المجتمع، ومن المحتم أن نمنع حدوث ظاهرة أحياء الفقراء التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية، وعلينا أن نستخدم"الوسائل الخفية"، و"الوسائل الظاهرة"، وأن نستغل قوة وآليات كل من السوق والحكومة لمد يد العون للوافدين لمساعدتهم في حل مشكلة الإسكان، ترتبط مشكلة الاسكان ارتباطًا وثيقًا بمشكلة التوظيف، فالتعامل الجيد مع مشكلة التوظيف في إمكانه أن يخلق ظروفًا مواتية وضرورية لحل مشكلة الإسكان، أما التعامل مع مشكلة التوظيف بشكل سيء سيكون له مردود سلبي تجاه استقرار الإسكان، ومن الواضح الآن أنه بسبب تدني القدرات التعليمية والثقافية لدى العمالة الوافدة، وبسبب عدم تلقيهم لأي دورات

تدريبية فنية، وبالتزامن مع مشكلة البطالة"النقص في العمالة"والتي يشعر بها الجميع في المجتمع منذ فترة، تظهر المواقف المحرجة لبعض العمالة الوافدة للمدن والذين يبقون بلا عمل، والتمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر لا بد أن يضع في قمة أولوياته استيعاب العمالة الوافدة، ولا بد أن يبذل أقصى الجهد في توفير فرص عمل أكثر للعمالة الوافدة من خلال التدريب الوظيفي وغيره من الآليات.

ثالثًا- إعطاء الحرية للعمالة الوافدة في تحديد بقائهم في المدينة أو العودة للقرى، إن من الأسباب الجذرية في نشوء وتوسع أحياء الفقراء في أمريكا اللاتينية أن الفلاحين قد فقدوا تمامًا أراضيهم بعد دخولهم المدينة، وبالتالي قطع عليهم طريق العودة، فالتوسع المطرد للمدن-، الكبرى منها- قد خلف وراءه عددًا غير قليل من الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، وأصبحوا سكانًا شبه حضريين يعتمدون- بشكل قسري- على المدينة للمعيشة، ومن ثم لا بد من التقليل من احتلال الأراضي الصالحة للزراعة خلال عملية التمدن، وبذلك ستكون في أيدي الفلاحين ورقة أخيرة يمكن الاعتماد عليها، وهي الأراضي الزراعية التي تعاقدوا عليها، ومن ثم سيكون السبيل أمامهم مفتوحًا للعودة للقرى إذا تعثرت بهم سبل الحياة في المدن، عندها سيعودون للقرى وسيزرعون الأرض ثانية، مع الحفاظ على حيز وقتي يمارسون فيه حرية الذهاب والعودة، أما الفلاحون الذين خسروا أراضيهم خلال عملية الاستحواذ على الأراضي فلابد من تلقيهم تعويض معقول، فلا يمكن أن يُحرم الفلاحون من تعويض مماثل لما صودر من أراضيهم، ومن ناحية أخرى، لا بد من الإعداد الجيد للوظائف الخاصة بالفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، ولا بد من توقيع عقود التوظيف، لضمان حصول الفلاحين فاقدي الأراضي على أوضاع وظيفية مستقرة نسبيًا داخل المدن وكذلك دخول مستقرة نسبيًا.

رابعًا- إدخال النواحي الحياتية والإنتاجية للعمالة الوافدة في آفاق تخطيط المدينة، لتجنب السقوط في حبائل"مأزق التمدن"، و"مأزق الدخول المتوسطة"، لا بد من إمعان النظر مرة ثانية، ولا بد من إدخال العمالة الوافدة في حيز التخطيط البنائي للمدن من حيث بناء المساكن وتوظيف العمالة والتعليم والحياة الثقافية والإدارة المجتمعية وغيرها، لكي يتمتع الوافدون بالمزايا ذاتها التي يتمتع بها أهل المدن الأصليون، ويجب على الحكومة - عند تخطيط وتنفيذ المجتمعات- أن تفعل

ما بوسعها من سياسات تجاه الوافدين وأسرهم، لكي ينالوا نصيبهم من ثمار بناء المدينة، وتقوية إيمانهم بحياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المدينة، وبذل الجهد لرفع مستواهم لكي يصبحوا مواطنين مؤهلين.

الفصل الرابع

المواجهة الإيجابية لتحديات الشيخوخة السكانية

ناقش المجلد الأول من"الكتاب الأزرق للشيخوخة السكانية والتنمية"- والذي جاء تحت اسم"الشيخوخة السكانية ومأزق الدخول المتوسطة"الصادر عام 2012 - كيفية الاستغلال والاستخدام الأمثل للفرص المتاحة خلال عملية الشيخوخة السكانية، وكذلك كيفية مواجهة التحديات التي تصاحب تلك المرحلة، وكانت تلك هي النقاط المهمة التي ركزت عليها جوانب البحث والتحليل، ولقد حاول التقرير العام أن يحدد النظريات والاستراتيجيات والقرارات التي تتعلق"بمأزق الدخول المتوسطة"، ومحاولات تجاوزه، وذلك في سبيل الوصول لتحليل شامل نسبيًا، مع التركيز على موقع ودور الشيخوخة من ذلك، ولقد تضمن ستة تقارير فرعية شملت علاقات الشيخوخة السكانية بالنمو الاقتصادي والتوظيف والاستهلاك والتمدن والمعاشات والتحول الاجتماعي، وتقاطع كل منهم مع البحث الأساسي انطلاقًا من مجاله، وتناولوا الموضوع الأساسي للكتاب الأزرق من عدة زوايا مختلفة، ويختلف الجزء الأخير من التقرير الأساسي والذي يأتي تحت عنوان"المواجهة الإيجابية لتحديات الشيخوخة السكانية"في المنظور وفي بؤرة الاهتمام مع التقارير الفرعية الستة، حيث يسجل- بشكل أساسي- ملامح التأثير الإيجابي والسلبي للشيخوخة، المشكلات الخمس التي تنشأ من التأثير السلبي للشيخوخة، ويقدم في الوقت ذاته شرحًا شاملًا تجاه تلك النقاط، ويقدم خيارات اتخاذ القرار الواجبة للمواجهة، وهو بالفعل حجر الأساس للتقرير الرئيس.

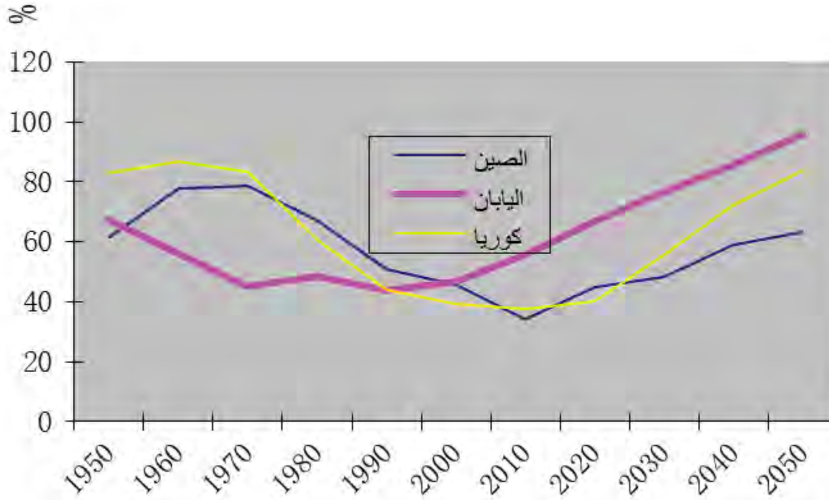
1. فترة "السن الذهبية" لم تنته بعد:

تتمثل أسباب الشيخوخة السكانية في انخفاض معدل المواليد وزيادة متوسط العمر المتوقع، ومع ذلك فإن "الانخفاض" و"الزيادة" المشار إليهما

لا يتزامنان، ففي الأحوال العادية نجد أن في المراحل الأولى من الشيخوخة يتفوق "الانخفاض" على "الزيادة"، ويحدث العكس في المراحل المتأخرة من الشيخوخة، إن هذا الانفصال بين"الانخفاض"، و"الزيادة"على المستوى الزمني يحدد التغيرات في التركيبة العمرية السكانية"السن الذهبية"والتي تحدث خلال الفترة المبكرة من عملية الشيخوخة، والتي ينتج عنها ظواهر"الربح الديمغرافي"، و"العائد الديمغرافي"، و"النافذة الديمغرافية"، أما الفترة المتأخرة من الشيخوخة فتشهد التحول إلى"النزيف السكاني"، و"الدين السكاني"، ويبدأ الأثر السلبي يلقي بظلاله على التنمية الاقتصادية بشكل تدريجي، ولقد أصبحت مقولة"الفرص والتحديات"من الجمل المألوفة في الوقت الحالي، وتستخدم في شرح وتحليل العديد من المشكلات، وأصبح من الصعوبة بمكان تجنب الشك الذي يثار حولها دائمًا، إلا أن استخدامها- فيما يتعلق بدور وتأثير الشيخوخة السكانية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية - يأتي في موقعه تمامًا، ولذلك وعلى خلفية التحول السريع لسكان العالم في القرن الواحد والعشرين نحو الشيخوخة، وسواء كان الهدف هو تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"أو الخروج منه، فإنه من الضروري استغلال فرص"السن الذهبية"التي تتيحها المراحل المبكرة من الشيخوخة لدعم وتسريع التنمية، وكذلك يجب مواجهة الجانب السلبي لفترة"النزيف السكاني"والتي تظهر خلال الفترات المتأخرة من الشيخوخة السكانية، ويجب تبني سياسات وتوجهات تتناسب مع حالة البلاد، لتعزيز التنمية المستمرة للاقتصاد والاجتماع.

وكما ذكر سابقًا، فإن أهم الفرص التي تقدم خلال عملية الشيخوخة السكانية هي ظواهر"النافذة السكانية"، و"العائد السكاني"، و"الربح السكاني"، والتي تظهر خلال التغيرات في التركيبة العمرية السكانية (السن الذهبية)، وفيما يتعلق بتلك النقطة، فقد ذكر البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2006 حول التنمية الاقتصادية في شرق آسيا دول اليابان وكوريا وسنغافورا وغيرها كأمثلة للتنمية في الفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد لخص بعض التجارب المفيدة، ومع ذلك، يعتقد الكاتب أن"الانطلاقة"التي شهدتها اقتصاديات تلك الدول بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر تجربة غاية في الأهمية، وهي الاستغلال الأمثل للفرص التي أتاحتها التغيرات في التركيبة العمرية السكانية (السن الذهبية) وتوظيفها لتعزيز التنمية، ومن المدهش أن التغيرات في التركيبة العمرية السكانية بين الصين واليابان

وكوريا الجنوبية تتشابه بشكل يدير الرؤوس، انظر الشكل [34](12):



الشكل (12) مقارنة بين التغيرات التي حدثت لشريحة الإعالة العمرية في الصين واليابان وكوريا بين عامي 1950 - 2050

ولو كانت نسبة الإعالة العمرية إلى نسبة "العمر الذهبي" تقل عن 0.5، فإن وقت التجربة في البلدان الثلاثة الصين واليابان وكوريا سيربو نحو أربعين عامًا، ولكن وبسبب التفاوت بين البلدان الثلاثة في انخفاض معدلات المواليد ونسب الخصوبة، فإن ذلك التفاوت قد انعكس على وقت دخول وخروج تلك الدول لفترة"السن الذهبية"، كانت اليابان أول دولة تلج تلك الفترة، وحافظت نسبة الإعالة العمرية في اليابان بين عامي 1963 و2005 علىأقل من 0.5، واستغرقت فترة"السن الذهبية"قرابة الاثنين وأربعين عامًا، أما كوريا الجنوبية فإن نسبة الإعالة بها بين عامي 1986 و2026 ستكون أقل من 0.5، بإجمالي أربعين عامًا، أما الصين فإن نسبة الإعالة بها بين عامي 1990 و2030 ستكون أقل من 0.5، لفترة حوالي 40 عامًا، وبالمقارنة بين الدول الثلاث، يظهر أن اليابان قد دخلت فترة"السن الذهبية"قبل كوريا بثلاثة وعشرين عامًا، وقبل الصين بسبعة وعشرين عامًا، وستخرج منها قبل كوريا بواحد وعشرين

34- المصادر: بالنسبة لليابان وكوريا يرجى الرجوع إلى الأمم المتحدة: التوقعات السكانية في العالم لعام 2008. وبالنسبة للصين، يرجى مراجعة الإحصاءات الواردة في كل من (الكتاب السكاني الصيني السنوي) و(الدراسة الاستراتيجية للتنمية السكانية للصين في القرن الواحد والعشرين) الصادران في نفس العام.

عامًا، وقبل الصين بسبعة وعشرين عامًا، وبإلقاء النظر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الثلاثة، يظهر أن تلك الفترات الثلاثة هي الفترات الأسرع في التنمية الاقتصادية، وتعرض- بشكل كامل- القوة الهائلة للتغيرات في التركيبة العمرية السكانية"العمر الذهبي"، وحاليًا، تثير قضية استمرار النمو الاقتصادي بمعدلاته العالية في الصين جدلًا لا يهدأ في الداخل والخارج، ويمكن من زاوية التغيرات في التركيبة العمرية السكانية تقديم إجابة واضحة نسبيًا، وهي أن الاحتمال الأكبر هو بقاء النمو بمعدلاته العالية حتى عام 2030، فما زالتهناك خمسة عشر أو ستة عشر عامًا من ظواهر"الربح الديمغرافي"، و"العائد الديمغرافي"والتي يمكن الاستفادة منها واستغلالها.

وطبقًا للتقديرات المستقبلية للنمو الاقتصادي والتغيرات السكانية، يمكن قياس إسهامات فترة"السن الذهبية"في تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"بنجاح حسب التوقعات التالية:

أولًا: التوقعات في حالة النمو المرتفع[35]، استنادًا على مستوى الناتج الإجمالي المحلي الذي سجل عام 2010 أربعين تريليونًا ومئة وعشرين مليارًا ومائتي مليون يوان، وطبقًا لمتوسط النمو السنوي الذي بلغ 7.0%، فإن الناتج الإجمالي المحلي يمكن أن يبلغ في عام 2020 سبعة وثمانين تريليونًا وتسعمائة واثنين وعشرين مليارًا وخمسمائة مليون يوان، ومع بلوغ عدد السكان مليارًا وثلاثمائة وستة وثمانين مليونًا ومئة وأربعين ألف نسمة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ ستًا وخمسين ألفًا وتسعمائة وسبعة وثلاثين يوانًا، ومع القياس بمعدل سعر صرف العملات لعام 2010 والذي سجل ستمائة وتسعة وثلاثين يوانًا مقابل مئة دولار أمريكي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيكون ثمانية آلاف وتسعمائة وعشرة دولارات أمريكية، أما في عام 2030 سيسجل الناتج المحلي الإجمالي مئة وخمسة وخمسين تريليونًا ومائتين واثنين وخمسين مليارًا وخمسمائة مليون يوان، وسيسجل نصيب الفرد مئة وثلاثة عشر ألفًا وخمسمائة وثمانية وستين يوانًا، بما يعادل سبعة عشر ألفًا وسبعمائة وثلاثة وسبعين دولارًا أمريكيًا.

35- المصدر: الحساب علي أساس الناتج الإجمالي المحلي لعام 2010 والذي قدر بنحو أربعين تريليون، ومئة وعشرين مليار، ومائتين مليون يوان، يرجي الرجوع إلى «الكتاب الإحصائي الصيني لعام 2011» الصفحات 4 – 5.

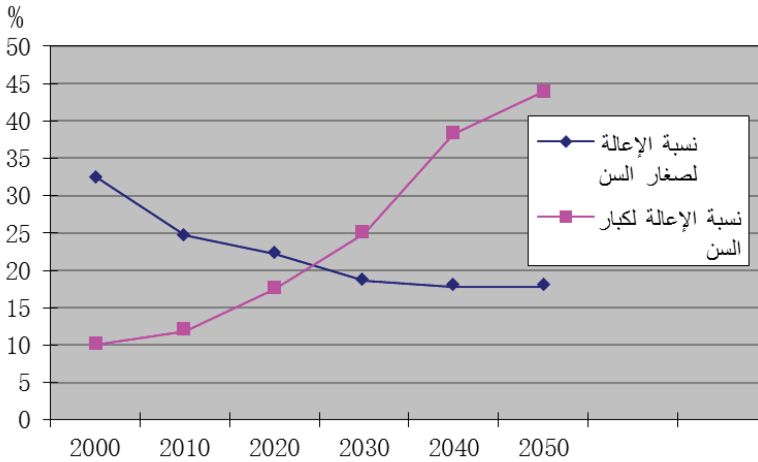
ثانيًا: التوقعات في حالة النمو المتوسط[36]، يسجل متوسط النمو السنوي في تلك الحالة 5%، وبذلك يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى خمسة وستين تريليونًا وثلاثمائة وواحد وخمسين مليارًا وستمائة مليون يوان، وبذلك يبلغ نصيب الفرد سبعة وأربعين ألفًا ومائة وستة وأربعين يوانًا، بما يعادل سبعة آلاف وثلاثمائة وثمانية وسبعين دولاًا أمريكيًا، وسيبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 مئة وستة تريليونات وأربعمائة وخمسين مليارًا وثمانمائة ملايين يوان، وسيبلغ نصيب الفرد سبعة وسبعين ألفًا وثمانمائة وتسعة وستين يوان، بما يعادل اثنا عشر ألفًا ومئة وستة وثمانين دولارًا أمريكيًا.

ثالثًا: التوقعات في حالة النمو المنخفض، حيث يسجل متوسط النمو السنوي 3%، فيصل الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى ثلاثة وخمسين تريليونًا وتسعمائة وثمانية عشر مليارًا ومائتي مليون يوان، ويبلغ نصيب الفرد ثمانية وثلاثين ألفًا وثمانمائة وثمانية وتسعين يوانًا، بما يعادل ستة آلاف وسبعة وثمانين دولارًا أمريكيًا، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 اثنين وسبعين تريليونًا وأربعمائة وواحد وستين مليارًا وخمسمائة مليون يوان، ويبلغ نصيب الفرد ثلاثة وخمسين ألفًا وستة يوانات، بما يعادل ثمانية آلاف ومائتين وخمسة وتسعين دولارًا أمريكيًا، أما الآن- وفيما يخص حد "الدخول المتوسطة"- فإن الدخول السنوية التي تتراوح بين ستة آلاف دولار، وثمانية آلاف دولار، وعشرة آلاف دولار، لا تنتمي للدخول المتوسطة، فقد حدد البنك الدولي مستوى الدخل المتوسط بأحد عشر ألف دولار للفرد، وهو المستوى الذي سيتحقق عام 2025 لو سار النمو على المستوى المرتفع، وسيتحقق في عام 2030 لو سار النمو على المستوى المتوسط، أما في حالة النمو المنخفض فإنه لن يتحقق، فسيقف مستوى الدخل عند ألفين وسبعمائة وخمسة دولارات أمريكية، وبالتالي، وحتى تتجاوز الصين "مأزق الدخول المتوسطة"، فإن متوسط النمو السنوي لا بد ألا يقل عن مستوى 5 و6%، وعندئذ ستستطيع الصين تجاوز المأزق نهائيًا عام 2030، فالحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي المتوسط سوف يكفل للصين عبورًا آمنًا من "مأزق الدخول المتوسطة"، الأمر الذي سيكون معلمًا تاريخيًا مهمًا في النهضة العظيمة للأمة الصينية.

36- المصدر: «الكتاب الإحصائي الصيني لعام 2013» الصفحة 94؛ «الدراسة الاستراتيجية للتمية السكانية في الصين في القرن 21»، الكاتب تو شويا يوان، الصفحات من 450 452-.

2. ارتفاع نسبة الإعالة لكبار السن:

يبين الشكل 12 التغير الذي طرأ على نسبة الإعالة العمرية السكانية، حيث أخذت في الارتفاع بعد أن سجلت أدنى مستوى لها عام 2010 بنسبة 34.2%، وفي عام 2035 ستنتهي فترة"العمر الذهبي"بتسجيلها نسبة 49.6%، وبعدها سيبدأ الارتفاع السريع، ومن المرجح أن يصل في عام 2040 إلى 56%، وفي عام 2050 إلى 61.7%، وفي خضم هذا التحول في نسبة الإعالة، فإن الشريحة السكانية المعالة بين 0 14- سنة سوف تتناقص، وستسجل عام 2025 نسبة 20.6% بعد أن سجلت عام 2010 نسبة 22.3%، وستسجل عام 2040 (وعام 2050) نسبة 17.8%، بينما سترتفع نسبة كبار السن فوق 65 عام، حيث ستسجل عام 2025 نسبة 20.4%، بعد أن سجلت عام 2010 نسبة 11.8%، وستواصل الارتفاع حتى تسجل نسبة 43.9% عام 2050، ويرجى الرجوع إلى الشكل رقم 13 لمقارنة التغيرات التي حدثت في نسبة الإعالة العمرية لصغار السن (0-14 / 15-64)، ونسبة الإعالة العمرية لكبار السن (+64 / 15 64-)[37]:



الشكل (13) – التغيرات في نسبة الإعالة لكبار السن ولصغار السن بين عامي 2000 – 2050

37- المصدر: «الكتاب الإحصائي الصيني لعام 2013» الصفحة 94؛ «الدراسة الاستراتيجية للتمية السكانية في الصين في القرن 21»، الكاتب تيان شويا يوان، الصفحات من 450 452-، دار نشر الإسهامات العلمية الاجتماعية، عام 2007

ويتبين من الشكل 13 أن نسبة الإعالة العمرية لصغار السن تنخفض في عام 2025 بينما ترتفع نسبة الإعالة العمرية لكبار السن في الوقت ذاته حتى تصل إلى 20.5%، وبعدها سيتباطأ الانخفاض في نسبة صغار السن، لتستقر في عام 2030 عند 18% تقريبًا، على عكس نسبة الإعالة العمرية لكبار السن، والتي ستتزايد معدلات ارتفاعها، وستصل عام 2030 إلى 25%، وستواصل الارتفاع حتى تصل في عام 2040 إلى 38.2%، وتسجل في عام 2050 نسبة 43.9%، إن ذلك الارتفاع السريع لنسبة الإعالة العمرية لكبار السن أمر لا يمكن تغييره، فإن العدد المطلق للشريحة العمرية لكبار السن فوق 65 عامًا سوف يتحول إلى رقم ثابت محدد بحلول عام 2075، فقط سيحتاج الأمر إلى خصم نسبة الوفيات من الشريحة العمرية التي تقع بين عمر 0 و64 عامًا في عام 2010، ثم إضافة عدد الشريحة السكانية التي على قيد الحياة فوق 65 عامًا، إن معدلات الخصوبة وعدد المواليد في المستقبل لن يطرأ عليهما تغيرات حادة، ولذلك فإن تأثيرهم تجاه التغيرات في نسبة الإعالة لكبار السن لن تكون كبيرة، ومن ثم فإن مبالغ المعاشات لكبار السن بين عامي 2025 و2030 سوف تتجاوز الناتج المحلي بمقدار 10%، أو ستتجاوز إجمالي الرواتب بمقدار 29%، الأمر الذي سيسبب مشكلات وصعوبات مالية، وفي ذلك الوقت ستزال هناك أكثر من عشرين عامًا حتى تصل معدلات الشيخوخة ومعدلات الإعالة العمرية إلى ذروتها المقدرة في عام 2050، وسوف يصل الارتفاع والزيادة في نسبة الإعالة العمرية لكبار السن إلى ذروة سرعته خلال الفترة المقدرة بأكثر من عشرين عامًا، وهي الفترة ذاتها التي يصل فيها خطر المعاشات إلى ذروته، الأمر الذي يتطلب استراتيجية ناجحة.

ولقد طرحت هذه المقدمة شرحًا لتأمينات رعاية كبار السن على مستويات مختلفة وبزوايا متباينة، فمن ناحية ضمان مبالغ المعاشات، فإن الأمر لا يعدو ثلاث نقاط، هي التراكم والإدارة الجيدة والاستخدام السليم، لكي يمكن ضمان تراكم المعاشات فلابد من تأمين المعاشات ودفعها بشكل إجمالي وفي أوقاتها من قبل المؤسسات والوحدات والأفراد، وكذلك تضييق الفوارق والوصول لنوع من التوازن في المدفوعات، إن تلك المشكلة خطيرة نوعًا ما الآن، فطبقًا للتقارير فإن التأمينات الأساسية للمعاشات لم تتلق الحد الأدنى من المدفوعات خلال العام المنصرم على مستوى خمس عشرة مقاطعة، وبلغ العجز 67 مليارًا و900 مليونيوان[38]، ولكي يمكن تحقيق الدفع بشكل

38- المصادر: يرجي الرجوع إلى «الجريدة العلمية الاجتماعية الصينية» عدد 22/12/2011.

كامل وفي الموعد المحدد، لا بد من تحسين وتطوير نظام تأمين المعاشات، لكي يمكن التوصل لآلية قانونية لمعاقبة من يتأخر في دفع الأقساط التأمينية أو يدفعها غير كاملة، ولا بد من توضيح أن ضمان المعاشات هو نوع من الهندسة المجتمعية، وأن الجزء التأميني الأساسي في النظام الهيكلي لتأمين المعاشات إجباري وإلزامي، ولا بد قانونًا أن يدفع كاملًا، ومن هنا جاء الجانب الإلزامي، فالإدارة الجيدة لأموال المعاشات، لا بد أن تأخذ في الاعتبار عدة نقاط:

أولا: ضرورة وضع مبادئ صارمة مخصوصة للتعامل مع"الوعاء"المالي للمعاشات، ومنع أي جهة أو منظمة أو شخص من التعامل معه بشكل مخالف، لتجنب جفافه أو انخفاض منسوبه.

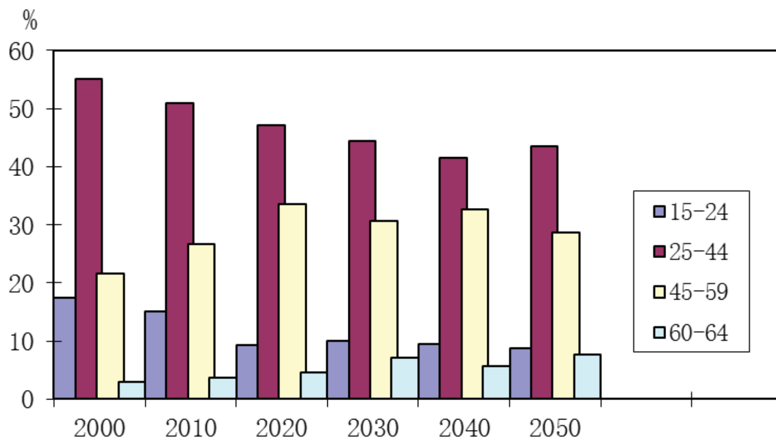
ثانيًا: لا بد من تصفية الحسابات الفارغة والمتعثرة والحسابات ذات الديون المعدومة، ولا بد من توضيح وتقسيم المسؤوليات، والالتزام بالقواعد القانونية، ويجب معاقبة من تلزم معاقبته، وسداد ما يحتم سداده، وبمبدأ التصفية يتوجب اتخاذ القرار فيما يخص النظام المالي الإقليمي والمركزي، وكذلك فيما يخص الأفراد والمؤسسات، ولا بد من اتخاذ التدابير الإصلاحية اللازمة، وتأسيس آليات عملياتية مالية مستقلة تتوافق مع رؤوس الأموال والحسابات، إن الاستخدام السليم لأموال المعاشات سيكفل وصول الأموال لمستحقيها من المتقاعدين بدقة وبلا أدنى خطأ، وهذا الجانب حاليًا لا يشكو من أي مشكلات، ومن ناحية أخرى لا بد من ضمان الاستخدام السليم لأموال المعاشات للحفاظ على قيمتها والإضافة إليها، واستنادًا على فرضية ضمان أمان أموال المعاشات، وطبقًا للقواعد والسياسات المتعلقة بها، يمكن تحديد الأوجه التي يمكن فيه استثمار أموال المعاشات فيها وكذلك تحديد الكميات- والمدى- التي يمكن استثمارها، والانخراط في نشاط محدد من أنشطة الأسواق المالية لكي نحافظ على قيمة الأموال وزيادتها، إن الاستخدام السليم لأموال المعاشات وإدارتها وجمعها بشكل جيد من شأنه أن يدفع جهود الإصلاح ويدعم بناء النظام القانوني، وهما الجانبان الأكثر أهمية، لا بد من تجميع جوانب التجربة الذاتية، ولا بد من استيعاب التجارب الناجحة على صعيد المجتمع الدولي، ونستخلص من الخارج ما يمكن تطبيقه، بغية إقامة نظام متميز لرعاية لكبار السن بشكل تدريجي يتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتناسب مع نسبة الإعالة العمرية لكبار السن

التي لا تتوقف عن الزيادة والارتفاع، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من المقترحات مثل البرامج العقارية الحضرية المخصصة لكبار السن، وعقود الأراضي الزراعية في القرى والمخصصة أيضًا لكبار السن، وسياسات تنظيم الأسرة المفعلة والتي تحث على الاكتفاء بطفل واحد لها تأثير إيجابي كبير تجاه استراتيجية مواجهة ارتفاع نسبة الإعالة لكبار السن، ولا بد من التوسع فيها على قاعدة من مبدأ تجميع الخبرات.

3. الارتفاع النسبي في أعمار الشريحة العمرية القادرة على العمل:

بعد أن عبرت الصين نقطة التحول طبقًا لمقياس لويس، فإن ثمة تحول أصاب المعادلة الحاكمة للعرض والطلب في سوق العمل، تحول الأمر من زيادة المعروض وقلة الطلب، إلى التوازن بين العرض والطلب، ثم نقص العرض عن الطلب، ولكن وبسبب الطبيعة السكانية للصين والتراكم الكثيف نسبيًا للقوى العاملة، فإن النقص العددي للقوى العاملة لا يشكل قلقًا بشكل خاص، بل بالعكس، فإنه ينتج عنه تحسن في نواحٍ إنتاجية (العمالة والتقدم التكنولوجي)، الأمر الذي يعوض نقص القوى العاملة، ويجدر بنا هنا أن نذكر أمرين، أولهما كفاءة الشريحة السكانية القادرة على العمل، وثانيهما الارتفاع النسبي في أعمار الشريحة السكانية القادرة على العمل وأعمار القوى العاملة، إن عملية الشيخوخة لا تتسبب في رفع نسبة كبار السن بالنسبة لإجمالي السكان، وإنما تتسبب أيضًا في رفع نسبة كبار السن بداخل الشريحة العمرية القادرة على العمل، وللإحاطة بتوقعات التغير في التركيبة العمرية للشريحة العمرية القادرة على العمل بين عامي 2000 و2050 يرجى الرجوع للشكل [39] (14) :

39- يرجي الرجوع إلى كتاب (الشيخوخة: «من العائد السكاني» إلى «النزيف السكاني») تيان شويا يوان، وانغ دين ين، جاو جوان تشين، الصفحات من 115 – 116، دار النشر الاقتصادية الصينية، عام 2006



الشكل (14) - توقعات التغير في التركيبة العمرية للشريحة العمرية القادرة علي العمل بين عامي 2000 - 2050

يبين الشكل (14) أن نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل والتي تتراوح بين 15 و24 عامًا يمكن أن تصل إلى نسبة 9.3% عام 2020، بعد أن سجلت نسبة 17.4% عام 2000، وبعدها تتذبذب صعودًا وهبوطًا حول هذا المستوى ثم تجنح للاستقرار، أما الشريحة العمرية التي تتراوح بين 25 و44 عامًا، فإنها يمكن أن تنخفض إلى 41.6% عام 2040 بعد أن سجلت 55% عام 2000، وبعد فترة هبوط تدريجي تستمر لمدة أربعين عامًا تعود النسبة للارتفاع الطفيف، لتسجل 43.5% عام 2050، أما نسبة الشريحة السكانية التي تتراوح أعمارها بين 45 و59 عامًا فإنه من المرجح أن تصل إلى ذروتها عام 2020 بنسبة 33.5%، بعد أن سجلت نسبة 21.5% عام 2000، وبعدها يميل المعدل للانخفاض قليلًا، بشكل مفاجئ، ولكن ومع هذا الانخفاض سيزال هناك ارتفاعبمقدار 7.2 نسبة مئوية بين عامي 2000 2050-، أما الشريحة بين عامي 60 64- عامًا فإنها تشهد وبشكل أساسي ارتفاعًا مستمرًا، فتسجل عام 2000 نسبة 2.9%، ثم نسبة 4.7% عام 2020، ثم نسبة 7.7% عام 2020، تتبدى الملامح الإجمالية لهذا الاتجاه في الآتي:

تنقسم الشريحة العمرية القادرة على العمل عند حد 45 عاما إلى فئتين أولاهما الفئة الأقل سنًا، والفئة الأكبر سنًا، أما الفئة الأولى والتي تتميز بصغر السن فإنها تنحو نحو الانخفاض، بينما تنحو الفئة الأخرى نحو الارتفاع والزيادة، أي أن التركيبة

العمرية للقوى العاملة وللشريحة العمرية القادرة على العمل تشهد عملية شيخوخة، وهي أمر ضروري ويتماشى مع تطور القواعد، ومن الحقائق المسلم بها أن التعليم التي تلقته تلك الفئة المتميزة بكبر السن نسبيًا والتي تزيد أعمارها عن 45 عامًا والمولودة قبل عام 1965 ينخفض بشكل أو بآخر عن التعليم الذي تلقته الفئة التي ولدت بعدها، وبالتالي فإن متوسط المستوى التعليمي لدى تلك الفئة منخفض نسبيًا، وهو الأمر الذي لا يمكن تفاديه، ويظهر بوضوح تأثير تلك الفئة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل وتجاه تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"، وهو الأمر الذي لا يمكن تجاهله، وبهذا المنطق، ففيما عدا تطوير التعليم بشكل عام، فإنه أولًا لا بد من تعزيز التعليم والتدريب الوظيفي، وإعطاء كافة العمال بما فيهم العمال الذين ولدوا قبل عام 1965 دورات تدريبية وظيفية على دفعات وعلى مستويات مختلفة، وتكون تلك الدورات موجهة ومتعلقة بالصناعة تجمع بين معارف العلوم التطبيقية والتكنولوجيا والجوانب الحرفية والمهارات، تتيح لهم الفرصة للتحلي بقدر من التكيف وإمكانية المواجهة بعد التحول إلى مرحلة شيخوخة التركيبة العمرية القادرة على العمل، وتجعلهم قادرين على مواكبة التقدم التكنولوجي، ثانيًا لا بد من إجراء الإصلاحات والتعديلات تجاه النظام التعليمي الحالي، ولقد شهد التعليم تنمية سريعة بعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، منذ توسيع قاعدة الالتحاق، وثمة اتجاه بارز يستوجب الذكر وهو تنمية التوجه نحو الجامعة ذات الطبيعة المجمعة، والتدريب العام الشامل، إن المعاهد العليا البدائية التي كانت تضم الصناعة والزراعة والغابات والطب إلى جانب العديد من الأقسام المتخصصة قد أسهمت بشكل كبير في زيادة الكليات العلمية والمجتمعية، حتى تحولت إلى جامعات ذات طبيعة شاملة، كما أن الجامعات العادية البدائية كانت هي الأنسب بحكم المنطق لكي تؤدي بأسلوب الجامعة ذات الطبيعة الشاملة، وفي نفس الوقت، فإن التعليم الوظيفي المتوسط قد تأخر بشكل حاد، وأصبح الهدف الأول للطالب المتوسط أن يحوز المراكز الأولى وأن يلتحق بجامعة كبيرة، إن هذا خطأ كبير، ويعتقد الكاتب أن تنمية التعليم العالي لا بد أن يأخذ في اعتباره التخصصية والشمولية، ولا بد أن يتماشى مع المطالب الموضوعية والواقعية للأقسام الفرعية والصناعات الفرعية في الاقتصاد الوطني، ولكي يلبي أيضًا احتياجات التنمية الاجتماعية فيما يخص المواهب الإنسانية المختلفة، ولكي يمكن تنفيذ ذلك فلابد من تغيير اتجاهات التعليم العالي الحالي وتعديل النزعة الجشعة

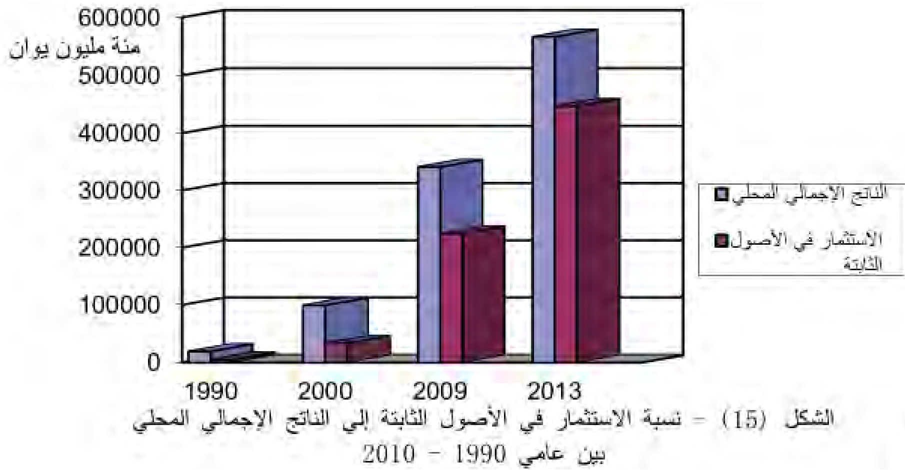
للمال، والتركيز على تنمية عدد من الجامعات الشاملة معًا، وتعزيز التنمية في بعض المدارس المتخصصة ذات السمات الفريدة، وخلق ميزات نسبية، وتكوين مدارس عالمية فريدة.

إن تنمية التعليم العالي قد وصلت بالفعل إلى التحول من السعي خلف الكمية إلى السعي خلف الجودة، وقد حان الوقت للتحول من السعي خلف الجامعات الشاملة الكبيرة إلى السعي خلف الجامعات الشاملة والمتخصصة معًا، ولا بد أن يتوافق هيكل الضبط مع الجدول الزمني.

4. ارتفاع معدل الأجور وانخفاض عائد الاستثمار الحدي:

تماشيًا مع التغيرات التي أصابت سوق العمل تزامنًا مع ازدياد عملية الشيخوخة، فإن هناك الآن تغيرًا أصاب معادلة العرض والطلب للقوى العاملة، فقد تحولت المعادلة من زيادة العرض على الطلب إلى توازن العرض مع الطلب، وأخيرًا قل العرض عن الطلب، وهذا الاتجاه لا يمكن تغييره، إن هذا التغير في علاقات العرض والطلب في سوق العمل قد حد بشكل طبيعي من التغيرات في أسعار القوى العاملة، وعزز من الارتفاع المتواصل لمعدلات الأجور، وكما سبق أن ذكرنا، فإنه منذ فترة طويلة تميل نسبة الأجور المخصصة للعمال أثناء التوزيع الأولى للدخل القومي للانخفاض، ولم ترتفع بشكل طفيف إلا خلال العامين أو الثلاثة أعوام الأخيرة، ما تسبب في زيادة الديون، واحتاجت معدلات الأجور إلى نمو تعويضي كبير نسبيًا، وتوجد الآن فرصة سانحة لذلك، ولكن إذا دققنا من زاوية التنمية الاقتصادية والخروج من"مأزق الدخول المتوسطة"، فسنجد أن تضخم معدل الأجور إنما هو في حقيقة الأمر ارتفاع تكلفة عناصر العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الكلية، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل الأجور والزيادة التي طرأت على مستوى دخول العمال، قد أدت إلى زيادة القوة الشرائية للسوق الاستهلاكية، ويؤدي أيضًا إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية بشكل خاص والسلع كلها بشكل عام، الأمر الذي يعزز من ارتفاع التكلفة الكلية لكل العناصر، عند ارتفاع التكلفة الكلية تنخفض أرباح المؤسسة، وتنخفض معها عوائد الاستثمار الحدي، ما يؤدي لإضعاف دور الاستثمار في دفع النمو الاقتصادي، ويؤثر بالتبعية على سرعة التنمية الاقتصادية، ويمتد تأثيره حتى هيكلية وجودة التنمية

الاقتصادية نفسها، إن تأثير ارتفاع معدل الأجور وانخفاض عوائد الاستثمار الحدي كلاهما يترتب على الآخر، ذلك التأثير الذي يتسبب في تعطيل نموذج التنمية التقليدي الرئيسي الذي يعتمد على الاستثمار في دفع النمو الاقتصادي، وللإحاطة بانخفاض عائد الاستثمار الحدي منذ تسعينيات القرن العشرين يرجى مراجعة الشكل رقم [40](15):



الشكل (15) – نسبة الاستثمار في الأصول الثابتة إلى الناتج الإجمالي المحلي بين عامي 1990 – 2010

5. إطلاق إمكانيات الاستهلاك الكامنة لدى كبار السن:

ويظهر على المدى البعيد أن نمط النمو الاقتصادي الذي يعتمد- بشكل أساسي- على تعزيز الاستثمارات لا يمكن استمراره، ولعل الحل الناجع هو الرفع المستمر للاستهلاك في القوة المحركة"للعربة الثلاثية"، وهو الجوهر الشامل لتحويل نمط التنمية الاقتصادية، وهو الخيار الضروري لعبور"مأزق الدخول المتوسطة"، فالاستهلاك جانب ضروري عند الإنسان، والتحول في نمط الاقتصاد القائم على الاستهلاك لا يرتبط فقط بالتغيرات في عدد السكان بشكل مباشر، بل ويرتبط أيضًا بالتغيرات في التركيبة العمرية السكانية، وثمة اعتقاد يسود في أروقة المجتمع الدولي مفاده أن أعلى المعامل العمري للاستهلاك (نسبة المتوسط العمري للاستهلاك إلى متوسط الاستهلاك الكلي للسكان) عند البالغين، يليهم كبار السن، ثم الصغار،

40- المصادر: الاحصائيات الواردة في «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» الصفحات 4 – 5، و«الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2014» الصفحات 4 5-.

ولعل أحوال الصين فريدة بعض الشيء، حيث تتأثر بشكل عميق بالثقافة التقليدية، وعلاوة على ذلك الدعوة إلى إنجاب طفل واحد يكون بمثابة"الطفل المدلل"، ولذلك فإن معامل الاستهلاك لصغار السن يميل للارتفاع، أما كبار السن فإن دخولهم تقل، وبالتالي يقل ادخارهم، حتى أن معامل استهلاك كبار السن ما زال كبيرًا نسبيًا، ولكن ما زال استهلاك كبار السن من ناحية المستهلك النموذجي يعتبر الاستهلاك الهزيل لكبار السن من أهم معوقات تدشين الطلب الاستهلاكي.

وفي ضوء ما سبق، فإن السعي وراء توسيع قاعدة الاستهلاك استنادًا على منظور التغيرات في التركيبة العمرية السكانية لا بد أن يبدأ من رفع نصيب العمال في التوزيع الاول للدخل القومي، والحفاظ على النمو السريع والمستقر لمعدلات الأجور، ودعم قاعدة زيادة معدلات الإنفاق لدى الشريحة العمرية العاملة، وكما ذكرنا من قبل، فإن نسبة الطبقة العاملة تمر بمرحلة أواخر الذروة، بينما يقبع العدد المطلق في مرحلة أوائل الذروة، وبالتالي فإن رفع معدل الأجور لدى تلك الطبقة سيكون له أثر بالغ وسريع تجاه توسيع الاستهلاك، كما أنه بسبب الانخفاض المستمر في نسبة دخول العمال والذي دام لفترة طويلة، وبسبب زيادة الديون، فإن مدى الزيادة المقررة في معدل الأجور لا بد أن تكون كبيرة، ومع ذلك فإن وصول نسبة الشريحة العمرية السكانية القادرة على العمل وعددها المطلق إلى الذروة أو اقتراب وصولهما إلى الذروة يعني أن الانخفاض والتقليل قد بدأ أيضًا أو هو على وشك البدء، ما سيضعف من الدور المعزز للاستهلاك على المدى البعيد، وتظل فئة كبار السن هي وحدها التي تنمو باطراد، فقد ارتفعت نسبة كبار السن فوق سن 65 عامًا وكذلك العدد المطلق من 8.9% عام 2010 بعدد 119 مليون نسمة، إلى 10.1% عام 2015 بعدد 139مليون نسمة، ومن المنتظر أن تصل إلى نسبة 17.4% عام 2030 بعدد 238 مليون نسمة، و27.1% عام 2050 بعدد 323 مليون نسمة، ويمكن أن تلعب الشيخوخة دورًا ايجابيًا تجاه زيادة الاستهلاك عن طريق اكتشاف وإطلاق القدرات الكامنة والمتراكمة والمحتملة للاستهلاك، ومن ثم فلابد من رفع دخول كبار السن بصورة مستقرة، وذلك لأن جعل استهلاك شريحة كبار السن يضمن زيادة الدخل سيحافظ على الأقل على الحد الأدنى لتناسب الزيادة في أموال التقاعد والمعاشات مع تضخم الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن توسيع الضمان الاجتماعي لكبار السن والتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية ورفع مستوى الخدمات

الاجتماعية من شأنه أن يطمئن ويخلص الاستهلاك من القلق، ومن ناحية ثالثة فإن زيادة إمدادات الموارد الناقصة مثل مساكن كبار السن ودور المسنين وتلبية الرغبات الملحة لكبار السن، المتقدمين منهم في السن مثل الرعاية الطبية والعلاج من شأنه أن يلعب دورًا داعمًا محتملًا من قبل صناعة الشيخوخة تجاه الاستهلاك.

المراجع:

1 –"الخطة الخمسية الثانية عشرة لتنمية المجتمع والاقتصاد القومي لجمهورية الصين الشعبية"، (جريدة الشعب اليومية) عدد 17 / 3 / 2011.

2 – (الدراسة الاستراتيجية للتنمية السكانية الصينية في القرن 21)، تيان شويا يوان، دار نشر الاسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2007.

3 –"جانب التمدن السكاني.. لمأزق الدخول المتوسطة"تيان شويا يوان، (جريدة الشعب اليومية) عدد 5 مايو 2011.

4 –"الضبط والتغيير- التنمية الاقتصادية الصينية في فترة ما بعد الأزمة المالية"، (أبحاث الاقتصاد الكلي)، العدد رقم 12 لعام 2009.

5 -"نموذج المسار الثنائي لتقسيمات سوق العمل والانتقال المهني والوضع الاقتصادي لعمال المدن"ويو شياو، مجلة"العلوم الاجتماعية الصينية"العدد الأول لعام 2011.

6 -"القوة المحركة للنمو الاقتصادي الصيني ومعوقاته وسبق آلياته"، لي زا ليان، (العلوم الاجتماعية) العدد الثاني لعام 2011.

7 -"تطور وصعوبات وتجاوز النموذج الصيني للتنمية متدنية التكلفة"، وان نين، (الدراسات الأكاديمية)، العدد العاشر لعام 2010.

8 - (آفاق السكان في الصين في القرن 21)، زوا شويا دين، في"صحيفة جامعة بكين"العدد الخاص بالعلوم الاجتماعية والانسانية، سبتمبر 2010.

9 - دراسة الأحوال النفسية والاجتماعية لكبار السن في الحضر والريف في الصين"، جان كاي تي، دار النشر الاجتماعية الصينية، عام 2009.

10 –"مجموعة الوثائق المتعلقة بسياسات كبار السن في الصين"المحرر سون لو دين، بمساعدة اويان وجوا بين، دار النشر الاجتماعية الصينية، عام 2009.

11 –"تحليل التغيرات في تركيبة الأسرة الصينية المعاصرة - استنادًا على القرية في عصر التغيرات الاجتماعية"، وان يووا شن، دار النشر العلمية الاجتماعية الصينية، عام 2009.

12 -"مستوى الخصوبة المنخفض في الصين والخطر السكاني المهمل"، جووا جي جان، دار نشر الاسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2012.

13. United Nations- World Population Prospects The 2008 Revion, New York2009.

14. U.S.Department of Commerce Economices and Statistics Administration U.S.Census Bureau, An Aging World:2001, Washington,D.C,2001.

15. Carmelo Mesa-Lago (2007),"Review- Social Security in Latin America- Pension and Health Care Reforms in the Last Quarter Century", LatinAmericanResearch Review, Vol.42, No.2 , pp.181201-.

المبحث الأول
الشيخوخة السكانية
والنمو الاقتصادي[41]

41- قام بتحريره السيد:جانغ كاي دي، الباحث والمدير السابق لمركز أبحاث علوم الشيخوخة الصيني، ويشغل الآن منصب السكرتير المساعد لمكتب لجنة العمل القومية للشيخوخة التابع مباشرة للجنة الحزب الشيوعي، ونائب رئيس اتحاد صناعات الشيخوخة الصيني، واستضاف «مسح العينات الأول للأحوال المعيشية لكبار السن في الحضر والريف في الصين»، و«مسح العينات التتبعي للأحوال المعيشية لكبار السن في الحضر والريف في الصين» وغير ذلك، كما نشر «بحث تقابلي لمشكلة الشيخوخة في الصين» (مؤلف مشترك)، و«بحث الأحوال النفسية والحركة الاجتماعية لكبار السن في الريف والحضر في الصين» بمشاركة (جوا بين)، كما أصدر «رعاية كبار السن في الولايات المتحدة الامريكية» من تأليفه، وغير ذلك من المقالات، قام بالإعداد جوا بين، ولي دين؛ وقام بالكتابة الباحثون في مركز أبحاث علوم الشيخوخة الصيني وهم جوا بين، ولي دين، وسون لو دون، وما فين لي، ومياو وين شين، ووان خاي تاو، وو شياو لان، وجان تشيو شيا، ووي يان يان، ووان لي لي، وتشو ديا ياو، ويان شياو تشي، وليو شياو خوي.

(ملخص) تقبع الصين حاليًا في المراحل الأولى من عملية الشيخوخة، ويستلزم هذا الإحاطة بظواهر"الربح السكاني"، و"العائد السكاني"والتي تتيحها مجموعة التغيرات في التركيبة العمرية السكانية، والمسماة"السن الذهبية"بغية دفع النمو الاقتصادي بشكل أسرع، والاستعداد للظواهرالسكانية السلبية التي تظهر في المراحل المتأخرة من الشيخوخة السكانية مثل"النزيف السكاني"، و"الدين السكاني"، واستغلال الزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة، وزيادة أعداد كبار السن في تنمية الطلب الاستهلاكي، وتعزيز إرساء النظم والمؤسسات التي تخص الضمان الاجتماعي لكبار السن في الوقت الذي يتم فيه التحول من نمط التنمية الاقتصادية المتمركزة حول الاستثمار والتجارة الخارجية إلى نمط التنمية الاقتصادية المتمركزة حول الاستهلاك، ويستلزم أيضًا إجراء التحليلات المحددة والتي ترصد التأثير المزدوج للشيخوخة على جميع الجوانب مثل الادخار والاستثمار ورأس المال البشري والتقدم التكنولوجي، واستيعاب التجارب السلبية والايجابية للمجتمع الدولي، والأخذ بالناجح منها واجتناب التجارب الخافقة، واستكشاف الإمكانات المحتملة لكبار السن، وتفعيل دور الشيخوخة الإيجابي المساعد في اجتياز"مأزق الدخول المتوسطة".

الباب الأول

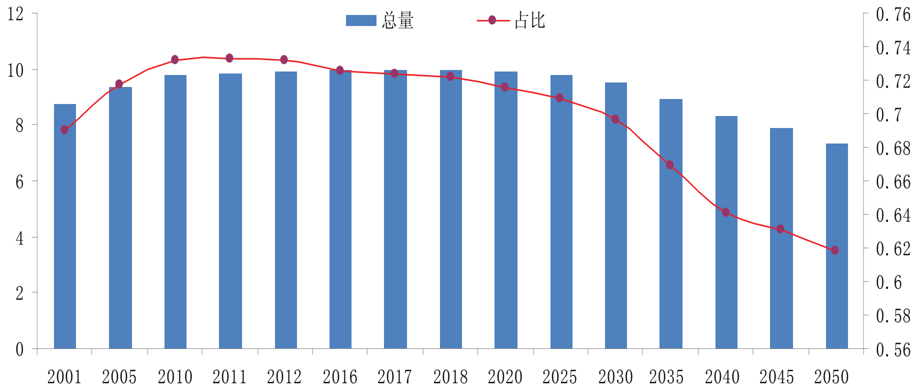
الشيخوخة وإمدادات القوى العاملة

يقسم علم الديمغرافيا السكان بشكل قاطع إلى ثلاثة شرائح، الأولى تتراوح الأعمار فيها من 0 و14 سنة وهم صغار السن، والثانية تتراوح الأعمار فيها من 15 و59 أو 64 سنة، وهم شريحة البالغين أو الشريحة العمرية القادرة على العمل، والشريحة الأخيرة وتضم كبار السن وتزيد الأعمار فيها عن 60 أو 65 عامًا، والسكان منتجين ومستهلكين في الوقت ذاته، وبغض النظر عن الشريحة، فإن الكل على صلة وثيقة بالنمو الاقتصادي الضيق والتنمية الاقتصادية الواسعة، وبالنسبة للاستهلاك فإن كل الشرائح تدخل ضمن المستهلكين، أما من ناحية الإنتاج، فإن الشريحة صغيرة السن تدخل ضمن المنتجين المحتملين، أما كبار السن فهم شريحة متقاعدة من القوى العاملة، فيتبقى البالغون أو الشريحة العمرية القادرة على العمل والتي تتمثل فيها بشكل صحيح الجمع بين الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم فإنه من المهم جدًا للنمو الاقتصادي، دراسة التغيرات السكانية بداخل الشريحة العمرية القادرة على العمل

أثناء عملية الشيخوخة، ومن ثم دراسة التغيرات في إمدادات القوى العاملة.

إن الشريحة العمرية القادرة على العمل هي المورد الأساسي للقوى العاملة، وأكثر من 80% من الشريحة العمرية القادرة على العمل هم عمالة حالية، وهناك نسبة 4 5-% من الشريحة العمرية القادرة على العمل في عداد المعاقين، وهناك نسبة مماثلة من تلك الشريحة ما زالت تدرس، ومن ثم يوجد اختلاف في أعداد العمالة بين الحاضر وبين الماضي، فهناك تغير ما، ولكن نسبة الشريحة العمرية السكانية إلى النسبة الكلية للسكان تتمتع باستقرار نسبي، ومن هنا، تتماثل اتجاهات التغير السكاني في الشريحة العمرية القادرة على العمل مع اتجاهات التغير في إمدادات القوى العاملة، وكذلك يمكن تحديدها وإجراء تنبؤات دقيقة نسبيًا.

فيما يتعلق بالتغير في نسبة وأعداد التركيبة العمرية القادرة على العمل بين 15 و64 سنة، فإن الأرقام التي جاءت في التعداد السكاني الصيني لعام 2010 تتفق مع ما ورد في هذا الكتاب، ولكن مع الأخذ في الاعتبار نسبة الأطفال والرضع التي أهملها التقرير والتي قد ترتفع قليلًا، يمكن القول بأن نسبة للشريحة العمرية القادرة على العمل تقل قليلًا عن تلك المنشورة، وتتشابه بشكل كبير مع التغيير الكلي، يرى النظر للشكل (1-1)[42]:



الشكل (1-1) تقديرات التغير لدى الشريحة العمرية القادرة على العمل التي تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً

ويبرز هنا تساؤل مهم، وهو كيف يمكن التعامل مع التغيرات التي طرأت على الشريحة العمرية القادرة على العمل، ثمة آراء أكاديمية مختلفة، فالبعض يذهب إلى أن نقص إمدادات القوى العاملة واقع فعلي، بل ويتفاقم، وذهب أصحاب هذا الرأي

42- المصدر:لإحصائيات عام 2010 وماقبلها، يرجى الرجوع إلى (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011) صفحة رقم 94؛ والباقي أرقام تقديرية.

إلى القول بأن ظاهرتي"نقص الأيدي العاملة" و"نقص العمالة المهاجرة"قد امتدتا من مناطق دلتا نهر يانغتسي ودلتا نهر جو ومناطق بكين وتيانجين إلى مقاطعات الوسط والمناطق الغربية، وأن صعوبة التوظيف ونقص الأيدي العاملة قد أصبحتا اتجاهًا طبيعيًا، وبتناول واقع الصين كدولة نامية تتمتع بوفرة في الأيدي العاملة وتعاني من نقص الموارد، ومع حقيقة أن الصناعات ذات العمالة الكثيفة ما زالت هي الأكثر تفضيلًا في الأوساط الاقتصادية والتجارية العالمية، فإن ضرورات التنمية الاقتصادية الصينية في خلال الفترة الزمنية المقبلة سوف تكون في حاجة إلى قوى عاملة كبيرة، ويستلزم هذا القيام ببعضالإجراءات لمواجهة تحديات نقص القوى العاملة بعد تجاوز"نقاط تحول مقياس لويس"، وهناك رأي آخر يقضي بأن الصين ما زالت الدولة النامية الأكبر في العالم من حيث عدد السكان والقوى العاملة والشريحة العمرية القادرة على العمل، وبرغم النتائج الإيجابية التي حققتها وسائل التحكم في الزيادة السكانية، وما تبع ذلك من انخفاض كبير في الزيادة السكانية والزيادة في القوى العاملة، ولكن ما حدث هو تخفيف فقط ولم تختف الزيادة بشكل كامل، وما زالت الضغوط التوظيفية ضخمة، ونعتقد أننا الآن في المرحلة الثانية من التحول في الشريحة العمرية القادرة على العمل، والتي تتحول فيها المعادلة من زيادة العرض أمام الطلب إلى التوازن بين العرض وبين الطلب، ويمكن حدوث أي حالة من الحالات الثلاثة، سواء زيادة المعروض من العمالة، أو نقص المعروض، أو التوازن بين العرض والطلب، وتظهر سمات المرحلة القديمة من زيادة وفائض العمالة مع سمات المرحلة الجديدة من نقص في العمالة، ومن نافلة القول بخصوص الزيادة، إن نسبة البطالة المسجلة تفوق 4%، بينما الواقع أكثر قليلًا، ومع تنامي ظاهرة"نقص العمالة"توجد صعوبة في توظيف الطلبة الجامعيين، كما لا يزال الضغط التوظيفي مستمرًا، وفيما يخص ظاهرة نقص القوة العاملة التي يعكسها"نقص العمالة المهاجرة"، فإنه يجب القيام بتحليلات محددة، بخصوص النقص الهيكلي بين الهياكل الصناعية والإنتاجية، ومن ناحية أخري، فإن النقص لا يتبدى فقط في عدد القوى العاملة، وإنما ينعكس أيضًا في جودتها، وهي نتيجة منطقية لزيادة الاعتماد على القوى العاملة العضلية في نمط الاقتصاد الذي يتوسع بالصناعات الثقيلة.

ومن زاوية تأثير إمدادات القوى العاملة على التنمية الاقتصادية، فإنه يجب أولًا إيضاح متى تنتهي التغيرات في التركيبة العمرية السكانية"السن الذهبية"؟ وهل

ستنتهي قبل أم بعد تحقيق العبور الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة"؟فإن السيناريوهات الثلاثة المرتفعة والمتوسطة والمتدنية طبقًا للشكل 1-1، فإن التغيرات المحددة في نسبة الشريحة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 15 و64 وكذلك التغيرات في العدد المطلق تتمثل في الجدول 1-1 كما يلي:

الجدول 1-1 سيناريوهات التغير في العدد المطلق وفي الشريحة العمرية السكانية القادرة على العمل بين عامي 2010 2050- (مئة مليون، %)

	2010	2020	2030	2040	2050
المرتفع	9.83 71.5	10.0 67.1	10.2 65.7	9.76 61.6	9.62 60.2
المتوسط	9.83 72.3	9.97 69.0	9.88 67.4	9.12 62.9	8.82 63.0
المنخفض	9.83 73.2	9.92 71.5	9.52 69.5	8.34 64.1	7.37 61.9

وطبقًا للسيناريو المتوسط، فإن نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل والتي تتراوح أعمارها بين 15و64 عامًا وكذلك العدد المطلق يتفق مع اتجاه التغير في السيناريو المنخفض، في ما عدا أن درجة انخفاض النسبة أقل بعض الشيء، كما أن انخفاض العدد المطلق أقل أيضًا بعض الشيء، ومن ثم تقصر فترة التغيرات في التركيبة العمرية السكانية"السن الذهبية"بعض الشيء، وفي عام 2030 سوف ترتفع نسبة الإعالة العمرية لتناهز 0.5 إيذانًا بانتهاء فترة السن الذهبية، والتي يكون مر عليها أربعون عامًا، ولا تتفق تقديرات السيناريو المرتفع مع الواقع، ولم يعد هناك الكثير مما يمكن إضافته في هذا الصدد، ومن ثم فإن فترة"السن الذهبية"والتي تعيشها الصين منذ عام 1990 وتستمر حتى 2030 بفترة إجمالية تناهز الأربعين عامًا تقدم ظاهرتي"الربح السكاني"، و"العائد السكاني"، وبرغم أنه قد بدأ العد التنازلي لإغلاق"النافذة السكانية"، إلا أنه ما زال هناك قرابة الخمسة عشرة عامًا حتى يتحقق الإغلاق التام لها، ولا بد أن نستخدم- بشكل كامل- الفرص المتاحة في تلك الفترة والتي قد لا تعوض، ونستغلها في تحقيق نمو اقتصادي ثابت وسريع،

وفي حالة تجاوز المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي نسبة 7%، فإنه عندما تنتهي فترة"السن الذهبية"سيكون الناتج الإجمالي قد زاد بمقدار الضعفين، وسيصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي إلى المستوى العام الذي وصلت إليه الدول المتقدمة الآن، وسيتحقق العبور الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة".

إن التغيرات العمرية في الشريحة السكانية القادرة على العمل والتي حدثت في سوق العمل من التحول من زيادة العرض على الطلب إلى التوازن بين العرض والطلب، ثم نقص العرض عن الطلب، لا بد أن تضمن المطالب الكاملة للتنمية الاقتصادية تجاه عدد العمال ومستواهم العملي وتركيبتهم، ولا بد أن تواجه العد التنازلي الذي بدأ حاليًا لإغلاق"النافذة السكانية"وكذلك تحديات الإغلاق التام بعد خمسة عشرة عامًا، ومن الضروري أن:

أولًا: لا بد من مواجهة نقص الإمدادات في الفنيين وفي أخصائي الأبحاث والتطوير وفي العمال المهرة، وطبقًا للبيانات الواردة في"تحليل أوضاع العرض والطلب في سوق مؤسسات خدمات التوظيف العام في المدن في الربع الأول من عام 2012"والصادر عن وزارة القوى العاملة والضمان الاجتماعي فإن ظاهرة ازدياد الطلب على العرض في الوظائف الفنية قد باتت ملحوظة، فقد ارتفعت نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد المتقدمين إلى نقطة مئوية كاملة، ووصلت النسبة في صفوف المهندسين الاستشاريين والفنيين والفنيين الاستشاريين إلى 2.59، 2.32، 2.18 على التوالي، وتفاقمت مشكلة النقص في الإمكانات البشرية الراقية [43].

ثانيًا: مواجهة التناقض الموجود بين الصعوبة في توظيف طلبة الجامعة وبين نقص الإمكانات البشرية في الصناعات الناشئة، وطبقًا للإحصائيات المقدمة من وزارة التعليم، فقد بلغ عدد الخريجين الجامعيين عام 2010 قرابة 6 ملايين و300 ألف فرد، أما مهمة بحث تلك الكمية الكبيرة في سوق العمل عن فرصة مناسبة ليست بالمهمة السهلة، وفي الوقت ذاته فإن الصناعات الناشئة التي ظهرت في خضم عملية تحسين وترقية الهياكل الإنتاجية، لا تجد ما يكفيها من الكفاءات البشرية، وظهر التناقض بين تكدس طالبي

43- انظر: وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي: «تحليل لأحوال العرض والطلب في سوق مؤسسات خدمات التوظيف العام في المدن في الربع الأول من عام 2012»، http://www.mohrss.gov.cn.

العمل من ناحية، وبين نقص العمالة في بعض المواقع، ويتطلب هذا تفعيل آليات كل من الحكومة والسوق، واتخاذ السبيلين معًا، واستخدام كل من"السبل الخفية" و"السبل الظاهرة"لمعالجة نقص القوى العاملة، بغية الوصول للتخصيص الفعال المنطقي للمصادر المختلفة للقوى العاملة وبياناتها.

ثالثًا: مواجهة النقص الهيكلي للعمالة الزراعية خلال مرحلة تحديث الزراعة، ومنذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، وتباعًا مع السرعة المطردة للتنمية الاقتصادية وعمليات التمدين، فإن هناك"فيضان العمالة المهاجرة"الذي انتقل من القرى إلى المدن والبلدات، وكانت موجاته تترى واحدة وراء الأخرى، وتكونت الدعامة الرئيسة للقوى العاملة القروية من النساء وكبار السن، ومن هنا تميزت التركيبة العمرية للقوى العاملة القروية بالشيخوخة، وتميزت التركيبة الجنسية بالتأنيث، واتسمت التركيبة المعرفية بالتدني، وتعرقل تلك الأحوال بشكل خطير عمليات التنمية الاقتصادية القروية ورفع مستوى معيشة الفلاحين، والتنفيذ الفعال لتحديث الزراعة، ولا بد من تعزيز إدخال التكنولوجيا والعلوم والثقافة والكفاءات للقرى، وفيالوقت ذاته ضبط تركيبة الذكاء لدى الشريحة السكانية المنتقلة من الريف للمدن، وإبقاء واستيعاب جزء من الكفاءات التي تناسب احتياجات تحديث الزراعة.

وبملاحظة عمليات التنمية على المدى الطويل، فإنه لا بد من عمل تجهيزات مبكرة تحسبًا لانغلاق "النافذة السكانية" بعد خمسة عشر عامًا، وأهم تلك التجهيزات هي التنمية الصحيحة والمتوازنة والسريعة للاقتصاد الوطني بغية زيادة الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 ضعف ما كان عليه عام 2010، وزيادته مرة أخرى عام 2030 ليصبح ضعف ما كان عليه عام 2020، وبذلك يتحقق الخروج الآمن من أسر"مأزق الدخول المتوسطة"والوصول إلى المستوى العام للدول المتقدمة، ولذلك يلزم تعزيز التغير في نمط التنمية الاقتصادية بشكل عملي وفعال، وتحقيق التغير في نمط النمو الاقتصادي من النمو الأفقي إلى النمو الرأسي، ويجب معرفة إن التغير في نمط التنمية الاقتصادية الذي ينحو نحو النمو الرأسي، إنما يحتاج تغير مماثل في نمط إنتاج السكان ونمط إعادة الإنتاج، كما أنه يحتاج أيضًا إلى التغير في نمط القوى العاملة من الاعتماد- بشكل أساسي- على زيادة الكمية إلى الاعتماد على رفع الكفاءة، وعلى مر أكثر من ستين عامًا منذ تأسيس الصين الجديدة حدث تطور مدهش في النواحي الصحية والتعليمية والحضارية، ما أنشأ

رأس مال بشري يدفع بقوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى لا بد من إدراك أن الكفاءة البشرية الكلية ليست مرتفعة بما يكفي، ولا تتناسب مع عمليات التنمية والتحديث، ويطرأ تغيرتاريخي على التركيبة العمرية السكانية الآن يحمل سمات الكفاءة السكانية، لإحلال رفع الكفاءة التعليمية محل التخلف الذي يسببه عدد السكان، والتقليل المحدد المحكوم الذي يقدم بعض الفراغات، وانتقال معادلة القوى العاملة منالعدد إلى الكفاءةلا يلبي فقط احتياجات التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الهياكل الإنتاجية والتحديث من القوى العاملة، وإنما يقدم نوعا جديدا من القوى العاملة أكثر كفاءة وأكثر اعتمادية، وهي بمثابة القوة المحركة لعملية تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة".

شيخوخة الشريحة العمرية القادرة على العمل

تطلق منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة على الشريحة العمرية القادرة على العمل التي تتراوح أعمارها بين 45 و64 اسم الشريحة العمرية القادرة على العمل الأكبر سنًا، ومع الشيخوخة السكانية التي لا تتوقفعن التواصل، وسوف تتواصل الزيادة في المستقبل من نسبة الشريحة الأكبر سنًا إلى الشريحة العمرية الكلية القادرة على العمل، ومن ناحية أخرى سوف تقل باستمرار نسبة الشريحة العمرية الأقل سنًا والتي تقل أعمارها عن 45 عامًا، ما سيؤدي إلى ظهور اتجاه تدريجي للشيخوخة في الشريحة العمرية القادرة على العمل.

ليس ثمة قلق من تناقص العدد المطلق للشريحة العمرية القادرة على العمل، ولكن القلق من الشيخوخة التي تحدث في تلك الشريحة، وتلك هي وجهة النظر الأساسية في هذا الجانب، وقد قدمت شروحات كثيرة تجاه"المقدمة"التي أتت سابقًا،وتوضح تلك الصورة التي رسمتها الإحصائيات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة أن نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل والتي تتراوح أعمارها بين 45 و64 عامًا سوف تزداد إلى الشريحة الكلية، وسوف ترتفع من 27.2% عام 2000 إلى 42.5% عام 2030، وسوف يزيد معدل الارتفاع بعض الشيء فترتفع النسبة في عام 2050 إلى 47.5%، وهو ما سيحتل تقريبًا مقدار النصف في الشريحة العمرية القادرة على العمل، أما العدد المطلق فسيصل إلى ذروته عام 2030 بمقدار 407 ملايين و990 ألف، وبعدها سيبدأ التناقص، وسينخفض العدد في عام 2050 إلى 375 مليون و270 ألف، وسيغلب على المنحنى شكل حرف U اللاتيني معكوسًا.

الباب الثاني
الشيخوخة والادخار والاستثمار

ثمة قائل أن الأمريكيين مولعين بالاقتراض والاستهلاك، وأن الصينيين يجنحون إلى الادخار والاستثمار، فما هو مدى صحة هذا؟ إن الإطلاع على أحوال الادخار والاستثمار لدى كبار السن في الصين يعطي صورة دقيقة عن الواقع.

ينقسم الادخار القومي إلى الادخار الخاص وادخار المؤسسات والادخار الحكومي، ودراسة العلاقة بين الشيخوخة وبين التغيرات في الادخار سوف يناظر- بشكل أساسي- التغيرات في الادخار بين سكان الحضر وبين سكان الريف، فالادخار الخاص هو حساب الدخل والاستهلاك، ومن ثم فهو حصيلة خصم الاستهلاك من الدخل.

1 – دخول كبار السن:

استنادًا إلى"مسح العينات الأولى لأحوال كبار السن في الريف والحضر في الصين"والذي أجراه مركز أبحاث علوم الشيخوخة بالصين عام 2000 والذي شمل 20 مقاطعة ومنطقة حكم ذاتية ومنطقة حكم مباشر، واستنادًا إلى البيانات الواردة في"المسح التتبعي لأحوال كبار السن في الريف والحضر في الصين"والذي انطلق عامي 2006 و2010 فإن الجدول 1-2 يظهر ما يلي[(44)]:

يوضح الجدول 1-2 أن هناك سمات ثلاث تظهر بشكل واضح على دخول كبار السن:

الأولى: هي السرعة النسبية التي حدث بها النمو في الدخول، فقد سجل المتوسط السنوي لدخول كبار السن في المدن عام 2000 مبلغ 7392 يوانًا، ارتفع عام 2010 إلى 18141 يوانًا، أي ازداد بمقدار 1.5 ضعف، وارتفع المتوسط في الفترة ذاتها لدى كبار السن في الريف من 1651 يوانًا إلى 4722 يوانًا، وكانت الزيادة هنا بمقدار 1.9 ضعف، وبالحساب على مقياس الأسعار فإن عرض النمو يحتاج أن يقل بعض الشيء، ولكن سرعة النمو في دخول كبار السن في الريف والحضر حقيقة موضوعية.

44- البيانات المجمعة لعامي 2000 2010- هي بيانات الأحوال الاقتصادية لكبار السن في نفس العام، بينما تلكم المجمعة عام 2006 هي بيانات الأحوال الاقتصادية لكبار السن خلال عام 2005.

	العام	النوع	الدخل الإجمالي	الدخول المتحصل عليها من المدن	أموال المعاشات وأموال التقاعد	المساعدات العامة	مساعدات الأسر	الدخول الأخرى
الحضر	2000	إجمالي	7392	721	5400	331	648	292
		الذكور	9907	1143	7538	388	473	365
		الإناث	5031	325	3392	277	813	224
	2005	إجمالي	11963	890	9077	342	1336	317
		الذكور	15397	1351	12047	371	1232	397
		الإناث	8773	462	6319	316	1433	242
	2010	إجمالي	18141	1308	15625	234	651	324
		الذكور	22657	1946	19527	271	562	350
		الإناث	13947	715	12001	199	733	299
الريف	2000	إجمالي	1651	675	177	60	585	155
		الذكور	1910	715	329	81	553	231
		الإناث	1405	637	32	40	615	82
	2005	إجمالي	2722	937	369	131	1042	244
		الذكور	3351	1145	556	169	1175	306
		الإناث	2114	736	188	94	913	183
	2010	إجمالي	4722	1540	1154	507	609	913
		الذكور	5546	1801	1572	670	579	923
		الإناث	3925	1287	750	349	637	902

الجدول (1-2) متوسط دخول كبار السن في الريف والحضر ومصادرها بين عامي 2000و2010(باليوان الصيني)بين عامي 2000 و2010

السمة الثانية: ظهور الفجوة في دخول كبار السن:

أولًا: زيادة دخول كبار السن في المدن على دخول كبار السن في القرى بوضوح، بلغ الفرق عام 2000 بين دخول كبار السن في الريف والحضر 5741 يوانًا اتسع عام 2010 إلى 13419 يوانًا.

ثانيًا: زيادة دخول الذكور على الإناث، حيث سجل متوسط الدخل السنوي لكبار السن من الذكور عام 2000 في المدن 22657 يوانًا، بينما بلغ متوسط الإناث 13947 يوانًا، أي بلغ الفارق 8710 يوانات، كما سجل متوسط الدخل السنوي لكبار السن من الذكور في الريف 5546 يوانًا، بينما بلغ المتوسط لدى الإناث في الريف 3925، وسجل الفارق 1621 يوانًا.

السمة الثالثة:هي اختلاف مصادر دخول كبار السن بين الحضر وبين الريف، تعد مكافأة التقاعد هي المصدر الأساسي لدخول كبار السن في المدينة، وبلغت نسبة مكافآت التقاعد عام 2000 نسبة 73.1% من الدخل الكلي لكبار السن، وارتفعت عام 2010 إلى 86.1%، أما في الريف فإن دخول كبار السن والمتحصل عليها جراء العمل ترتفع بشكل نسبي، ووصلت نسبتها عام 2000 إلى 40.9% من الدخل الكلي، وما لبثت أن انخفضت في السنوات الأخيرة، فبلغت عام 2010 نسبة 32.6%، وجاء الباقي من أموال مساعدات الأسر، وفي عام 2009 تمت تجربة نظام جديد للضمان الاجتماعي لكبار السن في الريف (ضمان الريف الجديد) ودخل حيز التنفيذ بسرعة، وأصبحت المعاشات إحدى المصادر الجديدة لدخول كبار السن في الريف.

2 – الادخار لدى كبار السن:

تزامنًا مع التنمية الاقتصادية والتحسن الذي طرأ على مستوى دخول كبار السن فإن نسبة الادخار لدى كبار السن في الحضر والريف قد ارتفعت وكذلك المبالغ المدخرة، سجلت نسبة الادخار عام 2000 لدى كبار السن 26.6%، وارتفعت عام 2010 إلى 36%، بارتفاع قدره 9.4 نقطة مئوية، ووصل متوسط المبالغ المدخرة

لكبار السن في المدن لعام 2010 إلى 226 مليونًا و850 ألف يوان، ذلك المتوسط الذي زاد عما كان عليه عام 2000 بمقدار 3.2 ضعف، وتنخفض نسبة الادخار لدى كبار السن في الريف عن المدن، فبلغ عام 2000 نسبة 14%، ارتفع عام 2010 إلى 23.4%، وانخفض عن المدن بمقدار 12.6 نقطة مئوية، وبلغ متوسط المبالغ المدخرة لدى كبار السن في الريف عام 2010 إلى 23 مليونًا و880 ألف يوان، وانخفض عن متوسط المدن بمقدار 202 مليونًا و970 ألف يوان، ما ينذر باتساع الفجوة بين الريف والحضر.

ويعتقد- بشكل عام- أن التركيبة العمرية السكانية والمدخرات الوقائية والمدخرات السائلة هم العوامل الحاسمة التي تحكم التغيرات في نسبة الادخار، وينظر الكثير من المشتغلين بعلم الرياضيات إلى الشيخوخة باعتبارها عاملًا سلبيًا يؤثر على الادخار، حيث ينخفض تدريجيًا معدل الادخار خلال ازدياد الشيخوخة، إن ظاهرة ارتفاع معدلات الاستثمار مع ارتفاع معدلات الادخار والتي استمرت لفترة طويلة هي نتيجة طبيعية ومنطقية، وهي نتاج ظاهرتي"الربح السكاني" و"العائد السكاني"اللتين توجدان خلال مرحلة التغيرات في التركيبة العمرية السكانية"العمر الذهبي"في المراحل الأولى من الشيخوخة، وسوف تستمر معدلات الادخار المرتفعة ومعدلات الاستثمار المرتفعة لفترة طويلة، ولا تتماثل في هذه النقطة مع المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته يظهر بشكل بين دور المدخرات الوقائية، وفي ظل التناقص المستمر في نسبة دخول كبار السن خلال الأعوام الأخيرة، فإن معدل الادخار ما زال في ارتفاع، وقد كشف استطلاع رأي أجراه بنك الشعب الصيني عام 2012 أن الرغبة الشرائية الخاصة تحافظ على انخفاضها، بينما ترتفع الرغبة في الادخار، وأن ما نسبته 82.5% من المواطنين في المدن والبلدات يميل إلى الادخار(45)، وترجع الرغبة في الادخار لدى المواطنين لمواجهة أي طارئ قد يحدثالطوارئ المرضية، ومن منظور التنمية ومع تقدم الإصلاح في هياكل التأمينات الطبية والمعاشات فإن دوافع الادخار الوقائي لدى المواطنين سوف تضعف.

45- المصدر: استبيان بنك الشعب الصيني حول الادخار في الربع الاول من عام 2012، يرجي الرجوع للموقع الاليكتروني للبنك على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:http://www.pbc.gov.cn/publish/diaochatongjisi/126/index.html ｡

الفصل الثاني

الشيخوخة والاستثمار

1 – الشيخوخة وتراكم رأس المال:

ينقسم الدخل القومي المتحصل عليه- في نهاية الأمر- إلى جزء مخصص للادخار وجزء مخصص للاستهلاك، وتحت ظروف محددة للدخل القومي تحكم مخصصات الادخار والاستهلاك علاقة تبادلية، وبخصوص العلاقة بين الشيخوخة وبين تراكم رأس المال، فإن المناقشات السلطوية أصبحت نادرة الآن، ويعتقد الكثيرون أن دور الشيخوخة السلبي تجاه تراكم رأس المال والاستثمار هو الأساس، وأن الدور الإيجابي هو الدور الثانوي، وتكشف تجربة الدول المتقدمة، السويد والدنمارك وفرنسا والمانيا أنه بسبب انخفاض معدل المواليد لفترة طويلة، فإن نسبة كبار السن في ازدياد مستمر، وبالتالي تتعاظم ضغوط برامج الضمان الاجتماعي وخصوصًا تلك المتصلة بكبار السن، وتزداد مخصصات الاستهلاك لدى كبار السن بشكل كبير، ما يحد من نمو المدخرات، ولتقليل حدة الانخفاض في التراكم يجب أولًا الحد من ازدياد مخصصات الاستهلاك لدى كبار السن، ويشمل ذلك تقليل رواتب التقاعد المدفوعة لكبار السن ورفع سن التقاعد، وغيرها من الإجراءات، وفي الآونة الأخيرة، واجه عدد من الدول الأوروبية - مثل اليونان وإسبانيا- أزمة الديون الأوروبية، وكانت إحدى الوسائل الناجعة هي رفع سن المعاشات من 65 عامًا حتى 67 عامًا، وبذلك قللت مدفوعات التقاعد خلال العامين، ثانيًا الحفاظ على نمو مستقر للاقتصاد الوطني، فمن خلال زيادة الدخل القومي يمكن الحفاظ على نسبة الاستثمار والتراكم، والحفاظ على مقدار التراكم الموجود، وعلى المدى الطويل تؤثر الزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة ونمو مخصصات الاستهلاك لكبار السن في الصين بشكل طبيعي على نمو مخصصات التراكم في البلاد، الأمر الذي يستلزم تدخل الحكومة بإعانات مالية ضرورية تخصص لاستهلاك كبار السن.

2 – الاستثمار في الأصول الثابتة:

إن التغيرات التي طرأت على الشيخوخة وتراكم رأس المال لا تناسب واقع الصين في الأحوال العامة، وتكشف الإحصائيات أن معدل النمو السنوي في الاستثمار في الأصول الثابتة بين عامي 1991 و2010 بلغ 22.6%، ووصل بداية من عام 2001 (دخول حيز نموذج كبار السن) إلى 23%، وفيما يخص معدل الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحفيزه فإن معدل الإسهام في عام 2000 بلغ 22.4%، وحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.9 نقطة مئوية، ووصل معدل الإسهام عام 2005 إلى 39%، بمقدار 4.4 نقطة مئوية، ووصل معدل الإسهام عام 2010 إلى 54%، بمقدار 5.6 نقطة مئوية، ولعب دورًا"رائداً"تجاه"الطلبات الثلاثة الكبرى"وهم الاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية(46)، فمن ناحية ارتبط بتعزيز نمط النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تعمقت صلته بظواهر"النافذة السكانية" و"العائد السكاني" و"الربح السكاني"التي تتيحها التغيرات في التركيبة العمرية السكانية"السن الذهبية"، الأمر الذي شكل طلبًا هائلًا تجاه الاستثمار في الأصول الثابتة.

3 – الطلب الجديد لاستثمارات الشيخوخة:

إن مواجهة الاستثمارات الإنتاجية قد خلق كمية إنتاجية فائضة في بعض الصناعات، وعلى النقيض من ذلك تجمد الاستثمار في القطاعات المجتمعية في المستوى المنخفض لفترة طويلة، كما أن الاستثمارات الضرورية العاجلة التي تحتمها التغيرات في تركيبة المجتمع والأسرة والشيخوخة لا يمكن أن تزداد بشكل فعال، ولا بد من إجراء ضبط للهياكل الاستثمارية، ولا بد من تعظيم الاستثمار في القطاعات المجتمعية، والاستثمارات في الجوانب الخدمية الاجتماعية لكبار السن بغية الإبقاء على الشعور بالأمان ورفع جودة المعيشة لكبار السن.

إن الأسرة هي اللبنة الأساسية لرعاية كبار السن في الصين، وتواجه تلك اللبنة الآن حربًا ضروسًا، ولقد أظهر مسح قام به مركز أبحاث علوم الشيخوخة الصيني عام

46- المصدر: (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، ص5، 63.

2010 أن نسبة كبار السن الذين تزوج أولادهم في الحضر والريف عام 2010 بلغت 51%، بمعدل زيادة قدره 9.7 نقطة مئوية عن عام 2006، وبمعدل زيادة قدره 12.1 نقطة مئوية عن عام 2000، وارتفعت النسبة في المدن من 42% إلى 57.4%، وارتفعت النسبة في الريف من 37.9% إلى 45.9%، وتتزايد بشكل مستمر أعداد كبار السن الذين تزوج أولادهم، وهو نتيجة لعدة عوامل مجتمعة منها تناقص أعداد الأبناء، والتغير الذي لحق بالترتيبات السكنية، وكذلك إخضاع الإسكان لقواعد لعبة السوق، وزيادة الحركة السكانية وغيرها، وأصبحت رعاية كبار السن الذين تزوج أولادهم، الذين يعيشون منهم بمفردهم ضرورة حياتية تتعاظم يومًا بعد يوم، ولا بد من إجراء الإصلاحات تجاه أساليب رعاية كبار السن وخدماتهم وكل ما يتعلق بهم بشكل مبتكر، ولا بد من الأخذ في الاعتبار أنه خلال عشر سنوات ستنخفض نسبة كبار السن الذين يستطيعون الاعتماد على أنفسهم بشكل كامل في الحضر والريف بمقدار 2.8 درجة مشوية، وسترتفع بالتالي نسبة كبار السن الذين سيجدون صعوبة في الاعتماد بشكل كامل على أنفسهم، وستستقر نسبة كبار السن الذين يعانون من العجز الكلي بشكل كبير، ومع ذلك، ومع الزيادة المطردة في عملية الشيخوخة، ومع الزيادة في عدد كبار السن، فإن العدد المطلق لكبار السن الذين يعانون من العجز يزداد بصورة كبيرة، وفي عام 2010 سجلت نسبة كبار السن الذين لا يستطيعون ادارة شؤون حياتهم بمفردهم أو يجدون صعوبات في ذلك 52.7%، أما عدد من يحتاجون رعاية يومية فبلغ 7 ملايين و200 ألف، أما عدد كبار السن ممن أبلغوا بأنفسهم عن احتياج رعاية ولم يتلقوا الإجابة فبلغت 2 مليون و950 ألف، وقد جاء في (النشرة الإحصائية لتنمية الشيخوخة في الصين لعام 2010) الذي أصدره مكتب الشيخوخة القومي أنه بنهاية عام 2010 سيبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية لكبار السن 39 ألفًا و904 مؤسسات، بإجمالي 3 ملايين و149 ألف سرير، بمعدل إشغال يبلغ 0.8 فرد لكل سرير، وأظهر التعداد السكاني السادس عام 2010 أن عدد كبار السن ممن بلغوا الستين عامًا فما فوق قد بلغ 177 مليونًا و650 ألفًا، بنسبة 13.26% من إجمالي السكان، ما يعني أن هناك 17.7 سرير متوافر لكل ألف فرد من كبار السن، وعلى مر التاريخ[47]، تركزت مؤسسات رعاية كبار السن في

47- المصدر: مركز أبحاث علوم الشيخوخة الصيني (البيانات الأساسية للمسح التتبعي لكبار السن في الريف والحضر في الصين لعام 2010).

الريف على دور رعاية المسنين، وتركزت في المدن على مؤسسات الرخاء الاجتماعي ومؤسسات المجد، تلك المؤسسات التي حلت مشكلات"الضمانات الخمس"لكبار السن في الريف، ومشكلات"المحظورات الثلاثة"في المدن، وكذلك مشكلة المحاربين المصابين بالعجز، ولكن تباعًا للزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة، تأثرت الأسر والهياكل الاجتماعية بالتغيرات التي نتجت عن التحول اقتصاد السوق، وزاد- بشكل طبيعي- اعتماد الأسر على مؤسسات رعاية كبار السن، وبمقارنة احتياجات كبار السن، فإن مستوى الخدمات ومحتواها يختلف اختلافًا تامًا، ومن منظور التنمية فإن الكثير من الخدمات الاجتماعية لرعاية المسنين يحتاج للحل من خلال آليات السوق، وبرغم أن خدمات المسنين تنتمي في حقيقتها إلى الرعاية الاجتماعية، إلا أن التخطيط والتوجيه الاجتماعي وخصوصًا ما يرتبط بها من استثمارات شيء لا غنى عنه، فصناعة خدمات كبار السن تحتاج إلى دفعة تنموية قوية.

الباب الثالث

الشيخوخة وبناء رأس المال البشري

بعد الدخول إلى القرن الواحد والعشرين، وتزامنًا مع الزيادة المطردة في مضماري العولمة الاقتصادية والمعلوماتية، تزايدت وتيرة التغيرات السكانية والشيخوخة، ووصل عهد الاقتصاد الصيني- ذي التكلفة المنخفضة - إلى نهايته، كما أن نمط النمو الذي يعتمد على زيادة المدخلات من رأس مال وقوى بشرية بشكل مفرط أصبح من الضروري تبديله بنمط التنمية الاقتصادية، والذي يتسم بترقية الهياكل الإنتاجية وسرعة تكوين رأس المال البشري، والابتكارات التكنولوجية، ومن الواضح أن تأثير الشيخوخة ودورها تجاه التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري فريدًا، ويرتبط بالتغير في نمط التنمية الاقتصادية ككل.

الفصل الأول

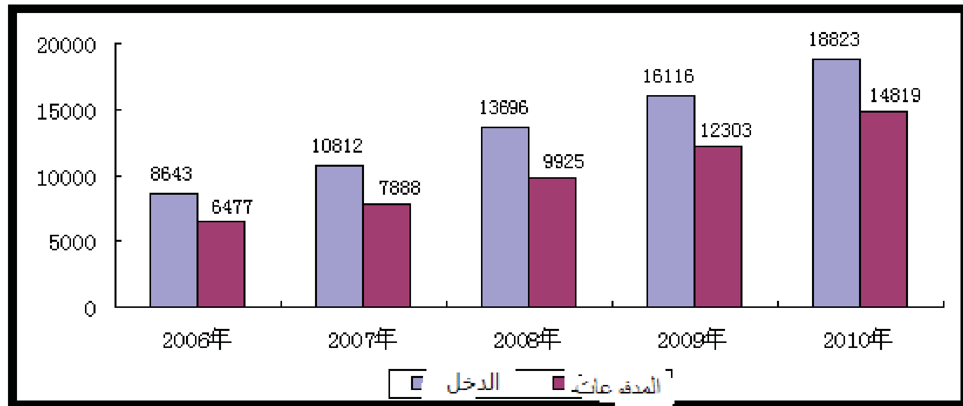
الشيخوخة ورأس المال البشري

ما هو مفهوم رأس المال البشري؟ يمكن أن يرجع هذا المفهوم إلى المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وقد جاء في كتاب آدم سميث المسمى"بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"على أن"كل موهبة يكتسبها الفرد بالتعلم في المجتمع"هي بمثابة رأس مال، إن التعلم يحتاج إلى تخصيص وإنفاق مصروفات، ولكن في المقابل هناك ربحية ومنفعة مرتجاة من ورائه، ومن ثم فالتعليم سلوك استثماري، وفي ستينيات القرن العشرين وضع عالما الاقتصاد الأمريكيان تيودور ويليام شولتز، وجاري ستانلي بيكر- لأول مرة - نظرية مكتملة نسبيًا حول رأس المال البشري، وحملت تلك النظرية مبدأين أساسييْن، أولهما- أنه في خضم مراحل النمو الاقتصادي، فإن دور رأس المال البشري يتجاوز في أهميته رأس المال المادي، وثانيهما- أن جوهر رأس المال البشري هو رفع جودة السكان، وأن الاستثمار التعليمي هو بؤرة الاستثمار في رأس المال البشري. وبشكل عام، يعد رأس المال البشري هو ما يمتلكه الإنسان من معارف ومهارات وخبرات وقدرة صحية، كما أن التعليم هو الوسيلة الرئيسية لزيادة التراكم في هذا النوع من رأس المال، وبذلك، فمن الأهمية بمكان تناول تأثير الشيخوخة تجاه اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتجاه تحسين الصحة، وكذلك كيف رفع القدرة التجميعية لرأس المال البشري من خلال التأثير الإيجابي للعوامل السلبية.

يكشف واقع التغير السكاني والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، أن الشيخوخة السكانية كثيرًا ما تحدث في ظل الظروف المناسبة للتقدم الاقتصادي والثروة المادية والنظم المجهزة، وبالمقارنة فإن التغير السكاني في الصين قد اكتمل مبكرًا بتأثير سياسات تنظيم الأسرة، وعندما دخلت التركيبة العمرية السكانية في الفترة - بين القرنين العشرين والحادي والعشرين- إلى نمط كبار السن، لم يكن مستوى التنمية الاقتصادية مرتفعًا، فلم يتعد نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من 1000 دولار أمريكي، وطبقًا للإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي فإنه عندما

دخلت الدول المتقدمة حيز التركيبة العمرية لكبار السن كان نصيب الفرد من الدخل القومي يتجاوز 5 آلاف دولار أمريكي، ومن ثم حققت الصين نموذج"الشيخوخة قبل الثروة"، وفرضت الشيخوخة السكانية تأثيرات هائلة تجاه النفقات الحكومية العامة، واضطرت الحكومة إلى البدء في تأسيس نظم الضمان الاجتماعي مثل تأمينات المعاشات والتأمين الصحي وتأمينات الفئات الأكثر فقرًا، مستثمرة كميات معقولة من رأس المال الاجتماعي، وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الشيخوخة السكانية بين عامي 2000 و2050 ستتسبب في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصص لأوجه الإنفاق الاجتماعي المتعلق بكبار السن من 19% إلى 26%، ونصف تلك النسبة يتم دفعها كمعاشات لكبار السن، والنصف الآخر ينفق- بشكل أساسي- في المجالات الطبية والصحية (Dang, antolin & oxley, 2001).

وفي ظل عدم تغير معدل استبدال المعاشات، فإنه كلما ازدادت وتيرة الشيخوخة السكانية، ازدادت معها نسبة الإسهام في أموال تأمين المعاشات للموظفين، ويوضح الشكل (1-3)[48]أحوال الصين خلال الأعوام الخمسة المقبلة:



الشكل (1-3) أحوال الدخول والمدفوعات في أموال الضمان الاجتماعي بين عامي 2006 و2010

48- المصدر: (النشرة الإحصائية لتنمية الضمان الاجتماعي والموارد البشرية لعام 2010).

جدير بالذكر أن طلب الشيخوخة على التأمين الصحي قد زاد بصورة كبيرة، ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على المدفوعات المالية القومية، وما يؤثر أيضًا على نمو الاستثمارات في رأس المال البشري، كما أن زيادة المدفوعات الاجتماعية العامة لكبار السن تؤثر على الاستثمارات الفكرية الكلية، كما أنها من خلال الاستثمارات الإنتاجية تؤثر على النمو الاقتصادي كما تؤثر على سبل الاستثمارات في رأس المال البشري وأهمها التعليم، ولكن التأثير السلبي للشيخوخة تجاه الاستثمار في رأس المال البشري يأتي- بشكل أساسي- على مستوى الاستثمار التعليمي، أما السبيل الرئيس لتكوين رأس المال البشري فهو التعليم، وتتكون دعامة الاستثمار التعليمي من الأسرة ومن الحكومة، فكلما ازدادت الاستثمارات التعليمية، كلما ارتفع مستوى رأس المال البشري، والعكس بالعكس، وينحو قرار الآباء فيما يخص تعليم الأبناء دائمًا نحو تعظيم قدراتهم سواء أدرك الآباء هذا أم لم يدركوه، وبذلك تقل التكلفة الحدية للطفل عن المنفعة التي يحققها لوالديه ولأسرته، وتتحدد المدفوعات الحكومية العامة للتعليم بناء على العوامل الخارجية للمنتجات التعليمية، وعلى تفضيل العامة للسياسات التعليمية، وذلك اتباعًا لمبدأ تعظيم المنفعة العامة، وسوف تستلزم مواجهة الضغط الهائل للشيخوخة السكانية نقل المخصصات التعليمية الموجهة للشباب إلى مجالات الضمان الاجتماعي لكبار السن، وهو حل قصير النظر غير محبذ، وقد أوضح"برنامج التنمية والإصلاح التعليمي الصيني"مبكرًا عام 1993 أن نسبة المخصصات المالية التعليمية من الناتج المحلي الإجمالي سوف تصل بنهاية هذا القرن إلى 4%، وفي الواقع لم يحدث هذا على المدى الطويل، ولم يتحقق إلا بحلول عام 2013.

الشيخوخة والتقدم التكنولوجي

وصل العلماء إلى نتيجة مفادها أن الشيخوخة لها تأثيرات مختلفة قد تصل لحد التعارض تجاه التقدم التكنولوجي، كما اعتقد بعض الباحثين (كانتون، وجروت، وناهويس عام 2002) أن كبار السن سوف يغادرون الحياة قبل ظهور ثمار التقنيات الجديدة، وعلى النقيض فإنهم يدفعون فاتورة التكنولوجيا الجديدة، وهذا ما لا يرضيهم، ومن ثم يعارضون وبشدة التقنيات الجديدة، كما أن تجديد المعارف لدى كبار السن يحدث ببطء، كما أن القدرة على الابتكار تضعف، وتتدني القدرة على استيعاب العلوم والتقنيات الحديثة، وبالتالي سيصبحون قوة خاملة في مضمار العلوم والتكنولوجيا. ويعتقد عالم آخر (ألدرز عام 2005) أن انخفاض معدل المواليد تحول إلى نقص في القوى العاملة، وبالتالي فإن الإسهام في زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري من شأنه أن يجعل الشيخوخة عاملًا بناءً للتقدم التكنولوجي، ومن الواضح أن هناك رأيين يحملان حقيقة محددة، مقصورة على بلدان معينة، ومأطرة بإجراء تحليلات معينة.

وبالحديث عن الصين - وكما سبقت الإشارة - فإن الفرص التي تتيحها الشيخوخة في مراحلها الأولى"السن الذهبية"تسدي نفعًا تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تفيد التقدم التكنولوجي، أما المراحل المتأخرة من الشيخوخة لا تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا تفيد التقدم التكنولوجي، ولكن لا يمكن الوصول لنتيجة عامة، وذلك لأن ثمة عوامل غير مفيدة توجد في خضم المراحل الأولى من الشيخوخة المفيدة في مجملها للتقدم التكنولوجي، أول تلك العوامل هو زيادة العدد المطلق للشريحة العمرية القادرة على العمل وزيادة نسبتها، وكذلك الضغط التوظيفي الهائل، وأحيانًا لا يجد اتجاه"التوظيف أولاً"بدًا من التضحية بمعدل إنتاجية العمالة، ما يضع العراقيل في طريق التقدم التكنولوجي، والعكس صحيح، فإن المرحلة المتأخرة التي لا تفيد في مجملها التقدم التكنولوجي تحمل بين طياتها عوامل مفيدة، مثل التقليل من الضغط التوظيفي، وزيادة طلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية على التقدم

التقني ورفع إنتاجية العمالة، ما يؤدي في النهاية إلى تعزيز التقدم التكنولوجي، وحجر الزاوية في تلك المشكلة يكمن في تحويل العنصر السلبي إلى عنصر ايجابي، وإحلال رفع كفاءة العمالة محل انخفاض العدد في التركيبة العمرية القادرة على العمل، فمن ناحية لا بد من زيادة الاستثمار في جوانب التعليم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والبيئة وغيرها، ورفع كفاءة السكان بما فيهم كبار السن، وكذلك تحسين عملية تراكم وتكون رأس المال البشري، ومن ناحية أخرى، لا بد من استغلال فرصة انخفاض الضغوط التوظيفية وانخفاض العدد المطلق للشريحة العمرية القادرة على العمل ونسبتها في رفع الكفاءة السكانية بشكل كبير، ودفع عملية التحديث، وتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي.

أشار"الإعلان السياسي" الصادر عن القمة العالمية الثانية لمشكلة الشيخوخة التي انعقدت في مدينة مدريد بإسبانيا عام 2002، إلى أنه:"عندما ينظر إلى الشيخوخة باعتبارها مهمة تم إنجازها، ومع الاعتماد على المصادر والخبرات والمهارات التي يتمتع بها كبار السن، فإنه سينظر إليها باعتبارها نوعًا من الأصول الإنتاجية الموجودة خلال المراحل الناضجة والمتكاملة والمليئة بالإنسانية لتنمية المجتمع"ويستلزم هذا مرحلة من التغير على مستوى المعارف والسلوك.

1. تطور مصادر القوى العاملة من كبار السن:

يعرف علم السكان كبار السن بأنهم عمالة غير منتجة، وهذا التعريف وضع على أساس السن بشكل كامل، ولكنه لا ينتمي كلية للواقع، ففي الواقع أن نسبة كبار السن الذين مازالوا منتمين لبعض الأعمال ليست بالقليلة، ولا بد أن ترتفع بعض الشيء، وقد أوضحت البيانات التي كشف عنها مسح العينات الذي قام به مركز أبحاث علوم الشيخوخة الصيني عام 2010 أن نسبة كبار السن الذين مازالوا في مواقعهم في المدن والبلدات وصلت إلى 0.6%، أما نسبة من يلتحقون بعمل جديد فبلغت 5.7%، وأن نسبة من يشتركون في الدوريات الأمنية بلغت 7.2%، وأن نسبة من يشتركون في الأعمال الخيرية بلغت 13.8%، أما كبار السن في الريف فقد بلغت نسبة من مازالوا يعملون في المواقعالإنتاجية باختلاف درجاتها 46.5%، وبلغت نسبة العمالة ومن يعملون بالتجارة 8.9%، ويعني هذا أن كبار السن منالفئة التي لم تتقدم السن بشكل كبير ما زال لديهم القدرة على ممارسة العمل، وهم جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية.

وتباعًا مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، ومع النمو في النواحي الصحية فإن احتياطي الموارد البشرية لكبار السن في ازدياد، ولقد سجل متوسط العمر المتوقع

خلال التعداد السكاني الرابع عام 1990 معدل 68.55 عام، ارتفع خلال التعداد الخامس عام 2000 إلى 71.40 عام، وواصل الارتفاع خلال التعداد السكاني السادس عام 2010 ووصل إلى 74.83 عام، وما زال الارتفاع متواصل، في حين اتسمت معدلات التطوير لمستوى تعليم كبار السن بالبطء، ولكنها حافظت على مستوى مستقر بلا توقف، حيث إن مستوى التعليم لدى من يدخلون سنويًا في حيز كبار السن يرتفع بعض الشيء، [49]أما إطار سياسة"الشيخوخة النشطة"التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة في قمتها العالمية الثانية للشيخوخة كنموذج لمواجهة الشيخوخة السكانية في القرن 21 فقد شدد على ضرورة حرص كل دولة على تهيئة الظروف لإعادة كبار السن إلى المجتمع، وإطلاق العنان لإيجاد سبل لتحويل القوة الضاغطة للشيخوخة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى قوة دفع تكفل استمرارية التنمية، وهذا هو الوقت المناسب لذلك، وهو أيضًا يناسب الظروف الواقعية للصين.

2. تنمية صناعات الشيخوخة:

إن تنمية مصادر القوى العاملة وتعزيز الأعمال التي يستطيع كبار السن أن يتعاطوا معها، يستلزم القيام بالتنمية الهائلة لصناعات الشيخوخة التي تناسب الامكانات الفكرية والجسدية لتلك الشريحة، بينما صناعات الشيخوخة هي مجموعة من الصناعات غير المستقلة، وتضم العديد من الصناعات التي تنتمي للقطاع الإنتاجي الأولى والثانية والثالث، وتنتمي للثالث بشكل خاص، وفي السنوات الأخيرة، حققت صناعات الشيخوخة في الصين تقدمًا واضحًا، وظهر نمو مطرد في صناعة الخدمات المرتبطة برعاية كبار السن، وصناعة العقارات الموجهة لكبار السن، وصناعة السياحة الخاصة بكبار السن، وكذلك صناعة مستلزمات الحياة لكبار السن، وظهرت بشكل خاص التنمية السريعة لصناعة الخدمات لكبار السن، وبنهاية عام 2010، بلغ عدد المؤسسات المعنية بخدمات كبار السن- بكل أنواعها في عموم البلاد- 39 ألفًا و904 مؤسسات، بزيادة قدرها 233 مؤسسة عن العام السابق لها، وبلغ عدد الأسرة 3 ملايين و149 ألف سرير، بزيادة قدرها 9% عن العام الذي سبقه، أما عدد كبار السن الذين تلقوا الرعاية فقد بلغ مليونيَّ و426 ألفًا، بزيادة قدرها 6.6% عن العام

49- المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2013» صفحة 101

السابق[50].

ولكن ما زالت الفجوة متسعة - بشكل كبير- بين تنمية صناعات الشيخوخة وبين المتطلبات الواقعية لكبار السن، فمازالت تلك الصناعات تحبو، أولًا-يقل مقدار صناعات الشيخوخة وتتدنى مستوياتها، واستيعابها للعمالة محدود، وما زالت التكنولوجية بها متخلفة، ثانيًا-تتخلف التنمية في صناعة خدمات كبار السن، وينشأ التناقض بين العرض والطلب، ومثال على ذلك أن العدد الإجمالي لغرف رعاية كبار السن لا يغطي إلا ما نسبته 1.7% من كبار السن في البلاد، ولا يقل فقط عن النسبة الموجودة في الدول المتقدمة والتي تتراوح بين 5 و7%، بل وتقل أيضًا عن بعض النسب الموجودة في بعض الدول النامية والتي تتراوح بين 2-3%، ثالثًا-تفاوت التنمية في صناعات الشيخوخة بين القرى والمدن وبين المناطق وبعضها، فتوجد ظاهرة صعوبة الحصول على سرير شاغر مع وجود أسرة شاغرة في أماكن أخرى، رابعًا ضيق قنوات التمويل وعدم كفاية رأس المال المستثمر، الأمر الذي أدى إلى تقييد التنمية في صناعات الشيخوخة.

ونأتي إلى المقترحات الخاصة بتسريع التنمية في صناعات الشيخوخة:

أولًا: إدخال صناعات الشيخوخة ضمن التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدراجها ضمن دليل الصناعات الوطنية، وتحديد المناطق الأولى بالتنمية، وحل التناقض بين العرض والطلب بشكل واقعي، ثانيًا: تحسين السياسات التحفيزية مثل الاستثمار، تعزيز الجهود الرامية لتدعيم صناعة الخدمات وغيرها من الصناعات المتعلقة بالشيخوخة، ثالثًا: تحديد الصناعة الرئيسة في تلك المرحلة، وتفعيل دور قيادي لتلك الصناعة الرائدة يساعد في تعزيز التنمية الشاملة لصناعات الشيخوخة، والتي تضم- بشكل أساسي- صناعة خدمات الرعاية المنزلية والمجتمعية لكبار السن، وصناعة خدمات رعاية المسنين الخاصة، تطوير منتجات كبار السن، وصناعة السياحة لكبار السن، وغيرها.

50- المصدر: (النشرة الإحصائية لتنمية الشيخوخة في الصين لعام 2010)

المراجع:

1 – (الشيخوخة - من"الربح السكاني"إلى"النزيف السكاني")، تيان شوياه يوان، ووان دين ين، وجاو جوان تشين، دار النشر الاقتصادية الصينية، عام 2006.

2 – (الكتاب الأزرق لأحوال المسنين والشيخوخة السكانية في الصين)، جان كاي تي، وجوا بين، دار النشر الاقتصادية والاجتماعية، يناير 2010.

3 – تحليل الأسباب والمقارنة العالمية"لمأزق الدخول المتوسطة"، (المواهب العصرية)، العدد الثاني لعام 2011.

4 –"الشيخوخة السكانية في كوريا الجنوبية والضمان الاجتماعي لكبار السن"، ين خاو،"الصحيفة السكانية"، العدد الخامس لعام 2000.

5 –"بحث تأثيرات الشيخوخة السكانية تجاه النمو الاقتصادي"، يوان باي، وجوا شي باو، (ديناميكيات الاقتصاد)، العدد الحادي عشر لعام 2009.

6 –"مأزق الدخول المتوسطة"وطريق التنمية الصينية استنادًا على الدروس المستفادة عالميًا، (الجريدة الصينية لعلوم السكان)، العدد الأول لعام 2011.

7– Alders, P،(2005),Human capital growth and destruction- the effect of fertility on skill obsolescence,Economic Modelling 22- 503-520.

8–Barrientos, A. & M،Gorman & A. Heslop(2003),Old Age poverty in developing countries- contribution and dependence in later life, World Development 31(1):555-570.

9–Guest, R.S.(2007),Innovation in macroeconomic modeling of population ageing, Economic Modelling 24:101-119.

10–Skirbekk, V.(2004)Age and individual productivity- A literature survey, Vienna Yearbook of Population Research.

11–The World Bank,Robust Recovery,Rising Risks,World Bank East Asia and Pacific Economic Update 2010,Volume 2.Washington,DC.November 2010,p.27.

12 -المركز القومي الصيني لأبحاث النمو الاقتصادي وحساب التنمية الاقتصادية بجامعة بكين- (تقرير النمو الاقتصادي الصيني لعام 2011 ، مفتاح التغلب على مأزق الدخول المتوسطة يكمن في تغير نمط التنمية)، دار نشر التنمية الصينية، عام 2011.

13 – تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - (التحديات التي تواجه المدفوعات الصينية العامة --- نحو فاعلية أكثر وعدالة).

14 –"الاقتصاد الصيني- النمو والتغير"باري نورتون، دار نشر الشعب بشانغهاي، عام 2010.

15 –""النمو المستدام للاقتصاد الصيني واسهامات العمالة"، تساي فان، ووان دا فين"، (الأبحاث الاقتصادية)، العدد العاشر عام 1999.

16 –"التغير الاقتصادي قبل وبعد تجاوز نصيب الفرد الياباني من الدخل القومي 10 آلاف دولار أمريكي"، فان دين، (الجماهير)، العدد الأول عام 2011.

17 –"تأثير الشيخوخة السكانية على التنمية الاقتصادية اليابانية"خاو ديان مين، وجاو ين خوا، (الاقتصاد الياباني الحديث)، العدد الرابع عام 2010.

18 –"بحث حول مستوى المدفوعات المخصصة للضمان الاجتماعي في الصين بين عامي 1992 و2006"سون شي يون، (الجريدة الصينية لعلوم السكان)، العدد الثالث عام 2008.

19 –"العامل البشري خلال مرحلة التغير الاقتصادي الصيني"وان فن، واندريه ماسون، (التنمية الاقتصادية والسكانية الصينية في القرن الحادي والعشرين)، دار نشر الإنجازات العلمية والاجتماعية، عام 2006.

20 –"الشيخوخة السكانية في اليابان ونظم التأمين الصحي المتعلقة بها"يا شو دون، لي لو، ري شيا شين زا (الأبحاث الاقتصادية والصحية)، العدد السادس عام 2006.

21 -"معدلات الادخار المرتفعة في الصين.. تحليل قطاعي وواقعي للسمات"، جان مين، دار النشر المالية الصينية، عام 2009.

المبحث الثاني

الشيخوخة السكانية والاستهلاك[51]

51- وانغ شين جين، نائب الرئيس ونائب السكرتير التنفيذي لجامعة جي لين بلجنة الحزب، أستاذ جامعي، ومشرفعلى طلاب مرحلة الدكتوراه، نائب رئيس الجمعية السكانية الصينية، رئيس مركز أبحاث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والشيخوخة السكانية الصيني، وتتركز أبحاثه حول البيئة والموارد السكانية الاقليمية، والتنمية الاقتصادية الاقليمية، وغيرها. يو شياو نائب مدير معهد أبحاث شمال شرق أسيا بجامعة جي لين، أستاذ جامعي، مشرفعلى طلاب مرحلة الدكتوراه، وتتركز أبحاثه حول التنمية الاقتصادية والسكانية، والهجرة السكانية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي وغيرها. سون مينغ باحث دكتوراه بمعهد أبحاث شمال شرق آسيا بجامعة جي لين، تتركز أبحاثه حول التنمية الاقتصادية والسكانية، والاقتصاد البيئي والموارد.

(ملخص)يقوم هذا الجزء على نظرية "مأزق الدخول المتوسطة"، ويقدم نظريات ودلائل"مأزق الاستهلاك"، ويقوم بتحليل نظامي يشمل واقع الاستهلاك في الصين وكذلك أسباب القصور الاستهلاكي، ويشرح العلاقة بين الشيخوخة السكانية وبين الطلب الاستهلاكي من منظور المستهلك النموذجي، ويقدر ويحلل التغيرات في حجم الإنفاق الاستهلاكي، ويشرح ميل الشيخوخة نحو الاستهلاك وكذلك تأثير الطلب الاستهلاكي الفعال، وإجراء المزيد من التحليل تجاه الاختلافات الإقليمية لتأثير الشيخوخة على الاستهلاك استنادًا على نموذج الاستهلاك الذي أسسناه، والاستفادة من أسلوب تحليل العلاقات الرمادي لشرح تأثير الزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة تجاه الهيكل الاستهلاكي، وبناءً على هذه القاعدة، واستنادًا على المنظور البحثي التطبيقي للخروج الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة"، يقدم وسائل اتخاذ القرار والفكر الاستراتيجي الذي يكفل التخفيف من ضغوط الشيخوخة السكانية ومواجهة"مأزق الاستهلاك"وتحقيق التغير في نمط التنمية الاقتصادية القائم على الاستهلاك.

الباب الأول
سمات الاستهلاك في مرحلة الدخول المتوسطة

يعد الاستهلاك إحدى "القوائم الثلاث" التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، وهو أهم القوى الداعمة للاستمرارية، وتتمثل الصعوبات التي تواجه النمو الاقتصادي خلال مرحلة تنمية الدخول المتوسطة - بشكل رئيس- في نقص القوى الدافعة للطلب في النمو الاقتصادي، والقوى الدافعة للطلب الاستهلاكي، حيث احتياجات المستهلك هي المنظم الرئيس لجميع الاحتياجات[52]، وقد واجهت الصين- بعد دخولها مرحلة تنمية الدخول المتوسطة - الضغوط المزدوجة "لمأزق الدخول المتوسطة" من ناحية، وتنامي معدلات الشيخوخة من ناحية أخرى، فمفتاح حل تلك الإشكالية يكمن في دفع معدلات الاستهلاك، وتوسيع الطلب المحلي، وتعزيز معدلات الاستهلاك لدى كبار السن.

52- انظر: (مبادئ الاقتصاد)، مارشال، الجزء الأول، الصفحة 111، دار النشر التجارية، عام 1981.

"مأزق الاستهلاك"في مرحلة الدخول المتوسطة

بعد أن أصدر البنك الدولي مصطلح "مأزق الدخول المتوسطة" أعقبه بمزيد من الشرح والتفصيل، حيث بين أن الدول التي تعرف بمصنعي المنتجات في خضم المنافسة الإنتاجية الحامية والتي تخوضها لإنتاج سلع منخفضة التكاليف وبكميات هائلة، لن تستطيع- في نهاية الأمر- أن تنمي من منظومة الجودة ولن تلحق بالأسواق ذات النمو المرتفع والتي تتميز بالمنتجات والخدمات المعرفية الجديدة (البنك الدولي 2010)، فكيف يتأتى التحول من منظومة"المنافسة الإنتاجية"- والتي تعتمد على الإنتاج بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة - إلى منظومة"الأسواق ذات النمو المرتفع"والتي تعتمد على المنتجات والخدمات ذات الجودة المرتفعة والابتكارات المعرفية الجديدة ؟ من ناحية لا بد من حل التناقضات التي تراكمت خلال مراحل التنمية السابقة، وإزالة معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ناحية أخرى لا بد من التعاطي مع المتطلبات الجديدة للسوق، وفتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، ويعد الاستهلاك هو المرحلة النهائية لمراحل إعادة الإنتاج الاجتماعي، والتي تنقسم إلى الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، ولا يشير إلى الصورة الأخيرة لمراحل إعادة الإنتاج فقط، وإنما يشير أيضًا إلى خلق قوى جديدة لإعادة الإنتاج، وتعزيز إعادة الإنتاج ليكون قوة دافعة حقيقية.

يعد نقص الطلب المحلي، الذي ينشأ من اختلال العلاقة بين الإنفاق والاستثمار، واحدًا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التخلف والتأخر في التنمية الاقتصادية القومية، إن الدولة التي تلج إلى مرحلة تنمية الدخول المتوسطة، تعتمد- بشكل رئيس- على التكلفة المنخفضة لتخصيص مواردها، ما يجعل من التصدير القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي، والتنمية على هذه الطريقة تعظم من درجة الاعتماد على الخارج في التنمية الاقتصادية، ويكون من السهل- حينها- التأثر بتقلبات السوق العالمية، ويكون من المتعذر- وقتها- استمرار التنمية، وبغض النظر عن كل التناقضات المحددة التي تظهر على جميع أشكال الاقتصاد، إلا إنها تعرقل

النمو الاقتصادي المتنامي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتؤثر- بشكل سيء- على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ناحية النمو الاقتصادي، يركز كل من النمط الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي وكذلك نمط هارولد ودومار على الدور البالغ الأهمية لتراكم رأس المال في النمو الاقتصادي، ولا يلقي بالًا لدور الاستهلاك تجاه النمو الاقتصادي، وفي الواقع فإنه بالنسبة للدول التي تقبع في مرحلة تنمية الدخول المتوسطة فإنها تواجه مشاكل جمة ولا يحدث بها تراكم لرأس المال، بل تبحث عن أسواق أكبر لطلب المنتجات، وتطلق محرك تعزيز النمو الاقتصادي للطلب الداخلي.

ومن ناحية النمو الاقتصادي وتوسيع الطلب المحلي فيعتقد الكاتب أن الدول التي تقبع في مرحلة الدخول المتوسطة ستواجه أخطار"مأزق الاستهلاك"، ويشير ما يطلق عليه"مأزق الاستهلاك"- خلال مرحلة الدخول المتوسطة في الحقيقة -إلى دخول الاقتصاد في دائرة الاعتماد على الطلب الخارجي، وفشل العلاقة الآلية التبادلية بين النمو الاقتصادي والاستهلاك على صعيد الطلب المحلي، ومن ثم يعاني الاقتصاد نوعًا من الانكماش الاستهلاكي، ويقع في الدائرة السلبية لضعف النمو، وتبدأ تلك الآلية في المقام الأول عند المستهلك، وبسبب إهمال تعزيز وتطوير سوق الاستهلاك المحلي لفترة طويلة، فقد استمر الانكماش في هذا النوع من الاستهلاك، ومن ثم أصبحت الطاقة الاستهلاكية المحفزة للنمو الاقتصادي غير كافية، وتباطأ النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته أدت الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء- والتي تسبب فيها عدم التوزيع العادل للدخول لفترة طويلة - إلى تقييد الطلب الاستهلاكي المحلي، واستمرار الطلب الاستهلاكي الذي يعاني من الانكماش سوف يؤثر تدريجيًا بالسلب على الفرص المحتملة للنمو الاقتصادي، وما سيجعل التنمية الاقتصادية الكلية تسقط في حالة من التخلف أو التأخر، ومن الناحية الاقتصادية الكلية"لمأزق الدخول المتوسطة"، فإن الأسباب التي تؤدي إلى عدم كفاية الطلب الاستهلاكي عديدة، ومن أهمها تهميش الطلب الاستهلاكي المحلي على مستوى استراتيجية التنمية الاقتصادية، والتوزيع غير العادل للدخول وما ينتج عنه من اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

تتبنى استراتيجية التنمية الاقتصادية في المراحل الأولية للدول النامية نموذج الاقتصاد القائم على التصدير بشكل أساس، وبذلك تخلق أسبابًا هيكلية للتنمية

الاقتصادية ترتفع فيها نسبة الاعتماد على الخارج وتقليل الاستهلاك المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبدراسة واقع التنمية الاقتصادية للبلدان التي ولجت لمرحلة الدخول المتوسطة، وبسبب تمتع تلك الدول بشكل عام بمزايا قوية في نواحي تخصيص الموارد والانخفاض النسبي لعناصر الإنتاج، فإن المنتجات ذات العمالة الكثيفة والمنتجات ذات رأس المال الكثيف تتمتعان بمزايا نسبية بارزة في السوق الدولي، وطبقًا لنموذج هارولد ودومار المنتمي للنظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة الخارجية، فإن الاختلافات في تخصيص الموارد بين الدول هي التي تؤدي إلى نشوء دواعي التجارة الدولية والتقسيم العالمي للعمل، وتعتبر المميزات النسبية للمنافسة العالمية وللضغوط الملحة للتنمية المحلية كفيلة بإقناع كثير من الدول باتباع استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تقوم على التصدير، وحينها يجني الاقتصاد تنمية سريعة، وبالتالي يخرج- بشكل سريع نسبيًا- من مرحلة تنمية الدخول المتوسطة، ولكن ومع ضغوط المنافسة العالمية، ورفع تكاليف الرواتب المحلية، فإن التوسع التدريجي في نمط الاقتصاد القائم على التصدير المعتمد على تدني التكاليف لا يلبث أن يواجه صعوبات الضبط الهيكلي والتطور الصناعي، كما أن الإهمال الذي حدث على المدى الطويل تجاه سوق الطلب المحلي كان له تأثيره السلبي تجاه الطلب المحلي، تسببه في حدوث انكماش حاد للاستهلاك، ما جعل التنمية الاقتصادية للبلدان التي دخلت مرحلة الدخول المتوسطة تعاني من تأخر أو تخلف، أما نمط الاقتصاد القائم على تصدير المنتجات ذات العمالة الكثيفة أو رأس المال الكثيف فيلعب دورًا مهمًا تجاه تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان التي تقع في مرحلة الدخول المنخفضة، ولكن بعد دخول مرحلة تنمية الدخول المتوسطة، فإن مرحلة عنق الزجاجة لنقص الطلب المحلي المعوقة للتنمية الاقتصادية تبدأ في الظهور، ولو لم يحدث تغيير في الإطار الفكري للتنمية الاقتصادية في الوقت المناسب، فإن المعوقات المتبادلة بين الطلب المحلي غير الكافي والقائم على الاستهلاك وبين النمو الاقتصادي ستجعل النمو الاقتصادي يقع في الدائرة السلبية من انكماش الطلب المحلي وضعف التنمية، وقد أثبتت التجارب الدولية أن تعديل الإطار الفكري للتنمية الاقتصادية في الوقت المناسب يعزز التغير في قوة النمو الاقتصادي، ويكون بمثابة السبيل الناجح للتنمية المستدامة والخروج من"مأزق الدخول المتوسطة"، وقد استطاعت كوريا الجنوبية الخروج الآمن من"مأزق الدخول المتوسطة"في فترة لا تعدو العشرين عامًا، وكانت

من أهم الوسائل التي ساعدتها في ذلك تعديل الإطار الفكري للتنمية الاقتصادية في الوقت المناسب، الأمر الذي أسفر عن تحويل قوة التنمية الاقتصادية من الاعتماد على التصدير إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي، الأمر الذي جعل مستويات الاستهلاك وهياكل الاستهلاك في كوريا الجنوبية تتمتع بمستويات عالية نسبيًا في الوقت التي استمرت فيه مستويات التنمية الاقتصادية في الارتفاع، الأمر الذي دفع التطور في الهياكل الصناعية وهياكل قوي التنمية الاقتصادية (أي مين دين وآخرون2011-).

ومن ناحية نظام القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، فإن غياب العدالة عن توزيع الدخول والاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء من أهم الأسباب المباشرة لتفاقم"مأزق الاستهلاك"في مرحلة الدخول المتوسطة، لا يفتأ التفاوت في توزيع الدخول يتزايد، ويؤثر بشكل جزئي على سيكولوجية الاستهلاك وتوقعات الاستهلاك لدى الناس، كما يحد من الإمكانات المحتملة للاستهلاك، وبهذا يتعذر إطلاق الدور المحوري للطلب الاستهلاكي تجاه النمو الاقتصادي، وينتج عن ذلك صعوبة تجنب التنمية الاقتصادية التخلف أو التأخر، ويأتي"مأزق أمريكا اللاتينية"كمثال صريح على نمط التنمية الذي وقع في حبائل تلك الدائرة السلبية، إن غياب العدالة عن عملية توزيع الدخول والاستقطاب الحاد والمدن المضطربة غير الآمنة وغياب الثقة والشفافية وغيرها (جورج 2004) كلها عوامل تحد من القوة المحتملة للاستهلاك، وتؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤثر الانكماش المستمر في التنمية الاقتصادية على توقعات الاستهلاك لدى الناس، ما يحد تدريجيًا من توسع مدى الاستهلاك، ومن ثم فإن رفع درجة العدالة في توزيع الدخول وتضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وتجنب"فقر النمو"على طريقة أمريكا الجنوبية يحقق"النمو الشامل"ويحقق الاستراتيجية الأساسية لتجنب"مأزق الاستهلاك"في مرحلة الدخول المتوسطة.

منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح في الصين منذ قرابة الثلاثين عامًا تطرأ التغيرات الشاملة العميقة على هياكل وملامح الاقتصاد، ومنذ فترة طويلة، مع دخول القرن الحادي والعشرين مال معدل الاستهلاك للانخفاض، ووصل الحال الآن إلى وضع أصبح الإصلاح معه ضروريًا.

1. انخفاض معدل الاستهلاك النهائي:

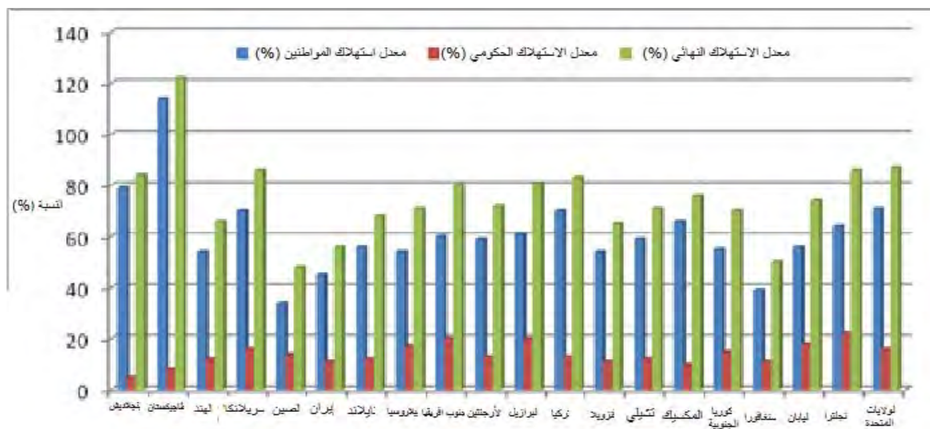
يتحدد معدل الاستهلاك النهائي خلال عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق، ويشير إلى نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتبدى المشكلة - بشكل رئيس- في النواحي التالية:

(1) الانخفاض الحاد لمعدل الاستهلاك النهائي، مال معدل الاستهلاك النهائي الصيني إلى الانخفاض لفترة طويلة، ولا يقل عن ذلك المعدل عن مستويات الدول ذات الدخول المرتفعة أو المتوسط العالمي، بل يقل أيضًا عن معدل الدول ذات الدخول المتوسطة، يرجى الرجوع للجدول (2-1):

جدول (2-1)مقارنة لمعدلات الاستهلاك النهائية لمجموعة من الدول ذات الدخول المختلفة لعام 2008:

الدولة أو المنطقة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($)	معدل الاستهلاك الخاص (%)	معدل الاستهلاك الحكومي (%)	معدل الاستهلاك النهائي (%)
الصين	2940	34	14	48
الدول ذات الدخول المنخفضة	523	76	10	86
الدول ذات الدخول المتوسطة	3251	55	14	69
الدول ذات الدخول المتوسطة والتي تميل للانخفاض	2073	49	13	62
الدول ذات الدخول المتوسطة والتي تميل للارتفاع	7852	60	15	75
الدول ذات الدخول المرتفعة	39687	62	18	80
العالم	8654	61	17	78

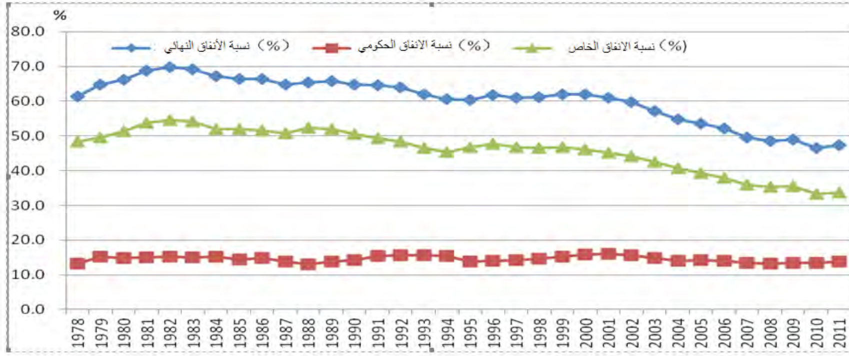
مقارنة بين الصين وبين بعض الدول، يرجى الرجوع للشكل (2-1)[53]:



الشكل (2-1) مقارنة معدلات الاستهلاك بين الصين وبين مجموعة من دول العالم لعام 2008

53- المصدر: البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم 2010)، الموقع الاليكتروني http://www.worldbank.org/data

التغيرات منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، انظر الشكل (2-2[54]):



الشكل (2-2) التغيرات الهيكلية في معدل الاستهلاك في الصين بين عامي 1978 و2009

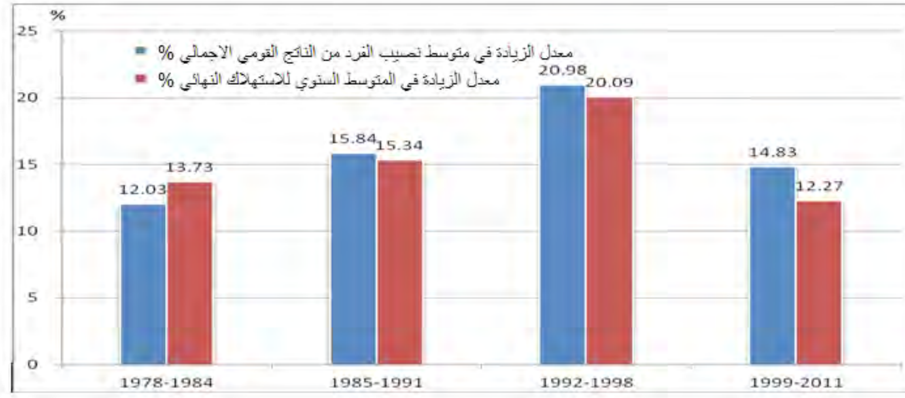
ويوضح الشكل رقم (2-2) أنه منذ عام 1978 اتخذ معدلا الاستهلاك النهائي والاستهلاك الخاص شكل الموجة التنازلية، بدأت في الارتفاع تدريجيًا بين عامي 1978و1982، ثم انخفضت تدريجيًا بين عامي 1983و1994، ثم عاودت الارتفاع بشكل طفيف بين عامي 1995و2000، ثم أخذت في الانخفاض السريع منذ عام 2001، وجدير بالذكر أنه في خضم اتجاه الانخفاض الذي يسلكه كل من معدل الاستهلاك الخاص ومعدل الاستهلاك النهائي، يرتفع معدل الاستهلاك الحكومي بشكل مستقر، ما يجعل انخفاض معدلات الاستهلاك الخاص أكثر بروزًا.

(2) تخلف نمو الاستهلاك عن النمو الاقتصادي:

منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح ارتفع متوسط الناتج الإجمالي المحلي بين عامي 1979و2010 بنسبة 9.8%، صانعًا النموذج الذي أدهش العالم"سرعة الصين"، بينما انخفض معدل نمو الاستهلاك النهائي بشكل ملحوظ، فقد انخفض بين عامي 1985و1991 بمقدار 0.5 نقطة مئوية، وانخفض بين عامي 1992و1998 بمعدل 0.89 نقطة مئوية، وانخفض بين عامي 1999و2011 بمقدار 2.56 نقطة

54- المصدر: المكتب القومي للإحصائيات (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، (النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011)، الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.cn

مئوية، يرجى الرجوع للشكل (2-3[55]):



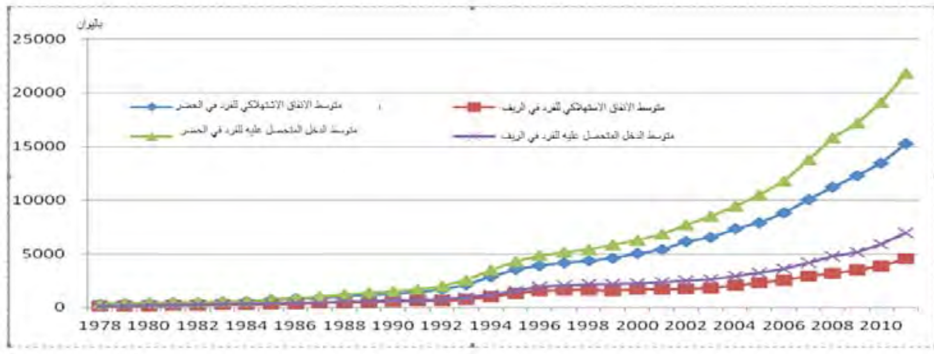
الشكل (3-2) المقارنة بين النمو في معدل الاستهلاك النهائي وبين الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1978و2011

2. ميل الاستهلاك الخاص:

إن تخلف معدلي الاستهلاك النهائي والاستهلاك الخاص عن التنمية الاقتصادية على علاقة وثيقة بالهياكل الاستهلاكية وبميل الاستهلاك، بينما تتحدد الهياكل الاستهلاكية وميل الاستهلاك بناءً على مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى الدخول ودرجة توزيع هاته الدخول، ولمقارنة مستوى الدخول الخاصة المتحصل عليها في الريف والحضر مع متوسط الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في الصين منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح يرجى مراجعة الشكل (2-4[56]):

55- المصدر: المكتب القومي للإحصائيات (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، (النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011)، الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.cn

56- المصدر: المكتب القومي للإحصائيات(الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، (النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011)، الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.cn



الشكل (4-2) مقارنة بين التغيرات في الاستهلاك وبين الدخول الخاصة في الريف والمدن بين عامي 2011-1978

1 – سمات الاستهلاك لدى كبار السن:

طبقًا لمعايير هذا الكتاب تأتي الحاجة للاستهلاك لتلبية ثلاثة جوانب، وهي المعيشة والتنمية والاستمتاع، ولا شك أن إشباع الجوانب المعيشية لدى كبار السن يأتي في المقام الأول وبأولوية مطلقة، ولا يمكن أن ننحي جانبًا احتياجات التنمية، فثمة قول مأثور:"العيش حتى الكبر، والتعلم حتى الكبر"، ولكن التركيز هنا على إشباع الاحتياجات الثقافية والنفسية لكبار السن، أما جانب الاستمتاع فيتزايد كلما تزايد عمر الإنسان، فالشيخوخة هي آخر مراحل عمر الإنسان، وبالتالي فلابد فيها من الاستمتاع قدر المستطاع، وانطلاقًا من واقع احتياجات كبار السن فإن إشباع الاحتياجات الحياتية والنفسية والثقافية واحتياجات التواصل لدى كبار السن، فإن هناك اتجاهات مختلفة تظهر مع التقدم في العمر، إن الموقف الكلي لتلبية احتياجات كبار السن على أصعدة الملبس والمآكل والتواصل والسلوك وغيرها لا يظهر توسعًا على المستوى الكمي، وإنما يظهر التقدم على مستوى رفع الجودة والهياكل المعقولة، ولا بد من رفع مستوى تلبية الاحتياجات النفسية لكبار السن؛لأن كبار السن بعد تحولهم إلى مستهلكين فحسب عواقب التقاعد، تتغير الأيديولوجية لديه من"أنا في خدمة المجتمع"، إلى"المجتمع في خدمتي"، وهذا التغير في المنظور يجعل مشكلات الصحة النفسية لدى كبار السن تبدأ في الظهور، ويجعله في حاجة ماسة إلى خدمات واستشارات المجتمع، فيما يخص صحته النفسية، أما تلبية الاحتياجات الثقافية وتلك الاحتياجات التي على صلة بالتواصل لدى كبار السن فإنها ذات خصوصية عالية، ولا بد من كسر إحساس العزلة وواقع التنائى عن المجتمع، وتوسيع مساحة التواصل الثقافي لتلك الفئة، ما يشعر كبار السن في سنواتهم الأخيرة بالاحترام والأهمية، تلك السمات والأحوال التي تميز الاستهلاك لدى كبار السن تحدد بشكل مباشر الواقع الموضوعي واتجاهات التنمية لسوق الاستهلاك الخاص بكبار السن، ما يؤثر على

حجم وهيكل الاستهلاك.

إن كلًا من تركيب وحجم وجودة الاستهلاك لدى كبار السن لا بد أن يتم تعزيزه وتنميته بناءً على واقع عملية الشيخوخة السكانية، وتوضح تقديرات هذا الكتاب أنه في خلال العشرين عامًا المقبلة أن الشريحة السكانية والتي تتراوح أعمارها من 65 عامًا فأكثر سوف تتزايد بنسبة 3.7%، أما الشريحة التي تتراوح أعمارها من 80 عامًا فأكثر سوف تزيد بنسبة 5%، ولا بد من مواجهة احتماليات النمو الهائل في سوق الاستهلاك لكبار السن، ولا مناص من العمل على إطلاق الاحتمالات الكامنة لتلك السوق الهائلة بلا توقف، عن طريق العمل على رفع مستوى الدخول لكبار السن، لكي تتناسب مع الزيادة في مؤسر أسعار المستهلك على الأقل، ومن ناحية أخرى لا بد من التعزيز الإيجابي للإصلاحات التي تحدث في نظم التأمينات الاجتماعية لكبار السن، وتعزيز"التغطية الشاملة"لتلك النظم، وفي الوقت ذاته العمل على رفع مستواها ورفع القدرة الاستهلاكية، وكذلك يجب رفع مستوى برامج الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية الموجهة لكبار السن، ومثال على ذلك تقديم مدينة بكين بدل شيخوخة بقيمة 100 يوان شهريًا يصرفه من بلغ سن الثمانين فما فوق، كما تقدم مقاطعة جي جيان في هذا الصدد مستندات تتيح بعض الدعم للشريحة الأكبر سنًا، ومثال آخر في تقديم دورات تدريبية في الرسم والموسيقى والرقص مخصصة لكبار السن، وبناء مراكز صحية مجتمعية لكبار السن، وتخصيص فحوصات طبية مجانية لكبار السن وغيرها، الامر الذي يلعب دورًا حيويًا لا يمكن الاستغناء عنه في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لكبار السن، وتعزيز النمو في جوانب الاستهلاك لتلك الشريحة العمرية بشكل فعال.

يتمتع سوق الاستهلاك عند كبار السن بنوع من الصلابة، فهناك إلى جانب الإنفاق الاجتماعي والشخصي جزء يأتي من إنفاق الأبناء ومشترياتهم للآباء، ففي الثقافة الصينية التقليدية انتشرت لفترة طويلة الثقافة البنوية حتى أصبحت بمثابة جوهر الفكر الكونفوشيوسي، والذي يتجسد في فلسفات"البنوة أفضل الأشياء"، "احترام كبار السن في أسرتك وفي غيرها"، وبرغم انخفاض مكانة كبار السن في الأسرة مع تطور اقتصاد السوق وتصغير الهياكل الأسرية، وبرغم الهجمة الشرسة التي يتعرض لها النموذج التقليدي لاحترام الكبير، وبرغم تحلل القيم التقليدية التي تنص على

احترام ورعاية وتوقير كبار السن، إلا إن ثقافة البنوة ما زالت راسخة على أرض صلبة ولم تهتز، ومظاهر احترام وحب ورعاية الأبناء للكبار تتجلى في مظاهر عديدة، فالأبناء يدعمون بأنفسهم الآباء والأجداد وغيرهم من كبار السن في حياتهم اليومية، والمساعدات الحياتية هي النموذج الاكثر مباشرة ووضوحًا، فأوقات العمل ومجهود العمل تحد كثيرًا من المساعدات المباشرة، فمن خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لكبار السن بشكل مباشر والتي تزيد من دخول كبار السن، ومن خلال تحولات السوق إلى التركيز على كل أنواع المنتجات والخدمات التي يحتاجها كبار السن، يمكن القيام بدور توسيع وزيادة الاستهلاك لدى كبار السن.

2 - الإشكالية الموجودة في استهلاك كبار السن:

هناك- بشكل أساسي- مشكلة ذات ثلاثة جوانب، الأولى هي غياب التغطية الشاملة لنظم التأمينات الخاصة بكبار السن، كما أن التسهيلات والخدمات وسبل الرعاية الموجهة للمعاشات لا تستطيع أن تلبي احتياجات كبار السن في خضم الزيادة المطردة في أعدادهم، الأمر الثاني هو تدني معايير المعاشات بشكل نسبي، بما يتسق مع التدني النسبي في الدخول والتدني النسبي في القدرة الشرائية، ما يعرقل تحول الاحتياجات الشخصية المتزايدة إلى احتياجات أكثر فاعلية، الأمر الثالث هو عدم نمو سوق الشيخوخة بشكل تام، فهناك فجوة هائلة بين العرض والطلب بالنسبة للمنتجات والخدمات التي تتناسب مع الطلب الاستهلاكي لكبار السن، وتتمثل نقاط الحل في الآتي:

أولًا:يجب تعزيز التنمية بشكل كبير تجاه خدمات كبار السن وصناعات العناية بكبار السن، وتعويض الفجوة الموجودة بين العرض والطلب على تلك المنتجات والخدمات، مع تزايد معدلات تقليل الهياكل الأسرية، ومغادرة الأجيال الجديدة من الأبناء، وزيادة أعداد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، وبغض النظر عن إذا كانت الرعاية الموجهة لكبار السن أسرية مجتمعية أم رعاية مؤسسية، فإن في الحالتين لا بد من بناء منظومة خدمية مجتمعية للمعاشات، وتعزيز الخدمات الموجهة لهم.

ثانيًا:لا بد من تقديم الرعاية وإعادة التأهيل وغيرها من الخدمات التي تؤدي في أماكنها لكبار السن داخل الأسر، يعد تعزيز الخدمات الاجتماعية لرعاية المسنين في البيوت نقطة التلاقي الجديدة بين رعاية المسنين في البيوت وبين رعاية المسنين في المؤسسات، ويمكن أن تخفف بشكل فعال العبء المالي عن كاهل الحكومات الإقليمية، ويمكن أن تتجنب بها استخدام نموذج موحد للتنمية الاجتماعية لشؤون كبار السن، وقد بدأت في الوقت الحالي الخدمات الاجتماعية لرعاية المسنين في البيوت عملها بشكل جزئي في المدن الكبيرة والمتوسطة، ولكن من ناحية أحوال التنمية ومستوى التغطية، فإنها تتخلف بشكل كبير عن احتياجات كبار السن.

ثالثًا:اكتشاف سوق التأمين ضد الشيخوخة، تعد التنمية في صناعة التأمين الأجنبية الموجهة لكبار السن أكثر اكتمالاً، وتطورت بشكل كبير صناعة تأمينات الرعاية طويلة المدى وتأمينات المعاشات التجارية، إن الرعاية طويلة المدى مخصصة لكبار السن الذين يعانون من الأمراض المزمنة أو العجز أو الزهايمر، ويتم من خلالها تقديم خدمات طويلة المدى ومكثفة للدعم وإعادة التأهيل، كما يتم من خلالها تقديم تأمين مالي مناسب، وقد تباطأ النمو في صناعة التأمينات والرعاية الصحية في الصين، وتبدت فجوة هائلة في خدمات التمريض على مستوى الكم والكيف، وفي الوقت ذاته تعتبر أنواع تأمينات المعاشات المتاحة بسيطة نسبيًا، وتحتاج إلى تنمية نوع مجمع من التأمين يضم العناية الطبية والرعاية الصحية ودعم المرضى في نظام واحد.

رابعًا: دعم التنمية في صناعة العقارات الموجهة لكبار السن، إن احتياجات كبار السن- على المستويين النفسي والجسماني- على قدر من الخصوصية، كما أن أوقات مكوثهم بالمنزل طويلة نسبيًا، وبالتالي ترتفع مستويات علاقتهم بالبيئة المحيطة وبالجيران، وبالتالي يحتاجون إلى خدمات مجتمعية أكثر تقدمًا وكذلك يحتاجون إلى تجهيزات مساعدة صحية وغير صحية، كما يتمنى بعض كبار السن أن

يعيشوا بالقرب من أبنائهم الذين يسكنون بعيدًا، لكي يلبوا الاحتياج النفسي الأسري مع أبنائهم، ومن ثم يقوم بإنفاق جزء كبير من معاشه أو من تأمينه لكي يشتري مسكنًا يكون قريبًا من ابنه، أو يشتري مسكنًا في مكان مناسب للعيش ومناسبًا لكبار السن، ما يفتح أسواقًا جديدة أمام صناعة العقارات، وفي الوقت ذاته تتدنى حاليًا أعداد منظومات رعاية كبار السن مثل دور المسنين والمساكن العامة، وتتدنى جودتها أيضًا، وتحتاج- بشكل كبير- إلى تطوير وإطلاح.

خامسًا: لا بد من تنمية وتطوير البيئة الطبية لكبار السن بشكل كبير، مع الانخفاض التدريجي للقدرات الجسمانية لكبار السن فإن الرعاية الطبية تصبح أهم الاحتياجات لديهم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تسبب دخول الشريحة السكانية الكبيرة التي ولدت أثناء طفرة المواليد التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة الشيخوخة - في حدوث تطور تنمية هائلة في القطاع الطبي هناك، كما شهدت الحصة السوقية التي يشغلها سوق الأجهزة الطبية نموًا سريعًا، وفي اليابان وسنغافورا وغيرها من البلدان التي تشهد مستوى شيخوخة كبير حدث تطور سريع في الأدوية والمعدات الطبية التي تلبي احتياجات السكان، وتباعًا مع الازدياد التدريجي في معدلات الشيخوخة في الصين ارتفعت بشكل مستمر معدلات أمراض الشيخوخة المزمنة مثل أنواع السرطان، وارتفاع ضغط الدم، وارتفاع سكر الدم، وارتفاع الكوليسترول، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ومرض السكري، وقد حدث تطوير كبير في الخدمات والمنتجات المتعلقة بالأدوية والمعدات الطبية المتعلقة بتلك الأمراض.

سادسًا: تنمية قطاعات الترفيه والتعليم والسياحة الموجهة لكبار السن، تخاطب صناعة السياحة في الصين الشباب بشكل أساسي، وتبلغ نسبة كبار السن 20% فقط من نسبة السائحين، وقد شهدت جوانب التعليم والترفيه لكبار السن تنمية تدريجية، ولكنها لا تستطيع تلبية احتياجات كبار السن التي تزداد أعدادهم بشكل مطرد، فمن ناحية يعد التعليم والترفيه والسياحة من الأشياء التي لا يمكن الاستغناء

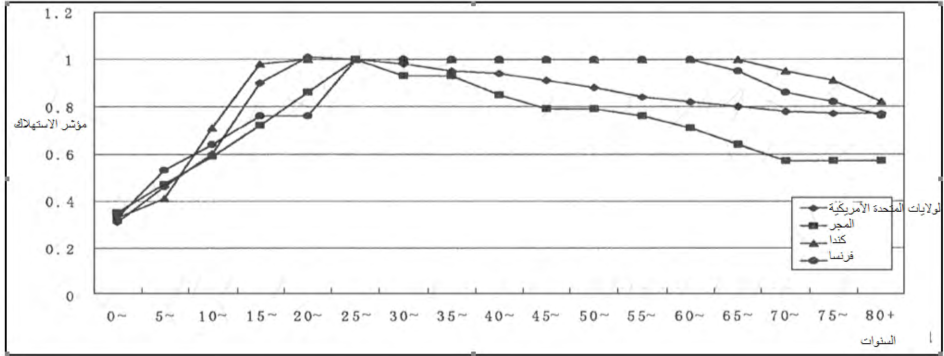
عنها في حياة المسنين، فتأثيرها واضح على الصحة الجسمانية، ومن ناحية أخرى تتوافر- بشكل كبير- أوقات الفراغ لدى كبار السن، وبالتالي يقدمون طلبًا سوقيًا لا يفتأ يتزايد تجاه تنمية تلك القطاعات، ولا يحتاج كبار السن إلى الرعاية وإلى الجانب الطبي فقط، بل يحتاجون إلى التعلم وإلى الترفيه، وتعد تلك الجوانب جزءًا لا يتجزأ من التنمية الثقافية ومن الرخاء، ولا بد أن يلحق بجوانب بالتنمية الشاملة والتخطيط الشامل لتحقيق المجتمع الرغيد وحلم بعث الأمة الصينية العظيمة.

الباب الثاني
الشيخوخة وتأثيرها على الاستهلاك

إن مواجهة واقع اتجاه الصين بشكل سريع في القرن الحادي والعشرين نحو الشيخوخة يتطلب الإجابة على التساؤل التالي- هل تحجم الشيخوخة الاستهلاك؟ أم تدفعه؟ وهل هي عامل محفز لتغير نمط الاقتصاد إلى التركيز على الاستهلاك؟ أم هي عامل سلبي؟ وكيف تلعب الشيخوخة دورًا إيجابيًا في تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة" فلابد من السعي وراء نموذج إصلاحي يتلافى النقص.

1 – الشيخوخة السكانية والمستهلك المثالي:

عند دراسة تأثير حجم المستهلكين على مستوى الاستهلاك المجتمعي يجب الأخذ في الاعتبار التغيرات في التركيبة السكانية، ويتباين طلب الشرائح العمرية المختلفة على الخدمات والمنتجات الاستهلاكية من حيث الكم والكيف والتركيب، يرجى مراجعة الشكل (5-2[57]):



الشكل (5-2) مقارنة مؤشرات مستوى الاستهلاك لدى الشرائح العمرية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمجر وفرنسا

ويوضح الشكل رقم (5-2) شكل التغير في مؤشرات مستوى الاستهلاك لدى الشرائح العمرية المختلفة في فرنسا وكندا والمجر والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهر التغير في مؤشرات الاستهلاك مع زيادة العمر ثلاث مراحل رئيسة،المرحلة الأولى هي مرحلة الطفولة والتي تتميز بالارتفاع السريع نسبيًا في مؤشرات الاستهلاك، المرحلة الثانية هي مرحلة الشريحة العمرية القادرة على العمل، تلك

57- المصادر: «تحليل العوامل المؤثرة على الطلب الاستهلاكي لكبار السن وتقديرات نمو الطلب الاستهلاكي لكبار السن في الصين»، لي ديان مين، الصفحة 14، (الاقتصاد والسكان)، العدد 5 لعام 2011

المرحلة التي تتميز بالاستقرار النسبي أو الانخفاض الطفيف للمؤشرات الاستهلاكية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الشيخوخة والتي تميل فيها المؤشرات إلى الانخفاض أو الاستقرار المنخفض، واستنادًا على فرضية انخفاض مستوى الاستهلاك لدى كبار السن والأطفال عن مستوى الاستهلاك لدى الشريحة العمرية العاملة، فبالتالي يمكن تعريف تلك الأخيرة بالمستهلك القياسي، ومن ثم يتحول طبقًا لمستوى المؤشرات الاستهلاكية لدى الشرائح العمرية المختلفة إلى شريحة سكانية استهلاكية قياسية موحدة، وباعتبار الفرد البالغ الذي يتراوح عمره بين 15 و64 عامًا مستهلكًا قياسيًا فإن مستواه الاستهلاكي يعتبر كذلك مستوى استهلاكي لمستهلك قياسي، إن مستوى متوسط الاستهلاك لدى الأطفال يساوي α ضعف من المستهلك القياسي، ويسمى بمعامل استهلاك الأطفال، أما مستوى متوسط الاستهلاك لدى كبار السن يساوي β ضعف من المستهلك القياسي، ويسمى بمعامل استهلاك كبار السن، وبذلك يمكن التعبير عن معادلة حساب حجم المستهلكين القياسيين على النحو التالي:

$$SCP = \alpha Ch + L + \beta Aged$$

وتعبر SCP عن حجم المستهلكين القياسيين، بينما تعبر Ch عن حجم الشريحة السكانية للأطفال، وتعبر L عن حجم الشريحة السكانية القادرة على العمل، وتعبر $Aged$ عن حجم الشريحة السكانية لكبار السن.

وطبقًا للشكل (5-2) فإن التغيرات في المؤشرات الاستهلاكية للشرائح العمرية في المجتمع الدولي فإن المؤشرات الاستهلاكية للأطفال ولكبار السن في الصين تقل عن الشريحة العمرية القادرة على العمل، ويجب الأخذ في الاعتبار عند حساب شريحة المستهلكين القياسيين نتائج الأبحاث المختلفة بين الداخل والخارج، وقد تم تصميم برنامجين لتقدير حجم شريحة المستهلكين القياسيين في الصين، يهدف الأول لتقدير المعامل الاستهلاكي للأطفال والمعامل الاستهلاكي لكبار السن، وأخذ 0.7، ويهدف الثاني إلى تقدير المعامل الاستهلاكي للأطفال وأخذ 0.6، والمعامل الاستهلاكي لكبار السن وأخذ 0.8[58]، وتظهر نتائج التقديرات الدقيقة لحجم المستهلكين القياسيين في

58- المصدر: G.J. Steinitz(ed.), Demographic Causes and Economic Consequences of population Aging, UN Economic Commission of Europe and UN population Fund, New York, 1992.

الصين في البرنامجين المختلفين في الجدول رقم (2-2)، والشكل رقم (2-6[59]):

الجدول (2-2) حجم المستهلكين القياسيين في الصين طبقًا للبرنامجين

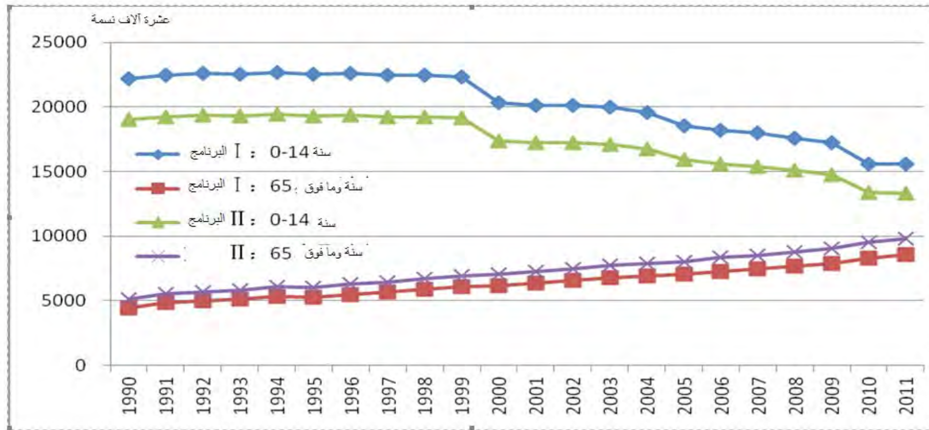
المختلفين (بالعشرة آلاف نسمة):

العام	الشريحة السكانية			البرنامج رقم 1		البرنامج رقم 2	
	0-14	15-64	65+	كبار السن	الحجم الكلي	كبار السن	الحجم الكلي
1990	31659	76306	6368	4458	102925	5094	100396
1995	32218	81393	7510	5257	109203	6008	106732
2000	29012	88910	8821	6175	115393	7057	113374
2005	26504	94197	10055	7039	119788	8044	118143
2009	24659	97484	11307	7915	122660	9076	121325
2010	22259	99938	11894	8326	123845	9519	122809
2011	22231	100243	12261	8583	124387	9809	123390

وفي عام 1990 بلغ إجمالي السكان في الصين مليارًا و143 مليون نسمة، من بينهم 63 مليونًا و680 ألفًا من كبار السن الذين بلغت أعمارهم 65 عامًا وما فوق، وسجلت نسبة الشيخوخة 5.57%، وصولًا إلى عام 2011 بلغ إجمالي السكان في الصين مليار و347 مليون نسمة، من بينهم 123 مليونًا من كبار السن الذين بلغت أعمارهم 65 عامًا وما فوق، بزيادة قدرها 58 مليونًا و930 ألف نسمة عن عام 1990، ما يعني أن معدل الشيخوخة ارتفع بشكل مستمر وسريع مسجلًا زيادة سنوية قدرها 0.2 نقطة مئوية، يقترب المستوى الحالي من 9.10%، بل ويتجه بخطوات واسعة وسريعة نحو الشيخوخة، وطبقًا للبرنامج رقم 1 كانت شريحة الأطفال عام 1990 مكافئة لعدد 222 مليون مستهلك قياسي، وكانت شريحة كبار السن في العام ذاته مكافئة لعدد 44 مليونًا و580 ألف مستهلك قياسي، وبلغ حجم المستهلكين القياسيين

59-

في عموم البلاد مليارًا و29 مليون، وفي عام 2011 انخفضت شريحة المستهلكين القياسيين المكافئة لشريحة الأطفال إلى 156 مليونًا، وارتفعت شريحة المستهلكين القياسيين المكافئة لكبار السن إلى 85 مليونًا و830 ألف، وزاد حجم المستهلكين القياسيين في عموم البلاد إلى مليار و244 مليون، وطبقًا للبرنامج الثاني بلغ حجم شريحتي الأطفال وكبار السن المكافئتين للمستهلكين القياسيين إلى 190 مليونًا و50 مليونًا و940 ألفًا على التوالي، وبلغ حجم المستهلكين القياسيين في عموم البلاد إلى مليار و4 ملايين، أما في عام 2011 فقد انخفضت شريحة المستهلكين القياسيين المكافئة لشريحة الأطفال إلى 56 مليونًا و560 ألفًا، وازدادت شريحة المستهلكين القياسيين المكافئة لشريحة كبار السن إلى 47 مليونًا و150 ألفًا، وبلغ إجمالي المستهلكين القياسيين في عموم البلادمليارًا و234 مليونًا، ويرجى مراجعة الشكل رقم(6-[60]2) لبيان ما سبق:



الشكل رقم (6-2) التغيرات في حجم الشرائح الاستهلاكية طبقًا للبرنامجين المختلفين لمكافئ المستهلك القياسي

60- المصدر: المكتب القومي للإحصائيات (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني)، (النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011)، رسم مفصل لحساب البيانات المتشابهة.

ويوضح الشكل (6-2) أن بين عامي 1990-2011 زاد متوسط الزيادة في حجم شريحة كبار السن بعد تحولها إلى شريحة المستهلكين القياسيين عن الانخفاض الذي طرأ على تحول شريحة صغار السن، إن الشيخوخة السكانية التي لم تصل بعد إلى فترة"العائد السكاني"في الصين قد رفعت تدريجيًا حجم شريحة المستهلكين القياسيين في البلاد، وببحث الأسباب التي أدت إلى هذا، وبالنسبة إلى التغيرات في التركيبة السكانية، فإن هناك عدة نقاط تسترعي الانتباه، وهم- أولًا انخفاض معدل المواليد الذي انعكس بدوره على حجم شريحة الأطفال في الصين، ثانيًا زيادة شريحة الأطفال التي دخلت مرحلة العمل على نسبة المواليد، ثالثًا انخفاض حجم الشريحة العاملة التي دخلت لمرحلة الشيخوخة حاليًا عن الشريحة السكانية التي دخلت مرحلة العمل، ومن ثم فإنه برغم تحول التركيبة العمرية السكانية حاليًا إلى الشيخوخة، إلا إن ازدياد الشيخوخة إنما يأتي من انخفاض نسبة الأطفال، في الوقت ذاته الذي يتحول فيه الأطفال الذين ولدوا خلال الطفرات السابقة إلى شريحة قادرة على العمل بنسبة كبيرة، وإلى جانب ذلك، فإن الاختلافات في المعامل الاستهلاكي لكبار السن وللأطفال الذي استخدمه البرنامجان له تأثير محدد تجاه حجم شريحة المستهلكين القياسيين، ويظهر من الشكل 6-2 إن ثمة تغير قد حدث في حجم شريحتي كبار السن والأطفال بعد دخولهما إلى شريحة المستهلكين القياسيين، وتزيد الفجوة في البرنامج 1 عن الفجوة في البرنامج 2، ويوضح هذا إنه في حالة زيادة مستوى الاستهلاك عند كبار السن عن مستوى الاستهلاك عند الأطفال، فإن عملية الشيخوخة بذلك تكون قد تسببت في اتساع حجم شريحة المستهلكين القياسيين، وبالتالي زيادة إجمالي الطلب الاستهلاكي المحتمل.

وطبقًا للتقديرات سوف يرتفع حجم شريحة المستهلكين القياسيين في الصين في الصين إلى ذروته عام 2030 بإجمالي مليار و322 مليون مستهلك، وبعدها تميل الشريحة العمرية القادرة على العمل إلى الانخفاض، وتتزايد معدلات الشيخوخة، وتدخل شريحة المستهلكين القياسيين في مرحلة الانخفاض التدريجي، وثمة ثلاثة أسباب رئيسة لحدوث الانخفاض التدريجي في حجم شريحة المستهلكين القياسيين بعد عام 2030، أولًا سيطرة حالة من الاستقرار على حجم شريحة الأطفال في الصين بعد عام 2030، والتي ستحافظ على نسبة 15.5% من إجمالي السكان تقريبًا، ثانيًا الزيادة التدريجية في حجم الشريحة السكانية لكبار السن وازدياد نسبتها، ثالثًا

الانخفاض التدريجي في الشريحة السكانية القادرة على العمل، وانخفاض الحجم المطلق لشريحة الأطفال الذين يدخلون التركيبة العمرية القادرة على العمل عن الحجم المطلق للتركيبة العمرية القادرة على العمل المتحولون للشيخوخة، ومن ثم نجد إن حجم شريحة المستهلكين القياسيين يرتفع وينخفض طبقًا لارتفاع وانخفاض الشيخوخة السكانية.

بعد تجاوز التركيبة السكانية لكبار السن نقطة الانحراف على مقياس لويس فإن"العائد السكاني" و"الربح السكاني"يبدأ في الانخفاض، ولكن تزداد شريحة المستهلكين القياسيين على المدى القصير، وتكون احتمالات الاستخدام ضخمة جدًا، وسوفتزداد معدلات الشيخوخة السكانية في المستقبل، وإذا حدث في مرحلة الدخول المتوسطة ازدياد للطلب ورفع لمستويات الاستهلاك -مستويات الاستهلاك لدى كبار السن-فسوف يتسع مدى شريحة المستهلكين القياسيين ويرتفع بشكل مطرد مستوى الاستهلاك الخاص، الأمر الذي سيحجم تدريجيًا التأثيرات السلبية للشيخوخة تجاه الاستهلاك، ويحافظ على النمو المعتدل للاستهلاك الكلي، ومن ثم فإن الجمع بين تعزيز الاستهلاك لدى كبار السن في الوقت المناسب وضبط توزيع الدخول والحث على الطلب الاستهلاكي الداخلي هو خيار لا غنى عنه لتحقيق التغير في نمط التنمية الاقتصادية للتمركز حول الاستهلاك وتجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"، ويؤثر على اتخاذ القرار في جوانب التنمية الشاملة.

2 – حساب الإنفاق الاستهلاكي لكبار السن:

يمكن طبقًا لأسلوب المستهلك القياسي حساب مدى الإنفاق الاستهلاكي لكبار السنفي الصين بين عامي 1990-2011، وكذلك حساب نسبة الإنفاق الاستهلاكي لديهم إلى الاستهلاك الكلي الخاص، ومن خلال تحليل مدى الإنفاق الاستهلاكي لكبار السن واتجاهات التغير الذي طرأ عليه يمكن تقديم مرجع استراتيجي تجاه الاقتصاد الصيني في حالته الراهنة في جوانب زيادة الطلب المحلي وتعزيز الاستهلاك، وكذلك يمكن تقديم قاعدة صلبة لتنمية صناعة كبار السن، ولمقارنة الاختلافات في مستويات الاستهلاك لكبار السن فإنه يتم استخدام البرنامجين المتمايزين المذكورين سابقًا بغية إجراء التحليلات والحسابات.

وطبقًا لمعيار البرنامج رقم 1، فقد أخذ معامل الاستهلاك لدى الأطفال ولدي كبار السن 0.7، وقد بلغ حجم شريحة المستهلكين القياسيين في الصين عام 1990 مليار و29 مليون، وبلغ عام 2011 مليار و244 مليون، بزيادة قدرها 20.85%. وفي عام 1990 بلغ حجم الاستهلاك الذي قام به كبار السن 40 مليار و930 مليون يوان، زاد في 2011 إلى تريليون و90 مليار يوان، بزيادة بلغت 25 ضعف، أما نسبة إنفاق كبار السن إلى النسبة الإجمالية للإنفاق الخاص فقد ارتفعت من 4.33% عام 1990 إلى 6.90% عام 2011، أي بزيادة قدرها 2.57 درجة مئوية.

أما طبقًا للبرنامج رقم 2 فإن المعامل الاستهلاكي للأطفال سجل 0.6 بينما سجل المعامل الاستهلاكي لكبار السن 0.8، وبين عامي 1990-2011 زاد حجم الشريحة الاستهلاكية القياسية من مليار و4 مليون إلى مليار و234 مليون، بزيادة قدرها 20.90%، وزاد حجم الاستهلاك لكبار السن من 47 مليار و960 مليون يوان إلى تريليون و260 مليار يوان، بزيادة قدرها 25 ضعف، وارتفعت النسبة الاستهلاكية لكبار السن من 5.07% إلى 7.95%، بزيادة قدرها 2.88 نقطة مئوية، ويمكن ملاحظة إنه بغض النظر عن نسبة أو مدى الاستهلاك لدى كبار السن، إلا إن تقديرات البرنامج رقم 2 ترتفع بشكل نسبي عن البرنامج رقم 1، ويرجع ذلك لسبب رئيس وهو ارتفاع المعامل الاستهلاكي لكبار السن، من 0.7 إلى 0.8، وهو الأمر الذي لعب دورًا محوريًا تجاه ارتفاع نسبة ومستوى الاستهلاك لدى شريحة كبار السن، ولمراجعة البرنامج رقم 1 يرجى الاطلاع على الجدول رقم 3-2، ولمراجعة البرنامج رقم 2 يرجى الاطلاع على الجدول رقم (4-2)[61]:

الجدول (3-2) تركيبة وحجم شريحة المستهلكين القياسيين طبقًا لحسابات البرنامج رقم 1

61- المصدر: المكتب القومي للإحصائيات (الكتاب الاحصائي السنوي الصيني)، (النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011)، رسم مفصل لحساب البيانات المتشابهة

العام	حجم شريحة المستهلكين القياسيين (عشرة آلاف نسمة)	مستوى استهلاك شريحة المستهلكين القياسيين (باليوان)	حجم الإنفاق لدى كبار السن (بالعشرة آلاف يوان)	نسبة إنفاق كبار السن (%)
1990	102925	918.2	409.3	4.33
1991	104105	1030.7	499.7	4.66
1992	105324	1234.3	614.5	4.73
1993	106689	1538.3	784.9	4.78
1994	107864	2025.2	1080.6	4.95
1995	109203	2597.9	1365.7	4.81
1996	110346	3077.2	1687.3	4.97
1997	111573	3309.2	1872.8	5.07
1998	112634	3482.9	2037.9	5.19
1999	113597	3690.3	2241.9	5.35
2000	115393	3973.8	2453.7	5.35
2001	116294	4251.0	2696.6	5.45
2002	117008	4534.5	2976.4	5.61
2003	117752	4895.9	3321.6	5.76
2004	118647	5496.9	3792.8	5.82
2005	119788	6065.1	4268.9	5.88
2006	120534	6811.6	4967.9	6.05
2007	121240	7886.0	5871.3	6.14
2008	121965	9067.7	6954.2	6.29
2009	122660	9875.2	7816.2	6.45
2010	123845	10762.7	8960.8	6.72
2011	124387	12740.9	10935.0	6.90

الجدول (-4)2 تركيبة وحجم شريحة المستهلكين القياسيين طبقًا لحسابات البرنامج رقم 2

العام	حجم شريحة المستهلكين القياسيين (عشرة آلاف نسمة)	مستوى استهلاك شريحة المستهلكين القياسيين (باليوان)	حجم الإنفاق لدى كبار السن (بالعشرة آلاف يوان)	نسبة إنفاق كبار السن (%)
1990	100396	941.4	479.6	5.07
1991	101588	1056.3	585.3	5.45
1992	102801	1264.6	719.5	5.53
1993	104200	1575.1	918.4	5.60
1994	105389	2072.7	1263.9	5.79
1995	106732	2658.0	1596.9	5.63
1996	107898	3147.0	1972.1	5.81
1997	109172	3382.0	2187.5	5.92
1998	110264	3557.8	2379.2	6.06
1999	111270	3767.4	2615.8	6.24
2000	113374	4044.5	2854.2	6.22
2001	114328	4324.0	3134.8	6.34
2002	115068	4610.9	3458.9	6.52
2003	115865	4975.6	3857.9	6.69
2004	116838	5582.0	4401.7	6.75
2005	118143	6149.5	4946.7	6.81
2006	118980	6900.6	5751.8	7.01
2007	119738	7984.9	6794.2	7.11
2008	120544	9174.6	8041.3	7.27
2009	121325	9983.9	9031.1	7.46
2010	122809	10853.5	10327.4	7.75
2011	123390	12843.8	12598.2	7.95

ويكشف هذا عن الاحتمالية الهائلة لتأثير رفع معامل الاستهلاك لكبار السن تجاه توسيع الطلب الاستهلاكي الكلي الخاص، وبدراسة أحوال التنمية في صناعات الشيخوخة في الدول الغربية نرى أن"السوق الفضية"في اليابان في ثمانينيات القرن الماضي قد سجلت نسبة 13% من سوق الاستهلاك، تلك النسبة التي وصلت إلى 24% بحلول عام 2000، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وصل إجمالي رأس المال في سوق الاستهلاك لكبار السن عام 1985 إلى 800 مليار دولار أمريكي، أما الصين فقد بلغت نسبة استهلاك كبار السن لعام 2011 إلى 7.95%، تلك النسبة التي تقل بشدة عن المستوياتالتي سجلتها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، ومن ثم لو قلنا إن الطلب الاستهلاكي الخاص حاليًا غير كاف، فإن نقص الطلب الاستهلاكي لكبار السن سيكون أكثر بروزًا، يرجى مراجعة الجدول (5-2[62]):

الجدول (-5)2 تركيبة مصدر الدخل لكبار السن لعام 2009

مصدر الدخل	عموم البلاد	المدن	البلديات	القري
أجور العمل	25.55	4.14	21.04	37.71
أموال المعاشات ومكافآت التقاعد	26.08	70.86	24.59	4.84
الحد الأدنى من بدلات المعيشة	3.55	2.42	4.44	3.76
الدعم الأسري	42.35	20.41	46.85	51.31
آخر	2.47	2.17	3.08	2.38

62- المصدر: طبقاً للرسم مفصل لحساب البيانات المشابهة الواردة في (الكتاب الاحصائي السنوي الصيني للسكان والتوظيف لعام 2010)

إن ازدياد شريحة المستهلكين القياسيين يعني ازدياد الطلب الاستهلاكي المحتمل، ولكن تغيره إلى طلب استهلاكي فعال يتطلب دخلًا مكافئًا يكون بمثابة الداعم له، ويتطلب أيضًا إدراك التغيرات في الميل الاستهلاكي للناس بغية دراستها، ولتحليل تأثير الشيخوخة السكانية تجاه الميل الاستهلاكي والطلب الاستهلاكي الكلي الفعال، لا بد من إدخال التركيبة العمرية السكانية في معادلة الاستهلاك، في محاولة عمل تحليل قياسي أكثر تقدمًا.

1. اختيار النموذج ومصادر البيانات :

(1) تحديد النموذج:

استنادًا إلى نظرية استهلاك الدخول المطلقة لكينيز فإن الطلب الاستهلاكي الفعال للمجتمع يتحدد على جانبين الأول هو مستوى الدخول والثاني هو ميل الاستهلاك، إن الطلب الاستهلاكي الفعال يشير إلى الطلب الاستهلاكي الذي يتمتع بقوة الإنفاق، ومن ثم يعد مستوى الدخول هو العامل المقرر الرئيسي في الطلب الاستهلاكي الفعال، ولتقصي تأثير التغيرات في التركيبة العمرية السكانية على الاستهلاك- بشكل أوسع- فإننا سنضع المؤشر الشامل للمستهلك القياسي والذي يرمز للتركيبة العمرية السكانية بداخل معادلة الاستهلاك، وبعدها سوف نؤسس نموذجًا لمعادلة متوسط الاستهلاك لدى الفرد، ونموذجًا لمعادلة الاستهلاك الكلي.

ويشار إلى إجمالي السكان بالرمز P، بينما تشير رموز $aged$ ،l ،ch على التوالي إلى نسبة الأطفال ونسبة التركيبة العمرية القادرة على العمل ونسبة كبار السن إلى عدد السكان الإجمالي، وبهذا يمكن كتابة معادلة حساب شريحة المستهلكين القياسيين التي ذكرت سابقًا على النحو التالي:

$$SCP = P\left(\alpha \times ch + l + \beta \times aged\right)$$

ترمز C إلى الكمية الإجمالية للاستهلاك الخاص، بينما ترمز $sc = C/SCP$ إلى مستوى الاستهلاك لدى شريحة المستهلكين القياسيين، وتعبر Y إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعبر $y = GDP/P$ عن متوسط الفرد من الإنفاق، ويمكن كتابة معادلة المستهلك القياسي من خلال تلك المؤشرات سالفة الذكر، وبهذا يمكن تجنب التعقيد والضبابية الذين يسببهما إدخال قوالب التركيبة العمرية السكانية بشكل مباشر، وفي الوقت ذاته لكي يتم التقليل من الأخطاء بداخل المعادلة بشكل واضح، ويكون نموذج الاستهلاك للمستهلك القياسي كما يلي:

$$sc_t = e + dy_t + u_t$$

ويظهر في تلك المعادلة إن متغير متوسط استهلاك الفرد هو المتغير الوحيد الذي يؤثر في مستوى استهلاك المستهلك القياسي، ولم تعد التركيبة العمرية هي العامل الرئيس المؤثر على مستوى استهلاك المستهلك القياسي، إن عملية ضرب جانبي المعادلة في حجم شريحة المستهلك القياسي يجعل بالإمكان الوصول إلى معادلة استهلاكية كلية على النحو التالي:

$$C_t = \left(eP_t + dY_t\right) \times \frac{SCP_t}{P_t} + v_t$$

$$C_t = \left(eP_t + dY_t\right)\left(\alpha \times ch_t + l_t + \beta \times aged_t\right) + v_t$$

وبالنظر إلى الأعداد المشتقة للدخول عند نهايتي معادلة الاستهلاك الكلي يمكن إدراك الميل الاستهلاكي الحدي الخاص للمجتمع ككل على النحو التالي:

$$\frac{\partial C_t}{\partial Y_t} = d\left(\alpha \times ch_t + l_t + \beta \times aged_t\right)$$

ويظهر من المعادلة السابقة أن الأسباب الأساسية المؤثرة على ميل الاستهلاك الحدي الخاص في المجتمع ككل يتضمن الميل الاستهلاكي الحدي للمستهلك القياسي، ونسبة الشريحة السكانية للأطفال، ونسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل، ونسبة الشريحة السكانية لكبار السن، والمعامل الاستهلاكي للأطفال، وكذلك المعامل الاستهلاكي لكبار السن، وبالتالي يمكن تقسيم الميل الاستهلاكي الحدي

الاجتماعي الكلي إلى ثلاثة أجزاء، أولهما الميل الاستهلاكي الحدي للأطفال، والميل الاستهلاكي الحدي للشريحة العمرية القادرة على العمل، إلى جانب الميل الاستهلاكي الحدي لكبار السن، ويرتبط الميل الاستهلاكي الحدي للشرائح العمرية الثلاث ارتباطًا وثيقًا بالنسبة التي يشغلونها في العدد الإجمالي للسكان، كما تعكس الشيخوخة السكانية - وبحق- التغير الواضح في التركيبة السكانية وكذلك العوامل المؤثرة على الميل الاستهلاكي الحدي الاجتماعي الكلي، إن الميل الاستهلاكي الحدي لشريحتي الأطفال وكبار السن يرتبط بكل المعامِلات الاستهلاكية، حيث يرفع ازدياد المعامل الاستهلاكي من الميل الاستهلاكي الحدي.

جدير بالذكر، أن مرحلة الشيخوخة السكانية إنما تشير إلى الزيادة الواضحة والملحوظة في نسبة وحجم الشريحة السكانية لكبار السن، ومن ثمّ فإن الاختلافات الموجودة بين العقلية والسلوك الاستهلاكيين عند كبار السن وعند البالغين تؤثر بشكل حاد على الميل الاستهلاكي الخاص الاجتماعي الكلي، ويشير الميل الاستهلاكي لكبار السن إلى التغير في الطلب الاستهلاكي المتزامن مع التغير في مستويات الدخول أو في مستويات الأسعار، إن الطلب الاستهلاكي والميل الاستهلاكي عند كبار السن يتميزان بثلاث نقاط واضحة:

أولًا- بسبب أن مصادر الزيادة المستقبلية في الدخول لدى كبار السن محدودة فإن تأثير الدخول الحالية على الميل الاستهلاكي كبير جدًا، وبالعكس يتضاءل بشدة تأثير الدخول المتوقعة.

ثانيًا- بسبب وقوع كبار السن في المرحلة الأخيرة من حياتهم فإن النسبة التي يشغلها الاستهلاك المتعلق بالاحتياجات الحياتية من الاستهلاك الكلي لا بد أن تزيد عن مثيلتها عند البالغين، ما يعني أن مرونة الطلب الاستهلاكي لدى كبار السن تقل بكثير عن البالغين، وبالتالي يقل الميل الاستهلاكي عن مثيله لدى البالغين.

ثالثًا-بسبب تخلف مستويات الدخل وطبيعة الاستهلاك والبيئة الاستهلاكية لدى كبار السن في مراحل شبابهم عن تلك الموجودة حاليًا، وبسبب اعتيادهم في مرحلة الشباب على التوفير نتيجة الظروف الصعبة التي واجهوها، ما يؤثر على السلوك الاستهلاكي لهم، فإن السلوك الاستهلاكي لكبار السن ينزع إلى التوفير بشكل أكبر

من البالغين أو الشباب.

وعند هذه النقطة فإننا نكتب نماذج المعادلات الاستهلاكية للمستهلك القياسي والمعادلات الاستهلاكية الكلية، وندرج بشكل غير مباشر المتغيرات في التركيبة العمرية السكانية بداخل نماذج المعادلات بغية تحليل التغيرات في الطلب الاستهلاكي الفعال والميل الاستهلاكي للصين على مر السنين بشكل أكثر دقة، وتقديم القاعدة النظرية، وأيضًا تسهيلًا لعمل التحليلات والتقديرات المتعلقة بالتغيرات المستقبلية في المتغيرات الاستهلاكية.

(1) وصف البيانات:

إن بيانات الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الاستهلاك الواردة في هذا الكتاب مصدرها (الكتاب الإحصائي الصيني لعام 2011)، كما أن البيانات الخاصة بالتركيبة العمرية السكانية مصدرها(الكتاب الإحصائي السكاني الصيني) و(الكتاب الإحصائي السنوي الصيني للسكان والتوظيف) من عام 1990 حتى عام 2010، كما أن بيانات عام 2011 تم استقاؤها من النشرة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية لعام 2011، وبسبب تضمن نموذج المعادلات الاستهلاكية للمعامل الاستهلاكي لكبار السن والمعامل الاستهلاكي للأطفال، فإن استخدمنا فقط بيانات المستهلك القياسي التي تم حسابها من خلال البرنامج رقم 2 والمذكور سابقًا، ولم نتطرق ثانية إلى البرنامج رقم 1، وفي مرحلة كتابة المعادلات استخدم الكاتب أسلوب وان دين يين، وفو شيو بين (2006)، معيدًا الحسابات على نموذج المعادلات الاستهلاكية في الصين، وأجري عليها تحليل هيكلي وتوسع في استخدامها.

2. اختبار النموذج وتحليل النتائج:

طبقًا لبيانات الدخل القومي والاستهلاك والسكان في الصين بين عامي 1990 و2011، فقد تم إجراء تحليل انحداري حول نموذج الاستهلاك لدى المستهلك القياسي الذي جاء في السياق السابق، وكانت النتائج كما يلي:

$$sc = 961.227 + 0.349y$$
$$\begin{pmatrix} 7.865 \\ 0.000 \end{pmatrix} \quad \begin{pmatrix} 42.674 \\ 0.000 \end{pmatrix}$$

ومن النتيجة الانحدارية -سالفة الذكر- فإن نتائج تجربة معامل النموذج على مستوى عالٍ من الأهمية، وواقعيًا تقترب درجة الأهمية من الصفر، ومن ثم فإن معامل النموذج له دلالة إحصائية، وفي الوقت ذاته له دلالة اقتصادية واقعية قوية، إن التجربة الكلية للنموذج الانحداري يشار إليها بالآتي

$R^2 = 0.995$ ، $F = 1821.067(Sig = 0.000)$ $D.W. = 0.270$، حيث يتم اختبار المعادلة بالكامل من خلال F، ما يكسبها درجة عالية من الأهمية، كما أن درجة تطابق المعادلة عالية، ومن ثمّ يتمتع النموذج الانحداري بدلالة إحصائية ودلالة واقعية هامة نسبيًا، ولكن إحصائيات $D.W.$ التي تظهر من خلال نتيجة النموذج ضئيلة، وتقترب من الصفر، من خلال الجدول يمكن ملاحظة العلاقة الإيجابية للتتابع الشديد الموجود في البنود المتداخلة في النموذج، وباستخدام النموذج بعد تعميم تصحيح الفروق فإن النتيجة الانحدارية تكون على الشكل التالي:

$$sc = 235.598 + 0.318y$$

$$\begin{pmatrix} 4.495 \\ 0.000 \end{pmatrix} \qquad \begin{pmatrix} 2\ \ .925 \\ 0.000 \end{pmatrix}$$

ويمكن ملاحظة تمتع نتائج اختبار معامل النموذج بعد التصحيح بمستوى أهمية عالٍ، ويشار إلى الاختبار الكلي للنموذج الانحداري بالآتي $R^2 = 0.981$ ، $F = 525.550(Sig = 0.000)$ ، $D.W. = 2.655$، حيث يتم اختبار المعادلة بالكامل من خلال F، ما يكسبها درجة عالية من الأهمية، كما أن النموذج بعد التصحيح يفقد علاقته التتابعية، ومن ثمّ يتطابق النموذج- بشكل كبير- مع العلاقة بين مستوى الاستهلاك للمستهلك القياسي ومستوى دخل الفرد في الصين، ويكون مناسبًا لاستخدامه في التحليل والتوقع.

إن كتابة نموذج معادلات الاستهلاك للمستهلك القياسي في الصين يكشف لنا القيم الصافية لحجم الاستهلاك والميل الاستهلاكي الحدي للمستهلك الصيني، مثل $e = 235.598$، $d = 0.318$، ولذلك يمكن- بشكل أكبر- استخلاص نموذج المعادلات الاستهلاكية الكلية للصين، وطبقًا للمعادلة الحسابية السالف ذكرها لحساب الميل

الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص للصين، فإنه يتم إدخال الميل الاستهلاكي الحدي للمستهلك القياسي، والمعامل الاستهلاكي للأطفال، والمعامل الاستهلاكي لكبار السن في تلك المعادلة، وبذلك يتم الوصول إلى صيغة تعبير جديدة، وهي:

$$\frac{\partial C_t}{\partial Y_t} = 0.3180 - 0.1272ch_t - 0.0636aged_t$$

ففي المعادلة تؤثر نسبتا الشريحة السكانية الأطفال وكبار السن على المتغيرين الأساسيين للميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص، فعندما يرتفع نسبتي الأطفال وكبار السن تنخفض تدريجيًا الميل الاستهلاكي الحدي الكلي، ما يظهر بشكل أوضح الاختلافات في الميل الاستهلاكي بين المراحل العمرية المختلفة للسكان، ويمكن من خلال المعادلة سالفة الذكر حساب الميل الاستهلاكي الحدي الكلي في الصين بين عامي 1990-2011، ويكشف الجدول (6-2) النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6-2) نتائج حسابات ميل الاستهلاك الحدي الكلي للصين بين عامي 1990و2011 (%)

العام	$C'_t(Y_t)$	العام	$C'_t(Y_t)$
1990	27.92	2001	28.49
1991	27.89	2002	28.49
1992	27.90	2003	28.51
1993	27.96	2004	28.58
1994	27.96	2005	28.73
1995	28.02	2006	28.78
1996	28.03	2007	28.82
1997	28.08	2008	28.86
1998	28.10	2009	28.91
1999	28.13	2010	29.12
2000	28.45	2011	29.12

ويوضح الجدول رقم (6-2)أنه بمضي الزيادة في الشيخوخة السكانية في الصين فإن الميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص يطرأ عليه ارتفاع تدريجي، فارتفع من

نسبة 27.92% عام 1990 إلى 29.12% عام 2011، كما يظهر الارتفاع التدريجي في الميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص ارتفاع نسبة الشريحة السكانية لكبار السن مع انخفاض الشريحة السكانية للأطفال في الوقت ذاته، وسرعة الانخفاض في نسبة الأطفال يجب أن تزيد على سرعة الارتفاع في نسبة كبار السن، ومع الانخفاض في النسبتين فإنه يُظهر ارتفاعًا بطيئًا في الميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص، ومن ناحية أخرى-ومع افتراض الحفاظ على الاستقرار في الميل الاستهلاكي الحدي للمستهلك القياسي في المناطق المختلفة - فإنه مع الشيخوخة التدريجية للتركيبة العمرية السكانية، فإنه من المحتم ظهور انخفاض في الميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص، وينشأ هذا الانخفاض- حينئذ- بسبب الاختلافات في الميل الاستهلاكي للسكان في المراحل العمرية المتباينة، كما أن الارتفاع البطيء في الميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص حاليًا يتحدد- بشكل أساسي- بواسطة السمات التقدمية المرحلية للشيخوخة السكانية.

3. الطلب الاستهلاكي الفعال وتقديرات الميل الاستهلاكي الحدي:

إن النموذج الاستهلاكي الصيني- سالف الذكر- يتعرف فقط على الناتج المحلي الإجمالي والبيانات التقديرية للتركيبة العمرية للسكان، ويمكن من خلال النموذج حساب الطلب الاستهلاكي الفعال في الصين مستقبليًا، وكذلك الميل الاستهلاكي الحدي، وعند إدراج بيانات التغيرات في التركيبة العمرية السكانية في الصين استخدم الكاتب البيانات التقديرية السكانية من برنامج معهد العلوم الاجتماعية الصيني، وعند إدراج بيانات الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام تقديرها بواسطة استقراء بيانات متتابعة زمنيًا، وقد تم إجراء عمليات تطابق لنماذج انحداريه كثيرة على البيانات المتتابعة زمنيًا تخص الناتج القومي الإجمالي للصين بين عامي 1990و2011، وبعد إجراء التحليلات المقارنة الشاملة أمكن التوصل إلى إن التأثير المطابق للبيانات المتتابعة زمنيًا للناتج القومي الإجمالي الصيني باستخدام النموذج الانحداري المتعدد هو الأعلى، وأن نسبة الخطأ فيه هي الأقل، وتظهر معادلة النموذج الانحداري المتعدد كما يلي:

$$Y = 17067.246t - 1685.966t^2 + 8\ .631t^3$$

$$\begin{pmatrix} 3\ .027 \\ 0.000 \end{pmatrix} \qquad \begin{pmatrix} -8.496 \\ 0.000 \end{pmatrix} \qquad \begin{pmatrix} 1\ .942 \\ 0.000 \end{pmatrix}$$

$$R^2 = 0.999,\quad F = 3343.786(Sig = 0.000)$$

إن الأهمية الواقعية لنتائج اختبار معامل المعادلة t تقترب من الصفر، وتأثير التطابق الكلي للمعادلة جيد جدًا، وتصل درجة التطابق إلى 0.999، ويمكن اختبارها بشكل كلي من خلال F، ولذلك فالاعتقاد بأن هناك اتساق جيد بين البيانات الزمنية المتتالية للناتج الإجمالي المحلي وبين التغيرات في المنحنى الثلاثي الأطراف، فإن استخدام التغيرات في البيانات المتتالية زمنيًا لإجراء التقديرات كفيل بالوصول إلى نتيجة جيدة، وتشير القيمة Y في المعادلة إلى الناتج الإجمالي المحلي وتشير القيمة $t = 1,2,3,\cdots$ إلى الوقت، ومن ثمّ يمكن تقدير الناتج الإجمالي المحلي المستقبلي للصين.

وبإدخال بيانات السكان السنوية المستقبلية وبيانات الناتج الإجمالي المحلي في الصين إلى هذا النموذج الاستهلاكي يمكن حساب الحجم الإجمالي للطلب الاستهلاكي الفعال والميل الاستهلاكي الحدي الكلي الخاص، ويعرض الجدول (7-2) نتائج التقديرات كما يلي:

الجدول (7-2) التقديرات المستقبلية للميل الاستهلاكي الحدي والطلب الاستهلاكي الفعال للمواطنين:

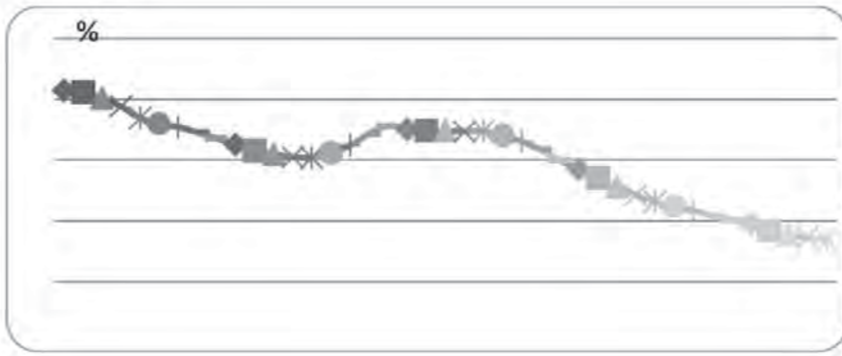
العام	Y_t (بالتريليون دولار)	P_t (بالعشرة آلاف نسمة)	h_t (%)	$aged_t$ (%)	C_t (بالتريليون دولار)	$C'_t(Y_t)$ (%)
2012	54.25	13.79	19.14	8.99	18.26	28.70
2015	71.10	13.99	19.39	9.51	23.08	28.64
2020	145.99	14.44	18.97	12.04	44.45	28.53
2025	242.46	14.61	18.01	13.69	72.05	28.55
2030	376.74	14.65	16.35	16.23	110.58	28.60

2035	555.25	14.61	15.19	19.55	161.26	28.53
2040	784.42	14.51	15.15	21.96	225.46	28.39
2045	1070.66	14.32	15.58	22.40	305.80	28.30
2050	1420.41	14.02	15.74	23.07	403.82	28.24

إن التقديرات الواردة في الجدول (7-2) لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين هي نتائج استقرائية زمنية تم حسابها طبقًا لسرعة النمو الحالية، والهدف الرئيس للتقديرات هو تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية وبين الاستهلاك، تلك العلاقة التي تكونت تحت الواقع الحالي لنظام التوزيع، والتغيرات في التنمية والتي ظهرت على الحجم الكلي للطلب الاستهلاكي الفعال الخاص والميل الاستهلاكي الحدي تباعًا مع التنمية الاقتصادية والشيخوخة في التركيبة العمرية للسكان، لا تظهر في البيانات المحددة ذاتها، وطبقًا لتلك التقديرات، فإن الناتج الإجمالي المحلي يرتفع من 54 تريليون و250 مليار يوان إلى 1420 تريليونًا و410 مليار يوان، بمتوسط نمو سنوي يبلغ 9.28%، وهو المتوسط الذي يقل- بشكل طفيف- عن النمو المتحقق منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، وبلغ الطلب الاستهلاكي الفعال الخاص عام 2012، 18 تريليونًا و260 مليار يوان، وسوف يصل بحلول عام 2050 إلى 403 تريليونات و820 مليار يوان، بزيادة سنوية قدرها 8.7%، وهي النسبة التي تقل بمقدار 0.58 نقطة مئوية عن الناتج القومي الإجمالي، بينما معدل الاستهلاك الخاص من منظور الاقتصاد الكلي يسجل عام 2010 نسبة 35.22%، تنخفض عام 2050 إلى 28.43%، ويسجل الانخفاض 6.79 نقطة مئوية، وتشير الاستمرارية في انخفاض معدل الاستهلاك الخاص إنه إذا لم يتم الوصول إلى حل ناجع للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي تنشب في مرحلة الدخول المتوسطة، فحتى لو حافظ الاقتصاد على سرعة نموه الحالي، فإن معدل الاستهلاك الخاص لن يحقق ارتفاعًا يليق.

ويوضح الشكل رقم (2-7)أن الميل الاستهلاكي الحدي الخاص سوف يمر مستقبلًا بثلاثمراحل هي الانخفاض البطيء ثم الانتعاش المتواضع، يعقبه انخفاض مستمر، وبرغم أن مدى التغيرات التي تطرأ على الميل الاستهلاكي الحدي في كل المراحل قليل، إلا أن نطاق التغير يعكس- بجلاء- التأثير المرحلي للشيخوخة السكانية، تأتي المرحلة

الأولى بين عامي 2010 و2023، ينخفض الميل الاستهلاكي الحدي خلال تلك المرحلة من 28.73% إلى 28.51%، حيث تشهد الشريحة السكانية للأطفال ارتفاعًا محددًا، ومن ثم يشهد الميل الاستهلاكي الحدي الكلي انخفاضًا محددًا، وبعدها يشهد الميل الاستهلاكي الحدي ارتفاعًا من نسبة 28.51% عام 2023 إلى نسبة 28.61% عام 2027، ويرجع ذلك- بشكل أساسي- إلى حدوث انخفاض قصير في نسبة الشريحة العمرية للأطفال، ثم يأتي بعد ذلك خمس أو ست سنوات من الاستقرار النسبي، ويدخل معها الميل الاستهلاكي الخاص وضعًا دائريًا، ويستمر الميل الاستهلاكي الحدي في الانخفاض، وهو نتيجة للارتفاع المستمر في نسبة كبار السن.



الشكل (7-2) تقديرات التغيرات المستقبلية في الميل الاستهلاكي الحدي الخاص

يتأرجح الميل الاستهلاكي الخاص في المستقبل بين الارتفاع والهبوط، ويغلب عليه الانخفاض، ومن هنا يتوجب الأخذ في الاعتبار عدة نقاط:

أولًا: إن مدى الانخفاض ضئيل للغاية، حيث يبقى في حيز 28.24% و28.73%.

ثانيًا: إن مؤشرات سرعة الانخفاض والارتفاع لا تُعبر بالضرورة عن مستوى الاستهلاك الخاص، ولا عن التغيرات الكمية المطلقة للاستهلاك، وواقعيًا ينمو الاقتصاد باستمرار وترتفع مستويات المعيشة للمواطنين باستمرار، وكذلك يزداد باستمرار الطلب الاستهلاكي والقوة الشرائية للمجتمع، وأيضًا يجب القول إن الشيخوخة السكانية إنما تحد من سرعة النمو في الحجم الإجمالي للطلب الاستهلاكي، وليس العدد المطلق لاستهلاك كبار السن أو المجتمع ككل، ويبين الجدول رقم (6-

2) تقديرات التغيرات في مستويات الاستهلاك للمستهلك القياسي وحجم الاستهلاك لكبار السن:

الجدول (8-2) التقديرات المستقبلية للتغير في نسبة وحجم المستهلكين من كبار السن:

العام	مستوى الاستهلاك للمستهلكين القياسيين (بالعشرة آلاف يوان)	حجم الإنفاق لكبار السن (بالتريليون يوان)	نسبة إنفاق كبار السن (%)
2012	1.46	1.45	7.94
2015	1.83	1.94	8.42
2020	3.42	4.76	10.70
2025	5.47	8.76	12.16
2030	8.36	15.91	14.39
2035	12.26	28.02	17.38
2040	17.36	44.23	19.62
2045	23.92	61.38	20.07
2050	32.34	83.67	20.72

وقد وصل مدى استهلاك كبار السن في الصين لعام 2012 إلى تريليون و450

مليار يوان، بنسبة 7.94% من إجمالي الاستهلاك الكلي الخاص، ويزيد حجم الاستهلاك لكبار السن بين عامي 2010 و2020 بمقدار 3.37 ضعف، ويزيد مرة ثانية بين عامي 2020 و2030 بمقدار 2.34 ضعف، ويواصل زيادته بين عامي 2030 و2040 بمقدار 1.78 ضعف، ثم بمقدار 0.89 ضعف بين عامي 2040 و2050، حيث يسجل عام 2050، 83 تريليونًا و670 مليار يوان، وارتفعت نسبة استهلاك كبار السن من نسبة الاستهلاك الكلي الخاص من 7.59% عام 2010 إلى 20.72% عام 2050، أي بزيادة قدرها 13.13 نقطة مئوية، وبمتوسط ارتفاع سنوي قدره 0.33 نقطة مئوية.

إن تأثير الشيخوخة السكانية على الميل الاستهلاكي الكلي الخاص حاليًا إيجابي، حيث إن ارتفاع مستويات الإنفاق لكبار السن له تأثيرات داعمة واضحة تجاه الطلب الاستهلاكي الفعال للمجتمع، كما أن ارتفاع معدل الاستهلاك لكبار السن هو تحقيق وتنفيذ لواحدة من الاستراتيجيات التي تساعد على التغير في نمط التنمية الاقتصادية إلى التمركز حول الاستهلاك، وسوف تدخل الشيخوخة مرحلة النمو السريع بعد عام 2020، وسوف يزداد- بشكل كبير- العدد المطلق لكبار السن ونسبتهم، ما سيخلق تأثيرات سلبية نحو الطلب الاستهلاكي، ولكن وبتقصي الكمية الإجمالية للطلب الاستهلاكي فإن حجم الإنفاق الاستهلاكي ما زال يزداد تباعًا للنمو المستمر في الدخل القومي، ما يتيح فرصًا كبيرة لتعزيز الطلب الاستهلاكي بما فيه الطلب الاستهلاكي لكبار السن، إن حجم الاستهلاك في المراحل المختلفة لكبار السن وكذلك نسبه المختلفة تقدم نقاط تمركز ونقاط اهتمام مختلفة داعمة للاستراتيجيات الاستهلاكية، فإن انعدمت الاختلافات انعدمت معها الاستراتيجيات، وفهم السمات المرحلية للشيخوخة السكانية وفهم التأثيرات المختلفة للمراحل المختلفة تجاه الاستهلاك الكلي الخاص واستهلاك كبار السن يفتح الطريق لإطلاق القوة الكامنة للاستهلاك في مرحلة الدخول المتوسطة، وتمكينها من لعب دورها الداعم والمعزز للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث

تحليل العلاقات بين الشيخوخة والهياكل الاستهلاكية

إن هذه المرحلة الفريدة من زيادة الشيخوخة السكانية في الصين- في الوقت الحالي- لا تؤثر فقط على الحجم الكلي للطلب الاستهلاكي الخاص، وإنما يمتد تأثيرها إلى الهياكل الاستهلاكية الكلية، وقد حدا الاستهلاك المستقل لكبار السن والنظرة الاستهلاكية للبالغين والطلب المتزايد على جودة السلع والخدمات وارتفاع الطلب الاستهلاكي على الترفيه والخدمات وغير ذلك من النقاط بالكثير من الباحثين مواجهة لواقع ازدياد الشيخوخة السكانية في الصين للمطالبة بتعزيز التنمية لصناعات الشيخوخة، ولكن ما زال كثير من الباحثين يقفون عند حدود التحليل النوعي، وعند التعاطي مع هياكل الاستهلاك الكلي الخاص وبيان أي الصناعات يقوي ارتباطها بالشيخوخة وأي الصناعات يفتر ارتباطها بها لا يستخدمون النموذج الرياضي الذي يكفل الحصول على نتائج تحليلية كمية دقيقة، ومن خلال أسلوب حساب مدى الارتباط في تقديرات النظم الرمادية يستخدم هذا الجزء بيانات الهياكل الاستهلاكية الخاصة وبيانات التركيبة العمرية لكبار السن للحصول على تحليل كمي لتأثيرات الشيخوخة السكانية تجاه هياكل الاستهلاك.

1 - تحليل الارتباط الرمادي:

إن تحليل نظرية الارتباط الرمادي تحكم- بشكل أساسي- من خلال مدى تطابق الشكل الهندسي للمنحنى المتتابع على مدى ارتباطه، وكلما ازدادت درجة الارتباط بين التتابع محل البحث، كلما قلت، إن مدى تطابق الشكل الهندسي للمنحنى المتتابع يظهر الأرقام على شكل مصفوفة الارتباط، بالإضافة إلى أن تحليل الارتباط الرمادي يعطي الفرصة لاستخدام الأساليب الإحصائية للوصول إلى عيوب تحليل النظام، كما أنه يناسب النماذج الكبيرة والصغيرة، ويناسب النماذج المحدودة والمطلقة، وعندما يصغر حجم الحساب يكون استخدامه مناسبًا للغاية، ولا تظهر عليه- عندئذ- نتائج

كمية أو نوعية غير مطابقة [63].

ويتم تحديدتتابع سلوك سمات النظام بالمعادلة التالية:

$Y_i = [y_i(1),\ y_i(2),\cdots,\ y_i(n)],\ \ i=1,2,\cdots s$، كما يتم تحديد تتابع سلوك العناصر المرتبطة بالنظام بالمعادلة التالية $X_j = [x_j(1),\ x_j(2),\cdots,\ x_j(n)],\ \ j=1,2,\cdots m$، ويتناول تحليل الترابط الرمادي مدى الارتباط بين تتابع سلوك سمات النظام وبين تتابع سلوك العناصر المرتبطة بالنظام، وتتضمن طرق التحليل الخطوات التالية:

(1)حساب تتابع القيمة المتوسطية لسلوك النظام، وهي كالتالي:

$$Y_i' = Y_i / \overline{Y_i} = [y_i'(1),\ y_i'(2),\cdots,\ y_i'(n)]$$

$$X_j' = X_j / \overline{X}_j = [x_j'(1),\ x_j'(2),\cdots,\ x_j'(n)]$$

(2)حساب تتابع الاختلاف لسلوك النظام، وهي كالتالي:

$$\Delta_{ij}(k) = |y_i'(k) - x_j'(k)|$$

$$\Delta_i = [\Delta_j(1),\ \Delta_j(2),\cdots,\ \Delta_j(n)]$$

(3)حساب القيمتين الأكبر والأصغر كالتالي:

$$M = \max\{\Delta_{ij}(k)\},\ \ m = \min\{\Delta_j(k)\}$$

(4)حساب معامل الارتباط كالتالي:

$$\gamma_j(k) = \frac{m + \xi M}{\Delta_j(k) + \xi M},\ \ \xi \in (0,1)$$

(5)حساب درجة الارتباط كالتالي:

$$\gamma_{ij} = \frac{1}{n}\sum_{k=1}^{n}\gamma_j(k)$$

(6)حساب مصفوفات الارتباط كالتالي:

$$R = \begin{pmatrix} \gamma_1 & \cdots & \gamma_{1m} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \gamma_{s1} & \cdots & \gamma_{sm} \end{pmatrix}$$

63- المصدر: (نظرية النظام الرمادي وتطبيقاته)، ليو شي فين، الصفحات من 104-62، دار النشر العلمية، مايو 2010

وكلما اقتربت القيمة $\gamma_{ij} \in (0,1]$ من الواحد أشارت إلى تعاظم الارتباط بين سلوك سمات النظام وبين سلوك العناصر المرتبطة بالنظام، وكلما اقتربت من الصفر، دلت على ضعف الارتباط بينهما.

2 - اختيار البيانات ومصادرها:

ينقسم الاستهلاك الخاص في الصين طبقًا لبيانات هياكل الاستهلاك الخاص في الريف والحضر الواردة في (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2010) إلى عشرة أوجه، وهي:"المأكل، والملبس، والمسكن، الخدمات والأجهزة المنزلية، الرعاية الصحية، والاتصال والمواصلات، والثقافة والترفيه، والخدمات المالية، وخدمات التأمين، وأوجه أخرى"، وقد وقع اختيار الكتاب على بيانات إنفاق الهياكل الاستهلاكي الخاصة بين عامي 2004 و2009، وتم تحويلها إلى بيانات لنسب المدفوعات لجميع أنواع السلع الاستهلاكية، ويعرض الجدول رقم (9-2)[64] البيانات المحددة:

الجدول (9-2) التغيرات في تركيبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بين عامي 2004و2009 (%)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المأكل	36.25	34.73	32.23	32.67	33.59	32.10
الملبس	7.30	7.64	7.73	7.84	7.72	7.80
السكن	15.02	15.63	17.82	17.49	17.78	17.40
الأجهزة المنزلية والخدمات	4.59	4.56	4.56	4.81	4.89	5.15
الرعاية الطبية	8.07	8.40	8.12	8.08	8.56	9.27
الاتصال والمواصلات	9.49	10.06	10.48	10.78	10.05	10.92

64- المصدر: المكتب الإحصائي القومي (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2011/indexch.htm ◦

التعليم والثقافة والترفيه	11.81	11.41	11.01	10.44	9.43	9.49
الخدمات المالية	2.90	2.97	2.07	2.21	2.39	2.04
خدمات التأمين	1.81	1.90	1.33	1.57	1.55	1.54
أخرى	2.77	2.71	4.65	4.10	4.04	4.29

ويعرض الجدول رقم (2-10[65]) الشرائح العمرية بين عامي 2004 و2009 طبقًا لترتيب الشرائح العمرية السكانية الثلاث الرئيسة لصغار السن والبالغين وكبار السن، بين عامي 0 و14 عامًا، و15و64 عامًا، و65 وما فوق.

الجدول (2-10) التغيرات في التركيبة العمرية السكانية بين عامي 2004 و2009 (%)

العام	0-14 عامًا	15-64 عامًا	65 عامًا وما فوق
2004	21.21	70.68	8.11
2005	22.75	68.35	8.90
2006	21.31	69.69	9.00
2007	20.72	70.17	9.12
2008	19.95	70.71	9.34
2009	19.32	71.06	9.62

3 – تحليل ونقاش النتائج:

طبقًا لأسلوب تحليل الترابط الرمادي- سالف الذكر- يتم تعريف التركيبة العمرية السكانية في الصين باعتبارها تتابع سلوك سمات النظام، حيث يعبر Y_1، Y_2، Y_3 على التوالي عن التتابع الزمني للشريحة السكانية للأطفال، وللشريحة العمرية القادرة على العمل، وشريحة كبار السن، بينما تأتي هياكل الاستهلاك الخاص في الصين باعتبارها تتابع سلوك العناصر المرتبطة بالنظام، حيث تعبر X_1 ، X_2 ،

65- المصدر: المكتب الإحصائي القومي (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، الموقع الإلكتروني: http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2011/indexch. htm ٥

X_3 ، X_4 ، X_5 ، X_6 ، X_7 ، X_8 ، X_9 ، X_{10} بالتوالي عن التتابع الزمني لأوجه الاستهلاك من المأكل، والملبس، والمسكن، الخدمات والأجهزة المنزلية، الرعاية الصحية، والاتصال والمواصلات، والثقافة والترفيه، والخدمات المالية، وخدمات التأمين، وأوجه أخرى. ومن ثمّ يمكن إجراء العمليات الحسابية للوصول لمصفوفة مدى الارتباط التالية:

$$\begin{pmatrix} 0.8186 & 0.7878 & 0.6864 & 0.7260 & 0.7313 & 0.7651 & 0.8557 & 0.6557 & 0.7725 & 0.4939 \\ 0.7837 & 0.8999 & 0.7414 & 0.8345 & 0.8031 & 0.8038 & 0.6525 & 0.5336 & 0.6183 & 0.4798 \\ 0.7014 & 0.8662 & 0.8275 & 0.8697 & 0.8253 & 0.8690 & 0.6101 & 0.4952 & 0.5568 & 0.5584 \end{pmatrix}$$

ويظهر من نتيجة الحسابات أن درجة الارتباط الاستهلاكي بين الشريحة السكانية لكبار السن من 65 عامًا وما فوق، وبين أوجه الإنفاق على المأكل والملبس والثقافة والترفيه والخدمات المالية وخدمات التأمين تنخفض عن مثيلاتها عند صغار السن والبالغين، أما درجة الارتباط الاستهلاكي بين كبار السن من 65 عامًا وما فوق وبين الإنفاق على المسكن والخدمات والأجهزة المنزلية والرعاية الطبية والمواصلات والاتصال، فتزيد عن مثيلاتها عند صغار السن والبالغين، وفيما يلي تحليل ذلك:

(1) درجة الارتباط بين الشيخوخة وبين استهلاك المأكل والملبس، بسبب وقوع كبار السن في المرحلة الأخيرة من الحياة، وبسبب انخفاض معدلات التمثيل الغذائي وضعف القدرة على الهضم لديهم فإن الحالة الجسمانية لديهم تعد أسوأ من الحالة الجسمانية من الشرائح العمرية الأخرى، وبالتالي فإن المواد الغذائية - التي يتم التعاطي معها يوميًا-تقل بشكل نسبي، فأنواع المواد والمنتجات الغذائية الموجهة خصيصًا لكبار السن في سوق المواد الغذائية في الصين حاليًا قليلة للغاية، وهناك نقص شديد في الإنتاج والتصنيع المتخصص للمواد الغذائية لكبار السن، وفيالوقت ذاته، تندر نوعيات المواد الغذائية الموجهة خصيصًا لكبار السن في سوق المواد الغذائية ويندر التصنيع الخاص والمخصص لها، ومن ثمّ فإن التخلف الواضح بين شيخوخة الحالة الجسمانية لكبار السن وسوق المواد الغذائية لكبار السن يفرض نوعًا من عدم الارتفاع في درجة الارتباط بين استهلاك المواد الغذائية وبين الشيخوخة، ويعاني سوق الملابس من المأزق ذاته الذي يعاني منه سوق المواد الغذائية، والملابس الموجهة لكبار السن ليست قليلة فقط، بل بها عدة مشكلات في

الألوان والتصميمات والمقاسات، ما يحد من الطلب الاستهلاكي لكبار السن.

(2) درجة الارتباط بين الشيخوخة وبين استهلاك الخدمات التأمينية والمالية والخدمات المتعلقة بالثقافة والترفيه، يفقد كبار السن بعد التقاعد الدور الاجتماعي الذي كانوا يتحملونه وقت أن كانوا في الخدمة، إن تغير الدوائر الاجتماعية يورث الكثير من عدم الرضا في قلب كبار السن، وبالتالي يقضون أوقات الفراغ في قراءة الكتب والصحف والمجلات، والسياحة والسفر، والاشتراك في الأنشطة الثقافية والترفيهية، وغيرها، حتى يخففوا من عدم الرضا الذي يشعرون به، وحتى يثروا حياتهم بعد التقاعد، ولكن تتضاءل بشدة أنواع المنتجات الاستهلاكية الثقافية الموجهة لكبار السن، فاستهلاك الكتب والصحف والمجلات وغيرها من الأنواع برغم إنه يناسب استهلاك كبار السن إلا أنها موجهة بشكل أكبر لفئات الاستهلاك العام، كما أن تكلفة السياحة مرتفعة، وتناسب فقط فئات كبار السن الأعلى دخلًا، كما تقل نسبيًا الأماكن والمنتجات ذات الطابع الثقافي والترفيهي المناسبة لكبار السن، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاستهلاكي في المنتجات والخدمات الثقافية والترفيهية مع تفاقم الشيخوخة السكانية في الصين، ويتساوى استهلاك كبار السن في تلك الناحية مع استهلاك الشريحة العمرية القادرة على العمل، ويقل بشكل واضح عن الاستهلاك لدى شريحة الأطفال، وحاليًا يستثمر كبار السن في الأسهم بشكل معقول، ولكن ومن الناحية الكلية ما زال العدد محدودًا وبشدة، فمازالت درجة الارتباط بين الشيخوخة وبين الاستثمار والادخار والتأمين وغيرها من الخدمات متدنية، وعلى النقيض، فإن درجة الارتباط بين شريحتي الأطفال والبالغين وبين استهلاك الخدمات المالية والتأمينية مرتفعة نوعًا ما عن شريحة كبار السن.

(3) درجة الارتباط بين كبار السن وبين استهلاك الخدمات والأجهزة المنزلية، منذ ثمانينيات القرن العشرين في الصين- ومع بداية الدعوة لإنجاب طفل واحد فقط، ومع تنامي اقتصاد السوق والتغير الذي طرأ على القيم لدى الناس- أصبح معدل عدم سكن كبار السن مع أولادهم في ازدياد، حتى وصل الأمر الآن إلى أن نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم تعدت النصف، ومع تنامي الشيخوخة السكانية ومع ازدياد أعداد كبار السن تعزز- بشكل تدريجي- استهلاك الإسكان والأجهزة المنزلية، وحتى إذا سكن نصف كبار السن مع أبنائهم فإن الاتجاه المتزايد نحو نموذج الأسرة

قليلة العدد، سوف يزيد من طلب الأسر على الخدمات والأجهزة والإسكان، ومقارنة بالشريحة السكانية للبالغين، فإن كبار السن ومع الشيخوخة التدريجية التي تصيب حالتهم الجسمانية يحتاجون الرعاية من الآخرين بشكل يزداد يومًا بعد يوم، ما يرفع من درجة الارتباط بينهم وبين الإسكان والخدمات والأجهزة المنزلية.

(4) درجة الارتباط بين الشيخوخة وبين استهلاك خدمات الرعاية الطبية والاتصال والمواصلات، إن في المراحل المختلفة من التمتع الصحة الجيدة والمرض والإعاقة والتي تمثل دورة الحياة، فبرغم أن كل مرحلة منهم تضم أطفالًا وبالغين ومسنين، إلا أن نسبة كبار السن في مرحلة المرض كبيرة نسبيًا، وتزيد في مرحلة الإعاقة، ولا بد من الأخذ في الاعتبار ميل الشيخوخة المتقدمة والتي تزيد حدتها مع تنامي مرحلة الشيخوخة ذاتها، فنسبة"كبار السن في المراحل المتقدمة"فوق سن 85 عامًا تزيد ضمن النسبة العاملة لكبار السن فوق 65 عامًا، وفي تلك المرحلة تزيد نسبة العجز عن بقية الشرائح، ومن ثمّ فإن طلب كبار السن على الصحة هو الأكبر والأكثر حدة، وبالتالي يكون طلبهم على الرعاية الطبية والمنتجات والخدمات الشخصية هو الأعلى.

إن نسبة المرض والعجز مرتفعة في تلك الشريحة، وبالتالي تصعب عليهم أنشطة الحياة العادية وأمور السفر والترحال، فيحتاجون إلى استخدام كل أنواع وسائل المواصلات والخدمات المجمعة بقدر الإمكان، وفي الوقت ذاته يتمتع كبار السن بوفرة نسبية في أوقات الفراغ، ويفضلون اختيار نمط السياحة الثابت والشبيه بالنزهة عندما يخرجون للسياحة، كما يحتاجون الأمن والراحة والمرافق الخدمية الحياتية في وسائل المواصلات، وفي ظل التطور الحالي في وسائل الاتصال، فإن كبار السن-خاصة المتقدمين منهم في العمر- يحتاجون للحفاظ على الاتصال والتواصل مع أبنائهم ومع مؤسسات الخدمة المجتمعية سواءً كانوا مقيمين في البيت أو في الخارج للسياحة أو للأغراض المختلفة، ومن ثم فإن رفع الطلب الاستهلاكي على منتجات وسائل الاتصال والمواصلات يزيد من درجة الارتباط بين الشيخوخة وبين استهلاك خدمات الاتصال والمواصلات والرعاية الصحية.

الباب الثالث

قرار التنسيق بين الشيخوخة والاستهلاك

يوضح الطرح السابق أن الشيخوخة السكانية تتعدد تأثيراتها ودرجات ارتباطها تجاه الاستهلاك من حيث الكميات الإجمالية والهياكل التركيبية، في أثناء عبور الصين"مأزق الدخول المتوسطة"فإن السعي دائمًا يكون نحو تنمية مستدامة للاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، وفي عملية التحول من نمط التنمية الاقتصادية المتركز حول الاستثمار والتجارة الخارجية إلى نمط التنمية المتمركز حول الاستهلاك، فإن تشجيع الشيخوخة على لعب دورها المعزز تجاه الاستهلاك والحد من التأثيرات السلبية يحقق التنمية المنسقة للشيخوخة والاستهلاك، وهو المعني الحقيقي الذي يستحق البحث والدراسة، وواقعيًا يمكن تقديم تلك النقاط الكلية التالية والمتعلقة باتخاذ القرار:

أولًا: تعديل سياسات الخصوبة السكانية في الوقت المناسب:

إن تحجيم النمو السكاني وتفعيل برامج تنظيم الأسرة من السياسات الأساسية في الصين، وما زالت حتى الآن يتم تفعيلها، ومع ذلك وكما ذكر في استراتيجية تنمية السكان"الخطوات الثلاث"في (التقرير الأساسي)، إن الواقع الآن ينتمي للخطوة الثانية، واستراتيجية التنمية السكانية ذات الثلاث خطوات تشمل التحكم في عدد السكان، ورفع القدرات السكانية، وضبط الهياكل السكانية، والآن تحققت الخطوة الأولى بالتحكم في عدد السكان، ويتم التركيز على خطوتي"رفع القدرات السكانية"، و"ضبط الهياكل السكانية"، ضبط الهياكل العمرية والتي تحمل أهمية خاصة، والتي تعني أن الانخفاضفي معدلات الخصوبة ومعدلات المواليد لا بد أن يتأثر بالتغيرات في التركيبة العمرية السكانية، لا سيما بالقيود التي تفرضها عملية الشيخوخة، وقد مرت- حتى الآن-قرابة الاثنين وثلاثين عامًا على الدعوة بالاقتصار على طفل واحد لكل أسرة، وقد تجاوزت مقصدها الأصلي كسياسة تدعو للتحكم في معدل الخصوبة لجيل كامل، ولكي لا تصل الشيخوخة السكانية إلى مستويات حرجة، يجب الإبقاء على التأثير السلبي للشيخوخة على الاستهلاك في نطاق محدد، ويجب إدخال تعديلات معقولة على سياسة الخصوبة السكانية، وكلما تأخر توقيت التدخل كلما كان الأمر سلبيًا، فيجب التبكير بالتدخل والمبادرة به بعض الشيء.

ثانيًا: تحسين نظام الضمان الاجتماعي لكبار السن:

ويتضمن عدة نقاط رئيسية وهي:

أولًا: إن الضمان الاجتماعي لكبار السن هو جزء مهم في بناء نظام الضمان الاجتماعي، وشكّل تنامي الشيخوخة السكانية تحديات شاملة وفعالة في مواجهة نظام الضمان الاجتماعي لكبار السن،وبناء نظم ومؤسسات متميزة للضمان الاجتماعي لكبار السن يرفع من قاعدة الاحتمالات الكامنة للاستهلاك لدى كبار السن، وهو ما سيتم تناوله في نقطة لاحقة، وتعتبر المهمة الأساسية الآن هي توسيع مستوى التغطية للضمان الاجتماعي لكبار السن، والتخلص- تدريجيًا-من نظام"الضمان الاجتماعي المزدوج للريف والحضر"، الأمر الذي يسمح لكامل الشريحة السكانية لكبار السن أن تتمتع بضمان معيشة، وتحقيق شيء من الأمان لكل شخص.

ثانيًا: تعزيز البناء والإدارة القانونيين، فسيادة القانون فيما يخص الضمان الاجتماعي حاليًا ليست على الدرجة المطلوبة، ويؤثر بالفعل على العمليات العادية لنظام الضمان، ولكن فيما يخص التنسيق الشامل لمكافآت التقاعد فإن سيادة القانون ليست تامة.

ثالثًا: السعي المستمر لاكتشاف طرق فعالة لإدارة وتشغيل الأموال، فأموال المعاشات تتمتع بطبيعة خاصة، فمن ناحية لا بد من تفعيل نظام إدارة مستقلة تجاهها يضبط ويحدد آلياتها الإدارية المستقلة الخاصة، ومن ناحية أخرى تتطلب في ظل آليات التشغيل المتميزة للأموال وآليات الإشراف عليها ومن خلال الاشتراك في أسواق محددة لرأس المال أن يتم تأمين قيمتها وتأمين تنامي تلك القيمة.

رابعًا: لا بد من رفع معايير أموال المعاشات في الوقت المناسب، ولا يعني تدني مستوى أموال المعاشات- فقط - تدني وضعف القوة الاستهلاكية لكبار السن، بل يعني فقدان العدالة الاجتماعية، أما تحديد معايير أموال المعاشات فيجب أن يحترم قواعد النمو الاقتصادي والتوازن المالي، والأرباح والفوائد، ومعايير أموال المعاشات المتدنية يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل سوف تحد من استهلاك كبار السن، وفي النهاية سوف تلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

ثالثًا: التنقيب عن القوة الاستهلاكية المحتلمة لكبار السن وكيفية إطلاقها:

إن الشرح السابق وخصوصًا حول ارتفاع مدى الترابط بين الشيخوخة وبين استهلاك خدمات الاسكان والأجهزة المنزلية، وارتفاع مدى الترابط بين الشيخوخة وبين خدمات الرعاية الصحية وخدمات المواصلات والاتصالات، قد قدم توجيهًا ونقاطًا للتركيز، فيما يخص التنقيب عن القوة الاستهلاكية المحتملة لكبار السن وكيفية إطلاقها، ويبرز هنا تساؤل مهم حول كيفية التنقيب عن القوة الاستهلاكية المحتملة لكبار السن وكيفية إطلاقها، فأكثر الطرق مباشرة هو رفع دخول كبار السن، وزيادة مكافآت التقاعد وغيرها، ما يرفع بشكل فعال من القوة الإنفاقية لكبار السن، ومع ذلك فإن في ظل نظام التقاعد الحالي تلقى الزيادة في مكافآت التقاعد مقاومة شديدة، فلابد- على الأقل- أن تكون الزيادة في مكافآت التقاعد مساوية للزيادة التي تحدث

في مؤشر أسعار المستهلك، والأسلوب الأكثر فاعلية حاليًا هو التنمية القصوى للحد الأدني من ضمان الحياة، ورفع مستويات الضمان الأقل، والتنمية القصوى لبرامج الرفاهية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية الموجهة لكبار السن، وغيرها، وتحويل النظام المالي المحلي إلى سياسات تميل لكبار السن، وكذلك رفع مستويات برامج المساعدات الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فرفع المخاوف عن الاستهلاك يمكن أن تتحول دخول كبار السن- بشكل أفضل- إلى استهلاك حقيقي.

رابعًا: تعزيز التنمية في صناعات الشيخوخة:

يشير مسمى صناعات الشيخوخة إلى تلبية احتياجات كبار السن المتعلقة بالمعيشة والتنمية والرفاهية، وهي- بشكل أساسي- صناعات تشغيل وإنتاج منتجات الطلب الاستهلاكي لكبار السن، وتتداخل صناعات الشيخوخة كل قطاعات الاقتصاد، الأولى والثانية والثالثة، ولكن القطاع الأكثر أهمية هنا هو القطاع الثالث، والذي يشمل صناعة التأمين والخدمات المالية والعلاج والرعاية الطبية والرعاية الصحية والتمريض والصحة النفسية والاستشارات النفسية، وغيرها، تلك الصناعات- حاليًا-تظهر لديها مشكلات وجود فائض في بعض المناطق وفي بعض القطاعات، ولكن- وبشكل عام-تغلب عليها مشكلة النقص، وأحيانًا توجد مشكلة في إيجاد سرير (دور الضيافة للمسنين) وأحيانًا توجد صعوبة في إيجاد غرفة (دور المسنين، ومساكن كبار السن، والمسكن العامة لكبار السن)، وأحيانًا توجد صعبة في إيجاد شخص للعناية بكبار السن (جليس)، وتبرز هنا الحاجة للتنمية العاجلة الشريعة في تلك القطاعات، فالمراحل الأولى لتنمية صناعات كبار السن لا يمكن أن تستغني عن دعم وإرشاد الحكومات، وفي مرحلة توجيه الحكومة لتنمية صناعات كبار السن يجب اقتباس التجارب التقدمية للبلدان الأخرى، ورسم خطة للتنمية المستقبلية في تلك الصناعات، أولًا يجب الاهتمام بدعم صناعات الشيخوخة، وتفعيل السياسات الملائمة لها مثل السياسات الضريبية والسعرية، ثانيًا تدعيم وتقوية عمليات السوق التي تخص صناعات الشيخوخة، فإلى جانب كونها جزءًا من صناعة الرفاهية العامة، يجب تشجيع رؤوس الأموال الخاصة للاشتراك فيها، وتشغيلها طبقًا لقواعد وأسس السوق، فرفع نسبة المشاركة لرؤوس الأموال الخاصة في صناعات الشيخوخة يخفف الأعباء عن كاهل الحكومة، كمايجب تطوير المعايير الصناعية المرتبطة بها، ودعم توجيه

وإشراف الجهات المعنية من الحكومة، ما يؤدي إلى التنمية الصحيحة لصناعات كبار السن.

خامسًا:بناء شبكات خدمية لكبار السن:

تعد العولمة الاقتصادية والمعلوماتية من أهم اتجاهات التنمية في عالم اليوم، ويعد دفع التنمية في مجالي المعلوماتية وصناعة المعلومات من أهم الاستراتيجيات التي تهدف لتوسيع حجم الاستهلاك وودفع النمو الاقتصادي، وتوسيع الطلب الاستهلاكي لكبار السن لا يجب أن يتناسى الحاجة المعلوماتية لكبار السن، ولا يمكن أن ندعكبار السن خارج نطاق التنمية في مجال المعلوماتية الحديثة والشبكات، ومن المعروف أنه فيما يخص الحياة الروحية لكبار السن، قد ترتفع لديهم معدلات الشعور بالوحدة والاكتئاب، بل يصل الأمر إلى الانتحار وبشكل يزيد عن البالغين، وترتبط الأسباب بشكل وثيق بظروف الحياة لكبار السن وقلة التواصل الاجتماعي لديهم، إن بناء شبكات اجتماعية داعمة لكبار السن يمكن أن يكسر هذا الحاجز لديهم، وأن يعيد دمجهم مرة أخرى في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، ويمكن من خلال تلك الشبكات إجراء التواصل الفكري مع الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران وحتى مع الغرباء الذين لم يقابلوهم من قبل، ويستطيعون من خلال هذا النوع من الشبكات أيضًا الانخراط في مختلف الأنشطة مع الأفراد ومع المنظمات المجتمعية، لا سيما مع انتشار استخدام الحاسبات الآلية والهواتف الجوالة وأجهزة اللاسلكي وغيرها من الأدوات المعلوماتية الحديثة، ومن خلال الشبكات اللاسلكية يمكن لكبار السن أن يحافظوا على علاقاتهم الحميمة مع الأهل والأقارب والمنظمات المجتمعية، ما يجعل تلك الشبكات جزءًا صميمًا من الحياة اليومية لكبار السن في سنواتهم الأخيرة، ومن ثمّ لا بد من دعم وتنمية هذا الاتجاه.

المراجع:-

1 – ("مأزق الدخول المتوسطة"وطريق التنمية الصيني... بناء على الدروس المستفادة للتجارب العالمية)، جن بين ون، (مجلة علوم السكان الصينية)2011.

2 - World Bank. Robust Recovery, Rising Risks, World Bank East Asia and Pacific Economic Update 2010, Volume 2"R". Washington, DC. November 2010:pp.27.

3 – (مأزق الدخول المتوسطة... الاشعاع والتأثير تجاه التجارة الخارجية في البلاد)، سون خا، (مجلة الصناعة والتجارة الحديثة)، 2011.4

4 – (الإشعاع والتجارب العالمية"لتجاوز مأزق الدخول المتوسطة")، اي مين دين، جوا دا لي، وان تيا شان، (آفاق الاقتصاد) 2011.3

5 -"كيف يتجاوز الاقتصاد الصيني مأزقي الدخول المتوسطة والدخول المتدنية"، تساي فان،"الجريدة العلمية لباحثي الأكاديمية الاجتماعية الصينية"، 2008.1

6 - George J. Gilroy and Eric Higginbotham. The Latin Americanization of China? Current History "J". September. Volume 103. Issue- 674. Philadelphia. PA 19127, USA. pp. 256261-.

7 - World Bank. World Development 2006- Equity and Development"R". Washington D.C- The World Bank and Oxford University Press, 2005.

8 –"المواقف الأساسية الأربعة لعدم كفاية الاستهلاك الصيني في الوقت الحالي – مناقشة الأسباب المحددة لعدم كفاية الاستهلاك"، تان شون، تشين دون جيا، (بحث المشكلات الاقتصادية)، 2011.1

9 –"بحث عدم كفاية الطلب الاستهلاكي الخاص في الصين .... بناءً على بيانات المدن والقرى والبلدات في الصين"، فان فو تشيان، (مجلة العلوم الاجتماعية الصينية)، 2009.2

10 –"ماذا قيد الطلب الاستهلاكي الصيني"، ليو جوان تشاو، (مجلة الاقتصادي)، 2010.11

11 –"اتجاهات وأسباب عدم الكفاية في الاستهلاك في الصين من خلال الاستهلاك الخاص في الريف"، وان لي بين، وان شيان مين، (المنتدي الاقتصادي"، 2004.12

12 -"نقص العرض الفعال يحجم الطلب الاستهلاكي الصيني ... تناول مشكلة نقص الاستهلاك من منظور المعادلات الطويلة المدى والقصيرة المدى"، لوا جو ماي، وو ون شو، (الاقتصاد والإدارة)، 2005.8

13 –"تحليل العوامل المؤثرة على الطلب الاستهلاكي لكبار السن وتقديرات نمو الطلب الاستهلاكي لكبار السن"، لي ديان مين، (السكان والاقتصاد)، 2001.5

14 –"تحليل حساب معادلات الاستهلاك الصيني أثناء التغيرات في التركيبة العمرية السكانية ... ومناقشة تأثير الشيخوخة السكانية في الصين تجاه الاستهلاك"، وان دين يين، فو شيو بين، (الأبحاث السكانية)، 2006.1

15 –"تحليل العلاقات الرمادي لتأثير الشيخوخة السكانية في الصين على هياكل الاستهلاك"، لي خون شين، جاو واي، (السكان والتنمية)، 2008.6

المبحث الثالث
الشيخوخة السكانية
وتوظيف العمالة

(ملخص) يتناول هذا الجزء تحليل تأثير الشيخوخة السكانية على ثنائية العرض والطلب للقوى العاملة، والتوظيف، إن حجم الشريحة العمرية القادرة على العمل سوف يتناقص بتأثير عملية الشيخوخة، وبالتالي سوف المعروض من القوى العاملة وترتفع تكلفتها، وتؤثر الشيخوخة تجاه الطلب على القوى العاملة بسبل مختلفة، وسوف تؤدي الندرة في القوى العاملة وارتفاع تكلفتها إلى إحلال رأس المال محل القوى العاملة، ومن ثم وعند درجة معينة يتناقص الطلب على القوى العاملة، إن تأثير الشيخوخة السكانية على التوظيف سوف يتوقف على التغيرات التي تطرأ على العلاقة بين عرض وطلب القوى العاملة، وللتلاؤم مع هذه التغيرات يجب تعزيز الإصلاحات في سوق القوى العاملة، ورفع كفاءة استخدام القوى العاملة، وتأخير السن القانونية للتقاعد وغيرها، ما يدفع الشيخوخة الإيجابية.

الباب الأول

تأثير الشيخوخة السكانية على عرض وطلب القوى العاملة

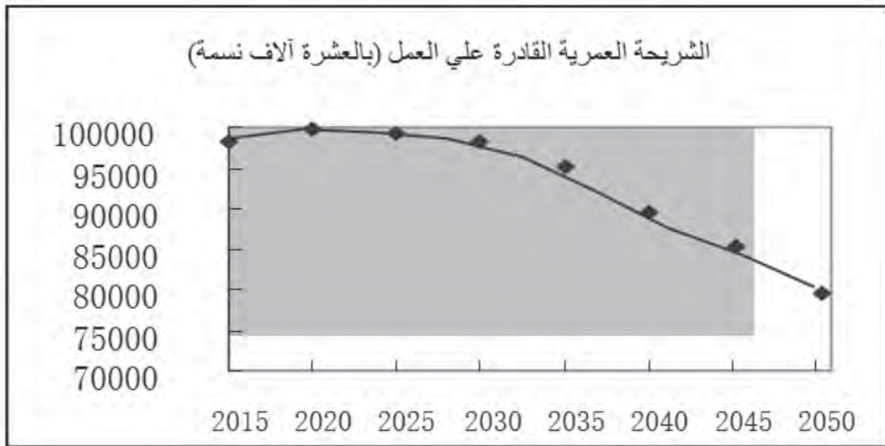
إن تنامي عدد السكان الإجمالي في الصين في القرن الواحد والعشرين وكذلك تسارع وتيرة الشيخوخة السكانية قد أثر على العلاقة بين العرض والطلب للقوى العاملة، وكذلك على التوظيف، وهو التأثير الطويل المدى والعميق.

الفصل الأول

تأثير الشيخوخة السكانية على عرض القوى العاملة

1. التناقص في التركيبة العمرية القادرة على العمل:

فيما يتعلق بانخفاض وتناقص كل من نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل والعدد المطلق لها، فإن هذا الكتاب قد تناولهما بالشرح في مواضع سابقة كثيرة، ونقدم هنا شكلًا بيانيًا وجدولين للإيضاح، وهما الشكل (3-1)، والجدولين (3-1)، (3-2):



الشكل (3-1) التغيرات في الشريحة العمرية القادرة على العمل بين 15و64 عامًا بين عامي 2015 و2050

الجدول (3-1) التغيرات في نسب المشاركة الجزئية للشريحة العمرية القادرة على العمل بين عامي 1990 و2010:

العام	الشريحة العمرية القادرة على العمل	حجم التوظيف الكلي	نسب مشاركة العمالة
1990	76306	64749	0.85
2000	88910	72085	0.81
2005	94197	74647	0.79
2010	99938	76105	0.76

الجدول (3-2) مقارنة بين نسب الشريحة العمرية القادرة على العمل في الصين إلى نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل في العالم وبين نسب الشريحة العمرية القادرة على العمل في دول أخرى عامي 2010 و2050[66]

العام	التركيبة العمرية القادرة على العمل في العالم (10 آلاف نسمة)	تقديرات الصين 1 (%)	تقديرات الصين 2 (%)	الهند (%)	البرازيل (%)	روسيا (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)
2010	452485	21.72	21.45	17.45	2.91	2.28	4.59
2015	480441	20.75	20.73	17.92	2.91	2.08	4.41
2020	503178	19.71	19.65	18.34	2.91	1.89	4.29
2025	524860	18.69	18.70	18.70	2.85	1.74	4.16
2030	543804	17.51	17.65	19.02	2.77	1.63	4.06
2035	558567	16.03	16.29	19.30	2.69	1.57	4.04
2040	570703	14.62	15.04	19.48	2.61	1.48	4.05
2045	581897	13.58	14.25	19.47	2.50	1.39	4.08
2050	588781	12.52	13.42	19.41	2.38	1.29	4.11

وتشير التقديرات إلى إنه بالمقارنة بين نسبة الشريحة العمرية القادرة على العمل في الصين إلى النسبة العالمية بين عامي 2010 و2050 فإن النسبة انخفضت من 21.5%

66- بيانات التقديرات الصينية رقم 1 مأخوذة من تقديرات البرنامج المنخفض لمجموعة العمل؛ التقديرات الصينية رقم 2 وبيانات باقي الدول مأخوذة من (آفاق سكان العالم «نسخة عام 2010») الصادرة من الأمم المتحدة.

إلى 13.4%، بينما ارتفعت في الهند من 17.5% إلى 19.4%، إن الشريحة العمرية القادرة على العمل في الهند تزيد عن الصين بمقدار 1.5 ضعف، وتوضح التقديرات أيضًا إنه بحلول عام 2050 فسوف يزيد معدل الشيخوخة السكانية في الصين عن الهند بمقدار ضعفين، ما سيعني أن الهند سوف تتمتع بمميزات فيما يخص تنمية الصناعات الكثيفة العمالة بشكل أكبر من الصين.

2. الشيخوخة والضغوط التوظيفية:

إن الشيخوخة السكانية تعني انخفاض سرعة النمو في الشريحة العمرية القادرة على العمل (وكذلك العرض الكلي للقوى العاملة) بشكل يسبب انخفاضًا للعدد المطلق لتلك الشريحة، وكذلك انخفاض النسبة المئوية لها من إجمالي السكان، إن الفرضية التي نستعملها دائمًا تقضي بأنه بثبات بقية العوامل، فإن الانخفاض الجديد في نمو عدد القوى العاملة سوف يقلل من الضغوط التوظيفية في الصين، وسوف يحسن من أوضاع زيادة العرض عن الطلب.

إن هذه الفرضية تبدو كما لو كانت تأسست على ظروف الصين الحالية، وتعتقد بعض الأبحاث أنه بسبب انخفاض معدل الخصوبة بداية من السبعينيات وبسبب الانتهاء التدريجي للربح السكاني الذي حققه للنمو الاقتصادي في الصين، فإن العلاقة بين العرض والطلب للقوى العاملة في الصين قد طرأت عليها تغيرات حادة، وهي أن الفترة الطويلة قد طبقت فرضية نموذج"لويس"فيما يتعلق بالعرض اللامحدود للقوى العاملة في الصين، وهناك الآن تغير إلى وفرة محدودة في العمالة [67]، ما ينبئ بأن نقطة انحراف لويس قد تحققت أو كادت، ففي عام 2002 ظهر نقص في العمالة الوافدة - لأول مرة - في منطقة دلتا نهر جو، وواجهت المؤسسات في تلك المناطق الساحلية"صعوبات في التوظيف"وواجهت أيضًا تضخمًا سريعًا في أجور كل أنواع العمالة بما فيها العمالة الوافدة من الريف، ما شكل دليلًا ملموسًا على تفاقم درجة الندرة في القوى العاملة في الصين، ويعزي بعض الناس سبب ارتفاع تكلفة العمالة في الصين في السنوات الأخيرة إلى"قانون عقود العمالة"، و"قانون التأمينات

67- أنظر تساي فانغ «التغيرات التي يواجهها الاقتصاد الصيني وتحدياتها للتنمية والإصلاح»، (العلوم الاجتماعية الصينية)، العدد الثالث لعام 2007

الاجتماعية"الذي تم تطبيقهما في وقت سابق، وفي الواقع فإن بعض المناطق التي ظهرت فيها ندرة في القوى العاملة وارتفاع في تكلفتها لم تكن قد طبقت فيها قوانين عقود العمالة والتأمينات الاجتماعية بعد، وهناك تغير حدث في العلاقة بين العرض والطلب للقوى العاملة يصب في مصلحة تحول سوق العمل لسوق بائع، وهو القاعدة الديمغرافية لزيادة الندرة في القوى العاملة وارتفاع تكلفتها في الصين.

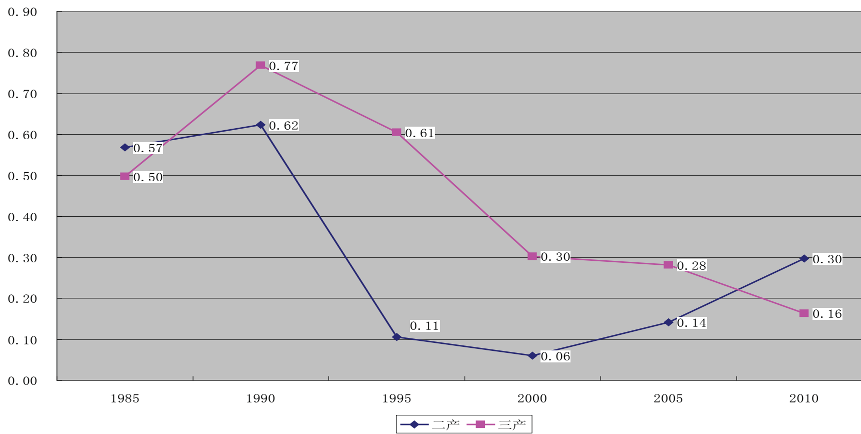
ولكن يعتبر تأثير الشيخوخة السكانية نحو التوظيف أكثر تعقيدًا من النحو الذي تم مناقشته سابقًا، وثمة إشكالية مهمة وهي أن الشيخوخة السكانية لا يتوقف تأثيرها عند توفر القوى العاملة، بل يمتد إلى الاستهلاك والطلب الاستثمار الكليين في الاقتصاد، ويمتد إلى الطلب على القوى العاملة، ومن ثم فالشيخوخة السكانية في ما يخص القوى العاملة تؤثر في الوقت ذاته على العرض وعلى الطلب، وبالنسبة للتغير في العرض والطلب، فإن أي تأثير على التوظيف يعد مشكلة معقدة، لا سيما في وجود العولمة الاقتصادية، وبالتالي فإن مواجهة العوامل الأكثر تعقيدًا سيتطلب نقاشًا أوسع.

الفصل الثاني

تأثير الشيخوخة تجاه الطلب على القوى العاملة

1. الشيخوخة وإحلال رأس المال محل العمالة:

تعني الشيخوخة السكانية ندرة عنصر العمالة بالنسبة لرأس المال، ما يعزز من إحلال رأس المال محل العمالة، بالمقارنة بين نسبة نمو التوظيف في القطاعين الانتاجيين الثانية والثالثة في الصين وبين نسبة نمو الناتج يظهر انخفاضًا في مرونة نمو التوظيف، فقد انخفضت مرونة التوظيف في القطاع الإنتاجي الثاني بين عامي 1990و2000 من 0.62 إلى 0.06، أما القطاع الإنتاجي الثالث فقد انخفض من 0.77 إلى 0.30، وقد استمر الانخفاض بعد عام 2000، أما مرونة التوظيف في القطاع الإنتاجي الثاني فقد شهدت بعض الارتفاع، انظر الشكل رقم(3-2[68]):



الشكل (3-2) مرونة نمو التوظيف في القطاعين الإنتاجيين الثاني والثالث

بين عامي 1985و2010

68- المصدر: (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، الصفحة 51، الصفحة 112.

ولكن يضعف ارتفاع معدل الشيخوخة السكانية وتكلفة العمالة تدريجيًا من المزايا النسبية للعمالة الرخيصة والتي تتمتع بها الصين، ويتبدى هذا على الأقل في الطلب التصديري على الصناعات الكثيفة العمالة في الصين، والذي سيتحول تدريجيًا إلى بلدان نامية أخرى تتمتع بالعمالة الرخيصة مثل الهند وبنجلاديش وفيتنام وجنوب أفريقيا، وغيرها، بل وقد يتجه الطلب- مع ارتفاع الأسعار- إلى الصناعات في البلدان المتقدمة بما لها من جودة مرتفعة نوعًا، وبالتالي انخفاض الطلب التصديري على الصناعات كثيفة العمالة في الصين وما يرتبط بها من طلب استثماري، ومن ناحية أخرى يسرع ارتفاع تكلفة القوى العاملة من إحلال رأس المال محل القوى العاملة في النشاط الاقتصادي.

وقد ذكر تقرير مهم أن شركة «فوكسكون»[69] تخطط لاستخدام أعداد كبيرة من أجهزة الروبوت، وأنه بعد ثلاث سنوات سيدخل مليون روبوت إلى الخدمة، وهو ما يناهز عدد موظفي الشركة في الصين[70]، وبالنسبة إلى الأعمال الاعتيادية على خطوط التجميع، فإن إحلال الروبوت محل العنصر البشري سيكون سهلًا نسبيًا، وبالنسبة للمؤسسات الكبرى الهادفة للربح، فإن الربح الحدي للقوى العاملة (الدخل الحدي مخصومًا منه التكلفة الحدية) عندما ينخفض عن الربح الحدي لرأس المال فإنه يُحدِث إحلالًا لرأس المال محل القوى العاملة، وبسبب استمرارية الشيخوخة السكانية في الصين وكذلك ارتفاع تكلفة القوى العاملة، فإن إحلال رأس المال محل القوى العاملة سيكون اتجاهًا دائمًا، وسيكون بمثابة عملية ضبط للهياكل الإنتاجية وتطوير الإنتاج.

ولكن إذا قلنا إن ذلك الإحلال يسهل- نسبيًا-خلال القطاع الثاني من الإنتاج، إلا أن حدوثه في أعمال قطاع الخدمات، لا سيما في الأعمال الاعتيادية التي تبدو سهلة وبسيطة ولكن حقيقتها غير ذلك، مثل خدمات المطاعم والرعاية الصحية للمسنين ليس شيئًا سهلًا، ومن ثم يمكن التنبؤ بأن إحلال رأس المال محل العمالة في القطاع

69- شركة فوكسكون هي شركة صينية رائدة في قطاع التكنولوجيا

70- «فوكسكون: إحلال مليون روبوت محل العمالة خلال ثلاث سنوات»، سون ياو بياو، ووانغ لين، (الصحيفة المالية والاقتصادية الأولي اليومية)، عدد 1 أغسطس 2011

الإنتاجي الثالث سيكون أبطأ بكثير من الإحلال في القطاع التصنيعي، ولذلك فإن نسبة التوظيف في القطاع الإنتاجي الثالث لا تفتأ تزداد في النسبة الكلية للتوظيف، ولكن- وبشكل عام- تعد عملية تطوير إنتاجية العمالة في القطاع الثالث بطيئة نسبيًا، ومن ثم فسوف يتلاشى أثرها السلبي تجاه سرعة النمو الاقتصادي، ولذلك فإن الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري سوف تزداد مستقبلًا، لرفع جودة العمالة في القطاع الإنتاجي الثالث والإسراع في تنمية الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مثل أعمال البحث والتطوير والتسويق، والتجارة الإلكترونية، والتصميم الصناعي، والإنتاج الثقافي، والمساعدة في التحول نحو الخدمات المتطورة العالية القيمة.

2. أثر انخفاض عدد الأطفال على طلب القطاعات:

من الواضح أن التغيرات في التركيبة العمرية السكانية قد أدت إلى تغيرات في الطلب على منتجات القطاعات المختلفة، ومن ثمّ أثرت فقد أثرت في الطلب على القوى العاملة للقطاعات المختلفة وأثرت في تغيرات التوظيف، وبشكل عام فإن تزامن الشيخوخة السكانية مع حدوث انخفاض في نسبة صغار السن في العدد الكلي للسكان (عملية الاستبدال) من شأنه أن يقلل من الطلب على التعليم العادي، ولكنه في المقابل يزيد من الطلب على نظم التعليم المفتوح، ومن ناحية أخرى وبسبب ارتفاع الطلب لدى كبار السن على الخدمات الطبية والصحية وخدمات الرعاية مقارنة ببقية الشرائح السكانية، فإن الشيخوخة السكانية سوف تساعد في دفع التنمية في مجالات الرعاية الطبية والصحية والصناعات المرتبطة بها، وكذلك في مجالات الرعاية طويلة المدى، وبالتالي سوف يزداد الطلب على العمالة في تلك القطاعات، وأيضًا يتمتع كبار السن بأوقات فراغ كبيرة، وبالتالي- ومع ارتفاع مستوى الدخول لكبار السن، لا سيما كبار السن في المدن والبلدات- فإن طلب كبار السن تجاه الخدمات السياحية والثقافية سوف يزداد، وقد اكتشف ماو روي وشو ديان وي باستخدام بيانات المسح الأسري في المدن والبلدات بين عامي 2002 و2009 لبحث العلاقة بين هياكل الإنفاق الاستهلاكي وبين التركيبة العمرية السكانية في الصين إن إنفاق صغار السن يرتفع في جوانب التعليم والثقافة والترفيه والملبس، بينما يرتفع إنفاق متوسطي العمر في جوانب الخدمات والأجهزة المنزلية والاتصالات والمواصلات والإسكان، أما كبار السن فيرتفع إنفاقهم في جوانب الرعاية الطبية، كما استخدما البيانات السكانية المتوقعة

بين عامي 2015 و2050 استقصاءً للأثر المستقبلي للشيخوخة السكانية تجاه الإنفاق الاستهلاكي، واكتشفا أن التغيرات في نسبة الإنفاق الاستهلاكي في الكثير من الجوانب قد استقرت، بينما أخذت نسبة الاستهلاك في الخدمات الطبية في الارتفاع السريع[71].

ويعرض الجدول (3-4) التغيرات في تركيبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر الصينية بين عامي 1990و2010، موضحًا أن نسبة الإنفاق على المأكل قد انخفضت من 54.25% عام 1990 إلى 35.67% عام 2010، بينما ارتفع الإنفاق على النواحي الطبية والعلاجية من 2.01% إلى 6.47%، وارتفعت نسبة الإنفاق في ما يتعلق بالاتصالات والمواصلات من 1.20% إلى 14.73%، هذه التغيرات إنما هي نتاج لعدة عوامل منها ارتفاع دخل الفرد، والشيخوخة السكانية، وهي تتزامن بشكل مبدئي مع نتيجة البحث، يرجى النظر للجدول (3-[72]4):

الجدول (3-4) التغيرات في تركيبة الإنفاق الاستهلاكي المنزلي الخاص في

المدن والبلدات بين عامي 1990و2010

أوجه الإنفاق	1990	1995	2000	2005	2010
المأكل	54.25	50.09	39.18	36.69	35.67
الملبس	13.36	13.55	10.01	10.08	10.72
المسكن	6.98	8.02	10.01	10.18	9.89
الخدمات والأجهزة المنزلية	10.14	7.44	8.79	5.62	6.74

71- «نمط التحول السكاني الصيني والتركيبة الاستهلاكية الخاصة»، ماو روي، شو جيان واي، الأوراق المتبادلة في «الندوة الدولية للربح السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية « التي استضافها القسم الاقتصادي بمعهد دراسات العلوم الاجتماعية الصينية، ونظمها مركز الأبحاث الاقتصادية والسكانية بمعهد العلوم الاجتماعية الصينية.

72- انظر: «الكتاب الاحصائي الصيني السنوي لعام 2011» الصفحة رقم 334؛ «الكتاب الإحصائي الصيني السنوي لعام 2006» الصفحة رقم 350؛ «الكتاب الإحصائي الصيني السنوي لعام 2001» الصفحة رقم 306؛ «الكتاب الإحصائي الصيني السنوي لعام 1996» الصفحة رقم 284؛ «الكتاب الإحصائي الصيني السنوي لعام 1991» الصفحة رقم 280؛ «التغيرات في أحوال قدرة كبار السن على إدارة شؤون حياتهم اليومية ومتطلبات الرعاية الطويلة المدى ارتكازاً على تحليل بيانات المسح التتبعي لأحوال كبار السن في الريف والحضر في الصين»، تشانغ كاي تي.

التأمين الصحي	2.01	3.11	6.36	7.56	6.47
الاتصالات والمواصلات	1.20	5.18	7.9	12.55	14.73
خدمات التعليم والثقافة والترفيه	11.12	9.36	12.56	13.82	12.08
بقية المنتجات والخدمات	0.94	3.25	5.17	3.50	3.71

الباب الثاني

تأثير الشيخوخة تجاه التوظيف

الفصل الأول

عدم ثبوت تأثير الشيخوخة على التوظيف

من الشائع إن انخفاض معدل الزيادة السكانية يعقبه ارتفاع في معدل التوظيف، ويوضح التحليل السابق أن عامل انخفاض معدل الزيادة السكانية وعامل الشيخوخة يمكن أن يؤديا واقعيًا إلى خفض النمو في امدادات القوى العاملة، لدرجة أنه قد يحدث نمو سلبي، ولكن- وبشكل فعلي-يرفع ازدياد الندرة في القوى العاملة من تكلفة القوى العاملة، ما يعزز من احتمالات إحلال رأس المال محلها، ما يقلل من الطلب عليها، ولذلك وفي الوقت ذاته الذي تتسبب فيه الشيخوخة في خفض إمدادات القوى العاملة فإنها تتسبب، وبشكل آخر في تقليل الطلب عليها، والنتيجة أن التأثير على التوظيف ليس مؤكدًا.

وقد قام زوا شوياه جين ويانغ شياو بينغ بتحليلات مرتبطة بهذا الصدد باستخدام إحصائيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في ما يخص الشيخوخة السكانية ومعدل التوظيف، وقد اكتشفا أنه ليست ثمة علاقة بين الاثنين[73]، ففي الواقع تعد أوروبا واليابان هما أصحاب أقل معدل نمو سكاني، حتى ليصل الأمر إلى النمو السلبي، وهما أكثر منطقتين تتفاقم فيهما مشكلة الشيخوخة السكانية، ومع ذلك لم يساعد هذا في تحقيق معدل توظيف عال في هاتين المنطقتين، ففي اليابان دَخَلت قرابة نصف الشباب سوق العمل عن طريق التوظيف غير الرسمي، ولو استمر الحال هكذا حتى بلوغهم سن الثلاثين، فسيتعذر عليهم تمامًا التحول عن الطريق غير الرسمي، وبالتالي عند التقاعد لن يحصلوا إلا على مبالغ قليلة جدًا، أما في أوروبا فنجد أن الأزمات المالية تختلط بمشكلة الشيخوخة السكانية [74]، حتى أنها باتت

73- «التأثيرات طويلة المدى للشيخوخة السكانية على الاقتصاد الصيني»، زواه شوياه جين، يانغ شياو بينغ، و»التنمية الاقتصادية والسكانية الصينية في القرن الواحد والعشرين» تساي تسانغ ايه، لي لينغ، جو باو تشانغ، لين اي فو، دار نشر الإسهامات العلمية الاجتماعية، 2006.

74- أنظر Noriyuki Takayama and Kousuke Shiraishi, “Does a bad start lead to a bad finish in Japan,” working paper, March 2012 ◦

تشكل هجومًا غير مسبوق على التوظيف، وأوضحت بيانات التوظيف التي نشرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في يوليو 2012 أن معدل البطالة بين الشباب فوق سن 18 عامًا في منطقة اليورو قد ناهز 22.6%، حيث تتجاوز النسبة في إيطاليا 35%، وفي إيرلندا 30%، بينما سجلت النسبة في فرنسا ارتفاعًا جديدًا، وتجاوزت النسبة في إسبانيا واليونان 53% بالفعل، وأقل دولة هي البرتغال التي تتراوح بها النسبة بين 37.6%، 36.4%، إلا أنها ما زالت مرتفعة.

تتمثل أحوال توظيف كبار السن في الصين في التركيبة الثنائية للحضر والريف، ويعتبر معدل توظيف كبار السن في المناطق الريفية أكبر، بينما يتدنى معدل توظيف كبار السن في الحضر، فالسن القانونية للتقاعد في للمعاشات في الحضر يبلغ- بشكل أساسي- 55 عامًا للإناث، و60 عامًا للرجال، وبعض العمالة الذين يمارسون الأعمال البدنية الشاقة قبل هذا السن بخمس سنوات، ومن ناحية أخرى تقلل الشركات والمؤسسات الحكومية والمملوكة للدولة من العمالة الزائدة لديها عن طريق برامج المعاش المبكر، وحاليًا لا يزيد متوسط سن التقاعد الحالية في المدن والبلدات على 53 عامًا، وعلى خلفية تسارع معدلات الشيخوخة السكانية فإن تأخير سن التقاعد القانونية قد بات ضرورة ملحة، وفيما يخص هذا الإجراء ما زال الوعي الاجتماعي ناقصًا وكذلك السياسات الداعمة له.

1. واقع توظيف كبار السن:

في ظل التقسيم الهيكلي الثنائي بين الحضر والريف فإنه يشار بنظام التوظيف إلى الحضر، وتستبعد منه العمالة الريفية، ولكي تتم الدراسة المقارنة - بشكل مريح- هنا، فإن العمالة الريفية تصنف بشكل منفصل توظيفيًا، ومن ثم فإن الهيكل الثنائي لتوظيف كبار السن هو سمة ظاهرة، وفي المناطق الريفية وخاصة في المناطق الجبلية الحدودية، ومع تدني تقنيات العمل الزراعي فإن معدلات توظيف كبار السن ترتفع، وخصوصًا أن القوى العاملة من الشباب تهجر القرى إلى المدن الكبرى في الأجزاء الشرقية للعمل، ويتركون وراءهم كبار السن والأطفال، وهؤلاء المسنون ينخرطون في العمل طالما يستطيعون الحركة، ولا يلقون بالًا للتقاعد أو عدمه، وهناك بعض القرى نفذت نظام التقاعد، ولكن ومع تدني المعاشات التي يتقاضونها فإنهم يستمرون في العمل، ويرجع هذا لسببين، أولهما أن المعاشات المتدنية لا تكفي للوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية، ومن ناحية أخرى إنهم قد اعتادوا العمل، حتى باتوا

ينظرون إليه على أنه شكل من أشكال استمرار الحياة.

وطبقًا لبيانات مسح كبار السن فإن نسبة العمالة لكبار السن الريفيين في المراكز وما تحتها تناهز 31%، بينما تبلغ في المدن 15%، وفي البلدات 11% تقريبًا، تبلغ نسبة العمالة للذكور الريفيين في المراكز وما تحتها حوالي 53%، ينخرطون في أعمال الرعي والزراعة وصيد الأسماك، وتبلغ نسبة كبار السن الذين عادوا للعمل في المدن بعد التقاعد 18% تقريبًا، وبلغت نسبتهم في المدن والبلدات 13% تقريبًا، وترتفع نسبة الذكور من كبار السن الذين عادوا للعمل بعد التقاعد في المدن عن الإناث، ويعمل كبار السن في الريف في أعمال الرعي والزراعة والصيد، بينما يعود كبار السن في المدن إلى مواقعهم الوظيفية ذاتها أو يعملون في مؤسسات أخرى، وتقل نسبة كبار السن الذين ينشئون عملًا خاصًا، ولكن في السنوات الأخيرة دَخَلَ كبار السن العائدين من التقاعد إلى مضمار إدارة الشركات الفردية والخاصة والمساهمة، بإدارة ورأس مال خاص وبتمويل ذاتي، ويعملون في مجالات التجارة والخدمات والأبحاث والتطوير والتخطيط والتدريب والبحث وغيرها من الأعمال، ووفقًا لدراسات العينة، فإن كبار السن العائدين من التقاعد في البلدات يعملون في ثلاثة أنماط رئيسة، وهي:"عمال إنتاج، وفنيين، وموظفين"، وتناهز نسبتهم مجتمعين 57%.

2. سياسة توظيف كبار السن:

ترجع السياسة الحالية للتقاعد في الصين إلى خمسينيات القرن العشرين، فلقد حددت"قواعد تأمينات العمل"الصادرة في 1951 سن تقاعد الذكور ستون عامًا، والإناث خمسون عامًا، أما"التدابير المؤقتة لتقاعد العاملين في قطاعات الدولة"الصادرة عن مجلس الدولة الصيني عام 1955 فقد زاد من السن القانونية لتقاعد الكوادر النسائية من 50 عامًا إلى 55 عامًا، وبعد ذلك تم وضع قواعد لحالات خاصة، مثل القليل من كبار الخبراء ضمن كبار العناصر المثقفة، والذين مدت السن القانونية للتقاعد لهم من 5 إلى 10 سنوات، وبالتالي يتحدد مد سن التقاعد القانونية حسب كل صناعة وحسب كل موقع، وبالتالي ظهرت الفروقات في سن التقاعد القانونية بين الوظائف وبين القطاعات الصناعية المختلفة.

ومنذ صدور"قواعد تأمينات العمل"عام 1951 حتى الآن وعلى مر أكثر من ستين عامًا تواترت العديد من التطورات على نظام المعاشات، وارتفع متوسط العمر المتوقع من 40 عامًا تقريبًا إلى 74 عامًا، ولمن ومع ذلك لم يطرأ تطوير كبير على السن القانونية للتقاعد، وعلى خلفية تسارع وتيرة الشيخوخة السكانية في الصين فإن نظام التقاعد المعمول به سيجعل من الصعب على نظام المعاشات الأساسي في المدن والبلدات أن يستمر.

إن الدول المتقدمة التي تمر بمرحلة الشيخوخة السكانية تستخدم رفع السن القانونية للتقاعد (أو تأخير الحصول على المعاشات) كأسلوب منتشر نوعًا لتخفيف الحمل العام عن عاتق تأمينات المعاشات، وقد رصدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بين عامي 1990 و2007 ثماني عشرة دولة رفعت من السن القانونية لاستحقاق المعاش بدرجات متفاوتة، وفي الوقت ذاته قدمت فرصًا تدريبية أكبر لكبار السن، حتى يتسنى لهم استيعاب التقنيات الجديدة وحتى يتمكنوا من مواكبة الأعمال الجديدة بغية رفع سن التقاعد.

ولمواجهة التحديات التي تفرضها الشيخوخة السكانية فإن بعض المناطق قد بدأت في إجراء التجارب حول إمكانية رفع سن التقاعد، مثلما حدث في سبتمبر 2010 عندما نشر مكتب شانغهاي للموارد البشرية والتأمين الاجتماعي"القواعد المرنة للتقاعد لكل الموظفين في مدينة شانغهاي"، والتي سمحت لموظفي المؤسسات ذوي المؤهلات الفنية والتقنية، بما فيهم الفنيون، والفنيون ذوو الشهادات الفنية العليا والموظفين التي تحتاجهم المؤسسات، وعلى أساس التفاوض الفردي أو الجماعي وبحرية تامة أن يؤخروا من إجراءات استحقاق المعاش، ولا تتجاوز مدة مد السن القانونية للتقاعد في هذه الحالة 65 عامًا للذكور، و60 عامًا للإناث، أما ما يسمى قواعد التقاعد"المرنة"فإنها تشدد حاليًا على إن التجارب التي أجرتها مدينة شانغهاي إنما مشروطة وقائمة على المفاوضات الطوعية الفردية والجماعية، وأن رفع سن العمل ليس إجباريًا، ولكن طبقًا للاختبارات التي تعكس الأحوال الواقعية والتي صدرت خلال العام، فإن عدد الوحدات والأفراد التي استجابت لقواعد التقاعد المرن لمدينة شانغهاي فما زالت منخفضة.

حول رفع سن التقاعد

في الواقع، ما زال الشك والتحفظ يحيطان بإشكالية رفع سن التقاعد لدى الكثيرين في الصين، وفي الخامس من يوليو من عام 2012 أشار أحد موظفي وزارة الموارد السكانية والتضامن الاجتماعي أثناء إجاباته على أسئلة المستخدمين إلى أن رفع سن التقاعد أصبح اتجاهًا لا مناص منه، وأن الوزارة سوف تقدم- في الوقت المناسب- مشروع سياسات مرنة لرفع سن استحقاق المعاشات، وقد أحدث هذا ضجة كبيرة في طول البلاد وعرضها، وقد أطلقت شبكة الشعب استطلاعًا للرأي على موقعها الإلكتروني حول رفع سن استحقاق المعاش اشترك فيه مليونان و300 ألف شخص حتى الثامن عشر من يونيو 2012، ووصلت نسبة المعارضين 94.8%، أي أن أكثر من مليونيٍّ و200 ألف شخص قد صوتوا بالرفض، وكان السبب أن ذلك يضر بتوظيف الشباب، بينما وافقت قرابة 2% من المشتركين، وكانت رؤيتهم"أن متوسط العمر المتوقع قد ارتفع وإن النقص في أموال المعاشات كبير"، وقد بينت تلك النتيجة أن الدولة إذا أرادت أن ترفع من سن التقاعد فإن أمامها الكثير من الجهود لتبذلها.

ويرى الكاتب أن رفع سن استحقاق المعاش أصبح اتجاهًا حتميًا، لكن لتنفيذ هذا الإجراء لا بد من التوصل لحزمة من السياسات الداعمة والتي تشجع الشعب على قبول هذا الإجراء.

ولقد تناولنا من قبل أن نظام المعاشات الحالي في الصين يقوم على نمط ثنائي من تضامن اجتماعي مدفوع نقدًا، ومن حسابات فردية تراكمية، يقوم نظام التراكم على حسابات فردية يمولها العامل بنفسه، وتعود إليه عند التقاعد المبالغ التي دفعها وقيمتها المضافة، وتدفع الآن كل المؤسسات في الدولة ما نسبته 20% من إجمالي رواتب العاملين بها لنظام التضامن الاجتماعي، ويدفع العاملون أنفسهم 8% من رواتبهم للحسابات الفردية، وواقعيًا توجد حسابات فارغة بكميات كبيرة ضمن

الحسابات الفردية، حتى إن الجزء الخاص بالتضامن الاجتماعي لا يكفي، وبالتالي لا مناص من استخدام أموال الحسابات الفردية لدفع المعاشات.

تعد الحسابات الفارغة تهديدًا ماليًا هائلًا لاستمرارية نظام تأمين المعاشات الاجتماعي، ولذلك بدأت الإدارة المركزية في إجراء تجربة تمويل الحسابات الشخصية بشكل كامل، وقد بدأت التجربة من ثلاث مقاطعات في الشمال الشرقي، لتشمل- تدريجيًا-عموم البلاد، ولكن حتى الآن يصعب بشكل كبير التمويل الكامل للحسابات الفردية، إن فرضية التمويل الكامل للحسابات الفردية هي أن حسابات التضامن الاجتماعي يمكن أن يتوازن فيها جانبيًا الدخل والانفاق، بل يمكن أن يكون هناك فائضًا، والحقيقة أن حسابات التضامن الاجتماعي حاليًا تعاني من العجز بشكل عام، وبالتالي لا توجد أموال تكفي للتمويل الكامل للحسابات الفردية، ومن ناحية أخرى، وبالنسبة لأسلوب الإدارة الحالي لأموال المعاشات، فإن أموال الحسابات الفردية التي تديرها الحكومات المحلية في كل مكان توضع مع أرصدة التضامن الاجتماعي، ويمكن وضعها فقط في ودائع خاصة في البنوك التجارية المملوكة للدولة، وبسبب تدني نسبة الفائدة على تلك الودائع فإنها في بعض السنوات تقل عن مؤشرات أسعار المستهلك، ولذلك تفتقد الحكومات المحلية الإيجابية في التمويل الكامل للحسابات الفردية.

وطبقًا للمعلومات التي أفصح عنها السيد ين وي مين وزير الموارد البشرية والضمان الاجتماعي خلال فترتي الاجتماع عام 2012 إن إجمالي دخول المعاشات لعموم البلاد عام 2011 بلغت تريليون و300 مليار يوان، بينما بلغ الإنفاق تريليون و200 مليار يوان، ما يعني تحقيق توازن بين الدخل والإنفاق، بل وحدوث فائض طفيف، وبالتالي وبشكل كلي لم تظهر مشكلة العجز في أموال المعاشات في البلاد، ولكنبلغ الدعم المالي لمعاشات العاملين عام 2011 أكثر من 180 مليار يوان، وبدون هذا الدعم سيظهر العجز في ثلاث عشرة مقاطعة [75].

ويظهر من الأحوال السابقة إن الحسابات الفارغة لاتزال تنشأ ضمن الحسابات الفردية في المعاشات، فلقد سجلت دخول المعاشات عام 2011 تريليونًا و300

75- – وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي: نقاش وبحث طريقة إدارة الاستثمار في أموال المعاشات، (صحيفة تايمز التأمينات المحاسبية)، 8/3/2012

مليار يوان، ولو خصمنا الدعم المالي، فستسجل تريليون و100 مليار يوان فقط، وتبلغ نسبة الحسابات الفردية إلى نسبة التضامن الاجتماعي في معاشات كبار السن 8:20 (28.5% تقريباً)، وبالتالي هناك قرابة 300 مليار يوان يدخلون تحت مظلة الحسابات الفردية، وطبقًا لتقديرات النظام الأصلي فإنه لا تجب الاستعانة بتلك الأموال في دفع المعاشات، وواقعيًا سجلت أموال المعاشات في العام الماضي 100 مليار يوان فقط حتى بعد إضافة الدعم المالي، ما يعني استمرارية ظهور الحسابات الفارغة، ثانيًا تبلغ حاليًا نسبة كبار السن الذين يبلغون عمر 65 عامًا وما فوق 9.1% فقط من إجمالي السكان، ولا يظهر من جبل الشيخوخة السكانية الجليدي إلا قمته، ولكن مع العجز الذي يظهر في أموال المعاشات في ثلاث عشرة مقاطعة، ومع نسبة كبار السن الذين يبلغون عمر 65 عامًا وما فوق والتي ستبلغ 30% في منتصف القرن الحالي، فإن الدعم المالي العام الموجه لأموال المعاشات يقترب من حدود مقلقة، ولذلك فإن رفع سن استحقاق المعاش أصبح ضرورة لا مناص منها، وإلا فإن الشريحة السكانية لكبار السن في السنوات المقبلة سيصعب عليها تحمل الأعداد المتزايدة من المتقاعدين وتكاليف معاشاتهم.

تطوير سياسات مساندة تدعم بشكل أكبر رفع سن التقاعد :

وكما سلف القول فإن مشكلة رفع سن التقاعد معقدة جدًا، وتمتد بآثارها إلى فاعلية المؤسسات والعاملين معًا، وتشجيع فاعلية الطرفين تحتاج إلى سياسات مساندة بشكل أكبر، ولو نقص دعم تلك السياسات المقصودة فسينعكس هذا على الطرفين، وسيصبح من الصعب جدًا تنفيذ رفع سن التقاعد واقعيًا لذلك ينبغي عدة أمور:

أولًا: لا بد من تشجيع المؤسسات على استقدام عمالة من كبار السن الذين رفعوا سن التقاعد لديهم، والتوصل لحل سليم لرواتبتلك الفئة من العمالة، فالكثير من المؤسسات مملوكة للدولة، وتضع السن من أهم العوامل في تحديد الأجور، فكلما زادت السن كلما ارتفع الأجر، ولكن إسهام العامل في دخل المؤسسة"معدل الإنتاجية الحدي"لا يرتفع مع السن، وبشكل عام تصل العمالة البدنية إلى قمة عطائها المهني عند سن 30 و40 تقريبًا، بينما تصل العمالة العقلية لقمة عطائها عند سن الخمسين

تقريبًا، وبعدها يقل العطاء، وفي أحوال كثيرة ومع ارتفاع الأجور المتواصل مع ارتفاع السن فإن التكلفة الحدية لتشغيل المؤسسة لكبار السن سوف تزيد عن الدخل الحدي الذي يضيفه العامل للمؤسسة، الأمر الذي سيكون له أثر سلبي لأرباح المؤسسة، وعندئذ سوف تفتقر المؤسسات لدوافع تشغيل كبار السن الذين رفعوا سن تقاعدهم، ولحل تلك المشكلة فإنه لا بد من بحث ودراسة محددات ومعايير أجور كبار السن، والتفكير في طريقة تكفل عدم زيادة أجور كبار السن.

ثانيًا: يمكن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تقليل بقية تكاليف تشغيل المؤسسات لكبار السن، فعلى سبيل المثال فإنالشركة التي تشغل كبار السن الذين رفعوا سن تقاعدهم يمكن إعفاؤها من سداد معاشات التضامن الاجتماعي لتلك العمالة (وتبلغ في المعتاد 20% من إجمالي الأجور، وفي شانغهاي تبلغ 22%)، بل ويمكن إعفاؤهم من سداد صناديق الإسكان (وتبلغ نسبتها 7% من إجمالي الرواتب)، ولكن حينها سيكون من المحتم استمرار هؤلاء العمال في سداد حساباتهم الفردية، وبالنسبة للمؤسسات فإن هذا الإجراء سوف يقلل من المبالغ التي تدفعها لتأمينات المعاشات، وبالتالي سوف تقلل من تكاليف استخدامها للعمالة من كبار السن، وبالنسبة لكبار السن فسوف يستمرون في تلقي الأجور كعاملين، وفي الوقت ذاته يستمرون في زيادة التراكم في معاشهم الشخصي، وبالنسبة للمعاشات فإن هذا الإجراء سوف يقلل من دفع المعاشات، وله أهمية كبيرة في الاستمرارية المالية لذلك النظام، وبالطبع كل ما سبق أمثلة، والتركيز فيها حول إن الحكومة من جانبها لا بد أن يكون لديها سياسة تشجع المؤسسات على تشغيل كبار السن الذين رفعوا سن تقاعدهم، وكذلك تشجع العمالة على اختيار رفع سن معاشهم بشكل فردي.

وأيضًا لا بد من الحفاظ على النسبة الصحيحة بين معاشات المتقاعدين وبين رواتب العاملين (نسبة الاستبدال)، لو تدنت نسبة الاستبدال بشدة فلن يكون الأمر مرغوبًا، ولو ارتفعت بشدة فإن المعاشات سوف تقارب مستوى الأجور، ما سيقلل من فاعلية رفع العمالة من كبار السن من سن تقاعدهم، وبالطبع فإن خفض نسبة دفع تأمينات المعاشات الاجتماعية في الوقت ذاته الذي يتم فيه خفض نسبة الاستبدال ستكون له أهمية كبرى في بناء نظام تأمينات للمعاشات متعدد الطبقات، خاصة وأن نظام الدفع الفوري للمعاشات، والذي تديره الحكومة، يشدد على العدالة، ولكنه لا

يقدم إلا ضمانًا مبدئيًا فقط، وبالإضافة إلى المعاشات الأساسية لا بد من وجود بقية أساليب تأمينات كبار السن لتعويض الفجوة الناشئة، مثل المعاشات التكميلية أو المعاشات المهنية أو ادخار التقاعد الفردي، وغيرها من الأساليب، كما أن تأمينات المعاشات في ركيزتيها الثانية والثالثة تنتمي إلى الحسابات الفردية، وليست هناك فروقات في إمكانيات إعادة التوزيع بين الأفراد، فالتقاعد المبكر لن يتيح مبلغًا كبيرًا، والتقاعد المتأخر سيزيد من المبالغ المتاحة، ومن ثم فإن بعض الناس يختارون مواصلة العمل بغية مواصلة وزيادة المعاش الخاص المتراكم، والآن وبسبب عدم وجود نظام تأمين المعاشات المتعدد الطبقات فإن الاعتماد كله على دفع المعاشات العامة، ويقل الدافع لدى الأفراد لزيادة تراكم معاشاتهم الشخصية عن طريق رفع سن التقاعد.

وبالطبع فإن فرضية رفع السن القانونية للتقاعد لا بد أن تأخذ حقها من البحث العميق والنقاش الموسع، ولا بد من سماع آراء كل أطياف المجتمع، وفتح حوار ونقاش موسعين تجاه الآراء المعارضة، وفي النهاية تدخل إلى ساحة مجلس الشعب تلك السلطة التشريعية للوصول إلى إجماع واتخاذ قرار بشأنه، هذا هو الطريق، فلا يمكن أن يمر كقواعد إدارية بسيطة تصدر من الدوائر الحكومية المختصة.

التخلص من سوء الفهم تجاه رفع سن التقاعد:

(1) العجز في أموال تأمينات المعاشات أمر تاريخي، ولا بد من علاجه بالسياسات المالية، تعتقد بعض الآراء إن العجز الحالي في أموال تأمينات المعاشات هو بدرجة كبيرة أمر تاريخي، ولعلاج هذا العجز لا يجب أن نعتمد على تأخير سن استحقاق المعاشات، وفي تلك الظروف الحالية والتي تتمتع فيها السياسة المالية بفائض في الأموال، يجب سداد تلك الديون التاريخية عن طريق التحويلات المالية، وفي الواقع فإن مقولة:"إن العجز الموجود في أموال تأمينات المعاشات هو لأسباب تاريخية بشكل كامل"، تنقصها الدقة، فلو كانت الديون تاريخية بشكل بحت فمع التحويلات المالية المباشرة والمستمرة في تلك السنوات لسد العجز فإن"الديون الضمنية"لأموال المعاشات الأساسية كانت ستقل مع الوقت عن مثيلاتها قبل عشرة أو عشرين عامًا، ولكن في الواقع فإنه بداية من تسعينيات القرن العشرين بينت

الدراسات المختلفة أن الديون الضمنية لتأمينات المعاشات لا تفتأ تزداد، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان أن نقول إن العجز في أموال تأمينات المعاشات الموجود حاليًا عبارة عن ديون تاريخية، هناك العديد من الديون نشأت خلال مراحل تصميم النظام وأثناء العمليات الحالية، فعلى سبيل المثال فإن التقاعد المبكر ينشأ بلا توقف ديونًا جديدة.

ولو تم الاعتماد على التحويلات المالية لسد العجز فستنشأ على المدى الطويل مشكلة في توازن الرعاية بين الأجيال، فعندما نقر مبدأ التحويلات المالية المباشرة نكون كمن يظن أن الأموال تسقط من السماء، وفي الواقع أن ذلك لا يحدث، فتلك الأموال في النهاية هي الأموال التي يدفعها الأفراد العاملون من التركيبة السكانية القادرة على العمل، ومن ثم فإن تلك الأموال محدودة، وتتناقص نسبة التركيبة العمرية القادرة على العمل إلى نسبة كبار السن مع الوقت، أي أن الدعم سيتضاءل مع الوقت، وسواءً كان توجيه المدفوعات للضرائب أو للمعاشات فإن مسؤولية الطبقة القادرة على العمل ستزيد مع الوقت، ولو ركز أحدهم على التحويلات المالية، فإن الأمر سيتعذر استمراره مع الوقت.

(2) رفع سن التقاعد سوف يؤثر على توظيف الشباب، الواقع أن في هذا الأمر نوعًا من سوء الفهم، فلو كان التقاعد المبكر يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في توظيف الشباب، فمن المنطق أن نجعل سن التقاعد مبكرًا جدًا (عند الأربعين مثلاً)، وسوف تجد الوظائف من يشغلها فورًا، ما يكفل الحل الفوري لمشكلة توظيف الشباب، ولكن في الواقع إن فرص العمل ليست كثيرة؛لأن عند التقاعد في سن الأربعين واستحقاق المعاش عند تلك السن المبكرة، سيكون عبئًا على المؤسسات في ما يخص دفع المعاشات جسيمًا للغاية، ولن يكفي المعاش الأساس وسيحتاج الأمر وقتها للتحويلات المالية، ما سيزيد من الأعباء الضريبية على المؤسسات، الأمر الذي لن يعزز من تنمية تلك المؤسسات، ولن يفضي- في النهاية - إلى خلق فرص عمل جديدة، تواجه الكثير من المؤسسات متناهية الصغر حاليًا مشكلات جمة، وهي مشكلات مرتبطة - ارتباطًا وثيقًا-ببيئة الأعمال الحالية، ومنها العبء الضريبي المتزايد، فلو زادت الأعباء الضريبية للمؤسسة - بشكل كبير- فإن الأمر يؤثر بشدة على تطورها، بل ويصل الأمر

إلى تهديد البقاء ذاته، وبالطبع لن تنشأ فرص عمل جديدة في تلك الظروف، ولذلك فإن تبكير السن القانونية للتقاعد سوف لا يعطي الشباب فرصًا أكبر للتوظيف، بل إنها ستقيد خلق فرص عمل جديدة.

وأيضًا إذا أصبحت سن استحقاق المعاش عند الأربعين فإن الكثيرين سيعودون للعمل ثانية بعد الحصول على المعاش، والميزة التنافسية لتلك العمالة ستكون أكبر في سوق العمل؛لأن المؤسسات لن تدفع لهم ضمانًا اجتماعيًا مرة أخرى، ولذلك يمكن أن يعملوا في أماكنهم ذاتها لو أرادوا استمرار العمل، ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين وظائف الشباب ووظائف كبارالسن ليست علاقة تبادلية، فنجد أن القليل جدًا من الشباب يعملون في الدوام الليلي في وظائف الحراسات، وفي المطاعم يندر بشدة تواجد كبار السن في أعمال المطاعم، فأسلوب العمل الذي قد يقبله الشباب لا يقبله كبار السن، والعكس صحيح، والسمات الوظيفية لبعض المؤسسات والأعمال وكذلك السمات العمرية تحدد رفع سن التقاعد وليس من المحتم أن تصنع طفرة كبيرة تجاه توظيف الشباب.

الباب الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول

رفع الوعي لدى القوى العاملة

وتحقيق إحلال كفاءة القوى العاملة محل العدد

مع تزايد وتيرة الشيخوخة السكانية أصبحت الطبقة القوى العاملة أهم عناصر الإنتاج، والتغير في الإمدادات الكلية للقوى العاملة وفي تركيبتها له تأثير مهم تجاه ترقية وتطوير الهياكل الإنتاجية، ومن ثم تؤثر على كامل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، كما أن مستوى تدريب وتعليم العمالة واستيعاب التقنيات والتكنولوجيا المتطورة مهم للغاية، كما أن تَوفر العمالة ذات القدرات العالية -نسبيًا- يمكن أن ينمي من الصناعات ذات الدرجة التكنولوجية العالية.

وفي أثناء عملية تنمية وتحسين الهياكل الصناعية فإن العمالة تحتاجباستمرار إلى معرفة الجديد وتطوير مهارات العمل، ويرجع هذا إلى عاملين، أولهما أنه في مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيسبب تطوير الهياكل الإنتاجية الذي ينتج عن عمليات الضبط في إلغاء بعض الوظائف التي كانت موجودة، وفي الوقت ذاته ستنتج عنه وظائف أخرى، ولا بد للعامل أن يرفع من مهاراته الشخصية لكي يلائم التغيرات في الوظائف، ومن ناحية أخرى وتباعًا مع التنمية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي، فإن التغيرات في الوظائف والتي نتجت عن ترقية وتطوير الهياكل الإنتاجية قد خلقت طلبًا أعلى تجاه مهارات العمل، ولعل السر في رفع قدرات العاملين يكمن في اتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى تنمية كافة المهارات التي تحتاجها التنمية الصناعية بشكل عملي، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:

أولًا: لا بد من تدعيم الدور الأساسي للتعليم العالي في إذكاء المهارات، ويجب في المستقبل تعميق الإصلاحات في التعليم العالي طبقًا لطلب الضبط الاستراتيجي للهياكل الإنتاجية والاقتصادية على المهارات، وتقوية الأواصر بين التعليم العالي وبين الاقتصاد والمجتمع، فضبط الهياكل العلمية والهياكل المتخصصة يخلق نموذجًا لتدريب المواهب والمهارات، ويجعل التعليم والتدريب يتناسبان مع هيكل الطلب على المهارات.

ثانيًا: يجب الاهتمام- بشكل كبير- بالتعليم المهني بهدف إذكاء المهارات في الهيكل التعليمي، ويشمل نظام التعليم المهني في الصين التدريب المهني والتعليم في المدارس المهنية، والهدف هو تنشئة عامل يطبق مهارته، ويتمتع- بمستوى محدد- من الثقافة والمهارات والمعارف المتخصصة، وبالمقارنة مع التعليم العام وتعليم الكبار فإن التعليم المهني يركز على المهارات التطبيقية والقدرة على العمل الفعلي.

ثالثًا: يجب التفعيل الكامل لدور التعليم المستمر في منظومة ضبط وتطوير هياكل المهارات.

ويهدف التعليم المستمر من خلال تحسين وتطوير مهارات وقدرات وأساليب المتدرب إلى إطلاق القدرات الكامنة فيه، ومن ثم رفع فاعلية المنظمة، ويعني التعليم المستمر استكمال وتطوير التعليم الذي سبق وتلقاه المتدرب، وذلك للتغلب على سلبيات شيخوخة المعارف، ويتمحور في الوقت ذاته حول دراسة نظريات ومعارف وتقنيات وأساليب جديدة واستكمال وتوسيع وتعميق المعرفة المكتسبة، ويركز على رفع القدرة الاستيعابية والمهارات الكلية، ويطور باستمرار من الطاقات الإبداعية والقدرات الكامنة للأفراد، ويُنمي- بلا توقف- من المهارت الفكرية لدى المتعلم، ومن ثم يرفع من قدرات العاملين لكي يستطيعوا تلبية احتياجات تطوير وترقية الهياكل الإنتاجية.

تكوين وإتمام سوق عمل موحد على مستوى البلاد

ورفع كفاءة موارد القوى العاملة

تشكل الشيخوخة السكانية ضغوطًا محسوسة تجاه الإمدادات المستقبلية من القوى العاملة، وتتغير العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل تباعًا لذلك، ما يؤثر على المميزات النسبية التنافسية للصين في السوق الدولي، وفي الواقع فإن الصين حتى الآن لم تمِط اللثام عن القدرات الكامنة للأعداد الهائلة من القوى العاملة الموجودة حاليًا، تلك القوىالتي تفتقر إلى حرية الانتقال بين الأقاليم والحضر والريف بفعل الكثير من القيود، مثل نظام تسجيل الأسر ونظام الضمان الاجتماعي، وبالتالي لم يتكون سوق عمل موحد، وتتأثر الأعداد الحقيقية لإمدادات القوى العاملة سلبًا بقيود النظم الموجودة.

ولقد بدأ العمل بنظام تسجيل الأسر في الصين عام 1958،ما حد بشكل كبير من حرية الانتقال بين الريف والحضر، ما أنشأ سوق عمل منقسم بين الحضر والريف، وبالتالي لا يمكن تخصيص العمالة الريفية والحضرية إلا في أسواقها الخاصة، ما شوَّه من ثمن تخصيص القوى العاملة، وقلل من فاعلية تخصيص موارد القوى العاملة، ولذلك لا بد:

أولًا: من الدعم الإيجابي للاصلاحات في نظام التسجيل، وتحسين وتطوير كافة السياسات واللوائح الرامية إلى نقل أهل الريف إلى المدينة، وضمان حرية المواطنين في الهجرة والإقامة، وتفعيل نظام لتسجيل الأسر يميز بين أهل الريف وأهل المدن والبلدات من ناحية السكن، ويميز بين الفلاحين وبين غير الفلاحين من حيث الوظيفة، واستبدال نظام تسجيل الأسر بنظام الهوية الشخصية، ما يجعل المواطنين- قاطبةً-على قدم المساواة بشكل كامل في ظل نظام الهوية الشخصية المسجلة.

ومن ناحية أخرى يعد نظام الضمان الاجتماعي - الموجود حاليًا- نظامًا فصليًا موجهًا لفئات مختلفة، ويحافظ على تقسيم الفئات بين عمالة حضرية ومواطنين

حضريين ومواطنين ريفيين وعمالة مهاجرة للمدن (مازال الأسلوب المحدد خاضعًا للنقاش)، وكذلك فلاحين فقدوا أراضيهم (بعض المدن وغيرها تأسست بإجراءات ذاتية)، وفي داخل تقسيم العمالة الحضرية يوجد تقسيم أدق من حيث جهة العمل إلى عمالة في الجهات الحكومية، وعمالة في المؤسسات، وعمالة في المشروعات، وكذلك فكل نوع من التأمينات الاجتماعي في مرحلة تشغيله سوف ينقسم طبقًا لمبدأ التقسيم إلى الآلاف من أوعية المخاطر المختلفة، والهدف المتعارض بين تقسيم نظام الضمان الاجتماعي وبناء سوق عمل موحدة لكل البلاد يشكل عقبة كؤود في طريق تنمية سوق العمل الموحد على مستوى البلاد وحجر عثرة في تطوير الانتقال المكاني للعمالة وتفعيل الحراك الاجتماعي، ويعرقل حرية الحركة للعمالة ولا يفيد في تحضر العمالة الريفية المهاجرة أو تسريع عمليات التمدين[76].

إن إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لا بد أن يأخذ في حسبانه الدمج التدريجي لنظم الضمان الاجتماعي المختلفة، فيبني على- المستوى الأساسي- نظام ضمان قوميًا للتضامن الوطني، أولًا هناك حاجة إلى رفع مستوى التضامن الاجتماعي لتأمينات المعاشات، فواحدة من أكبر عقبات رفع مستوى التضامن والضمان الاجتماعي لكبار السن هي النسبة الإلزامية العالية لتامين المعاشات التي يجب على العامل دفعها في المدن والبلدات، فتلك النسبة تجعل من الصعب تجاوز مشكلات العمالة الريفية المهاجرة والعمالة غير الرسمية في الكثير من المؤسسات كثيفة العمالة، لا سيما المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وهي من أهم أسباب انتشار الاستخدام الفردي لنظم تأمين المعاشات الأخرى حاليًا إلى جانب نظام تأمين معاشات العاملين، وعلى مر السنوات وبرغم التشديد على رفع درجة التضامن لمعاشات التأمينات الاجتماعية لكبار السن، والتشديد على وضع أسلوب موحد على مستوى البلاد لتحويل علاقات التأمين الاجتماعي، إلا أن التطوير الحالي ما زال بطيئًا نسبيًا، ومن أهم أسباب ذلك البطء هو النسبة الإلزامية المرتفعة لتامينات المعاشات الاجتماعية، ولو تم تخفيض تلك النسبة (مثلًا تدفع المؤسسة 12% فقط، أو تشترك المؤسسة والعامل في دفع نسبة 12%)، فإن هذا سيسهم في درجة التضامن الاجتماعي، وفي النهاية سيكون تحقيق التضامن القومي أيسر بكثير.

76- انظر «الضمان الاجتماعي يتجه للتجزئة»، زوا شوياه جين، نشر في «إصلاح الصين»، العدد الأول والثاني لعام 2010، صفحتي 87-86

ومن ناحية أخرى، فإن الشباب الذين لديهم ميل مرتفع نحو الهجرة والترحال هم الدعامة الرئيسة للمهاجرين بين الريف والحضر، والشيخوخة التدريجية للسكان تعني أن الشباب باعتبارهم الدعامة الرئيسة للمهاجرين سوف تتضاءل أعدادهم، ما سيقلل من معدل التمدين، ومع الزيادة الجديدة في أعداد سكان المدن في الصين، ومع الأعداد التي تنتقل من الريف إلى الحضر والتي تتزايد مع الوقت، فإن الكثيرين منهم ولمعوقات عديدة لم يصبحوا"حضريين"، وتزداد باطراد نسبة"غير الحضريين"أو"غير المسجلين"في إجمالي سكان المدن، لتسجل نسبة سكان الحضر 46.6% من إجمالي السكان، بينما تسجل نسبة غير الريفيين 33% من إجمالي السكان، وتبقى بين هذا وذاك نسبة 14% من إجمالي السكان، وطبقًا للتقديرات، يبلغ عدد هؤلاء 182 مليون نسمة، وهو العدد الذي يساوي قرابة 30% من إجمالي السكان المسجلين[77]، فالطريق محدد في إصلاح نظام التسجيل، وإتمام نظام الضمان الاجتماعي، ودفع عملية تحضر العمالة المهاجرة، والاستخدام الأكفأ لموارد القوى العاملة المقيدة، ومنح القوى العاملة حرية التنقل بين الحضر والريف، وإطلاق العنان للدور الأساس للسوق في تخصيص الموارد لتكوين سوق عمل موحد على مستوى البلاد.

77- «التمدين الضحل يدمر جودة التمدين»، زوا شوياه جين، نشر في «الصحيفة الاجتماعية الصينية»، 15/7/2010.

الفصل الثالث

الاستخدام الأمثل للموارد البشرية لكبار السن لتحقيق شيخوخة إيجابية

إن الشيخوخة السكانية اتجاه طويلة المدى للتغيرات السكانية في الصين خلال هذا القرن، ولتحجيم الأثر السلبي للشيخوخة السكانية تجاه إمدادات وتكاليف القوى العاملة وتجاه التنمية الاقتصادية يجب الانتباه لكبار السن بصفتهم موارد بشرية، وتحقيق أقصى استفادة من تلك الموارد، ومن ثم يتحقق مفهوم الشيخوخة الإيجابية.

إن التطوير المستمر في الجوانب الحياتية للمواطنين ورفع المستوى الصحي وارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى جانب تعزيز النجاح في تعليم كبار السن، كلها عوامل زادت من تراكمية الموارد البشرية لكبار السن، وفتحت الطريق أمام الاستخدام الأمثل لها، ويتطلب هذا مجموعة من القادرين على العمل من أجل كبار السن، وخلق فرص عمل تناسبهم، وإعادة توظيفهم في وظائف تناسبهم، وتقديم سياسات ونظم مناسبة ومحفزة.

المراجع:-

1- (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام (1991) (1991-2011)، المطبعة الإحصائية الصينية أعوام (1991-2011).

2 -"نسبة التغير في مشاركة الطبقة العمال في الحضر في الصين ومحتواها السياسي"، تساي فان، وانغ ماي يان، (العلوم الاجتماعية الصينية)، العدد الرابع عام 2004.

3 -"التغيرات التي تواجه الاقتصاد الصيني والتحديات التي تفرضها على الإصلاح والتنمية"، تساي فانغ، (العلوم الاجتماعية الصينية)، العدد الثالث عام 2007.

4 -"العولمة والهجرة الداخلية للقوى العاملة في الصين- الاتجاه الجديد والمحتوى السياسي"، وانغ دا ون، تساي فانغ، جاو ون شو، (جريدة الانفتاح) العدد الرابع عام 2005.

5 -"نمط التحول السكاني الصيني والتركيبة الاستهلاكية الخاصة"، ماو روي، شو جيان واي، الأوراق المتبادلة في"الندوة الدولية للربح السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"التي استضافها القسم الاقتصادي بمعهد دراسات العلوم الاجتماعية الصينية، ونظمها مركز الأبحاث الاقتصادية والسكانية بمعهد العلوم الاجتماعية الصينية.

6 -"التغيرات في أحوال قدرة كبار السن على إدارة شؤون حياتهم اليومية ومتطلبات الرعاية الطويلة المدى، ارتكازًا على تحليل بيانات المسح التتبعي لأحوال كبار السن في الريف والحضر في الصين"، تشانغ كاي تي، العاشر من سبتمبر عام 2012، الندوة الدولية للرعاية طويلة المدى لكبار السن.

7 -"التأثيرات طويلة المدى للشيخوخة السكانية على الاقتصاد الصيني"، زواه شوياه جين، يانغ شياو بينغ، و"التنمية الاقتصادية والسكانية الصينية في القرن الواحد والعشرين"تساي تسانغ ايه، لي لينغ، جو باو تشانغ، لين اي فو، دار نشر الاسهامات العلمية الاجتماعية، أغسطس 2006.

8 -"الضمان الاجتماعي يتجه للتجزئة"، زوا شوياه جين، نشر في"اصلاح الصين"، العدد الأول والثاني لعام 2010.

9 -"التمدين الضحل يدمر جودة التمدين"، زوا شوياه جين، نشر في"الصحيفة الاجتماعية الصينية"، 2010/7/15.

10 –"تجديد الوعي باتجاهات الصين السكانية"، جوا جي جانغ، النشرة الاقتصادية الدولية، العدد الأول عام 2012.

11、 Takahashi, Shigesato."Super Aging in Japan."Presentation handout, Feb 21, 2012.

12 –"البيانات الوصفية للبرنامج الإصلاحي للضمان الاجتماعي والضرائب"وزير العمالة والصحة الياباني المعلومات المتبادلة عام 2012.

13 - Noriyuki Takayama and Kousuke Shiraishi,"Does a bad start lead to a bad finish in Japan,"working paper, تقارير الجلسات في معهد العلوم الاجتماعية في شانغهاي في مارس 2012.

14 – وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي- نقاش وبحث طريقة إدارة الاستثمار في أموال المعاشات، (صحيفة تايمز التأمينات المحاسبية)، 2012/3/8.

المبحث الرابع
الشيخوخة السكانية
والتمدن[78]

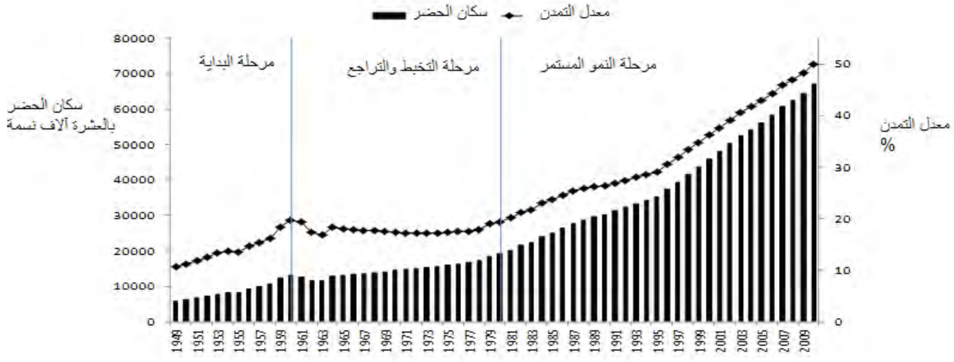
78- الكاتب وانغ جي يونغ، باحث مساعد، المعهد الاقتصادي للعمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، مختبر الموارد البشرية والاقتصاد البيئي.
يانغ جا، باحث مساعد، المعهد الاقتصادي للعمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، مختبر الموارد البشرية والاقتصاد البيئي.
تساي اي فاي، باحث مساعد، المعهد الاقتصادي للعمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية.

(مقدمة) مرت عملية تمدن السكان بمراحل تنمية متباينة، وتقع عملية التمدن حاليًا في مرحلة تسارع وتيرة التمدن، وترتبط سرعة التمدن السكاني ونوعيته وتوزيعه ارتباطًا وثيقًا مع"الخطة الخمسية الثانية عشرة ومع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وترتبط كذلك مع الجهود الرامية لتجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"، وقد زاد التمدن من وتيرة الشيخوخة السكانية، لا سيما في الريف، وظهر نقص بارز في خدمات الرعاية الموجهة لكبار السن الباقين في القرى وكبار السن الذين يعيشون بمفردهم بعد رحيل الأبناء، ويكمن الحل الجذري في الاستمرار في التمدن الذي يقوم على التنمية الشاملة للريف والمدن، وتلبية احتياجات الريفيين الذين يقيمون في المدنية في نواحي التوظيف والسكن والضمان الاجتماعي، ما يكفل تحولهم من سكان ريف لسكان مدن.

الباب الأول

واقع وتوقعات الشيخوخة السكانية

إن تاريخ المدنية في الصين ضارب في القدم، فقد ظهرت أول مدينة هناك قبل خمسة آلاف عام، ولكن شتان ما بين المدينة في المجتمع الحديث وبين المدينة في المجتمع الزراعي، فالأخيرة لا تعد مدنية، وإلى جانب ذلك، فقد تحولت الصين بعد حرب الأفيون[79] التي اشتعلت عام 1840، إلى شبه مستعمرة، وأصبحت مجتمعًا شبه إقطاعي، وتأخر الاقتصاد، وتآكلت المدن، وعانى الشعب من شظف العيش، وعندما تأسست الصين الجديدة عام 1949، كانت هناك 86 مدينة في عموم البلاد، وكان ساكني البلديات لا تتجاوز نسبتهم 10.6%، بينما كان المعدل العالمي للتمدن 29%، أما الدول في أوروبا وأمريكا والدول المتقدمة فقد تجاوزت 60%، ومن ثمّ كانت البداية الحقيقية لعملية التمدن في الصين بعد تأسيس الدولة، وقد شهد طريق التمدن نكسات وتقلبات كثيرة على مدار أكثر من ستين عامًا، ويمكن تقسيم عملية التمدين برمتها إلى ثلاث مراحل، انظر الشكل (4-1):



الشكل (4-1) مراحل تنمية عملية التمدن السكاني بين عامي 1949 و2010

79- حروب الأفيون هي حربان، سميتا بحرب الأفيون، قامتا بين الصين الامبراطورية المحكومة انذاك من قبل سلالة تشينغ وبريطانيا. وفي الثانية، انضمت فرنسا إلى جانب بريطانيا. وكان السبب هو محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا أن تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين.قامت حرب الأفيون في عام 1839 م، وكان من نتائجها أن أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية.

ويوضح الشكل (4-1)أن المراحل الثلاث لتمدن السكان بعد تأسيس الصين الجديدة واضحة نسبيًا، وكانت المرحلة الأولى بين عامي 1949و1960، وكانت مرحلة الانطلاق والتنمية السريعة نسبيًا، وتعافى الاقتصاد خلال ثلاث سنوات، وبدأت حركة واسعة من التشييد والبناء خلال الخطة الخمسية الأولى (1953و1957) وأُنجز فيها 156 مشروعًا رئيسًا، ونمت الصناعة نموًا سريعًا، وازدهرت المدن الموجودة، وأستمر تأسيس البلديات الجديدة بلا توقف، حتى أن نسبة التمدن ارتفعت من 10.6% إلى 19.7% عام 1960، بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.83 نقطة مئوية.

وكانت المرحلة الثانية بين عامي 1961و1980، وهي مرحلة التخبط والتراجع، فبعد عام 1959 وبسبب فشل استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى جانب الكوارث الطبيعية والموقف الدولي المتوتر، تعثرت عمليات التصنيع والتمدن، وتهاوى معدل التمدن إلى 16.8% عام 1963، أي أنه فقد 2.9 نقطة مئوية بالمقارنة بعام 1960، ثم جاءت"الثورة الثقافية الكبرى"[(80)]عام 1966 واستغرقت عشر سنوات، واقترب الاقتصاد الصيني من حافة الانهيار، ودخلت حركة التمدن في حالة من الركود الأساسي، وحتى عام 1980 بدأ المؤشر يرتفع إلى نسبة 19.14%، وكانت هذه النسبة أقل من النسبة المسجلة عام 1960 بمقدار 0.56 نقطة مئوية.

وكانت المرحلة الثالثة بين عامي 1981و2011، وهي المرحلة التي حافظت على نمو سريع، وارتفع معدل التمدن السكاني عام 2010 إلى 51.3%، وتجاوز سكان البلديات لأول مرة سكان الريف، ولأول مرة يتجاوز معدل التمدن الصيني المعدل العالمي بشكل طفيف بعد أن كان متخلفًا عنه، وأصبحت معلمًا رئيسًا في تاريخ التمدن السكاني في الصين، وما لا شك فيه أن هذا يصب مباشرة في مصلحة النمو الاقتصادي الهائل في قطاع التصنيع الذي حدث نتيجة سياسات الإصلاح، وكذلك يصب في مصلحة النمو السريع والمستمر للاقتصاد الوطني، ويسهم أيضًا في نجاح

80- الثورة الثقافية هي فترة من القلاقل مرت بها الصين. في 16 مايو 1966، دشن الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ثورة البروليتاريا الثقافية الكبرى. حذر ماوتسي تونغ آنذاك من أن من أسماهم بممثليّ البورجوازية قد اخترقوا الحزب الشيوعي، وأنه سيعمل على اجتثاثهم. وكان إعلانا مزّق المجتمع الصيني. دعا الرئيس ماو الشباب بعد الإعلان عن ثورته الثقافية أن يقوموا بالانقلاب على الزعامة الشيوعية في البلاد. واستجاب لدعوته ألوف الشباب الذين عُرفوا فيما بعد باسم الحرس الأحمر. وغرقت الصين في الفوضى التي راح ضحيتها مئات الألوف، وجرى تعذيب الملايين، وتخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي. وبنهاية عام 1968 كانت الثورة الثقافية قد جعلت الصين على شفا حرب أهلية.

الإصلاح في نظام اقتصاد السوق، وفتح بوابة النظام الثنائي للريف والحضر، ويظهر الجدول رقم (4-1) التغيرات المحددة في المراحل الثلاثة لعملية التمدن السكاني[81]:

الجدول رقم (4-1) المقارنة بين مراحل التمدن في الصين من ناحية السرعة

البدء والانتهاء	سمة المرحلة	التغير في معدل التمدن (%)	متوسط الزيادة السنوية في معدلات التمدن (%)	المتوسط السنوي للزيادة السكانية في البلديات والمدن الجديدة
1949-1960	مرحلة البدء	9.10	0.83	664.36
1961-1980	مرحلة التراجع	-0.56	-0.03	303.35
1981-2010	مرحلة النمو المتواصل	30.56	1.02	1594.60

81- المصدر: (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 1986) الصفحة 91؛ (الموجز الإحصائي السنوي الصيني لعام 2012) الصفحة 41، دار النشر الإحصائية الصينية، عام 2012.

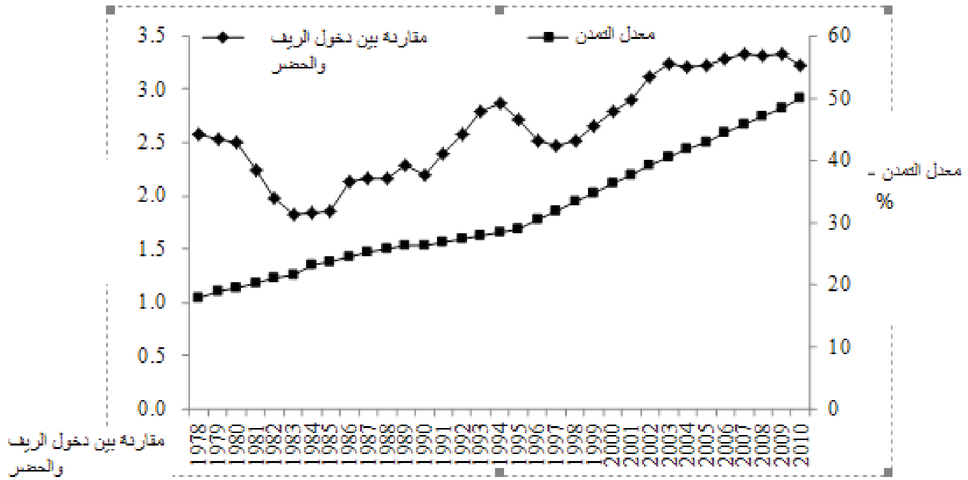
الفصل الثاني

التمدن وفجوة الدخول

1 – حتمية زيادة الفجوة في الدخول مع رفع سرعة التمدن:

إن عملية التمدن في الصين لا تتوقف عند المفهوم التقليدي للتمدن الذي يقوم على نقل السكان الريفيين إلى البلديات، وتحويل العمالة الزراعية إلى الصناعات والخدمات التقليدية، بل لها أبعاد أخرى مثل قيادة النمو السريع للاقتصاد، وتكوين تراكم لعناصرالإنتاج المتقدمة واستيعابها، وإقامة صناعات تتمتع بمميزات تنافسية دولية، ودفع التنمية المتكاملة للحضر والريف، ويعد الإنتاج الاجتماعي في المجتمعات التقليدية من اتجاهات الكلاسيكية الجديدة، حيث تزيد المدخلات ويقل العائد الحدي، وتنتقل العمالة الزراعية إلى البلديات على نطاق واسع،ما يؤدي إلى انخفاض الناتج الحدي لتلك البلديات، ويؤدي في الوقت ذاته إلى رفع الناتج الحدي للقرى، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقليل الفجوة في الدخول بين سكان البلديات وسكان الريف بشكل مستمر، ولكن بيئة التمدن في الصين لا تخضع للنموذج الكلاسيكي الجديد، فالصين ما زالت في مرحلة التصنيع، وما زالت الهوة شاسعة بينها وبين الدول المتقدمة التي دخلت مرحلة ما بعد التصنيع في نواحي نظام السوق وتكنولوجيا الإنتاج ومستوى الإدارة، ومع التعميق المستمر لمفهوم الوَحدة الاقتصادية العالمية تتهاوى باستمرار الحواجز وموانع التنقل بين الدول، ولا بد للتنمية الاقتصادية في الصين أن تدرس وتستفيد من كل التجارب الفكرية والتكنولوجية والإدارية المتقدمة داخل البلاد وخارجها، ولهذا فإن التقدم التكنولوجي ورفع إنتاجية العناصر الكلية من شأنهما أن يجعلا النماذج الصناعية تميل إلى زيادة العائدات، وبذلك يمكن القول بأن انتقال العمالة إلى البلديات لن يؤدي فقط إلى عدم تقليل الفجوة في الناتج الحدي بين المدن والقرى، بل سيزيد من معدل إنتاجية العمالة في الريف والحضر، وفي الوقت ذاته فإن عملية التمدن في الصين قد تقدمت في ظل الوفرة النسبية لإمدادات القوى العاملة، كما أن ندرة رأس المال ستعني أن مرونة إحلال رأس المال محل

العمالة ستكون أكبر، ولذلك يتمتع رأس المال بمكانة قوية عند المشاركة في توزيع الدخل، وينخفض- تباعًا-نصيب القوى العاملة في الناتج الإجمالي، وينحو الدخل الرأسمالي إلى التركز، بينما ينحو عائد العمالة إلى التشتت، ولذلك فإن انخفاض نصيب العمالة يساعد في تفاقم الفجوة في الدخول، ويتبدى دور التمدن في توسيع الفجوة في الدخول في جانبين، أولهما أن التمدن يزيد من الفجوة في الدخول بين القرى والمدن، وثانيهما أن التمدن يزيد من الفجوة في الدخول بداخل البلديات ذاتها، انظر الشكل رقم (4-2)[82]:



الشكل (4-2) الفجوة في الدخول بين سكان القرى والمدن بين عامي

1978و2010

وقد مرت الصين- على مدار أكثر من ثلاثين عامًا-على تطبيق سياسات الانفتاح والإصلاح بعمليات مستمرة لتسارع التمدن، وقد سجل معدل التمدن عام 2010 نسبة 49.95%، تلك النسبة التي ارتفعت عن نسبة عام 1978 بمقدار 32 نقطة مئوية، ومع ارتفاع معدل التمدن شهدت الفجوة في الدخول بين المدن والقرى حالة من الزيادة التصاعدية، وقد سجل الفارق في الدخول بين القرى والمدن عام 1978 نسبة 2.57، تلك النسبة التي انخفضت عام 1983 إلى 1.82، بينما سجلت 3.23 عام 2010، وفي خلال الاثنين وثلاثين عامًا بين عامي 1978و2010 تزايدت دخول سكان البلديات

82- المصدر: طبقاً لبيانات (الكتاب الإحصائي السنوي العمالي الصيني لعام 2010).

وسكان الريف بمقدار 54.6، و43.3 ضعف على التوالي، وفاق معدل الزيادة في دخول سكان البلديات بشكل كبير معدل الزيادة في المناطق الريفية، ومن ثمّ وتباعًا مع تقدم عملية التمدن، فإن لا بد للفجوة في الدخول بين المدن والقرى أن تزداد.

وبالنسبة إلى مستوى الاستهلاك فإن الفجوة في مستوى الاستهلاك بين المدن والقرى قد تجاوزت الفجوة بينهما في الأجور، فقد ارتفعت من -2.1 1.0 عام 1985 إلى -3.0 1.0 عام 2000، وزادت مرة أخرى حتى سجلت نسبة -3.1 1.0 عام 2010، انظر الجدول رقم (4-2[83]):

الجدول (4-2) مقارنة بين متوسط دخل وإنفاق الفرد في المدن والريف

بالسنوات

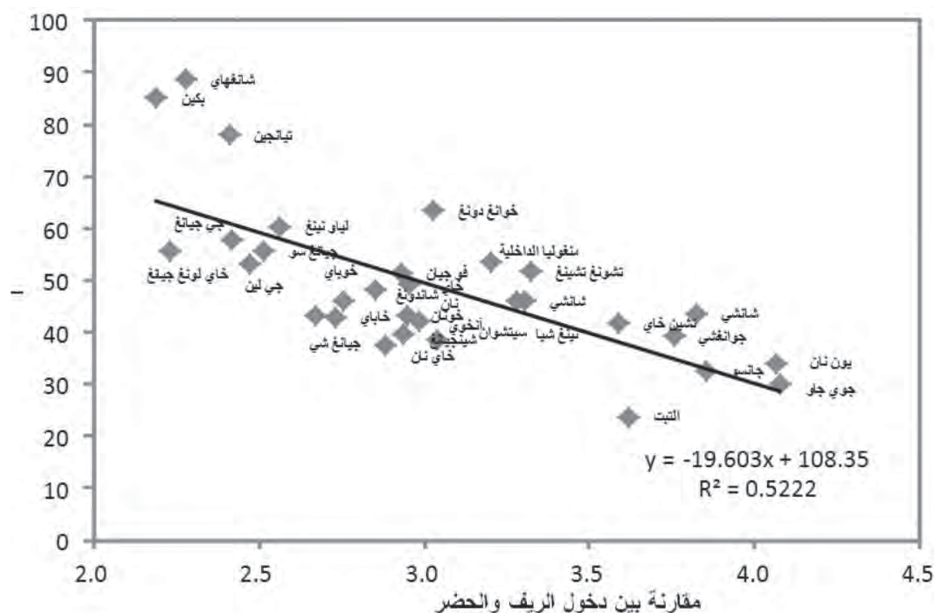
البند	1985	1990	2000	2005	2010
متوسط الدخل المتحصل عليه للفرد في البلديات (باليوان)	739.1	1510.2	6280.0	10493.0	19109.4
متوسط الدخل الصافي للفرد في القرى (باليوان)	397.6	686.3	2253.4	3255.0	5919.0
مقارنة الدخول بين المدن والقرى	1.9	2.2	2.8	3.2	3.2
متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في القرى والمدن	673.2	1278.9	4998.0	7943.0	13471.5
متوسط الإنفاق الاستهلاكي للمعيشة للفرد في القرى	317.4	584.6	1670.1	2555.0	4381.8
مقارنة الإنفاق بين القرى والمدن	2.1	2.2	3.0	3.1	3.1

تنخفض القدرات الاستهلاكية لسكان القرى بشكل كبير عن مستوى سكان البلديات، ففي عام 2001 سجلت مبيعات التجزئة لسكان القرى الذين يشكلون 62% من إجمالي السكان نسبة 38% من إجمالي مبيعات التجزئة في الصين، وسجلت مبيعات التجزئة لسكان البلديات الذين يشكلون 38% من إجمالي السكان نسبة 62% من

83- المصدر: طبقاً لبيانات (الكتاب الإحصائي السنوي العمالي الصيني لعام 2010)

إجمالي مبيعات التجزئة في الصين، كما أن كمية السلع المنزلية الاستهلاكية المعمرة لدى سكان المدن ترتفع عن كميتها لدى سكان الريف، فعلى سبيل المثال تبلغ أعداد أجهزة التكييف والمبردات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية لكل مئة أسرة في البلديات 112.1، 96.1، 71.6 بالترتيب، أي أن أعداد أجهزة التكييف في المدن لكل مئة أسرة تبلغ 7.6 ضعف لما هو في الريف، بينما تبلغ أعداد المبردات 2.1 ضعف، وتبلغ أعداد أجهزة الكمبيوتر المنزلية 6.9 ضعف بالترتيب، ويمكن من خلال معامل انجل ملاحظة الفجوة في مستويات المعيشة بين سكان الحضر وسكان الريف، فقد سجلت البلديات عام 1990 نسبة 54.2 على معامل أنجل، بينما سجلت القرى نسبة 58.8، وانخفض الاثنان عام 2010 لتسجل المدن والبلدات 35.7 وتسجل 41.1، وارتفع الفارق من 4.6 عام 1990 إلى 5.4 عام 2010.

وعلى المستوى الإقليمي ظهرت علاقة عكسية بين معدل التمدن وبين الفجوة في الدخول بين الحضر والريف، فكلما ارتفع مستوى التمدن انخفضت الفجوة في الدخول بين الحضر والريف، والسبب في ذلك يعود إلى أن معدل التمدن المرتفع في منطقة ما يعني أن العمالة الريفية الباقية في تلك المناطق لن يتم استيعابها في الأعمال الزراعية بشكل كبير، وفي حالة ثبات إمدادات الأراضي، فإن نقص الفلاحين يعني ارتفاع إنتاجية العمالة الزراعية، وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع مستوى التمدن يشير إلى أن القطاع الزراعي سيواجه سوقًا أكبر، ما سيسهم في رفع مستوى التخصص في القطاع الزراعي، ومن ثم سترتفع دخول الفلاحين، انظر الشكل رقم (4-3):



الشكل (4-3) الفجوة بين التمدن والدخول عام 2009

وهذا الرأي السابق يمكن أن تؤكده البيانات، ويمكن من خلال رسم مخطط التشتت للمقارنة بين معدل التمدن في المقاطعات والدخول في القرى والمدن (الشكل 4-4)[84] يمكن معرفة أن دخول سكان القرى والمدن في المناطق ذات معدل التمدن المرتفع مثل بكين وشانغهاي وتيان جين وجي جيانغ وخاي لونغ جيان ولياو نينغ وجي لين منخفضة بشكل واضح، وأن ثمة فجوة في دخول سكان الريف والمدن تظهر تدريجيًا في المناطق الغربية ذات معدل التمدن المتدني، وفي عام 2010 وصل الفارق بين دخول سكان مدينة شانغهاي وبلدياتها وهي المنطقة الأعلى في معدل التمدن وبين سكان قرى جانسو وهي المنطقة الأقل في معدل التمدن إلى 9.3 ضعف، وهو الفارق الذي سجل 8.2 ضعف عام 1995، ويمكن ملاحظة أن الفجوة في مستويات التمدن بين المناطق هي سبب مهم من أسباب صعوبة تقليل الفجوة في الدخول بين المدن والقرى، ومن ثمّ فإن رفع مستوى التمدن في المناطق المتخلفة

84- المصدر: بيانات (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2010).

كفيل بتقليل الفجوة في الدخول بين القرى والمدن وتحسين الهياكل الكلية لتوزيع الدخول.

وإلى جانب ذلك فإنه في ظل ترتيبات الفصل بين الريف والحضر وبين المناطق وبعضها فإن العمالة المهاجرة والتي تعمل في المدن لا تلقَى التمييز في سوق العمل فحسب، بل لا يتعاملون مثل سكان المدن الأصليين في ما يخص الضمان الاجتماعي والخدمات العامة الأساسية، ومن ثمّ ترتفع تكلفة المعيشة للعمالة الوافدة، وفي ظل الدخول المتدنية أساسًا، فإن الدخل الصافي للعمالة المهاجرة يصعب أن يدعم احتياجات المعيشة في البلديات، ولذلك فإن الحركة السكانية بين الريف والمدن ليست كافية، لا سيما مع التدني البالغ في نسبة هجرة الأسر الكاملة، وبلغ عدد العمالة المهاجرة في عام 2010 قرابة 123 مليون نسمة، وكان نصيب الأسر الكاملة بينهم 30 مليونًا و710 آلاف نسمة، وهو ما يشغل نسبة الربع من إجمالي العمالة المهاجرة.

2 – التمدن والفجوة في دخول البلديات:

منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح ينحو الموقف الكلي للفجوة في الدخول بين سكان البلديات إلى التفاقم، فطبقًا لبيانات المسح الأسري الذي أجراه المكتب الإحصائي القومي على الريف والمدن، فإن مؤشر جيني بين البلديات في الفترة ما بين 1978و1989 كان دائمًا أقل من 0.2، وهي النسبة التي تنتمي لمستوى المتوسط المرتفع، وسجل مؤشر جيني بين عامي 1991و2001 نسبة تتراوح بين 0.2 و0.3، وهي النسبة التي تنتمي للمستوى المتوسط، أما النسبة منذ عام 2002 فقد تراوحت بين 0.30 و0.33[85]، ويتبين من خلال الفجوة الظاهرة في مجموعات الدخول أن ثمة ميل لاتساع الفجوة بين شريحة العشر بالمئة الأكثر دخلًا وبين شريحة العشرة بالمئة الأقل دخلًا، وكانت النسبة بين الشريحتين 8.6:1 عام 2009، أي أنها ارتفعت بمقدار 4.8 نقطة مئوية عن النسبة التي تم تسجيلها عام 2005 والتي بلغت 3.8:1.

وقد حتمت الخلفية الزمنية لعملية التمدن في الصين تفاقم الفجوة في الدخول

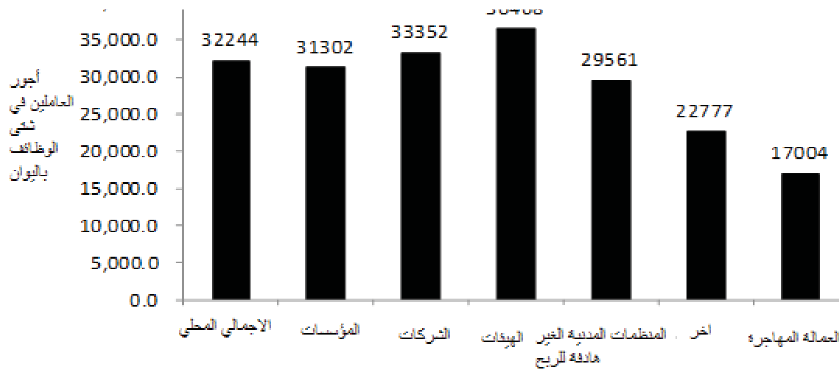
85- انظر «دراسة آليات توزيع الدخل القومي في الصين»، تشانغ شينغ خوا، ولي واي، «دراسة عدد من المشكلات التي تتعلق بتوزيع الدخل القومي»، مجموعة المقالات، تحرير المجموعة البحثية المتخصصة باللجنة المالية بمجلس الشعب الصيني، دار النشر الاقتصادية والمالية الصينية، طبعة 2010

بين البلديات بشكل أو بأخر، ومع تقدم المعلوماتية، اكتسب التمدن بعدًا أخر تجاوز المفهوم التقليدي الذي كان يشير لتركيز السكان في المدن، وظهر بأوضح ما يكون في تركز عوامل الإنتاج المتقدمة في المدن، أن عملية التمدن في الصين تتضلع بمسئوليتين، أولهما استكمال التمدن التقليدي الذي يقوم على النقل المكاني للسكان بين المدن والقرى، والأخرى اللحاق بنمط تنمية المدن في الدول المتقدمة، وتحقيق مفهوم"تحديث التمدن"، وتباعًا مع توسع نطاق المدن فإن الكفاءة التنافسية الداخلية لأسواقها لا بد أن تتسبب في رفع مستوى تقنيات العوامل الإنتاجية، وإلا فإن التباين في الإنتاجية بين العناصر المختلفة سوف يستمر في الزيادة، ما سيؤدي أيضًا إلى زيادة التباين في العوائد التي يحصل عليها العامل الذي يستخدم مخصصات موارد مختلفة عند اشتراكه في العملية الإنتاجية، وإلى جانب ذلك، فإن اتساع السوق سوف يسرع من خطوات تقسيم العمل، ما سيتمخض عن العديد من الصناعات الجديدة، تلك الصناعات التي ستتمتع بقدر وافر من التخصص والربحية، أما العامل في وظائف تلك القطاعات سيتمتع بمتوسط أجور أعلى.

ويظهر من تقسيم الصناعات الكبيرة أن متوسط أجور العاملين في القطاع الأعلى وهو القطاع المالي بلغ 70265 يوان عام 2009، ويبلغ بهذا 4.7 ضعف المتوسط في القطاعات الأدنى وهو قطاعات المصايد والغابات والزراعة، أما في القطاعات الفرعية فإن متوسط الأجور في قطاع الأمن بصفته أعلى القطاعات من حيث الأجور قد بلغ عام 2009 حوالي 167 ألف يوان، وبلغ المتوسط في قطاع الغابات بصفته القطاع الأدنى في نفس العام قرابة 12 ألف و900 يوان، وكانت النسبة بين الاثنين 12.9:1، بينما كانت النسبة في عام 2005 7.8:1.

وتنخفض مستويات أجور العمالة الوافدة عن مستويات أجور الموظفين في وحدات البلديات كما يظهر في الشكل (4-4[86]):

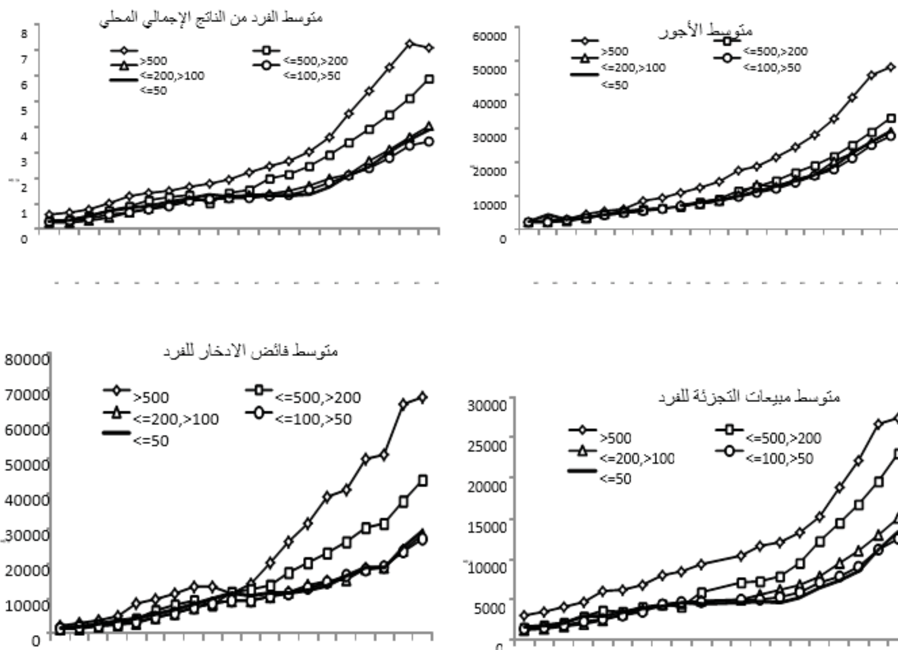
86- المصدر: طبقاً لبيانات (الكتاب الإحصائي السنوي العمالي الصيني لعام 2010)



الشكل (4-4) مقارنة بين أجور موظفي الوحدات في البلديات وبين أجور العمالة الوافدة عام 2009

ويوضح الشكل (4-4) أن أجور العمالة المهاجرة بلغت 17004 عام 2009، وهو ما يعادل نصف أجور موظفي الدولة، وينخفض كثيرًا عن مستوى متوسط الأجور لموظفي الوحدات في البلديات، وفي مرحلة التمدن فإن العمالة المهاجرة تستبعد تمامًا من الوظائف الرسمية، وبرغم أن أجور العمالة الوافدة قد بدأت في الزيادة في السنوات الأخيرة، إلا أن الأجور في المجمل ما زالت متدنية بشكل كبير عن مستوى الأجور في الوظائف الرسمية، وطبقًا لنظريات اقتصاد المدن فإن وجود التكتلات الخارجية يتسبب في ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمدينة كلما ازداد نطاقها، وبافتراض تساوي أوضاع رأس المال والقوى العاملة في توزيع الدخل في مدينة ما، فإن الكفاءة الإنتاجية العالية للقوى العاملة تعني أن العامل يمكن أن يحصل على عائد أكبر، وفي خضم عمليات التمدن والتصنيع السريعة حاليًا فإن مكانة المدن الكبيرة تزداد أهمية وسط أنماط المدن المختلفة، لا سيما المدن الناشئة والمتمتعة بتأثير عالمي مثل بكين وشانغهاي وجوانغ جاو وتشونغ تشين، وتصبح تلك المدن- تدريجيًا-أماكن لفرص عمل أكثر ودخول أعلى، ومن ثم فإن نشأة المدن الكبيرة ستعني أن الفجوة في الأجور بين المدن المتفاوتة في الحجم ستتفاقم، ولإثبات تلك النقطة فإن التغيرات في دخول المدن المتفاوتة في الحجم منذ عام 1990 تظهر كما الشكل (4-5):[87]

87- سوف يتم تقسيم أحجام المدن إلى أربعة أقسام، مدن كبرى يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، ومدن كبيرة بشكل خاص يتراوح عدد سكانها بين مليونين وخمسة ملايين نسمة، ومدن كبيرة يتراوح عدد سكانها بين مليون نسمة ومليوني نسمة، ومدن كبيرة نسبياً يتراوح عدد سكانها بين النصف مليون نسمة والمليون نسمة، أما المدن التي ينخفض عدد السكان فيها عن نصف مليون نسمة فتسمى بالمدن الصغيرة والمتوسطة. المصدر طبقاً لبيانات (الكتاب الإحصائي السنوي لمدن الصين) (1993-2000) و(خمسون عاماً على المدينة الصينية الجديدة).



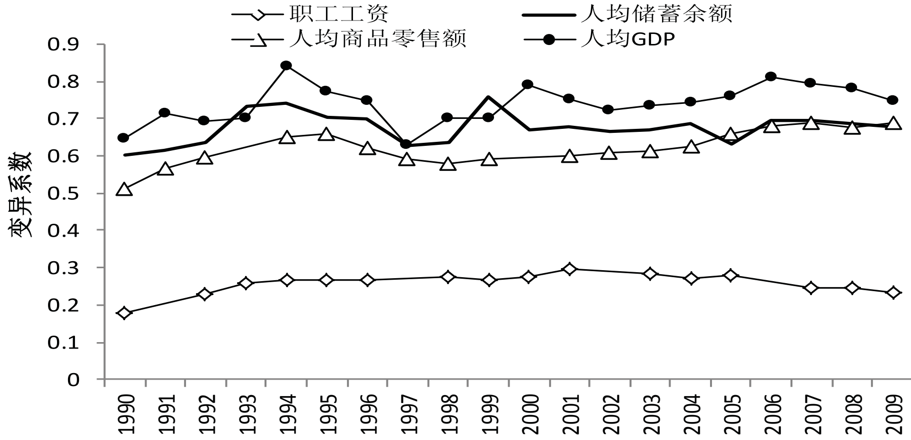
الشكل (4-5) مقارنة بين قيم المؤشرات في الأنماط الأربعة المختلفة للمدن

والجدير بالذكر أنه بسبب نقص البيانات حول الدخل المتحصل عليه لسكان البلديات في كل مدينة، فإنه تم استخدام أربعة مؤشرات، وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط أجور العاملين، ومتوسط ادخار الفرد، وأخيرًا متوسط الفرد من مبيعات التجزئة، وذلك لبيان أحوال الدخول في المدن من أكثر من جانب[88]. ويظْهِر التغير في تلك المؤشرات الأربعة أن الاتجاه الأساسي هو تزايد مؤشر الدخل كلما ازداد حجم المدينة، وبذلك تأتي المدن التي يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين نسمة في المركز الأول، يليها المدن التي يتراوح عدد سكانها بين مليونين وخمسة ملايين نسمة، ويأتي بعدهما الأنواع الثلاثة الباقية من المدن والذين يتمتعون بمستويات دخل متقاربة بشدة، أما من ناحية التنمية فإن الفجوة المطلقة

88- ويمكن لتلك المؤشرات الأربعة بيان مستويات الدخول لدى الأفراد بشكل غير مباشر ومن أكثر من زاوية، فنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي يعكس كمية الناتج المتاح للتوزيع، فكلما زاد النطاق زاد الدخل المتحصل عليه للأفراد؛ أما معدل الأجور فهو أكثر المؤشرات تعبيراً عن مستوى الدخول؛ أما متوسط ادخار الفرد فيشير لتراكم الدخل ويعكس الثروة التي يمتلكها الفرد؛ وبفرض استخدام كامل الدخل في الاستهلاك، فإن متوسط الفرد من مبيعات التجزئة يظهر قدر الدخل لدى الفرد من زاوية المدفوعات الفعلية.

في الدخول بين النوعين الأول والثاني من المدن تتسع، وكذلك تتسع الفجوة في الدخول بين المدن الكبيرة التي يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة وبين المدن الأقل، خاصة وإن اتساع الفجوة بعد عام 2000 قد أصبح أكثر وضوحًا.

ويمكن في سبيل تبيان التغيرات في هياكل الدخول بين المدن بشكل أوضح أن يتم حساب التغيرات في معامل الاختلاف في المؤشرات الأربعة في الأنماط المختلفة للمدن بين عامي 1990-2009، ويعكس معامل الاختلاف التغيرات في الفجوة في الدخول بين المدن، كما تظهر في الشكل (6-4[89]):



الشكل (6-4) معامل الاختلاف في مؤشرات الدخول في المدن المتباينة

في الحجم

وفيما عدا مؤشر أجور العاملين، يرتفع معامل الاختلاف في المؤشرات الثلاثة الأخرى، لا سيما منذ نهاية القرن السابق، حيث ظهرت الفجوة في الدخول بين المدن بشكل أكثر وضوحًا، ويمكن مما سبق معرفة أن الفجوتين المطلقة والنسبية في الدخول بين المدن آخذتان في الازدياد، والسبب في ذلك هو سرعة نمو الدخول في المدن الكبيرة، وهذا هو السبب المهم والمباشر في انتقال عدد كبير من السكان نحو المدن الكبيرة في السنوات الأخيرة.

89- المصدر: طبقاً لبيانات (الكتاب الإحصائي السنوي لمدن الصين) (2010-1993) و(خمسون عاماً على المدينة الصينية الجديدة).

توقعات اتجاهات تنمية التمدن

يرتبط التمدن بالعديد من الجوانب مثل التنمية الاقتصادية المستمرة، وضمان التوظيف الكامل، والمساواة في الخدمات العامة، كما أن توقع الاتجاهات المستقبلية لتنمية التمدن له أهمية خاصة عند وضع الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية، وهناك الآن العديد من أساليب توقع التمدن، ومنها أسلوب توقع منحنى النمو، أسلوب التوقع بالنماذج المتتابعة زمنيًا، وأسلوب تحليل ارتباط العناصر الاقتصادية وغيرها، وسنستخدم نموذج التوزيع المتأخر الذاتي الانحدار (ويعرف اختصارًا بنموذج ADL) في إجراء التوقع حول تنمية التمدن خلال الفترة من خمس إلى عشر سنوات، والمضمون الأساسي لهذا النموذج هو أن القيمة الحالية للمتغير تتأثر بالتغيرات التي حدثت عليه في فترات سابقة، وكذلك يتأثر بالنمو الاقتصادي ونمو الوظائف، ويكتب نموذج ADL بالصيغة التالية:

$$urb_t = \beta_0 + \beta_1 urb_{t-1} + \beta_2 urb_{t-2} + \beta_3 urb_{t-3} + \beta_4 urb_{t-4}$$
$$+\delta_t g_t + \delta_{t-1} g_{t-1} + \delta_{t-2} g_{t-2} + \gamma_t gem_t + \gamma_{t-1} gem_{t-1} + \gamma_{t-2} gem_{t-2} + u_t \quad (1)$$

ويمثل urbt معدل النمو السكاني في المدن في السنة t، بينما يمثل gt معدل النمو الاقتصادي في السنة t، بينما يشير gemt إلى معدل النمو السكاني في وظائف البلديات في السنة t، ويشير ut إلى معامل الخطأ العشوائي، ويشير t-1 إلى فترة تأخر، ويشير t-2 إلى فترتي تأخر، وهكذا، ويحتوي النموذج (1) على تأثير أربع فترات تأخر لمعدل التمدن وكذلك تأثير فترتي تأخر لمعدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الوظائف، وهكذا فإن وضع نماذج ADL يقوم على الاعتبارات التالية:

أولًا: القصور الموجود في رفع مستويات التمدن، ودورية تأسيس المدن وتركز الإنتاج، فإن مشروعًا ما على سبيل المثال يحتاج لسنوات عديدة لكي يدخل الخدمة، وهذا يجعل المدينة تحافظ على القوة الدافعة للتنمية في فترة محددة، وفي الوقت ذاته فإن النشاط الاقتصادي يركز ويراكم خارجية الإنتاج، وتتركز المؤسسات معًا

لتزيد من الربحية، ومن ثم ينشأ تأثير"كرة الثلج"، ما يجعل توسع المدينة يستمر ذاتيًا بمجرد أن يبدأ.

ثانيًا: من ناحية القوة الدافعة، فإن القوة الدافعة الرئيسة لتمدن التنمية الاقتصادية هي تركز النشاط الاقتصادي وترقية الهياكل الانتاجية، ومن ثمً فإن النماذج ستعتبر معدل النمو الاقتصادي هو أهم العوامل المؤثرة.

ثالثًا: إن التمدن يظهر بشكل مباشر باعتباره عملية هجرة السكان من القرى إلى المدن، وتقوم هذه الهجرة على فرضية قدرة البلديات على انشاء وظائف جديدة، وسيعكس نمو حجم الوظائف في البلديات المتضمنة بداخل النماذج التأثير المركز للوظائف تجاه البلديات، وإلى جانب ذلك فإنه ليس من المحتم أن تظهر نتائج دور النمو الاقتصادي وإنشاء الوظائف في دفع التمدن فيالعام ذاته، بل قد يوجد تأثير متأخر محدد، والنماذج التي نعمل عليها تتضمن عاملي تأخير لنمو الاقتصاد ونمو الوظائف.

كما أن استخدام نتائج تقدير النماذج للاستقراء يحتاج إلى وضع أساس لمعدلات نمو الوظائف ومعدلات النمو الاقتصادي في الفترة بين 2000 و2010، فمع نسبة نمو في الوظائف بلغت 3.4 نقطة مئوية، ومع وضع تباطؤ سرعة النمو السكاني الكلي في الصين في الاعتبار، ومع الانخفاض التدريجي في معدل نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل، فإن معدل النمو في الوظائف بين عامي 2011-2015 سيبلغ 3.0%، إما بالنسبة للتوقع بمعدل النمو الاقتصادي فإن هناك ثلاثة برامج، ويظهر الجدول (4-3) توقعات اتجاهات التمدن السكاني بين عامي 2010 و2015 كما يلي:

الجدول (4-1) سيناريوهات التمدن العليا والمتوسطة والمنخفضة

معدل التمدن (%)			التوقعات السكانية الكلية (بالعشرة ملايين)	نسبة النمو السكاني للمدن والبلديات (%)			نسبة النمو الاقتصادي (%)			توقعات نمو الوظائف (%)	العام
التوقع 3	التوقع 2	التوقع 1		التوقع 3	التوقع 2	التوقع 1	التوقع 3	التوقع 2	التوقع 1		
50.8	50.8	50.6	13.6	2.9	2.9	2.4	9.0	9.0	7.0	3.0	2011
52.1	52.0	51.7	13.6	2.9	2.9	2.4	9.0	9.0	7.0	3.0	2012
53.6	53.5	52.9	13.7	3.7	3.7	3.4	9.0	8.0	7.0	3.0	2013
55.3	54.9	54.2	13.8	3.3	3.0	3.0	9.0	8.0	7.0	3.0	2014
56.8	56.3	55.2	13.9	3.9	3.8	3.6	9.0	7.0	7.0	3.0	2015

يمثل التوقع الأول السيناريو المنخفض، وقد استخدمت البيانات الواردة في (الخطوط العريضة"للخطة الخمسية الثانية عشرة") في تحديد نسبة النمو الاقتصادي بين عامي 2011 و2015 عند 7%، أما التوقع الثالث فيمثل السيناريو المرتفع، وقد حدد النمو الاقتصادي بنسبة 9%، ومع الوضع في الاعتبار حفاظ النمو الاقتصادي القومي على نسبة تتراوح بين 9 و10% خلال العشر سنوات الأخيرة، فإن التقديرات المتفائلة ترجح حفاظ النمو الاقتصادي على نسبة نمو تبلغ 9%، أما التوقع الثاني فيمثل السيناريو المتوسط، أن القصور الذاتي للنمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة يمكن أن يجعل النمو الاقتصادي يحافظ على نسبة 9%، وبعدها سيبدأ التباطؤ التدريجي، وطبقًا لوضع المعايير فإنه تم تحديد نسبة النمو السكاني في البلديات خلال السنوات الخمس بين عامي 2011 و2015، وطبقًا لتلك النسبة بالإضافة إلى حجم السكان في البلديات في فترة التأسيس، فإنه يمكن تقدير حجم السكان في المستقبل، ويمكن حساب إجمالي السكان من خلال هذا التقرير، بالإضافة إلى نتائج التوقعات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة، وأخيرًا جاءت معدلات التمدن في السيناريوهات الثلاثة على النحو التالي 55.2%، 56.3%، 56.8% على التوالي، كما سجل معدل التمدن السكاني عام 2012 نسبة 52%.

الباب الثاني

الشيخوخة والتمدن

ويبدو مستوى التمدن كما لو كان غير مرتبط بالشيخوخة، ولكنه في الحقيقة وبالنظر إلى تجارب دول العالم في الشيخوخة وتنمية التمدن، فإن ثمة علاقة محددة تربط بين الاثنين، انظر الجدول (4-4)[90]،وقد وصل معدل التمدن في المناطق المتقدمة في العالم إلى 77.74%، وسجل معامل الشيخوخة فيها (النسبة المئوية لكبار السن الذين بلغوا 65 عامًا وما فوق من إجمالي السكان) 15.94%، وفي مقابل ذلك وصلت نسبة التمدن في الدول الأقل تقدمًا إلى 28.51%، وسجل معامل الشيخوخة فيها 3.41%، ويعتبر مستوى الشيخوخة في الصين مرتفع نسبيًا، بينما تنخفض معدلات التمدن فيها عن المتوسط العالمي الذي بلغ 52.09%، في الوقت الذي يزيد فيه معامل الشيخوخة عن المتوسط العالمي الذي بلغ 7.6%.

الجدول (4-4) مقارنة بين معدلات الشيخوخة والتمدن بين الصين وبين

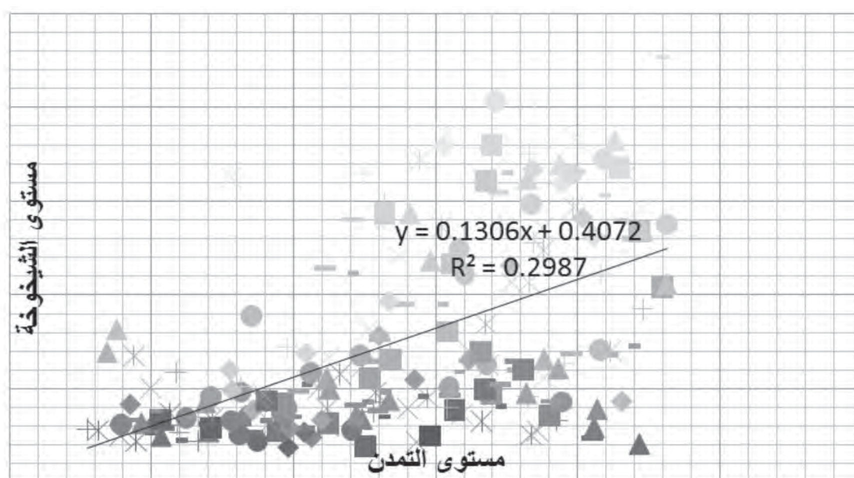
بقية مناطق العالم (%)

المنطقة	معدل التمدن	النسبة المئوية لكبار السن الذين بلغوا 65 عامًا وأكثر
العالم	52.09	7.60
المناطق المتقدمة نسبيًا	77.74	15.94
المناطق الأقل تقدمًا	46.54	5.78
الدول غير المتقدمة	28.51	3.41

90- المصدر: (توقعات التمدن في العالم: النسخة المنقحة لعام 2011)، شعبة السكان بالأمم المتحدة (التطلعات السكانية العالمية لعام 2010)، عام 2011.

المناطق الأقل تقدمًا (باستثناء الدول غير المتقدمة)	49.68	6.19
المناطق الأقل تقدمًا (باستثناء الصين)	45.05	4.99
الصين	50.57	8.19

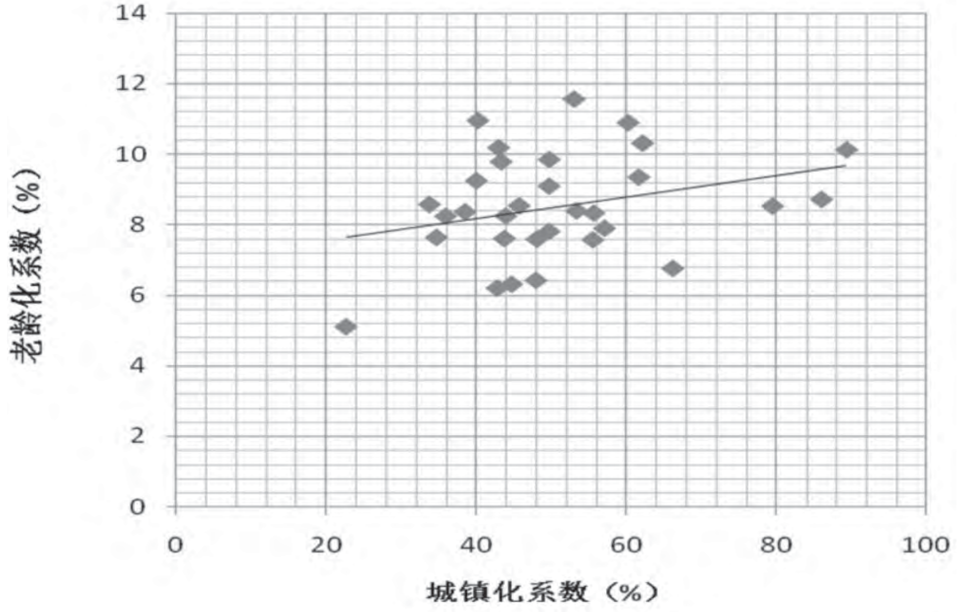
ويعكس الشكل (5-4) العلاقة الاطرادية بين مستوى الشيخوخة ومستوى التمدن في كل دول العالم[91]، وخلال مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ما يصاحب عمليات التصنيع والتمدن من تراجع معدل الخصوبة السكانية وارتفاع متوسط العمر المتوقع تدخل التركيبة العمرية إلى طور الشيخوخة، وفي الصين التي يعيش نصف سكانها فقط في المدن، والتي تقع بالفعل في مرحلة التمدن السريع، فإن نظام المعاشات في الريف سيصبح أكثر هشاشة في خضم الهجرة السريعة للشباب إلى المدن، وتقع الصين في أسفل خط الانحدار في مخطط التشتت، وتنتمي إلى الدول التي لا تلحق فيها عمليات التمدن بالشيخوخة، وستظهر مشاكل المعاشات الريفية بشكل استثنائي.



الشكل (5-4) مخطط التشتت لمعدل التمدن ومعدل الشيخوخة في كل دولة لعام 2010

91- الجدول 4-4

وتكشف البيانات المحلية وجود علاقة اطرادية تربط بين مستوى الشيخوخة وبين معدل التمدن، وتظهر- بوضوح- من توزيع نقاط التشتت في الشكل 4-6، ويشير ذلك إلى أنه كلما ارتفع مستوى التمدن في منطقة ما، كلما ارتفع مستوى الشيخوخة بها، انظر الشكل (6-4)[92]:



الشكل (6-4) مخطط التشتت لمعدلي التمدن والشيخوخة في كل المدن

والمناطق والمقاطعات لعام 2010

92- المصدر: الموقع الإليكتروني للمكتب الإحصائي القومي http://www.stats.gov.cn، و(الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، و(بيانات التعداد السكاني الصيني لعام 2010)

الفصل الثاني

التمدن وتعزيز الشيخوخة

إن الشيخوخة هي نتاج تزامن انخفاض معدل الإنجاب مع زيادة متوسط العمر المتوقع للسكان، وللتمدن دور مساعد في زيادة هذين العاملين.

1 – التمدن وتعزيز انخفاض معدل الإنجاب:

لقد أظهرت العديد من الدراسات، أن التمدن كفيل بخفض مستويات الإنجاب، الأمر الذي يعزز من تغيرات التركيبة العمرية السكانية، وتحدث شيخوخة التركيبة العمرية السكانية في مرحلة التحولات السكانية، وتعتقد نظريات التحولات السكانية، أنه في مرحلة حدوث التحولات السكانية، وبسبب ارتفاع معدل الإنجاب عن معدل الوفيات تظهر مرحلة نمو سكاني سريع، وفي تلك المرحلة تتحول التركيبة العمرية السكانية من نموذج الشباب إلى نموذج كبار السن، وتنخفض نسبة إعالة صغار السن إلى السكان بينما ترتفع نسبة التركيبة السكانية القادرة على العمل، وترتفع كذلك نسبة إعالة كبار السن، ولكن الانخفاض الذي يقل عن نسبة إعالة صغار السن ينتج عنه مرحلة طويلة نسبيًا تكون فيها نسبة الإعالة الكلية متدنية نسبيًا، وتلك هي"مرحلة الربح السكاني"، والتحول السكاني في الصين أسرع من الغالبية العظمى من دول العالم، وفي الفترة الأولى من تأسيس الصين الجديدة كانت التركيبة السكانية تقع في المرحلة التي تتسم بمعدل مواليد مرتفع ومعدل وفيات مرتفع، وسجل معدل المواليد عام 1949 نسبة 36%، بينما سجل معدل الوفيات نسبة 20%، وقد انخفضت نسبة المواليد بحلول عام 1978 لتسجل 18.25%، بينما انخفضت معدلات الوفيات لتسجل 6.25% في العام ذاته، ووصولاً لعام 2010 تدنت معدلات المواليد لتسجل 11.90%، وبتأثير التركيبة العمرية ارتفعت معدلات المواليد الوفيات بشكل طفيف لتسجل [93]7.11%.

93- المصدر: الموقع الإلكتروني للمكتب الإحصائي القومي http://www.stats.gov.cn، (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)

إن التحول السكاني هو التعزيز المزدوج لانخفاض معدلي الإنجاب والوفيات، ويمكن القول بإن التغيرات في التركيبة العمرية السكانية تكتمل تحت التأثير المزدوج لانخفاض معدلي الإنجاب والوفيات، وفي مرحلة التحولات السكانية في الصين انخفضت معدلات الإنجاب الكلية لدى النساء في سن الإنجاب من 5.81 عام 1970 إلى 2.31 عام 1990، ومنذ التسعينيات انخفضت مستويات الإنجاب تدريجيًا حتى أصبحت أقل من مستوى الإحلال، ودخلت مرحلة مستوى الإنجاب المتدني، ومنذ التسعينات[94] يعتقد العديد من الدارسين أن معدلات الإنجاب الكلية لدى النساء في سن الإنجاب قد تدنت عن مستويات الإحلال، وسجلت تقريبًا 1.6-1.7[95]، ومن ناحية إجمالي عدد النساء في سن الإنجاب فيمكن القول إن مستويات الإنجاب منذ التسعينيات قد أتمت تحولات جذرية، ومن ثم فإن التركيبة العمرية السكانية في الصين منذ التسعينيات قد تحولت من نموذج البالغين إلى نموذج كبار السن، وارتفعت نسبة كبار السن ممن تجاوزوا الخامسة والستين من 5.57% عام 1990 إلى 8.87% عام 2010[96].

وبهذا هل تعزز عملية التمدن السكاني خفض معدلات الإنجاب؟ أم تؤثر عليها؟ وتظهر العديد من الدراسات أن معدلات الإنجاب لدى السكان التي تجرى عليهم عملية التمدن وينتقلون من الريف للحضر، أو من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تقل عن معدلات الإنجاب للسكان الأصليين والذين لم تجرِ عليهم عمليات التمدن أو الانتقال. وكانت مستويات الإنجاب لسكان البلديات في الصين لمدة طويلة تقل عن مستويات الإنجاب في الريف، وخلال عملية التمدن ومع هجرة السكان من الريف إلى البلديات انخفضت معدلات الإنجاب لديهم، انظر الجدول رقم (5-4)[97]:

94- المصدر: بيانات التعداد السكاني الرابع عام 1990

95- انظر (دراسة مستويات الإنجاب في الصين في حقبة التسعينيات) دي تشن وو، وتشين واي، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الأول عام 2007

96- المصدر: الموقع الإليكتروني للمكتب الإحصائي القومي http://www.stats.gov.cn، (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)

97- المصدر: «مجموعة بيانات الإنجاب في الصين»، «مجموعة البيانات السكانية الصينية العامة»، «بيانات التعداد السكاني الصيني لعام 2000»، « بيانات المسح بالعينة السكانية البالغة 1% من عموم الصين لعام 2005»، «بيانات التعداد السكاني الصيني لعام 2010».

الجدول (5-4) معدل الإنجاب الكلية في المدن والريف بالسنوات:

العام	البلديات	القرى
1971	2.88	6.01
1976	1.61	3.58
1981	1.39	2.91
1990	1.55	2.54
2000	0.94	1.43
2005	1.04	1.64
2010	0.98	1.44

وقد دخلت عمليات التمدن السكاني في الصين منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح مرحلة من التنمية السريعة، وتكشف الكثير من بيانات الدراسات أن مستويات الإنجاب لدى السكان الذين هاجروا- أو انتقلوا من القرى للمدن - تقل عن مستويات الإنجاب لدى السكان الذين بقوا في الريف، وقد أجرت الأكاديمية الاجتماعية الصينية عام 1978 مسحًا بالعينات حول الهجرة السكانية شمل أكثر من مئة ألف نسمة في 74 مدينة وبلدية في عموم الصين، وبدا واضحًا أن معدل المواليد لكل سيدة مهاجرة يقل عن معدل المواليد للسيدات اللاتي لم يهاجرن من الريف[98]، ولم تختلف مستويات الإنجاب لدى المهاجرات الريفيات في الفترات الأولى كثيرًا عن الريفيات اللاتي انتقلن بلا هجرة، ولكن في الآونة الأخيرة تدنت مستويات الإنجاب لدى الريفيات المهاجرات عن مستويات الإنجاب للريفيات اللاتي انتقلن من مكان لآخر، وكانت معدلات الإنجاب الأقل عند الريفيات اللاتي هاجرن إلى المدن الكبيرة بشكل خاص[99]، وفي عام 1988 أوضحت بيانات مسح عينات التحكم في الإنجاب السكانية والتي شملت 2% من إجمالي السكان أن خصوبة المتزوجات المهاجرات تقل عن خصوبة المتزوجات غير المهاجرات، كما أوضحت دراسة جاو زو جن أن خصوبة السيدات اللاتي انتقلن إلى شانغهاي تقل عن خصوبة السكان الأساسيين في المدينة (لا سيما في جو جيانغ، وجيانغ سو، وأن خوي)، فدرجة تأثير الهجرة

98- «سلوكيات الإنجاب لدى المهاجرين» يانغ زا خوي، (الاقتصاد والسكان) العدد الثالث لعام 1991.

99- «الهجرة والخصوبة السكانية في المدن والبلديات» تان شياو تشين، «الهجرة السكانية في المدن والبلديات في الصين»، دار النشر السكانية الصينية، عام 1994.

السكانية على مستويات الإنجاب يختلف بشكل واضح طبقًا لشكل الانتقال وفترة الإقامة [100]، كما أن السبب في التدني البالغ في معدلات الإنجاب في المدن الكبيرة مثل بكين وتيانجين وشانغهاي وفي كل المناطق الحضرية يرجع إلى تدني خصوبة الوافدين من الخارج[101].

وتشير البيانات الصادرة عن التعداد السكاني الخامس لعام 2000 وكذلك البيانات الصادرة عن المسح بالعينة السكانية التي شملت 1% من سكان الصين عام 2005 إلى أن نسبة الإنجاب لدى المنتقلين تنخفض عن نسبة الإنجاب لدى الشريحة السكانية التي لم تنتقل من مكانها، كما أن الغالبية العظمى من المنتقلين في الصين هم من المنتقلين من الريف للحضر، وقد استخدم تشين وي دنغ (2006) البيانات الاصلية لمسح العينات الذي شمل 0.95% من تعداد السكان في الصين الذي أُجرِيَ عام 2000، وكان الهدف محل الدراسة هو السيدات في سن الإنجاب واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15و49 عامًا، وشملت العينة 328 ألفًا و445 سيدة، وقامت الدراسة بالمقارنة من حيث اختلاف معدلات الإنجاب بين ثلاث شرائح سكانية، تناولت الشريحة الأولى سكان الريف، وتناولت الثانية سكان المدن، وتناولت الثالثة السكان المهاجرين، وقد بينت نتائج الدراسة أن الانتقال والهجرة السكانية لهما تأثير بالغ الوضوح تجاه معدلات الإنجاب، حيث لا تتدنى معدلات الإنجاب لدى الوافدين للمدن عن معدلاتها لدى سكان الريف فحسب، بل تتدنى عن سكان المدن أيضًا، كما تتدنى معدلات الإنجاب لدى من هاجروا منذ فترات طوالعن معدلات الإنجاب لدى من هاجروا حديثاً[102]، وقد استخدم جوا جا جانغ (2010) بيانات المسح بالعينة السكانية التي شملت 1% من السكان ليحلل تأثير الانتقال على خصوبة السيدات، وأوضحت النتائج أن نسبة الإنجاب الكلية للسيدات المسجلات في نظام الأسر الزراعية واللاتي لم ينتقلن من الريف قد سجلت 1.635، وهي درجة مرتفعة نسبيًا، أما نسبة الإنجاب الكلية للسيدات المسجلات في نظام الأسر الزراعية واللاتي انتقلن من الريف قد سجلت 1.188، وبلغ الفارق بين الاثنين 0.45، الأمر الذي عكس التأثير البالغ للانتقال السكاني على انخفاض معدل

100- «الإنجاب والهجرة السكانية» جاو زو جن، «جريدة السكان»، العدد الخامس عام 1993

101- « العلاقة بين الهجرة السكانية ومعدل الإنجاب في الصين»، تشين وي، وو لي لي، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الأول لعام 2006

102- « العلاقة بين الهجرة السكانية ومعدل الإنجاب في الصين»، تشين وي، وو لي لي، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الأول لعام 2006

الإنجاب في المناطق الريفية الأصلية، وفي حالة الملاحظة الفرعية وعند المقارنة بين السيدات المسجلات في نظام الأسر الزراعية واللاتي انتقلن من الريف والسيدات المسجلات اللاتي لم ينتقلن من الريف، سنجد أن الانخفاض الأكبر في نسبة الإنجاب ليس في الطفل الأول، بل في الطفل الثاني، ولكن بينت الدراسة في الوقت ذاته أننسبة الإنجاب الكلية للسيدات غير المسجلات في نظام الأسر الزراعية واللاتي انتقلن من الريف (0.934) ترتفع بشكل طفيف عن الإنجاب الكلية لدى السيدات غير المسجلات واللاتي لم ينتقلن من الريف (0.895)، ويتبدى هذا الاختلاف- بشكل رئيس- في الارتفاع الطفيف لنسبة الإنجاب للطفل الثاني لدى السيدات غير المسجلات واللاتي انتقلن من الريف عن السيدات غير المسجلات واللاتي لم ينتقلن من الريف[103].

فما السبب وراء تأثير الهجرة السكانية تجاه مستويات الإنجاب؟ لقد بينت الدراسات الدولية للهجرة ما يلي[104]:

تعتقد نظرية التضارب أو نظرية الانقطاع أن الهجرة تؤدي إلى الانفصال بين الزوجين، وبالتالي تقلل من فرص الاتصال الجنسي بينهما، ويمكن فهمها أيضًا بأن مرحلة الهجرة والانتقال هي في الحقيقة نوع من التضارب مع نظام الحياة الأصلي للفرد، كما أن المهاجرين ينتقلون إلى بيئة مجتمعية جديدة كليًا، وبالتالي تتأثر أفكارهم وعاداته السلوكية تأثيرًا قويًا، وحيث إنهم في مكان غير مألوف يبدؤون حياة جديدة فإنهم يقعون في حالة من التوتر والإجهاد وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن العبء الجسدي والنفسي يجعلهم غير راغبين أو ليس لديهم الوقت لرعاية طفل جديد، ومن هنا يأتي التداخل والتعارض مع السلوك الإنجابي للمرأة، وانطلاقًا من هذا المفهوم فإن الافتراض بأن"الانقطاع"يؤدي إلى انخفاض معدل الإنجاب ليس من الضروري أن يقوم على فرضية انفصال الزوجين.

بينما تعتقد نظرية الاختيار أن مستوى الإنجاب لدى المهاجر ينخفض عن مستوى الإنجاب لدى المرأة المهاجرة، ويقع بين مستوى الإنجاب لدى المرأة المهاجرة وبين المرأة المقيمة، وهذه الظاهرة تحددت بناءً على اختيارية الهجرة، وبالنسبة

103- «تأثير السكان المنتقلين تجاه مستويات الإنجاب الحالية»، (مجلة الدراسات السكانية)، العدد الأول لعام 2010.

104- انظر: «السمات الإنجابية لدى السكان المهاجرين والنظريات المرتبطة بها ... مراجعة الدراسات الصينية والعالمية» شي رين بينغ، وشيونغ بوا، (مجلة السكان والتنمية) العدد الثالث لعام 2011

إلى السكان الذين لم يهاجروا فإن المهاجرين هم دائمًا الشريحة السكانية الأرقى تعليمًا والأصغر سنًا والأكثر امتلاكًا للمهارات، ولديهم فرص أكبر للتنمية والتوظيف، وبالتالي يختلفون عن بقية شرائح السكان المقيمين في بعض المفاهيم والسلوكيات (بما فيها سلوكيات ومفاهيم الإنجاب).

وهناك نظرية التكيف (وتسمى أيضًا بنظرية الاندماج في المجتمع) والتي تؤكد على إن المعايير الثقافية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية الحالية في الأماكن التي يقصدها المهاجرون تؤثر على سلوكيات الإنجاب لديهم، وتعتقد تلك النظرية أن التأثير الجديد يبز تأثير الثقافة الإنجابية التي اكتسبوها في الأماكن الأصلية التي أتوا منها، أن المفاهيم الإنجابية الراسخة لدى المهاجر لا تتغير بشكل واضح في الفترات الأولى، ولكن- مع مرور الوقت- تستقر حياة المهاجرين تدريجيًا، وترتبط وتتصل مع المجتمع السكاني في مكانهم الجديد، وبالتالي يتأثرون ويتكيفون باستمرار مع العادات والأفكار الحياتية في مجتمعاتهم الجديدة، ومن ثم تتقارب رغباتهم وسلوكياتهم الإنجابية مع الرغبات والسلوكيات الإنجابية لمحيطهم السكاني الجديد، ويدخل المهاجرون إلى مرحلة التكيف والاندماج في المجتمع الجديد، وهذه المرحلة هي نوع من التكيف الثقافي، ويمكن أن تستغرق أجيالًا حتى يمكن الاقتراب- تدريجيًا-من أفكار وسلوكيات الإنجاب لدى أهل المدينة.

وتحولت نظرية التكيف - تدريجيًا- لنظرية الانتشار، فالقيم الثقافية بعد"التكيف"لا تؤثر في الأفكار والسلوكيات الإنجابية لدى المهاجر فحسب، بل تؤثر عند رجوعهم لمواطنهم الأصلية في السلوكيات والأفكار الإنجابية للمتواجدين هناك (ممن لم يهاجروا)، وتلك النظرية هي "تأثير الخلفية" لنموذج المهاجرين في المجتمع.

إن نظرية الفصل في الواقع تنظر للشريحة السكانية المهاجرة باعتبارها شريحة تقع في حالة من الانفصال، وتنفصل الشريحة السكانية المهاجرة عن أصولها الريفية، حيث تتحلل وتضعف تأثيرات وقيود أفكار وعادات الريف وبيئته الاجتماعية، ولكنهم لم يندمجوا بعد بشكل كامل في حياة المدينة، ومازالوا يفتقدون الشعور بالاعتمادية تجاه المدينة، وأيضًا لم يتأثروا بعد بالعادات والمفاهيم السكانية الحضرية، ومن ثم فإنهم يقعون في حالة من الانفصال، وهي حالة وسيطة، فمعدل الخصوبة لديهم دائمًا ما يرتفع عن معدل الخصوبة لدى السكان المحليين الدائمين في وجهة الهجرة،

وكذلك يرتفع عن معدل الخصوبة لدى المهاجرين الدائمين، ويتدنى في الوقت ذاته عن سكان الريف الأصليين، ويمكن القول إن معدل خصوبتهم يكون في مرحلة تحول.

وفي حالة تبيان الأمر من خلال نظرية القطع أو نظرية الاختيار فإن سلوك الهجرة لا يؤثر على مستوى الخصوبة الفعلي، فإن المهاجر بعد أن يعود إلى مكانه الأصلي يمكن أن يعوض انخفاض الخصوبة الذي أدى إليه القطع، وبوضع الفترة الإنجابية الكاملة للسيدات في الاعتبار مع أوضاع ما قبل وبعد القطع، فإن درجة تأثر الإنجاب بالهجرة يتحدد بناءً على كون "السلوك الملاحِق"، يستطيع تعويض الانخفاض في مستوى المواليد في فترة القطع؟ أم لا؟وتعتقد بعض الدراسات أنه من ناحية دورة الحياة، فإن التدني في معدل الخصوبة الذي يتسبب فيه القطع هو تدنٍ مؤقت، ولا يؤثر على الخصوبة الكلية للسيدات، وعند استخدام نظرية الاختيارية لشرح دور الهجرة تجاه الإنجاب، فسنجد أن الهجرة ذاتها لا تغير من الميول السلوكية والفكرية تجاه الإنجاب لدى الناس، بل تقدم لهم خيارًا يشبه الميول السلوكية والفكرية تجاه الإنجاب، وهؤلاء تنخفض مستويات الإنجاب لديهم عن الباقين في مواطنهم الأصلية حتى لو لم يهاجروا.

وفي حالة تبيان الأمر طبقًا لنظريتي التكيف والانتشار فإن سكان الريف يدرسون نموذج الخصوبة المنخفضة لدى سكان المدن، وبالتالي سوف تنتشر تلك الثقافة الإنجابية حتى تصل إلى أماكنهم الأصلية، وبهذا فإن الهجرة سوف تتسبب في انخفاض مستويات الإنجاب في عموم البلاد (Lee and Farber， 1984).

ومن الصعب جدًا استخدام نظرية واحدة لتبيان ظاهرة انخفاض معدل الإنجاب التي تحدث أثناء عملية الهجرة في الصين، بَيدَ أن هناك العديد من الدراسات تبين أن التغيرات الفكرية الواضحة التي تصاحب الهجرة السكانية أو الانتقال السكاني تجعلنا أكثر ميلًا لنظريتي الانتشار والتكيف.

واكتشف ياو دانغ جين وجينغ جين جين[105] خلال دراساتهما التجريبية على مدن «أن خوي» و«سي تشوان» أن تجارب الخروج لها دور بارز في رغبة الإنجاب

105- «تحليل الرغبة الإنجابية للسيدات اللاتي خرجن من الريف -دراسة تجريبية حول أن خوي وسيشتوان» ياو دان جان، وجينغ جان جان، «مجلة الدراسات الاجتماعية»، العدد السادس لعام 2002.

لدى السيدات الريفيات، وفي ظل توحيد ظروف السن ودرجة الثقافة، ينخفض العدد المثالي للأبناء لدى المرأة التي خرجت من الريف عن المرأة التي لم تخرج، وبينت دراساتهن إن سن الزواج والفترة التي تفصل بين الزواج والإنجاب يرتفعان عن المرأة التي لم تخرج من الريف (ياو دانغ جين وجينغ جين جين 2002)، وقد استخدم وو خاي شيا[106] وآخرون بيانات المسح الذي أجراه معهد التنمية والسكان بجامعة شي آن جياو تونغ عام 2005 حول الشريحة السكانية التي انتقلت من الريف إلى مدينة شنجين، وذلك عند القيام بالتحليل الكمي لحالات وتغيرات السلوكيات والأفكار الإنجابية للشريحة السكانية التي انتقلت من الريف للمدن والبلديات قبل وبعد الانتقال، وفيما يخص الأفكار الإنجابية، فإنه ليس هناك اختلافات بارزة بين سكان البلديات وبين الشريحة السكانية التي انتقلت من الريف من حيث عدد مرات الإنجاب، كما أن عوامل السن ووقت الانتقال والحالة الاجتماعية لدى الشريحة السكانية التي انتقلت من الريف تؤثر تأثيرًا كبيرًا في عدد مرات الإنجاب لدى الفرد، أما شو شياو خونغ[107] فقد درس التأثير المحدد للتغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية للانتقال السكاني بين الريف والمدن تجاه السلوكيات الإنجابية من زاوية الاقتصاد الجزئي، إن التغير الذي يطرأ على المتغيرات الاقتصادية للشريحة السكانية المنتقلة من الريف للمدن مثل الثمن والتكلفة والفوائد تؤدي كلها إلى التغير في السلوكيات الإنجابية لتلك الشريحة، ولكن استخدم كل من شو ينغ ماي ولي شيا[108] بيانات المسح الذي أجري في ار جاو وخوانغ شي وشيان تاو حول السيدات في سن الإنجاب اللاتي خرجن من الريف واللاتي لم يخرجن، والتي أظهرت أن عدد الأطفال المرغوب لدى السيدات اللاتي خرجن يقل عن العدد لدى السيدات اللاتي لم يخرجن، وهذا التباين نتج أساسًا عن الاختلاف بين تركيبة السيدات اللاتي خرجن واللاتي لم يخرجن، إن الخروج من الريف في حد ذاته ليس له دور بارز في عدد الأطفال المرغوب لدى السيدات في سن الإنجاب، أما الإنجاب ذاته فهناك اختلاف كبير تجاهه بين من خرجن وبين من لم يخرجن، فالخروج من الريف يضعف من سطوة الأفكار التقليدية تجاه الإنجاب لدى السيدات.

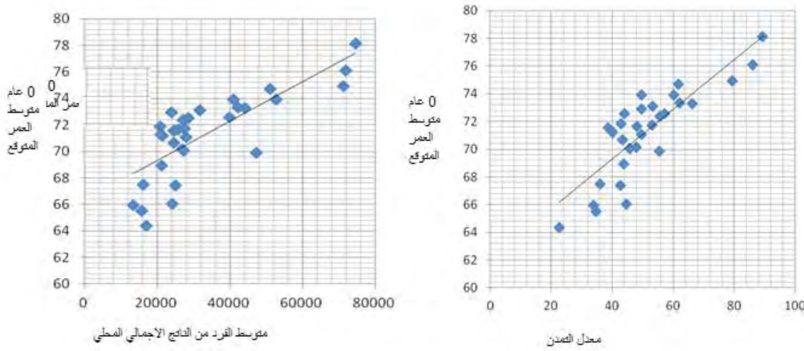
106- «تحليل السلوكيات والأفكار للشريحة السكانية المنتقلة من الريف إلى المدن والبلديات -اكتشافات من مسح شنجين»، وو خاي شيا، ولي شاو تونغ، ويوا جونغ شان، (مجلة الدراسات السكانية)، العدد الاول لعام 2006.

107- «التحليل الاقتصادي للسلوكيات الإنجابية للشريحة السكانية المنتقلة للمدن»، شو شياو خونغ، «الصحيفة السكانية»، العدد الثالث لعام 2004.

108- «تحليل الرغبة الإنجابية للسيدات اللاتي خرجن من الريف -طبقاً لبيانات اه جاو وخوانغ شي، وشيان تاو»، (المجلة السكانية الجنوبية)، العدد الثاني لعام 2010.

2 – التمدن وتعزيز زيادة متوسط العمر المتوقع للسكان:

إن ارتفاع متوسط العمر المتوقع هو تعبير مركز عن ارتفاع مستوى المعيشة وتقدم التقنيات الطبية وارتفاع مستوى الخدمات الطبية التي يتمتع بها المواطنون، وتتفوق الأماكن الحضرية على المناطق الريفية في الموارد الطبية ومستويات العلاج، وعندما يهاجر السكان من الريف للمدن ترتفع مستويات المعيشة وترتفع كذلك الموارد والخدمات الطبية المقدمة، وبالتالي يرتفع متوسط العمر المتوقع، وطبقًا لبيانات كل المقاطعات (المدن والمناطق) فإن مستوى التنمية الاقتصادية كلما ارتفع في مكان ما، كلما ارتفع معه متوسط العمر المتوقع للسكان في هذا المكان، وكلما ارتفع معدل التمدن في مكان ما، كلما زاد متوسط العمر المتوقع للسكان في هذا المكان، انظر الشكل (4-7)[109]:



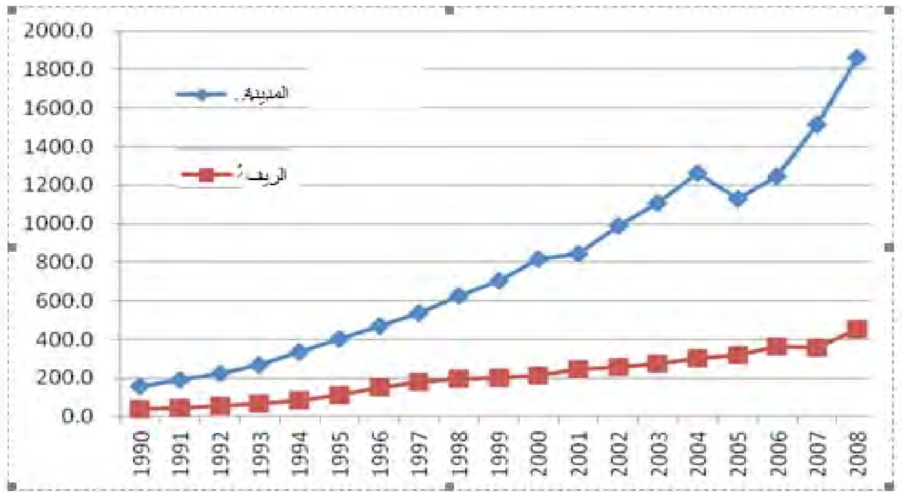
الشكل (4-7) متوسط العمر المتوقع ومعدل التنمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل المقاطعات (المدن والمناطق) عام 2010

إن الفجوة في الرعاية الصحية بين الريف والحضر في الصين تتبدى على مستويات عديدة، منها الإنفاق على النواحي الصحية، والعاملين في المجال الصحي، وكذلك الهياكل الطبية وغيرها من النواحي، وظهرت أولًا في الفوارق بين متوسط تكلفة الرعاية الصحية للفرد بين المدن والقرى، فقد بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على

109- المصدر: مؤشرات متوسط الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشرات متوسط العمر المتوقع الواردة في (الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011)، أما مؤشرات التمدن فمستقاة من (بيانات التعداد السكاني الصيني لعام 2010)، وبعض بيانات متوسط العمر المتوقع هي بيانات لعام 2000، ولم ترد في بيانات متوسط العمر المتوقع في التعداد السكاني السادس الأخير لبعض المقاطعات والمناطق والمدن.

الرعاية الصحية في المدينة قرابة 1862.3 يوان لعام 2008، بينما بلغ 454.8 يوان في الريف، أي أن نصيب الفرد في المدينة بلغ أربعة أضعاف المتوسط في الريف.

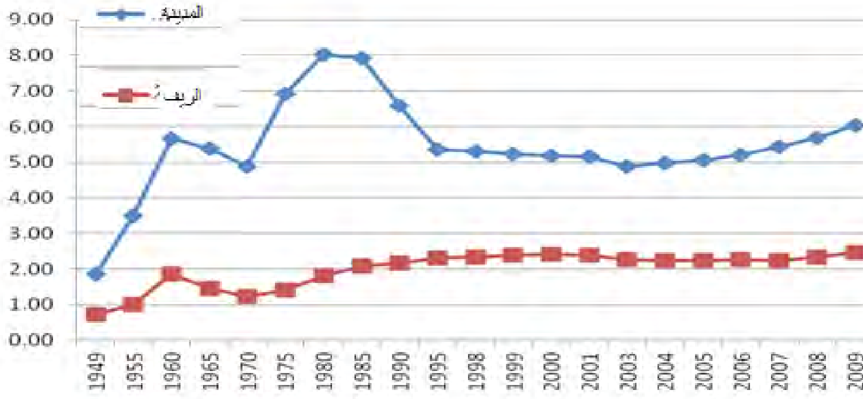
ويظهر الشكل (4-8[110]) الفجوة بين الريف والمدن في نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية على مر السنوات، فمنذ العام 1990 وحتى الآن أخذت الفجوة بين الريف والحضر في الاتساع تدريجيًا، ويظهر الميل نحو التمدن في الإنفاق الحكومي تجاه الرعاية الصحية، فالمصدر الرئيسي للعائدات المالية في الصين يأتي من اقتصاد المدينة، أما الإنفاق المالي الحكومي، لا سيما الخدمات العامة، فيستفيد منها سكان المدن بشكل رئيس، وبعد تطبيق السياسة المالية اللامركزية والتي أطلق عليها"إعداد الطعام في أفران منفصلة"في ثمانينيات القرن العشرين؛قل الدعم المالي الحكومي تجاه الرعاية الصحية في القرى، وكانت النتيجة المباشرة لعدم المساواة بين القرى والمدن في الإنفاق الصحي الكلي وفي توزيع الموارد المالية هي التدني البالغ للخدمات الصحية التي يحصل عليها سكان القرى مقارنة بالخدمات المتاحة لأهل المدن.



الشكل (4-8) الزيادة في نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في القرى والمدن بين عامي 1990و2008 باليوان

110- المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي الصحي الصيني لعام 2010»، من الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الصينية http://www.moh.gov.cn

وكذلك يتعاظم الفارق في أعداد فنيي الرعاية الصحية بين القرى والمدن، فقد بلغت نسبة فنيي الرعاية الصحية في المدن عام 2009 قرابة 6.03 شخص لكل ألف نسمة، بينما لم تتعد النسبة في الريف 2.46 فني لكل ألف شخص، أي أن نسبة الريف لم تصل لنصف نسبة المدن، انظر الشكل (4-9):



الشكل (9-4) عدد الفنيين الصحيين لكل ألف نسمة في الريف والمدن بالسنوات

وقد أظهرت بيانات مسح الخدمات الصحية ضمن المسح الذي أجرِيَ عام 2008 حول أحوال الصحة والتغذية لدى المواطنين أن المسافة بين الأسر في الريف وبين المؤسسات الطبية أكبر من المسافة بين الأسر في المدن وبين المؤسسات الطبية، وفي نفس العام 2008 سجلت نسبة الأسر الحضرية التي تقل المسافة بينها وبين أقرب وحدة طبية عن كيلو متر واحد 83.5% من إجمالي الأسر، بينما كانت النسبة في الريف لا تتعدى 58%، أما الاسر التي تفصلها أكثر من خمسة كيلو مترات عن أقرب وحدة صحية فقد سجلت نسبة 0.5%، بينما سجلت في الريف 6.3%، وظهر غياب المساواة بشكل واضح بين الريف والحضر في الموارد والخدمات الطبية، كما أن الوقت اللازم للوصول لأقرب وحدة طبية في الريف يزيد عن الوقت اللازم في الحضر، وفي هذا السياق كان 80.2% من المواطنين في الحضر بستطيعون الوصول لأقرب وحدة صحية خلال عشر دقائق، بينما كانت النسبة في الريف 65.6%، وهذا الفارق في مستويات المعيشة والمستويات الطبية بين الريف والحضر قد جعل الهجرة السكانية من الريف للمدن ترفع من متوسط العمر المتوقع، ما جعلها واحدة من أهم العناصر

التي تعزز من شيخوخة التركيبة العمرية السكانية، انظر الجدول رقم (6-4):

الجدول (6-4) مسح عام 2008 حول المسافة بين المنازل وبين أقرب وحدة طبية والوقت اللازم للوصول في

الريف والحضر

الريف					المدن				إجمالي	
النوع الرابع	النوع الثالث	النوع الثاني	النوع الأول	المجموع الجزئي	صغير	متوسط	كبير	المجموع الجزئي		
المسافة لأقرب نقطة طبية										
37.4	58.8	64.9	58.8	58.0	75.3	87.2	87.5	83.5	65.6	أقل من 1 كيلومتر
14.6	16.9	18.8	19.8	17.9	14.8	8.0	7.4	10.0	15.5	1 كيلومتر
9.5	10.0	8.6	12.6	10.1	6.2	3.2	3.5	4.3	8.4	2 كيلومتر
9.7	5.2	3.2	4.7	5.0	2.2	0.8	1.0	1.3	3.9	3 كيلومترات
5.8	3.3	1.3	1.8	2.6	0.7	0.5	0.3	0.5	2.0	4 كيلومترات
22.9	5.9	3.2	2.3	6.3	0.8	0.3	0.3	0.5	4.5	أكثر من 5 كيلومترات
الوقت اللازم للوصول لأقرب نقطة طبية										
40.9	64.0	71.0	73.3	65.6	74.4	80.7	84.5	80.2	69.9	خلال عشر دقائق
22.2	20.0	19.1	19.3	19.8	21.4	17.7	12.7	16.9	19.0	عشر دقائق
18.4	9.6	6.7	5.6	8.8	2.6	1.6	2.6	2.3	6.9	عشرون دقيقة
18.5	6.4	3.1	1.8	5.7	1.6	0.1	0.3	0.7	4.2	أكثر من ثلاثين دقيقة

الباب الثالث

طريق التمدن الذي يعبر مأزق الدخول المتوسطة

الفصل الأول

أهداف التمدن السكاني والتقدم مع الوقت

قبل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح كان الريف والحضر في الصين نظامًا ثنائيًا منفصلًا على مستوى الاقتصاد والمجتمع، وكانت قدرة استيعاب عمليات التمدن للقوى العاملة الزراعية متدنية للغاية، ومن نافلة القول إن"النظام الثنائي"في الاقتصاد كان يقوم على أساس دعم المدينة للاقتصاد المملوك للدولة، أما الريف فكانت قاعدته من الاقتصاد المركز، أما "النظام الثنائي" في المجتمع فقد شهد ممارسة الحكومة لسياسة"الاحتواء"تجاه المدينة وسكانها، وممارسة "التحكم" تجاه الريف وأهله، وأمثلة ذلك كثيرة مثل نظم الملكية، ونظم تسجيل الأسر، ونظم الإسكان، ونظم إمدادات الحبوب، ونظم إمدادات الغذاء والوقود، ونظم التعليم، ونظم العلاج، ونظم التوظيف، ونظم المعاشات، ونظم تأمينات العمل، ونظم ضمان العمل، وحتى نظم الزواج، وغيرها من القيود النظامية المحددة، الأمر الذي أسفر عن الفوارق الهائلة بين الريف والحضر، ومن ثمّ نشأ سد منيع وقف أمام حرية انتقال أهل القرى إلى المدن.

ومع بداية الإصلاح بدأ أولًا نظام المسؤولية الأسرية الزراعية، وتبعه توسيع المدن لنظام حق الإدارة الذاتية للمؤسسات، وفي النهاية تم السير في طريق تنمية اقتصاد المنتجات وإصلاح نظام اقتصاد السوق، وفتح الطريق أمام حرية الانتقال للقوى العاملة ودخلت العمالة الريفية للمدن وشاركت في مضماري الصناعة والتجارة، وبدأت خطوات التمدن السكاني تتسارع، وكان توجه التمدن وقتها واضحًا للغاية، وهو التنمية الفعالة للمدن والبلديات الصغيرة، والتنمية المناسبة للمدن المتوسطة، والحد من نطاق المدن الكبيرة، ولذلك ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين حالة من ازدهار البلديات الصغيرة، وطبقًا للإحصائيات فإنه خلال عشر سنوات فقط بداية من عام 1984 حتى عام 1994 زادت البلديات المنشأة في عموم البلاد من 5698 بلدية إلى 16210 بلدية، وسجلت نسبة النمو 184.5%.

وحتى أواخر عام 1999[111] ناهزت أعداد البلديات الصغيرة في الصين الخمسين ألفًا، بينهم 19 ألفًا و756 بلدية منشأة، و27 ألفًا و56 بلدية كونتها الحكومات من عدد من البلدات، وتضخمت بسرعة البلديات الصغيرة، وارتبطت بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الريفية، وفي تلك الفترة كانت الحكومات المحلية تزيد من الموارد بغرض تطوير وتوسيع المؤسسات الريفية، ودفع التنمية الاقتصادية الكلية لحدها الأقصى، وحسنت من الهياكل الإنتاجية والهياكل التوظيفية للقوى العاملة الريفية وحسنت كذلك من الهياكل الإنتاجية الإقليمية، ولعبت الحكومات المحلية في ظل التركيبة الثنائية الاقتصادية التقليدية دورًا فريدًا في تخصيص الموارد، ذلك الدور الذي يقع بين النظام الموجه وبين نظام السوق، ومن ناحية أخرى بحثت عن طريقة لاستيعاب القوى العاملة الزراعية الفائضة، ومن هذا المنطلق زادت المؤسسات الريفية من الوظائف المتاحة بها بمقدار 105 ملايين وظيفة في الفترة بين 1978 و2002، الأمر الذي وضع حلولًا لخمسة وخمسين بالمئة من المشكلات التوظيفية للقوى العاملة الزراعية، الأمر الذي جعل نسبة القوى العاملة الريفية المشاركة إلى القوى العاملة غير الريفية تتغير من 9.3- 0.7 عام 1978 إلى 7.3- 2.7 عام 2002، وقد زاد الناتج الصناعي الإجمالي للبلاد من عام 1978 إلى عام 1998 بمقدار 11 تريليونًا و481 مليارًا و100 مليون يوان، ووصلت نسبة الإسهام إلى 59.9%[112]

وقد لعبت السياسات والتوجهات ذات الأولوية لتنمية البلديات الصغيرة أدوارًا إيجابية منذ تسعينيات القرن الماضي من بينها:

أولًا: استوعبت أعدادًا كبيرة من القوى العاملة الزراعية الفائضة، الأمر الذي منع تلك القوى العاملة من التدفق نحو المدن وزيادة الضغوط التوظيفية فيها، وبعد إصلاح مؤسسات الدولة ما زال الموقف التوظيفي في المدن دقيقًا بشكل غير مسبوق، وارتفعت معدلات البطالة في البلديات بشكل تدريجي، كما أن التدفق الرئيسي"للعمالة المهاجرة"التي تدخل المدن يكون بالضبط في اتجاه الصناعات الرئيسة في المدن والتي يلتحق بها العمال بعد تركهم لوظائفهم، وفي ظل هذه الأحوال، ليس من

111- انظر المشاكل الثماني الكبرى لاستخدام الأراضي في الصين»، بي يو يون، (مجلة الموارد العلمية)، العدد الثاني عام

112- انظر: «الدور الهام للمؤسسات الريفية تجاه التوظيف» زونغ جين ياو، وتشين جيان جوانغ، وجانغ جوا ليانغ، «مجلة المؤسسات الزراعية والاقتصاد الخاص»، العدد السابع عام 2003، وانظر «بناء مؤسسات بنظام الاقتصاد الدوار هو الطريق المحتم للمؤسسات الريفية» وانغ جيا، وجاو تشين، ووانغ جينغ، «مجلة الدراسات الزراعية»، العدد العاشر عام 2004

المستغرب أن يحدث خفض لمعدلات الأجور الأساسية، الأمر الذي يتسبب في إبعاد عمال المدينة بشكل غير مباشر، ما يؤثر تأثيرًا كبيرًا على قابلية العامل الذي ترك وظيفته على الالتحاق بوظيفة جديدة، لا سيما لو كان من كبار السن، وفي حالة إعطاء الحرية للعمالة الزراعية الفائضة للانتقال للمدينة، فسوف يحدث التناقض والصدام مع توظيف وإعادة توظيف سكان المدن بشكل لا يمكن تفاديه.

ثانيًا: إن البلديات ذات الحجم السكاني القليل قد حققت النهضة الاقتصادية للمؤسسات الريفية، وقد لعبت المؤسسات الريفية دورًا فعالًا في الرفع من مكانة ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي، وكذلك لعبت دورها للتقليل من نطاق المؤسسات الصناعية، وأيضًا حسنت بشكل كبير من هياكل نطاق المؤسسات، ما جعلها أكثر ملاءمة لأحوال البلاد التي تتسم بوفرة القوى العاملة وندرة رأس المال.

ولكن اقتصاد البلديات الصغيرة النابض بالحياة لم يقوَ على الاستمرار، وقصص النجاح التي تحققت في دلتا نهر جو تعذر تكرارها في المناطق الداخلية، وتعددت الأسباب وراء هذا، أولًا لأن البلديات الصغيرة لم تكن جاذبة للعمالة الريفية، وبالمقارنة مع المدن الكبيرة والمتوسطة فإن البلديات الصغيرة تقل فيها فرص العمل، وأيضًا تتدنى فيها معدلات الأرباح الصافية المتوقعة، وبالتالي كان جذبها لتوظيف أهل القرى محدود للغاية، إن النطاق السكاني للبلديات الصغيرة قليل، والاستثمارات في البنية التحتية غير كافية، والأسواق فقيرة، ولا يمكن جذب المؤسسات للاستثمار فيها بشكل موسع، ويحد هذا في الوقت ذاته من تنمية القطاع الإنتاجي الثالث، ويؤدى إلى عدم كفاية الفرص التوظيفية، ومن ناحية أخرى فإن المرافق الثقافية والترفيهية ليست كافية، ومستويات التعليم والصحة متدنية، وبالتالي افتقرت لقوة جذب الحضارة المدنية الحديثة، ولم تستطع اجتذاب الشباب، وعانت من نقص خطير في الضمان الاجتماعي، ومن ناحية أخرى وبعد دخول حقبة التسعينيات من القرن العشرين انخفض اقتصاد المؤسسات الريفية بشكل كلي، وتباعًا مع التعميق المستمر لنمط التحول من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق تلاشى تدريجيًا الدور الفريد للمؤسسات الريفية بوصفها قناة لتخصيص الموارد، وظهرت عيوبها الاجتماعية والحدية والإغلاقية، وأيضًا تسبب النمو السريع في مؤسسات البلديات الصغيرة والمؤسسات

الريفية في ظهور مشكلات عديدة مثل الاسراف في الموارد والتلوث البيئي، ما جعل التنمية تعاني من مشكلات عديدة، إن إنشاء مؤسسات البلديات الصغيرة والمؤسسات الريفية بشكل أعمى وبإفراط ازداد خطورة مع الوقت، واتسمت بالاستهلاك المرتفع والفاعلية المتدنية، وانخفاض كفاءة العمال، والاستهلاك الجائر للموارد، وتفاقم التلوث البيئي، وامتدت مشكلات البيئة من المدينة للريف، وارتفعت تكلفة المعالجة، وأصبحت التنمية غير قادرة على الاستمرار على هذا النحو.

وعلى النقيض من ذلك، تضم المدن الكبيرة العديد من البلديات الصغيرة غير المتساوية في المميزات، والميزات الاقتصادية قوية في المدن كبيرة الحجم، فتتمتع بإمكانيات تراكم وتوزيع أقوى، كما أنها تخلق فرصًا أكثر للعمل، وبدائل توظيفية أكثر تنوعًا، والمميزات التقنية والشخصية بالغة الوضوح فيها، ولها دور هائل في الاقتصاد والصناعة، ولكن التمدن له قوانينه الخاصة، وبعد منتصف تسعينيات القرن العشرين تحولت الصين واقعيًا إلى طريق التمدن الواسع بشكل رئيس، وحينئذ بدأت الصين تطبق- وبشكل واضح- نظام التمدن الذي يقوم نظام الدوائر المتروبوليتان للمدن الكبرى، والذي تعتمد عليه الدول المتقدمة، وكان الدليل على ذلك ظهور ثلاثدوائر متروبوليتان، وهي دلتا نهر اليانجتسي، ودلتا نهر جو جيانغ، ومنطقة نهر بو خاي، ومن المعتقد أن هذا التحول قد انعكس على خطة التنمية القومية، وقد طرحت"الخطة الخمسية الثانية عشر"مفهوم"دفع التمدن بشكل مطرد وفعال"، وهذا الرأي الحذر قد حدد بوضوح مبدأ"ضم الصغير للكبير"، وكذلك مبدأ"الارتكاز على المدن الكبيرة، والتركيز على المدن الصغيرة والمتوسطة، والتكوين التدريجي لمجموعة من المدن الكبيرة تتمتع بتأثير إشعاعي، وتعزيز التنمية المتكاملة للمدن الصغيرة والمتوسطة والبلديات الصغيرة"، وفي الوقت ذاته الذي يتم فيه تنمية مجموعة المدن الكبيرة في الجزء الشرقي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن"يتم تحديد نطاق تنمية المدن بشكل عقلاني، وتأطير بناء المدن والمناطق الجديدة، ورفع مستوى الأماكن الجديدة للسكان، ومنع التوسع الجائر للمدن الكبيرة بشكل خاص"، وغيرها، ويمكن القول إن هذا كله ترجمة دقيقة لتحول توجه عملية التمدن إلىمبدأ ضم الصغير للكبير، وللتعاطي مع التمدن السكاني بشكل يواكب العصر، لا بد من تحديد توجه"الاعتماد- بشكل رئيس- على الكبير"، و"ضم الصغير للكبير".

الفصل الثاني

التمدن الحذر..مأزق أمريكا اللاتينية

بدراسة العديد من الدول التي وقعت في حبائل"مأزق الدخول المتوسطة"، يتطرق إلى الحسبان أولًا مأزق التمدن المشوه الذي وقعت فيه أمريكا اللاتينية، ومن ثم فإن طريقة تفادي الوقوع في مأزق التمدن على طريقة أمريكا اللاتينية ستكون هي كلمة السر في العبور الآمن لـ"مأزق الدخول المتوسطة".

عندما يخرج حجم السكان عن السيطرة تبدأ مشكلات التوظيف في الظهور، وتلك سمة تتكرر في الدول التي وقعت في مأزق الدخول المتوسطة، ولقد نفذت تلك الدول سياسات تنحو تجاه المدن الكبيرة في جوانب الاستثمار والإسكان والأجور والرفاهة الاجتماعية، ومع تعزيز قوة جذب المدن الكبيرة يتركز فيها عدد كبير من السكان، لا سيما في المدن الكبرى منها، ومع ذلك لازالت تلك الدول في المرحلة التقليدية للتصنيع، وبسبب نقص الدعم التصنيعي الكامل لا يمكن تحقيق التوظيف التصنيعي، إن الكثير من الموظفين يتوزعون على صناعة الخدمات ذات التقنيات المتدنية، وثمة أعداد أكبر تواجه شبح البطالة، ويتجاوز المعروض من القوى العاملة في كثير من مدن الدول النامية الطلب، والنتيجة هي نسبة بطالة عالية للغاية في المناطق الحضرية، وذلك مع وجود عدد كبير من الموظفين يقعون فعليًا في حالة من عدم التوظيف الكامل أو التوظيف المرن، وتأتي المكسيك كمثال على ذلك، فبتأثير الأزمة المالية في نهاية القرن العشرين انكمش القطاع الإنتاجي الثاني في الدوائر المتروبوليتان بشكل سريع، واعتمد التحول على القطاع الإنتاجي الثالث كقطاع تصنيعي رئيس، وبفقدان عدد من الخدمات المتدنية التقنية في القطاع الإنتاجي الثالث والتي كان يدعمها القطاع الإنتاجي الثاني تباطأ نمو دخول السكان، وطبقًا للإحصائيات فإن 59.4% من السكان الذين تحت خط الفقر في المكسيك يعيشون في الدوائر المتروبوليتان، ويعيش 22% من السكان تقريبًا في أعشاش، ويبلغ معدل البطالة 6.3%.

وفي الهند يعتقد الناس بأفضلية زيادة عدد الأطفال بسبب التأثيرات الدينية والاقليمية، حتى إن الحكومة الهندية كانت تعطي مميزات في جوانب التعليم والرفاهة الاجتماعية وغيرها للأسر التي تنجب عددًا كبيرًا من الأطفال، ما شجع الناس على إنجاب العديد من الأطفال، ومن ثم خرج حجم السكان في الهند عن السيطرة، ومع تدفق كميات كبيرة من السكان إلى المدن، تكونت في المدن مناطق عشوائية فقيرة تتسع مع الوقت[113]، ويوضح هذا إن غياب التراكم السكاني الذي يدعمه التوظيف دائمًا ما يسبب مشكلات جمة لإدارة المدن، وخصوصًا مشكلات الفقر في المدينة والتي تنشأ عن الضغط المزدوج للبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة في المدن، الأمر الذي ينتج عنه بشكل ضروري سلسلة من المشكلات تواجه إدارة المدينة، وفي العديد من مدن الدول النامية يتجاوز القاطنين في الأحياء الفقيرة أكثر من 60% من سكان تلك المدينة، وسميت ظاهرة التمدن الجائر في دول أمريكا اللاتينية "بمأزق أمريكا اللاتينية".

وبشكل عام، لا بد من توافق التمدن مع التنمية الاقتصادية، ولا بد أن يرتبط بشكل وثيق مع عملية التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع زادت تباعًا درجة التمدن، ولكن بعد وصول كل من التمدن والتصنيع لمستوى مرتفع محدديتعين على الصناعة أن تغذي الزراعة، ويتعين على المدن أن تمد يد العون للريف، وذلك بغية تحقيق التنمية المتكاملة للصناعة والزراعة من جهة، والتنمية المتكاملة للريف والمدن من ناحية أخرى، ومن ثمّ يتحقق التخطيط الشامل للحضر والريف، وهو وضع إيجابي مفيد للطرفين، ولكن لم تسر عمليات التمدن في دول أمريكا اللاتينية على هذا المنوال، وكان التعبير عنها في الهياكل الإنتاجية غير عقلاني، إن القاعدة الزراعية المتخلفة في دول أمريكا اللاتينية ونماذج التنمية والتحديث الزراعية الحكومية الخاطئة قد أدت إلى نزوح عدد كبير من الفلاحين من الريف وانتقالهم للمدن بشكل غير منظم، وكانت النتيجة الانفجار السكاني في المدن، ولم تكفِ إمدادات الطعام، وتفاقم الفقر في المدينة، وإلى جانب ذلك وبخلاف الدول المتقدمة لم ينشأ القطاع الإنتاجي الثالث في دول أمريكا اللاتينية بشكل طبيعي على قاعدة القطاع الإنتاجي الأول والثاني، بل تضخم بشكل مفرط من القاعدة الصناعية، وفي الحقيقة لم يكن هذا إلا نقص في

113- انظر Government Population Control Policies-"(Don't) Practice What You Preach!"، http://www.youthkiawaaz.com/2011/04/indian-govt-population-control-policies/

تحول الوظائف الريفية إلى المدينة، ما جعل القطاع الإنتاجي الثالث مكانًا لتجمع البطالة غير المرئية [114].

وقد تبدى"مأزق أمريكا اللاتينية"- بشكل رئيس- في عدم العدالة في توزيع الدخول، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم كان من السهل بمكان اندلاع التناقضات الاجتماعية، لا سيما في داخل المدن، فمن السهل حدوث القلاقل في التجمعات السكانية الكثيفة، وهناك العديد من الأسباب وراء حدوث التمدن الجائر، أو كما أطلق عليه"مأزق أمريكا اللاتينية"، ومن الأسباب المهمة عدم عقلانية الهياكل الانتاجية، فلم يجرِ التطور الكافي على القطاعين الانتاجيين الأول والثاني، كما أن عددًا كبيرًا من العمالة المنتقلة للمدن لم يستطع العمل إلا في القطاع الإنتاجي الثالث الذي يقوم على الخدمات التقليدية، ما جعل دخولهم لا تتناسب مع وظائف المدن، وبالتالي كان من الصعب الإقامة في المدن، وتجمع- تدريجيًا-أصحاب الدخول المنخفضة وتكونت- تباعًا-أحياء عشوائية فقيرة وسط المدن، وكان من الصعب على كثير من العمالة المنتقلة للمدن أن تجد عملا، ما أسفر عن الكثير من المشكلات الاجتماعية الحادة.

ويتبدى"مأزق أمريكا اللاتينية"أيضًا في الإفراط في استخدام الاستثمار الأجنبي، وكذلك عدم استخدام تلك الاستثمارات بالشكل العقلاني الأمثل، وأظهرت الإحصائيات أن كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن الاستثمارات الأجنبية التي دخلت دول أمريكا اللاتينية تدنت بشكل كبير عن الديون الخارجية، وفي ثمانينيات القرن العشرين نفذت البرازيل توصيات"اجتماع واشنطن"ومن ثم سارت في طريق الليبرالية الجديدة، وحاولت البرازيل - من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستدانة بكميات كبيرة-أن تعزز عملية التصنيع بالكامل، وأن تنمي اقتصادها، ومع ذلك تبدت نتيجة النمو الاقتصادي الجائر في الاعتماد على الاستثمارات الخارجية في سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أسواق المنتجات ذات التكنولوجيا العالية، ما جعل البرازيل تقلع تقريبًا عن سياسات الابتكار المستقل في التكنولوجيا والصناعة، وانزلقت تدريجيًا في التبعية الاقتصادية للدول الغربية المتقدمة، [115]ولم

114- «كيفية تجنب مأزق أمريكا اللاتينية المفتوح»، جينغ واي يينغ، (مجلة الخط الأمامي) العدد العاشر عام 2006

115- أنظر (مواجهة «مأزق الدخول المتوسطة»: الاختيارات المختلفة لكوريا الجنوبية والبرازيل)، (جريدة المراجع الاقتصادية اليومية)، عدد 2 يونيو 2011.

يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الدين الخارجي لدول أمريكا اللاتينية استخدمت أجزاء كبيرة منه في القطاعات الاستهلاكية والمشتريات العسكرية، حتى الاستثمارات التي دخلت القطاعات الإنتاجية استخدمت في مشروعات تتسم بطول المدى وبطء العائد، ولم تسد نفعًا في دفع الديون الخارجية، ما جعلها تلعب دورًا خفيًا في اندلاع الأزمة المالية.

ومن الدول والمناطق التي لاقت اعترافًا دوليًا بنجاحها في عبور"مأزق الدخول المتوسطة"اليابان ومجموعة النمور الأسيوية، ولكن بالنسبة للاقتصاديات الكبيرة نسبيًا فإن من استطاع تحقيق التغير من الدول ذات الدخول المتدنية إلى الدول ذات الدخول المرتفعة هما فقط اليابان وكوريا الجنوبية، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في اليابان عام 1972 قرابة 3000 دولار أمريكي، وتعدى عام 1984 العشرة آلاف دولار أمريكي، أما كوريا الجنوبية فقد سجل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي عام 1987 قرابة 3000 دولار أمريكي، ارتفع عام 1995 إلى 11469 دولار أمريكي، واستغرقت اليابان اثني عشرعامًا للانتقال من دولة ذات دخول متوسطة إلى دولة ذات دخول مرتفعة، بينما استغرقت كوريا الجنوبية ثماني سنوات فحسب، ومن الأسباب المهمة في تحقيق اليابان وكوريا الجنوبية لهذا الإنجاز أنهما استطاعا السيطرة على اتساع الفجوة في الدخول أثناء مرحلة التحول، ومن ثم أمكنهما إنشاء بيئة اجتماعية واقتصادية جيدة، وفي الوقت ذاته دعمت الدولة-بشكل كبير- قيم الابتكار الحر والبحث والتطوير، ما جعل المستويات التكنولوجية في تقدم مستمر، وباستذكار التجارب الناجحة، والدروس المستفادة من التجارب الفاشلة يتبين أن الاختيارات الثلاثة المتاحة أمام متخذ القرار لعبور"مأزق الدخول المتوسطة"هم كالآتي:

أولًا: لا بد من التوصل لحل ناجع لمشكلات التوظيف والضمان الاجتماعي للمهاجرين في المدن، وتدفق الكثير من العمالة الريفية في دول أمريكا اللاتينية من الريف إلى المدن، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع في سوق القوى العاملة في المدن، ولم تقوَ المدن على استيعاب هؤلاء، حيث لم تجد الكثير من العمالة الريفية فرصًا للعمل بعد دخولهم المدينة، واضطروا للعمل في القطاع الإنتاجي الثالث ذي التقنيات المتدنية، أو عملوا في وظائف غير رسمية، ومن ناحية تفتقر تلك النوعية من الوظائف إلى الاستقرار،

وتتدنى فيها مستويات الضمان الاجتماعي، ومن الصعب فيها تجنب البطالة في أي وقت، ومن ناحية أخرى ولتدني دخول الخدمات ذات التقنيات المتدنية، فإنه من الطبيعي أن ينتمي العامل فيها إلى الطبقة الاجتماعية الفقيرة، ومن ثم تتشكل فئات مجتمعية فقيرة ومتخلفة وعشوائية، وفي خضم عدم تقدم أعمال الضمان الاجتماعي وعدم اكتمال النظم، فإن هذه الفئات تتباين بشكل حاد مع القاطنين في وسط المدينة، وسيصل عدم تناسق التنمية إلى حده الأقصى، ما سيؤخر من التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى التورط في"مأزق الدخول المتوسطة"، ولذلك لا بد لنجاح تنمية التمدن في تجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"أن تحل بفاعلية مشكلة توظيف سكان القرى الذين نزحوا للمدن، وإقامة مشروعات مكتملة للضمان الاجتماعي.

ثانيًا: لا بد من تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وقد كانت الفجوة بين الفقراء والأغنياء من أهم سمات التمدن على طريقة"مأزق أمريكا اللاتينية"، حيث تزايد حجم الشرائح السكانية الفقيرة في المدن، إن أكثر نسبة لعدم التكافؤ في الدخول في العالم تقع في دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، حيث يوجد فيها ثلثا الدول غير المتكافئة في الدخول في العالم، وقد يسلط هذا الضوء على التفاوت بين الفقراء والأغنياء في أمريكا اللاتينية، إن العلة في نمط التمدن على طريقة"أمريكا اللاتينية"تكمن في تدني مستويات الدخول المتاحة للفئات الوافدة حديثًا إلى المجتمع عن مستوى الدخول اللازم للمعيشة في المدن[116]، وليس من المحتم أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسن توزيع الدخول، ففي غياب الآلية المناسبة لتوزيع الدخول، لا يمكن تحقيق توزيع عادل للدخول، إن الفجوة في الدخول في الصين تتفاقم، سواءً كانت بين الدخول الأعلى والدخول الأدنى، أو بين دخول القرى والمدن، أو بين دخول القطاعات الصناعية المختلفة، ولتجنب التمدن على غرار"مأزق أمريكا اللاتينية"يجب تقليل الفجوة في الدخول تدريجيًا وعدم توسيعها.

ثالثًا:الإصرار على قيادة التصنيع لتوجه تنمية التمدن، فالتمدن في دول أمريكا اللاتينية قد أسفر عن الاستقطاب الحاد بين الفقراء والأغنياء، وتفشي عدد كبير

116- أنظر: التحذير من المآزق الثلاثة خلال عملية التمدن في الصين»، شو يون خونغ،ttp://www.qstheory.cn/lg/zl/201102/t20110209_65418.htm

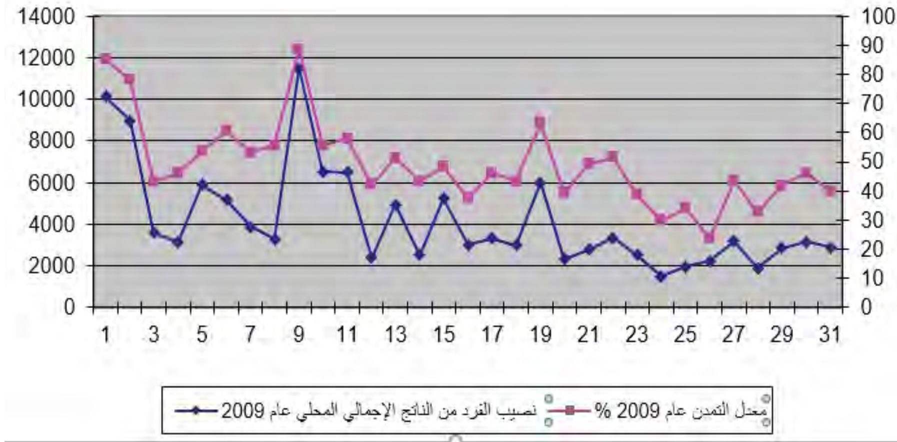
من الفئات العاطلة في المدن، وببحث جذور تلك الظاهرة سيتبين أن التنمية في المدن،لاسيما المدن الكبيرة بشكل خاص قد فقدت ضمان قاعدتها التصنيعية، وما لا شك فيه أن التمدن في تلك الدول ينتمي للمفهوم التقليدي بالاعتماد على التصنيع الثقيل، إن التمدن الذي يهمل التصنيع هو تمدن فارغ من محتواه يتمسك بالشكليات ويهمل الضرورات، إن عمليات التمدن بعد تأسيس الصين الجديدة يتمسك بمبادئ التصنيع الموجهة، وتعمق الأمر بعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، ولذلك لم تنزلق الصين حتى الآن إلى"مأزق أمريكا اللاتينية"، ودخلت عملية التصنيع في الصين في الوقت الحالي إلى مرحلة الاعتماد على التصنيع الثقيل، فمن ناحية عززت المعلوماتية بشكل واضح من عمليات التصنيع، وكذلك تتسارع خطوات التحديث، ومن ناحية أخرى، ما زال التصنيع الثقيل التقليدي يحتل النسبة الأكبر، وما زال القطاع الإنتاجي الثاني يقود النمو الاقتصادي الكلي، وما زالت تنمية القطاعين الثاني والثالث تحتاج إلى تكامل، وطبقًا للقواعد العامة للتغيرات في التركيبة الصناعية فإن القطاع الإنتاجي الثاني هي القاعدة للقطاع الإنتاجي الثالث، وفي الوقت الذي نركز فيه على تنمية القطاع الإنتاجي الثالث، لا سيما القائم منه على الخدمات العصرية، لا يجب أن نهمل أو نفقد القطاع الإنتاجي الثاني والذي يمثل قاعدته، وفي الواقع فإنه في القرن السابع عشر قارن عالم الاقتصاد الكلاسيكي ويليام بيتي بين الأحوال الاقتصادية والهياكل التوظيفية للمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا، واكتشف حينها إن هولندا هي الأقوى، وذلك بسبب ازدياد حجم الشريحة السكانية المشتركة في الأنشطة الاقتصادية خلاف النشاط الزراعي عن مثيلتيها في فرنسا وفي المملكة المتحدة، وجاء كلارك وقام بشرح اتجاه التغيرات في الشريحة السكانية الموظفة في القطاع الإنتاجي الثالث بناء على ما سبق وقدمه بيتي، ومن ثمّ تكون "قانون بيتيكلارك" المشهور، وبعبارة أخرى فإن عملية التنمية الاقتصادية هي واقعيًا عملية التغير في تركيبة القطاعات الإنتاجية الثلاث، أي التحول من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على التصنيع، ثم عملية التطوير التدريجي للهياكل الصناعية القائمة على الخدمات ذات التقنيات المتقدمة، ويثبت تاريخ التمدن في الصين في الوقت ذاته عمومية هذه النظرية، وقد أثبتت التنمية الاقتصادية الأمريكية في القرن العشرين العلاقة بين التصنيع والتمدن والتنمية الاقتصادية.

تقع عملية التمدن في الصين -حاليًا- في الجزء الأعلى من المنحنى الذي يأخذ حرف S اللاتيني، وهو الجزء الذي يشير إلى مرحلة التنمية السريعة، وتتدفق أعداد كبيرة من العمالة الريفية إلى المدينة بلا انقطاع، وينجذبون تجاه مميزات المدن الكبيرة والمتوسطة ويتجمعون هناك، وهذا الاتجاه يمكن أن يقود التمدن إلى التنمية ذات الاتجاه الجائر، وفي الواقع تقع العديد من المدن في مرحلة التوسع المستمر، وظهرت بشكل خاص بعض المدن الصغيرة والمتوسطة، ويشير المسح إلى أن ستين بالمئة من العمالة المهاجرة يعملون في المدن الصغيرة والمتوسطة، ما يجعل نظام البلديات في الصين غير متوازن، وقد أظهرت بيانات فرق المسح الريفية أنه في عام 2009 بلغت نسبة العمال المهاجرين في البلديات 9.1%، وبلغت في عواصم المقاطعات 19.8%، وبلغت في المحافظات 34.3%، بينما بلغت في المدن بمستوى المحافظة 18.5%، وبلغت في المقاطعات المنشأة حديثًا 13.8%، أما النسبة في بقية الأماكن فقد بلغت 4.4%، إن نسبة العمال المهاجرين التي بلغت 63.3% في المدن الكبيرة والمتوسطة ارتفعت عام 2011 إلى 64.7%[117]، ويؤخذ في الاعتبار في تلك المدن التوفر النسبي لفرص العمل والتدني النسبي لتكاليف المعيشة، وهذا جاذب ومغرٍ جدًا للعمالة المهاجرة والتي تتسم بتدني مستوى التعليم ومحدودية المستوى التكنولوجي، ومن السهل أن يسبب التوزيع الوظيفي للعمالة المهاجرة ضغوطًا ثقيلة للمدن، لا سيما الكبيرة منها.

ولا تنفصل عملية التمدن عن مرحلة التنمية الاقتصادية والتغيرات في الهياكل الإنتاجية وضبط الهياكل التوظيفية، فترتبطها جميعًا درجة عالية من الارتباط، ولبيان معدل التمدن في كل مقاطعة وكل منطقة حكم ذاتي وكل مدينة تحت الحكم المركزي

117- المصدر موقع المكتب الإحصائي القومي على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ttp://www.stats.gov.cn/tjfx/fxbg/t20100319_402628281.htm، محول من http://finance.sina.com.cn/china/20120427/131511943459.shtml

المباشر وعلاقتها بمستوى ومرحلة التنمية الاقتصادية انظر الشكل (4-10)[118]



الشكل (4-10) معدل التمدن ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في 31 مقاطعة ومنطقة ومدينة خلال عام 2009

وصلت معدلات التمدن في مدن بكين وشانغهاي وتيان جين ومنطقة دلتا نهر جو إلى 80%، وهي المدن والمناطق التي تتميز بمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية وتتميز بحداثة هياكلها الصناعية، ولمعرفة الأحوال في عام 2010 انظر الجدول (4-7)[119]:

118- المصدر: طبقاً لبيانات «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2010»، وتم تصنيف المدن والمقاطعات والأقاليم طبقاً للنظام الإحصائي السنوي

119- المصدر: طبقًا لبيانات «الكتاب الإحصائي السنوي الصيني لعام 2011» والبيانات الإحصائية السنوية لمدن بكين وتيانجين وشانغهاي وجوانغ دونغ

الجدول (7-4) نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، والقطاعات الإنتاجية، ومعدل التمدن في بكين وشانغهاي وتيانجين ودلتا نهر جو لعام 2010

	بكين	تيانجين	شانغهاي	دلتا نهر جو
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	10626.29	10489.99	11010.78	10138.56
نسبة التمدن (%)	86	79.55	89.3	82
القطاعات الإنتاجية الثلاثة (%)	0.9:24:75.1	1.6:52.4:46	0.7:42:57.3	2.15:48.61:49.24

وقد كونت الدوائر الاكاديمية في داخل الصين وخارجها إجماعًا مفاده نشوء علاقة طردية واضحة بين التنمية الاقتصادية وبين معدل التمدن، وعلى سبيل المثال اكتشف رينود (1981) بعدما أجرى تحليلات حول 111 دولة أن هناك علاقة وثيقة تربط بين النمو الاقتصادي في بلد ما وبين مستوى التمدن فيها[120]، وأظهرت دراسات أرثر لويس (1977) المبكرة أن القليل جدًا من الدول تعدى نصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي المحلي عشرة آلاف دولار أمريكي قبل وصول معدلات التمدن فيها إلى 60%[121]، ولكن السعي الأعمى نحو معدل تمدن مرتفع مع تحقيق نصيب للفرد من الناتج الإجمالي المحلي يتجاوز العشرة آلاف دولار يمكن أن يوقع البلاد في خطر"مأزق أمريكا اللاتينية"، وكانت معدلات التمدن المرتفعة المذكورة في المدن الثلاث والمنطقة سالفة الذكر بسبب دعم النمو الاقتصادي المرتفع، وقد وصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في مدن بكين وشانغهاي وتيانجين عام 2011 إلى 12000 دولار أمريكي تقريبًا، وهو المعدل الذي حقق تجاوزًا لمرحلة الدخول المتوسطة طبقًا لمؤشرات البنك الدولي لعام 2010، كما أن أكثر من 80%

120- Renaud, B. National Urbanization Policy in Developing Countries [M], OxfordUniversity Press , 1981

121- Lewis, W. Arthur. 1977. The Evolution of the International Economic Order[R]. Discussion Paper 74, Research Program in Development Studies, WoodrowWilsonSchool, Princeton

من معدلات التمدن تحتاج للثبات.

وبنظرة أوسع بعض الشيء، وفي مواقف متشابهة، فإن العلاقة بين الهياكل الإنتاجية وبين مستوى التنمية الاقتصادية الإقليمية قد تأكدت، ولكي يتم اختبار التأثير المزدوج للتغيرات في الهياكل الإنتاجية تجاه مستوى التنمية الاقتصادية الاقليمية والتمدن، فقد تم استخدام البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمدن بين عامي 1989-2004 لإجراء تحليل وتقييم، إن مصدر هذه البيانات هو"الكتاب الإحصائي السنوي للمدن الصينية"، الصادر خلال تلك السنوات، و"مجموعة البيانات الإحصائية للمدن خلال 50 عامًا من الصين الجديدة"، وكانت الوحدة الإحصائية هي المدينة، انظر الجدول (8-4):

الجدول (8-4) التصنيع والتمدن والتنمية الاقتصادية الاقليمية

	(1)	(2)	(3)
	Ln (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	Ln (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل التمدن
معدل التمدن	0.018	0.007	
	(36.23)**	(2.09)*	
نسبة وظائف القطاع الإنتاجي الثاني		0.025	
		(11.17)**	
نسبة وظائف القطاع الإنتاجي الثالث		0.021	
		(26.41)**	
Ln(عدد الطلبة في المدارس والجامعات)(-3)		-0.042	
		(5.02)**	

Ln(الانفاق على الثقافة والتعليم والعلوم والصحة)(3-)		0.108	
		**(14.65)	
معدل النمو السكاني الطبيعي	-0.006	-0.047	0.127
	**(3.99)	**(19.12)	(1.46)
Ln(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)			9.053
			**(6.30)
نسبة وظائف القطاعين الانتاجيين الثاني والثالث			10.199
			**(13.60)
Ln(عدد الطلبة في المدارس والجامعات)	0.168		0.828
	**(27.41)		**(3.67)
Ln(الإنفاق على الثقافةوالتعليم والعلوم والصحة)	-0.006		0.809
	(1.22)		(1.49)
نسبة القطاعين الثاني والثالث	0.192		
	**(14.95)		
الحد الثابت	6.541	6.575	-74.897
	**(101.23)	**(70.11)	**(9.48)
حجم العينة	2467	2697	2487
عدد المدن على مستوى المقاطعة	270		

ملحوظة: ما بين الأقواس هو القيمة المطلقة الإحصائية Z، يستعمل التمدن نسبة التوظيف في القطاع الإنتاجي الثاني كمتغير فعال، ويستخدم مستوى التنمية الاقتصادية الهياكل الإنتاجية كمتغير فعال، *المستوى الظاهر 5%، *المستوى الظاهر 1% .

يشير النموذج الأول في الجدول (8-4) إلى البيانات اللوحية لانحدار GLS، ومن خلال اختبار الارتباط التسلسلي واختبار عدم التجانس في البيانات اللوحية من خلال برنامج STATAيمكن ملاحظة وجود ارتباط تسلسلي وعدم تجانس بين المتغيرات، ولذلك وجب استخدام انحدار GLS للتحكم في عدم التجانس وفي الارتباط التسلسلي.

ولو تم اعتبار نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كمؤشر يبين مستوى التنمية الاقتصادية الاقليمية، فإن التغير في نسب القطاعات الإنتاجية الثانية والثالثة له تأثير واضح وايجابي تجاه التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعكس عدد الطلبة في المدارس والجامعات مقدار احتياطي رأس المال البشري المرتفع الجودة في منطقة ما، ذلك العامل الذي يلعب دورًا واضحًا في دفع النمو الاقتصادي في تلك المنطقة، إن الاستثمارات في جوانب الصحة والتعليم والعلوم والثقافة دائمًا ما ترفع بشكل فعال من امكانيات النمو الاقتصادي، فتجعل الاقتصاد الإقليمي متمتعًا بدرجة أعلى من التنافسية في جوانب ضبط الهياكل الإنتاجية ورأس المال البشري، ولكن النموذج رقم (1) لم يبين أثر الإنفاق على الثقافة والتعليم والصحة والعلوم في دفع النمو الاقتصادي، ويرتبط هذا بشكل أو بآخر مع الأدوار المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والتمدن، كما أن علاقة السببية التي تربط بين الاثنين تعكس تقدير حسابات النموذج، ولكي يمكن التغلب على تأثير علاقة السببية تجاه تقديرات النموذج، يتم استخدام أسلوب المتغيرات الفعالة، مع أسلوب انحدار المربعات الصغرى ذي المرحلتين، ويقدر النموذجين الثاني والثالث على التوالي تأثير التمدن تجاه التنمية الاقتصادية وتأثير التنمية الاقتصادية الاقليمية تجاه التمدن، انظر الجدول (9-4):

الجدول (9-4) الاختبارات الارتباطية لانحدار المتغيرات الفعالة

النموذج	الاختبارات الداخلية	اختبارات المتغيرات الفعالة الضعيفة
(2)	Durbin (score) chi2(1)=1.16053(p = (0.2814	Minimum eigenvalue statistic = 174.799
	Wu-Hausman F(1,2689) =1.15759(p = (0.2821	
(3)	Durbin (score) chi2(1)=1.95365(p = (0.1622	Minimum eigenvalue statistic = 343.065
	Wu-Hausman F(1,2480) =1.94968(p = (0.1627	

وتظهر الاختبارات الارتباطية الانحدارية للمتغيرات الفعالة في الجدول (9-4) المتغيرات التي شرحها النموذج لا تتمتع بمتغيرات داخلية، كما أن المتغيرات الفعالة الموجودة في النموذج رقم 2، والنموذج رقم 3 في الجدول 13-4 صالحة للعمل، ومن ثمّ فإن يمكن استخدام أسلوب انحدار المربعات الصغرى ذي المرحلتين، وبهذه الطريقة فإن التركيب النموذج رقم 2 من الجدول 14-4 يستخدم الهياكل الاقتصادية، أي أن نسبة الناتج الإجمالي المحلي في القطاعين الثاني والثالث سيكونان بمثابة متغيرات فعالة لمعدل التمدن، وبينت النتائج أن ارتفاع نسبة القطاعين الإنتاجيين الثاني والثالث سيرفع- بشكل واضح- من مستوى التنمية الاقتصادية، والتغير في الهياكل الإنتاجية هو مورد مهم للتنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن دور رفع مستوى التمدن يكفل رفع مستوى التنمية الاقتصادية بشكل واضح، وقد أشارت نتائج دراسات مجموعة عمل النمو الاقتصادي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (2003) إلى أنه منذ أواخر التسعينيات أصبح النمو الاقتصادي ذو محركين وهما التمدن والتصنيع بعد أن كان بمحرك واحد وهو التصنيع فقط، وأصبح التمدن قوة دافعة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي[122]، وقد أكدت نتائج انحدار النماذج تلك النقطة، وإلى جانب ذلك، فإن نمو الإنفاق على جوانب الثقافة والتعليم والصحة والعلوم من

122- انظر:فريق عمل النمو الاقتصادي: «التأثير التراكمي وتكوين رأس المال لضبط الهياكل والنمو الاقتصادي»، (مجلة الدراسات الاقتصادية) العدد الثامن لعام 2003

شأنه أن يعزز بشكل فعال من التنمية الاقتصادية، ولكن هذا التأثير به فترة تأخر محددة، فقد وضع النموذج على مدار ثلاث سنوات؛لأن طلبة الجامعات يحتاجون للتخرج أولًا حتى يتمكنوا من الاشتراك في عمليات البناء الاقتصادي، كما أن دورهم الذي يلعبونه يقوى ويشتد عوده مع الوقت.

ويظهر من التحليل السابق أن استغلال الإيقاع المعزز للتمدن السكاني بشكل جيد يجعل سرعة ومراحل التمدن السكاني تتوافق مع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع القطاعات الإنتاجية الثلاثة، ومع الهياكل التوظيفية في القطاعات الإنتاجية، وتمنع من ناحية أخرى التمدن الجائر، وهذا شيء مهم للغاية في ظل ظروف تسارع عملية التمدن في الصين والتغير الذي طرأ عليها في من حيث هيكلية الحجم الذي ينحو للضخامة، والإسراع في عملية التمدن بشكل مناسب لا يعني أن الأمر سيكون أفضل كلما كان التمدن أسرع، فلابد من الإمساك بمستوى السرعة الذي يجعل التمدن متناسقًا ومتكاملًا مع التصنيع، كما أن التحول في هيكلية الحجم والمعتمد على الضخامة لا يعنى أن الأمر سيكون أفضل كلما كان التمدن أضخم، ولا بد أيضًا من تعرف الدولة كلها بشكل جيدعلى الهياكل والنطاقات الكلية للمدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ولا بد لكل مكان أن يتعرف بشكل جيد على هياكل وتوزيع المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل حدوده، وأوضحنا سابقًا إن جذور مأزق التمدن على طريقة أمريكا اللاتينية تكمن في تنمية التمدن بشكل جائر، وبشكل تجاوز معدلات التصنيع ومعدلات تحسين الهياكل الإنتاجية ومعدلات تنمية الريف، ولم تقع الصين حتى الآن في مأزق التمدن على طريقة أمريكا اللاتينية، وهو ما يدعو للفخر والسعادة، وبرغم ذلك فلا بد من ملاحظة بعض نذر التمدن الجائر التي بدأت في الظهور حاليًا، وحتى لا يتفاقم الأمر لا بد من التدخل بالعلاج بشكل انتقائي وموجه.

الفصل الرابع

اتخاذ سبيل التمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر

إن التمدن السكاني الذي يتجاوز"مأزق الدخول المتوسطة"لا بد أن يختار الطريق الذي يجب أن يسلكه؛لأن التمدن الذي وقع في"مأزق الدخول المتوسطة"في السابق كان يشوبه عيب مميت، وهو أنه كان يتم تخطيطه وتنفيذ سياساته في مدينة ما طبقًا لمستوى تنمية المدينة ذاتها فقط، وكانت النتيجة هي زيادة الفجوة بين الريف والحضر مع زيادة تنمية المدينة، ما زاد من الهوة الفاصلة بينهما، وبجمع الدروس المستفادة من تجارب تنمية التمدن في داخل البلاد وخارجها، ومع دخول القرن الواحد والعشرين، قدمت الدولة استراتيجية التمدن القائمة على التنمية المشتركة للريف والمدينة، ويمكن تسميتها بسياسة معالجة الجذور، ويظهر واقع الصين أن التقدم السريع للتمدن السكاني قد بدأ بشكل واقعي منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، وأنه يتخذ طريق التمدن القائم على التنمية المشتركة للريف والحضر، فتنمية المدن تتركز في نقطة ما وهي رفع جودة التمدن، بما في ذلك التغير في نمط تنمية المدن وضبط الهياكل الإنتاجية والتوظيفية في المدن، أما التنمية الريفية فتتركز في نقطة واحدة وهي السير في طريق التصنيع الزراعي، بما في ذلك نقل الأراضي، وتأمين المعاشات في القرى، والبناء الريفي الجديد، وغير ذلك.

1 – رفع جودة عملية التمدن:

منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح تزايدت معدلات التمدن في الصين بمتوسط سنوي بلغ 1.02%، وعلى الرغم من تحقيق التقدم بشكل شامل، إلا أنه تم تفادي"مأزق أمريكا اللاتينية"، ما استحق إعجاب وإطراء المجتمع الدولي، ولكن الجودة الشاملة للتمدن لم تكن مرتفعة بما يكفي، وهذه حقيقة لا مناص من ذكرها، إن الخطوة القادمة لا بد أن تكون تجاه موارد"إنشاء فروع جديدة للمتجر"لتحويل جزء منها"لإصلاح المتجر"ذاته أو"تجميله"، أي التحويل من النمط الذي يركز على

التوسع الكمي إلى الاهتمام بالتوسع الكمي ورفع مستوى الجودة معًا، ثم التحول بعد ذلك إلى التركيز على رفع مستوى الجودة، وكما ذكر سابقًا فإن ما زال أمام التمدن قرابة 15 عامًا من التقدم السريع، ولكن لا يمكن ولا يجب أن نستمر في الحفاظ على نمو سريع بمعدل 1.0%، وتشير التقديرات إلى إن النسبة الممكنة والمعقولة لمتوسط الزيادة السنوية هي 0.8%، ولا بد من استيعاب أنه إذا قلنا سابقًا إن"فتح الفروع الجديدة"ليس سهلًا، فإن مهمة"تجميل المتجر"أو"اصلاح المتجر"ستكون غاية في الصعوبة، لا سيما مع مطالب التنمية المشتركة للحضر والريف برفع جودة عملية التحضر ومن معوقات ذلك:

أولا:تغير نمط تنمية التمدن، كانت سرعة التمدن مرتفعة للغاية على مدار أكثر من ثلاثين عامًا، وارتبطت بشكل وثيق مع نمط تنمية التمدن المكثف، ومن ثم نشأت تضخمات تمدنية زائفة متباينة الدرجة، وبشكل مختصر، هناكتضخم زائف بين سرعة التمدن السكاني وبين مستوى التمدن المعلن، وملية التمدن السكاني تجري على نسبة محدودة من الشريحة السكانية الموجودة في الريف، وتلك قاعدة شائعة في كل مكان، ولكن لا يمكن أن ترتفع نسبة تلك الشريحة، فمع الارتفاع لا بد أن يحدث الانحراف عن الهياكل الإنتاجية والتوظيفية الموجودة في المدن، وهذا لا يفيد في التنمية السليمة للمدن والدور الذي تلعبه، وترتفع نسبة الشريحة السكانية الريفية بالنسبة لبقية السكان بشكل مقلق في بعض المدن، ولا بد التدخل بالتنظيم والمعالجة.

ثانيًا: هناك تضخم مكاني زائف، إن المدن - لا سيما الكبيرة منها-تتمدد للخارج على طريقة"الفطيرة"، ما ينتج عنه تضاعف مساحة الأراضي التي تشغلها، فتتزايد بسرعة كبيرة التناقضات الاجتماعية التي تذكيها عملية التمدن.

ثالثًا: التضخم الزائف في حجم وقيمة الإنتاجية الحضريةالمنشورة، من أجل رفع مؤهلات مدينة ما، فإن كثيرًا ما يحدث تزييف لمؤشرات عديدة تخص التنمية السكانية والتنمية في حجم الإنتاجية وقيمتها والتنمية التعليمية، ومن ثم تظهر"إنجازات القادة"، ما يؤدي للوقوع في الدائرة السيئة للبيانات المنشورة ونشر

البيانات، ما يشكل أرضًا خصبة للفساد، وعلى خلفية تلك التضخمات الزائفة تتخلف بشكل حاد البنية الأساسية للمدينة، وتظهر مشكلات التوترات السكانية، وازدحام المواصلات، ونقص إمدادات المياه والكهرباء، وتلك المشكلات تنتشر بشكل عام في كل المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، كما أن الاقتصاد الذي يتوسع بشكل مكثف فيعرض- بشكل كامل- خلال عملية التمدن، وبالنسبة لتغير نمط التنمية الاقتصادية، فإن"التقرير المجمع"في هذا الكتاب قد قدم شرحًا مفصلًا وافيًا لتلك النقطة، وكان التركيز فيه من وجهة نظر التمدن، واعتبر أن تنمية التمدن هو بمثابة الناقل، وأدخل التغير في نمط تنمية التمدن ضمن عملية التغير في نمط التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للعلاقات بين المدخلات والمخرجات، والكم والكيف، والتركيز والتوسع، والأفقي والرأسي، والفاعلية والعدالة وغيرها، فقد نقل الاهتمام من الطرف الأول كما كان يحدث سابقًا، إلى الاهتمام بالطرفين معًا، ثم نقل الاهتمام إلى الطرف الثاني بشكل رئيس.

رابعا: ضبط الهياكل الإنتاجية الحضرية، تدعم المدن القطاعين الإنتاجيين الثاني والثالث، ولا شك إن هذا هو الاتجاه السائد، سواء في داخل الصين وخارجها، ومهما تباينت أحجام المدن، ومن ثم فإن ضبط الهياكل الإنتاجية فيالمدينة إنما ينصب على ضبط القطاعين الإنتاجيين الأول والثاني، وضبط علاقات التناسب بين الاثنين، للقيام- بشكل فعال- بوظائف المدن المختلفة الحجم، ولا بد من ملاحظة ارتباط القطاعين الانتاجيين الثاني والثالث بمرحلة التمدن، وفي المراحل الأولى من التمدن- بشكل عام- لا بد من التركيز على النمو المستمر للقطاع الإنتاجي الثاني، بينما يتباطأ نمو القطاع الإنتاجي الثالث بعض الشيء، وفي المرحلة الثانية من التمدن يصل النمو في القطاع الإنتاجي الثاني إلى درجة معينة ثم يهبط، ويأخذ منحناه شكل الحرف اللاتيني U، أما القطاع الإنتاجي الثالث فيدخل في حالة من النمو المستمر، ويتجاوز القطاع الإنتاجي الثاني بعد أن كان متخلفًا عنه، وتلك هي القواعد العامة في التغيرات التي تطرأ على القطاعات الإنتاجية أثناء التمدن، وهذا ما أثبته تاريخ تنمية التمدن في كل الدول، لا سيما في الدول التي تمتعت بمعدلات تمدن عالية، ومن الصعب بمكان أن تخرج الصين من أسر تلك القواعد، وبهذه الطريقة فإن الشروط اللازمة لضبط القطاعات الإنتاجية في المدن تتلخص في خلق قطاع إنتاجي ثانٍ قوي، وتغيير الظواهر المتخلفة في القطاع الإنتاجي الثالث، وتحقيق التحول من

نمط الخدمات المتدنية التقنية إلى نمط الخدمات مرتفعة التقنية، ومن الواضح إن هذا يتطلب الفصل والتمييز بين الأحوال المختلفة، فبعضها يجب التركيز فيه على خلق وتقوية قطاع إنتاجي ثانٍ قوي، ولا بد أن تأخذ عملية التمدن السكاني في الأجزاء الغربية والوسطي تلك النقطة في الاعتبار بشكل خاص.

إن معدلات التمدن السكاني في الأجزاء الوسطى والغربية متدنية، وتقع في مجملها في المراحل الأولى من التمدن حاليًا، وتركز على نقل العمالة الريفية الفائضة إلى البلديات، ولا بد أن تركز على خلق وتقوية قطاع إنتاجي من النوع الثاني،لكن في الحياة الواقعية ركزت عملية التمدن في بعض مناطق الوسط والغرب على تنمية الخدمات متدنية التقنية مثل المطاعم والفنادق والخدمات الترفيهية، وكانت النتيجة أن القطاع الإنتاجي الثالث الفائض لم يُفد التنمية الاقتصادية الإقليمية، بل بالعكس فإن فوضى تلك الخدمات قد هددت التنمية السليمة للاقتصاد، وبالنسبة لبعض المناطق المتقدمة نسبيًا والتي دخلت مرحلة الدخول المرتفعة، أصبح لزامًا عليها التحول من صناعة الخدمات متدنية التقنية إلى صناعة الخدمات مرتفعة التقنية، والتركيز على تنمية القطاع الإنتاجي الثالث بشكل كبير، ومثال على ذلك ضبط الهياكل الإنتاجية في المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية، لا سيما منطقة دلتا نهر خاي التي ترتكز على المدن الكبرى بكين وشانغهاي وتيانجين وجوانغجاو (دلتا نهر خاي ومدنها بكين وتيانجين وخاباي)، ومناطق دلتا نهر يانغتسي، ودلتا نهر جو، ولا بد من تغيير طريقة التفكير، فلابد من تحديد التأثير الأكبر للقطاع الإنتاجي الثالث المتمحور حول الخدمات المرتفعة التقنية في المناطق التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع، إن الضبط لا بد أن يكون مركزًا حول تعظيم الخدمات المرتفعة التقنيات، والتوجه- بشكل رئيس- نحو تنميتها، وتعزيز عملياتالضبط والتطوير للهياكل الإنتاجية الحضرية.

وعند الحديث عن ضبط الهياكل الإنتاجية فإن دراسة التجربة البرازيلية لها دلالة واقعية، ففي سبعينيات القرن العشرين تمتعت البرازيل بقطاع صناعي مهم للإلكترونيات الاستهلاكية ونظام اتصالات حديث نسبيًا، وكان هناك العديد من المصنعين لأجهزة الاتصالات المحليين، وتوفرت أيضًا قاعدة تكنولوجية رفيعة المستوى، وتهيأت البرازيل لاستغلال فرصة الثورة التكنولوجية الجديدة وتحسين أحوال تطوير وتنمية الصناعة، وفي ظروف الليبرالية الجديدة، وبسبب عدم وجود

تحديد استراتيجي واضح وسياسة تصنيعية مواكبة، افتقرت البرازيل للدعم المالي العام الضروري، ولم تستطع أن تدفع وتطور نشأة القطاعات الصناعية الجديدة المتركزة على تكنولوجيا الإلكترونيات الجديدة، وفشلت في تحقيق تراكم جديد لرأس المال بالاعتماد على الابتكار التكنولوجي، ما أدى في فترة قصيرة إلى استمرار الصادرات في حيز المنتجات التقليدية، وأدى تكرار المستويات المتدنية للهياكل الإنتاجية إلى تكرار المستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية، ولم تستطع أن تخرج من"مأزق الدخول المتوسطة"بنجاح(123).

خامسا:ضبط الهياكل التوظيفية الحضرية، ترتبط الهياكل التوظيفية الحضرية ارتباطًا وثيقًا بالهياكل الانتاجية، وبشكل عام، فإن كل قطاع إنتاجي به قطاع توظيفي، ولا بد أن يتزامن ضبط القطاعات التوظيفية مع ضبط القطاعات الإنتاجية، وقد لوحظ إن القطاع الإنتاجي الثالث في العديد من مدن الجزء الغربي والجزء الأوسط به نسبة توظيف عالية نسبيًا، ولكن نسبة التوظيف المرتفعة نسبيًا في القطاع الثالث لا تتناسب مطلقًا مع نسبة التوظيف المنخفضة نسبيًا في القطاع الإنتاجي الثاني، وتفتقر لدعم التنمية في القطاع الإنتاجي الثاني، وواقعيًا فإن التمدن في المناطق المتخلفة نسبيًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الجزء الغربي، لا بد أن يعتمد على المدى الطويل على تنمية القطاع الإنتاجي الثاني كقوة دافعة محركة، فتنمية القطاع الإنتاجي الثالث تبنى فقط على قاعدة تنمية القطاع الإنتاجي الثاني، فإنه لا يمكن الاستمرار في المضي للأمام مع تجاوز الخطوة السابقة، ولوحظ أيضًا أن العديد من الشريحة السكانية العاملة في مدن الشريط الساحلي الجنوبي الشرقي المتقدم نسبيًا تتركز في الصناعات المتدنية التقنيات، ومن ثم تحد من القدرة على تغير وتطوير الهياكل الإنتاجية، ما يحد في نهاية المطاف من التغير في نمط التنمية الاقتصادية.

ولتحقيق التغير في نمط التنمية الاقتصادية، لا بد أن يتم ضبط الهياكل التوظيفية الحضرية بشكل معقول، ومن الطرق المهمة لذلك تدعيم تراكم رأس المال البشري، وتنمية التعليم والتدريب، ورفع كفاءة العاملين، وقد قام اوكي ماساهيكو بتقسيم

123- انظر (مواجهة «مأزق الدخول المتوسطة»: الاختيارات المختلفة لكوريا الجنوبية والبرازيل)، (جريدة المراجع الاقتصادية اليومية)، عدد 2 يونيو 2011.

التنمية الاقتصادية في شرق آسيا إلى خمسة مراحل، وهم مرحلة مأزق الفقر طبقًا لنظرية مالتوس، (مرحلة M)، ومرحلة التنمية الاقتصادية الحكومية (مرحلة G)، ومرحلة تحقيق التنمية عن طريق تغيير الهياكل على طريقة كوزنتس (مرحلة K)، ومرحلة التنمية المرتكزة على رأس المال البشري (مرحلة H)، وأخيرًا مرحلة الربح السكاني (مرحلة PD)، وأعتقد أن الصين قد تعدت فعليًا مرحلة كوزنتس لويس، وتنتقل حاليًا إلى مرحلة H القائمة على تراكم رأس المال البشري، ولذلك فإن تسريع تراكم رأس المال البشري مكن خلال التعليم والتدريب سيكون له دلالة هامة تجاه التنمية الاقتصادية الصينية، [124]وفي الوقت الحالي ولمواجهة دخول 200 مليون ريفي للمدن وتحولهم التدريجي لمواطنين حضريين ولرفع كفاءة العمال المهاجرين، وإقامة دورات تدريبية مهنية موجهه لهم، فإنه يجب حل تلك المشكلة، ومن المعروف أن الصين قد أقامت قرابة 270 مليون دورة تدريبية، النسبة الأكبر منهم موجهة للعمالة المهاجرة، ومع سرعة تغير الهياكل الإنتاجية الحضرية، أصبحت الحاجة أكبر لدورات تدريبية لتمدين العمالة المهاجرة للمدن، وأصبحت شرطًا لا يمكن تجاوزه لضبط الهياكل التوظيفية الحضرية.

2 -التصنيع الزراعي:

وإلى جانب حل مشكلات التنمية الحضرية ذاتها، فإن التنمية المشتركة والمتكاملة للحضر والريف لا بد أن يركز على مشكلات التنمية الريفية طويلة المدى الواجب حلها، لا سيما المشكلات التي لا يمكن أن تستمر أو تشترك مع التنمية الحضرية حاليًا، وتلك المشكلات عديدة، وجوهرها هو المشكلة ذات الجوانب الثلاثة والتي تؤثر على طريق التصنيع الزراعي.

أولًا:مشكلة دوران الأراضي، بسبب وجود عملية التمدن السكاني الآن في الجزء الاعلى من المنحنى الذي يأخذ شكل الحرف اللاتيني S، فإن الهجرة السكانية لأهل الريف إلى المدن لها دور محرك في عملية التمدن، والكثير من أهل الريف عندما يدخلون المدن يتركون وراءهم الأرض الزراعية المتعاقد عليها ولا يباشرونها، ما

124- منقول عن «مأزق الدخول المتوسطة» النظرية والتجربة والتوجه»، (مجلة ديناميكيات الاقتصاد). العدد 12 للعام 2011

يتسبب في مشكلة كبيرة، إن اسلوب دوران الأراضي هو طريقة ابتكارية واقعية، وحلت بشكل نسبي المشكلات الناجمة عن دخول الفلاحين للمدن، ولم تستخدم نظام الفصل الثنائي بين الريف والمدن، وحلت بدرجة أو بأخرى مشكلة تشغيل وادارة الارض، ووضعت شروطًا لاستخدام الأراضي وادارة التصنيع بها، وجعلت الإنتاج الزراعي المتخصص ممكنًا، وعززت من ميكنة وتحديث الإنتاج الزراعي، وقد أثبتت التجارب منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، لا سيما مع دخول القرن الواحد والعشرين،وهذا بمثابة موصل للتمدن إلى القوى العاملة، ومن ناحية أخرى يدفع المبادرات الاستراتيجية للتصنيع الزراعي، ويحتاج هذا إلى الابتكار والاصلاح المستمرين، والسير قدمًا للأمام، ومع ذلك واجه هذا النظام كأي شيء جديد مشكلات وتناقضات عديدة، فقد حقق نظام دوران الأراضي الفصل بين حق التعاقد الأصلي (الملكية الفعلية) وبين حق المتعاقد الإداري، ولم يضع تحديدًا واضحًا لمدة التعاقد الإداري ونطاق الإدارة وتغيير عقود الإدارة وغير ذلك من الجوانب، لا سيما التناقضات التي تنشأ عن رجوع المهاجر للمدينة إلى موطنه الأصلي للانخراط في الزراعة ثانيًا بعد أن تكون السبل قد تقطعت به في المدينة، وغير ذلك من التناقضات، وكذلك فإن معايير دوران الأراضي مختلفة في كل منطقة، كما أن طريقة سبل التصرف عند الاخلال بالعقد ليست موحدة، وتحتاج إلى دعم قانوني مستمر.

ثانيًا:مشكلة الإنشاءات الريفية الجديدة، وقدمت الدولة تجاه هذه النقطة سلسلة من السياسات التفضيلية مثل الدعم المالي الحكومي، والإعفاء من الديون الزراعية، ولقد أحرزت تلك الإنشاءات الريفية الجديدة تقدمًا كبيرًا، وفي السنوات الأخيرة أجريَ العديد من التجارب على كل المناطق، وهناك بعض المقاطعات أجرى الإنشاءات الريفية الجديدة بنظام جديد وهو إنشاء مناطق ريفية جديدة تنظمها الحكومات المحلية ويشارك فيها الفلاحون بشكل طوعي، وإقامة مجتمعات مترکزة لتحقيق تكامل أكبر للأراضي، وإقامة تقسيمات ضرورية للعمل مثل الأعمال الزراعية والأعمال المساعدة والأعمال التي يشترك فيها الوافدون، وإقامة نوع من الإدارة والتشغيل للتصنع الزراعي، وإقامة نظام للتأمينات الاجتماعية يشمل العلاج والمعاشات وغيرهما، وهذا بالتنسيق مع القرى والمناطق الجديدة والمتحولة حاليًا في البلديات، وما لا شك فيه أن هذا النوع من الإنشاءات في المناطق الريفية الجديدة له دلالة إبداعية، ولكن الاعتماد على الدروس المستفادة من التجارب السابقة تحتاج

إلى الإصرار دائمًا على مبدأ الإرادة الحرة للفلاحين، إن الكثير من الفلاحين يستطيع الاستفادة من ذلك المبدأ لدفع مبدأ الكفاءة في تنمية الإنتاج الزراعي والسير في طريق التصنيع الزراعي، والافادة في تفعيل مبادئ الادارة الذاتية للفلاحين وغيرها، ولا بد من الانطلاق من الواقع ولا بد من إهمال منطق"حالة واحدة تصلح للجميع"، والتنفيذ التدريجي"للمبادئ الأربعة"سالفة الذكر.

ثالثًا: مشكلات معاشات الريفيين، تسارعت في السنوات الأخيرة خطى الدولة في تنمية نظم الضمان الاجتماعي، وتسارعت تأمينات كبار السن بعض الشيء، وشملت تجارب التأمينات الاجتماعية الريفية الجديدة مساحات كبيرة، كما أن نظام التأمين الصحي والمعاشات وغيرهما من نظم التأمينات الاجتماعية الموجهة لكبار السن في الريف توشك على الوصول للتغطية الشاملة هذا العام، فتأمينات المعاشات لمواطني الريف تسير بخطى حثيثة ومشجعة، وقد تناول التقرير الخاص السابع في هذا الكتاب تلك النقطة، ولم يعد هناك الكثير مما يقال، وهناك فقط نقطة تحتاج بعض التركيز، وهي أنه تم حل مشكلة التغطية الشاملة لسكان الريف في الوقت الذي لم يتم فيه وضع حلول حقيقية لمشكلة المعاشات هناك، حيث تكمن المشكلة في أن التغطية الشاملة ليست شكلًا، وليست نسبة مئوية لها دلالة إحصائية، ولكنها في الحقيقة حللمشكلة قائمة، وهي المسئولية الحقيقية عن رعاية كبار السن من سكان الريف، بالشكل الذي يكفل لهم الحياة بشكل مساوٍلبقية السكان، ليتموا المرحلة الأخيرة من حياتهم، ويتطلب هذا رفع مستوى التغطية الشاملة للمعاشات، لتفي بمتطلبات الحياة اليومية لكبار السن، أو على الأقل بالاحتياجات الحياتية العادية.

المراجع:

1. Card David; Krueger Alan B., School Quality and Black-White Relative Earnings-A Direct Assessment “J”, The Quarterly Journal of Economics, Vol.107, 1992, (1):151200-

2. Henderson, J. V., Cities and Development “J”. Journal Of Regional Science, 2010 （1）： 515–540

3. Lewis, W. Arthur. 1977. The Evolution of the International Economic Order”R”. Discussion Paper 74, Research Program in Development Studies, Woodrow Wilson School, Princeton

4. Renaud, B. National Urbanization Policy in Developing Countries “M”, Oxford University Press, 1981.

5 -”الاختلافات بين السلوك الإنجابي للمرأة المهاجرة والمرأة غير المهاجرة في الصين“، أو يان يو، (مجلة ديناميكيات السكان)، العدد الرابع عام 1990.

6 –”المشاكل الثماني الكبرى لاستخدام الأراضي في الصين“، بي يو يون، (مجلة الموارد العلمية)، العدد الثاني عام 1999.

7 –”تحليل تجريبي حول تأثير رأس المال البشري تجاه النمو الاقتصادي في الأجزاء الشرقية والغربية في الصين“، بيان يا جينغ، وشين لي شينغ، (مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية والتكنولوجيا)، العدد الثاني عشر لعام 2004.

8 -”التقاربات والاختلافات في النمو الاقتصادي الإقليمي الصيني- تنويرات حول استراتيجية تطوير المنطقة الغربية“، تساي فانغ ودو يانغ، (مجلة الدراسات الاقتصادية) العدد العاشر لعام 2000.

9 –”دراسة الأحوال المعيشية لكبار السن الباقين في الريف نتيجة اقتصاد العمالة -طبقًا للتحليل التجريبي في بلدية جو جاو ببلدة جين تانغ بمقاطعة سي تشوان“، تساي مانغ، (مجلة الاقتصاد الريفي)، العدد الرابع عام 2006.

10 –"تحليل كمي حول دور التعليم في النمو الاقتصادي"تساي زينغ تشانغ، (مجلة الأبحاث الاقتصادية)، العدد الثاني لعام 1999.

11 – (دراسة العلاقة بين معدل الخصوبة والهجرة السكانية في الصين)، تشين وي، وو لي لي، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الأول لعام 2006.

12 -"من التقسيم للاندماج- الاقتصاد السياسي للتناغم المجتمعي والنمو الاقتصادي في الريف والحضر"، تشين جاو، ولو مينج، (مجلة الدراسات الاقتصادية)، العدد الاول لعام 2008.

13 -"تفاقم الفجوة الإقليمية في الصين وتفكيك تركيباتها"، فان جيان يونغ، وجاو جوا لين، (مجلة عالم الإدارة)، العدد السابع لعام 2002.

14 -"النمو الشامل الوضوح النظري للمفاهيم وأهميتها الواقعية"، فينغ خاي بوا، (الجريدة الأكاديمية لجامعة نان تشانغ"دار نشر العلوم الاجتماعية والانسانية"العدد السادس عام 2010.

15 -"حول اختبار تأثير القاسم المشترك للشريحة السكانية الوافدة إلى مدن بكين وتيانجين وشانغهاي الأدنى خصوبة"، جوا جا جانغ، مجلة الدراسات السكانية، العدد الأول عام 2005.

المبحث الخامس
الشيخوخة السكانية والتحول الاجتماعي[125]

125- إعداد: وانغ يويه شنغ، باحث بمركز دراسات اقتصاديات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، حاصل على درجة الدكتوراه، متخصص في دراسات علم الاجتماع السكاني، وعلم السكان الأسري، وعلم السكان النظامي؛ وو خاي شويه، نائب باحث بمركز دراسات اقتصاديات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، حاصل على درجة الدكتوراه، متخصص في دراسات الاحصاء السكاني وعلم السكان الأسري؛ وانغ لاي، باحث مساعد بمركز دراسات اقتصاديات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، حاصل على درجة الدكتوراه، متخصص في دراسات علم الاجتماع السكاني.

يشار بالتحول الاجتماعي هنا إلى التغيرات الأساسية التي تحدث في الأنماط الاجتماعية، ويتمثل في المرحلة الحالية للصين بالتغير من المجتمع الزراعي للمجتمع الصناعي، وهو التغير من المجتمع المعتمد على الأعمال الزراعية إلى المجتمع المعتمد على الأعمال غير الزراعية، ومن المجتمع المرتكز على السكان الريفيين، إلى المجتمع المرتكز على السكان ذوي الأعمال والصناعات الحضرية، ويرتبط التحول الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية، ولكن التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى تعتمد على التغيرات في النظم والآليات، وتحتاج عملية تحول المجتمع إلى التخلص من النظم والقواعد القديمة، وبناء قواعد جديدة، ومن ثم يأتي الارتباط والتزامن بين التحول الاجتماعي والتغيرات في النظم.

(مقدمة) بعد دخول الصين لمرحلة الدخول المتوسطة، بدأ التغير الاجتماعي الذي نشأ نتيجة إصلاح النظام منذ ثمانينيات القرن العشرين في الظهور، وتقع الصين الآن في المراحل الأولى من التحول.

ومع التزايد المستمر في درجة الشيخوخة السكانية، جمعت نظم المعاشات بين القديم والحديث، وجمعت بين اختلافات وتشابهات الريف والمدينة، لكن المشكلة التي يجب أن تركز عليها عملية الشيخوخة السكانية في الصين في المراحل الأولى من تحول المجتمع هي توسيع مظلة الضمان الاجتماعي الخاص بالمعاشات، فما زال المستوى يحتاج للتطوير، وهناك قصور في الموارد البشرية العاملة في مجال الرعاية الأسرية للمسنين، ولرفع مستوى المعيشة الحالية للشريحة السكانية لكبار السن حاليًا لا بد أن نبدأ من الجانبين الأسري والاجتماعي معًا، والاهتمام بتطوير وتحسين النظم، وتأسيس نظام متعدد الجوانب للضمان الاجتماعي الخاص بالمعاشات.

الباب الأول

العلاقة بين الشيخوخة والتحول الاجتماعي في مرحلة الدخول المتوسطة

بدأ التغير والتحول الاجتماعي العميق يحدث في الصين منذ الفترات الأولى من ثمانينيات القرن العشرين، وتبدت مظاهره في التطبيق الكامل والجاد لسياسات تحديد النسل، والظهور التدريجي لنمط معدل المواليد المنخفض، وانتقال العمالة الريفية بأعداد كبيرة من إلى مجالات غير زراعية، وتسارع إيقاع عمليات التصنيع والتمدن، وظهرت تغيرات غير مسبوقة في المجتمع الصيني، وبعد دخول مرحلة الدخول المتوسطة، ظهر التحول الاجتماعي بأوضح ما يكون، واستحقت مستويات الشيخوخة والمشكلات الموجودة واختيار نمط المعاشات أهمية كبرى في ظل هذه الظروف، وفي الوقت ذاته وبرغم التقدم الكبير الذي حدث حاليًا في التنمية الاقتصادية في الصين مقارنة بأوضاع ما قبل ثمانينيات القرن العشرين، وما تبع ذلك من تغير ملحوظ في الكثير من الجوانب مثل الهياكل التوظيفية السكانية، ومستويات التمدن، وأحوال وسبل المعيشة لدى المواطنين، إلا إن التركيبة الاجتماعية الثنائية الريفية الحضرية ما زالت حاضرة وبشكل كبير، لا سيما على مستوى النظام ذاته، ومن

المعتقد أنه يجب أن يتوافر لدينا العلم والإحاطة تجاه مسألة الشيخوخة السكانية في الصين في مرحلة الدخول المتوسطة، ويجب تضمين تلك المعرفة ضمن بيئة التحول الاجتماعي وتغير النظم.

الفصل الأول

تحديد النسل ودفع الارتقاء بمستويات الشيخوخة

دخلت الصين عام 2000 إلى مصاف دول الشيخوخة السكانية، ويرتبط هذا بالطبع مع الزيادة المطردة في متوسط العمر المتوقع والزيادة السريعة في حجم الشريحة السكانية لكبار السن منذ التحرير، ومن ناحية أخرى هناك سبب مهم، وهو التنفيذ الكامل لسياسات تحديد النسل منذ أوائل السبعينيات، وانخفضت كمية المواليد، وما زالت الخصوبة الكلية للمرأة منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن تحافظ على معدلات تقل عن مستويات الإحلال، ومن ثم حدثت تغيرات طالت التركيبة العمرية السكانية، وزاد هذا من سرعة عمليات الشيخوخة السكانية في الصين بدرجة كبيرة، وظهر دور النظم والسياسات.

1 – العوامل المؤسسية في تكون وتطور معدل المواليد المتدني:

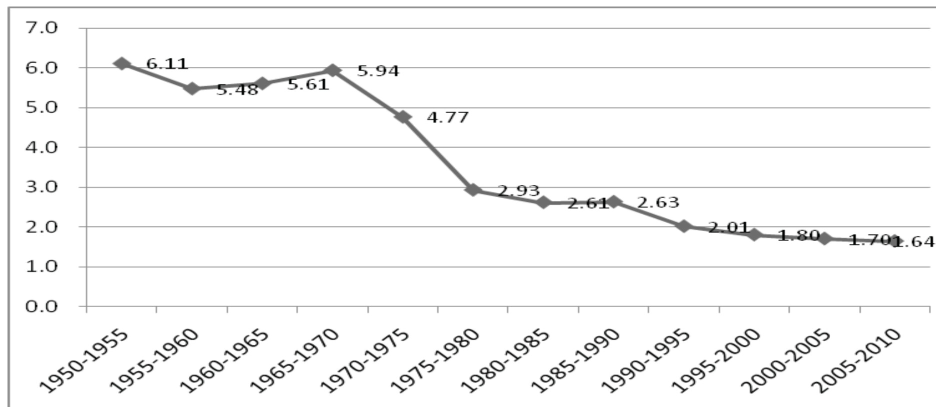
يحدث التغير السكاني في الدول المتقدمة نتيجة عمليات التصنيع والتمدن، وبشكل تدريجي، وتحدث عملية انخفاض معدل المواليد بشكل عفوي، ولقد تأثرت الصين- بشكل كبير- بالعوامل المؤسسية، ولعبت سياسات الخصوبة السكانية دورًا محوريًا في ذلك، ففي خمسينيات القرن العشرين، تبنت الصين سياسات تشجع على الإنجاب، ووصل أعلى معدل للخصوبة الكلية للسيدات إلى 6.11، وفي النصف الأول من الستينيات تحولت السياسة إلى تشجيع التعقيم الإرادي، وانخفضت الخصوبة الكلية للسيدات بشكل طفيف، وسجل المعدل 5.61، وارتفع المعدل ثانية بشكل طفيف في النصف الثاني من الستينيات ليصل المعدل إلى 5.94، وفي السبعينيات تم تنفيذ سياسات لتحديد النسل شملت عموم البلاد قامت على مبادئ"تأخير، إضعاف، إقلال"، وبالتالي انخفضت الخصوبة الكلية للسيدات بشكل واضح، وانخفضت في النصف الأول من السبعينيات إلى 4.76، وواصلت الهبوط حتى سجلت في النصف الثاني من السبعينيات 3.26 (تشين واي، مينغ شيانغ دينغ، 1999)، وفي عام

1980 أصدر الحزب الشيوعي الصيني"الخطاب المفتوح إلى أعضاء الحزب الشيوعي الصيني وأعضاء رابطة الشباب حول مسألة التحكم في النمو السكاني في الصين"، وازدادت سياسة تحديد النسل في الصين احكامًا وتضييقًا بسياسة"الطفل الواحد"، تلك السياسة التي أصبحت قمة السياسات الصارمة لتحديد النسل، وجعلت تلك السياسة مستويات الإنجاب المتدنية أساسًا أكثر تدنيًا، وسجلت معدلات الخصوبة بحلول النصف الأول من الثمانينيات 2.50، وسجلت في النصف الثاني 2.41، وانخفضت بحلول النصف الأول من التسعينيات إلى 1.95، وبهذه المعدلات حافظت الخصوبة السكانية على معدلات أقل من معدلات الإحلال.

وفي عام 1984 أدخلت الحكومة تعديلًا على سياسة"الطفل الواحد"، وتشكل بعدها تدريجيًا النظام الحالي لسياسة تحديد النسل، وباستثناء الرعاة والفلاحين من قومية التبت، تم تنفيذ سياسة"الطفل الواحد"على عموم البلاد في الحضر والريف، وتم تنفيذ تلك السياسة في كثير من المناطق الريفية، أما تجاه قوميات الأقلية والمناطق ذات الطبيعة الخاصة فقد تم تفعيل سياسات إنجابية أكثر تسامحًا (جوا جي جانغ وآخرون عام 2003).

ومنذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن تتخذ الخصوبة الكلية منحى تنازلي على المستوى الكلي، سجل أعلى معدل لها 6.11، وأدنى معدل 1.64، أما"الانتعاش الإنجابي"الذي حدث مرتين قبل وبعد عام 1982، وقبل وبعد عام 1987 فله علاقة وثيقة بتعديل السياسات الإنجابية، وسجلت المعدلات الإنجابية لأول مرة عام 1990 انخفاضًا بمقدار 2.1 عن مستوى الإحلال، انظر الشكل (5-1):[126]

126- المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2011). World Population Prospects: The 2010 Revision, CD-ROM Edition



الشكل (5-1) التغيرات في معدلات الخصوبة الكلية للسيدات في الصين بين عامي 1950و2010

كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعةخلال العشرين أو الثلاثين عامًا الأخيرة، وما تبعها من ارتفاع في تكاليف تنشئة وتربية الأطفال، وتغير المفاهيم الإنجابية للمواطنين من أهم العوامل في تدنى المعدلات الإنجابية، وإلى جانب ذلك كانت سياسة تحديد النسل الصارمة قوة خارجية ضاغطة وملزمة، وبشكل غير مسبوق كان دور السياسات الصارمة لتحديد النسل هائلًا تجاه السلوك الإنجابي، وغرس في المجتمع الزراعي بيئة مؤسسية قليلة المواليد كالتي ظهرت مؤخرًا في المجتمع الصناعي، إن الفضل في تحقيق خفض المواليد في الصين في وقت وجيز لا بد أن ينسب إلى سياسات تحديد النسل، وهو تأثير مؤسسي نموذجي.

2 – الدخول المتقدم لمجتمع الشيخوخة السكانية:

إن بيئة وترتيبات التحكم في النمو السكاني من أهم الأسباب التي أدت لقصر عملية الشيخوخة السكانية في الصين، إن دخول الصين المبكر لمجتمع الشيخوخة السكانية ينطوي على معنيين:

أولًا: بالمقارنة مع معدلات الخصوبة المنخفضة تدريجيًا والشيخوخة البطيئة نسبيًا في الدول المتقدمة، فإن الانخفاض السريع في معدل المواليد في فترة قصيرة جعل مرحلة الشيخوخة السكانية في الصين قصيرة بشكل ملحوظ، وجعل ضغوط

المعاشات تظهر بسرعة.

ثانيًا: بالمقارنة مع ظاهرة"الغنى ثم الشيخوخة" أو"تلازم الغني والشيخوخة"الموجودة في الدول المتقدمة، فإن الصين تنتمي إلى ظاهرة"الفقر والشيخوخة"، فدرجة الشيخوخة السكانية تفوق مستوى التنمية الاقتصادية.

ولو أخذنا مثالًا على العلاقة بين معدلات الإنجاب وبين الشيخوخة في الدول المتقدمة بالدولتين الرأسماليتين العتيدتين، فرنسا والمملكة المتحدة، سنجد أن معدل الخصوبة الكلية للسيدات في المملكة المتحدة عام 1810 كان 6.08، وبعدها اتخذ المعدل اتجاهًا منخفضًا، ووصل عام 1850 إلى مستوى 4.97، ووصل عام 1890 إلى 3.67، ووصل عام 1910 إلى 2.62، وأخيرًا وصل عام 1970 إلى معدل 2.04، أما في فرنسا، فقد سجلت معدلات الخصوبة الكلية عام 1750 نسبة 5.41، انخفضت عام 1790 إلى 4.92، واستمر الانخفاض فسجلت عام 1830 نسبة 3.75، وسجلت عام 1890 نسبة 2.93، أما بين عامي 1975 و1980 فسجلت نسبة 1.86، وقد تجاوز متوسط الزمن الذي استغرقته معدلات الخصوبة الكلية في المملكة المتحدة وفرنسا حتى تكون أقل من معدلات الإحلال المئة عام، فاستغرقت المملكة المتحدة 160 عامًا، بينما استغرقت فرنسا 230 عامًا تقريبًا (تشين ياو خوا 2010)، بينما استغرقت معدلات الخصوبة الكلية في الصين 40 عامًا حتى تنخفض من نسبة 6.11 عام 1950 إلى 2.04 عام 1990.

وبسبب طول الوقت الذي استغرقته عملية خفض معدلات الخصوبة في الدول المتقدمة، فإن الوقت الذي استغرقته في دخول مرحلة الشيخوخة كان هو الآخر طويلًا نسبيًا، ففرنسا- على سبيل المثال-بدأ معدل الخصوبة فيها في الانخفاض عام 1750 تقريبًا، وفي عام 1865 وصلت نسبة الشريحة السكانية لكبار السن الذين بلغوا سن الخامسة والستين وأكثر إلى 7%، حيث استمر أكثر من 100 عام في مرحلة دخول مجتمع الشيخوخة [127]، بينما استغرق الأمر في الصين 36 عامًا فقط بداية من عام 1964 حتى عام 2000 لتصل نسبة الشريحة السكانية لكبار السن الذين بلغوا سن الخامسة والستين وأكثر إلى 7%، وفي الوقت ذاته ما زالت معدلات الخصوبة الكلية الفعلية للسيدات في فرنسا أعلى من مستويات الإحلال، حيث

127- http://blog.sina.com.cn/s/blog_51ac59cb0100fhjz.html

حافظت عام 1890 على مستواها عند 2.93، أما واقع الشيخوخة في الصين فيشير إلى أن معدلات الخصوبة الكلية للسيدات تتدنى فعليًا عن مستويات الاحلال، ولا شك أن الشيخوخة السكانية في الصين قد سبقت الدول المتقدمة لو نظرنا للأمر من زاوية تكون الشيخوخة السكانية أو من زاوية الربط بين الانخفاض في معدلات الخصوبة وبين درجة الشيخوخة.

وبالمقارنة مع الشيخوخة السكانية في باقي دول العالم، لا سيما في الدول ذات الدخول المتوسطة، فإن الشيخوخة في الصين تنتمي لنموذج"الفقر والشيخوخة".

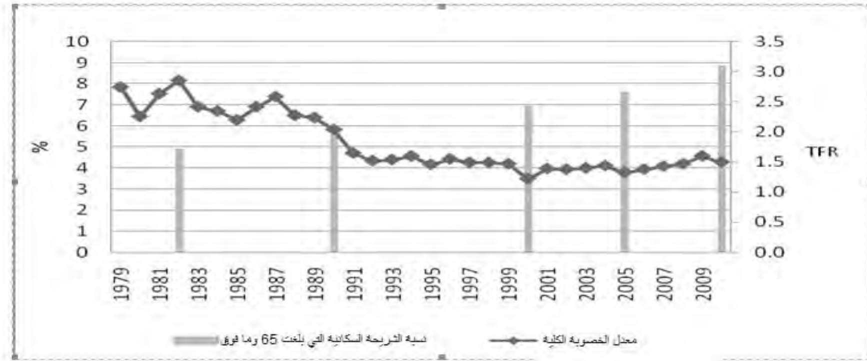
إن الدول المتقدمة قد دخلت مجتمع الشيخوخة أساسًا في ظروف تحقيق التحديث، وبالتالي تنتمي لنموذج"الغنى ثم الشيخوخة"أو"تلازم الغنى والشيخوخة"، بينما تنتمي الصين لنموذج الشيخوخة مع الفقر، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في الدول المتقدمة عند دخولها لمجتمع الشيخوخة بين 5000 إلى 10000 دولار أمريكي وأكثر، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي عام 2000 في الصين عندما دخلت لمجتمع الشيخوخة 7078 يوانات، أي ما يعادل 856 دولارًا أمريكيًا حسب سعر الصرف في ذلك الحين، أما في 2010 فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 4382 دولارًا أمريكيًا[128]، وتشير عبارة"الفقر والشيخوخة"إلى أن معدلات الشيخوخة تسبق التنمية الاقتصادية، وتزيد من صعوبة تحديات الشيخوخة السكانية التي تواجهها المجتمع والحكومة.

3 – دور انخفاض معدلات الخصوبة في تسارع الشيخوخة:

أثبتت الدراسات المبكرة حول تأثير معدلات الإنجاب ومعدلات الوفيات والهجرة السكانية في التركيبة العمرية السكانية أن تأثير انخفاض معدلات الإنجاب تجاه التركيبة العمرية السكانية يزيد كثيرًا عن تأثير انخفاض معدلات الوفيات، ويعد انخفاض معدلات الإنجاب السبب الرئيس في الشيخوخة السكانية، إن السبب الرئيس للشيخوخة في الصين هو انخفاض معدلات الإنجاب(دو بانغ 1995).

128- تلك الإحصائيات هي التي نشرها صندوق النقد الدولي بخصوص نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي لكل دول ومناطق العالم (البيانات الأحدث في أبريل عام 2011)

ولو تناولنا الأمر من زاوية الهرم السكاني، فإن الشيخوخة السكانية تنقسم إلى الأحوال التي يؤدي إليها توسيع قمة الهرم السكاني، والأحوال التي يؤدي إليها تضييق قاعدة الهرم، ويحدث تضييق قاعدة الهرم السكاني نتيجة انخفاض إجمالي السكان جراء تدني معدلات الإنجاب، بينما يأتي توسيع قمة الهرم- بشكل أساسي- نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان جراء انخفاض معدلات الوفيات وخصوصًا بين كبار السن، وبشكل أوضح فإن الشيخوخة السكانية التي يؤدي إليها تضييق قاعدة الهرم السكاني إنما هي نتيجة مباشرة لتدني أعداد المواليد، كما أن توسيع قمة الهرم السكاني إنما هو نتيجة مباشرة لارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان، الأمر الذي أدى لزيادة أعداد وأعمار كبار السن، ومنذ نهايات سبعينيات القرن العشرين يتلازم تدني معدلات المواليد مع تفاقم الشيخوخة السكانية، انظر الشكل (5-2)[129]:



الشكل (5-2) معدل الخصوبة ونسبة الشريحة السكانية لكبار السن الذين بلغوا سن الخامسة والستين وأكثر

إن الشيخوخة السكانية بمثابة تحدٍ يواجهه الجميع، فالاختلافات في مراحل التحول السكاني بين الدول تؤدي إلى اختلافات في مسار الشيخوخة السكانية، تتميز الشيخوخة في الدول المتقدمة اقتصاديًا ببدايتها المبكرة، وطول مراحلها، وعمق درجتها، أما الدول الأقل تقدمًا في الاقتصاد فإن بداية الشيخوخة فيها متأخرة،

129- مصادر المعلومات: بيانات الشيخوخة مصدرها بيانات التعداد السكاني السابق؛ معدلات الخصوبة الكلية مصدرها وانغ فينغ، وجوا جي جانغ، وماو جوا يان، دراسة مبدئية حول القصور الذاتي للنمو السكاني السلبي في الصين في القرن الواحد والعشرين، (مجلة الدراسات السكانية)، العدد السادس لعام 2008؛ مجموعة تعداد سكان العالم 2010-2009 عن مكتب التعداد السكاني الأمريكي 17-7

ومراحلها قصيرة، ودرجتها ضحلة، ويعد الاختلاف في توقيت بداية انخفاض معدلات الخصوبة ودرجتها ومدى استمراريتها هو أهم الأسباب في اختلافات الشيخوخة بين الدول المتقدمة اقتصاديًا وبين الدول الأقل تقدمًا.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي قد رفعا بشكل ملحوظ من مستويات معيشة للمواطنين ومن التكنولوجيا الطبية، كما أن تدني معدلات الوفيات وما ينشأ عنه من ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان قد أثر على التركيبة السكانية لكل الشرائح العمرية، ولكن تأثير تدني معدلات الخصوبة أخطر من تأثير تدني معدلات الوفيات، يؤدي تدني معدلات الخصوبة إلى قلة أعداد المواليد، وبالتالي تضمحل قاعدة الهرم السكاني، وترتفع نسبة الشريحة السكانية لكبار السن إلى إجمالي السكان، وتتفاقم درجة الشيخوخة، والانخفاض في معدلات الخصوبة الكلية للسيدات منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم لهو من أهم الأسباب التي أدت إلى الشيخوخة السكانية.

إن سياسات تحديد النسل وغيرها من المتغيرات المؤسسية واختلافات بيئة التحكم السكاني المقابلة هي سبب مهم لعدم التوازن بين الشيخوخة في الصين ودرجتها بين المناطق الحضرية والريفية، وفي بكين وشانغهاي- كمدن ومناطق متقدمة اقتصاديًا-فإن معدلات الخصوبة فيها متدنية في الوقت الذي تتميز فيه إجراءات ونظم تحديد النسل فيها بكمال نسبي، ودخلت التنمية السكانية المسجلة فيها- مبكرًا-إلى مرحلة مستويات الخصوبة المتدنية، كما تزايد نسبيًا وقت استمرار مستويات الخصوبة المتدنية، وترتفع نسبيًا مستويات التنمية الاقتصادية وجودة الحياة ومستويات الخدمات الصحية في تلك المناطق، ويرتفع بشكل سريع متوسط العمر المتوقع للسكان، ولذلك تتزايد معدلات الشيخوخة السكانية وتتفاقم حدتها، وبرغم ارتفاع مستويات الخصوبة في المناطق الريفية، إلا إن العديد من القوى العاملة الشابة قد تركت الريف للعمل، وبالتالي ترتفع أيضًا نسبة الشيخوخة هناك، وتتداعى قدرات المعاشات وحماية المسنين والرعاية الأسرية لكبار السن، وفي أوقات التحول الاجتماعي سوف تظهر تلك المشكلات بشكل أكبر، وتحتاج في حلها إلى تنسيق وتكامل.

إن المجتمع الصيني المعاصر يواجه تغيرات عميقة من ناحية، ومن ناحية أخرى ما زال يقع في بدايات التحول، وبتأثير تلك الخلفية تتمتع سلوكيات ووسائل المعاشات في الصين بمظهر الضمان الاجتماعي من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى محدودة بمستويات الضمان ومدى التغطية، وما زالت وظائف العناية الأسرية بكبار السن موجودة إلى حد كبير، وتظهر- بشكل كبير- سمات تعددية نماذج المعاشات.

1- الأنواع الأساسية لنماذج المعاشات وتطبيقاتها:

يمكن تناول نماذج رعاية كبار السن من أكثر من زاوية، أولاً من زاوية أسلوب إقامة كبار السن، ومن المنظور الأكبر يمكن تقسيمها إلى قسمين، أولهما الرعاية الأسرية لكبار السن، وثانيهما الرعاية المؤسسية لكبار السن (بما في ذلك مؤسسات الرعاية الخاصة والعامة)، أما من زاوية تكاليف المعيشة، فتنقسم في تدبيرها إلى الاعتماد على الأبناء والأقارب، والاعتماد على النفس (بما فيها مكافأة التقاعد وضمان المعاشات والعوائد الاستثمارية والعودة للعمل)، والاعتماد على المساعدات والاعانات الاجتماعية، أما من حيث أسلوب الرعاية، فتنقسم إلى رعاية الأقارب (رعاية الأبناء، ورعاية الزوج، وباقي الأقارب)، والرعاية مدفوعة الأجر، والرعاية المؤسسية.

ويمكن تضمين الأساليب الثلاثة لرعاية المسنين المذكورة آنفًا في النماذج التالية:

(1) نموذج الإقامة في بيت الأسرة،مع تلقي الرعاية والدعم من الأقارب.

(2) نموذج الإقامة في بيت الأسرة،وتدبير تكاليف المعيشة،مع تلقي الرعاية من الأقارب.

(3) نموذج الإقامة في بيت الأسرة،وتدبير تكاليف المعيشة،مع استئجار من يقوم بالرعاية.

(4) نموذج الإقامة في بيت الأسرة،مع تلقي الإعانات.

(5) نموذج الإقامة في مؤسسات الرعاية،مع تدبير تكاليف المعيشة بشكل ذاتي (أي الإقامة في مؤسسات رعاية المسنين بالاعتماد على الدخل الذاتي من مكافآت تقاعد أو عوائد أخرى).

(6) نموذج الإقامة مؤسسات الرعاية،مع توفير تلك المؤسسات لتكاليف المعيشة.

(7) نموذج الإقامة مؤسسات الرعاية،مع تلقي الإعانات الاجتماعية.

تركز نماذج رعاية كبار السن في المجتمع الزراعي التقليدي على الإقامة في بيت الأسرة مع قيام الأقارب بمختلف درجاتهم بالدعم والرعاية وتوفير تكاليف المعيشة، أما حاليًا في المدينة التي نشأ فيها نظام الضمان الاجتماعي الموجه للمعاشات فإن النموذج الرئيس هو الإقامة في بيت الأسرة وتوفير تكاليف المعيشة بشكل ذاتي، مع تلقي الرعاية والعناية من الأقارب، ومع تحسن الظروف الاقتصادية بشكل طفيف وملازمة كبار السن للفراش لمدد طويلة فأصبح النموذج السائد هو الإقامة في بيت الأسرة مع استئجار من يقوم بالرعاية، وما زال الريف يتبني النموذج التقليدي في الإقامة في بيت الأسرة مع توفير الأقارب للرعاية والدعم وتكاليف المعيشة.

ويبرز هنا تساؤل مهم حول النموذج الأشهر لرعاية المسنين في مرحلة الدخول المتوسطة، ويستلزم الإجابة عنه إيضاح بعض النقاط، إن مرحلة الدخول المتوسطة هي زيادة عدد سكان المدن، وهي الفترة الزمنية التي ترتفع فيها معدلات تكرار التوظيف للقوى العاملة الشابة، ومن ثم فإنه بالنسبة إلى عدد كبير من كبار السن، يصبح نموذج الإقامة في المنزل مع تدبير تكاليف المعيشة بشكل ذاتي هو النموذج الشائع، طالما كانت هناك قدرة كافية لدى المسن على إدارة شؤون حياته، يتحول النموذج الشائع إلى الإقامة في المنزل مع تدبير تكاليف المعيشة بشكل شائع، وتلقي الرعاية من الأقارب أو استئجار من يقوم بالرعاية، وفي حالة عدم وجد أبناء أو تعذر وجودهم بجانب كبار السن فإن الخدمات المجتمعية والرعاية مدفوعة الأجر تكون خيارًا مهمًا، وترتفع نسبة كبار السن الذين يدخلون مؤسسات الرعاية مع انخفاض

قدرة المسن على إدارة شؤون حياته ومع تعذر قيام الأبناء بمسؤولية رعاية ذويهم من كبار السن.

2- ضغوط العناية بكبار السن التي يواجهها أفراد الأسرة من زاوية هيكل الأبناء والآباء من كبار السن:

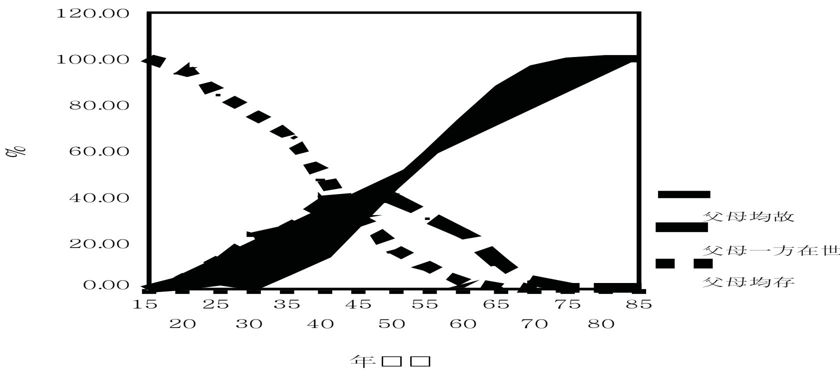
بدأ ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان في الظهور منذ خمسينيات القرن العشرين، وسجل في بداية الخمسينيات معدل 48 عامًا تقريبًا، ارتفع في عام 1957 إلى 59.7 عامًا (59.6 للذكور، و59.9 للإناث)، بينما سجل عام 1963 معدل 61.22 عامًا (60.97 للذكور، و61.43 للإناث)، أما في عام 1981 فقد سجل 64.55 عامًا للذكور و67.47 عامًا للإناث، وفي عام 1990 سجل المتوسط للذكور 66.8 عامًا للذكور و69.43 عامًا للإناث، وسجل المتوسط للذكور عام 2000 معدل 70.65 عامًا للذكور و74.33 عامًا للإناث[130].

لذلك تزايد نطاق الشريحة السكانية لكبار السن، وتزايدت الحاجة إلى رعاية كبار السن، ومن الزاوية الكلية للأسرة يتبين إن تلك الظاهرة قد بدت في هيكل الأبناء والأقارب، وبات هناك العديد من الأبناء لديهم مسؤوليات تجاه رعاية كبار السن والعناية بهم.

وطبقًا لبيانات المسح المعنون تحت اسم (التغيرات في العلاقة بين التركيبة الاسرية وبين الفارق العمري بين الأجيال في الريف والحضر) والذي قام به معهد اقتصاديات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية عام 2010 وشمل سبع مقاطعات (قام هذا المسح بأسلوب العينة العشوائية في الحضر والريف في مقاطعة جيلين، ومقاطعة خه بيي، ومقاطعة شنشي، ومقاطعة آنخوي، ومقاطعة جه جيانغ، ومقاطعة قوانغدونغ، ومقاطعة قوانغشي، وبلغ مجموع نماذج الاستطلاع الفعالة 4425 نموذج)، وقد تناول المسح أحوال مجموعة مختلفة عمريًا تشترك في بقاء الوالدين على قيد الحياة، وبينت النتائج إن متوسط الفارق العمري الحالي بين الأبناء والآباء يزيد عن 25 عامًا، وعندما يبلغ الأبناء سن الأربعين يكون الآباء قد تجاوزوا

130- انظر (خمسون عاماً على سكان الصين الجديدة)، دار النشر السكانية الصينية، 2004، الصفحات من 184 حتى 194.

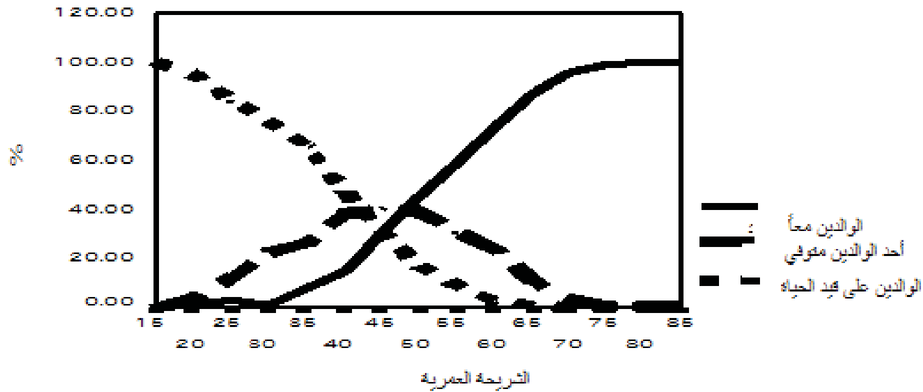
بالفعل الخامسة والستين، كما أن 47.75% من عينة البحث الذين بلغوا سن الأربعين ما زال والديهم على قيد الحياة، و37.94% منهم ما زال أحد الوالدين على قيد الحياة، ومجموع الإثنين 85.69%، كما أن 70.98% من عينة البحث الذين بلغوا الخامسة والأربعين ما زال الوالدين أو أحدهما على قيد الحياة، وهي النسبة التي تدنت إلى 56.16% لدى من بلغوا سن الخمسين، و40.92% لدى من بلغوا الخامسة والخمسين، و26.92% لدى من بلغوا الستين، ويظهر من هذا كله أن الكثيرين ممن هم في منتصف العمر (لا سيما الشريحة العمرية بين 40 و45 عاما) لديهم والدان أو أحدهما ممن بلغوا سن الخامسة والستين أو أكثر، ويعني هذا أن عددًا كبيرًا من الأشخاص في منتصف العمر حاليًا لديهم احتمالية رعاية والدين مسنين، (هذا الاحتمال بالطبع من زاوية دورة الحياة بين الأجيال المتعاقبة، فإمكانية قيام الأبناء برعاية الوالدين المسنين فوق سن 65 عامًا تحدده العديد من العوامل)، حتى إن هناك احتمالية أخرى بقيام ربع المسنين في مراحل شيخوختهم الأولى برعاية والديهما الذين تجاوزوا الثمانين، انظر الشكل (3-5):(131)



الشكل (3-5) تركيبة الآباء على قيد الحياة لدى مستطلعي الرأي من أعمار مختلفة في سبع مقاطعات

إن الأبناء المنتمين لشرائح عمرية مختلفة في الأسفل والذين لا يوجد لديهم آباء فوق سن 65 عامًا، تتكون لديهم معرفة أوضح تجاه مسؤولية رعاية كبار السن والعناية بهم.

131- المصدر: بيانات مسح (التغيرات في العلاقة بين التركيبة الاسرية وبين الفارق العمري بين الأجيال في الريف والحضر)



الشكل (5-4) تركيبة الآباء الأحياء الذين بلغوا 65 عامًا وما فوق لدى مستطلعي الرأي من أعمار مختلفة في سبع مقاطعات

ويوضح الشكل (5-4)أن دورة الحياة لدى الأبناء الذين ليس لهم آباء في سن الخامسة والستين وما فوق بارزة للغاية، كما أن عدد كبير من الآباء الذين لهم أبناء في سن الخامسة والعشرين وأقل لم يدخلوا بعد مرحلة الشيخوخة، كما أن 51.41% من الشريحة العمرية البالغة 35 عامًا يكون والديهم من كبار السن، وتصل النسبة إلى 73.59 لدى الشريحة العمرية التي بلغت الأربعين (الذروة)، وتصل النسبة لدى الشريحة العمرية التي بلغت الخامسة والأربعين 69.51%، بينما النسبة لدى الشريحة العمرية التي بلغت الخمسين 55.08%، ولدى الشريحة التي بلغت الخامسة والخمسين 40.44%، ولدى الشريحة التي بلغت الستين 26.92%، أما النسبة لدى شريحة الخامسة والستين 12.71%، تصل النسبة إلى 3.85 في الشريحة العمرية التي بلغت السبعين عامًا، ومن ثمَّ وبشكل نسبي فإن ضغوط رعاية المسنين تزداد إلى الحد الأقصى لدى الشريحة العمرية التي بلغت الأربعين والشريحة العمرية التي بلغت الخامسة والأربعين، كما أن نسبة الشريحة العمرية التي بلغت الستين ولديهم أبوين أو أحدهما فوق الخامسة والستين تتجاوز الربع، ومن الواضح إن ظاهرة الأبناء حديثي السن الذين يرعون ويعتنون بأبويهم من كبار السن، والذين بدورهم يعتنون بأبويهم الذين بلغوا أرذل العمر ليست ظاهرة فردية في المجتمع المعاصر.

3- بيان درجة الاعتمادية في رعاية المسنين في المنزل عن طريق مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن:

(1) ما كشفته بيانات التعداد السكاني لعام 2000 حول أساليب رعاية المسنين في الحضر والريف، تظهر على النظام الحالي للضمان الاجتماعي لرعاية المسنين في الصين سمات الهيكل الثنائي للريف والحضر، ما يؤثر على أساليب رعاية المسنين في الريف والحضر، ويمتد تأثيرها أيضًا إلى الاختلافات في السمات بين النظامين. ولبيان أحوال التعداد السكاني لعام 2000، يرجى الرجوع للجدول (5-1)، والجدول (5-2[132]):

الجدول (5-1) تركيبة مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن فوق 65 عامًا غير العاملين في الحضر والريف لعام 2000 (%)

التقسيم الاداري	مكافآت التقاعد	الحصول على تكاليف المعيشة الأساسية	مساعدات باقي أفراد الأسرة	الدخل عن الممتلكات	الضمان	آخر	غير معروف
مدينة	60.65	3.14	34.51	0.31	0.06	1.24	0.09
بلدية	31.02	3.27	62.65	0.41	0.07	2.47	0.12
قرية	6.45	2.02	87.62	0.18	0.05	3.32	0.35

132- المصدر: «بيانات التعداد السكاني الصيني لعام 2000»الجزء الأوسط، الصفحات من 1572 – 1577، دار النشر الإحصائية الصينية، عام 2002.

جدول (5-2) تركيبة مصادر تكاليف المعيشة للشريحة السكانية الزراعية وغير الزراعية فوق سن 65 عامًا لعام 2000 (%)

القيد	مكافآت التقاعد	الحصول على تكاليف المعيشة الأساسية	مساعدات باقي أفراد الأسرة	الدخل عن الممتلكات	الضمان	أخر	غير معروف
زراعي	2.32	2.07	91.36	0.27	0.06	3.58	0.34
غير زراعي	71.93	3.52	23.25	0.22	0.05	0.97	0.06

إن الاختلاف الضخم بين الحضر والريف إنما هو في اعتماد النسبة الأكبر للمدن على مكافآت التقاعد كمصدر لتكاليف المعيشة، بينما تعتمد القرى على مساعدات ومعونات أفراد الأسرة، ويجب الإشارة إلى إن نظام ضمان المعاشات في الصين لا يعاني من الاختلافات بين الحضر والريف فقط، إنما يتصل أيضًا بطبيعة القيد في نظام التسجيل الأسري (زراعي أو غير زراعي)، وبسبب اشتمال سكان البلديات على نسبة محددة من الشريحة السكانية الزراعية، فإن هؤلاء مازالوا خارج مظلة نظام ضمان المعاشات، ومن ثمَّ فإن الفروقات في مكافآت التقاعد بين الشريحتين السكانيتين الزراعية وغير الزراعية ظاهرة بشدة من زاوية طبيعة القيد في نظام التسجيل الأسري، أما التفرقة في النوع، فإن الاختلافات بين الذكور والإناث واضحة أيضًا.

(2) نتائج بيانات مسح المقاطعات السبعة لعام 2010، يوجد جزء من الشريحة السكانية في البلديات مقيدة في نظام التسجيل الأسري كشريحة سكانية زراعية، كما تشتمل القرى على أعداد قليلة تنتمي للشريحة السكانية غير الزراعية، ومن ثم فإنه من منظور طبيعة القيد في نظام التسجيل الأسري يمكن فهم الاختلافات النظامية في ضمان المعاشات في الريف والحضر، ويمكن بالطبع وبشكل نسبي القول بأن غالبية الشريحة السكانية غير الزراعية تسكن في المدينة، بينما تسكن غالبية الشريحة السكانية الزراعية في القرى، ومن هذا المنطلق يمكن تعميق الفهم تجاه الاختلافات في مستويات الإعانات الاجتماعية في الريف والحضر.

جدول (5-3) تركيبة مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن الزراعيين وغير الزراعيين فوق 65 عامًا

في المقاطعات السبعة (%)

القيد	الابن	الابنة	الابن والابنة	الزوج	الأحفاد	العمل الشخصي	مكافآت التقاعد	الإعانات الحكومية للأسر الأقل دخلاً	أخر	حجم العينة
غير زراعي	5.36	1.07	2.86	4.29		2.14	76.07	6.43	1.79	280
زراعي	45.73	3.41	11.26	3.41	0.34	22.87	5.46	5.46	2.05	293

وتبلغ نسبة الشريحة السكانية غير الزراعية المعتمدة في تكاليف معيشتها على مكافآت التقاعد حوالي الثلاثة أرباع، أما نسبة المعتمدين على الإعانات التي يقدمها الأبناء والبنات فتبلغ 9.29%، أما الشريحة السكانية الزراعية فإن تلك النسب فيها هي 5.46% و60.40% على التوالي، كما أن ربع المسنين من غير الزراعيين لم يندرجوا تحت نظام ضمان المعاشات العادي، أما من ناحية الاختلاف من حيث النوع فإن التركيبة تظهر كما يوضحها الجدول (5-4) كالآتي:

الجدول (5-4) تركيبة مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن الزراعيين وغير الزراعيين فوق 65

عامًا طبقًا للنوع في المقاطعات السبعة (%)

النوع	طبيعة القيد	الابن	الابنة	الابن والابنة	الزوج	الأحفاد	العمل الشخصي	مكافآت التقاعد	الإعانات الحكومية للأسر الأقل دخلاً	أخر	حجم العينة
ذكر	غير زراعيين	4.14		2.07	1.38	0.00	4.14	85.52	2.07	0.69	145
	زراعيين	43.18	3.41	9.09	0.57	0.57	30.11	5.68	4.55	2.84	176
أنثى	غير زراعيين	6.67	2.22	3.70	7.41			65.93	11.11	2.96	135
	زراعيين	49.57	3.42	14.53	7.69		11.97	5.13	6.84	0.85	117

وتبلغ نسبة الذكور القادرين على الاعتماد على النفس في العمل الثلث في الشريحة السكانية الزراعية، وتبلغ نسبة إسهامات الأبناء 55.68%، ما يشير إلى إن قرابة نصف الآباء المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا لا يعتمدون على الأبناء في تدبير المعيشة، وتبلغ نسبة المسنات اللاتي يعملن من أجل تدبير تكاليف المعيشة حوالي 12%، وتبلغ نسبة إسهامات الأبناء 67.52%، أما نسبة إسهامات الأبناء والزوج معًا فتبلغ 75.21%، وترتفع درجة الاعتمادية على الأبناء والأقارب عندهن، أما الشريحة السكانية غير الزراعية فإن معظم الذكور فيها يعتمدون في المعيشة على مكافآت التقاعد، وتبلغ نسبة من يعتمدون على مساعدات الأبناء منهم 6.21%، وتبلغ نسبة الإناث اللاتي يعتمدن على مكافآت التقاعد في الشريحة السكانية غير الزراعية حوالي 66%، ولكنهم يقلون عن الذكور بمقدار عشرين درجة مئوية، وتبلغ نسبة من يعتمدن منهن على مساعدات الأبناء 12.59%، وكذلك فإن ثلث المسنات في التركيبة السكانية غير الزراعية لم يندرجوا تحت نظام ضمان المعاشات العادي.

وتحمل تركيبة مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن في الصين سمات مشتركة لمراحل مختلطة وليست موحدة من التنمية الاجتماعية، فمستوى الضمان الاجتماعي في المدن يتماهى مع مستوياته في الدول ذات الدخول المتوسطة، أما في الريف، فما زال في مرحلة الدخول المنخفضة، وقد أوضحتإحصائيات البنك الدولي في منتصف تسعينيات القرن العشرين إن كبار السن في السويد وهولندا والمملكة المتحدة - وهي من الدول ذات الدخول المرتفعة وقتها- يعتمدون بشكل تام على الدخول السنوية والإعانات الاجتماعية كمصادر لتكاليف المعيشة، أما في كندا وألمانيا فتصل نسبة الاعتمادية على هذين البندين 97%، و98% على التوالي، وتبلغ النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية 94%، أما في الأرجنتين وشيلي وهما من الدول ذات الدخول المتوسطة فإن نسبة الاعتمادية تصل إلى 74% و73% على التوالي، أما في إندونيسيا بصفتها دولة من دول الدخول المتدنية فتبلغ نسبة الاعتمادية فيها 10%، أما في الفلبين فقد بلغت النسبة 13%، أما في الصين فقد بلغت نسبة الاعتمادية في الحضر 64%، بينما بلغت في الريف 5%[133]، ومن الواضح أن نظام الضمان الاجتماعي الصيني لم يتطور بشكل كافٍ في الريف، وأن مجتمع الدخول المتوسطة

133- المصدر: «البنك الدولي (الوقاية من أزمة الشيخوخة)، دار النشر الاقتصادية والمالية الصينية، 1996، الصفحة الأولى، والصفحة الأربعون.

في الصين سوف تشوبه الأخطاء، وبالطبع يرتبط هذا بشكل أو بآخر بالتقاليد، ومثال على ذلك أن نسبة كبار السن الذين يعتمدون على الدخول السنوية والإعانات الاجتماعية في دول تنتمي لمرحلة الدخول المتوسطة مثل سنغافورا وكوريا الجنوبية تسجل 6%، و16% على التوالي، بينما تبلغ نسبة المعتمدين على الأسرة في نفس الدولتين 64%، و85%.

الاختلافات في مشكلة الشيخوخة في المجتمع المزدوج للريف والحضر

وقد بهتت- في مرحلة الدخول المتوسطة ومع ارتفاع مستوى التمدن- سمات النظام المزدوج للريف والحضر، ولكن هناك اختلافات كبيرة بين المجتمع المزدوج حاليًا وبين ما كان عليه قبل ثمانينيات القرن العشرين، ومنها التحاق العمالة الريفية بالوظائف غير الزراعية، ونشاط الهجرة السكانية، فقد انفتحت بالفعل المدينة المغلقة، والآن هناك اختلافات في مشكلة الشيخوخة السكانية بين الريف والحضر، كما أن هناك نقاطًا مشتركة بينهما.

(1) إشكاليات رعاية المسنين في المجتمع الريفي:

1. التناقضات الموجودة بين تدني قدرة كبار السن على تخصيص الموارد الأسرية وبين ارتفاع درجة الاعتمادية على الرعاية الأسرية لكبار السن، ظهر- بسبب التغير الاجتماعي- اختلاف كبير في هياكل الثروة بين الأجيال، وانخفضت قدرة كبار السن على التخصيص الاقتصادي، حيث كانت ترتيبات رعاية المسنين الأسرية التقليدية تنشأ تحت ظروف تحكم الكبار في موارد المعيشة (الأرض والمسكن)، وتلك الموارد كانت ضرورية لاستمرار بقاء الأبناء على قيد الحياة، ولكن ملكية الأرض في الريف حاليًا ملكية جماعية، وأصبح نصيب الفرد من الأراضي المزروعة محدودًا، وبالتالي قل الدخل الذي يتحصل عليه الفلاحون منها، أما من ناحية أسلوب التوظيف، ترتفع نسبة العمل الزراعي لدى الآباء من كبار السن، أما الأبناء البالغون فقد أصبح الخروج من العمل الزراعي هو السمة الرئيسة لهم، ومن ثمّ ارتفعت دخولهم بشكل واضح عن دخول آبائهم، وقد كانت وراثة الأبناء لممتلكات الآباء قديمًا هي الهيكل الأساسي للثروة، ولذلك كان لدى الأبناء الحس بالامتنان والعرفان،

ولكن في الوقت الحاضر تتحقق الثروة لدى الأبناء من خلال عملهم، وتبرز تلك النقطة بشكل أكثر وضوحًا عند المقارنة بين الأبناء في منتصف العمر وبين الآباء المسنين، وعندما يعتمد الآباء المسنين على دعم ومعونات أبنائهم بشكل كامل، فإنهم يتنازلون- بشكل أساسي- عن قدرتهم في التحكم فيهم، ويتلقون-بشكل سلبي- سلوك الأبناء في رعايتهم، ومن ثم يخفضون من ضرورات الحياة لديهم بقدر الإمكان.

ويتحول المسنون في ظل هذا النوع من الرعاية إلى"عبء"على الأبناء، وبسبب القيود القانونية فإنه قلمانجد تهربًا من الأبناء في ما يخص مهام ومسؤوليات الرعاية، ولكن ظاهرة هجر وترك كبار السن أصبحت عامة، وأصبح العديد من كبار السن لا يتمتعون بمستوى محترم من الحياة يليق بهم كمسنين، وبسبب تلك المخاوف يحاول كبار السن- بقدر الإمكان- إطالة الوقت الذي يستطيعون فيه الاعتماد على أنفسهم.

2. خروج القوى العاملة الأساسية للأسرة من الريف للتوظيف وصعوبات القيام بمهام العناية والرعاية لكبار السن، تقوم الرعاية الأسرية للمسنين على أساس إقامة المسن مع الأبناء (ابن واحد على الأقل)، وفي الوقت الحالي تحولت هجرة القوى العاملة الريفية منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين إلى نمط الخروج من الريف بالأسرة لها والإقامة الطويلة نسبيًا في المناطق الجديدة التي يعملن بها، وبالتالي تدنت أعداد الأبناء الذين يقيمون بالقرب من آبائهم المسنين ويقومون برعايتهم والعناية بهم، ومن ناحية أخرى وبرغم قلة أعداد الأسر التي يقيم فيها الأبناء بمفردهم بعيدًا عن آبائهم، إلا إن السلوك الإنجابي المعتمد على طفلين أو أقل قد نشأ بالفعل، وتقلصت- بشكل حاد- أعداد من يقومون بالرعاية الأسرية لكبار السن.

وفي المراحل الأولى من التحول الاجتماعي، ومع التحول الواسع للعمالة الريفية إلى أعمال غير زراعية، ظهر معدل مرتفع من النمو في بقاء الأحفاد مع الأجداد في المناطق التي شهدت حركة واسعة للقوى العاملة، وكان المبدأ الأهم في تلك الأسر هو"البقاء لرعاية الأطفال"، أما في ظل الأحوال الحالية، فإن الكثير من الريفيين المتزوجين الذين ينتقلون للعمل في المدن لا ينظرون لها باعتبارها مستقرًا نهائيًا،

وإنما تكون إقامتهم بها مؤقتة، ويحمل هذا الأمر من ناحية أسبابًا تتعلق بقيود النظام الحكومي لتسجيل الأسر، ويحمل من ناحية أخرى اعتبارات عدم استقرار العامل المهاجر وتخفيض نفقات الانتقال، أما بخصوص الأحفاد فإن السائد هو رعاية كبار السن للأحفاد الذين لم يبلغوا بعد، وبالتالي يصعب جدًا أن يتلقَ الآباء المسنين الرعاية والعناية من الأحفاد، بل وعليهم أن يبذلوا أقصى ما لديهم ليساعدوهم.

3. عدم كفاية المدخلات الأسرية اللازمة لرعاية الأبناء ورعاية كبار السن، في المراحل الأولى لتحول المجتمع الزراعي لمجتمع صناعي، وتحول التركيز على التوظيف الزراعي إلى التركيز على التوظيف غير الزراعي، أصبح توظيف الأبناء أمرًا شائعًا اجتماعيًا، وأصبح لدى الوالدين توقعات بتنافسية متزايدة حول توظيفهم المستقبلي، ومن ثم وجهوا دخولهم المحدودة تجاه الاستثمار في تعليم الأبناء، ولذلك ظهرت بشكل واضح سمات التحيز لصالح استثمارات"الدعم"على الأسر التي تجمع بين الأبناء الصغار وبين كبار السن، ويظهر من الأوضاع الحالية أن دخول الكثير من الأسر الريفية قد تحسنت بشكل كبير، ولكنها لا تكفِي لوصفها بالغنى، وعندما تكون في منتصف العمر، ولديك آباء مسنون ولديك أبناء، والاثنان يعتمدون عليك، فإن تفكيرك يتجه لتلبية احتياجات الأبناء الصغار، ما يقلل من مستوى الرعاية الذي تبذله تجاه المسنين.

4. قصور نظم الضمان الاجتماعي، لا تكون قواعد الرعاية الأسرية لكبار السن في الريف مستقرة في المراحل الأولى من التحول الاجتماعي، لدرجة ظهور بعض الأزمات، ويكون لدى المسنين درجة عالية من التطلع والاحتياج تجاه الضمان الاجتماعي الموجه لكبار السن، ولكن العديد من نظم الضمان الاجتماعي المخصص لكبار السن في الريف ما زال في مراحله البدائية، وما زالت نظم الخدمات الاجتماعية لرعاية المسنين والتي تتخذ من القرية وحدة للعمل لم تتم في الغالبية العظمى من المناطق، ومن الواضح إن المشكلات التي تواجهها الرعاية الأسرية للمسنين في الريف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التي لحقت بأساليب المعيشة والتوظيف للقوى العاملة الشابة في مراحل التحول الأولى

وترتبط كذلك بأساليب المعيشة وطرق الإنتاج في المجتمع الزراعي والتي ما زال يحافظ عليها كبار السن، ولم يجرِ تغير كبير تجاه بعض الأدوار التي تلعبها الأسرة في المجتمع الزراعي.

(2) إشكاليات رعاية المسنين في المجتمع الحضري:

1. في ظروف تربية الأبناء لا تكفي موارد الرعاية الأسرية، وبالنسبة إلى كثير كبار السن في المدينة في الوقت الحالي، حدث تغير ما في نموذج الرعاية الأسرية، إن نظم التأمين الصحي والمكافآت السنوية قد اكتمل نسبيًا، وبالتالي لا يحتاجون- بشكل أساسي- لرعاية الأبناء، ولكن عندما لا يستطيع كبار السن أن يديروا حياتهم بشكل ذاتي، فإن رعاية الأبناء تصبح شيئًا لا غنى عنه، كما أن تربية الأبناء منذ سبعينيات القرن العشرين قد جعلت موارد الرعاية الأسرية لكبار السن شحيحة بشكل يقارب العجز.

2. في نموذج الرعاية الأسرية لكبار السنتنقص الخدمات الاجتماعية لرعايتهم، أما من زاوية دور الأسرة، فإن التحول الاجتماعي- في الواقع- هو ضرورة ملحة لزيادة الجانب الاجتماعي من دور الأسرة، وكذلك زيادة الجانب الاجتماعي من دور التوظيف، وحاليًا وبرغم علم ومعرفة الناس بهذه النقطة، إلا إنه في ما عدا عدد قليل من المدن الكبيرة، لم يوضع تنفيذها على جدول الأعمال بعد، وبمغادرة أفراد الأسرة، فإن كبار السن الذين تتدنى قدرتهم على الإدارة الذاتية لشؤون حياتهم تنزلق معيشتهم في مصاعب عديدة.

3. وجود العديد من المخالفات في منظومات رعاية كبار السن الموجودة، وفي الوقت الحالي- وفيما عدا مؤسسات رعاية المسنين التجارية والتي تقدم ظروفًا أفضل بمقابل مادي مرتفع-فإن هناك عيوبًا في منظومات رعاية المسنين ذات التكلفة القليلة والمتوسطة، ومنها عدم

جودة الخدمات بشكل قياسي، ونقص فرق الخدمات المدربة والمحترفة والمستقرة، وعدم جودة المرافق، وبساطة التجهيزات، حتى أنها تلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وكذلك غياب الرقابة والإشراف، فلا توجد جهة رقابية فعالة تراقب معايير وجودة ومستوى الخدمات، ولذلك، ينظر الكثير من المسنين إلى هذه المؤسسات باعتبارها مكانًا محفوفًا بالمخاطر.

4. هدوء وعزلة كبار السن في أيامهم الأخيرة، يلتحق العديد من المسنين في الحضر حاليًا بالدورات الدراسية والثقافية المتوسطة، كما ازدادت نسبة كبار السن الذين تقاعدوا من وظائفهم السابقة وبدأوا في الدراسة المتخصصة والمهنية، وهم في ذلك مختلفون عن الجيل السابق من كبار السن، الذين آثر الكثير منهم الحياة المنعزلة في سعيهم لحياة هادئة صحية، ومع ذلك فمن الصعب تجنب الإحساس بالوحدة والانعزال، وفي مرحلة التحول الاجتماعي، فإن تحول"تحديث"الأسرة يحدث تغيرًا تجاه الأدوار والوظائف الأصلية للأسرة، ويحتاج هذا إلى مساعدة المنظمات الاجتماعية لأعضاء الأسرة في إيجاد طرق بديلة للوظائف والأدوار القديمة للأسرة. وفي الوقت ذاته يجب على القطاعات العامة أن تجري الضبط اللازم تجاه نظمها الحالية حتى تنشأ قواعد جديدة، لقد ضعفت الأساليب"التقليدية"لضمان استقرار الأسرة، ولا بد للإجراءات الفعالة الجديدة أن تتطور بمرور الوقت، وإلا فإن مشكلة عدم توافق كبار السن مع المجتمع المتحول سوف تتفاقم.

الباب الثاني

الأحوال المعيشية لكبار السن في فترات التحول الاجتماعي

بدأ تكون الأسر النواة بشكل متسارع في الصين بعد التحرير، وكانت البداية الحقيقية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين (وانغ يوا شينغ، 2009)، وطبقًا لبيانات التعداد السكاني الثالث عام 1982، والرابع عام 1990 لعموم البلاد، فقد بلغت نسبة الأسر النواة في الريف 67.95% و69.88% على التوالي، بينما بلغت في المدينة 69.08%، و71.47%، أما التعداد السكاني الخامس في عام 2000 فقد أظهر أن نسبة الأسر النواة في الريف قد شهدت انخفاضًا طفيفًا، فسجلت 66.27%، بينما حافظت المدن على نسبتها عند 71.44%، كما بلغت نسبة الذكور والإناث الذين تجاوزوا الخامسة والستين والذين يعيشون معًا في أنماط أسرية مختلفة 99.60%، و99.75% على التوالي، ويشير هذا إلى أن الغالبية العظمي من كبار السن الذين تجاوزوا الخامسة والستين يعيشون تحت نموذج الرعاية الأسرية المنزلية.

1- التغيرات في أسلوب المعيشة لدى كبار السن في ظروف التغير الاجتماعي منذ ثمانينيات القرن العشرين:

أمثلة من التعدادات السكانية الثلاثة التي أجريت منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولمعرفة أحوال التغير انظر الجدول رقم (5-5[134]):

134- مصادر البيانات: طبقاً لحسابات قواعد بيانات عينة الواحد بالمئة للتعداد السكاني الثالث لعام 1982 وقواعد بيانات عينة الواحد بالمئة للتعداد السكاني الرابع لعام 1990، وعينة الواحد بالمئة للتعداد السكاني الخامس لعام 2000.

جدول (5-5) هياكل أسلوب المعيشة لكبار السن الذين تجاوزوا الخامسة والستين في التعدادات السكانية الثلاثة التي أجريت منذ عام 1982 (%):

السنة	التقسيم الاداري	الأسر النواة	الأسر الزوجية	الأسر الخطية	الأسر المعقدة	الأسر الفردية	الأسر المعيبة	آخر	مجموع الأسر الزوجية والفردية
1982	المدن	24.93	12.77	60.07	2.37	11.86	0.56	0.21	24.63
	البلديات	25.93	14.47	56.04	1.77	15.73	0.37	0.16	30.2
	القرى	27.47	13.58	58.49	1.17	12.33	0.28	0.25	25.91
1990	المدن	26.79	17.47	59.81	3.95	8.76	0.47	0.23	26.23
	البلديات	30.61	19.61	56.71	1.65	10.60	0.27	0.16	30.21
	القرى	29.15	16.41	59.41	1.29	9.88	0.23	0.05	26.29
2000	المدن	37.33	28.51	51.07	1.20	9.91	0.08	0.41	38.42
	البلديات	34.04	27.00	53.15	1.12	11.03	0.26	0.40	38.03
	القرى	31.62	21.73	58.18	0.67	9.28	0.12	0.13	31.01

في عصر اعتماد الأسر- ككل- على نموذج الأسرة النواة، فإن الأسلوب الأساسي للمعيشة لدى كبار السن هو الحياة مع الابن المتزوج، وتكوين نموذج الأسرة الخطية، وبالمقارنة بين عامي 1990 و1982، لم يبرز اختلاف كبير على مستوى الأسرة الخطية بين الحضر والريف، بل وصل الأمر إلى زيادة نسبة معيشة كبار السن مع الأبناء في المدن عن نسبتها في الريف، ولم يختلف الأمر- بشكل أساسي- في الريف بحلول عام 2000، وانخفضت النسبة في المدن إلى 51%، وفي الوقت ذاته وصلت نسبة معيشة كبار السن في الأسر الصغيرة بأنماطها من الأسر النواة والأسر الفردية وغيرها إلى 47.73%، بينما بلغت النسبة في البلديات والقرى إلى 45.73%، و41.15%، وأيضًا في عام 2000 تجاوزت نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم بشكل كامل في البلديات الثلث (38%)، وبشكل كلي وحتى عام 2000 وبرغم تزايد عدد كبار السن الذين تجاوزوا الخامسة والستين الذين يقيمون بمفردهم، إلا إنه لم يجرِ تغير جذري على الاتجاه الرئيس لإقامة كبار السن مع أبنائهم.

2- أسلوب معيشة كبار السن قبل الوفاة، قل الاهتمام بتلك المشكلة بشكل كبير في الماضي، ويعتقد الجميع أن هذا هو نهاية الحياة عند كبار السن، ويظهر من زاوية دورة الحياة الأسرية أن الأبناء في تلك المرحلة يكونون قد تزوجوا، والكثير منهم يعيشون بشكل منفصل، وفي الوقت ذاته يدخل كبار السن قبل الوفاة مباشرة إلى مرحلة من الضعف والمرض، ويكونون في أمس الحاجة إلى رعاية وعناية الأبناء، ودراسة تلك النقطة سوف تعمق من معرفتنا لأسلوب الحياة لدى كبار السن ودرجة الاعتمادية لدى الوالدين.

وبدراسة أساليب المعيشة لدى كبار السن المتوفين في أوقات مختلفة يتبين أن هناك تباينًا فيها، ولو اتخذنا المقاطعات السبع التي جرى فيهم المسح كمثال، فسنجد أن الجدول رقم (6-5)، والجدول رقم (7-5) يظهر التغيرات في أسلوب المعيشة لدى الوالدين من كبار السن قبل الوفاة على النحو التالي:

الجدول (6-5) أسلوب المعيشة قبل الوفاة لدى الآباء الذين تجاوزوا الخامسة والستين لدى عينة المسح في المقاطعات السبع (%)

الحضر والريف	وقت وفاة الوالدين	مجموع الأسر الفردية والزوجية	الأسر النواة	الأسر الخطية	العناية الدوارة	أخر	حجم العينة
البلديات	قبل عام 1990	35.23	12.95	49.74	1.55	0.52	194
	1991-2000	44.02	2.72	48.91	4.35	0.00	184
	2001-2005	48.89	1.11	46.67	3.33	0.00	91
	2006-2010	50.00	1.82	45.45	2.73	0.00	110
	المجموع	42.98	5.72	48.18	2.95	0.17	579

القرى	قبل عام 1990	24.79	8.55	63.25	3.42	0.00	236
	1991-2000	32.26	3.94	59.86	3.94	0.00	281
	2001-2005	33.33	2.26	61.02	3.39	0.00	178
	2006-2010	32.98	1.60	58.51	6.38	0.53	189
	المجموع	30.64	4.33	60.71	4.21	0.11	884

الجدول (7-5) أسلوب المعيشة قبل الوفاة لدى الأمهات اللاتي تجاوزن الخامسة والستين لدى عينة المسح في المقاطعات السبع (%)

الحضر والريف	وقت وفاة الوالدين	مجموع الأسر الفردية والزوجية	الأسر النواة	الأسر الخطية	العناية الدوارة	أخر	حجم العينة
البلديات	قبل عام 1990	35.61	10.61	50.76	2.27	0.76	135
	1991-2000	28.57	3.17	65.08	3.17	0.00	129
	2001-2005	34.19	3.42	51.28	10.26	0.85	118
	2006-2010	37.70	0.82	59.02	1.64	0.82	122
	المجموع	34.00	4.63	56.54	4.23	0.60	504

القرى	قبل عام 1990	29.93	6.12	61.22	2.72	0.00	149
	1991-2000	23.75	2.50	68.75	4.58	0.42	243
	2001-2005	29.37	2.10	65.03	3.50	0.00	148
	2006-2010	23.27	1.89	69.81	5.03	0.00	161
	المجموع	26.12	3.05	66.62	4.06	0.15	701

ويظهر من الشكل الكلي أن الآباء والأمهات في الريف قد مالوا إلى الإقامة مع أبنائهم المتزوجين قبل الوفاة، وهو ما حدث أيضًا في المدينة، وكانت النسبة الأكبر في كل الأوقات للأمهات في الإقامة مع أبنائهن المتزوجين، وترتبط تلك الأحوال مع دورة حياة الأسرة من حيث وفاة الأب بشكل مبكر قبل الأم (طبقًا لعادات الزواج في الكثير من مناطق الصين، فإن الزوج يكون أكبر من زوجته بعدة سنوات)، وقبل وفاة الأب يكون هناك دافع قوي للاستقلالية، حيث لا يزال الأب والأم في مرحلة الزوج والزوجة، ولكن بعد وفاة الأب تنخفض قدرة الأم المتقدمة في السن على تدبير شؤون حياتها بنفسها، وبالتالي يمكن أن تعيش معه أبنائها المتزوجين.

وبالنسبة للريف أصبحت إقامة الأم التي تجاوزت الخامسة والستين مع أحد أبنائها المتزوجين (غالبًا يكون الابن) مع تكوين أسرة خطية هي أهم اختيارات المعيشة منذ عام 1982 وحتى اليوم، أما في المدينة فقد كانت الطريقة الرئيسة للمعيشة قبل عام 1990 هي إقامة كبار السن مع أبنائهم المتزوجين، وبعد عام 2000 تزايد الميل نحو الاستقلالية، حتى أصبح هناك الآن موقفًا ثنائيًا يجمع بين معيشة كبار السن مع أحد الأبناء المتزوجين وبين معيشة كبار السن بمفردهم.

وبرغم التزايد الحالي في نسبة كبار السن الذين يعيشون بمفردهم آخر أيامهم بعد رحيل الأبناء، وبرغم تجاوز نسبة كبار السن في المدن 40%، إلا أنه- وبشكل كلي- لم يصبح اتجاهًا رئيسًا.

1- مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن الذين بلغوا الستين وأكثر:

(1) مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن، قام مسح"العلاقة بين التركيبة الأسرية وبين الفارق العمري بين الأجيال"الذي أجري عام 2010 على سبعة مقاطعات على سؤالين، هما:"من الذي يقدم- بشكل أساسي- تكاليف معيشتك؟"، وأيضًا"هل تتفق أنت وأبناؤك حول معيار الرعاية؟أم لا؟"وذلك بغية تحليل أحوال تدبير نفقات وتكاليف المعيشة لكبار السن، وأوضحت النتيجة ارتفاع نسبة اعتمادية كبار السن من أهل الريف على مساعدات الأبناء أو البنات أو كليهما معًا، وتزيد- بشكل كبير- الاعتمادية على الأبناء، ويأتي الاعتماد على النفس في المرتبة الثانية، ويعتمد ثلثا كبار السن في البلديات على مكافآت التقاعد، وبالتالي تتدنى اعتماديتهم على الأبناء، كما تزداد نسبة كبار السن في البلديات العاملين في المؤسسات والهيئات الرسمية، وبالتالي يتمتع الكثير من كبار السن بعد التقاعد بضمان المعاشات الاجتماعي، أما في الريف، وبسبب نقص نظام ضمان المعاشات الاجتماعي، فإن كبار السن يعتمدون على مساعدات واعانات الأبناء، كما أن هناك جزءًا من كبار السن مازالوا يتمتعون بالقدرة على العمل، وبالتالي يتكفلون بتكاليف معيشتهم، وبالنسبة إلى كبار السن الذين يتلقون المساعدات من عدد من الأبناء، فإن 4.4% فقط من كبار السن الذي شملهم المسح يتفقون مع ابنائهم في معايير الرعاية، وترتكز تلك المعايير- بشكل أساسي- حول المساعدات المادية، ويظهر هذا أيضًا بشكل أو بآخر إن معايير الرعاية الأسرية لكبار السن ليست كافية، وإن استقرار مصادر تكاليف المعيشة قد تأثرت.

الجدول (8-5)إمدادات تكاليف المعيشة لكبار السن في المقاطعات السبع

: (%)

النوع	الريف	البلديات	اجمالي الريف والحضر
الأبناء	43.87	10.20	26.00
البنات	3.72	0.99	2.27
الأبناء والبنات	10.41	4.28	7.16
الزوج	3.35	4.28	3.84
الأحفاد	0.37	0.00	0.17
العمل الخاص	22.68	4.93	13.26
مكافآت التقاعد	9.29	67.11	39.97
الأقارب الآخرون	5.58	6.25	5.93
بدلات الحكومة للأسر الأقل دخلاً	0.74	1.97	1.40
أخر	43.87	10.20	26.00
حجم العينة	269	304	573

ويظهر من زاوية الزواج أن كبار السن الريفيين الذين بلا زوج (سواء لم يتزوجوا أساسًا أو تزوجوا ثم توفي الزوج) يعتمدون- بشكل أساسي- على مساعدات الأبناء المادية في تكاليف المعيشة، بينما يأتي العمل الخاص والبدلات الحكومية للأسر الأقل دخلًا في المرتبة الثانية، ويعتمد كبار السن في البلديات على مكافآت التقاعد في المقام الأول ثم على الإعانات الحكومية للأسر الأقل دخلًا ومساعدات الأبناء، أما كبار السن الريفيين المتزوجين حديثًا أو الذين يتزوجون للمرة الثانية فإنهم يعتمدون أساسًا على دخولهم عن الأعمال الشخصية وكذلك على إعانات الأبناء، أما كبار السن في البلديات فإن اعتمادهم الأساسي على مكافآت التقاعد، وتتدني هنا نسبة مساعدات الأبناء، انظر الجدول رقم (9-5):

الجدول (9-5) مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن في ظروف الزواج المختلفة في المقاطعات السبع (%)

النوع	الزواج الأول والزواج الثاني		عدم الزواج، الطلاق والترمل	
الأبناء	البلديات	الريف	البلديات	الريف
البنات	6.25	30.86	3.95	13.01
الأبناء والبنات	0	3.35	0.99	0.37
الزوج	1.97	7.06	2.3	3.35
الاحفاد	4.28	3.35	/	/
العمل الخاص	0.00	0.00	0	0.37
مكافآت التقاعد	4.28	19.33	0.66	3.35
الأقارب الآخرون	57.89	8.92	9.21	0.37
بدلات الحكومة للأسر الأقل دخلاً	1.97	1.86	4.28	3.72
أخر	0.66	0.74	1.32	0
حجم العينة	41.01	35.43	12.04	11.52
الأبناء	235	203	69	66

(2) من هو المخول برعاية الوالدين؟ طبقًا لبيانات المسح الذي شمل سبع مقاطعات، فإن الوالدين المسنين لقرابة 25.7% ممن شملهم المسح ويعيش أبويهم الذين بلغوا وتجاوزوا سن الخامسة والستين في المنزل (سواء كان الوالدين أو أحدهما على قيد الحياة وبصحة جيدة) يقومون برعاية أنفسهم، بينما 49.6% من المسنين يرعاهم الأبناء الذكور، و6.9% من كبار السن ترعاهم بناتهم، بينما ما نسبته 15.9% من المسنين يرعاهم الأبناء والبنات معًا.

وقد كشف المسح أنه في ما عدا الاعتماد على مكافآت التقاعد والعمل الخاص في تدبير شؤون الحياة، فإن الأبناء يظلون الفاعل الرئيسي لرعاية كبار السن والعناية بهم، أما في الأسر التي يعيش بها الأبناء بشكل مستقل، فإن اعتمادية كبار السن على بناتهن أكبر من الاعتمادية على الأبناء الذكور، ومع تزايد أعداد الأبناء، بدأت نسبة رعاية الأبناء أو الرعاية المشتركة للأبناء والبنات لكبار السن في الزيادة، وبدأت نسبة

رعاية البنات لآبائهن من كبار السن في الانخفاض، ومن ناحية أخرى يعتمد كبار السن الذين يعيشون مع الابن الوحيد الذين يعيش بمفرده على المساعدات الحكومية وأموال المعاشات بشكل أكبر من كبار السن الذين يعيشون في الأسر التي تحتوي على العديد من الأبناء والبنات، ويشير هذا بشكل أو بآخر إلى ارتفاع الإعانات المالية الحكومية المخصصة لرعاية كبار السن في الأسر التي نفذت برامج تحديد النسل، لا سيما في الريف، انظر الجدول (10-5):

الجدول (10-5) مصادر تكاليف المعيشة لعدد من المسنين المختلفين في عدد الأبناء في المقاطعات السبعة (%)

النوع	الابن الوحيد / الابنة الوحيدة	ابنين اثنين	ثلاثة أبناء أو أكثر	المجموع
المسن نفسه	30.77	38.36	24.5	25.74
الابن	20.51	41.78	50.46	49.12
الأبنة	38.46	15.07	6.7	8.05
الأبن والأبنة معاً	/	3.42	16.7	15.28
أخرون	10.26	1.37	1.65	1.81
حجم العينة	39	146	1641	1826

وبالنسبة لأحوال رعاية الأبناء لآباءهم من كبار السن المدرجة في التقرير فإن نسبة كبار السن من ذوي الأبناء الذكور فقط الذين يعتمدون على أبنائهم في الرعاية والعناية أكبر من نسبة كبار السن من ذوي البنات فقط الذين يعتمدون على بناتهن في الرعاية والعناية، كما أن نسبة كبار السن ممن لديهم أبناء وبنات ويعتمدون في الرعاية والعناية فقط على أبنائهم الذكور تزيد عن نسبة من يعتمدون على بناتهم فقط وكذلك تزيد عن نسبة من يعتمدون على أبنائهم وبناتهم معًا، إن اعتماد كبار السن على أبنائهم لهو الخيار الرئيس لهم، انظر الجدول (11-5):

الجدول (11-5) مصادر تكاليف الحياة لكبار السن والتركيبة الجنسية للأبناء في الأسرة في

المقاطعات السبع (%)

النوع	ابن واحد	ابنة واحدة	ابن وابنة	المجموع
المسن نفسه	22.31	40.54	24.97	25.74
الابن	64.46	/	51.38	49.12
الابنة	/	57.66	5.21	8.05
الابن والابنة معاً	8.26	/	16.88	15.28
أخر	4.96	1.8	1.57	1.81
حجم العينة	121	111	1594	1826

2 – مساعدات الأبناء الاقتصادية للوالدين من كبار السن:

(1) ما يرويه كبار السن بأنفسهم، وباستخدام السؤال الذي تم طرحه خلال المسح الذي شمل سبع مقاطعات عام 2010 وهو"ما هي القيمة المالية بالرينمنبي؟لما قدمته خلال الاثني عشر شهرًا المنصرمة لوالديك من أموال وطعام وهدايا؟"يمكن عمل تحليل لمساعدات الأبناء الاقتصادية التي قدموها لأباءهم كانت النتيجة كالتالي:

1- طبقًا لتقسيم الحضر والريف، لم يقدم %23.9 من الأبناء أية مساعدات مالية أو عينية للوالدين خلال الاثني عشر شهرًا السابقة، بينما سجل أكبر إجمالي للمساعدات المالية والعينية المقدمة 60000 يوان، وسجل المتوسط 1015.6 يوان، ولبيان المساعدات بين الحضر والريف انظر الجدول (12-5):

الجدول (5-12) المساعدات الاقتصادية التي يتحصل عليها كبار السن في الحضر والريف من أبنائهم في المقاطعات السبع (%)

الحضر والريف	القيمة الأقل	القيمة الأكبر	المتوسط	الانحراف المعياري	حجم العينة
الريف	0	25000	849.99	1716.376	946
الحضر	0	60000	1186.65	3322.786	910
المجموع	0	60000	1015.06	2634.283	1856

ويمكن من خلال التقسيم بين الحضر والريف أن نلمح اختلافًا كبيرًا في المساعدات الاقتصادية التي يتحصل عليها كبار السن من أبنائهم، فترتفع نسبة المساعدات التي يتحصل عليها كبار السن من أبنائهم في الحضر عن مستوى المساعدات في الريف، كما أن ربع الأبناء في الحضر لا يقدمون المساعدات المالية والعينية لأباءهم، وترتفع هذه النسبة أيضاَ عن النسبة الموجودة في الريف، وتزيد نسبة الأبناء الذين يقدمون المساعدات المالية والعينية التي تقل قيمتها عن 1000 يوان سنويًا عن نسبة الأبناء الذين تبلغ مساعداتهم المالية والعينية السنوية أكثر من 1000 يوان. انظر الجدول (5-13):

الجدول (5-13) المساعدات الاقتصادية التي يتحصل عليها كبار السن من أبنائهم في الحضر والريف في المقاطعات السبع (%)

الحضر والريف	0 يوان	0-200 يوان	500-200 يوان	1000-500 يوان	2500-1000 يوان	أكثر من 2500 يوان	حجم العينة
الريف	21.46	19.66	25.05	18.39	8.88	6.55	946
الحضر	29.12	12.20	19.78	19.01	9.34	10.55	910
المجموع	25.22	16.00	22.47	18.70	9.11	8.51	1856

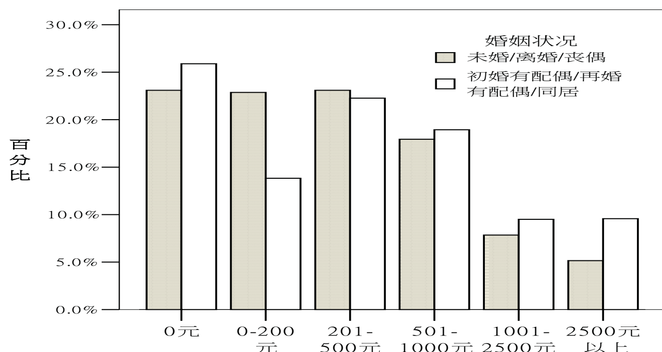
2- طبقًا للشريحة العمرية، هناك 20% من المسنين من كافة المراحل العمرية لم يتحصلوا على أية مساعدات مالية أو عينية من أبنائهم خلال عام، وتراوح إجمالي ما تحصل عليه الكثير من كبار السن في المراحل العمرية من 65-69

سنة، و70-74 سنة، و75-79 سنة من مساعدات مالية وعينية بين 200-500 يوان، بينما تراوح إجمالي ما تحصل عليه الكثير من كبار السن الذين بلغوا الثمانين وأكثر من مساعدات مالية وعينية بين 500-1000 يوان، انظر الجدول (5-14):

الجدول (5-14) المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها كبار السن من ذوي الأعمار المختلفة في المقاطعات السبع (%)

الشريحة العمرية (بالسنوات)	0 يوان	0-200 يوان	200-500 يوان	500-1000 يوان	1000-2500 يوان	أكبر من 2500 يوان	حجم العينة
65-69	26.71	15.66	21.97	17.89	8.68	9.08	760
70-74	22.98	12.81	24.21	19.30	12.28	8.42	570
75-79	27.97	19.21	25.71	25.25	4.24	7.63	354
80+	20.35	21.51	12.21	27.33	10.47	8.14	172
الاجمالي	25.22	16.00	22.47	18.70	9.11	8.51	1856

3- طبقًا للحالة الاجتماعية، يقل متوسط ما يتحصل عليه كبار السن ممن لم يسبق لهم الزواج (ممن لديهم أولاد بالتبني) والمطلقين والأرامل من مساعدات اقتصادية من أبنائهم عما يتحصل عليه كبار السن الذين تزوجوا لمرة واحدة أو تزوجوا للمرة الثانية، وحاليًا لا يتحصل 23% من كبار السن الذين بلا زوج على أي مساعدات اقتصادية من الأبناء، وكذلك لا يتحصل 25% من كبار السن المتزوجين على أي مساعدات اقتصادية من الأبناء، ولا يزيد إجمالي المساعدات الاقتصادية التي يتحصل عليها كبار السن الذين بلا زوج عن 1000 يوان، بينما تتراوح المساعدات التي يتحصل عليها كبار السن المتزوجين- بشكل أساسي- بين 100-500 يوان، بينما تتدنى نسبة المساعدات التي تزيد عن 1000 يوان، انظر الشكل (5-8):



الشكل (8-5) المساعدات الاقتصادية التي يتحصل عليها الآباء المسنون ذوو الحالات الاجتماعية المختلفة في المقاطعات السبعة

(2) تقرير الأبناء، وباستخدام بيانات المسح الذي شمل سبع مقاطعات عام 2010 بلغ متوسط الإنفاق المادي والعيني تجاه الوالدين لدى العينة التي شملها المسح في العام السابق حوالي 1142.72 يوان، وهو ما جاء تفصيله كالتالي:

1- طبقًا للتقسيم الحضري والريفي، من زاوية الحضر والريف انخفضت في الريف بشكل واضح مساعدات الأبناء الموجهة لوالديهم في العام الماضي عن الحضر، وهناك اختلافات بارزة في إنفاق الأبناء على كبار السن بين الحضر والريف، انظر الجدول (15-5):

الجدول (15-5) المساعدات الاقتصادية الموجهة للأبوين من الأبناء في المقاطعات السبع (باليوان)

تقسيم الحضر والريف	القيمة الأقل	القيمة الأكبر	المتوسط	الانحراف المعياري	حجم العينة
الريف	0	30000	869.01	1644.015	1083
الحضر	0	18000	1568.01	2252.936	697

الجدول (16-5) تكاليف المعيشة التي يوفرها الأبناء للوالدين في شريحة متباينة الأعمار

(باليوان)

النوع	القيمة الأقل	القيمة الأكبر	المتوسط	الانحراف المعياري	حجم العينة
أحد الوالدين في عمر 65 وأكثر	0	18000	1065.60	1712.111	1171
الوالدين في عمر 65 وأكثر	0	30000	1290.99	2299.282	609

2- طبقًا للشريحة العمرية للوالدين، وعلى المستوى الكلي، وإلى جانب العمل الخاص للمسنين ومكافآت التقاعد، ما زال الأبناء هم الداعم والمتحمل الرئيس لتكاليف رعاية الوالدين في شيخوختهم، وتتدنى النسب التي تشغلها الإعانات الحكومية لتأمينات المعيشة الموجهة للأسر الأقل دخلًا في رعاية كبار السن في الحضر والريف، ويظهر من التقسيم بين الحضر والريف أن الكثير من كبار السن في الحضر يعتمدون على مكافآت التقاعد، أما في الريف فإن الشريحة الأخيرة الأخير من كبار السن الذين تتوفر لديهم القدرة على العمل يعتمدون على عملهم الخاص في تدبير شؤون حياتهم، وفيما عدا ذلك، ترتفع نسب اعتماديتهم على الأبناء والبنات أو كليهما معًا، ولا بد من الأخذ في الاعتبار إن الريف ما زال يحتفظ بعادات"تزويج الأبناء والبنات"وأن الابن يرث أعمال الأسرة، وبالتالي ترتفع درجة اعتمادية كبار السن على الأبناء الذين يقيمون معهم بشكل مشترك أو يقيمون في نفس القرية، ومع ارتفاع عدد الأبناء ترتفع نسب تولي الأبناء أو الأبناء والبنات معًا رعاية الوالدين، وتنخفض من ناحية أخرى نسبة رعاية البنات وحدهن للوالدين، وبالإضافة إلى هذا ومن ناحية الدعم الاقتصادي الذي يقدمه الأبناء للآباء، فإن متوسط الدعم الاقتصادي الذي يتلقاه الوالدين من الأبناء في الحضر يزيد عن الريف، كما يتدنى الدعم الاقتصادي الموجه إلى كبار السن غير المتزوجين (ممن لديهم أولاد بالتبني)، والمطلقين والأرامل عن كبار السن المتزوجين لمرة واحدة أو الذين تزوجوا مرة أخرى، وترتفع بشكل نسبي درجة اعتمادية الوالدين على العمل الخاص في تدبير شؤون حياتهم لوصولهم لسن الخامسة والستين من ناحية، ومن ناحية أخرى للانخفاض النسبي في أعمارهم، كما ترتفع نسبة اعتماد الوالدين على الأبناء عند بلوغهما معًا لسن الخامسة والستين أو أكثر بشكل أكبر من اعتماد الوالدين عليهما عند وصول أحدهما فقط لسن الخامسة والستين.

ما زال أعضاء الأسرة هم المتحملين الأساسيين لمسؤوليات رعاية كبار السن

بينت نتائج مسح بالعينات الذي شمل 1% من عموم سكان الصين أن 15.2% من كبار السن الذين بلغوا سن الستين وأكثر غير قادرين على إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم، ويشغل الذكور 17.1%، بينما يشغل الإناث 12.9%[135]، وقد بينت نتائج تحليل قدرات الآباء والأمهات كبار السن على إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل والتي قدمها الأبناء خلال المسح الذي شمل س44بع مقاطعات عام 2010 إن 46.42% من الآباء والأمهات قادرين على إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل وقادرين على العمل، وإن هناك 45.65% من الآباء قادرين على إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل وليسوا قادرين على العمل، وهناك فقط 7.93% ليسوا قادرين على إدارة شؤون حياتهم بشكل مستقل ويحتاجون للرعاية، وبينت كذلك أن 34.55% من الأمهات قادرات على العمل وعلى إدارة شؤون حياتهن، وإن 55.1% من الأمهات قادرات على إدارة شؤون حياتهم، ولسن قادرات على العمل، وإن هناك 9.28% من الأمهات لسن بقادرات على إدارة شؤون حياتهن وبالتالي يحتاجون للدعم والرعاية، وعلى المستوى الكلي، ترتفع قدرة كبار السن من الذكور على إدارة شؤون حياتهم عن قدرة كبار السن من الإناث.

وقد كشفت بيانات مسح المقاطعات السبع لعام 2010 إن كبار السن أنفسهم يضعون ترتيبًا للأكثر مساعدة لهم في شؤون حياتهم اليومية كالآتي- الزوج ثم الابن ثم الابنة ثم زوجة الابن، ونسبهم بالترتيب هي 41.2%، و33.3%، و13.6%، و4.7%، ثم يأتي زوج الابنة، وباقي الأقارب، وكذلك تنخفض النسبة التي تشغلها المؤسسات الحكومية لرعاية المسنين، ومن زاوية النوع فإن ترتيب الأكثر مساعدة في شؤون الحياة اليومية بالنسبة لكبار السن الذكور والإناث يضع في المقدمة الزوج والابن، وترتفع أهمية زوجة الابن والابنة بالنسبة لكبار السن من الإناث بشكل طفيف

135- انظر جاو جوا واي: القدرة الذاتية لدي مسني الصين على التقييم والرعاية الذاتية: الاختلاف والتنمية، (مجلة سكان الجنوب)، العدد الأول لعام 2008، الصفحات من 58-51

عن أهميتهما بالنسبة للذكور.

وقد كشفت بيانات مسح المقاطعات السبع لعام 2010 إن كبار السن يعتمدون في أوقات مرضهم حسبما يقولون على الزوج ثم الابن ثم الابنة ثم زوجة الابن بترتيب الأهمية، وقد كشف تقرير الأبناء أنه في أوقات مرض كبار السن فإنهم يعتمدون على الابن ثم الابنة ثم زوجة الابن بترتيب الأهمية.

وبتحليل بيانات مسح المقاطعات السبع لعام 2010 بخصوص ما ذكره كبار السن في سن 65 وما فوق بأنفسهم حول مساعدة أبنائهم لهم في قضاء المهام المنزلية يظهر بشكل عام إن %20.5 من الأبناء والبنات يساعدون الوالدين يوميًا في قضاء المهام المنزلية، وإن %7.2 من الأبناء والبنات نادرًا ما يفعلون ذلك، بينما %21 من الأبناء والبنات لا يساعدون الوالدين اطلاقًا، أما النسبة الباقية فتأتي عدة مرات كل أسبوع أو كل شهر أو حتى كل عام لقضاء المهام المنزلية، ومن زاوية الحضر والريف، تقل نسبة مساعدة الأبناء والبنات للوالدين في الريف عن الحضر في القيام بالمهام المنزلية بشكل يومي وفي الحضور الأسبوعي للمساعدة، أما نسبة من يعزفون نهائيًا عن المساعدة فهي أكبر في الريف عنها في الحضر، انظر الجدول (17-5):

الجدول (17-5) نسب المساعدة اليومية من الأبناء للوالدين في قضاء الأعمال اليومية في المقاطعات السبع (%)

الحضر والريف	المساعدة اليومية	مرة واحدة اسبوعيًا على الأقل	عدة مرات شهرياً	نادرًا ما يحدث	عدم المساعدة نهائياً	حجم العينة
الريف	20.11	18.92	23.69	30.49	6.8	1089
الحضر	21.1	21.24	16.74	33.19	7.74	711
المجموع	20.5	19.83	20.94	31.56	7.17	1800

وعندما يكون الأب فقط على قيد الحياة أو الأم فقط على قيد الحياة أو الأبوين على قيد الحياة، فإن نسبة الأبناء الذين يساعدون في الأعمال المنزلية مرة على الأقل أسبوعيًا ونسبة الأبناء الذين يساعدون عدة مرات في الشهر والنسبة التي نادرًا ما

تشارك في الأعمال المنزلية تزيد بشكل نسبي عن نسبة من يباشرون الأعمال المنزلية يوميًا مع أبويهم، أما نسبة من يعزفون عن المشاركة نهائيًا فإنها تنخفض نسبيًا، وتنخفض بشكل عام نسبة من يساعدون والديهم في الأعمال اليومية المنزلية، انظر الجدول (18-5):

الجدول (18-5) نسب مساعدة الأبناء للآباء المسنين في المهام المنزلية اليومية لشريحة مختلفة من حيث البقاء على قيد الحياة (%)

حالة البقاء على قيد الحياة	المساعدة اليومية	مرة واحدة اسبوعيًا على الأقل	عدة مرات شهرياً	نادرًا ما يحدث	عدم المساعدة نهائياً	حجم العينة
الأب فقط على قيد الحياة	17.92	17.92	23.24	33.41	7.51	413
الأم فقط على قيد الحياة	24.48	20.08	19.95	29.53	5.96	772
الأب والأم معًا على قيد الحياة	17.24	20.81	20.65	32.85	8.46	615
المجموع	20.5	19.83	20.94	31.56	7.17	1800

وقد كشفت بيانات مسح المقاطعات السبع لعام 2010 أن 53.8% من الأبناء يرحبون بسماع هموم ومشكلات كبار السن، وأن 17.7 من الأبناء أحيانًا لا يرحبون بسماع هموم ومشكلات كبار السن، وإن 6.5% منهم لا يرحبون بسماعها أساسًا، بينما قرابة 21.9% من كبار السن لا يرحبون ببث شكاواهم وهمومهم لأبنائهم.

ومن ناحية الريف والحضر فإن كبار السن في المدينة يفضلون بشكل نسبي بث الهموم والشكوى لأبنائهم كما أن نسبة الأبناء الذين يرحبون بسماع هموم وشكاوى كبار السن تزيد في المدينة عن الريف، كما تقل في المدينة نسبة الأبناء الذين لا يرغبون في سماع الشكاوى والهموم أو الذين لا يرغبون أحيانًا عن الريف، ومن زاوية الحالة الاجتماعية لكبار السن، تقل نسبة كبار السن المتزوجين الذين يرغبون في بث الهموم والشكوى لأبنائهم عن كبار السن غير المتزوجين، كما أن الأبناء غير المرحبين بالاستماع لشكاوى وهموم كبار السن المتزوجين تقل نسبتهم عن الأبناء غير المرحبين بالاستماع لشكاوى وهموم كبار السن غير المتزوجين.

الجدول (19-5) دعم الأبناء العاطفي للوالدين من كبار السن في المقاطعات السبعة (%)

نوع المجتمع	دائمًا لا يرحبون بالاستماع	أحيانًا لا يرحبون بالاستماع	دائمًا يرحبون بالاستماع	لا يرغب في الحديث	حجم العينة
الريف	6.03	20.89	53.53	19.54	962
الحضر	7.05	14.53	54.11	24.32	950
الإجمالي	6.54	17.73	53.82	21.91	1912

الجدول (20-5) دعم الأبناء العاطفي للوالدين من كبار السن من مختلفي الحالة الاجتماعية في

المقاطعات السبعة (%)

الحالة الاجتماعية	دائمًا لا يرحبون بالاستماع	أحيانًا لا يرحبون بالاستماع	دائمًا يرحبون بالاستماع	لا يرغب في الحديث	حجم العينة
أعزب/مطلق	6.30	20.65	48.91	24.13	460
الزواج الأول / الزواج لمرة ثانية	6.61	16.80	55.37	21.21	1452
الإجمالي	6.54	17.73	53.82	21.91	1912

الباب الثالث

الإجراءات النظامية اللازمة لمواجهة مشكلة الشيخوخة في فترات التحول الاجتماعي

إن حل الشيخوخة السكانية في مرحلة الدخول المتوسطة وما يتعلق بها من مشكلات يكمن بشكل كبير في الاعتمادعلى تفعيل الإجراءات الاجتماعية، ويمكن القول بشكل عام إن مشكلات تعميم انتقال العمالة الريفية إلى مجالات غير ريفية، وتسارع التمدن السكاني، وانكماش المجتمع الزراعي، وارتفاع مستوى الشيخوخة السكانية وعدم اكتمال نظم الضمان الاجتماعي الخاص بالمعاشات، هي مشكلات عامة تشترك فيها الصين مع العديد من الدول ذات الدخول المتوسطة، بينما يكمن الاختلاف في البروز النسبي لسمات ازدواجية الريف والحضر في نظم الضمان الاجتماعي في الصين، ويضع نظام تسجيلات الأسر العوائق أمام الانتقال السكاني، ولذلك توجد بكثرة ظاهرة الفصل الجغرافي بين أفراد الأسرة الواحدة المباشرين، ومن ثم توجد قيود كثيرة أمام قيام الأبناء بواجباتهم في رعاية الآباء، كما أن سياسات تحديد النسل، لا سيما التطبيق الواسع لسياسات الطفل الواحد، قد تسببت في عجز للموارد البشرية للعناية الأسرية بكبار السن، ولا بد أن نتعامل بشيء من العقلانية تجاه هذه المشكلات، سعيًا للوصول إلى حل.

1. تلبية متطلبات تحول المجتمع، ودفع الجهود الرامية لبناء نظام موحد لضمان المعاشات في الحضر والريف:

إن التكوين التدريجي لمجتمع يعتمد- بشكل رئيس- على سكان المدن لهو من معايير التحول الاجتماعي الحالي، وفي عام 2011، تجاوزت نسبة سكان الحضر بالفعل نسبة سكان الريف، وحاليًا يتم التخفيف من القيود التي يضعها نظام تسجيل الأسر على الانتقال السكاني، ولكن من ناحية أخرى خلقت السياسات العديدة للإعانات الاجتماعية عثرات في طريق نظام ضمان المعاشات الاجتماعي بسبب الاختلاط بين المقيمين في بعض المناطق، وارتباط المنتمين لتلك المناطق مع نظام ادارة التسجيلات الأسرية.

وبسبب وجود اختلافات كثيرة في نماذج التوظيف بين الحضر والريف وبين أجزاء ومناطق المدينة، تختلف طرق سداد ضمان المعاشات، فتكامل ووحدة نظم ضمان المعاشات الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، التغطية الشاملة مطلب أساسي، كما أن بناء نظام ضمان المعاشات الذي يحقق التغطية الشاملة ليس فقط هدفًا هامًا للتنمية الاجتماعية يتوجب على الحكومة تحقيقه، ولكنه وبالنسبة لسكان القرى يحمل اشكالية تغير المفاهيم، سيمكن التحول الاجتماعي الأجيال من العيش مع بعضها البعض، وسوف يلحق تغييرًا كاملًا وجذريًا بأحوال الاعتماد التام على الرعاية الأسرية بكبار السن، ولا يستلزم تحقيق هذا الأمر الانتظار للمستقبل البعيد، بل إن بشائره قد بدأت في الظهور، ومما لا يمكن إنكاره إن مفهوم الاعتماد على الأبناء في رعاية كبار السن متجذر بشدة في عقلية سكان الريف، وبرغم اتجاههم وتعاملهم بشكل كافٍ مع نظم ضمان المعاشات الاجتماعية، إلا أنه في النهاية مدفوعات فردية، ومع ارتفاع مستوى المدفوعات هناك العديد من ممن هم في صراع بين مقاومة المشاعر والشك، وهناك عدد غير قليل من الناس مازالوا ينظرون للأبناء باعتبارهم أكبر مصادر التأمينات وأكبر مقدم للضمان، ولم يتغير هذا الموقف، فمن الصعب بمكان التخلص بشكل جذري من النظام الثنائي للضمان الاجتماعي، ومن الضروري تفعيل نظام اجتماعي لضمان المعاشات يكون معياريًا وعلى درجة ما من الإلزام.

2. ترتيبات رعاية كبار السن للآباء ذوي الطفل الواحد والاهتمام الكامل بمطالب الخدمات الاجتماعية:

إن سياسة الطفل الواحد الصينية هي سياسة لا مثيل لها في مجال تحديد النسل في العالم، ويحتاج إلى نظام اجتماعي قوي لضمان المعاشات يكون بمثابة الداعم والسند، ويمكن القول بشكل موضوعي، إن ذلك النظام تم تطبيقه على موظفي القطاع الحكومي وسكان الحضر، وتم تطبيقه بشكل أو بأخر على بعض المقاطعات الشرقية بعض النظر عن كونها ريفية أم حضرية، ومن ثم نشأت جمعات كبيرة من الآباء والأمهات ذوي الطفل الواحد، ويدخل الجيل الأول من الآباء ذوي الطفل الواحد تدريجيًا إلى مرحلة الشيخوخة، وبالنسبة للوظائف الحضرية بها، فإن نظام ضمان المعاشات الاجتماعي المكتمل نسبيًا سيجعلهم غير قلقين على توفر تكاليف حياتهم بعد الشيخوخة، ومن ناحية أخرى هناك عجز في موارد الرعاية اللازم توفرها في

مرحلة تدني القدرة الذاتية على إدارة شؤون الحياة.

ونعتقد أنه على الحكومة إنشاء نظام خاص للمعاشات يكون موجهًا للآباء ذوي الطفل الواحد، وأن تقوم بدعم تكاليف الرعاية والعناية بهم، لقد أسدى الآباء ذوو الطفل الواحد اسهامًا كبيرًا تجاه البرنامج القومي لتحديد النسل، ومن الضروري إنشاء نظام لتعويضه، إن الرعاية الخاصة تجاه آباء الطفل الواحد لا بد أن تؤسس بالطبع على قاعدة رفع مستوى خدمات الضمان الاجتماعي ككل ومواصفات الخدمة المتميزة، وإلا فسوف يعانون أيضًا من عدم الاستمتاع بالخدمات الواجب توفرها لهم.

3. إقامة نظم متعددة لخدمات وضمان المعاشات:

وفي خضم تحول المجتمع فإنه لا مناص من إضفاء السمات الاجتماعية على ضمان المعاشات، إن إضفاء السمة الاجتماعية ليس هو الضمان الذي تعتمد عليه الحكومة، بل هو ما يجب أن توفره الحكومة، وهذا من الصعب على الحكومة واقعيًا أن تفعله، وقد أثبتت تجارب الدول ذات الدخول المتوسطة والدخول المرتفعة هذه النقطة،وإنشاء نظام متعدد لخدمات وضمان المعاشات هو خطوة نفعية ضرورية.

ويشير ما يسمى بالنظام المتعدد لخدمات وضمان المعاشات إلى النظام الذي يسهم فيه ويتحمل مسؤوليته المجتمع إلى جانب الحكومة والأفراد، وتكمن مسؤولية الدولة في تقديم ضمان المعاشات الأساسي لكل المواطنين، وفي الوقت ذاته تكمن مسؤوليتها في تطوير وتحسين نظم ضمان وتأمينات المعاشات، وبناء آلية جماعية لخدمات المعاشات، وتفعيل سياسات ضريبية تلائم الآليات الاجتماعية لخدمات المعاشات، ودفع المعايير الخدمية لوضع القواعد والأسس، ومراقبة التنفيذ، وتقدم المسؤولية الاجتماعية الآن أنواعا مختلفة من خدمات التأمين الصحي وتأمينات المعاشات للجماهير، وتلبي احتياجات كبار السن تجاه الرعاية الصحية ورعاية الاعاقة، ولا تتبدى المسؤولية الأسرية في كونها ما زالت الناقل الأساسي لحياة كبار السن فقط، بل إن دور أفراد الأسرة، لا سيما الرعاية الزوجية في الكبر لا غنى عنه، وخصوصًا تجاه المسنين في مراحلهم الأولى من الشيخوخة، كما لا يمكن إغفال مسؤولية الأبناء في الرعاية اليومية لوالديهم الذين يعيشون معهم في نفس القرية أو نفس المدينة، ولا يمكن أيضًا إغفال مسؤولية أزواجهم، ويمكن بالطبع استئجار

من يقوم بتلك المسؤوليات بالنيابة عنهم، أما المسؤولية الشخصية فتتمثل في سداد المواطنين لتأمينات المعاشات الاجتماعية بشكل فعال في فترات شبابهم، كما تتمثل في ضرورة القيام بالادخار وغيره من أشكال ونظم الاستثمار من أجل مراحل شيخوختهم.

4. حماية مصالح كبار السن على مستوى النظام:

بشكل عام توجد الشريحة السكانية لكبار السن خارج نطاق القوى العاملة، كما يتضاءل بشكل كبير مجال الحركة والنشاط في القطاعات العامة، وتتدنى قدرتهم على إدارة شؤون حياتهم في نطاق الأسرة، ويزيد احتياجهم لمساعدات الآخرين، ومن ثم يمكن وصفهم بشكل عام بفئة ضعيفة، وفي العصر الزراعي التقليدي الصيني كانت الحكومة دائمًا ما تدعم نظم احترام وتوقير الكبار عن طريق مجموعة من الاجراءات، وتشجع كبار السن على القيام بالأدوار التعليمية والتنويرية المتعلقة بالعادات والتقاليد والخير خلال القرى والمجتمعات، ويجب أيضًا ملاحظة إن هناك العديد من الممارسات التقليدية تحتاج إلى التصحيح، ومنها ممارسات"برالوالدين"التي كانت تركز على الطاعة العمياء للوالدين تحت أية ظروف، ومنها أن عدم المساواة في الوضع الأسري بين الأي والأم وبين الابن والابنة، وغيرها.

وبذلك كيف يمكننا اليوم حماية مصالح كبار السن؟ وأية جوانب تستحق الاهتمام؟ وبشكل أوضح نسبيًا يجب أولًا حماية ممتلكات ومصالح كبار السن، تتدنى قدرة كبار السن على إبداع الملكيات، وتعد الأصول العقارية والمالية المتراكمة ومكافآت التقاعد هي الأساس المادى في أيامهم الأخيرة، وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على المستوى الجيد للمعيشة، ومن ثم فلا بد للقانون وأن يحمي بشكل كامل تلك الحقوق والمصالح الخاصة بكبار السن، وفي الوقت الحالي فإن الإضرار بممتلكات كبار السن ومن ثم تهديد ظروفهم المعيشية يتسبب فيه الممارسات الخاطئة من الأقارب، بما في ذلك الحدود غير الواضحة بين ممتلكات الآباء والأبناء، ففي الريف على سبيل المثال يعيش الآباء والأبناء معًا بشكل أساسي، وعندما يتزوج الأبناء يحصلون على مسكن أفضل، بينما يظل الأبوين في المسكن القديم، حتى إن الأبوين قد لا يستطيعون الإقامة في مكان ثابت عند وجود العديد من الأبناء، فظروف الإسكان لكثير من الآباء في الريف أسوأ من ظروف الأبناء، وفي المدينة ينقل بعض الأبناء ملكية المسكن إليهم

من الآباء من خلال الكثير من الوسائل مثل التحويل والنقل، وبذلك يصبح للآباء حق الاستخدام فقط، ويقع بذلك في موقف سيء، ولذلك لا بد للقانونأن يكون عادلًا، وأن يحمي الحقوق والمصالح المشروعة لكبار السن

ثانيًا حماية حقوق كبار السن في الزواج الثاني، تزداد معدلات الترمل مع زيادة عمر كبار السن، وسواء في الحضر أو في الريف، فإن معدلات الزواج بعد الترمل منخفضة، وتؤثر العادات والتقاليد في هذا بالتأكيد، وهناك أيضًا تأثير تدخل الأقارب وخصوصًا الأبناء بشكل غير مناسب مخافة ضياع الثروة أو الحرمان منها، وبرغم طبيعة تلك المشكلة من حيث كونها مشكلة أسرية داخلية، إلا أنها تمس وتضر بالحقوق الأساسية لكبار السن، وبالتالي تقلل من جودة المعيشة لكبار السن في أيامهم الأخيرة، ومع تزايد شريحة كبار السن، تزداد التناقضات الأسرية ذات الصلة، ويجب أن تقف الحكومة بجانب المسلمات وبجانب سيادة القانون، واستخدام الوسائل القانونية لحماية الحقوق المشروعة لكبار السن.

ثالثًا خلق الظروف التي تساعد كبار السن على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، في مرحلة الدخول المتوسطة تختلف تركيبة التعليم التي تلقاها كبار السن بشكل كبير عن المجتمع الزراعي التقليدي، كما أن كبار السن في الحضر بشكل خاص تلقي الكثير منهم مستويات تعليمية متخصصة أعلى من المتوسطة، وما زالت لديهم المهارات، ومن بينهم بعض كبار السن في المراحل الأولى من الشيخوخة مازالوا منخرطين في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذا الدور الإيجابي لا يمكن تجاهله، ولا بد أن تشجع الحكومة والمنظمات الاجتماعية هذا المنحى، وعليها أن تكافح ظواهر التمييز، وأن تهتم بحماية حقوق كبار السن في الاشتراك في تلك الأنشطة، ومن ناحية أخرى، فإن كبار السن وبرغم حياتهم المستمرة في حيز الأسرة، ولكنهم وفي كثير من الأحيان لا يرغبون في سجن أنفسهم بين جدران البين، ولديهم شغف عميق تجاه الاشتراك في الأنشطة المجتمعية، وإذا افتقد المجتمع للحامل الجماعي الضروري فإن نشاطه سيتأثر بشكل كبير، ولا بد أن تزيد الحكومة والجهات المعنية من استثماراتهم الضرورية في هذا الجانب.

ويمكن القول بشكل مؤكد إن النموذج الرئيس للعناية بكبار السن في مرحلة الدخول المتوسطة هو الذي يقوم على العناية الأسرية، وقد أثبتت تجارب الدول الأوروبية التي دخلت مبكرًا في مصاف الدول ذات الدخول المرتفعة، وكذلك تجارب الدول التي التحقت بهذا التصنيف حديثًا مثل سنغافورا وكوريا الجنوبية إن عمليات التحديث لم تغير من ميل الكثير من كبار السن لنموذج الرعاية الأسرية، وليس هذا فقط، بل حتى بعد تأسيس واكتمال منظومات الخدمات الاجتماعية والنظم الاجتماعية لضمان المعاشات، فإن كبار السن لا يستطيعون الاستغناء عن ما يتلقاه من أفراد الأسرة من دعم ومساندة، وفي أثناء بناء نظام المعاشات المتعدد الجوانب ما زالت الأسرة وأفرادها"جانباً"لا يمكن الاستغناء عنه، والشيء الأهم إن نمط الرعاية الأسرية لكبار السن، لا سيما النمط السائد في الريف والذي يتركز حول الأسرة لكبار السن بلوازم المعيشة سوف يبقي لفترة طويلة من الوقت، فما زال للأسرة دور مهم تجاه جودة مستوى معيشة لكبار السن.

ومن ناحية المعاشات فإن لب العناصر الأسرية في الحقيقة هو إشكالية العلاقة بين الأجيال الأسرية، وتتمتع العلاقات بين الأجيال الأسرية الصينية حاليًا بجوانب تستحق النقل والحماية، وبها جوانب أخرى لا تتفق مع معطيات المجتمع الحديث وتحتاج إلى محتوى متغير، وفي العصور القديمة كانت العلاقة المثالية بين الأجيال هي حالة معقدة من الواجبات والمسؤوليات والحقوق والتبادلات والسلوكيات الأسرية وغير ذلك، وكان لمحتوي تلك العلاقات وظائف محددة، اعتمدت على حماية النظام والتقيد بالبيئة الاجتماعية، حدث التغير تباعًا مع تغير النظم والتحول الاجتماعي (وانغ يوا شينغ2011)، وبعد بناء نظام ضمان المعاشات مثل الموجود في المدن سوف تضعف واجبات الأبناء في رعاية كبار السن، وسوف تقل المسؤولية التقليدية التي تقضي بعبادة الأبناء للآباء الراحلين، وسوف تظهر اتجاهات قوية في بعض الجوانب، مثل ارتفاع مدى الاستثمارات التي يبذلها الآباء تجاه تعليم الأبناء وغيرها،

واستنادًا على منظور الاسرة، يجب الآن التركيز بشكل خاص على الآتي:

أولًا:بناء علاقات جديدة بين الأجيال تتوافق مع مجتمع الشيخوخة الحالي، إن العلاقات الجديدة بين الأجيال الأسرية هي نوع من العلاقات المتوازنة والقائمة على الاحترام المتبادل والمستقلة اقتصادياُ والتي تدعم العطف على الصغير وتوقير الكبير، علاقات ذات حدود أقل وتبادل وتفاعل أكثر، وتشمل بشكل رئيسي علاقات مستقلة اقتصاديًا بشكل نسبي بين الآباء والأبناء، كما أن التوظيف الاجتماعي الواسع بين الآباء والأبناء (لا يتفق مع التوظيف الأسري التقليدي) يكون بتحقيق فرضية استقلالية الدخل بين الآباء والأبناء (وخصوصاُ الأبناء المتزوجين)، وفي الواقع فإن تكوين الشباب في منتصف العمر حاليًا للأسرة النواة يعد بشكل كبير تطبيق لتلك النقطة، والجدير بالذكر أنه في مجتمعات الحضر والريف لا ينفصل الآباء والأبناء لفي السكن فحسب، بل حتى في حالة تكوين الأسرة الخطية، فإن نظام"توحيد"دخلي الآباء والأبناء (والتحكم في مصارفه من خلال شخص واحد) قد لحق به تغير جذري، وتحول الأمر من السكن المشترك والإنفاق المشترك وتوحيد الدخول إلى السكن المشترك والإنفاق المشترك وفصل الدخول، ما أنشأ نموذجًا جديدًا للأسرة الخطية أو للأسرة التي يعيش فيها الأبناء مع الآباء، وقد لعب هذا النظام دورًا هائلًا في تقليل الصراعات الاقتصادية بين الأبناء والآباء، وهذا المعنى الايجابي للعلافات بين الآباء والأبناء قد قللت من استهلاك الأبناء لدخول وتراكمات الآباء، ما أسهم في عدم اضعاف قدرة كبار السن على الرعاية الذاتية، وبالطبع لم تحدث مشكلات في الحضر بين الآباء والأبناء عند تنفيذ تلك النقطة، ولكن نظام الضمان الاجتماعي الحالي المزدوج للحضر والريف لم يتخلص من تلك المشكلة، فالدخول التي يتحصل عليها الآباء الريفيين محدودة، وما زالت قاعدة الاستقلالية ضعيفة نسبيًا.

ثانيًا: لا بد أن تكون استثمارات تعليم الأبناء على قدر المستطاع، بتأثير سياسات تحديد النسل، تشكل مفهوم وسلوك"الطفل الواحد"وقلة الأطفال الذي ينجبهم الزوجان. وفي الوقت ذاته ارتفعت بشكل كبير استثمارات الأبوين في تعليم الأبناء، وهذا استكمال لتقاليد الاهتمام بالتعليم، بدأت مشكلة التوظيف في الظهور تدريجيًا في مرحلة الدخول المتوسطة، وزاد الكثير من الأباء من استثمارات تعليم الأبناء من أجل أن يضمن لهم موقعًا وسط المنافسة المستقبلية، حتى تجاوزت أحيانًا قدرات

الأسرة، وأصبح ارسال الأبناء للتعلم في الخارج هو الأولوية الأولى، وبرغم عدم حصول معرفة العديد من الآباء بالمرود المستقبلي على أبنائهم كداعي للاستثمار، إلا إن الوعي النفعي كان حاضرًا وبقوة، وعندما تجاوز الآباء حدود قدراتهم الشخصية في سبيل تحقيق الاختيارات التعليمية للأبناء، كانت تحدوهم الاعتبارات المنطقية والأهداف النفعية، وكان الأثر الجانبي ليس فقط في ارتفاع التكلفة الأسرية للتعليم، بل تمثلت في زيادة الضغوط التعليمية على الأبناء.

ثالثًا:عدم تجاوز الحد عند زواج الأبناء، برغم أن الأبناء يزوجون أنفسهم بأنفسهم منذ فترة طويلة، إلا أن التقاليد تحتم على الآباء، لا سيما آباء العريس أن يشتركوا في ترتيبات الزواج وأن يتحملوا الجزء الأكبر من تكاليف الزواج، ويتضمن ذلك في المناطق الريفية بناء مسكن ودفع تكاليف الزفاف والعروس، ويحتاج الآباء لعدة سنوات حتى يجمعوا المبلغ اللازم لذلك، وفي المدينة أيضًا يتحمل الأبوان في كثير من الأحيان تكاليف شراء مسكن الزوجية للأبناء، او على الأقل يتحملون المقدم، ويتبدى طريق التغيير فياعتماد الأبناء- بشكل رئيس- على مدخراتهم وعلى ما جمعوه للزواج وتكوين الأسرة، ويتحول التجهيز الذي يدفع مرة واحدة إلى تجهيز تدريجي، ويتبقي للأم والاب الدور المساند، والمعني الايجابي هنا هو أن الوالدين يستطيعان أن يوفرا من الأموال ما يمكن أن يحتاجونه في أوقات الشيخوخة أو يقومون بادخاره أو استثماره في ما يتعلق بالشيخوخة.

رابعًا: تحول رعاية الآباء من الجمود إلى المرونة، وتعتمد هذه العلاقة في تكونها على بناء واكتمال النظام الاجتماعي لضمان المعاشات، وما زالت تلك النوعية من العلاقات في المدينة في مرحلة بدائية، وفي هذه المرحلة تقل نسبة الآباء الذين يعتمدون في تدبير تكاليف الحياة على مساعدات الأبناء، أما في الريف فلم يحل النظام الاجتماعي لضمان المعاشات محل الأبناء بعد، ولكن يبذل كبار السن قصارى جهدهم في تأجيل الوقت الذي سيحتاجون فيه إلى الطلب من ابنائهم.

خامسًا:مبادئ النظام الثنائي لتنفيذ وراثة الممتلكات وواجبات الرعاية، إن المقصود بهذا النظام هو أن القواعد القانونية لا تفرق بين حقوق الوراثة للأبناء والبنات، وبالتالي فإن هناك إلزام للأبناء والبنات تجاه مهام العناية بالوالدين، وهناك درجة معقولة من تطبيق تلك النقطة في الأسر الحضرية (ليست متساوية بالطبع

بشكل كامل)، أما في الريف فإن التركيز هناك ما زال على نظام الوراثة الفردي، ويأتي النظام الثنائي كمكمل له، ويرتبط هذا بشكل كبير بمن تزوج خارج القرية، وكذلك بالأسر التي بها نسبة كبيرة من الذكور، وفي مرحلة الدخول المتوسطة التي تتميز بالارتفاع السريع في معدلات التمدن، يجب أن تصبح مبادئ النظام الثنائي هي الطريق الأساسي.

سادسًا:تنوع ومرونة طرق الإسكان، دعى المجتمع التقليدي إلى اقامة الأبناء مع الآباء، ولكن هذا العصر كان يتميز بالتركيز على التوظيف الأسري والزراعة، وكان عدد السكان قليلًا، وفي الوقت ذاته كانت تلك الفترة هي الفترة التي كان يتحكم فيها الأب في كل مقدرات وشؤون الأسرة، وكانت هناك ضغوط وقيود على الأبناء، ما كان يخبئ بداخله تناقضات أسرية، أما في العصر الحالي فقد تم تأسيس علاقات متوازنة بين الأجيال الأسرية تقل فيها وطئة الضغوط والقيود، وازدادت نسبة الأسر النواة، وتزايدت اعداد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، كونت المدينة بالفعل نموذجًا مشتركًا يجمع بين السكن المستقل وبين السكن المشترك بين الآباء والأبناء، بينما الأمر يختلف في الريف، فما زال السكن المشترك هو القاعدة، والسكن المستقل هو الاستثناء، وتحت أنماط الإقامة الأسرية التي تغيب عنها القيود الخارجية، ظهرت مميزات لكل نوع من السكن سواء المستقل أو المشترك، ويعطي السكن المستقل الفرصة لكبار السن للاستمتاع بحياة هادئة، ويقلل كذلك من أعباء المهام الأسرية، أما السكن المشترك مع الأبناء فإنه يحافظ على التضامن والتعاون والمساعدة بين الأجيال، لا سيما الآباء المتقدمين في العمر والذين لا بد أن يتلقوا الرعاية المناسبة في الوقت المناسب، ولا يجب أن نوسع من"الشعور بالوحدة"التي تسببها الحياة المستقلة المنفصلة لكبار السن، وأن نرى"البيت الفارغ من أبنائه"كنهاية كئيبة.

المراجع:

1 -تشين ياو خوا- (من الاختلاف للتقارب ---- التغيرات في معدلات الخصوبة العالمية وانعكاساتها تجاه الصين)، (شوياه خاي) العدد الاول لعام 2010.

2 -تشين واي ومينغ شيانغ جين- (تقدير نتائج انخفاض معدلات الخصوبة في الصين وسياسات تحديد النسل)، (الجريدة السكانية)، العدد الثالث لعام 1999.

3- دو بانغ- (التحليل الكمي للعناصر الرئيسة المؤثرة في الشيخوخة السكانية في الصين)، (مجلة علوم السكان الصينية)، العدد السادس لعام 1992.

4 -دو بانغ- (تدني معدلات الخصوبة السكانية في الصين والشيخوخة السكانية)، (مجلة علوم السكان الصينية)، العدد الثاني لعام 1995.

5 -دو بانغ، وجاي جين وو، وتشين واي- (اتجاه التنمية خلال مئة عام من الشيخوخة السكانية في الصين)، (مجلة الدراسات السكانية)، العدد السادس لعام 2005.

6 -قسم السكان والتوظيف بالمكتب القومي للإحصائيات- (سكان الصين لعام 2004)، دار النشر الإحصائية الصينية، الطبعة الأولى لعام 2005.

7 -اعداد جوا بينغ وتشين جانغ- (المسح التتبعي لأحوال كبار السن في ريف وحضر الصين لعام 2006)، دار النشر الاجتماعية الصينية، الطبعة الأولى، عام 2009

8 -جوا جي جانغ- (التنوع في سياسات المواليد في الصين من زاوية معدلات الخصوبة)، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الخامس لعام 2003.

9 -لو جيا خوا- (عملية الشيخوخة السكانية الصينية السريعة - التحديات والسياسات المضادة)، (مجلة العلوم الاجتماعية في قانسو)، العدد السادس لعام 2007.

10 -تشو خاي بوا- (الأسباب الديمغرافية للشيخوخة السكانية في الصين)، (مجلة الدراسات السكانية) العدد الرابع لعام 1989.

11 -وانغ يوا شينغ- (تفعيل نظام الدراسات السكانية، لتعزيز التنمية السكانية)، (مجلة الدراسات السكانية الصينية)، العدد الرابع لعام 2003.

12 -وانغ يوا شنغ- (تحليل لأساليب الحياة لدى كبار السن في الريف ---- من المنظور المتكامل الكلي والجزئي)، (مجلة علوم السكان الصينية)، العدد الأول لعام 2009.

13 -وانغ يوا شينغ- (تحليل التغيرات في التركيبة الأسرية المعاصرة في الصين --- أستنادًا على الريف خلال فترة التغيرات الاجتماعية)، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية،

الطبعة الأولى، عام 2009.

14 -وانغ يوا شينغ- (تحليل للأسر الفردية والجماعية وأسر دوائر الأقارب)، (مجلة عصر الانفتاح)، العدد الرابع لعام 2010.

15 -وانغ يوا شينغ- (مضمون العلاقات بين الأجيال في الأسرة الصينية وتبايناتها الوقتية)، (صحيفة معهد باحثي أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية)، العدد الثاني لعام 2011.

16 -وو تسانغ بينغ، ودو بانغ- (فهم جديد لاتجاهات الشيخوخة السكانية في الصين)، (مجلة العلوم السكانية الصينية)، العدد الثالث لعام 1992.

17 -يوان شين، وليو شي جيا- (تحليل العناصر الديمغرافية المسببة للشيخوخة السكانية في الصين بين عامي 1982-2007)، (شوياه خاي)، العدد الرابع لعام 2009.

18 -جاو جوا واي- القدرة الذاتية لدى مسني الصين على التقييم والرعاية الذاتية - الاختلاف والتنمية، (مجلة سكان الجنوب)، العدد الأول لعام 2008.

المبحث السادس

الشيخوخة السكانية

وضمان المعاشات[136]

136- .جانغ قان شين: حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا وباحث بمركز دراسات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية. تتركز دراساته في نطاق الضمان الاجتماعي وعلم اجتماع الهجرة وتقسيم سوق العمل وغيرها. من أبرز أعماله (العمالة المنتقلة خلال المجتمعات الحضرية)، و(الاندماج الحضري للعمالة المنتقلة)، إلى جانب العديد من المقالات في الدوريات الأساسية في ذلك المجال. وانغ تشياو، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كرومي، باحث مساعد بمركز دراسات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، مهتم بمجالات سياسات الضمان الاجتماعي، وانخفاض معدلات الخصوبة في دول شرق آسيا، ودور المؤسسات غير الهادفة للربح في مجتمعات الشيخوخة، نشر العديد من الأعمال أبرزها (انخفاض معدلات الخصوبة والتنمية المستدامة في دول شرق آسيا .. دراسة مقارنة لليابان وكوريا الجنوبية والصين)، إلى جانب العديد من المقالات. لين باو، حاصل على الدكتوراه (في دراسات الشيخوخة) من كلية القانون بجامعة الشعب الصينية، ودراسات ما بعد الدكتوراه من جامعة تشين خوا لعلوم الإدارة والهندسة، وباحث مساعد بمركز دراسات العمال والسكان بالأكاديمية الاجتماعية الصينية، تتركز دراساته في نطاق الشيخوخة السكانية وضمان المعاشات وتقدير التأثير الاجتماعي وغيرها.

(مقدمة) يسرد هذا المبحث تاريخ الضمان الاجتماعي قبل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، ويلخص عملية تنمية وإصلاح ضمان المعاشات الجديد من عدة جوانب مثل التنمية المتكاملة لنظم تأمينات المعاشات الأساسية في الحضر وتأمينات المعاشات في الريف والحضر وتأسيس نظام لخدمات المعاشات وغيرها من الجوانب، ويعتمد على الاستدامة المالية، وعدالة ضمان المعاشات، والعقبات التي تواجه نظام خدمات المعاشات في تحليل التحديات الجديدة التي تواجه ضمان المعاشات وخدمات المعاشات، وذلك بغية تأسيس نظام مستدام لضمان المعاشات الاجتماعي لتقديم أفكار إصلاحية وتوصيات سياسية أكثر عمقًا.

الباب الأول

بيان نظم ضمان المعاشات قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح

مرت عملية تنمية ضمان المعاشات الاجتماعي الصيني بمرحلتين، وهما مرحلة عصر الاقتصاد المخطط، ومرحلة عصر الإصلاح والانفتاح، وقبل الإصلاح والانفتاح، كانت تأمينات المعاشات الاجتماعية مقصورة على الحضر، ولم تغطي الشريحة السكانية الواسعة الكائنة في الريف، وكان مضمون ومدى الرفاهية الاجتماعية وخدمات المعاشات ضيقين للغاية، وكانت الرعاية الأسرية هي الداعم الرئيس لضمان المعاشات، وفي فترة الاقتصاد المخطط كان التمييز والفصل بين الحضر والريف هو السمة الرئيسة الغالبة في الإدارة السكانية وتخصيص القوى العاملة وتوزيع الدخل في فترة الاقتصاد المخطط، إن فهم ومعرفة ضمان المعاشات الاجتماعية في ذلك الوقت يحتاج أولًا إلى تبيان نظام التمييز والفصل بين الحضر والريف.

الفصل الأول

بناء وتطور نظم ضمان المعاشات في الحضر

كان نظام ضمان المعاشات قبل تطبيق سياسات الإصلاح جزءًا من منظومة توزيع الدخل وإدارة القوى العاملة في النظام الاقتصادي المخطط، وعبر بشكل بين عن الميل الواضح للحضر، وتأسس نظام تأمينات المعاشات في البداية في المؤسسات الحضرية، وكانت جزءًا لا يتجزأ من نظم تأمينات القوى العاملة في المؤسسات، ووضعت (لوائح تأمينات العمل في جمهورية الصين الشعبية) والتي أصدرتها الحكومة الصينية عام 1951 (والتي عرفت اختصارًا بمصطلح"اللوائح") نظام تأمينات العمل في المؤسسات في الصين الجديدة، وتم تطبيقها في أكثر من مئة مؤسسة مملوكة للدولة، وطبقًا لهذه اللوائح، شملت تأمينات العمل التي يتمتع بها العامل في تلك المؤسسات العديد من الجوانب مثل التأمين الصحي، وإصابات العمل، والمعاشات والصحة الإنجابية للعاملات، والتمتع بخدمات مؤسسات تأمينات العمل الجماعية (دور الرعاية الصحية ودور الحضانة وغيرها)، وكان نظام السداد يقوم على دفع المؤسسة لمبلغ يعادل 3% من إجمالي رواتب موظفيها للتأمينات، وفي عام 1953 وسعت"اللوائح"المعدلة من نطاق تطبيقها، وتباعًا لذلك أصبح 70%من قيمة ما تدفعه المؤسسة للتأمينات يظل في حساب اللجان النقابية الأساسية في المؤسسة، ويستخدم مباشرة في دفع المعاشات وتكاليف العلاج الطبي، وغيرها من المصارف التأمينية، والنسبة الباقية وهي 30% يتم تحويلها للخزانة العامة للدولة وتستخدم على نطاق الدولة ككل، ويتم دفع معاشات المتقاعدين من النسبة التي تختص بها المؤسسة، ويتم تحديد قيمة المعاش للموظف عند تقاعده بناءً على سنوات عمله داخل المؤسسة والأجر الأساسي الذي كان يتحصل عليه، ويتراوح بين 50-70% من الأجر، وبعد تأسيس نظام تأمينات العمل بالمؤسسات، أصدر مجلس الدولة بنهاية عام 1955 (التدابير المؤقتة لتقاعد العاملين في أجهزة الدولة)، وكذلك تأسيس أنظمة تقاعد للقطاعات المختلفة في المؤسسة، وكان التوجه الأساسي في ذلك الوقت هو عدم توافق موظفي الجهات الحكومية والوحدات الوظيفية والمجموعات الشعبية

وغيرها من الهيئات مع (لوائح تأمينات العمل)، ولا بد من وضع قواعد مخصصة لعدد من الشكليات مثل التقاعد والاجازات المرضية.

وفي عام 1958 أصدر مجلس الدولة الصيني (التدابير المؤقتة في ما يتعلق بتقاعد العمال الموظفين)، وانقسم نظام التقاعد في المؤسسات على أساس (لوائح تأمينات العمل)، واندمج مع نظام تأمينات العمل للعاملين في قطاعات الدولة، وتكون نظام لضمان المعاشات يسري على المؤسسات والهيئات الحكومية والمنظمات الحكومية. وقد وحدت (التدابير المؤقتة) أساليب تأمين المعاشات المختلفة نسبيًا بين المؤسسات وبين الهيئات، وقد خفف من شروط سنوات العمل عند التقاعد، ووسع من مدى الإجراءات، وأجرى ضبطًا في ما يتعلق بأسلوب المعاملة، وفيما يتعلق بتلك النقطة نشأ- بشكل أساسي- نظام موحد للتقاعد في المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات التي تديرها الدولة والقطاع الخاص معًا وفي المنظمات والهيئات الحكومية والمجموعات الشعبية، وغطى هذا النظام جزءًا كبيرًا من العاملين في الحضر، وطبقًا للوائح هذا النظام[137] فإن الموظف أو العامل المتقاعد في تلك المؤسسات لا يحصل فقط على مبلغ محدد عند التقاعد (المعاش)، إنما يتمتع أيضًا بالرعاية الطبية العامة التي يتمتع بها العاملين في مؤسسات الدولة، وبرغم التوحد الظاهري في نظم التقاعد، إلا إنه بطبيعة الحال كانت هناك اختلافات في مصارف الإنفاق في ما يخص الرعاية الطبية والمعاشات بين موظفي الهيئات والمؤسسات المتقاعدين، ويتم دفع مبالغ التقاعد للموظفين المتقاعدين في وحدات العمل التي طبقت نظام تأمينات العمل من خلال أموال تأمينات العمل الأساسية التي تديرها اللجان النقابية الأساسية، وعندما لا تكفي يتم اتخاذ إجراءات ضبطية بداخل المكان أو بداخل القطاع ذاته، وفي حالة استمرار العجز يتم الاستعانة بإدارة المؤسسة لسداد الجزء الناقص، أما تكاليف الرعاية الطبية العامة التي يتمتع بها المتقاعد فتتحملها إدارة المؤسسة، ويتم دفع رواتب التقاعد لموظفي منظمات القطاع العام والهيئات الحكومية والمجموعات الشعبية من خلال ميزانيات إدارات الشؤون المدنية المحلية، أما تكاليف الرعاية الطبية فتكون ادارتها على طريقة الرعاية الطبية العامة التي يتمتع بها موظفي الدولة، وحينئذ وبوجود

137- طبقاً للقواعد ذات الصلة في ذلك الوقت تتناسب قواعد التقاعد المذكورة مع «العمال والموظفين الرسميين» في المؤسسات والمنظمات والهيئات والمجموعات. ولا تغطي العمال والموظفين في المنظمات الحكومية التي لا تمولها الدولة مثل المجمعات التعاونية لمنتجي الحرف اليدوية، والمجمعات التعاونية لأعمال النقل، والمدارس الخاصة، والعيادات المشتركة، وغيرها.

وتشغيل أموال تأمينات العمل الأساسية فإن ترتيبات نظام المعاشات للمتقاعدين في المؤسسات ما زال يحمل السمات المشتركة الكلية للمؤسسة على المستوى الظاهري.

ولاقى نظام تأمينات المعاشات الذي تأسس في الخمسينيات هجومًا حادًا أثناء"الثورة الثقافية"والتي امتدت بين عامي 1966-1976، في البداية أصيبت نقابات الهيئات المسؤولة عن إدارة تأمينات المعاشات بالشلل، وتولت وزارة العمل المسؤولية، ولم يعد هناك سبيل لمواصلة العمل بالنظام الموحد لتأمينات المعاشات في ما يخص التحصيل والإدارة والضبط والمدفوعات، وانزلقت إدارة تأمينات المعاشات بدرجة أو بأخرى في الفوضى، وطبقًا للإحصائيات، فإن هناك قرابة 2 مليون موظف وجب تقاعدهم في فترة (الثورة الثقافية) لم يتقدموا لعمل إجراءات التقاعد حينها، ومن ناحية أخرى فقد تم إلغاء التنسيق الاجتماعي التكاليف التقاعد، وفي فبراير من عام 1969 أصدرت وزارة المالية"مسودة"(رؤية إصلاحية حول النظم المالية المتعددة في المؤسسات المملوكة للدولة) حددت من خلالها ما يلي: "سوف تتوقف المؤسسات المملوكة للدولة قاطبة عن تجميع أموال تأمينات المعاشات" و"يتم سداد معاشات المتقاعدين ورواتب المرضى بأمراض مزمنة وكافة مدفوعات تأمينات العمل الأخرى كل حسب دوره من خارج المؤسسة"، وبهذه الطريقة تم توجيه آمال المعاشات المتراكمة لمصارف وأغراض أخرى، ولم تعد أموال تأمينات العمل التي كانت تدار في السابق من خلال كافة مستويات النقابات تتراكم منذ عام 1969، وحينئذ كان نظام أموال المعاشات تم إلغاؤه واقعيًا، ولم يعد نظام تقاعد العاملين في المؤسسات على علاقة بنظام تأمينات المعاشات.

وبعد انتهاء الثورة الثقافية أجرت الدولة ضبطاُ حول نظم التقاعد في الوحدات والمؤسسات والهيئات، ولكنها لم تستعِدْ نظام تأمينات المعاشات في المؤسسات الذي تأسس في الخمسينات، وقبل عام 1958 وانقسمت الوحدات في المؤسسات والهيئات بناءً على التوافق مع (لوائح تأمينات العمل)، وتكون نظامين للتقاعد، وبعد عام 1958 وبرغم اندماج النظامين معًا إلا إنه كان هناك تمييز في مدفوعات رواتب التقاعد بين أموال تأمينات العمل وبين الإدارة المالية للدولة، وطبقًا (للتدابير المؤقتة لتوطين الكوادر المريضة والمسنة) و(الأساليب المؤقتة لاستقالة وتقاعد العمال) الذين صدرا عن مجلس الدولة الصيني عام 1978، فإنه يتم اتخاذ حزمة

من الإجراءات عند تقاعد كوادر المؤسسات ومنظمات القطاع العام والجهات الحزبية والحكومية والوحدات الجماهيرية، كما يتم اتخاذ حزمة أخرى من الإجراءات عند تقاعد العاملين في تلك الجهات، ولاح نظامان مختلفان للتقاعد طبقًا للهوية الوظيفية المختلفة بين"الكوادر" و"العمال"، وعلى مستوى سداد مبالغ التقاعد للعاملين في المؤسسات، لم تعد أموال تأمينات العمل الأساسية الأصلية موجودة، وحلت إدارات المؤسسات محلها، وتكون بهذه الطريقة نظام لتقاعد العاملين في الحضر امتزجت في مصارفه المالية إدارة المؤسسات مع جهات الدولة المالية، وتداخلت فيه الهويات التوظيفية للكوادر والعمال.

وفيما يتعلق بالتغير في نظام التقاعد في الحضر قبل وبعد"الثورة الثقافية"، فقد تناول العديد من الدارسين هذا الموضوع بالتلخيص والبحث من أكثر من زاوية، وقد اعتقدت بعض وجهات النظر أن"الثورة الثقافية"قد دمرت نظام تأمينات المعاشات،والتأمينات الاجتماعية لم تفقد فقط وظيفتها التنسيقية الشاملة المتأصلة فيها، بل تفسخت وتحولت من تأمينات اجتماعية موحدة لعموم البلاد كما كانت في السابق إلى"تأمينات المؤسسات"التي تتصارع من أجل مصالحها، [138]واعتقد باحث أخر أنه من خلال صراعات"الثورة الثقافية"تفسخ نموذج"نظم تأمينات المؤسسات وتأمينات الدولة"إلى نموذج نظام"تأمينات المؤسسات"، وتحول نظام تأمينات العمل حينئذ إلى شأن داخلي للمؤسسات، [139]واعتقد باحث آخر أن نظام تأمينات العمل قد فقد سمات التضامن الاجتماعي والتراكم الجزئي، وتحول إلى"نظام قائم على الدفع بالتقسيط للمؤسسات"، [140]ويمكن من خلال تلك الصيغ المختلفة تقديم ثلاثة أسئلة وهي:أولًا هل كان نظام التقاعد في المؤسسات قبل"الثورة الثقافية"ينتميلنوع"التأمينات الاجتماعية"؟ وثانيًا ما هو المضمون الحقيقي لمفهوم"تأمينات المؤسسات"؟ أما السؤال الثالث فيتمثل في معرفة هل حمل نظام التقاعد في المؤسسات سمات"الدفع النقدي"عشية الثورة الثقافية ؟ وترتبط تلك الأسئلة بمعرفة الحالة الأولية لإصلاح ضمان المعاشات في الصين، وتحتاج إجاباتها إلى نقاش أعمق.

وبالنسبة إلى السؤال الأول، لا بد من أخذ خلفية أداء النظام الاقتصادي في الاعتبار،

138- انظر مجموعة العمل المشتركة « إصلاح نظام تأمينات المعاشات الاجتماعية في الصين» الصفحة السادسة، دار نشر الشرق الأقصى بشانغهاي، عام 2006.

139- انظر جانغ بينغ ون وجاو، وتشينغ باوو، ويو خوان: (تأسيس وتغير نظم الضمان الاجتماعي في الصين إبان فترة الاقتصاد الموجه)، وكذلك أنظر تشين جيا جوي ووانغ يان جونغ: (تقرير رقم 4 لعام 2010 حول تنمية الضمان الاجتماعي في الصين: فلندع الجميع يتمتعون بضمان اجتماعي عادل) الصفحة الثالثة، دار نشر الانجازات الاجتماعية، عام 2010

140- انظر شانغ شياو فو: (دراسة الاصلاح في نظم الحماية الاجتماعية الصينية)، الصفحة 6-135، دار نشر الضمان الاجتماعي للعمل الصيني عام 2007

ففي بداية خمسينيات القرن العشرين كان نظام تأمينات العمل قد تأسس لتوه، وتعددت أشكال النظم التي تسير عليها المؤسسات، وفي ذلك الحين شمل حيز نظام تأمينات العمل كل الوحدات الاقتصادية، بما فيها الخاصة والمملوكة للدولة والمشتركة وكذلك المصانع والمناجم والتي تدار بشكل تعاوني، [141]وحمل نظام تأمينات العمل في ذلك الوقت معنى يتجاوز التأمين الاجتماعي في القطاعات المملوكة للدولة، وفي عام 1956 وبعد اكتمال التحول الاقتصادي طرأ تغير هائل على هياكل ملكية المؤسسات في الصين، وأصبحت المؤسسات المملوكة للشعب بشكل كلي والمؤسسات ذات الملكية الجماعية هي الشكل الأساسي للاقتصاد، وبعد تكون النظام المالي والاقتصادي المخطط والذي يتمتع بدرجة عالية من المركزية أصبحت المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الجماعية وحدات تابعة للحكومة على كافة مستوياتها، وحينئذ أصبحت هيكلية الدخل والإنفاق لدى المؤسسات جزءًا لا يتجزأ من النشاط المالي للدولة، وكذلك أصبحت الأموال الأساسية لتأمينات العمل التي تدفعها المؤسسات، وأصبح تراكم وإنفاق أموال ضمان التقاعد مسؤولية الدولة بشكل كامل، ومن ثمَّ تحول بشكل واقعي نظام أموال المعاشات ذو المغزى الاجتماعي المتكامل في الفترة الأولى لتأسيس الدولة إلى نظام تقاعد تضمنه الدولة يقوم على النظام المالي الحكومي.

وقد ظهرت سمات ضمان الدولة لنظام التقاعد في الحضر بشكل أكثر وضوحًا بعد"الثورة الثقافية"، وبإلغاء الأموال الأساسية للتأمينات العمل، أصبحت الجهات المالية الحكومية هي التي تدير بشكل مباشر دفع رواتب التقاعد في المؤسسات، كان هذا تغييرًا في الأسلوب فقط، ولم يكن به تغيير جذري ولم يستطع أن يحدث تغيير جذري، ومن ثم فإنه بنهاية"الثورة الثقافية"لم يتم إحياء النظام السابق لأموال المعاشات الذي يقوم عليه نظام تأمينات العمل، وكان نظامًا جديدًا لتقاعد العاملين في المؤسسات والهيئات أصبحت من خلاله الجهات المالية في الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة رواتب التقاعد، وخلت بشكل كلي من معنى"التأمينات"، وحينئذ كانت المؤسسات تطبق معايير التقاعد الحكومية مثل الوحدات الإدارية الحكومية،

141- وقد شمل نطاق «لوائح تأمينات العمل في جمهورية الصين الشعبية» المعدلة عام 1953 ما يلي: «أولًا: المصانع والمناجم والوحدات الملحقة بها والتي تدار بواسطة الدولة أو بواسطة القطاع الخاص أو بالاشتراك بين الاثنين، والتي يزيد عدد العاملين فيها عن مئة عامل؛ ثانياً: مؤسسات السكك الحديدية والنقل البحري والبريد والوحدات الملحقة بها؛ ثالثاً: الوحدات المؤسسة لأعمال الصناعة والتعدين والمواصلات؛ رابعاً: شركات الانشاءات القومية».

وتقدم خدمات التقاعد للعاملين، أما المصادر المباشرة لرواتب التقاعد في الجهتين سالفي الذكر فتمثل في الجهات المالية للدولة والإدارات المالية للمؤسسة، ولكن ونظرًا للصلات الوثيقة بين الجهات المالية للمؤسسات المملوكة للدولة والجهات المالية للدولة فقد خلى هذا الفصل من أي معنى واقعي، ولذلك فإنه ليس من الدقة استخدام مصطلح"تأمينات المؤسسات"لوصف وإجمال نظام تأمينات المعاشات بعد"الثورة الثقافية"وقبل تطبيق سياسات الإصلاح.

وطبقًا للأعراف الدولية المتفق عليها فإن"نظام الدفع بالتقسيط" و"نظام التراكم"هما نموذجان مختلفان، واستخدام تلك المصطلحات يستوجب إجراء بعض الدراسات التي تتوفر بها معاني التحديد النظامي والمقارنة الدولية، ولكن لو لم يتم أخذ البيئة النظامية الفريدة للصين في ذلك الوقت في الاعتبار، فإنه سيكون من السهل إدخال نظام رواتب التقاعد قبل تطبيق سياسات الإصلاح تحت نموذج"نظام الدفع بالتقسيط"، ما سيؤدي إلى التبسيط والإخلال على مستوى المعرفة كما يلي:أولًا:يسهل مساواة نظام التقاعد في المؤسسات في ذلك الوقت مع نظم تأمينات المعاشات الحديثة في بعض الدول التي تأخذ بنظام اقتصاد السوق، ثانيًا:يسهل النظر إلى الإصلاح الذي حدث في تأمينات المعاشات في الصين باعتباره تحولًا صرفًا من نظام الدفع بالتقسيط إلى نظام التراكم الجزئي، وقد كان نظام التقاعد في المؤسسات قبل وبعد عام 1978 من ناحية الإدارة يفتقد إلى مرحلة"الدخل"المستقل، ولم تكن المؤسسات تحتاج إلى دفع المبالغ المشتركة والمتكاملة لتأمينات المعاشات، ومن ناحية المحتوى فإن الدولة عن طريق الجهات الحكومية والوحدات الإدارية والمؤسسات التي لا تمتلك حق الإدارة المستقلة ومن خلال وسائل الإنفاق المالي والترتيبات الإدارية تقوم بتشغيل ضمان المعاشات في الوحدات الحضرية، وهذه الطريقة في استخدام الدولة لنظام تأمينات المعاشات بطريقة النظام النقدي للإيرادات والمصروفات لم ير العالم مثيل لها.

إن نظام التقاعد الحضري الذي يمتلك سمات الضمان القومي يتم إعادة توزيعه بناءً على الهوية التوظيفية، وبشكل مستمد من عدم المساواة في الدخول وفي الرفاهية الاجتماعية في الشريحة السكانية لكبار السن، ويوجد بداخل المدن فئتين مختلفتين من كبار السن، تتكون الأولى من كبار السن الذين يندرجون تحت نظام"وحدات العمل".

إن العاملين الرسميين في المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات ذات الملكية المشتركة وفي الوحدات الإدارية يتقاعدون عند بلوغهم سن معينة، ويستحقون حينها رواتب تقاعدية، ويستمرون في التمتع بالتأمين الصحي العام، بل ويمكنهم الحصول على خدمات الرفاهية الاجتماعية الأخرى التي تقدم من خلال وحداتهم الوظيفية السابقة، وتشكل هذه الفئة غالبية كبار السن في المدينة، بنسبة تقارب 70% تقريبًا،[142] الفئة الثانية هم كبار السن الموجودون"خارج النظام"، ولا يحصل من ينتمي لفئة العمالة المؤقتة والعمالة الموسمية والعمالة المتعاقدة على رواتب تقاعدية أو تأمين صحي عام أو باقي خدمات الرفاهية الاجتماعية، وما يجري عليهم يجري على موظفي المؤسسات الصغيرة والعمالة الفردية القليلة والعاطلين، ومن حسن الحظ إن كبار السن الذين لا يتمتعون بالرواتب التقاعدية أو التأمين الصحي العام لديهم أقارب مباشرين (زوج أو ابن أو ابنة وغير ذلك) ينتمون لفئة العمالة الرسمية، ويكون بذلك دخل الأسرة كبير ومصدره مستقر، ويستطيعون الحصول على مساعدات فردية من خلال هؤلاء الأقارب، مثل الإعفاء الجزئي من مصروفات العلاج، ويوجد عدم مساواة بشكل واضح بين كبار السن في الريف والحضر، وبسبب نظام العمل المنفصل بين الحضر والريف لا يستطيع الريفيون العمل في المدينة، ويستطيعون على أفضل حال أن يلتحقوا بالوظائف المؤقتة في المؤسسات الحضرية كعمالة موسمية أو عمالة مؤقتة أو غيرها من الهويات التوظيفية.

وبهذه الطريقة لا يمكن لكبار السن الريفيين الذين انتقلوا للمدينة أن يتمتعوا بنظام التقاعد الحضري، ومن ناحية أخرى فإن الأقارب المباشرين لكبار السن الريفيين مازالوا تحت بند الريفيين من ناحية نظام التسجيل، وبسبب ميل الدخول الأسرية الريفية للتدني فإن كبار السن هناك لا يستطيعون الوفاء إلا بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وبهذا يمكن القول إن- بشكل مباشر أو غير مباشر - كبار السن الريفيين يجري إقصائهم خارج إعادة التوزيع في التخطيط القومي، ويشكل كبار السن"داخل النظام"، وكبار السن"خارج النظام"، وكبار السن الريفيين ثلاثة مستويات متباينة لدخول الشريحة السكانية لكبار السن والرفاهية الاجتماعية الموجهة إليهم، انظر الجدول (6-1):

142- أوضحت بيانات مسح العينات الذي شمل الشريحة السكانية لكبار السن في الحضر والريف لعموم البلاد عام 2000 أن نسبة تغطية تأمينات المعاشات في عينة كبار السن في الحضر قد تجاوزت 70% بشكل طفيف. انظر شانغ شياو يوان: (دراسة حول إصلاح نظم الحماية الاجتماعية الصينية)، الصفحة 3-152.

جدول رقم (6-1)دخول كبار السن غير القادرين على العمل والمساعدات الموجهة لهم قبل

الإصلاح والانفتاح

فئة كبار السن	هوية الأسرة	مصدر الدخل	المساعدات الطبية	مستوى معيشة كبار السن
متقاعدي الوحدات الحضرية الموظفين/الكوادر	غير ريفيين	رواتب التقاعد + دخول باقي أفراد الأسرة	التأمين الصحي القومي	مرتفعة نسبياً
باقي كبار السن في الحضر	غير ريفيين	دخول باقي أفراد الأسرة	الشخص ذاته لا يتمتع بالتأمين الصحي القومي ولكن يستطيع التمتع به بشكل غير مباشر	متدنية نسبياً
كبار السن الريفيين	ريفيين	دخول باقي أفراد الأسرة	لا يوجد تأمين صحي عام	متدنية جداً

الإعانات الاجتماعية لكبار السن في الريف والحضر

إبان فترة الاقتصاد الموجه أقامت الحكومة بعض الخدمات العامة ذات طابع الإعانات الاجتماعية، وتم توجيهها لجزء من الشريحة السكانية لكبار السن في الريف والحضر، وفي الحضر تتولي أقسام الشؤون المدنية إدارة أعمال الإعانات الوطنية، وهدفها الرئيس هم عديمي الدخل وعديمي القدرة على العمل وعديمي الإعالة (المعدمين الثلاثة) وكذلك الأسر التي تظهر معاناتها من خلال المسح الأسري، وفي مواجهة الإعانات الاجتماعية الموجهة"للمعدمين الثلاثة"في الحضر، هناك بعض أشكال الرعاية المجمعة، مثل دور الرعاية الخيرية للأطفال ودور المسنين وغيرها، بينما الجزء الأكبر يندرج تحت فئة الرعاية المتفرقة، ويتم بها تقديم خدمات ومساعدات اقتصادية لأسرهم، وبتأثير سياسات الإعانات الاجتماعية أصبح كبار السن من عديمي الإعالة أو من ذوي المعاناة مستفيدين من المساعدات المدنية، ولكن عدد من تغطيهم الإعانات الاجتماعية في الحضر محدود للغاية، وكذلك يتدنى بشدة مستوى الإعانات، ويقل عدد المستفيدين من الإعانات في الحضر بسبب إن جزءًا كبيرًا من الشريحة السكانية في الحضر تغطيهم بشكل مباشر أو غير مباشر الرفاهية الاجتماعية ودخول رواتب الضمان الوطني، وما زالت الحكومة تحتاج إلى أن تقدم الوحدات المدنية المساعدات العينية للموظفين ذوي المعاناة ولأسرهم، وبذلك يتقلص حيز الإعانات المدنية من الأساس، وإلى جانب ذلك وقبل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح كانت الحكومة تنظم أنشطة الإعانات في المدن، أما الأموال فتأتي من المالية العامة للحكومة، ولا تتدخل في هذا أية قوى اجتماعية، وهذا سبب مهم لقلة المستفيدين من تلك الإعانات وتدني مستواها.

إن نظام الضمانات الخمسة الريفي هو نظام مجمع من الضمان الجماعي وخدمات رعاية كبار السن، وتأسس هذا النظام في منتصف خمسينيات القرن العشرين، وكانت المقالة الأيقونية له هي: "نموذج النظام الأساسي للتعاونيات الإنتاجية الريفية العليا" والذي صدر عام 1956، وتشير كلمة "الضمانات الخمسة" إلى المسؤولية

الجماعية الريفية تجاه معدومي القدرة على العمل ومعدومي الدخل ومعدومي العائل القانوني والمعاقين والأطفال في منطقة ما لضمان احتياجاتهم المعيشية الأساسية مثل"المأكل والملبس والمسكنوالدفن"، وما زالت بعض الأماكن تبني دورًا للمسنين، لترعى بشكل جماعي كبار السن الذين يندرجون تحت فئة"الضمانات الخمسة"، وقد وفر نظام الضمانات الخمس في الريف الصيني في ذلك الوقت أدنى متطلبات الحياة لتلك الفئات التي حددها أو استهدفها، وبخلاف المساعدات المدنية في الحضر، لم تكن الحكومة هي مصدر أموال مساعدات"المساعدات الخمس"، بل كانت مسؤولية جماعية تنتمي للضمان الجماعي أو للتوزيع الثاني الداخلي الجماعي، ولفترة طويلة نسبيًا لم تتمتع رعاية الضمانات الخمس الريفية بالاستثمارات المالية الحكومية، وحتى عام 1994 كانت"لوائح العمل بنظام رعاية الضمانات الخمسة في الريف"الصادرة عن مجلس الدولة تنص على: "إن رعاية الضمانات الخمسة هو مساعدات جماعية ريفية، وتكون المنظمات الاقتصادية الجماعية الريفية هي المسؤولة عن تقديم ما تحتاجه رعاية الضمانات الخمسة من مساعدات مالية وعينية، وتكون الحكومات الشعبية في القرى والبلديات وقرى القوميات مسؤولة عن تنظيم إجراءات العمل برعاية الضمانات الخمسة"، وبسبب التفاوت الاقتصادي الكبير بين الحضر والريف، يوجد تفاوت إقليمي فظ في التنمية الريفية، كما أن مستوى ضمان رعاية الضمانات الخمس في الريف متدني للغاية، حتى إن هناك تفاوتًا بين الجماعات المختلفة، ولم يقتصر الأمر على ذلك فعند حدوث كارثة ما يمكن أن يقع عدد قليل من القرى في فقر جماعي، وبالتالي يحتاج السكان في تلك القرى إلى اغاثات قومية مؤقتة.

ويتبين من الناحية الكلية إن الإعانات الاجتماعية وخدمات كبار السن في الحضر والريف قبل تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح لم تغطِ إلا عدد قليل من كبار السن في الريف، وفي الريف والحضر تتقلص بشكل أكبر أعداد كبار السن الذين يستطيعون دخول دور المسنين الحكومية أو التي تعمل بشكل جماعي، ومن ناحية أخرى وفيما عدا الإعانات الاجتماعية، لم تتطور آليات وتأمينات المعاشات الاجتماعية المدفوعة الأجر، ومن ثم ما زالت الغالبية العظمي من كبار السن في الحضر والريف معتمدة على الأسرة في رعاية كبار السن، والشيء المختلف هنا إن كبار السن في الحضر يستفيدون من دخول رواتب الوحدات ومن المساعدات القومية، بينما يعتمد كبار السن في الريف على الدخول الأسرية المتدنية فقط، ولا يستطيعون الحصول على

دخول من رواتب تقاعدية أو مساعدات من الضمان القومي، وبرغم اعتماد الجميع على الرعاية الأسرية لكبار السن إلا إن هناك فارق واضح في مستوى المعيشة بين كبار السن في الريف والحضر، وهذا مظهر واضح لنظام الفصل بين الحضر والريف على مستوى توزيع الدخول.

الباب الثاني

إصلاح وتنمية ضمان المعاشات في العصر الحديث

بدأ في ثمانينيات الفرن العشرين الإصلاح بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كانت الجولة في السابق تؤثر في عوائد المؤسسات بشكل مباشر من خلال التخطيط والأسعار، فتدفع المؤسسة للدولة جزءًا من الربح حال المكسب وتتلقى الدعم والتعويض منها حال الخسارة، بما في ذلك سداد الجزء الذي تتحمله المؤسسة في رواتب التقاعد والذي تتحمله الدولة في النهاية، ولم تلق المؤسسات بالًا لهذا الجانب، وقد غير الإصلاح العقبات بين المؤسسات وبين الدولة، ومع تزايد قيود ميزانيات المؤسسات تدريجيًا أثرت رواتب التقاعد في المؤسسات على المؤسسات ذاتها، وقلت الأعباء على كاهل المؤسسات أي تضم الكثير من المتقاعدين، وبات الطلب ملحًا لموازنة أعباء المعاشات، وأصبح هناك ضرورة قوية لإصلاح نظم التقاعد في المؤسسات.

وفي ثمانينيات القرن العشرين بدأ الإصلاح بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، حيثكانت الدولة في السابق دائمًا ما تؤثر بشكل مباشر في أرباح وعوائد المؤسسات من خلال التخطيط والأسعار، فعند تحقيق الأرباح يحدث دوران لها على مستوى الدولة، وعند حدوث خسائر تتدخل الدولة بالدعم، بما في ذلك الجزء الداخلي الذي تتحمله المؤسسة من تكاليف التقاعد، والذي كانت الدولة واقعيًا هي التي تتحمله، ولم تلقِ المؤسسات بالًا لتلك المشكلة، وجاء الإصلاح بتغيير في العلاقات السابقة بين المؤسسة وبين الدولة، ومع الزيادة التدريجية في قيود ميزانيات المؤسسات، بدأت مدفوعات رواتب التقاعد في المؤسسات تؤثر على المؤسسات نفسها، وزاد العبء على كاهل بعض المؤسسات التي زادت فيها أعداد المتقاعدين بشكل نسبي، وبات هناك حاجة ملحة لإحداث توازن في تحمل عبء التقاعد وظهرت ضرورة قوية لإصلاح يشمل نظام التقاعد في المؤسسات.

1. الاستكشاف الأول لإصلاح نظم التقاعد في المؤسسات:

وفي عام 1984 بدأت الدولة في تقصي الإصلاح الذي تم وضعه عام 1978 تجاه نظم التقاعد في المؤسسات، وكان الأسلوب الأول هو تجربة التنسيق الاجتماعي لمصاريف تقاعد العاملين في المؤسسات، وقامت هيئات التأمينات الاجتماعية بتجميع مصاريف التقاعد بشكل موحد من المؤسسات طبقًا لقواعد محددة من حساب الأرقام واستخراج النسب مما أدى لظهور أموال تقاعدية تدار بشكل موحد، وتعاد تلك الأموال للمؤسسات طبقًا للاحتياج الفعلي الواقعي لمصاريف التقاعد، ما يجعل المؤسسة تشارك في تحمل عبء مصاريف التقاعد بشكل أو بآخر، وبنهاية عام 1986 شاركت أكثر من 300 مدينة وإقليم من 27 مقاطعة في عموم البلاد في التجربة بنجاح، وكان التضامن على مستوى المدينة أو المنطقة (المدينة)، وتكون في الوقت ذاته تكامل في تأمينات المعاشات في العديد من المجالات مثل السكك الحديدية والبريد والاتصالات والري وغيرها، وفي عام 1986 أصدر مجلس الدولة الوثيقة رقم 77 والتي طالبت ببناء آليات متكاملة لمصاريف التقاعد على مستوى المدن والأقاليم، وتحديد نسبة إسهام المؤسسات المشتركة في التضامن لتأسيس صندوق مالي متكامل، وقدمت تلك الفترة أيضًا آليات سداد فردية، جاءت بصفتها مكمل مالي للمؤسسات الفردية التقليدية، وبدأ تقديم آليات السداد الفردية أولًا من خلال العاملين بنظام العقود الخاضعين لإجراءات نظام التوظيف الجديد، وقد وسع تقديم نظام السداد الفردي من مصادر أموال المعاشات، وقدم استكشاف مفيد لتأمينات المعاشات بطريقة"الحساب المختلط"والتي ظهرت لاحقًا، تلك الإجراءات الإصلاحية غيرت من وجه النظام السابق لتقاعد المؤسسات في الضمان القومي، وقفزت خطوات كبيرة تجاه إضفاء الطابع الاجتماعي على تأمينات معاشات العاملين، وإلى جانب ذلك بدأ عهد إسهام المؤسسة في تأمينات المعاشات وتأمينات المعاشات التراكمية الفردية، وعززت التحول من نظام تأمينات المعاشات الفردي إلى النظام المتعدد.

وخلال استكشاف وإصلاح نظام ضمان المعاشات في الثمانينيات ظهرت بعض الإنجازات والخبرات، وتباعًا مع الإيضاح التدريجي لمشكلات نظام تأمينات المعاشات السابق، لا سيما زيادة أعباء مدفوعات المعاشات، تسارعت بدورها تجارب الإصلاح، وفي عام 1991 أصدر مجلس الدولة (قرارات إصلاح نظم تأمينات المعاشات لعاملي

المؤسسات) بناءً على الخبرات الجزئية التي أمكن اكتسابها من التجارب، وقدم بذلك المبادئ الأساسية ومتطلبات الإصلاح الأساسية لنظم تأمينات المعاشات لموظفي المؤسسات، أولًا توسيع مظلة نظام تأمينات المعاشات ليشمل الاقتصاد الجماعي بعد أن كان قاصرًا على المؤسسات المملوكة للدولة، ثانيًا تقديم الأساليب التي تكفل تغيير تأمينات المعاشات بشكل كلي من الدولة والمؤسسات، وتحقيق مبدأ المسؤولية الجماعية الثلاثية للدولة والمؤسسات والأفراد، ثالثًا تقديم مبدأ التضامن الموحد لأموال ضمان المعاشات القائم على أسلوب"الانفاق طبقًا للوارد، وتجنيب فائض قليل، وتكوين تراكم جزئي"، رابعًا تقديم الهدف الذي يتمحور حول التكوين التدريجي لنظام تأمينات المعاشات المتعدد الطبقات الذي يجمع بين تأمينات المعاشات الأساسية وتأمينات المعاشات المكملة للمؤسسات وتأمينات معاشات العمال والموظفين الادخارية الفردية، وقد حددت"القرارات"مبادئ إسهام في تأمينات المعاشات قبل الحساب الضريبية، وكذلك الحسابات الادخارية الخاصة لتأمينات لأموال تأمينات المعاشات، والأقسام الخاصة وكذلك الاستخدامات، ومع مبادئ ضبط أموال المعاشات المرتبطة بمؤشرات السلع وزيادة الأجور، ومع مبادئ الانتقال التدريجي لتكامل تأمينات المعاشات من مستوى المدن إلى مستوى المقاطعات وغيرها، وتعد"القرارات"هي السياسة الأهم التي أعدتها الدولة تجاه مشكلة ضمان المعاشات منذ تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح، وأصبحت بذلك الملف التوجيهي الأهم لتجارب إصلاح تأمينات المعاشات في عموم البلاد، وبعد نشر"القرارات"كانت المهمة الأولى هي تحقيق التضامن الاجتماعي لتأمينات المعاشات، وإيجاد حل لأكثر المشاكل الملحة وهي مشكلة تجميع وموازنة أموال المعاشات، وبحلول نهاية عام 1992 قامت قرابة 2300 مدينة وهي تمثل 95% من عموم البلاد بتفعيل تكامل تأمينات المعاشات، وفي عام 1993 وصل عدد المجالات التي تطبق التضامن المهني 11 مجال، وبدأ نظام تقاعد المؤسسات في الضمان القومي يتجه إلى نظام تأمينات المعاشات.

ولكن اتسم استكشاف الإصلاح في تأمينات المعاشات في تلك الفترة بدرجة عالية للغاية من المحدودية، وفي ذلك الوقت كان التفكير الأكبر تجاه إصلاح النظام الاقتصادي هو الانتقال والتقدم من"الجمع بين ضوابط التخطيط وضوابط السوق"إلى"اقتصاد المنتجات المحددة"، ولم تكن هناك معايير أساسية واضحة لبناء اقتصاد السوق،

ومن ثمّ كان الإصلاح الهيكلي الحضري محدود للغاية، وتبدى في"التوسع خارج النظام"(الاقتصاد غير العام)، وبدأ الإصلاح يفكر بشكل أكبر في الإصلاح والاكمتال الذاتي لآليات الإدارة في المؤسسات المملوكة للدولة، وتمحور تفكير إصلاح نظام تأمينات المعاشات حول المؤسسات المملوكة للدولة ذاتها، ولم يصل إلى"الدوائر الداخلية للنظام"، وعلى المستوى التنفيذي كان هناك تكامل مكاني وتكامل مهني، واتبع الأخير بشكل أكبر أسلوب إدارة المؤسسات ذات النظام المركزي، وخفف من وطأة الاتجاه الإصلاحي العام للإدارة المجتمعية.

2. تأسيس نظام تأمين المعاشات الأساسي الجديد للعاملين في الحضر:

وفي أكتوبر من عام 1992 أشار دينج شياو بينغ أثناء رحلته الجنوبية وأثناء افتتاحه للمجلس الرابع عشر لممثلي الحزب في عموم البلاد إلى دخول سياسات الإصلاح والانفتاح وأعمال البناء الحديثة في الصين إلى مرحلة جديدة، وفي عام 1993 أوضحت (قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ما يتعلق بعدد من المشكلات الخاصة بإقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي) أهداف"إقامة نظام ضمان اجتماعي متعدد الدرجات"، و(المسؤولية المشتركة بين الوحدات والأفراد في تأمينات معاشات الموظفين والتأمين الصحي في الحضر، وحققت القرارات سبقين في هذا الصدد، أولهما التقديم الواضح"لاندماج للتكامل الاجتماعي والحسابات الفردية"، وهو ما يعد اندماج واقعي بين التكامل الاجتماعي ونظام تراكم الأموال، وثانيهما إقامة آليات إدارية موحدة للضمان الاجتماعي، وقدد نص (قانون العمل) الصادر في يوليو من عام 1994 على: "إن أموال التأمينات الاجتماعية تحدد مصادر التمويلات بناء على أنماط التأمينات، وذلك في سبيل إقامة التضامن الاجتماعي بشكل تدريجي، وأن الوحدات والأفراد لا بد لهم من الاشتراك في التأمينات الاجتماعية طبقًا للقانون، وكذلك لا بد لهم طبقًا للقانون من دفعهم لمصاريف التأمينات الاجتماعية"، ونص كذلك على: "تمتع العامل بالحق في المساواة التوظيفية وبحق اختيار الوظائف وكذلك يتمتع بحقوق التأمينات والرفاهية الاجتماعية وحق طلب تسوية النزاعات المتعلقة بالعمل وغير ذلك من حقوق العمل التي ينص عليها قانون العمل"، وحدد (قانون العمل) حقوق العمل وحقوق التأمينات الاجتماعية طبقًا للقواعد العامة، وتجاوز بذلك الممارسات القانونية السابقة التي فصلت بين المؤسسات المملوكة

للدولة والمؤسسات الخاصة ذات رأس المال الأجنبي، وعكست المتطلبات الموضوعية لكسر نظام اقتصاد السوق الاشتراكي لقيود القطاعات.

وبتأثير تلك الخلفية نضجت تدريجيًا أحوال بناء النظام الجديد الأساسي لتأمينات المعاشات للعاملين في الحضر، وفي عام 1995 أصدر مجلس الدولة (اشعار حول تعميق الإصلاحات في تأمينات المعاشات للعاملين في المؤسسات) وذلك استنادًا على نتائج التجارب التي أجريت في كل المناطق، وحدد (الإشعار) هدف إقامة نظام موحد لتأمينات المعاشات قبل حلول عام 2000، وطالب بضربة توافقه مع كل موظفي المؤسسات والعمال في كل القطاعات، وطالب بتنويع مصادر الأموال وتعدد مستويات وسائل الضمان، والمزج بين الحسابات الفردية والتضامن الاجتماعي، والحفاظ على الحقوق والواجبات، وإضفاء الطابع الاجتماعي على إدارة الخدمات، وفي يوليو من عام 1997 أصدر مجلس الدولة (قرار بإقامة نظام تأمينات المعاشات الأساسي لموظفي المؤسسات الموحد)، وحدد (القرار) مرة ثانية الهدف الذي تم طرحه عام 1995 بإقامة نظام تأمينات المعاشات الموحد والذي يجمع بين التضامن الاجتماعي والحسابات الفردية قبل نهاية القرن العشرين، وتوحيد نظم تأمينات المعاشات لمؤسسات الحضر على عدة جوانب:

أولًا:توحيد النسب المقرر دفعها لتأمينات المعاشات، وقد نص القرار على إن نسبة مصاريف تأمينات المعاشات الأساسية التي تدفعها المؤسسات لا تتجاوز بشكل عام 20% من إجمالي أجور المؤسسة (بما فيها الجزء المقرر إدراجه في الحسابات الشخصية)، وتتولى الحكومات الشعبية في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن المركزية وضع النسبة المحددة، ولم تتعد نسبة مصاريف تأمينات المعاشات الأساسية الفردية 4% من الأجر الشخصي عام 1997، ثم أصبحت تزيد بمقدار نقطة مئوية كل عامين بداية من عام 1998 ووصلت في النهاية إلى 8% من الأجر الشخصي.

ثانيًا: توحيد معايير إنشاء الحسابات الفردية، وقد نص القرار على سداد الموظف 11% من أجره لإنشاء الحساب الفردي لتأمينات المعاشات، وكل موظف يدفع نصيبه كاملًا يقيد في الحساب الفردي، والباقي تسدده المؤسسة، وتباعًا مع رفع النسبة المتوجب رفعها ينخفض تدريجيًا الجزء الذي تسهم به المؤسسة ليصل إلى 3%،

ويتم حساب معدل الفائدة على أرصدة الحسابات الفردية سنويًا طبقًا لمعدلات الفائدة البنكية على الودائع في نفس الفترة، ولا يتم التصرف في أرصدة الحسابات الفردية إلا لغرض معاشات العاملين ولا يسمح بالسحب منها مبكرًا.

ثالثًا:توحيد معايير صرف المعاشات، وقد نص (القرار) على إن الموظفين والأفراد الذين يلتحقون بالعمل بعد سريان هذا القرار وتصل مدة سدادهم لخمسة عشر عامًا يصرف لهم معاشًا أساسيًا بشكل شهري بعد التقاعد، ويتكون المعاش الأساسي من المعاش التقاعدي بالإضافة إلى معاش الحسابات الفردية، ويتم حساب المعاش القاعدي الشهري عند التقاعد في المقاطعات والمدن المركزية ومناطق الحكم الذاتي والأقاليم (المدن) على أساس 20% من متوسط أجر الشهر السابق، ويتم حساب نصيب الحسابات الفردية الشهري في المعاش على أساس 120 شهرًا من رصيد الحساب، وفي حالة عدم بلوغ مدة السداد الفردي 15 عامًا، فإن العامل بعد التقاعد لا يتمتع بالمعاش القاعدي، ويمنح العامل وقتها رصيد حسابه الشخصي بالكامل دفعة واحدة، أما من تقاعدوا قبل سريان هذا القرار فيتم منحهم المعاشات طبقًا للقوانين السابقة، وفي الوقت ذاته يتم إجراء تعديلات لنظام رواتب المعاشات، أما الأفراد الذين التحقوا بالعمل قبل سريان هذا القرار وتقاعدوا بعد سريانه وبلغت فترة سدادهم الفردي 15 عامًا، وطبقًا لقواعد التقريب بين الأساليب القديمة والجديدة للمعاشات، والمساواة الأساسية في مستويات التعامل، وغيرها من القواعد يتم تحديد المعاشات الانتقالية مرة ثانية على قاعدة دفع المعاشات القاعدية ومعاشات الحسابات الفردية، ويتم حل المعاشات الانتقالية من خلال أموال تأمينات المعاشات.

وحينئذ كان نظام تأمينات المعاشات الأساسي للعاملين في مؤسسات الحضر الذي جمع بين الحسابات الفردية وبين التضامن الاجتماعي قد أنشأ رسميًا، وهو علامة فارقة في طريق إصلاح نظم التقاعد في المؤسسات، وتمثلت المرحلة الأولى من الإصلاح في تحطيم نظام تقاعد موظفي وكوادر المؤسسات والذي أنشأ عام 1978 وحمل سمات الضمان القومي، ومحاولة انشاء نظام داخلي لتأمينات معاشات موظفي المؤسسات، وبعد عام 1993 دخل الإصلاح إلى المرحلة الثانية، وانتهى الأمر بنشأة نظام شامل لتأمينات المعاشات لموظفي المؤسسات الحضرية يقوم على معايير علاقات العمل، إن نظام تأمينات المعاشات الأساسي لموظفي المؤسسات

الحضرية هو أساس إصلاح الضمان الاجتماعي، وهو نظام الضمان الاجتماعي الجديد الأول، وبعد عام 1997 توالى إنشاء النظم الأساسية للضمان الاجتماعي مثل نظم التأمين الصحي لموظفي المؤسسات الحضرية، ونظم تأمينات البطالة، ونظم ضمان مستويات المعيشة الأدنى لمواطني الحضر، وغيرها من النظم، لتناسب نظام الضمان الاجتماعي الجديد في ظل اقتصاد السوق الاشتراكي الذي بدأ يتكون.

3. عمليات الضبط بعد عام 1997 :

وبرغم وضع (القرار) الذي صدر عام 1997 لدعائم الجمع بين نظامي التضامن الاجتماعي وتراكم الحسابات الشخصية، إلا إنه وبسبب عملية تحويل النظام، وبسبب عدم اتخاذ أي ترتيبات مالية تجاه تكاليف التحويل، فإن حصيلة تلك الفترة لن تستطع تحقيق التراكم بنفس النسبة التي تحققت في الحسابات الفردية مع المدفوعات الكاملة للمعاشات في نفس الفترة، ولذلك وعلى المستوى الفعلي فإن الحسابات الفردية كانت تدير مباشرة حسابات فارغة، ومع طول فترة إنشاء الحسابات الفردية فإن مشكلة"الحسابات الفارغة"تفاقمت، وازدادت أعباء نظام تأمينات المعاشات، وأصدر مجلس الدولة عام 2000 (البرنامج التجريبي لإتمام نظام الضمان الاجتماعي في الحضر)، وأظهر من خلاله تمسكه بنظام تأمينات المعاشات الأساسي الذي يجمع بين الحسابات الفردية وبين التضامن الاجتماعي، ويشترك فيه كل من المؤسسات والعاملين في تحمل مصاريفه اللازمة، وتقرر إجراء تجربة في عام 2001 في مناطق محددة من مقاطعة لياو نينغ وباقي أقاليمها (مناطق الحكم الذاتي والمدن المركزية)، وتمثل محتواها الأساسي في:

(1) تتراوح النسبة التي تدفعها المؤسسات حوالي 20% من إجمالي الأجور فيها، كما أن تلك النسبة لا تدخل الحسابات الفردية، فتدخل كلها في أموال التضامن الاجتماعي، كما تكون المقاطعة (مناطق الحكم الذاتي والمدن المركزية) هي وحدات الضبط، كما تحددت النسبة التي يدفعها العامل بمقدار 8% من أجره، وتدخل تلك النسبة بكاملها في الحساب الفردي، وأصبحت النسبة المخصصة للحساب الشخصي 8% من أجر العامل بعد أن كانت 11%، إن رصيد الحساب الشخصي يقتصر استخدامه على معاشات العاملين، ولا يمكن صرفه بشكل مبكر.

(2) الإدارة المنفصلة لأموال الحسابات الفردية وأموال التضامن الاجتماعي، ولا يمكن أن تحل أموال التضامن الاجتماعي محل الحسابات الفردية.

(3) عند وصول العامل لسن التقاعد القانونية وسداده لحسابه الفردي لمدة 15 عامًا، فإن الحد الشهري للمعاشات القاعدية يتحدد بنسبة 20% من متوسط الأجر الشهري في العام السابق وذلك في المقاطعات (مناطق الحكم الذاتي، والمدن المركزية)، وكذلك في المدن (المناطق)، وبعد دفع قيمة عام كامل يتم زيادة المعاش القاعدي بنسبة محددة، وتقف النسبة الكلية عند 30% تقريبًا، أما من قلت فترة سداده عن 15 عام لا يتم منحه معاشًا قاعديًا، ويتم منحه رصيد حسابه الفردي دفعة واحدة لمرة واحدة، ويتم دفع المعاشات القاعدية من أموال التضامن الاجتماعي، في حين يتم تمويل معاشات الحسابات الفردية من أرصدة الحسابات ذاتها، كما أن معيار الصرف الشهري طبقًا لأرصدة الحسابات الفردية هو 120 شهر، وبعد انتهاء رصيد الحساب الفردي يتم تدبير المعاش من أموال التضامن الاجتماعي، إن التوجه السياسي الأساسي للبرنامج التجريبي هو تعظيم نسبة التضامن الاجتماعي، وفصل التضامن الاجتماعي عن الحسابات الفردية، وتفعيل الحسابات الفردية، وفي عام 2004 امتد البرنامج التجريبي ليشمل ثلاثة مقاطعات في الشمال الشرقي.

وفي عام 2005 وعلى أساس التجارب التي أجريت في المقاطعات الشمالية الشرقية الثلاثأصدر مجلس الدولة مرة ثانية (قرار حول إتمام نظام تأمينات المعاشات الأساسي لموظفي المؤسسات)، والذي طالب بزيادة نطاق تأمينات المعاشات الأساسية، وتحقيق مفهوم الحسابات الفردية بشكل تدريجي، وفي الوقت ذاته إصلاح أساليب دفع المعاشات، ومع تفعيل الحسابات الفردية، تم تعديل النسبة الموحدة التي يتم اقتطاعها من الراتب لتدخل رصيد الحسابات الفردية من 11% إلى 8% وذلك بداية من الأول من يناير من عام 2006، وتتكون بالكامل من المدفوعات الفردية، ولا تدخل مدفوعات الوحدات مرة ثانية إلى الحسابات الفردية، كما يتم حساب المعاشات الشهرية القاعدية عند التقاعد على أساس متوسط الأجر الشهري في تلك المنطقة عن العام السابق ومتوسط القيمة الشهرية لراتب العامل، ويتم سداد 1% عن كل عام، أما حساب القيمة الشهرية لمعاشات الحسابات الفردية فتتحدد بناء على الرصيد الموجود بالحساب الفردي مقسومًا على عدد الشهور، أما تقسيم

الشهور فيتحدد بناء على عدة عوامل منها متوسط العمر المتوقع في الحضر عند تقاعد العامل، وسن تقاعده، ومعدل الفائدة، وتشابهت تلك القواعد مع (القرارات) التي صدرت عام 1997، وبسطت من مصادر تمويل الحسابات الفردية، وفي الوقت ذاته زادت من فترات السداد وغيرها من الحوافز بمبدأ أن زيادة المدفوعات تعني زيادة الفوائد.

الإنجازات الجديدة في تأمينات المعاشات في الحضر والريف

1. التحاق العمالة المهاجرة بتأمينات المعاشات الأساسية:

وبعد عام 2000 وبعد اكتمال الإصلاح في مؤسسات الدولة، ودمج فئتي المُسرحين والعاطلين، نقلت الدولة تدريجيًا بؤرة اهتمام العمل إلى حقوق العمل المتساوية لكل فئات العمال، وتحقيق المساواة في التوظيف بين الحضر والريف، وبناء سوق عمل موحدة، وأصبح الضمان الاجتماعي وتوظيف العمالة المهاجرة حلقة وصل أساسية، وفي مارس من عام 2006 أصدر مجلس الدولة (عدة آراء لحل مشكلة العمالة المهاجرة) (والتي عرفت اختصارًا باسم"عدة آراء")، والتي قدمت بوضوح مبادئ حل مشكلة العمالة المهاجرة وكذلك قدمت سلسلة من السياسات المتعلقة بذلك، وتضمنت تناول مشكلة أجور العمالة المهاجرة، وتحسين وتطوير إدارة العمل للعمالة المهاجرة، وخدمات التوظيف، والضمان الاجتماعي، وحماية الحقوق والمصالح، وغيرها من الجوانب، ووصلت إلى نقاط هامة مثل الخدمات العامة في المدن، وإصلاح نظام تسجيل الأسر، وتنمية القرى وغيرها، وهو بمثابة ملف منظم ومكثفلسياسة جديدة تجاه العمالة المهاجرة.

وشددت"الآراء"على التوجيه المصنف والتقدم المستقر، وحل مشكلة الضمان الاجتماعي للعمالة المهاجرة بشكل آمن وفعال، لا سيما إن"الآراء"قد طالبت ببحث واستكشاف أساليب تأمينات المعاشات والتي تتوافق مع سمات العمالة المهاجرة، والاهتمام بدراسة معدلات السداد المنخفضة وتوسيع التغطية وإمكانية التحويل، وكذلك دراسة أساليب تأمينات المعاشات للعمالة المهاجرة والتي تتقارب من نظم تأمينات المعاشات الحالية، وإدراج العمالة المهاجرة ذوي الوظائف الثابتة في تأمينات المعاشات الأساسية لموظفي الحضر عندما تسنح الفرصة، أما العمالة المهاجرة الذين التحقوا بالفعل بتأمينات المعاشات الأساسية لموظفي الحضر، فإن صاحب العمل يستمر في السداد.

وطالبت"الآراء"أيضًا الجهات المختصة بضمان العمل بالاهتمام بتطوير أساليب تكفل استمرارية ونقل علاقات تأمينات المعاشات للعمالة المهاجرة، وبتوجيه"الآراء"تأسس نظام الضمان الاجتماعي للعمالة المهاجرة في عموم البلاد أوفي أماكنهم الأصلية، أو بحث واستكشاف طرق جديدة، لتكوين نماذج جديدة مختلفة لإدراج العمالة المهاجرة في الضمان، ومثال على ذلك مطالبة جوانغ دونغ للعمالة المهاجرة بالالتحاق بالضمان مثل الموظفين الحضريين، وكذلك شانغهاي وتشين دو وغيرهما من المناطق التي صممت برامج ضمان اجتماعي مخصوصة للعمالة المهاجرة، وبرغم وجود مشكلة في عدم توحيد النظام الخاص بالتحاق العمالة المهاجرة بتأمينات المعاشات، إلا إن مفهوم استبعاد فئة ما بشكل كلي خارج نظام التأمينات الاجتماعية قد أصبح تاريخًا.

وفي النهاية تطلبت الاختبارات المحلية لإلحاق العمالة المهاجرة بتأمين المعاشات إقامة نظام قومي يشمل عموم البلاد، وفي بداية عام 2009، وعندما صاغت وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي مسودة (الأساليب المؤقتة لاستمرار ونقل علاقات تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات في الحضر)، قدمت معها ورقة مناقشة (أساليب الحاق العمالة المهاجرة بتأمين المعاشات الأساسي)، وشرعت تستطلع الآراء من كافة دوائر المجتمع، وحدد البند الثاني من (الأساليب المؤقتة لاستمرار ونقل علاقات تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات في الحضر) والذي أصبح ساريًا بداية من الأول من يناير عام 2010 بشكل واضح أن"تلك الأساليب تطبق بشكل على الأفراد الذين ينضمون لتأمينات المعاشات الأساسية لموظفي المؤسسات في الحضر، بما فيهم العمالة المهاجرة"، وفي سبتمبر من عام 2010 أصدرت وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي (آراء محددة حول بعض مشكلات استمرار ونقل علاقات تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات في الحضر)، طالبت من خلالها الحكومات المحلية بضبط وتعديل سياسات الحاق العمالة المهاجرة بتأمينات المعاشات كما يلي:"على كل المناطق أن تنفذ بشكل كامل (الأساليب المؤقتة)، وأن تتخذ ما يلزم من إجراءات لإدخال العمالة المهاجرة العاملة في مؤسسات الحضر وكذلك التي تقيم علاقات العمل تحت مظلة نظام تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات الحضرية طبقًا للوائح القومية الموحدة، أما المناطق التي ألحقت العمالة المهاجرة بها بتأمينات المعاشات بشكل طوعي قبل صدور (الأساليب المؤقتة)،

فعليها ان تهتم بمراجعة وتنقيح السياسات المتعلقة بهذا الصدد، وذلك لتحقيق نطاق موحد يتماثل مع سياسات تأمينات المعاشات الأساسية لمعاملي المؤسسات الحضرية، وذلك بغية إتمام الحاق العمالة المهاجرة بنظم تأمينات المعاشات لعاملي المؤسسات الحضرية بشكل جيد"، وقد حدد"قانون التأمينات الاجتماعية"الصادر في أكتوبر عام 2010 أن"ينضم الريفيون المقيمون في المدينة بغرض العمل إلى التأمينات الاجتماعية بموجب لوائح هذا القانون"، وتباعًا لهذا الإصلاح التشريعي تم تسوية الخلافات حول وضع نظام تأمينات المعاشات للعمالة المهاجرة بشكل فردي أو بشكل موحد.

ويعد (قانون التأمينات الاجتماعية) قانون مجمع للتأمينات الاجتماعية، وقد وضع مبادئ ولوائح عامة للتأمينات الاجتماعية مثل التأمين الصحي وتأمينات المعاشات بشكل عام وغير مرتبط بمنطقة معينة، ولا تستفيد العمالة المهاجرة فلقط من تلك اللوائح، بل يفيد منها أي شخص ينتقل من مدينة لأخرى ، أما نظام التأمينات الاجتماعية (المعاشات والعلاج والبطالة) المرتبط بالتوظيف والذي أعلن عنه في أواخر التسعينيات فبرغم وجود التضامن المحلي به، إلا أنه لا يحد بشكل صريح من هوية التسجيل الأسري المحلية للمشترك فيه، ولم يتوفر للحكومة المركزية قبل عام 2009 سياسات أو قوانين تتناسب مع الانتقال والحركة بين الإقليم في ما يخص تأمينات البطالة والمعاشات والتأمين الصحي، وقد حددت السياسات واللوائح القانونية المحلية بشكل عام أن العامل عندما ينتقل من مكان لآخر فإنه ينقل معه تأمينات المعاشات وأرصدة الحساب الفردي، ولا تنتقل معه أموال تأمينات المعاشات، وبسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على حل مشكلة التنقل حاليًا، فإن استمرار وتنقل تأمينات المعاشات المخططة في النظام لا يمكن العمل بها مطلقًا، وبالتالي فإن الحقوق والمصالح السائلة القوية نسبيًا للوافدين يصعب أن تدفع نقدًا، ويكون نظام تأمين المعاشات أكثر افادة بالنسبة للأفراد المسجلين محليًا، إن تلك المشكلة ليست قاصرة على تأمين المعاشات الأساسي، بل تؤثر على تأمينات البطالة والتأمين الصحي الأساسي عند الانتقال من منطقة لأخرى، وأحكام (قانون التأمينات الاجتماعية) تقنن أحكام (الأساليب المؤقتة لاستمرار ونقل علاقات تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات في الحضر)، بغية تعزيز إدخال العمالة المتنقلة في نظم التأمين وحماية مصالحهم وحقوقهم، واتخاذ خطوات صلبة وراسخة

على مستوى قواعد النظام.

2. تقدم نظام تأمينات المعاشات الريفية في ظل الانعطافات والتحولات:

في وقت مبكر من بدايات حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، وفي بعض مناطق دلتا نهر اليانجتسي، بدأت تجارب انشاء نظم تأمينات المعاشات الريفية، وفي عام 1991 أصدرت وزارة الشؤون المدنية (البرنامج الأساسي لتأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية على مستوى الأقاليم)"بشكل تجريبي"، وذلك على أساس تجميع نتائج التجارب، وأشار هذا البرنامج إلى دعم نظم تأمينات المعاشات الريفية للتركيز على الدفع النقدي الفردي أما الدعم الجماعي فيأتي بشكل مكمل، وعلى الدولة أن تدعم السياسات، وأن يتم تعميم وتطبيق نتائج التجارب بشكل عام لتحدث التنمية التدريجية، وفي ديسمبر من عام 1994 أسست وزارة الشؤون المدنية مركز خدمات إدارة تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية، وتمثلت مسؤوليتها الرئيسة في تفعيل اللوائح والقواعد المتعلقة بتأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية، ومساندة الجهات الحكومية في تنمية أعمال تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية وغيرها، وتحسين الآليات الإدارية المركزية، وفي أكتوبر من عام 1995، أحال مجلس الدولة (آراء حول تحسين أعمال تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية) إلى وزارة الشؤون المدنية، وبعدها دخل نظام تأمينات المعاشات الاجتماعية إلى مرحلة التقدم السريع.

وفي عام 2002 وبعد انعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني دخلت تنمية تأمينات المعاشات الريفية إلى مرحلة جديدة، وأعلن المؤتمر الوطني السادس عشر بشكل صريح تقديم"بحث واستكشاف سبل انشاء نظام تأمين المعاشات الاجتماعية الريفية في المناطق ذات الظروف المواتية"، وأجرت كل الأقاليم والمناطق بحثًا جديدًا بناءً على تجميع المشكلات الأصلية المتعددة مثل انخفاض مستوى تمويل تأمينات المعاشات الريفية، وقلة الاهتمام والاشراف، وأعلنت مدينة بكين في ديسمبر من عام 2007 (الوسائل التجريبية لتأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة في مدينة بكين)، وحددت من خلالها أن نظام تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديد يسير على طريقة الجمع بين الحسابات الفردية ورواتب المعاشات القاعدية، ويأخذ شكل التمويل المشترك بين السداد الشخصي والدعم الجماعي والدعم النقدي.

وفي أكتوبر من عام 2008 أشار الاجتماع الكامل الثالث في الدورة السابعة عشر للحزب من خلال (قرارات اللجنة المركزية بخصوص عدد من المشكلات المهمة المتعلقة بتنمية وإصلاح الريف) إلى ضرورة"إنشاء نظام جديد لتأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية طبقًا لمتطلبات الجمع بين الدفع الفردي والدعم الجماعي والدعم الحكومي"، وفي مارس من عام 2009 حدد"إعلان العمل الحكومي"بشكل أوضح أن"تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة سوف تغطي 10% تقريبًا من الأقاليم (المدن) في عموم البلاد"، وأصدر مجلس الدولة في سبتمبر من نفس العام"التوجيهات الخاصة بتطوير تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة"، وحددت هدف إتمام البناء الأساسي لنظم الضمان الاجتماعي التي تغطى سكان الريف والحضر بحلول عام 2020، أما على المستوى التمويلي، فإن النظام المستخدم هو نمط الجمع بين أموال التضامن الاجتماعي وبين الحسابات الشخصية، أما على مستوى إدارة الأموال، فإن الأموال الأساسية لضمان الفلاحين الجديد ستدخل حسابًا ماليًا خاصًا في أموال الضمان الاجتماعي، محققًا بذلك الإدارة الثنائية للواردات والمصروفات مع الاستقلال الدفتري والمحاسبي لكل منهم.

وحاليًا تتسارع بصورة ملحوظة عمليات تطوير نظم تأمينات المعاشات الريفية الجديدة، وقبل عام 2009 بلغ عدد المؤمن عليهم بشكل طويل المدى أكثر من 50 مليون فرد، وبنهاية عام 2011 انتشرت تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة في طول البلاد وعرضها، وتجاوز عدد المشتركين في تلك التأمينات 326 مليون و430 ألف فرد، منهم 85 مليون و250 ألف فرد يتلقون رواتب، وتبلغ نسبتهم 26% من إجمالي المشتركين، ومن المخطط أن تتحقق التغطية الشاملة للبلاد في"الخطة الخمسية الثانية عشرة".

وتتلقى"التأمينات الريفية الجديدة"استثمارات مالية من كافة مستويات الحكومة كالتالي:تدفع الحكومة كامل قيمة المعاشات القاعدية للمشتركين الذين يتوفر يهم شروط الحصول على ذلك النوع من المعاشات، ومن أمثلة ذلك أن الجهات المالية المركزية تدفع دعمًا كاملًا للمعاشات القاعدية في مناطق الغرب الأوسط، وتدفع 50% من معاشات الأجزاء الشرقية، وتدفع الحكومات المحلية دعمًا للمشتركين في التأمينات، ولا تتدنى مستويات الدعم عم 30 يوان شهريًا لكل فرد، وتحمل"التأمينات

الريفية الجديدة"سمات أموال المعاشات القومية، ويحمل هذا الأمر اصلاحًا تاريخيًا بالنسبة لتوزيع الدخل، الأمر الذي يتمثل في كون كبار السن الريفيين أصبح لهم مكان في ذهن الإدارات المالية المركزية، وتلك هي المرة الأولى التي يدخل فيها التوزيع الثاني للدخل في الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى أموال المعاشات الخاصة بهم.

3. نحو تأمينات موحدة لمعاشات سكان الحضر والريف:

يسير نظام تأمينات المعاشات لسكان الحضر على نفس نهج تطويرتأمينات المعاشات الريفية، فبدأ أولًا بإجراء التجربة والاستكشاف المكاني ثم تم تعميمه على بقية البلاد، وفي السابع من يونيو من عام 2011، أصدر مجلس الدولة (توجيهات مجلس الدولة بخصوص تنمية تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية لسكان الحضر)، وتقرر إنشاء نظام لتأمينات المعاشات لسكان الحضر يجمع بين السداد الفردي والاعانات الحكومية، ويُفَعِل الجمع بين الحسابات الفردية وبين التضامن الاجتماعي، وذلك اتصالًا بسياق سياسات الضمان الاجتماعي الأخرى مثل الرعاية الأسرية للمسنين، والاعانات الاجتماعية، وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبذلك يضمن الحد الأدنى من متطلبات الحياة لكبار السن في الحضر، وفي الأول من يوليو من عام 2011 انطلقت الشرارة الأولى للتجارب، وتماثل- بشكل أساسي- نطاق التنفيذ مع تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة، وتم تحقيق التغطية الشاملة لنظام تأمينات المعاشات لسكان الحضر- بشكل أساسي- في عام 2012، ويستطيع من يبلغ السادسة عشرة على الأقل (غير الطلبة) وكذلك العاطلين الذين لم يستوفوا شروط الالتحاق بتأمينات المعاشات للعاملين أن ينضم حسب رغبته بتأمينات معاشات سكان الحضر في أماكن تسجيل الأسر، وحاليًا تنتشر انشاءات هذا النظام لتشمل عموم البلاد، وبنهاية عام 2011 وصل عدد الملتحقين بتأمينات معاشات الحضر إلى 5 ملايين و390 ألف شخص، منهم مليونان و350 ألف شخص يحصلون على رواتب.

ظهر بالفعل اتجاه تنموي يوحد بين تأمينات المعاشات لسكان الريف وتأمينات معاشات سكان الحضر، وقد قدم الاجتماع الكامل الثالث للدورة السابعة عشرة للجنة المركزية والذي انعقد عام 2008 (إنشاء نظام موحد يعزز التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الريف والحضر)، و"ضرورة تقديم إنجازات غير مسبوقة بأسرع ما يمكن في مجالات التخطيط الحضري والريفي، والهياكل الإنتاجية، وانشاءات البنية التحتية، والخدمات العامة"، و"التخطيط المتكامل بين الحضر والريف في الخدمات العامة وأعمال البنية التحتية، ورفع مستوى الأعمال المشتركة الريفية للضمان المالي بشكل كامل، وبناء نظام الخدمات العامة الموحد تدريجياً"، وقدم المؤتمر الكامل بشكل واضح إن عندما يتم بناء نظام الضمان الاجتماعي الريفي الجديد، لا بد من"خلق الظروف لدراسة الأساليب الفعالة للتقريب بين نظم التأمينات الاجتماعية في الحضر والريف"، وبهذه الطريقة تم تحديد الطريق لنظم تأمينات المعاشات في الحضر والريف على مستوى السياسة، أما قبل وبعد عام 2008 بدأت بعض المناطق في بحث واستكشاف طرق التقريب بين نظم تأمينات المعاشات في الحضر والريف، وقد حققت مدينة بكين التغطية الشاملة - بشكل أساسي- بعد أن فَعّلت ضمان المعاشات لسكان الحضر والريف في عام 2009، وأصبحت بذلك المقاطعة الأولى في تحقيق تضامن الريف والحضر في عموم البلاد، كما حققت مدينة تشين دو عام 2010 التضامن في تأمينات المعاشات لسكان الريف والحضر، كما أن هناك بعض المدن تقيم بشكل سريع نظام تأمينات المعاشات المتضامن للريف والحضر.

وقد حدد إنشاء نظام خدمات المعاشات في الصين التوجه الأساسي للاتجاه الاجتماعي، وأسس سلسلة من السياسات والإجراءات التي تعزز من بناء نظام خدمات المعاشات ذو التوجه الاجتماعي، وفي عام 2000 اعتمد مجلس الدولة (الآراء الاجتماعية المتعلقة بالإسراع في تحقيق مساعدات الاجتماعية)، ومررها مكتب مجلس الدولة إلى إحدى عشرة جهة منها وزارة الشؤون المدنية، وعززت تلك الآراء الأفكار الموجهة والأهداف الأساسية والمطالب الكلية للتركيز على اجتماعية الرفاهية الاجتماعية، ووضع السياسات المتعددة والناجزة من زاوية أماكن البناء والضرائب ودخول الأعمال العامة ودعم التكاليف وغيرها، وفي عام 2005 أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية (آراء حول تشجيع القوى المجتمعية للاشتراك في آليات الرفاهية الاجتماعية)، والتي شجعت ودعمت المشاركة المالية للمؤسسات ووحدات الأعمال والمنظمات الاجتماعية والأفراد وغير ذلك في آليات رعاية المسنين، وفي عام 2006، مرر مكتب مجلس الدولة (الآراء المتعلقة بالإسراع تنمية صناعة خدمات رعاية المسنين) إلى وزارة الشؤون المدنية والمكتب القومي للشيخوخة، وطالب بالإنشاء والإتمام التدريجي لنظام الخدمات الذي يتمحور حول الرعاية الأسرية للمسنين ويعتمد على الخدمات المجتمعية ويأخذ في الاعتبار بشكل مكمل الرعاية المؤسسية للمسنين، وذلك طبقًا لتوجيه السياسي والدعم الحكومي والمشتركة الاجتماعية والمبادئ التي يعززها السوق.

وفي عام 2008 أصدرت وزارة الشؤون المدنية والمكتب القومي للشيخوخة (الآراء المتعلقة بالتطوير الكامل لأعمال خدمات الرعاية الأسرية للمسنين)، والتي أوصت ببناء أشكال متعددة - بشكل أساسي- في مدن وأقاليم البلاد، وكذلك إنشاء شبكة لخدمات رعاية المسنين واسعة التغطية، وفيما يخص إدارة آليات رعاية المسنين أصدرت وزارة الشؤون المدنية (الأساليب المؤقتة لإدارة آليات الرفاهية الاجتماعية)، والتي وضعت قواعد واضحة ومحددة تجاه تخطيط وانشاء آليات الرفاهية الاجتماعية، وكذلك تجاه عملياتها اليومية والخدمات التي تقدم من خلالها، وعلى مر العديد من

السنوات في الإنشاء والتطوير تكون مبدئيًا نظام خدمات رعاية المسنين يتم التركيز فيه على الرعاية الأسرية للمسنين بصفتها الركيزة الأولى والأهم، ويقوم على الخدمات المجتمعية، وتكون فيه الرعاية المؤسسية للمسنين هي المكلمة.

وعندما تم افتتاح المؤتمر القومي لتعزيز خدمات المعاشات الاجتماعية في نوفمبر 2010، كان عدد مراكز الخدمة المجتمعية بمختلف أنواعها في عموم البلاد يبلغ 175000 مركز، كما بلغ عدد نقاط شبكة الخدمات المريحة والداعمة 693 ألف نقطة، كما بلغت آليات رعاية المسنين بمختلف أنواعها 38 الف و60 آلية، كما بلغ عدد الأسرة المتوفرة لكبار السن 2 مليون و662 ألف سرير، كما بلغ عدد من يتلقون الرعاية 2 مليون و206 ألف، وفي الوقت ذاته اتسع نطاق خدمات نظم خدمات المعاشات ليشمل كبار السن على مستوى البلاد، ونشأت تدريجيًا نماذج متعددة الطبقات لخدمات المعاشات كالتالي- أولها ما يخص كبار السن ضمن أنماط"المعدمين الثلاثة"، و"الضمانات الخمسة"، وقد تم تفعيل النظام الأسلوب المشترك بين الدعم المركزي والدعم غير المركزي في كل المناطق ليضمن لهم متطلبات الحياة الأساسية ويقدم لهم خدمات مجانية، ثانيًا ما يخص الطاعنين في السن، وقد نفذت الغالبية العظمى من المناطق أنظمة"دعم لطاعني السن"بمعايير مختلفة، ثالثًا في ما يخص كبار السن ذوى الدخول المنخفضة، سوف تقدم لهم نقاط ضمان الخدمات في كل مكان سواء كانوا يتلقون رعاية أسرية أو مؤسسية خدمات قليلة التكلفة أو مجانية، رابعًا كبار السن ذوو الأوضاع الاقتصادية الجيدة، فمن خلال العمليات السوقية في كل مكان يتم تأسيس مؤسسات لرعاية المسنين ذات جودة عالية، وفي الوقت ذاته يتم تقديم خدمات مدفوعة لكبار السن الذين يتلقون رعاية أسرية، لتفي بما يطلبونه من خدمات لرعاية المسنين.

كما يتمتع الإصلاح الذي تم إدخاله على النظام الريفي للضمانات الخمسة لرعاية المسنين بمغزى مهم من ناحية مساعدات كبار السن وخدمات رعاية المسنين، وقد ألغت (لوائح العمل بالنظام الريفي للضمانات الخمس لرعاية المسنين) الصادر عن مجلس الدولة عام 2006 صياغة (إن نظام رعاية الضمانات الخمس هو مساعدات جماعية ريفية) والتي وردت في (اللوائح) عام 1994، وقصر رواتب نظام رعاية الضمانات الخمس على ميزانيات الحكومات المحلية، وتقدم الحكومة المركزية

إعانات مالية للمناطق التي تعاني من مشكلات، وبالنسبة إلى الاستثمارات الجماعية فإن "اللوائح" الجديدة قد حددت إن التجمعات الريفية ذات الدخول تساهم ماليًا في نظام الضمانات الخمس، وبهذه الطريقة لم يعد نظام الضمانات الخمس ينتمي إلى الضمان الجماعي. وأصبح ضمانًا اجتماعيًا يقوم على القواعد المالية العامة، وكان السبب المباشر لهذا التغير هو إنه في عام 2006 كان نظام الضرائب الزراعية قد تم الغاؤه بالكامل، وأصبحت القواعد المالية السابقة للضمان والمساعدات الجماعية غير موجودة.

الباب الثالث

إقامة نظام لضمان المعاشات الريفية والحضرية قابل للاستمرار

وصدرت (قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول تعميق الإصلاح في عدد من المشكلات المهمة) في نوفمبر من عام 2013، ودخل إصلاح ضمان المعاشات تحت بند إصلاح نظام الضمان الاجتماعي، وفتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ إصلاح ضمان المعاشات في الريف والحضر في الصين، وتمتع الإصلاح الجديد بتصميم على أعلى مستوى، وكان الهدف من وراءه هو بناء نظام موحد لضمان المعاشات على مستوى البلاد كلها، مسلطًا الضوء على آليات نظام تأمينات المعاشات يتمتع بالاستمرارية والتغطية الواسعة ويتمتع بقاعدة العدالة الاجتماعية.

ترى لماذا وجب إجراء الإصلاح تجاه نظام تأمينات المعاشات المعمول به؟ أولًا لافتقاده للعدالة، وافتقاده القدرة على الاستمرارية، ولذلك بعد أن تم العمل به لفترة من الوقت تكشفت يومًا بعد يوم أوجه القصور التي لم يستطع التغلب عليها، ودخل في إشكالية إن"التوحد تؤدى للفناء، والتفرق يؤدي للفوضى، وأصبحت عادات"التظاهر بالعمل" و"فقدان الهمة"شيئًا عاديًا في المؤسسات المملوكة للدولة وفي التجمعات الشعبية الريفية، وأصبح عاديًا أن من يعمل أكثر لا يكسب أكثر ومن يعمل أقل لا يتأثر دخله بذلك، وأصبحت كفاءة العامل هي أهم العوامل التي يعتمد عليها النظام الجديد في هزيمة النظام القديم، وأصبح تدني الكفاءة هي حجر العثرة التي يعرقل تنمية الإنتاجية الاجتماعية، ومن ثمَّ كان توجه الإصلاح في الفترة السابقة هو تعظيم تعبئة الإمكانيات المالية والمادية والبشرية المختلفة إلى الحد الأقصى، وإطلاق الإنتاجية الجديدة من خلال تفعيل قوى جميع العناصر، نجحت الإصلاحات المتركزة حول الإنتاجية بداية من الجمع بين التنمية المبدئية لاقتصاد المنتجات وضبط الخطط والأسواق إلى أهداف اقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وحققت التنمية الاقتصادية أداءً رائعًا برفع النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.8%، لتصبح بذلك القوة الاقتصادية الثانية في العالم، وعلى وشط أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى، وطرأ تغيرجذري على الهياكل الاقتصادية وتحسنت الأحوال المعيشية بصورة ملحوظة، وتطورت المشروعات الاجتماعية تطورًا سريعًا، وبدأ نظام الضمان الاجتماعي يتطور... الخ.

ولكن كل شيء له وجهان دائمًا، وإن حصلت على شيء لا بد أن تفقد شيئًا أمامه، وتلك قاعدة عامة، والإصلاح ليس استثناءً منها، وبالنسبة للمشكلات التي ظهرت أثناءالإصلاح مثل عدم منطقية الهياكل الاقتصادية، واختلال علاقات التوزيع، واندلاع تناقضات توظيف العمالة، وازدياد ضغوط البيئة والموارد، وعدم المساواة في الضمان الاجتماعي وغيرها، فكلها تحتاج للحل عن طريق الإصلاح، ويظهر من الناحية الكلية إن الإصلاح

المتركز على الكفاءة والذي تم تبنيه خلال الثلاثين عامًا المنقضية قد أشعل إيجابية كل العناصر، وخلق أهدافًا بتنمية المجتمع والإثراء الشخصي، فالإصلاح بعد ثلاثين عامًا لا بد أن يقف على قاعدة صلبة من نتائج إصلاحات النظام الاقتصادي في المراحل السابقة، ومن ثم ومن خلال التركيز على الإصلاح الذي ينحو للعدالة، وتعزيز التنمية المستمرة للاقتصاد في الوقت ذاته يفتح المجال أمام الشعب بأكمله للثراء، إن الرأي هو كالتالي:إن الإصلاح قبل ثلاثين عامًا كان يركز على تضخيم الكعكة، أما الإصلاح بعد ثلاثين عامًا فيركز على تحسين جودة الكعكة، لا سيما تقطيع وتقسيم الكعكة.

وبالنسبة إلى إصلاح ضمان المعاشات، فإنه تحت تأثير دخول التنمية الاقتصادية إلى مرحلة الدخول المتوسطة، ووصول التحول لنظام السوق إلى 50%، ووصول متوسط العمر المتوقع إلى 73 عامًا، فإن العيوب والآثار السلبية ستصبح أكثر بروزًا، كما أن نظم المعاشات"ذات الهيكل الثنائي"المنفصل بين الريف والحضر من ناحية، وبين المؤسسات الداخلية الحضرية والدوائر الحكومية من ناحية أخرى قد وصلت إلى مستويات يتعذر معها الاستمرار لو لم يتم الإصلاح.

ومن الممارسات السيئة لنظام"الهيكل الثنائي"على مستوى الريف والحضرأن نصف المسنين الريفيين تقريبًا على مستوى البلاد مستبعدون من النظام، ولا يستطيعون الحصول على معاشات شهرية، وقد انتشرت تجارب الضمان الريفي الجديد على مستوى البلاد في الوقت الحالي، وبالتالي تدنى مستوى العجر بشكل كبير، كما أن"التغطية الشاملة"يصعب معها تجميد"الجوانب السيئة"، وقد بلغت مدفوعات صناديق تأمينات المعاشات الأساسية للعاملين في الحضر تريليون و276 مليار و900 مليون يوان في عام 2011، وبلغ عدد المتقاعدين 86 مليون و262 ألف، وبلغ متوسط المعاش الذي تلقاه المتقاعد 14797.8 يوان، وبلغت المدفوعات الأساسية لاختبارات التأمين الريفي الجديد 58 مليار و770 مليون يوان، وبلغ عدد المشاركين الذين يتلقون رواتب شهرية 89 مليون و218 ألف شخص، بمتوسط 658.7 يوان لكل شخص، بما يعادل 4.5% فقط من العمال الحضريين.

أما الممارسات السيئة لنظام"الهيكل الثنائي"داخليًا بين المناطق الحضرية فهي كالتالي:يدفع موظفو المؤسسات بشكل عام 8% من رواتبهم لحساب المعاشات،

وتدخل تلك النسبة مباشرة إلى الحسابات الفردية، وعلى المؤسسات أن تدفع ما يعادل 20% من إجمالي الرواتب لديها لحساب تأمينات المعاشات، بينما لا يدفع الموظفون والكوادر في الهيئات الحكومية ومنظمات القطاع العام معاشات تراكمية، وليس لديهم أي نظام للحسابات الفردية، ومع ذلك يحصل موظفو المؤسسات على رواتب تقاعدية تتراوح بين 50-60% من رواتبهم الأساسية، بينما يمكن أن يحصل الموظفون والكوادر في الهيئات الحكومية ومنظمات القطاع العام على معاشات تتراوح بين 75-100% من رواتبهم الأصلية، وفي الأساس توجد فجوة كبيرة في الرواتب بين موظفي المؤسسات وبين موظفي وكوادر الهيئات الحكومية ومنظمات القطاع العام، ويصل الفارق في نسبة المعاشات من الرواتب إلى عشرين أو ثلاثين بالمئة، ما أوجد فجوة مفاجئة بين الاثنين في المعاشات، الأمر الذي أدى إلى حدوث عدم المساواة بشكل حاد.

ومن ناحية أخرى أظهرت التوقعات أنه إذا سارت الأمور طبقًا لآليات نظم تأمين المعاشات المعمول بها حاليًا، فإنه بحلول عام 2029 ستزيد نسبة رواتب التقاعد عن 10% من الناتج الإجمالي المحلي، وستتجاوز 29% من إجمالي الرواتب، ما سينبئ عن أزمة كبيرة في دفع المعاشات، ولفترة من الزمن سيحدث انخفاض في الدخول عن المدفوعات في تأمينات المعاشات الأساسية للعاملين الحضريين في نصف المقاطعات وكذلك سيحدث عجز في حسابات المعاشات الفارغة، وسيزداد الصخب بشدة. وتسارع الجهات المسؤولة إلى "نفي شائعة "عدم وجود أموال المعاشات وتتكتم بذلك على المشكلة، ومنذ قرابة العشر سنوات وصل إجمالي المعاشات في الصين إلى تريليون و900 مليار يوان، وفي الوقت ذاته صدرت معلومات عن أن الجهات المسؤولة أصبحت مستعدة لرفع سن استحقاق المعاشات، واعتقد البعض إنها اضطرت لذلك نتيجة ضغوط دفع المعاشات، وقدم مسؤولو تلك الجهات تفسيرًا ذو طبيعة "مدحضة للشائعة "كما يلي:إن رفع سن استحقاق المعاشات لا يعني رفع سن التقاعد، وليس له علاقة بضغوط المعاشات، إنما السبب الرئيس له هو التلاؤم مع الظواهر الناتجة عن الشيخوخة، لا سيما ارتفاع متوسط العمر المتوقع، وهذا الشرح ملئ بالتناقضات، حيث لا يمكن ألا تحصل على المعاش بعد التقاعد، وفي الواقع حسابات المعاشات واقع موضوعي، وهي الحسابات الفارغة بداخل الحسابات الفردية للمؤمن عليهم، كما أن مدخرات المعاشات أيضًا واقع موضوعي، حيث هي الحساب التراكمي المجمع طبقًا

لنظام الدفع بالتقسيط، وتظهر الإحصائيات أن المبالغ التي دخلت حساب المعاشات الأساسية لعاملي الريف والحضر قد ارتفعت من 178 تريليون و800 مليار يوان إلى 16894 تريليون و700 مليار بين عامي 1990-2011، بينما ارتفعت مدفوعات المعاشات من 149 تريليون و300 مليار إلى 12764 تريليون و900 مليار، حيث نقص الحساب التراكمي للدخل عن المدفوعات بمقدار 19496 تريليون و600 مليار يوان على مدار 21 عامًا، وبالنسبة لتغيير نظام الدفع من نظام التقسيط، ولا توجد الآن في عموم البلاد مشكلة تدنى دخول المعاشات عن مدفوعاتها، ولكن مع تزايد معدلات الشيخوخة السكانية وتزايد أعداد المتقاعدين، بالإضافة إلى تزايد اشتراكات المعاشات المتأخرة في بعض الشركات، ستظهر خلال عشرين عامًا مشكلة كلية بنقص الدخول عن المدفوعات، إن الخطر يتزايد ولا بد من اتخاذ سياسة أخرى للإصلاح.

التقدم المستقر في إصلاح نظم تأمينات المعاشات:

قبل استكشاف الإصلاح وتكوين نظم جديدة، لا بد أولًا من فك الاشتباك بين مفاهيم الضمان، والتأمينات، النظام، والمنظومة، والآلية وغيرها من المفاهيم، ولأن المفاهيم غير واضحة، فإنه أحيانًا يتم استخدام ضمان المعاشات، وأحيانًا أخرى يتم استخدام تأمينات المعاشات، كما أن نسق المعاشات المستخدم هنا هو نظام أو آلية المعاشات المستخدمة هناك، ما يؤدي إلى خلط الأمور الواضحة أصلًا.

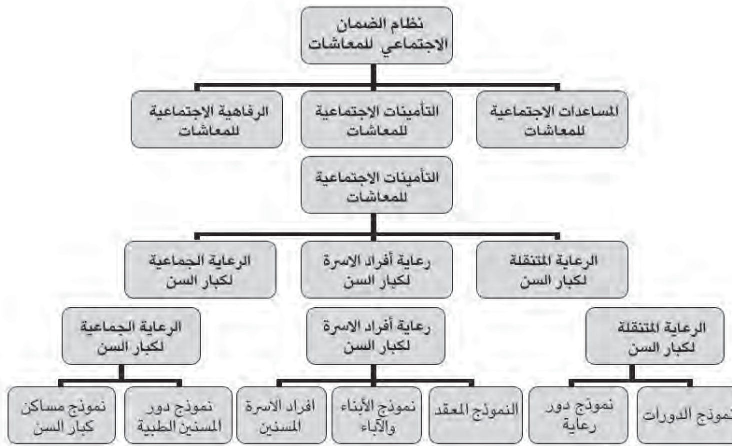
ضمان المعاشات وتأمينات المعاشات،يرى الكاتب أن ضمان المعاشات يشير إلى معايير السلوك والنظم التي تحمي المسنين من التعدي، وتشمل الجوانب والمنظمات والمحتويات التي تتعلق برعاية المسنين، أما تأمينات المعاشات فهي تجميع أموال المعاشات في كل الجهات مع بعضها البعض، وذلك من خلال عمليات تقوم بها هيئات التأمين المتخصصة، وتقوم في الوقت المناسب بدفع المعاشات للمشترك في الضمان وكذلك لكل من تنطبق عليه الشروط.

أما بالنسبة إلى نظام المعاشات ومنظومات المعاشات وآليات المعاشات، فإن نظام المعاشات يشير إلى كل المنظمات ذات الصلة برعاية المسنين، وتتحول إلى كيان جمعي ملزم طبقًا لقواعد وأسس محددة، ويتماشى مع ضمان المعاشات، أما منظومات المعاشات فتشير إلى نظام المعاشات الموحد والذي يدخل في تكوينه الدولة

والأفراد والمؤسسات والوحدات وغيرهم، ويتماشى هذا مع تأمينات المعاشات، أما آليات المعاشات فتشير إلى الأساليب والعمليات المتبادلة بين الأشخاص والمنظمات والمكونة لمنظمات المعاشات.

وطبقًا لهذا التحديد على مستوى المفاهيم، فإن هياكل ضمان المعاشات يمكن أن تنقسم إلى ثلاث مستويات، ويمكن تعزيز الإصلاح أيضًا طبقًا لتلك المستويات الثلاثة بشكل نشط ومستقر.

الإصلاح على المستوى الأول:تكامل الموارد الاجتماعية للمعاشات، وإكمال نظام ضمان المعاشات،إن نظام ضمان المعاشات هو هيكل إطاري كلي لضمان المعاشات، يقوم على ترتيبات نظامية تهدف إلى ضمان رعاية كامل الشريحة السكانية لكبار السن، ويتكون من ثلاثة أقسام وهم التأمينات الاجتماعية للمسنين، والرفاهية الاجتماعية للمسنين، والإعانات الاجتماعية للمسنين، وتتكامل تلك الأقسام الثلاثة وترتبط ببعضها البعض، وليست منفصلة، فتأمينات المعاشات الاجتماعية هي كيان أساسي، وهي الدعامة الأساسية التي تدعم اطار النظام، وهي أيضًا مرتكز الإصلاح، وما يأتي لاحقًا هو تحليل متخصص، ولا مجال للاستفاضة فيه في هذا المحل، أما الرفاهية الاجتماعية والاعانات الاجتماعية للمسنين فهما بمثابة"الجناحان"، فهما الجناحان اللذان لا غنى عنهما لنظم تأمينات المعاشات، وإذا قلنا إن تأمينات المعاشات الاجتماعية هي موجهة بشكل خاص للشريحة السكانية لكبار السن، وعلى شريحة المسنين كلها أن تشترك فيها، فإن الرفاهية الاجتماعية للمسنين والإعانات الاجتماعية للمسنين موجهة بشكل خاص للطاعنين في السن والمسنين الأرامل والمحتاجين والمعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ويتم تنفيذ عدة برامج تجاه تلك الفئة مثل ضمان الحد الأدنى للمعيشة، والضمان الصحي، ودعم الطاعنين في السن، وكذلك يتم تقديم إعانات لكبار السن ذوي الصعوبات الخاصة وغيرها، وبعض تلك البرامج تحت مسؤولية الجهات الحكومية مثل إدارات الشؤون المدنية والشيخوخة وغيرها، والبعض الآخر تحت مسؤولية المنظمات الاجتماعية والمؤسسات والأفراد، ولا بد من إطلاق العنان للدور الموجه والقائد للحكومة والدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد، ولا بد من التكامل العلمي لكل الموارد الاجتماعية، وبناء آليات طويلة المدى تلبي احتياجات تنمية الشيخوخة، انظر الشكل رقم (6-1):



الشكل رقم (6-1) الإطار الهيكلي لنظم تأمينات المعاشات

إن تكامل موارد المعاشــات الاجتماعية يستوجب بشكل خاص ذكر أعمال المعاشات الخيرية، ففي المجتمعات الغربية تزدهر الأعمال الخيرية وتدعمها الحكومات وتساندها، وتلعب دورًا لا غنى عنه في منظومة الضمان الاجتماعي، أما في الصين فالوضع مختلف، فتقل بشــكل كبير المنظمات الخيرية التي تهتم بالمعاشــات، ودورها محدود للغاية، والأسباب وراء ذلك عديدة، فأولًا لم توضع السياسات الداعية لذلك، ومثال على ذلك أن الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول الغربية للمؤسسات التي تشارك في الأعمال الخيرية كبيرة للغاية، حيث إن التبرع للأعمال الخيرية للمعاشــات أكثر نفعًا من الضرائب، إلى جانب التمتع بالسمعة الطيبة المحمودة، ما يشجع الكثير من المؤسسات والأفراد والمنظمات على الاشتراك في الأعمال الخيرية، ثانيًا عدم كفاية الدعم والتشجيع والتوجيه الحكومي، حيث إنه دائمًا ســلوكًا فرديًا من مسؤولي المؤسسة، ومن الصعب أن ينتج تأثيرًا أو فائدة مجتمعية واسعة النطاق، وإلى جانب ذلك فإن تكامل موارد المعاشــات الاجتماعية تحتاج إلى فتح طريق أوسع، ومثال على ذلك التبرع بالســكن لرعاية المسنين، ومنازل رعاية المسنين في الريف، والادخار الوقتي للبنوك وغيرها من الممارســات التي بدأت تزدهر بالفعل في بعض المناطق، كل هذا يحتاج إلى تطوير على قاعدة تجميع الخبرات.

المستوى الثاني من الإصلاح:التخلص من"الهيكل الثنائي"ودفع إصلاح

نظم تأمينات المعاشــات في الريف والحضر،تلك هي النقطة الأهم والنقطة الأصعب في إصلاح الضمان الاجتماعي، إن الهدف هو تأسيس آليات نظامية لتأمينات المعاشات تتمتع بالاستمرارية والتغطية وتسلط الضوء على قاعدة الضمان ذات المساواة الاجتماعية، ولكن الإصلاح لا يمكن أن ينفصل عن الواقع، ولا بد أن يبدأ من التخلص من"الهيكل الثنائي"، وأن يحدث التقدم بشكل مستقر في الريف والحضر.

إصلاح نظم تأمينات المعاشــات الحضرية، يمكن اعتبار التخلص من"الهيكل الثنائي"الكامن بين المؤسســات والأجهزة ومنظمات القطاع العام هو نقطة البدء لإجراء إصلاح في دمج النظم، ولفترة ما كان إصلاح"الدمج"موضوعًا ســاخنًا على الساحة الاجتماعية، ولكن لا بد من توضيح بعض النقاط، وهي كيفية الدمج، وعلى أي مسار، ويرى الكثيرون أن الدمج لا بد أن يكون"دمج"الأجهزة ومنظمات القطاع العام إلى المؤسسات، ويحتاج هذا إلى نقل نظم المعاشات الســارية في المؤسسات إلى الأجهزة ومنظمات القطاع العام، ويعتقد الكاتب أن هناك أطر للمعاشات في المؤسسات لها قيم مرجعية كبيرة، ولكن تقســيم تراكم أموال المعاشات بها يفتقد للتوازن وكذلك لا تتناسب الحسابات الفردية بها مع الواقع، كما أن الآليات المشجعة بها ضعيفة إلى غير ذلك من المشكلات، وتحتاج هي الأخرى إلى الإصلاح، ومن ثمّ فإن"الدمج"هنا يأتي بمعنى الوفاء بمتطلبات الإصلاح ومتطلبات النظم الجديدة للمعاشات، وليست بمعنى الدمج مع المؤسسات بشكل بسيط.

إن النظام الذي لا بد أن يرسي الإصلاح قواعده لا بد أن يكون نظامًا جديدًا من طراز"الإضافة المتراكمة"، ومفاده أن تراكم المعاشات لا بد أن يتكون من جزئين، الأول هو أموال تأمينات المعاشــات الأساسية، ويتم دفع نسبة أموال المعاش التي تم تحديدها للأفراد والمؤسسات بشكل شهري، وتدخل الأموال بشــكل كامل إلى الحســابات الفردية، وتدفع عند استحقاق المعاش عند التقاعد فقط، أما الجزء الثاني فيتم تدعيم أموال تأمينات المعاشات به، وتقرر الوحدة مقدار الدفع بشكل حر ويتم الدفع على مدد ثابتة، ويتم تقديم تفضيلات على مستوى السياسة، مثل الإعفاء من دفع ضريبة الدخل الفردي وغيرها، ويضمن ذلك معدل تراكم أفضل، فإنشــاء حسابات مكملة لأموال تأمينات المعاشــات يضع مبدأ الحصول على جزء من المبلغ طبقًا للتوزيع المناسب للنســب التي يدفعها الأفراد والوحدات، ويُكون آليات مكملة لتراكم تأمينات المعاشات، ولا شك أنه

سواء كانت أموال المعاشات الأساسية أو أموال المعاشات المكملة، فإنهما بالاستناد إلى التجارب السابقة ومن خلال الدراسات الاكتوارية لا بد أن يتم التحديد الدقيق لمعدلات الاستبدال والحد السنوي للمدفوعات، ولا بد أن يتم إكمال آليات ونظم إدارة ومراقبة أموال المعاشات، وضمان زيادة قيمتها.

إن نظام تأمينات المعاشات بطريقة الاستكمال التراكمي الذي يؤسسه الإصلاح له تشابهات واختلافات مع نظام "الحسابات الفردية + التضامن الاجتماعي" المعمول به حاليًا، بالنسبة للتشابه، فإنه يرفع درجة حساب المعاش الفردي إلى حساب معاش تراكمي فردي، ولا يمكن التصرف فيه إلا بعد التقاعد، أما الاختلاف فيكمن في أن الأجهزة الحكومية ومنظمات القطاع العام حاليًا ليست بها حسابات فردية خاصة بالمعاشات، ويجب وضع قواعد جديدة لاشتراكات المعاشات، وتأسيس حسابات خاصة بالمعاشات الفردية، كما تحتوي حسابات المؤسسات الفردية على عدد افتراضي محدد، ولا بد من التعامل بشكل معقول مع الحسابات الفارغة، وأخيرًا تحقيق الربط المباشر بين حسابات تراكم أموال تأمينات المعاشات ودفع اشتراكات المعاشات، وذلك لضمان العمليات المستمرة لأموال المعاشات.

إصلاح نظم تأمينات المعاشات الريفية، إن إصلاح نظام المعاشات الريفية لا بد أن يحقق التحول والتطوير على أساس الضمان الريفي الجديد المعمول به، وأن يؤسس نظامًا جديدًا لتأمينات المعاشات على طراز الاستكمال التراكمي الذي يشبه ذلك المطبق في المدن، وكانت تجارب تأمينات المعاشات الريفية الجديدة والتي بدأت منذ عام 2009، انتشرت بسرعة في طول البلاد وعرضها، وحققت اليوم التغطية الشاملة، وأقامت قاعدة صلبة لتنفيذ الإصلاح الجديد للنظام ، والمشاكل الرئيسة الموجودة حاليًا في "الضمان الريفي الجديد" هي الإعلان عنه والتعريف به بشكل صحيح، وتدنى مستوى التأمينات، ونقص آليات التشجيع، وتسيب الإدارة، وغياب القياسية، وغيرها، أما الأبرز هنا فهو تدني مستوى التأمينات وتدني مستويات المعاشات التي يحصل عليها المشترك، وهناك بعض المشتركين من الفلاحين ينهون اشتراكهم بعد عام واحد فقط، ولا تربو معاشات الضمان الريفي الجديد الذي يحصلون عليه على 100 يوان، وهذا بمثابة قطرة في بحر هائل، ولا يستطيع أن يفي بنفقات الحياة الأساسية للمسنين الريفيين.

ويتلخص فكر الإصلاح في النقاط التالية:

أولًا:ضرورة الالتزام بتركيز تراكم أموال المعاشــات على المدفوعات الفردية بشكل رئيس، ويكون الدعم الحكومي للفرد في الحضر والريف أمرًا ثانويًا، ولكن على الدعم الحكومي أن يراعي معايير التطوير ورفع المستوى، وأن يفرق بين المناطق الشرقية والغربية والوسطى في الرفع المتدرج لكمية الدعم، وبشكل كلي فإن الحصول على الدعم يمكن أن يضمن احتياجات الحياة الأساسية لكبار السن الريفيين بشكل أساسي، لا سيما وضع سياسات خاصة للدعم موجهة للأسر ذات الصعوبات الخاصة.

ثانيًا:تأسيس آليات مشجعة مناسبة بشكل كامل، لضمان وترسيخ مبدأ زيادة التراكم مع زيادة المبلغ المدفوع، والتعامل السليم مع التناقض بين المبدأ سالف الذكر وبين مبدأ أن زيادة الدعم تتسبب في اختلاف أموال المعاشات بشكل كبير، ووضع مقدار معقول من الدعم، والهدف هو جذب عدد كبير من الفلاحين المشتركين إلى التحول إلى سداد مبلغ أكبر، وبالتالي رفع مبلغ المعاش الذي يمكن الحصول عليه.

ثالثًا:تقوية الإدارة، وضمان قيمــة أموال"الضمان الريفي الجديد"، وبالمقارنة مع الحضر، فإن مكمن الخلل الأكبر في إدارة"الضمان الريفي الجديد"هو نقص العنصر البشري، ويحتاج إلى برنامج ذو محورين يقوم على التعريف وعلى التدريب، وذلك لرفع الكفاءة البشــرية، ويجب وضع معايير صارمة لنظم الإدارة، والاشــتراك في الأنشطة المالية مثل انخراط أموال المعاشات في الشوق، وذلك طبقًا للقواعد القومية ذات الصلة، ما يجعل عمليات أموال المعاشات مستمرة وتحافظ على قيمة أموال المعاشات بل وتنميها.

واليوم وبالمقارنة بين الإصلاح الذي يتم على قد ومساق في تأمينات المعاشات في الحضر والريف، فإن الخدمات الاجتماعية الريفية تبدو متخلفة للغاية، ولا بد من القيام بإصلاح مناسب لها، ويعتقد الجميع بأنه تباعًا مع التزايد المستمر في وتيرة العولمة الاقتصادية والمعلوماتية فإن التنمية في القطاع الإنتاجي الثالث القائم على صناعة الخدمات سريعة، وتبلغ اليوم نسبة القطاع الإنتاج الثالث وسط القطاعات الإنتاجية الثلاثة في الدول ما بعد الصناعية بين 70-80%، وواحد من الأسباب المهمة في هذا هو تقديم شيخوخة الهياكل العمرية السكانية لطلب هائل على الخدمات، وقد تجاوزت نسبة القطاع الإنتاجي الثالث في الصين عام 2013 لأول مرة نسبة القطاع الإنتاجي الثاني، وحقق تحولًا تاريخياً، ولا بد هنا من ادراك عدة أمور، أولها هو تخلف التركيبة الداخلية للقطاع الإنتاجي الثالث في الصين، وتركزه على الخدمات متدنية التقنيات، وكذلك تخلف صناعة الخدمات المرتفعة التقنيات مثل الخدمات العلمية والتعليمية والمالية والتأمينية وغيرها، وذلك مع وجود درجة مرتفعة من الاحتكار وضعف القوة التنافسية، ثانيًا تركز صناعة الخدمات المتدنية التقنيات على صناعة الخدمات الجماهيرية مثل المطاعم والسكن وسوق البضائع الصغير وغيرها، ويوجد نقص حاد في خدمات ضمان المعاشات، بشكل لا يتناسب مع الشيخوخة السكانية والشيخوخة السكانية المتقدمة، كما أن الأوضاع الحالية هو ارتفاع الطلب في سوق خدمات المعاشات والنمو المستمر والارتفاع السريع في مستوى المنتجات، وهناك حاجة ملحة لدعم حكومي حتى يمكن أن ينمو بشكل صحيح وسريع.

إن تطوير خدمات المعاشات وتنمية صناعة خدمات المسنين لا بد أن ينطلق من واقع الصين، ولا بد أن يستفيد من تجارب المجتمع الدولي، وقد أوضحت التجارب الدولية أن في زمن الشيخوخة، فإن نماذج الخدمات الشيخوخة الرئيسية هي "الرعاية الأسرية للمسنين" و"الرعاية الاجتماعية للمسنين"، ومن ثمّ فإن في الوقت الذي يتم فيه تنمية نماذج عمليات الرعاية الأسرية والرعاية الاجتماعية للمسنين وآليات

المساعدات الحكومية للمسنين فإنه يجب تعزيز إضفاء الطابع الاجتماعي على أعمال مساعدات المسنين، وتعزيز عمليات التصنيع بتوجيه من الحكومة على كافة المستويات، وإنشاء نظام متعدد المستويات لخدمات المسنين، يلبي طلب كبار السن الذي يزيد باستمرار تجاه خدمات رعاية المسنين فمن المهم:

أولا: لا بد من جمع سمات الشيخوخة السكانية في الصين واستكشاف طرق تأمينات رعاية المسنين التي تتماشى مع أحوال الصين، فالشيخوخة السكانية في الصين تتمتع بسمات لا تتشابه مع سمات الشيخوخة السكانية في الدول الأخرى، ولا يمكن تطبيقها ميكانيكيًا على نظم تأمينات رعاية المسنين في الدول الأخرى، ولا بد من تجميع السرعة النسبية للشيخوخة السكانية في الصين، والمستوى المرتفع الذي وصلت إليه، ونمو التراكم، وعدم العدالة في التوزيع بين مناطق الحضر والريف، لا سيما سمات عدم الغنى مع الشيخوخة، واستكشاف طرق وأساليب مناسبة من خلال التطبيق، كما أن تأمينات الرعاية طويلة المدى هي واحدة من الأساليب التي تستحق الاستكشاف.

إن المقصود بتأمينات الرعاية طويلة المدى هو أن المؤمن عليه لا يستطيع إدارة شؤون حياته بشكل مستقل بسبب السن أو بسبب الإعاقة الجزئية أو الكلية في بعض قدرات الجسم نتيجة الأمراض الخطيرة أو الأمراض المزمنة أو عجز عرضي، وبالتالي يحتاج إلى دخول دور رعاية المسنين لتلقي الرعاية والتأهيل الصحي طويل المدى، أو يحصل على تأمينات الرعاية مدفوعة الأجر وهو في منزله، وتأمينات الرعاية طويلة المدى للمسنين والتي تطورت في الصين تتخذ التدابير في الجوانب التالية معًاأولًا من زاوية الحكومةلا بد من التوسيع التدريجي لمدى ضمان التأمينات الصحية الاجتماعية، وتحقيق إضفاء الطابع المؤسسي على تأمينات الرعاية، وتنمية تأمينات الرعاية الاجتماعية للمسنين بشكل سريع في إطار مادي يسهل تحمله.

ومن ناحية أخرى لا بد من تقديم تفضيلات سياسية مثل الإعفاء الجزئي من الضرائب للمؤسسات التي يشتري أصحابها خدمات تأمينات رعاية كبار السن وكذلك لشركات التأمينات التجارية التي تطور تأمينات رعاية طويلة المدى، وفي الوقت ذاته تعزيز الجانب التشريعي في تأمينات رعاية المسنين، وتأسيس بيئة سياسية عادلة ومرتبة وموحدة لتأمينات رعاية المسنين، ومن ناحية أخرى وفيما يخص زاوية

شركات التأمين التجارية، فلا بد لها من انتهاز تلك الفرصة التاريخية، وتطوير منتج الرعاية المتعدد بشكل فعال، وتلبية الاحتياجات المختلفة لكبار السن من الرعاية، وفي الوقت ذاته تقوية الدعاية الخاصة بتأمينات الرعاية، ورفع الوعي بالتأمينات لدى المواطنين، ما يخلق تربة خصبة للتنمية الفعالة طويلة المدى لتأمينات الرعاية لكبار السن، وفي ضوء المخاطر والصعوبات الكبيرة لا بد لشركات التأمين أن ترفع تدريجيًا من تقنياتها الاكتوارية ومن قدراتها لإدارة المخاطر، محققة بذلك التنمية المستدامة والعمليات الصحيحة في تأمينات الرعاية للمسنين.

ثانيًا:الربط بين أنماط مختلفة من المعاشات، وإطلاق مميزات كل منها، فالأنماط الثلاثة لرعاية المسنين في الصين في الوقت الحالي هم الرعاية الأسرية والرعاية المجتمعية والرعاية المؤسسية، وتعد الرعاية الأسرية هي الأساس، وتأتي الرعاية المجتمعية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ثم تأتي الرعاية المؤسسية كمكمل للنوعين السابقين، إن تلك النماذج الثلاثة مقسمة الآن إلى ثلاث شرائح منفصلة تفتقد التواصل المطلوب في ما بينها، وطبقًا للاختبارات في شنجين وغيرها من المناطق، يمكن التفكير في إقامة نمط رعاية طويلة المدى موجه لكبار السن، ويجمع بين مميزات النظم الثلاثة، ويتكون بناءً عليه نظام يتمتع بالاستمرارية، وبشكل موضوعي تركز الرعاية طويلة المدى على إبقاء جزء كبير من كبار السن الذين يحتاجون للرعاية طويلة المدى في حيز الحياة المجتمعية، ويتلقون بذلك خدمات الرعاية طويلة المدى في بيوتهم أو في المرافق الاجتماعية الأخرى، فبمجرد أن تضعف القدرات الجسمانية يمكن أن ينتقلوا إلى آلية رعاية أعلى، والتي يمكن أن تلحق بها الرعاية الطبية، وتكون نسق متكامل موحد للخدمات، وبعد دخول كبار السن إلى سن الستين فإنهم يمرون أولًا بالمرحلة الأولية من الشيخوخة (60-69 عاماً)، وتكون قدراتهم الجسمانية في تلك المرحلة على ما يرام، ولا يحتاجون إلا بعض النشاط الاجتماعي، وفي المرحلة المتوسطة من الشيخوخة (70-79 عاماً) تكون قدراتهم الجسمانية قد تدنت بعض الشيء، ولكن الرعاية الأسرية حينها ستكون كافية، أما في المرحلة المتقدمة من الشيخوخة (80 عامًا وأكثر)، وحينها يمكن أن تكون هناك حاجة إلى شخص متخصص في الرعاية، ونظام الرعاية طويلة المدى للمسنين هو بالفعل نظام خدمات متكامل يعتني بكبار السن على النحو المذكور سلفًا.

ثالثًا:بناء نموذج عمليات هيئات رعاية المسنين"تنوع المسار المزدوج"، لا بد للحكومة أن تزيد بشكل تدريجي من تطبيق الجهود الداعمة للهيئات الخاصة لرعاية المسنين، وحاليًا وبسبب العديد من الأسـباب فإن عمليات المنظومات الخاصة لرعاية المسنين تبدو كمن تمشي على الجليد، وتجد صعوبة كبيرة في البقاء، وبالنسـبة للمزايا السياسية التي قدمتها الدولة، فيجب مراجعة وتصفية الجهات المتعلقة بها على كل المستويات، ويجب دراسة منهجية النظم وتفعيل سياسات تفضيلية داعمة وقوية طبقًا لأحوال التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك لتعزيز التنمية في أعمال خدمات رعاية المسنين، وطبقًا لقواعد برامج الإصلاح"سيتم إدراج صناعات الشـيخوخة في دليل الصناعات التي تسـاندها الدولة"، وسوف يتم زيادة الجهود التفضيلية لها في جوانب عديدة مثل الأراضي، والمياه، والكهرباء، والغاز، والضرائب، والنواحي المالية، والمصاريف الإدارية وغيرها، ومساندة الاستثمارات الخاصة في رؤوس الأموال في بناء آليات متخصصة لخدمات رعاية المسـنين، وتنشئة وتنمية أعمال رعاية المسنين.

وفي السنوات الأخيرة وفي إطار تشجيع رؤوس الأموال الفردية للاشتراك في إقامة هيئات لرعاية المسنين وتعزيز تصنيع خدمات رعاية المسين، أنشئت الدولة نماذج متعددة لعمليات هيئات رعاية المسنين ومنها:

(1) التأسيس القومي أو الجماعي.

(2) التأسيس عن طريق رأس المال المتراكم.

(3) التأسيس الحكومي وتأسيس المنظومات غير هادفة للربح.

(4) التأسيس عن طريق رؤوس الأموال الخاصة.

ويمثل النوع الأول تأسيس الدولة لهيئات رعاية المسنين، ويمكن أن يحتوي على نماذج فعالة في اسـتخدام موارد المعاشات الموجودة بكفاءة ورفع كفاءة رؤوس الأموال، أما النموذجان الثاني والثالث فليسا مناسبين للانتشار والذيوع فقط، بل محدودان كذلك، وذلك لتجنب فقدان الأراضي المملوكة للدولة، ولحماية النظام الاجتماعي من الاضطرابات، أما النموذج الرابع فيجب أن يتم نشـره وتسويقه بشكل كبير، ويقوم اسـتثمار رأس المال الخاص بالإدارة والتمويل الذاتيين، والاثنان معًا يعوضان عدم كفاية الاستثمارات الحكومية، ويسـتطيعون أيضًا تقديم خدمات لرعاية

المسنين، وتلبية الاحتياجات المتزايدة، وفي الوقت ذاته يستطيع توفير فرص عمل هائلة.

ولتنمية أعمال المعاشات الخاصة لا بد من إقامة وتطوير اللوائح المتصلة بالعمليات الخاصة بهيئات رعاية المسنين، ومباشرة الرقابة والإشراف على هيئات رعاية المسنين الخاصة، ويجب حل مشكلة ارتفاع تكلفة دور المسنين الخاصة، وتعبئة الحماس لدى رؤوس الأموال الخاصة للدخول في صناعة خدمات المعاشات والحفاظ عليه، ووصل حاليًا عدد هيئات خدمات رعاية المسنين"والتي يديرها القطاع الخاص"المسجلة في مكتب الشؤون المدنية بمدينة بكين إلى أكثر من 30 هيئة، وعلى المستوى العددي وصلت النسبة إلى 13.95% من إجمالي المنظومات العامة العاملة في خدمات رعاية المسنين على مستوى المدينة، وهناك اقتراح بأن تفصل الجهات المسؤولة بين حق الإدارة وحق الملكية في المنظومات التي تتولى رعاية المسنين، وتأخذ شكل التعاقد والتأجير والمساهمة وغيرها من الأشكال، وبذلك تقوم الجهات غير الحكومية والجهات الفردية مثل المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وغيرها بمباشرة حقوق الإدارة والتشغيل والخدمات، ما يسهم في جذب رؤوس الأموال الخاصة وتغير آليات التشغيل، وتحقيق الشخصية القانونية المستقلة لهيئات خدمات كبار السن، وعن طريق مثل هذا النموذج، يمكن تقليل"العتبات"التي لا بد أن تجتازها القوى المجتمعية للدخول إلى أعمال رعاية المسنين، ومن ثم يتم خفض تكاليف الدخول إلى دور المسنين وبالتالي يتم جذب عدد أكبر من المسنين.

رابعًا:تنمية صناعة رعاية المسنين، ومن المعروف أن صناعة رعاية المسنين هي صناعة ناشئة، وأن الإمكانات السوقية لها ضخمة، كما أنه لا شك أن تلك الفئة الضخمة من كبار السن تشكل طلبًا استهلاكيًا ضخمًا، فتحويل رعاية المسنين وعلاجهم وتعليمهم إلى صناعة يمكن أن يخلق فرصًا تجارية غير محدودة، وتعد بحق بمثابة"الصناعة الفضية" و"الصناعة الناشئة"، كما أن تحقيق التنوع في هياكل الاستثمار لا بد له من وجود قناة موحدة للاستثمارات الحكومية تعزز التنمية المشتركة للأشكال المتعددة من الملكية، وفي الوقت ذاته لا بد من رفع جودة رعاية المسنين، والتخلص من النموذج التقليديلدور المسنين، ويجب ضمان إتاحة جودة الخدمات التي تقدمها هيئات رعاية المسنين الاجتماعية لأكبر قدر من المتلقين،

ويجب ضمان أن تكون المصروفات في متناول الجميع.

خامسًا: زيادة تنشئة الكفاءات البشرية في هيئات رعاية المسنين، وهي موجهة لهيئات رعاية المسنين ومقدمي الخدمات المتعلقة بكبار السن، والذين تتدنى مستويات الخدمات الإدارية والتكنولوجية بها، حيث هناك موقف تتدنى فيه إدارة الخدمات ذاتها بشكل أكبر من تدني مرافق الخدمات، ويجب بناء هيئات متخصصة لتنشئة مقدمي خدمات الرعاية، ويجب إرساء علم"الرفاهية الاجتماعية"في الجامعات والكليات والمعاهد العليا، ويجب بناء"مراكز تنشئة مقدمي خدمات الرعاية"، "مراكز الحصول على مؤهلات الرعاية"في المقاطعات.

سادسًا:إتمام وإكمال نظم الرعاية الطبية لهيئات رعاية المسنين، ما زالت الصين تعاني من مشكلة خوف كبار السن من"ندرة الأطباء" و"غلاء الأطباء"، وما زالت الرعاية الطبية لكبار السن لم تلقَ الاهتمام الكافي من المجتمع، ومنذ عامين شهد ضمان الرعاية الطبية إصلاح وتحسن كبيرين، ولكن هناك حقيقة فجوة ضخمة في الرعاية الطبية التي تصل للمسنين، وقد ظهرت سمات"النواقص الثلاثة"على المنظومات المشتغلة بالرعاية الطبية، وتشير النواقص الثلاثة إلى نقص الجهات المتخصصة، ونقص الدعم المالي الطبي، ونقص الخدمات الخاصة، وإذا أمكن إصلاح نظام التأمين الصحي، فإن الرعاية الطبية لكبار السن سيتم إدخالها ضمن منظومات رعاية المسنين، ما سيلبي آمال كبار السن في تسهيل الرعاية الطبية، ولكن خدمات الرعاية الطبية حاليًا ما زالت في مرحلة الإصلاح، وما زالت اللوائح والنظم لم تكتمل أو تنضج بما فيه الكفاية، وبالتالي هناك صعوبات محددة عند العمل وعند التعاون، والتنمية النشطة التي تشمل صناعات الرعاية الطبية للمسنين، وبناء واتمام نظم الضمان الطبي للمسنين هي الطريق الحتمي لتنمية أعمال الرعاية الطبية للمسنين.

سابعًا:بناء نظم سياسات خدمات كبار السن في الأماكن الريفية، يجب تنمية وإتمام الهياكل التنظيمية لصناعة خدمات رعاية المسنين في الأماكن الريفية، ويجب في الوقت ذاته الاهتمام بالتكامل الفعال بين كل أنواع الموارد الاجتماعية، والمشاركة الفعالة لكل أنواع القوة الاجتماعية بها، والاندماج مع التبلور البادي بين صناعة الخدمات الاجتماعية العامة في الريف، وبالنسبة لسياسات دعم الموارد فيمكن التفكير في اتخاذ القرى والبلديات كوحدات مشتركة وكحدود إدارية، وبناء نظام لرعاية المسنين

في الريف، فالمنظومات الحكومية في الريف والمدن وما يتصل بها من أجهزة معنية هي لاعب أساسي في نظم سياسات خدمات كبار السن، ويلعبون دورًا داعمًا للضمان السياسي في مرحلة تطبيق السياسة، وكذلك تبرز الحاجة إلى الدعم الفني للأقسام الطبية لكبار السن واعتمادها للقائمين على رعاية كبار السن، أما بالنسبة لجهات العمل في إدارة تأمينات المعاشات الاجتماعية، فإن الجهات المسؤولة عن الشؤون المدنية تضمن مستوى المعيشة لكبار السن، وتقدم دعم الإعانات الاقتصادية وغيرها، ووزارة الشؤون المدنية موجودة في 1000 مركز تجريبي للخدمات الاجتماعية في الريف والحضر على مستوى البلاد، ومستقبلًا يمكن التفكير في دمج الوظائف المختلفة، ويكون بناء المركز بمثابة المنصة الريفية للصحة ورعاية كبار السن وللتعليم والثقافة، وستدخل خدمات رعاية المسنين والخدمات الصحية ضمن نظام الخدمات العام المجمع للقرى تحت الدعم الفني للهيئات الطبية.

ويجب زيادة التنظيم والإدارة في صناعة الخدمات العامة لرعاية المسنين، فخدمات رعاية المسنين هي خدمات عامة تنفذها المناطق الحضرية والريفية من خلال الأصول العامة الثابتة وذلك تحت الدعم السياسي للدولة، ويجب طبقًا لنماذج الخدمات العامة المجتمعية ابتكار نظم إدارية وآليات تشغيلية لخدمات رعاية المسنين، والنظم الجديدة التي يجب إقامتها تشمل عمليات الإشراف والتقييم التي تقوم بها الحكومة تجاه أموال رعاية كبار السن، والقواعد الأساسية والوسائل التنظيمية لنظم خدمات رعاية المسنين (الأجور، وطرق دفع البدلات، ووسائل التشجيع النظامية)، وتقييم جودة الخدمات، وغيرها.

إن مشكلات رعاية المسنين تمس حياة المواطنين، وتتعلق باستقرار وانسجام المجتمع،والصين على فرضية التنمية المستمرة لنماذج المنظومات الموجودة لرعاية كبار السن المقيمين في المنزل، والرعاية المجتمعية لكبار السن والرعاية الحكومية لكبار السن، ولا بد من تعزيز إضفاء الطابع الاجتماعي والطابع الصناعي والطابع القانوني على أعمال مساعدات كبار السن، وتقع المنظومات الاجتماعية لرعاية المسنين حاليًا في مرحلة البداية، ولا بد أن تلعب الحكومة وأجهزتها المعنية الدور المنوط بها في إتمام السياسات، وتنشئة الأسواق، والإرشاد والتوجيه، وتقوية الرقابة والاشراف وغيرها من الجوانب، وذلك لضمان التنمية الصحيحة والسريعة، وتصب

الخدمات الاجتماعية لكبار السن في مصلحة المواطن ومصلحة الدولة، وهي جزء لا يتجزأ من عملية إضفاء الطابع الاجتماعي على خدمات كبار السن، وتلعب دورًا تتزايد أهميته باستمرار على خلفية اتجاهات الشيخوخة السكانية التي تتفاقم يومًا بعد يوم في الوقت الحالي، ولا بد من تفعيل الجانب العلمي من التنمية، وبناء المجتمع الاشتراكي المتناغم بشكل فعال، وجعل خدمات رعاية المسنين تنمو بشكل صحيح ومستقر من خلال الإرشاد السياسي، والدعم الحكومي، والتنمية الاجتماعية، وتقدم السوق.

ملحق:

تعريف بالتجارب الدولية لخدمات رعاية المسنين

ولاستكشاف أفضل للمتطلبات التي تتناسب مع مرحلة الزيادة المطردة في الشيخوخة السكانية، ومن أجل نظام خدمات رعاية المسـنين الذي يتناسـب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحمل سمات الصين، وما يتناسب معها من نظم وآليات لتأمينات المعاشات، لا بد من دراسة الخبرات التي حصل عليها المجتمع الدولي والطرق التي سلكها، لا سيما الدول المتقدمة منه، بما في ذلك الخبرات السلبية والإيجابية، وجاءت هنا على شكل"ملحق"، ويتم من خلاله تقديم خبرات بعض الدول في خدمات رعاية المسنين كما يلي:

1- نظام تأمينات رعاية كبار السن في اليابان:من أجل ضمان مستوى المعيشة لكبار السن، أقامت اليابان نظام تأمينات المعاشـات الذي يتكون من عدة جوانب منها المعاش القومي السنوي، والمعاشات السنوية للرعاية الاجتماعية، والمعاشات السنوية المشتركة، وغير ذلك، وفي عام 1922 تم بناء أول نظام للتأمينات الاجتماعية الذي استهدف العاملين وهو نظام التأمين الصحي، وفي عام 1938 صدر (القانون القومي للتأمين الصحي) الذي شمل الفلاحين والصيادين، وفي عام 1959 صدر (قانون تأمينات التأمين الصحي)، وفي عام 1961 تأسس نظام (المعاشات السنوية للتأمينات الوطنية)، وبدأ سـريان (القانون القومي للمعاشات السـنوية)، واتخذ (القانون القومي للمعاشات السنوية) أسلوب التقسـيم العام للدولة والأفراد والقطاعات، وألزم المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والستين عامًا ويملكون حق الإقامة في اليابان بالاشتراك في النظام القومي للمعاشات السنوية، وفي عام 1963 قدمت الحكومة (قانون مساعدات كبار السن) الداعي لضمان منافع الحياة الخاصة بكبار السن، وطبق الرعاية الاجتماعية لكبار السن، وفي عام 1992 تم تعميم (قانون ضمان الصحة لكبار السن) والذي تضمن إجراءات وتدابير لضمان الصحة لدى كبار السن وبدأ مركز الثقل في سياسات المساعدات السنوية في اليابان يتجه إلى كبار السن المقيمين في المنازل وطرق رعايتهم، وإجراءات

التأمين الإلزامية في (المعاش السنوي القومي) قد جعلت المواطن الياباني الذي دفع اشتراكات التأمينات لمدة تتجاوز 25 عامًا يتمتع بمعاشات سنوية بعد بلوغه سن الخامسة والستين، وضمن مستويات المعيشة الأساسية، ومع اطراد عملية الشيخوخة السكانية، وضعت الحكومة اليابانية سلسلة من النظم القانونية، وشملتها بالتعديلات المستمرة، وطفقت تكمل نظام التضامن الاجتماعي تدريجيًا، والمجتمع الياباني مهتم للغاية بموضوعات مثل بيئة المعاشات، والرعاية الاجتماعية للمسنين، والتوظيف، والعلاج، والرعاية، والتعليم والسكن، وصدر عام 1995 (القانون الأساسي لسياسات المجتمع ذو الشيخوخة المتقدمة)، وتم تفعيله طبقًا لمبادئ (الخطوط العريضة لسياسات المجتمع ذو الشيخوخة المتقدمة)، ومع الارتفاع المستمر في معدلات الشيخوخة، تزايدت باستمرار نسبة كبار السن الذين ينتمون للمراحل المتقدمة من الشيخوخة والذين لا يستطيعون إدارة شؤون حياتهم بمفردهم، وبدأت تضعف تدريجيا الوظائف الأسرية التقليدية والتي كان الأبناء يرعون من خلالها كبار السن في الأسر النواة والأسر صغيرة الحجم ، وفي الوقت ذاته وبسبب نقص مقدمي الرعاية وارتفاع تكاليف القوى العاملة وغيرها من الأسباب، لم يحصل الكثير من كبار السن على الرعاية والخدمات الواجب توفرها لهم، وبدأت تكاليف الرعاية الصحية لكبار السن تتضخم يومًا بعد يوم، وجزء كبير منها كان يتم دفعه نظير الرعاية غير الطبية، وأصبحت تقوية العلاقة بين الاثنين واكتشاف مصادر مالية جديدة موضوعات لا بد من تجاوزها.

وفي ديسمبر من عام 1997 تم وضع (قانون تأمينات الرعاية)، وفي الأول من أبريل عام 2000 تم تطبيق (نظام تأمينات الرعاية)، حيث سيدخل المؤمن عليهم فوق سن الأربعين جميعًا تحت مطلة تأمينات الرعاية طويلة المدى، وتدفع الحكومة - بشكل رئيس- الجانب المالي من نظام تأمينات الرعاية، فتسهم فيه بنسبة 50% (تتحمل الدولة منها 25%، وتتحمل المقاطعات 12.5%، وتتحمل المدن والقرى 12.5%)، ويأتي كبار السن فوق 65 عامًا في"التصنيف الأول"ويتحمل كل منهم 17%، وتخصم من قيمة المعاشات، ويأتي في البند الثاني المؤمن عليهم الذين تتراوح أعمارهم بين 40-64، ونسبتهم 33% وتخصم من المعاش السنوي أو من الرواتب وغيرها من مصادر الدخل، وقد حدد القانون المدن والقرى والبلديات والمناطق الخاصة والمقاطعات ومنظومات التأمين الصحي للمؤمن عليه، وكل من هو فوق

40 عامًا يعد مؤمنًا عليه، وعلى المؤمن أن يدفع اشــتراكات تأمينية محددة من أجل التمتع بالرعاية المستقبلية، وعند الاحتياج للرعاية، يتم تقديم طلب، وبعد اعتماده من قبل (مجلس مراجعة طلبات الرعاية)، يتم التمتع بخدمات الرعاية المختلفة التي يقدمها نظام تأمينات الرعاية، ويتحمل المؤمن عليه 10% فقط من تكاليف الاشتراك في الرعاية، والباقي تغطيه تأمينات الرعاية، وطالما تم اعتماد الطلب الذي يقدمه المؤمن عليه، يمكنه التمتع بخدمات الرعاية الأسرية (تنقسم إلى سبع درجات، وتتراوح تكلفتها شــهريًا بين (64300 ين ياباني إلى 379500 ين ياباني)، ويمكنه الاختيار من دخول دور الرعاية الطبية، أو دور المسنين، أو دور الرعاية، أو دور رعاية المسنين وغيرها من المنظومات، وتعتبر اليابان واحدة من خمس دول أنشــأت نظام تأمينات الرعاية، وهذا النظام هو الأهم في الضمان الاجتماعي بعد"المعاشات القومية السنوية"، و"التأمينات القومية"، كما تعتمد تأمينات الرعاية في اليابان - بشــكل أساسي- على تقديم مدفوعات عينية (خدمات الرعاية)، بينما تأتي المدفوعات النقدية بشكل مكمل ثانوي، وتتحمل معاشــات تأمينات الرعاية 90% من التكاليف، ويتحمل الفرد 10% فقط، ويتم خصم تلك النسبة من الراتب الشهري للمعاش السنوي للمؤمن عليه أو يتم خصمه من الراتب، واســتغرقت اليابان في إقامة هذا النظام عشر سنوات، وقد أعلن"قانون تأمينات الرعاية"في ديسمبر عام 1997، ودخل الخدمة في أبريل من عام 2000.

إن أبرز الممولين لنظام تأمينات الرعاية في اليابان هم المؤسســات المسجلة في القرى والمدن والمقاطعات والمؤسسات غير الهادفة للربح، والمؤسسات غير الحكومية، وهؤلاء جميعًا بدرجة كبيرة لديهم مصلحة في تجنب تدني مستويات الفائدة وتدني مستويات الخدمة وغيرها من الآثار الجانبية التي تحدث بشكل عام بسبب أعمال المساعدات الحكومية، ويتم تنفيذ خدمات تأمينات الرعاية من خلال الرعاية الأسرية والرعاية النظامية، وتشمل خدمات الرعاية الأسرية للمسنين"خدمات الرعاية المنزلية"، و"خدمــات الرعاية اليومية"، و"خدمات المدفوعات قصيرة الأجل"، وهناك ثلاثة أنماط من خدمات الرعاية وهم أولًا خدمات"الرعاية الشخصية"، وتشمل رعاية كبار السن في جوانب الطعام والاستحمام والملابس والاخراج وغيرها، ثانيًا"الخدمات الأسرية"، وتشمل الطبخ والتنظيف ومساعدة المسن في القيام بأموره المنزلية، ثالثًا"الخدمات المختلطة"، وتشمل الجمع بين الخدمتين السابقتين الشخصية

والأسرية أو الوقوف بينهما، ومبدأ هدف التأمين هو دفع 10% من مبلغ التأمين بشكل طوعي، والباقي يدفعه تأمين الرعاية، وتقوم الرعاية اليومية على إرسال كبار السن إلى مركز الرعاية، حيث يتوفر تقديم الطعام ومكان للاستحمام، إلى جانب التدريبات الجسمانية وتمارين إعادة التأهيل وغيرها، وتقدم هذه الخدمات- بشكل أساسي- إلى من هم فوق الخامسة والستين، ولا تحتاج تلك الفئة إلا إلى إجراءات وخدمات بسيطة، ويتم شهريًا دفع مبلغ رمزي محدد تحت بند"مرافق أنشطة الترفيه"، حيث يستطيعون الاستمتاع بالخدمات الجسمانية، أما خدمات التعهيد قصيرة الأجل فهي تعهيد كبار السن لفترة قصيرة إلى دور رعاية المسنين في أي وقت وأي مكان، وتقدم خدمات رعاية قصيرة الأجل للمسن، وإلى جانب ذلك، فإن نظام تأمينات الرعاية يقدم إعانات مالية مناسبة لمن بقوم برعاية كبار السن في أسرته، ومن ثم يربط بشكل عضوي بين الرعاية الأسرية والرعاية المجتمعية، وهذا النظام الجديد الذي يجمع بين خدمات الرعاية الصحية والعلاج ورعاية المسنين، يقلل من قلق كبار السن تجاه الصحة والنشاط والحركة والنشاط، وتجعل كبار السن، لا سيما الطاعنين منهم في السن يعيشون أيامهم الأخيرة في سلام وهدوء.

2- تأمينات رعاية المسنين في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تأمينات الرعاية التجارية لكبار السن في الولايات المتحدة الأمريكية يشترك فيها المؤمن عليه بمحض إرادته من خلال إبرام عقد لشراء خدمة تأمين الرعاية، كما يمكن إصدار وثيقة التأمين الخاص بالرعاية بشكل فردي مستقل، ويمكن أن يبرم عقد مجمع للتأمين يشمله طوال حياته، ولكن الأشخاص ذوو الحالة الصحية المتدنية لا يستطيعون الاشتراك في التأمين، فالتمويل المالي لتأمينات الرعاية يتم توفيرها من خلال المبالغ التي يدفعها المشترك نفسه، وإلى جانب ارتباطها بالسن الذي عليه المشترك، فإنها ترتبط بالمبلغ الأكبر الذي يريد المشترك أن يدفعه وكذلك فترة السداد وفترة الانتظار وغيرها، فكلما كانت قيمة الاشتراكات أكبر، وفترة السداد أطول، وفترة الانتظار أقصر، كلما كان المبلغ الذي يتلقاه المشترك أكبر، ومن ثم فإن العلاقة بين الاشتراك وبين المدفوعات قوية جدًا، إن تأمينات الرعاية في الولايات المتحدة تستخدم بشكل عام أسلوب الدفع النقدي (أموال التأمين) لسداد تكاليف الرعاية، ولكن هناك تنمية سريعة

في نظام "رعاية الادارة"، والعديد من شركات التأمين تدخل سوق خدمات الرعاية، وتربط بشكل مباشر بين المشترك في الضمان وبين مقدم خدمة الرعاية، ويؤدي ذلك إلى الزيادة المطردة في أساليب الدفع العيني (المقصود بها خدمة الرعاية).

3- اصلاح سياسات الرعاية الأسرية للمسنين في أوروبا:

أسست دول شمال أوروبا في الثمانينات نظام المساهمات غير الرسمية لمقدمي الرعاية، وأدرجت تلك الخدمة غير الرسمية بشكل رسمي ضمن أهداف الرعاية المجتمعية والسياسة القومية، وبالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح والمؤسسات، دخلت تلك الخدمة إلى سوق رعاية المسنين، متجاوزة بتلك الهياكل الإطارية الأصلية للمساعدات القومية.

وفي أوروبا الغربية قدم تقرير براون الصادر في فرنسا عام 1988 عن أن السياسة المالية لا بد أن تميل إلى الرعاية الأسرية للمسنين، وقد أوضح تقرير حكومي صدر عام 1991 بشكل أكبر أن تضييق الفجوة الهائلة بين النظم الصحية والعلاجية وبين نظم الخدمات الاجتماعية؛لأن وجود نظامين منفصلين يصنع مشكلات عدة، واقترح دعم الحكومة للأشكال غير الرسمية من الرعاية، لتكون بمثابة الطرف الثالث بين الرعاية المجتمعية والرعاية الأسرية للمسنين، وتم تقديمها للمجتمع لتطبيقها.

أما ألمانيا فبداية من ثمانينيات القرن العشرين بدأت في وضع سياسات تحمي كبار السن غير المشمولين بالتأمينات ضد مخاطر رعاية المسنين طويلة المدى، ومنذ عام 1988 حتى عام 1991، قدمت برامج عمل بخصوص إصلاح الخدمات الطبية والعلاجية إلى جانب تأمينات طبية وعلاجية محدودة تغطي الرعاية الأسرية، وفي عام 1995 نفذت تأمينات اجتماعية ملزمة غطت الرعاية الأسرية، والرعاية اليومية والرعاية التأهيلية.

وتباعًا مع تفاقم الشيخوخة السكانية في الدول الأوروبية بعد سبعينيات القرن العشرين، فإن اعتمادية كبار السن في مراحل الشيخوخة المتقدمة على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية قد زادت، وبدأ مقرري السياسات في الاهتمام بالتكلفة العالية للخدمات، وفي الوقت ذاته تزايدت معدلات تقليل حجم الأسرة، والطلاق والهجرة

السكانية، ودفع السيدات، وأثر ذلك كله على تقديم الرعاية الأسرية، وبسبب أنه ليس هناك فهم موحد تجاه تنمية سياسات الرعاية الأسرية، فإن خدمات الرعاية الطبية وخدمات الرعاية الاجتماعية غالبًا ما يقدمان بشكل منفصل، إن الفصل في نظم الخدمات الاجتماعية والخدمات العلاجية هي مشكلة يمكن حلها في إطار تقسيم نظام المساعدات.

نقاش:وانطلاقًا من واقع الصين فإن نظم تأمينات الرعاية اليابانية لها مغزى ومرجعية هامة، فنظم رعاية المسنين وصناعة الخدمات بها قد أحدثت تأثيرًا ضخمًا تجاه الاقتصاد والمجتمع بكامله، ومن أبرز ملامح ذلك أولًا توسيع طلب السوق، وتحقيز النمو الاقتصادي من ناحية، وتنمو خدمات الرعاية وخدمات الحياة باستمرار، فهي تقود -بشكل مباشر أو غير مباشر- نمو الطلب في العديد من المجالات مثل السلع اليومية لكبار السن ومرافق المسنين وإسكان كبار السن والتأمينات المالية والتعليم الجامعي وغير ذلك، ومن ثم تحفز النمو الاثتصادي، ثانيًا تجتذب القوى العاملة التقليدية الفائضة، وتوسع من فرص التوظيف، وطبقًا للحسابات، فإن في مجال صناعة خدمات رعاية كبار السن وصناعة منظومات المعاشات، فإن كل مليون ين ياباني يتم صرفه تجاه رعاية كبار السن فإنه يخلق 1785 فرصة عمل جديدة، بينما كل مليون ين ياباني يتم صرفه في الأعمال العامة مثل الإنشاءات والمرافق الأساسية يجتذب 994 فرصة عمل فقط، وبحلول عام 2025 سينخفض عدد الممارسين في الصناعة بمقدار 5% عن الوقت الحالي، وحدها"الصناعات التي ترتبط بمجتمع الشيخوخة"سيزيد عدد العاملين بها، ومنها صناعة الخدمات التي تركز على كبار السن ستزيد بمعدلات تفوق 200%، ما سيخفف بشكل كبير من الصراعات التي ستخلقها العمالة المسرحة من الصناعات التقليدية تجاه الاقتصاد والمجتمع، ثالثًا تنشيط الاقتصاد المحلي وتنمية الأقاليم، وصناعات خدمات المعيشة والرعاية لكبار السن وصناعات منظمات رعاية المسنين وصناعات إسكان المسنين كلها قائمة على المجتمع المحلي، ولها تأثير مستمر على تنمية المناطق والاقتصاد المحلي، أما وظائف الحكومة فإنها إلى جانب طبيعتها التشريعية، هناك أيضًا طبيعتها ومسؤوليتها المالية، وتراجع المؤهلات وتحدد مستوى الرعاية، إلى جانب اختيارها المنفذين والمشغلين.

إن اليابان هي دولة متقدمة في شرق آسيا دخلت مجتمع الشيخوخة، وبعد الحرب العالمية الثانية، وتحت تأثير الاقتصاد والقانون الجديدين، حدثت تغييرات عميقة شملت كل شيء مثل التركيبة الأسرية اليابانية، والموارد الاقتصادية، والدخل الأسري، ومفاهيم الحياة، وغيرها، وأدى هذا إلى تفكيك النظم الاقتصادية الأسرية التقليدية، وكان البديل لها هو النظام الاقتصادي الأسري الحديث ذو العدد القليل، واعتمدت الأسر بشكل كامل على الأجور وعلى باقي الدخول الاستثمارية لدعم الدخل الأسري، وبالنسبة للرعاية الأسرية التقليدية للمسنين فقد أفل نجم نموذج رعاية الأبناء لكبار السن، وتم التحول للرعاية المجتمعية، إن التجربة اليابانية في خدمات رعاية المسنين والتي تستحق الاهتمام تقوم أساسًا على:

أولًا:إضفاء الطابع النظامي التشريعي، وذلك منذ إصدار (قانون المعاشات السنوية القومية) عام 1959 و(قانون مساعدات كبار السن) عام 1963، و(قانون الضمان الصحي لكبار السن) عام 1982، وصولًا إلى (قانون تأمينات الرعاية) الذي صدر عام 1997، و(نظام تأمينات الرعاية) الذي صدر عام 2004، ومن ضمان المعاشات إلى رعاية كبار السن، كل هذه القوانين عملت في إطار سيادة القانون، وضمنت تنفيذ الفاعلية.

ثانيًا:تنشئة وتدريب فرق الرعاية، وكذلك التخلص من مفهوم أن الرعاية مهنة يستطيع أي فرد القيام بها، والاهتمام بالدورات التدريبية لمتخصصي الرعاية، وفعلت اليابان نظام تدريب واعتماد"دارسي مساعدات الرعاية"، وتطلبت مؤهلات دراسية عليا ومتوسطة، والدراسة لمدة سنتين بإجمالي 1650 ساعة، ثم اجتياز اختبار من الدرجة القومية الثانية، ثم بعدها يلتحق بالعمل، وتتضمن المقررات الدراسية العلوم الانسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، واللغات الاجنبية، ومفهوم المساعدات الاجتماعية، ومفهوم مساعدات كبار السن، مقدمة عن مساعدات الفقراء، وعلم إعادة التأهيل، وفنيات الإعانات والرفاهية الاجتماعية، وتطور فنيات الإعانات والرفاهية الاجتماعية، وأساليب توجيه الترفيه، وعلم كبار السن، وعلم نفس المعاقين، ومقدمة عن الاقتصاد المنزلي، والممارسات المنزلية، وقواعد طبية، والحماية الروحية، ومقدمة عن الرعاية، وتطور فنيات الرعاية، وممارسات الرعاية، وتوجيه الممارسات، وغيرها من المواد الدراسية، وقد حدد (قانون تأمينات الرعاية) في اليابان أن كل

منظومة لرعاية المسنين لا بد أن يحتوي كل ثلاثة متعاملين على متخصص مؤهل واحد وحاصل على درجة دارس مساعدات الرعاية، ويختلف متخصص مساعدات الرعاية عن متخصص التمريض، فمختصو التمريض في اليابان يأتون في معظمهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة في علم الرفاهية الاجتماعية والمتخصصة في التمريض، ومن ثم يضمنون جودة الرعاية المقدمة.

ثالثًا:اتفاقيات رعاية المسنين، يجب أولًا إبرام اتفاق بين"مركز خدمات الرعاية الأسرية"مع المسن الذي يحتاج لرعاية أسرية، ويكون على المركز أن يقدم الخدمة المنصوص عليها في العقد، وتناسب هذه الخدمة بشكل خاص كبار السن الذين يعيشون بمفردهم ويأملون في الحصول على خدمات متخصصة ويكون الطرفان معًا على نفس الدرجة من الاهتمام بمشروعات الرعاية.

رابعًا:تنوع منظومات خدمات رعاية المسنين، إن تنفيذ نظم تأمينات الرعاية في اليابان جعل عددا كبيرامن المؤسسات المدنية الخاصة تدخل لسوق خدمات رعاية المسنين، ما أعطى قبلة الحياة إلى عدد كبير من منظومات رعاية المسنين الهادفة للربح وغير الهادفة للربح، ومن خلال عمليات التحول لنظام السوق اشتركت المنظمات الاجتماعية بشكل فعال، ما عزز من إضفاء الطابع الاجتماعي على خدمات رعاية المسنين، ما حل المشكلات المجتمعية لرعاية كبار السن بشكل كبير، وقد حدد تنفيذ النظام بشكل واضح الهيئات المقدمة لخدمات تأمينات الرعاية والتي تركبت من الهيئات المحلية العامة ذاتية الإدارة (العامة)، والأشخاص القانونية للمساعدات الاجتماعية (تجمع بين العامة والخاصة)، والأشخاص القانونية للرعاية الطبية، والجمعيات الزراعية، والتجمعات الداعمة وغيرها من الأشخاص القانونية المدنية غير الهادفة للربح، والأشخاص القانونية للمنظمات الهادفة للربح، (المؤسسات الخاصة)، وغير ذلك، وفي عام 1995 وصل عدد منظومات رعاية المسنين في عموم اليابان إلى 5522 منظومة، ووصل عام 2000 إلى 8650 منظومة، بزيادة قدرها 56.65% عن عام 1995، ووصل العدد عام 2005 إلى 13882 منظومة، بمعدل زيادة بلغ 60.49% عن العام 2000، إن التنمية السريعة في منظومات خدمات الرعاية تلعب دورًا بالغ الأثر في بناء الحكومة لنظم تأمينات الرعاية طويلة المدى.

المراجع:

1- خا جيا دونغ، ويو شـيا لاي- (كيف تكون المجتمع الثنائي الحضري والريفي؟)، (المكتبة)، العدد الخامس عام 2003.

2-تساي فانغ، لين أي فو- (الاقتصاد الصيني)، دار النشر الاقتصادية والمالية الصينية، عام 2003.

3-لي تشيانغ- (العمالة الريفية المهاجرة وطبقية المجتمع الصيني)، دار نشر الاسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2004.

4- Nee, Victor,"A Theory of Market Transition- From Redistribution to Markets. in State Socialism,"American Sociology Review 54, pp. 663-681, 1989.

5-يو دا بانغ:(مجتمع الريف والحضر- من الفصل للانفتاح – دراسة نظام وقانون تسجيلات الأسر في الصين)، دار النشر الشعبية بشانغ دونغ، عام 2002.

6مؤسسة دراسات الإصلاح الاقتصادي الصيني، ومجموعة متخصصي مركز دراسات إصلاح النظام الاقتصادي الصيني- (اصلاح نظام تأمينات المعاشات الاجتماعية في الصين)، دار نشر الشرق الأقصى بشانغهاي، عام 2006.

7-جينغ بينغ ون، وجاو تشينغ بوا، ويو خوان:(تأسيس وتغير نظم الضمان الاجتماعي في فترة الاقتصاد الموجه في الصين)، تحرير تشينغ جيا يوان، ووانغ يان جونغ- (إعلان تنمية الضمان الاجتماعي الصيني، رقم 4، عام -2010 فليتمتع الجميع بضمان اجتماعي عادل)، دار نشر الإسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2010، صفحة 52-1.

8- شـانغ شياو يوان:(دراسة الإصلاح في نظم الحماية الاجتماعية في الصين)، دار نشر ضمان العمل الاجتماعي الصيني، عام 2007

9- شعبة إدارة مساعدات السكان المنتقلين باللجنة القومية للسكان وتنظيم الأسرة - (تقرير تنمية الشريحة السكانية المنتقلة في الصين لعام 2010)، دار النشر السكانية الصينية، عام 2010.

10-وانغ يان جونغ:(بناء نظام تنموي للضمان الاجتماعي يتمتع به الجميع)، تحرير تشينغ جيا يوان، ووانغ يان جونغ- (إعلان تنمية الضمان الاجتماعي الصيني، رقم 4)، دار نشر الإسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2010، الصفحات من 104-53.

11- لين باو:(تأثير الشيخوخة السكانية تجاه نظام تأمينات المعاشات الأساسية لعاملي المؤسسات)، (مجلة العلوم السكانية الصينية) عام 2010 العدد الأول.

12- تحرير سونغ شي بين، وشين شو جوانغ:(اكتوارية التأمينات الاجتماعية)، دار نشر ضمان العمل الاجتماعي الصيني، عام 2007.

13- مكتب الإحصاء القومي شعبة الريف:(الاستطلاع السنوي للعمالة الريفية المهاجرة لعام 2009)، تحرير تساي فانغ- (الإعلان رقم 11 لمشكلات العمل والسكان في الصين) الصفحة رقم 5، دار نشر الاسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2010.

14- خاو خوي لي:(تأثير التوزيع الثاني لنظام تأمينات المعاشات الأساسية في الحضر)، دار نشر الاسهامات العلمية والاجتماعية، عام 2011.

15- خوا ينغ فانغ:(الضمان الاجتماعي لفئات التوظيف المرن)، (مجلة ضمان العمل الصيني)، العدد السادس لعام 2005.

16- ليانغ شيو لي- (تخفيف تأثير أساليب استمرار نقل علاقات تأمينات المعاشات الأساسية تجاه المشاركين في الضمان)، (مجلة الاستشارات العلمية"التكنولوجيا والإدارة") العدد رقم 28 لعام 2010.

17- شياو خونغ ماي:(انتقال تأمينات المعاشات الأساسية عبر المقاطعات- المشكلة والحل)، (جريدة كلية بكين المهنية لضمان العمل)، العدد رقم 4 لعام 2010.

18- جينغ حونغ تشينغ- (التعزيز العاجل للتضامن القومي لتأمينات المعاشات الأساسية لعاملي الحضر)، (مجلة الجوانب الاقتصادية)، العدد التاسع لعام 2010.

19- جاو شا:(وزارة الشؤون المدنية - انخفاض العجز في ممرضي رعاية المسنين من عشرات الملايين إلى عشرات الآلاف حالياً)، مجلة العمال، 2010-11-17.

20- يانغ توان، لي جين أنغ، وشي يوان تشينغ:(دراسة حول جانب خدمات رعاية المسنين الريفين في الصين ضمن الخدمات الصحية المجتمعية)، (مجلة العلوم الأول لعام 2009).

21- جاو لي شين:(تنمية وإصلاح قانون تأمينات المعاشات في ألمانيا)، (مجلة ديناميكية العلوم الاجتماعية العليا)، العدد الخامس لعام 2005.

22- جيانغ يوا شـيانغ:(إصلاح نظم تأمينات المعاشات الحكومية في السويد ومغزاه)، (مجلة جامعة جي جيانغ"طبعة العلوم الاجتماعية الإنسانية") العدد الرابع لعام 2003.

23- يانغ خونغ يان:(نظام تأمينات رعاية كبار الســن في الدول المتقدمة ومغزاه)، (الطب الأجنبي) جزء اقتصاديات الطب، العدد الأول للجزء 21 لعام 2004 (الإجمالي 81 عدد).

24- سوزان تستر:(مقارنة دولية للرعاية المجتمعية لكبار السن)، الباب الثاني والباب الرابع، دار النشر الاجتماعية الصينية، عدد 2004.

25- توا تيان جينغ، ويوان تيان كانغ بينغ، ووانغ تشياو- (التنمية المستدامة وانخفاض معدل المواليد في شرق آسيا – دراسة مقارنة للصين واليابان وكوريا الجنوبية)، المجتمع الياباني للمراجعات الجديدة، عام 2010

26- وزارة الصحة والعمل والرفاهية اليابانية، قسم المعلومات الإحصائية، شعبة الإحصائيات الاجتماعية -"نتائج استطلاع مرافق الرفاهية الاجتماعية وغيرها"، ديسمبر 2010.

المبحث السابع

استطلاع رأي حول أحوال رعاية المسنين والظروف الاقتصادية لرعاية المسنين الريفيين في عشرين مقاطعة ومنطقة ومدينة في الصين

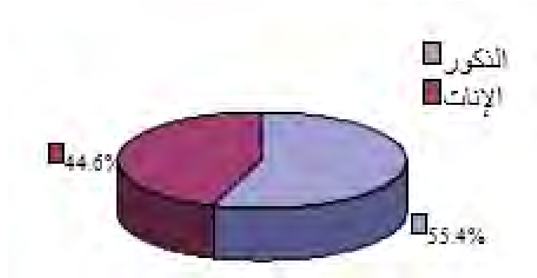
(مقدمة) على خلفية النسبة الهائلة التي تشغلها الشريحة السكانية الريفية في إجمالي السكان، ومع الزيادة المطردة في معدلات الشيخوخة، بدأت الصين تجربة النموذج الجديد لتأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة بداية من سبتمبر 2009، واستمرت اليوم في التقدم على كل المستويات، ولفهم الأحوال اقتصادية للمعاشات الريفية، والأوضاع الفعلية لإجراءات التأمينات الريفية الجديدة، تم تنفيذ مسح بالعينة شمل الأسر الريفية في عشرين مقاطعة ومدينة ومنطقة منها مقاطعة لياو نينغ ومدينة بكين ومنطقة منغوليا الداخلية الذاتية الحكم، وتم إجراء تحليل كلي بناءً على البيانات المتحصل عليها من ذلك المسح، ولهذا المسح قيمة مرجعية معتبرة في إتمام نظام تأمينات المعاشات الريفية ورفع مستوى الضمان الاجتماعي، وتوسيع المحتوى المقدم ودفع الإنفاق الريفي الخاص، وكذلك في تعزيز النمو الاقتصادي وعبور"مأزق الدخول المتوسطة"بشكل آمن.

بدأت الصين في عام 2009 إجراء تجارب تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديد عرفت اختصارًا باسم"التأمينات الريفية الجديدة"، ولفهم أحوال الرعاية الأسرية لكبار السن في الريف والأوضاع الفعلية لتنفيذ وتجارب التأمينات الريفية الجديدة، نظم مركز الدراسات السكانية بجامعة لياو نينغ في يوليو عام 2010 مسحًا بالعينات شمل أسرًا ريفية في عشرين مدينة ومنطقة ومقاطعة في بكين، وشانغهاي، وتيانجين، وجه جيانغ، ولياو نينغ، وآنخوي، وقوي جوو، وخه بيي، وخه نان، وخي لونغجيانغ، وجيلين، وجيانغسو، وقانسو، وخوبيي، وخونان، وشاندونغ، وشانشي، وسيتشوان، وتشونغتشينغ، وشنشي، ومنغوليا الداخلية، وأمكن الحصول على 1350 نتيجة، ويستعرض هذا المبحث جمع وتحليل تلك النتائج.

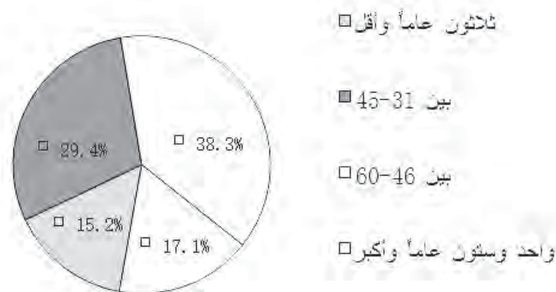
الباب الأول

الأحوال الأساسية للفلاحين

طبقًا لنوع المشتركين في المسح والتركيبة العمرية لهم، بلغت نسبة الذكور منهم 55.4%، بينما بلغت الإناث 44.6%، كما بلغت نسبة من هم أقل من ثلاثين عامًا 15.2%، أما من تراوحت أعمارهم بين 31-45 فقد بلغت نسبتهم 29.4%، أما من توجت أعمارهم بين 46-60 فقد بلغت نسبتهم 38.3%، أما من يبلغون سن 61 فبلغت نسبتهم 17.1%، انظر الشكل (1-7)، والشكل (2-7).



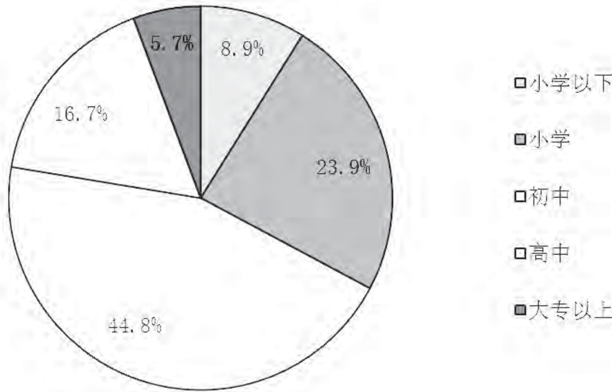
الشكل 1-7 تقسيم الفلاحين طبقاً للنوع



الشكل رقم 2-7 التقسيم العمري للفلاحين

مستوى التعليم لدى الفلاحين

وبالنسبة لمستوى التعليم، فقد بلغ عدد من حصلوا على قدر تعليمي يقل عن المستوى الابتدائي 120 نسمة بنسبة 8.9% من عينة البحث، أما من تلقوا تعليما ابتدائيًا فبلغ عددهم 332 نسمة بنسبة 23.9%، أما من تلقوا أول مراحل التعليم المتوسط فبلغ عددهم 604 نسمة بنسبة 44.8%، أما من تلقوا المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط فبلغ عددهم 225 نسمة بنسبة 16.7%، أما من تلقي تعليمًا عاليًا فبلغ عددهم 77 نسمة بنسبة 5.7%، وبشكل عام كلي فإن أكثر من ستين بالمئة من الفلاحين الذين شملهم المسح تلقوا تعليمًا متوسطًا فأعلى، أي إن مستوى التعليم الذي تلقاه الفلاحون قد ارتفع بصورة ملحوظة، انظر الشكل (3-7):



الشكل (3-7) مستوى التعليم الذي تلقاه الفلاحون

وبالنسبة للأحوال الصحية تمتع 994 نسمة ممن شملهم المسح بصحة ممتازة بنسبة 73.7%، أما ذوي الحالة الصحية العادية فبلغ عددهم 308 نسمة بنسبة 22.8%، أما ذوي الصحة المتدنية فقد بلغ عددهم 47 نسمة بنسبة 3.5%، وارتفعت نسبة"المتزوجين"فبلغت 85.6%، أما"من لم يتزوجوا بعد"فبلغت نسبتهم 8.9%، أما"الأرامل"فبلغت نسبتهم 4.5%، أما"المطلقين"فبلغت نسبتهم 0.7%، بالإضافة إلى"آخرين"بلغت نسبتهم 0.2%، انظر الجدول رقم (1-7):

الجدول (1-7) الأحوال الاجتماعية والصحية للفلاحين

الحالة الصحية	%	الحالة الاجتماعية	%
ممتازة	73.7	لم يتزوج بعد	8.9
عادية	22.8	متزوج	85.6
متدنية	3.5	أرمل	4.5
		مطلق	0.7
		آخرون	0.2

التركيبة السكانية للأسر الريفية

ترتفع نسبة الأسر النواة والتي تتكون من ثلاثة أفراد ينتمون لجيلين مختلفين، جيل الآباء وجيل الأبناء، وتبلغ نسبة هذه النوعية من الأسر 30%، بينما تبلغ نسبة الأسر التي تتكون من أربعة أفراد 22.5%، أما نسبة الأسر التي تتكون من فردين فتبلغ 20.5%، أما نسبة من يعيشون بمفردهم فبلغت 3%، وبتأثير سياسات تحديد النسل، دخلت الأسر الريفية في نموذج الأسر القليلة العدد، وتقلص حيز الأسر تدريجيًا، وأثر هذا كله بشكل سلبي مع قلة عدد الأولاد على الرعاية الأسرية التقليدية لكبار السن. انظر الجدول (2-7):

الجدول رقم (7-2) التركيبة السكانية والنوعية وتركيبة القوى العاملة للأسر الريفية (%)

عدد أفراد الأسرة	نسبة التركيبة الأسرية	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة القوى العاملة
1	3.0	39.1	42.4	14.7
2	20.5	43.2	38.7	52.8
3	30.0	14.9	15.0	20.4
4	22.5	2.4	3.3	9.9
5	15.2	0.3	0.3	1.8
أكثر من 6 أشخاص	8.8	0.1	0.3	0.5

الباب الثاني

أحوال تنقل وتوظيف الفلاحين

أثر تسارع معدلات التمدن والتخصيص الأفضل للقوى العاملة وضبط وترقية الهياكل الإنتاجية تأثيرًا بالغ الأهمية تجاه أحوال تنقل وتوظيف الفلاحين، ومن ثم فقد أجرينا مسحًا غطى العديد من الجوانب مثل نماذج وأنماط النشاط الاقتصادي للفلاحين، وفترات وطرق التعاقد بالنسبة للأرض والقوى العاملة، وكذلك العمالة المهاجرة.

أنماط ونماذج النشاط الاقتصادي للفلاحين

قسم هذا المسح أنماط النشاط الاقتصادي للفلاحين إلى عدة أنماط كالتالي: "فلاحين خالصين"، و"فلاحين يعملون بالزراعة ويعملون في الحضر"، و"فلاحين يعملون بالزراعة ويعملون في مؤسسات الريف والحضر"، و"فلاحين يعملون بالزراعة ويديرون أعمالهم الخاصة"، و"فلاحين يعملون فقط في الحضر"، و"فلاحين يعملون فقط في مؤسسات الريف والحضر"، و"فلاحين يديرون فقط أعمالهم الخاصة في القرى"، و"أخرين"، وقد بينت نتائج المسح إن النسبة الأعلى هي لنموذج"الفلاحين الخالصين"بعدد 485 نسمة بنسبة 35.6%، ويأتي في المركز الثاني نموذج"فلاحين يعملون بالزراعة ويعملون في الحضر"بعدد 277 نسمة بنسبة 20.2%، أما النسبة الأقل فهي لنموذج"فلاحين يديرون فقط أعمالهم الخاصة في القرى"، بعدد 51 نسمة بنسبة 3.4%، انظر الجدول رقم (7-3):

جدول رقم (7-3) أنماط النشاط الاقتصادي للفلاحين (بعدد الأشخاص، %)

النمط	العدد	النسبة المئوية
فلاحين خالصين	485	35.6
فلاحين يعملون بالزراعة ويعملون في الحضر	277	20.2
فلاحين يعملون بالزراعة ويعملون في مؤسسات الريف والحضر	111	8.0
فلاحين يعملون بالزراعة ويديرون أعمالهم الخاصة	142	10.2
فلاحين يعملون فقط في الحضر	167	12.1
فلاحين يعملون فقط في مؤسسات الريف والحضر	79	5.0
فلاحين يديرون فقط أعمالهم الخاصة في القرى	51	3.4
أخرين	103	5.5

وبلغت نسبة الفلاحين الذين يمارسون الإنتاج الزراعي لمدة تقل عن ستة أشهر سنويًا 75.6% من عينة المسح، أما نسبة من يمارسون الإنتاج الزراعي لمدة تزيد عن ستة أشهر سنويًا فبلغت 24.4% فقط، وبلغت نسبة من يمارسون الإنتاج الزراعي سنويًا لمدة تقل عن شهرين 52.9%، ويتركز نشاطهم خلال الشهرين في أعمال وضع البذور والحصاد، والوقت الباقي يمارسون فيه أنشطة اقتصادية أخرى، انظر الجدول (7-4):

الجدول (7-4) الوقت الذي يمارس فيه الفلاحون الإنتاج الزراعي

زمن الإنتاج الزراعي	العدد	%
0-2 شهر	703	52.9
2-6 شهر	302	22.7
أكثر من ستة أشهر	325	24.4

يختلف الفلاحون في إدراك أهمية الأراضي المتعاقد عليها في الدخل الاقتصادي للأسرة، فيعتقد 34.7% من الفلاحين بالأهمية البالغة للأراضي المتعاقد عليها، وينظرون إليها باعتبارها شريان حياة الأسرة، وتبلغ نسبة من يعتقدون بالأهمية النسبية للأراضي 41.4%، وينظرون إليها كضمان أساسي للحياة، كما أن 86.9% من أراضي الفلاحين تتم زراعتها بشكل ذاتي، و13.1% منها يتم تأجيرها للغير، ومن ناحية الرغبة في تأجير الأراضي، فإن 15.9% من الفلاحين ينوون تأجير أراضيهم للغير، بينما 78.1% من الفلاحين لا ينوون فعل ذلك، ويمكن في خضم ذلك ملاحظة أن الجزء الأكبر من الفلاحين لا ينوون تأجير أراضيهم للغير، ما يبرز أن الأرض ما زالت الدعامة الأساسية لحياة الفلاحين ولرعاية كبار السن، انظر الجدول (7-5):

الجدول (7-5) أحوال تعاقدات الأراضي لدى الفلاحين

أهمية الأرض	%	التأجير	%	نية التأجير	%
بالغة الأهمية وشريان الحياة	34.7	تزرع بشكل ذاتي	86.9	توجد نية	15.9
هامة نسبيًا وضمان أساسي	41.4	يتم تأجيرها	13.1	لا توجد نية	78.1
يمكن أن توجد ويمكن ألا توجد	19.1			لا أعرف	6.0
ليس لها أهمية	4.8				

أحوال هجرة الفلاحين للعمل

1. عدد المهاجرين بغرض العمل في الأسرة الريفية:

تبلغ نسبة الفلاحين الذين هاجروا بغرض العمل فعليًا 35.5%، ما يدل على أن الأمر نسبيًا ليس بالغريب، وتؤثر الأحوال الاقتصادية للأسرة تأثيرًا كبيرًا على عدد المهاجرين بغرض العمل في الريف، وتبلغ نسبة الأسر ذات الدخول المرتفعة نسبيًا الذين يرفضون الهجرة بغرض العمل 55.6%، كما تبلغ نسبة الأسر ذات الدخول المتوسطة والمتدنية الرافضين للهجرة بغرض العمل 52.6% و53.2% على التوالي (انظر الجدول 7-6)، كما يتأثر عدد المهاجرين بمستوى التعليم الذي تلقوه، حيث النسبة الأكبر ممن يختارون الهجرة للعمل تكون لمن تلقوا تعليمًا عاليًا، فتبلغ نسبتهم 61.8%، في حين تبلغ نسب المهاجرين ممن تلقوا تعليمًا متوسطًا متقدمًا، وتعليمًا متوسطًا أوليًا، وتعليمًا ابتدائيًا 19.3%، 18.9%، و19.6% على التوالي، وتتركز الشريحة السكانية المهاجرة للعمل بين عمري 21-40 عامًا، وتأتي الشريحة السكانية تحت سن العشرين في المركز الثاني، وتأتي بعدها الشريحة السكانية التي تتراوح بين 41-60 عامًا، ويبين ذلك أن هناك عوامل تؤثر في اتخاذ قرار الهجرة بغرض العمل ومنها الدخل الأسري والتركيبة العمرية ومستوى التعليم.

الجدول (7-6) عدد المهاجرين بغرض العمل في الأسر الريفية

عدد المهاجرين بغرض العمل في الأسر الريفية		0 فرد	فرد	فردين	ثلاثة أفراد	أربعة أفراد	خمسة أفراد	ستة أفراد	المجموع
مستوى الدخل الأعلى نسبياً	العدد	55	22	15	5	2	0	0	99
	النسبة المئوية	55.6	22.2	15.2	5.1	2	0	0	100
مستوى الدخل المتوسط نسبياً	العدد	480	228	165	28	7	3	1	912
	النسبة المئوية	52.6	25	18.1	3.1	0.77	0.33	0.11	100
مستوى الدخل المتدني نسبياً	العدد	159	76	54	9	0	1	0	299
	النسبة المئوية	53.2	25.4	18.1	3	0	0.33	0	100
المجموع	العدد	694	326	234	42	9	4	1	1310
	النسبة المئوية	53.0	24.9	17.9	3.2	0.7	0.3	0.1	100

2. اختيار الفلاحين لأماكن العمل عند الخروج من الريف:

يتأثر اختيار الفلاحين لأماكن العمل عند الخروج من الريف تأثيرًا كبيرًا بالعديد من العوامل مثل الأحوال المادية للأسرة، والأحوال الصحية، ومستوى التعليم، والسن وغيرها، ويميل الفلاحون عند الخروج للعمل إلى اختيار مدن المقاطعة التي يعيشون بها، وإلى جانب ذلك يفضلون العيش في المدن ذات الحكم المباشر وعواصم المقاطعات وغيرها من المدن التي تتميز بمستوى تنمية اقتصادية أكبر نوعًا، كما أن 31.8% من الفلاحين الأصحاء يختارون بلديات المقاطعات التي يعيشون فيها عند خروجهم للعمل، كما أن 29.6% منهم يختارون أي مدينة في نفس المقاطعة، كما أن 27.2% منهم يختارون عاصمة المقاطعة، و11.4% منهم يختارون المدن المباشرة، و7.5% منهم يختارون مدنًا غير عاصمة المقاطعة، و5.8% منهم يختارون مدنًا خارج المقاطعة تمامًا، و1.9% منهم يختارون يعملون خارج بلدات المقاطعة، أما الفلاحين ذوي الحالة الصحية المتدنية، فيختار قرابة 40% منهم الانتقال للعمل في المدن المباشرة وبلديات نفس المقاطعة، كما يفضل 20% منهم العمل في أي

مدينة في المقاطعة وخارج المدينة العاصمة، أما باقي المدن فلا يتم اختيارها (أنظر الجدول 7-7)، ويعكس هذا ضعف القدرات التوظيفية للفلاحين ذوي الحالة الصحية المتواضعة، ومن ثمّ يميلون لاختيار المدن الكبيرة للذهاب للعمل، كما يعد السن من أهم العوامل التي تدخل في اختيار الفلاحين لأماكن عملهم عند الخروج من الريف، فكلما صغر سن الفلاح كلما اتجه إلى المدن الكبيرة للعمل، أما من هم في منتصف العمر فأكبر فيختارون البلديات أو المدن الصغيرة القريبة من الأسرة، ليتسنى لهم رعاية الأسرة إلى جانب العمل، إلى جانب ذلك فهناك تأثير محدد لمستوى التعليم الذي تلقاه الفلاح تجاه اختياراته لأماكن العمل التي يتجه إليها عندما يخرج من الريف، حيث يتجه الفلاحون ذوي التعليم العالي لعاصمة المقاطعة في المقام الأول، ويأتي في المركز الثاني بلديات المقاطعة والمدن المباشرة بها وغيرها، أما ذوي المراحل الأولى والمراحل المتقدمة من التعليم المتوسط والمعاهد المتخصصة فيختارون في المقام الأول بلديات المقاطعة ثم يأتي مدن نفس المقاطعة وعاصمتها في المقام الثاني، ويمكن أن نلحظ من ذلك العلاقة الطردية بين التعليم الذي تلقاه الفلاحون وبين تنافسية الوظائف التي يعملون بها عند الخروج من الريف، فتنخفض بشكل نسبي قدرة الفلاحين ذوي المستوى التعليمي المنخفض على اختيار وظائفهم بعد الانتقال للحضر.

الجدول رقم (7-7) اختيارات الفلاحين لأماكن عملهم بعد الخروج من الريف

مكان العمل بعد الخروج من الريف		المدن المباشرة	عاصمة نفس المقاطعة	مدن المقاطعة	بلديات المقاطعة	عاصمة مقاطعة أخرى	مدينة أخرى خارج المقاطعة	بلديات خارج المقاطعة
السن	تحت سن 20 عاماً	7.7	46.2	38.5	30.8	23.1	0	0
	بين 21-40 عاماً	13.6	28.4	29.2	30.1	8.5	5.9	0.8
	بين 41-60 عاماً	7.9	26.4	29.2	36.1	5.6	7.4	2.3
	أكثر من 61 عاماً	4.3	19.1	17	34	10.6	2.1	4.3
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	4.8	23.8	19	23.8	4.8	0	4.8
	التعليم الأساسي	6.3	33.3	30.2	29.2	5.2	9.4	1
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	10.9	25.4	32.8	34.4	9	5.5	2.7
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	9	23.6	23.6	40.4	7.9	4.5	0
	التعليم الجامعي وأعلى	16.3	32.7	14.3	24.5	8.2	8.2	0
الحالة الصحية	ممتازة	11.4	27.2	29.6	29.6	7.5	5.8	1.9
	عادية	3.1	29.2	22.9	22.9	8.3	7.3	1
	متدنية	40	0	20	20	20	0	0

المستوى المادي للأسرة	مرتفع	5.6	36.1	33.3	33.3	11.1	8.3	2.8
	متوسط	10.6	28.3	25.6	25.6	6.9	5.8	0.8
	متدني	11.4	20.4	36.3	36.3	9.7	6.2	3.5

ملحوظة: هذا الجدول هو اختيار من متعدد، ويمكن للمشترك أن يختار عدة اختيارات، ولا تصل النسبة المئوية الأفقية إلى 100%.

3. التقسيم المهني والوظيفي للفلاحين المهاجرين من الريف:

إن الوظائف التي يلتحق بها الفلاحون المهاجرون للعمل كثيرة للغاية، كما أن التقسيمات المهنية لها متنوعة بشكل كبير، وتتركز- بشكل أساسي- في القطاعات التالية:(صناعة الخدمات، والقطاع العام، والمؤسسات الصناعية، وصناعة البناء، والمشروعات الصناعية والتجارية الخاصة، وقطاع المصايد وقطاعات أخرى)، وقد أظهر الاستطلاع أن النسبة الأكبر منهم يعمل في المشروعات الصناعية والتجارية الخاصة بنسبة 38.85%، بينما يعمل 12.41% منهم في قطاعات البناء، بينما يعمل 11.95% في المؤسسات الصناعية وخصوصًا مؤسسات القرى والبلديات، ويعمل 10.57% في صناعة الخدمات مثل الأكل والملابس والتأمين والترفيه وغير ذلك، كما يعمل 7.59% من الفلاحين في القطاع العام مثل الأجهزة والمؤسسات والمدارس والمستشفيات، وإلى جانب ذلك يعمل جزء من الفلاحين في أعمال لا يمكن تصنيفها بوضوح، فيعملون في أنماط توظيفية مرنة قائمة على العمل قصير المدى والأعمال الاعتيادية والأعمال اليومية، وتبلغ نسبتهم 18.39%، وتتدنى بشدة نسبة العمالة الريفية في قطاع المصايد، فتبلغ 0.23%، انظر الجدول رقم (7-8):

الجدول (7-8) التصنيف المهني لوظائف الفلاحين المهاجرين

التصنيف المهني	العدد	النسبة المئوية
قطاع الخدمات	46	10.57
القطاع العام	33	7.59
المؤسسات الصناعية	52	11.95
صناعات البناء	54	12.41
المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة	169	38.85
المصايد	1	0.23
أخر	80	18.39

ملحوظة:يشير بند"آخر"إلى العمالة التي لا يمكن تقسيمها بوضوح مثل الذين يعملون في الأعمال الاعتيادية واليومية وغيرهم

وطبقًا لمعايير المكتب الإحصائي القومي في تصنيف المهن، يتركز جزء كبير من وظائف العمالة المهاجرة في التصنيف السادس والرابع والثاني، ونسبة من يعملون في التصنيف السادس مثل مشغلي معدات النقل والإنتاج وما يتعلق بهم من عمال هي الأكبر، فتبلغ 45.13%، بينما تبلغ نسبة التصنيف الرابع مثل أعمال التجارة والخدمات 20.9%، أما من ينتمون للتصنيف الثاني مثل أعمال التقنيات المتخصصة فتبلغ نسبتهم 18.29%، وتتدنى نسبة الفلاحين الذين يعملون في باقي التصنيفات المهنية، وتبلغ نسبة من يعمل بباقي التصنيفات المهنية من الفلاحين المهاجرين 4.04%، فتبلغ نسبة الفلاحين في قطاعات الري والمصايد والرعي والغابات 2.61%، ولا تتعدَ نسبة الفلاحين في مجمل مسؤولي قطاعات الدولة والمنظمات الحزبية والمؤسسات ومنظمات القطاع العام 0.95%، كما تبلغ نسبة الفلاحين غير الخاضعين للتصنيف المهني 8.08%، كما لم يشمل الاستطلاع العسكريين، انظر الجدول (7-9):

الجدول (7-9) التصنيف المهني للفلاحين المهاجرين

%	العدد	التصنيف المهني
0.95	4	التصنيف الأول- مسؤولو قطاعات الدولة والمنظمات الحزبية والمؤسسات ومنظمات القطاع العام
18.29	77	التصنيف الثاني- العمالة الماهرة المتخصصة
4.04	17	التصنيف الثالث- الموظفين والعمال ذوو الصلة
20.90	88	التصنيف الرابع- موظفي التجارة والخدمات
2.61	11	التصنيف الخامس- موظفو الإنتاج في قطاعات الزراعة والغابات والرعي والمصايد والري
45.13	190	التصنيف السادس- مشغلي معدات النقل والإنتاج وما يتصل بهم من عمال
—	—	التصنيف السابع- العسكريون
8.08	34	التصنيف الثامن- عمالة لا يمكن تصنيف قطاعات عملهم

4. الاختيارات المهنية للفلاحين المهاجرين:

تختلف اختيارات الفلاحين المهاجرين المهنية طبقًا لعوامل الصحة والسن والتعليم، ويعتمد عدد كبير منهم على القوة العضلية، وتتدنى نسبة من يعملون في أعمال تتطلب مهارات وظيفية أو يديرون أعمال خاصة، وتبلغ نسبة من يتمتعون بمستوى صحي متميز في التصنيفات الوظيفية للعمال ومقدمي الخدمات 68.2%، وتبلغ نسبة من يتمتعون بصحة عادية في نفس التصنيف 67.1%، بينما تبلغ نسبة من يتمتعون بصحة متدنية 50%، ويهتم الفلاحون ذوو الصحة المتدنية بالأعمال الأخرى، ومن ناحية تأثير الفئة العمرية على اختيارات العمل يمكن ملاحظة أن الفلاحين الذين تقع أعمارهم بين 41-60 عامًا يميلون عند خروجهم للعمل من الريف إلى المهن التي تركز على اختيار العمال وعلى صناعة الخدمات، ويشغلون نسبة 76.6%، أما الفلاحون المهاجرون الذين يعملون في إدارة الأعمال الفنية، فإن النسبة الأكبر منهم يقعون ضمن الفئة العمرية التي تقل عن العشرين عامًا، وذلك بنسبة 23.1%، كما أن الفئة العمرية التي تقع بين عامي 21-40 عامًا هي الأكثر وسط الفلاحين الذين يديرون أعمالهم الخاصة، وبالنسبة لتأثير مستوى التعليم تجاه اختيارات المهن فإن 43.5% من الفلاحين الذين تلقوا تعليمًا جامعيًا فأكثر يختارون العمل في إدارة

الأعمال الفنية، انظر الجدول (7-10):

الجدول (7-10) الاختيارات المهنية للفلاحين المهاجرين

الوظيفة		العمال ومقدمو الخدمات	الأعمال الفنية والادارية	إدارة الأعمال الخاصة	أصحاب العمل	أخرون
السن	تحت سن 20 عاماً	69.2	23.1	0	0	7.7
	بين 21-40 عاماً	61.8	17.3	5.3	1.8	13.8
	بين 41-60 عاماً	76.6	10.9	3.5	0.5	8.5
	أكثر من 61 عاماً	55.6	16.7	2.8	2.8	22.2
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	71.4	0	0	0	28.6
	التعليم الأساسي	79.3	5.7	3.4	2.3	9.2
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	72.1	12.3	4.9	0.8	9.8
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	62.7	18.1	3.6	0	15.7
	التعليم الجامعي وأعلى	30.4	43.5	4.3	4.3	17.4
الحالة الصحية	ممتازة	68.2	15	4.1	1.6	11.1
	عادية	67.1	14.1	3.5	0	15.3
	متدنية	50	0	25	0	25

5. طرق حصول الفلاحين المهاجرين على العمل:

تتمثل طرق حصول الفلاحين المهاجرين على الوظائف في ترشيحات المنظمات الحكومية، وترشيحات الأقارب والأصدقاء، والحملات التي تقوم بها المؤسسات في الريف لاستقدام العمالة، والوسطاء، وترشيحات العمالة السابقة في الوحدات، وغيرها، وبالترتيب التنازلي للأحوال المادية للأسرة، أي أنه كلما انخفض دخل الأسرة، كلما ازداد الميل للحصول على الوظائف من خلال ترشيحات الأهل والأصدقاء، ومن خلال التقسيم العمري يمكن ملاحظة أن المساعدات الحكومية للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 41-60 عامًا هي الأكبر بنسبة 3.7% (انظر الجدول رقم 7-11)، ومن خلال التحليل المتقاطع للأحوال الصحية يمكن ملاحظة أن الفلاحين الأكثر تمتعًا بالأحوال الصحية أكثر قابلية للحصول على الوظائف من خلال ترشيحات المنظمات الحكومية وترشيحات الأقارب والأصدقاء.

الجدول 7-11 طرق حصول الفلاحين المهاجرين على الوظائف

طرق الحصول على الوظيفة		ترشيحات المنظمات الحكومية	الأقارب والأصدقاء	حملات استقدام العمالة	الوسطاء	ترشيحات العمالة السابقة	أخرون
الجنس	ذكر	3.2	63.1	6.4	1.6	15.3	20.1
	أنثي	2.1	59.3	7.2	4.1	11.3	21.5
السن	تحت سن 20 عاماً	0	84.6	7.7	7.7	15.4	15.4
	بين 21-40 عاماً	2.5	64	6.8	1.7	16.5	20.8
	بين 41-60 عاماً	3.7	60.7	7.5	3.7	11.2	20.9
	أكثر من 61 عاماً	0	47.8	2.2	0	10.9	20
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	4.8	52.4	0	0	0	14.3
	التعليم الأساسي	4.2	69.8	10.4	3.1	12.5	16.7
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	2.4	66.5	5.5	2.4	13.8	18
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	2.3	55.7	9.1	2.3	20.5	20.7
	التعليم الجامعي وأعلى	2	34.7	4.1	4.1	10.2	44.9
الحالة الصحية	ممتازة	3.2	62.3	5.1	2.4	12.7	21.8
	عادية	1	60.4	13.5	3.1	17.7	15.6
	متدنية	0	40	0	0	20	20
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	2.8	58.3	8.3	2.8	19.4	25
	منخفض	3.4	59.8	5.6	3.1	14.2	20.7
	متدني	0.9	67.9	9.8	0.9	10.7	19.6

ملحوظة:هذا الجدول هو اختيار من متعدد، ويمكن للمشترك أن يختار عدة اختيارات، ولا تصل النسبة المئوية الأفقية إلى 100%.

6. مقدار الوقت الذي يعمل فيه الفلاحون المهاجرون:

يرتبط الوقت الذي يعمل فيه الفلاحون المهاجرون ارتباطًا وثيقًا بعدد من العناصر أبرزها الأحوال الصحية والسن ومستوى التعليم والنوع، فمن بين الفلاحين المهاجرين الذين يقضون أكثر من نصف عام في العمل، يشغل ذوو الحالة الصحية الجيدة نسبة 76% منهم ، ويشغل ذوو الحالة الصحية العادية 72% منهم، فالوقت الذي يقضيه ذوو الحالة الصحية الجيدة في العمل أكثر من الوقت الذي يقضيه ذوو الحالة الصحية العادية، ويمكن من خلال التقسيم العمري ملاحظة إن الفئة العمرية التي تتراوح بين 21-40 عاماً هي القوة الرئيسة التي تشكل العمالة المهاجرة، فتتميز تلك الفئة بالقوة وتنوع خبرة العمل لديها، كما أن أكثر من 80% من تلك الفئة العمرية تقضي ستة أشهر في العمل،بينما40% من تلك الفئة يعملون لعام كامل، وإلى جانب ذلك يتزايد الوقت الذي يقضيه الفلاحون في العمل تباعًا مع مستوى التعليم ، فإن نسبة الفلاحين الحاصلين على مستوى تعليم جامعي فأكثر ويعملون عامًا كاملًا تصل إلى 57%. انظر الجدول (7-12):

الجدول رقم (7-12) الوقت الذي يستغرقه الفلاحون المهاجرون في العمل كل

عام

وقت العمل سنوياً		أقل من ثلاثة شهور	من 3 إلى 6 أشهر	بين 6 إلى 9 أشهر	بين 9 إلى 12 شهر
السن	تحت سن 20 عاماً	0	0	33.3	66.7
	بين 21-40 عاماً	2.7	14	17.1	66.2
	بين 41-60 عاماً	8.1	25.3	22.7	43.9
	أكثر من 61 عاماً	14.7	20.6	14.7	50
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	0	35.7	28.6	35.7
	التعليم الأساسي	10.1	24.7	24.7	40.5
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	5.9	18.8	18.8	56.5
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	2.6	18.2	22.1	57.1
	التعليم الجامعي وأعلى	4.4	4.3	8.7	82.6
الحالة الصحية	ممتازة	6.1	17.9	18.5	57.5
	عادية	4.8	22.6	26.2	46.4
	متدنية	0	25	25	50

7. دخل واستهلاك الفلاحين المهاجرين:

طبقًا لاستطلاع الرأي يرتبط مستوى الدخل الذي يتحصل عليه الفلاحون المهاجرون للعمل ارتباطًا وثيقًا بأعمارهم ونوعهم وحالتهم الصحية ومستوى التعليم والفئة التي يندرجون تحتها في نظام تسجيل الأسـر وغيرها من العناصر، ومن ناحية العلاقة بين الدخل والحالة الصحية، فإن ذوي الحالة الصحية الممتازة يستطيعون الحصول على دخل يتراوح بين 1000 – 2000 يوان شهريًا، وتتجاوز نسبة هؤلاء

60%، بينما تبلغ نسبة الفلاحين الذين يحصلون على دخل شهري يتعدى 2000 يوان 20%، بينما تبلغ نسبة ذوي الحالة الصحية العادية الذين يحصلون على رواتب شهرية تتجاوز 2000 يوان شهريًا 10% تقريبًا، ومن هنا يمكن ملاحظة تأثير الحالة الصحية تأثيرًا مباشرًا على مستوى الدخول التي يحصل عليها الفلاحون، فمتوسط الأجور التي يحصل عليه الفلاحون الأفضل صحيًا أكثر من متوسط الدخل الذي يحصل عليه ذوو الحالة الصحية المتدنية،كما أن الدخل الذي يتحصل عليهالفلاحون ذوو الأحوال الاقتصادية الأسرية الأفضل أعلى نسبيًا، حيث يحصل 45% منهمعلى دخول شهرية تتجاوز 2000 يوان، ويظهر هذا إن هؤلاء الفلاحين يختارون وظائف ذات دخول مرتفعة نسبيًا بسبب انحدارهم من أسر ذات مستوى اقتصادي مرتفع نسبيًا، ومن ناحية الفئة العمرية فإن دخول الفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 21-40 سنة تتراوح بين 1000-2000 يوان بنسبة 53%، بينما تتراوح دخول الفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 41-60 عامًا بين 500-1000 يوان، بنسبة 49%، ما يشير إلى التأثير الكبير للعمر تجاه دخول الفلاحين، حيث يتمتع الفلاحون ذوو السن الصغيرة بمميزات أفضل في الدخل وفي التوظيف، ومن ناحية مستوى التعليم يتناسب مستوى الدخل بشكل طردي مع مستوى التعليم الذي حصل عليه الفلاح المهاجر للعمل، فيزداد الدخل كلما ارتفع مستوى التعليم، أما من ناحية النوع فإن متوسط الدخل الذي يحصل عليه الذكور أكبر من الدخل الذي يتحصل عليه الإناث بشكل واضح، ما يدل على أن البحث عن عمل أسهل لدى الذكور عن الإناث، وكذلك الحصول على أجر أعلى، انظر الجدول رقم (7-13):

الجدول رقم (13-7) الدخل الشهري لدى الفلاحين المهاجرين

الدخل الشهري (باليوان)		أقل من 500	1000-500	2000-1001	3000-2001	أكثر من 3000
الجنس	ذكر	3.06	28.23	48.64	13.27	6.80
	أنثي	3.51	49.71	38.01	5.85	2.92
السن	تحت سن 20 عاماً	0.00	41.67	58.33	0.00	0.00
	بين 21-40 عاماً	1.35	30.18	52.70	9.01	6.76
	بين 41-60 عاماً	4.04	48.99	29.80	13.64	3.54
	أكثر من 61 عاماً	14.71	26.47	41.18	8.82	8.82
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	7.14	57.14	35.71	0.00	0.00
	التعليم الأساسي	4.49	41.57	41.57	10.11	2.25
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	4.17	34.17	44.17	11.25	6.25
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	0.00	42.86	44.16	7.79	5.19
	التعليم الجامعي وأعلى	2.17	17.39	54.35	17.39	8.70
الحالة الصحية	ممتازة	2.64	16.62	61.21	11.61	7.92
	عادية	4.76	40.48	42.86	8.33	3.57
	متدنية	25.00	25.00	50.00	0.00	0.00
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	0.00	21.88	34.38	21.88	21.88
	منخفض	2.79	34.06	47.06	11.15	4.95
	متدني	5.56	45.37	40.74	6.48	1.85

(5)إن مستويات الاستهلاك للفلاحين المهاجرين ليست مرتفعة على المستوى الكلي، ويقتصر الاتفاق الاستهلاكي على أساسيات الحياة مثل المأكل والملبس والمسكن وغيرها، ومن التحليل المتقاطع مع الأحوال الاقتصادية لأسر الفلاحين يظهر أن مستوى الاستهلاك الشهري للفلاحين المنتمين للأسر ذات الدخول المرتفعة نسبيًا يتراوح بين 501-1000 يوان بنسبة 46.67%، بينما الفلاحون المنتمون لأسر ذات دخول متدنية نسبيًا يقل استهلاكهم عن 500 يوان شهريًا، ومن ناحية الفئة العمرية يرتفع نسبيًا مستوى الاستهلاك الشهري للفلاحين دون العشرين عامًا، فيتراوح الاستهلاك الشهري لنسبة 58.33% منهم بين 501-1000 يوان، أما الاستهلاك الشهري لكثير من الفلاحين الذين يتجاوزون 61 عامًا يقل عن 500 يوان، ومن ناحية مستوى التعليم، فإن 73.91% من الفلاحين ذوي التعليم العالي يتراوح استهلاكهم الشهري بين 501-2000 يوان، أما من تلقوا مستويات متقدمة من التعليم المتوسط فيتراوح استهلاكهم الشهري بين 501-1000 يوان بنسبة 53.42%، أما الفلاحون الذين تلقوا مستويات أولية من التعليم المتوسط فيقل استهلاكهم الشهري عن 500 يوان بنسبة 50.66%، أما الغالبية العظمى من أصحاب التعليم الأساسي فأدنى فيقل استهلاكهم الشهري عن 500 يوان، ومن الواضح أن مستوى التعليم يؤثر تأثيرًا في مستوى الاستهلاك عند الفلاحين المهاجرين بغرض العمل، فكلما ارتفع مستوى التعليم لدى الفلاح كلما كان استهلاكه موجهًا لتنمية الذات بشكل أوضح، وكلما كان استهلاكه على المستويات الترفيهية والروحية والثقافية أكثر، هذا باستثناء الإنفاق على احتياجات الحياة الأساسية بالطبع، ومن ناحية النوع يرتفع معدل الاستهلاك لدى الذكور عن الإناث، ففي مستوى الدخل الذي يتراوح بين 1000-2000 يوان شهريًا، يشغل الذكور نسبة 13.33%، بينما يشغل الإناث نسبة 6.96%، أما في مستوى الاستهلاك الذي يقل عن 500 يوان شهريًا فتبلغ نسبة الذكور 49.83%، بينما تبلغ نسبة الإناث 50.63%، انظر الجدول رقم (14-7):

الجدول رقم (14-7) أحوال الاستهلاك الشهري للفلاحين المهاجرين للعمل

الاستهلاك الشهري أثناء العمل		0-200	201-500	501-1000	1001-2000	أكثر من 2000
الجنس	ذكر	11.23	38.60	36.84	11.93	1.40
	أنثي	10.76	39.87	42.41	6.33	0.63
السن	تحت سن 20 عاماً	8.33	25.00	58.33	8.33	0.00
	بين 21-40 عاماً	7.76	34.25	42.01	14.61	1.37
	بين 41-60 عاماً	13.11	44.81	36.07	4.92	1.09
	أكثر من 61 عاماً	23.33	43.33	26.67	6.67	0.00
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	15.38	53.85	23.08	7.69	0.00
	التعليم الأساسي	17.07	54.88	25.61	2.44	0.00
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	12.23	38.43	37.99	10.48	0.87
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	4.11	34.25	53.42	6.85	1.37
	التعليم الجامعي وأعلى	4.35	17.39	50.00	23.91	4.35
الحالة الصحية	ممتازة	10.77	36.74	40.61	10.50	1.38
	عادية	11.11	46.91	32.10	9.88	0.00
	متدنية	25.00	50.00	0.00	25.00	0.00
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	10.00	26.67	46.67	13.33	3.33
	منخفض	10.97	38.71	37.74	11.61	0.97
	متدني	11.76	43.14	40.20	3.92	0.98

1. درجة فهم الفلاحين المهاجرين لسياسات الضمان الاجتماعي:

يتأثر فهم الفلاحين المهاجرين لسياسات الضمان الاجتماعي الحضري بالعديد من العوامل مثل النوع والسن والحالة الصحية ومستوى التعليم ودخل الأسرة وغيرها، وترتفع درجة فهم واستيعاب الذكور لتلك السياسات عن الإناث بشكل طفيف، فتبلغ نسبة الذكور الذين يفهمونه بشكل كامل 2.7%، أي ترتفع نسبتهم عن الإناث بمقدار 2.1 درجة مئوية، ومن ناحية الفئة العمرية فإن الشريحة العمرية الأكثر فهمًا وادراكًا للضمان الاجتماعي بشكل كامل هي الفئة التي تتجاوز سن الواحدة والستين بنسبة 6.3%، يأتي بعدها الشريحة العمرية التي تتراوح بين 21-40 عامًا بنسبة 2.7%، ثم الشريحة العمرية التي تتراوح بين 41-60% بنسبة 0.5%، أما الشريحة العمرية الأكثر ادراكًا لبعض نواحي الضمان الاجتماعي فهي التي تتراوح بين 21-40 عامًا بنسبة 51.6%، ويأتي بعدها الشريحة العمرية لمن هم أقل من 20 عامًا بنسبة 46.2%، والشريحة العمرية لمن هم أكثر من 61 عامًا بنسبة 43.8%، وأخيرًا الشريحة العمرية التي تتراوح بين 41-60 عامًا بنسبة 42.7%، ويبلغ الفارق 8.9 درجة مئوية بين الأعلى والأقل، وعلى المستوى الكلي ترتفع نسبيًا درجة فهم واستيعاب الشريحة العمرية بين 21-40 عامًا، وهم الأكثر اهتمامًا بحقوق الضمان الاجتماعي الخاصة بهم، وتقترب النسب لدى الشريحة العمرية التي تقل عن 20 عامًا والشريحة العمرية التي تتراوح بين 41-60 عامًا، وبالنسبة لمستوى التعليم، فإن نسبة فهم وإدراك الفلاحين ذوي التعليم الجامعي هي الأكبر، وتصل إلى 8.9%، أما الفلاحون دون التعليم الابتدائي فيتدنى بشكل كبير مستوى إدراكهم لسياسات الضمان أو ينعدم تمامًا، انظر الجدول رقم (7-15):

الجدول رقم (15-7) درجة فهم الفلاحين المهاجرين للعمل لسياسات الضمان الاجتماعي الحضري (%)

درجة فهم سياسات الضمان الاجتماعي		فهم كامل	بعض الشيء	اطلاقاً
الجنس	ذكر	2.70	46.60	50.70
	أنثي	0.60	48.00	51.50
السن	تحت سن 20 عاماً	0.00	46.20	53.80
	بين 21-40 عاماً	2.70	51.60	45.70
	بين 41-60 عاماً	0.50	42.70	56.80
	أكثر من 61 عاماً	6.30	43.80	50.00
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	0.00	21.40	78.60
	التعليم الأساسي	1.20	33.70	65.10
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	0.80	50.40	48.70
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	2.50	49.40	48.10
	التعليم الجامعي وأعلى	8.90	57.80	33.30
الحالة الصحية	ممتازة	2.40	46.10	51.60
	عادية	0.00	51.90	48.10
	متدنية	0.00	50.00	50.00
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	3.00	66.70	30.30
	منخفض	2.20	46.60	51.20
	متدني	0.90	42.10	57.00

2. أحوال انضمام الفلاحين المهاجرين للعمل للتأمينات الاجتماعية:

بين برامج التأمينات الاجتماعية التي يشترك بها العمالة المهاجرة، تتزايد نسب الاشتراك في تأمينات المعاشات والتأمين الصحي، ويظهر من زاوية الدخل الأسري تزايد نسب مشاركة الفلاحين المهاجرين الذين ينتمون لأسر ذات دخول مرتفعة نسبيًا في التأمينات الاجتماعية، لا سيما نسب المشاركة في تأمينات المعاشات

والتأمين الصحي، أما من ناحية الحالة الصحية، فإن الفلاحين ذوي الحالة الصحية الممتازة هم الأكثر ميلًا للمشاركة في تلك التأمينات، أما ذوي الحالة الصحية المتدنية فلا يشتركون أساسًا في أية تأمينات، وبالنسبة للتقسيم العمري فإن نسبة مشاركة الفئة العمرية التي تتراوح بين 21-40 عامًا هي الأكبر، أما من هم أقل من 20 عامًا فلا يشتركون في أية تأمينات ماعدا التأمين الصحي، أما من زاوية مستوى التعليم، فكلما كان مستوى التعليم مرتفعًا كلما كانت نسب اشتراك الفلاحين المهاجرين في برامج التأمينات بأنواعها أكبر، وبهذا المنطق تبلغ نسبة من يشتركون بنظم تأمينات المعاشات من الفلاحين ذوي التعليم العالي 33.3%، أما نسبة من يشتركون بالتأمين الصحي فتبلغ 28.9%، أما نسبة من يشتركون في تأمينات البطالة فتبلغ 13.3%، بينما تبلغ نسبة من يشتركون بتأمينات إصابات العمل 22.2%، أما تأمين الإنجاب فيشارك به 11.1%، أما صناديق الإسكان فيشارك فيها 2.7%، انظر الجدول رقم (16-7):

الجدول رقم (16-7) اشتراك الفلاحين المهاجرين للعمل في التأمينات الاجتماعية (%)

حالة المشاركة		لا أشارك	تأمينات المعاشات	التأمين الصحي	تأمينات البطالة	تأمينات إصابة العمل	تأمينات الإنجاب	التأمينات التجارية	رواتب المؤسسات	صناديق الادخار
السن	تحت سن 20 عاماً	92.3	0	7.7	0	0	0	0	0	0
	بين 21-40 عاماً	77	15.6	14.7	3.1	11.6	2.7	0.9	0	3.1
	بين 41-60 عاماً	86.6	11.4	7.5	1	4	1	0	0.5	0.5
	أكثر من 61 عاماً	88.6	2.9	5.7	0	0	0	2.9	0	0
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	100	0	0	0	0	0	0	0	0
	التعليم الأساسي	90.7	7	5.8	0	3.5	0	0	0	0
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	85.4	8.9	8.1	0.4	5.7	0.4	0.4	0.4	1.6
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	72	19.5	15.9	2.4	8.5	2.5	2.5	0	1.2
	التعليم الجامعي وأعلى	62.2	33.3	28.9	13.3	22.2	11.1	0	0	2.7
الحالة الصحية	ممتازة	80.6	13.5	12.2	2.3	8.5	2.1	0.5	0.3	2.1
	عادية	89.2	8.3	4.8	0	1.2	0	1.2	0	0
	متدنية	100	0	0	0	0	0	0	0	0
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	76.5	17.6	23.5	2.9	8.8	3	0	0	2.9
	منخفض	80.7	13.5	10.8	2.1	7.5	2.1	0.9	0.3	2.1
	متدني	90.6	5.7	5.7	2	5.7	0	0	0	0

ملحوظة:هذا الجدول هو اختيار من متعدد، ويمكن للمشترك أن يختار عدة اختيارات، ولا تصل النسبة المئوية الأفقية إلى 100%.

الباب الثالث

استهلاك ودخول الأسر الريفية

الأحوال العامة

ومن زاوية الأحوال الكلية لاستهلاك ودخول الأسر الريفية يظهر أن متوسط الدخل السنوي للأسر الريفية يناهز 29984 يوان، ويبلغ فائض الاستهلاك السنوي حوالي 10128.94 يوان، بينما يبلغ متوسط دخل الفرد 14076.4 يوان، ويبلغ الإنفاق الفردي السنوي حوالي 6985.06 يوان (انظر الجدول رقم 17-7)، ويظهر من خلال نتائج المنوال الحسابي أن الدخل السنوي للأسر يبلغ 20000 يوان، بينما يبلغ فائض الاستهلاك السنوي 0 يوان، ويبلغ الدخل السنوي الفردي 10000 يوان، بينما يبلغ الإنفاق السنوي الفردي 5000 يوان، ويشير هذا إلى تدني دخول الأسر الريفية وتدني فوائض استهلاكهم.

الجدول رقم (17-7) الأحوال الكلية للاستهلاك والدخول لدى الأسر الريفية

	دخل الأسرة	فائض الاستهلاك السنوي للأسرة	الدخل الفردي السنوي	الانفاق السنوي الفردي
المتوسط (باليوان)	29984.08	10128.94	14076.40	6985.06
القيمة الوسيطة (باليوان)	25000.00	5000.00	10000.00	5000.00
المنوال الحسابي (باليوان)	20000	0	10000	5000
الانحراف المعياري (باليوان)	24761.319	14995.477	14168.783	7280.289

وطبقًا لاستطلاع الرأي فإن الأحوال الاقتصادية لمعظم الأسر الريفية تقع في المستوى المتوسط أو المستوى المتدني بنسبة 92.5%، ومنها 69.6% تنتمي للمستوى المتوسط، و22.9% تنتمي للمستوى المتدني نسبيًا، أما الأسر التي تقع أحوالها الاقتصادية في المستوى المرتفع فلا تتعدى 7.5%، انظر الجدول رقم (7-18):

الجدول رقم (7-18) تقسيم الأحوال الاقتصادية للأسر الريفية

مستوى دخل الأسرة	%	عدد الأسر
مرتفعة نسبياً	7.5	101
متوسطة	69.6	935
متدنية نسبياً	22.9	308

إن الدخل السنوي للأسرة الريفية لا ينقسم طبقًا لمجموعات متساوية، مظهرًا بذلك خصائص تشبه التوزيع الطبيعي، فتتدنى النسب التي تشغلها الأسر ذات الدخل المرتفعً والأسر ذات الدخل المنخفض في العدد الكلي للأسر، وبالتالي تزداد النسبة التي تشغلها الأسر ذات الدخول المتوسطة، وتتراوح الدخول الإجمالية السنوية للأسر بين 8000-50000 يوان، نصف تلك الأسر تقريبًا يتراوح دخلها السنوي بين 10000-30000 يوان، أما الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين 10000-20000 يوان فتبلغ نسبتها 26.29%، بينما الأسر التي يتراوح دخلها السنوي بين 20000-30000 يوان فتبلغ نسبتها 22.24%، إن فائض الاستهلاك الأسري السنوي هو إجمالي الفرق بين الدخل السنوي للأسرة وبين الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة، يشكل فائض الاستهلاك السنوي للأسرة الأساس للعديد من الأنشطة الاقتصادية مثل توسيع نطاق عمليات إعادة الإنتاج والادخار ومدفوعات المعاشات وغيرها، وقد بين الاستطلاع أن فائض الاستهلاك لدى 0.69% من الأسر الريفية يكون بالسالب، بينما يكون الفائض الاستهلاكي لما نسبته 21% من الأسر الريفية معدومًا، وطبقًا لإحصائيات مجموعات الدخل غير المتساوية، فإن الفائض الاستهلاكي السنوي للأسر يظهر سمات تشبه التوزيع الطبيعي، حيث تتدنى نسب الفوائض الأعلى والفوائض الأدنى، حيث تتراوح فوائض الاستهلاك الأسري عند 49.8% من الأسر بين 4000-20000 يوان، وتشغل الشريحة التي تتراوح فوائضها بين 8000-10000 يوان الجزء الأكبر من تلك النسبة، فتمثل 14.27%، انظر الجدول رقم (7-19):

الجدول رقم (19-7) الفوائض الكلية السنوية بين الدخل والاستهلاك لدى الأسر الريفية

الدخل الكلي السنوي للأسرة			الفائض السنوي للأسرة		
المبلغ الإجمالي	عدد الأسر	النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي	عدد الأسر	النسبة المئوية
800-1000	5	0.38	0≧	289	22.18
1001-1500	2	0.15	1-500	19	1.46
1501-2000	8	0.6	501-800	4	0.31
2001-5000	55	4.13	801-1000	34	2.61
5001-8000	69	5.18	1001-1500	10	0.77
8001-10000	108	8.11	1501-2000	76	5.83
10001-15000	131	9.84	2001-3000	49	3.76
15001-20000	219	16.45	3001-4000	35	2.69
20001-25000	89	6.69	4001-5000	128	9.82
25001-30000	207	15.55	5001-8000	69	5.3
30001-35000	60	4.51	8001-10000	186	14.27
35001-40000	118	8.87	10001-15000	113	8.67
40001-50000	109	8.19	15001-20000	153	11.74
50001-60000	57	4.28	20001-25000	23	1.77
60001-70000	23	1.73	25001-30000	42	3.22
70001-80000	20	1.5	30001-40000	36	2.76
80001-100000	33	2.48	40001-50000	13	1
100001-150000	11	0.83	50001-80000	14	1.07
150001-200000	7	0.53	80001- أكثر من	10	0.77

دخول الأسر الريفية

تتمثل مصادر دخل الأسر الريفية - بشكل أساسي- في الدخول الزراعية، ودخول العمل، والدخول التجارية، وتعويضات الأراضي، ورواتب المعاشات، والإيجارات، ودخول أخرى، وطبقًا للاستطلاع فإن الدخول الزراعية ودخول العمل يشكلان معًا المصدر الرئيس لدخول الأسر الريفية بنسبة تصل إلى 74.48%، منها 39.31% للدخول الزراعية، و35.17% لدخول العمل انظر الجدول رقم (20-7):

الجدول رقم (20-7) عدد الأسر الريفية ونسبتها المئوية طبقًا لمصادر الدخل

مصدر الدخل	العدد	%
الدخول الزراعية	883	39.31
دخول العمل	790	35.17
الدخول التجارية	211	9.39
تعويضات الأراضي	23	1.02
رواتب المعاشات	115	5.12
الايجارات	65	2.89
دخول أخرى	159	7.08

ملحوظة:تشمل الدخول الأخرى (1) القيمة المضافة للمدخرات البنكية (2) الدخول الثابتة مثل الأجور (3) مساعدات كبار السن التي يدفعها الأبناء (4) إعانات الأسر الأقل دخلًا (5) البدلات الخاصة للموظفين (6) الدعم الزراعي

إن الفجوة بين الدخول الزراعية للأسر الريفية كبيرة نسبيًا، فيزيد الدخل السنوي الأعلى عن 50000 يوان، بينما لا يصل الدخل السنوي الأدنى إلى 500 يوان، بينما يقع الجزء الأكبر من الدخول الزراعية للأسر الريفية بين 3000 يوان و20000 يوان، كما أن الفجوة بين الدخول الأسرية من الزراعة كبيرة أيضًا، فيزيد الدخل السنوي الأعلى

عن 50000 يوان، بينما لا يكاد الدخل الأقل أن يصل إلى 500 يوان، ويقع الجزء الأكبر من دخول الزراعة بين 1501-20000 يوان، كما تتراوح الدخول الأسرية من تربية الحيوانات والطيور بين 1500-5000 يوان، والدخل السنوي للأسر الزراعية عندما تخرج من الريف طلبًا للعمل يتراوح بين 8000-50000، منها %10.4 يتراوح دخلها بين 8001-10000 يوان، و%30.72 يتراوح دخلها بين 10001-20000 يوان، و%14.6 يتراوح دخلها بين 20001-30000 يوان، و%23.01 يتراوح دخلها بين 30001-50000 يوان، انظر الجدول رقم (21-7):

الجدول رقم (21-7) الدخول السنوية للأسر الريفية

الدخل السنوي	دخل الأنشطة الزراعية		دخل الزراعة		دخل تربية الحيوانات والطيور		دخل العمل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1-500	16	1.81	16	2.14	8	3.9	1	0.12
501-800	5	0.57	4	0.53	1	0.49	6	0.7
801-1000	25	2.83	26	3.48	21	10.24	4	0.47
1001-1500	8	0.91	10	1.34	5	2.44	0	0
1501-2000	73	8.27	77	10.29	30	14.63	16	1.87
2001-3000	44	4.98	50	6.68	23	11.22	16	1.87
3001-5000	167	18.91	160	21.39	32	15.61	51	5.96
5001-8000	106	12	96	12.83	16	7.8	52	6.07
8001-10000	146	16.53	107	14.3	25	12.2	89	10.4

10001-20000	192	21.74	147	19.65	24	11.71	263	30.72
20001-30000	48	5.44	27	3.61	10	4.88	125	14.6
30001-50000	41	4.64	20	2.67	9	4.39	197	23.01
أكثر من 5000	12	1.36	8	1.07	1	0.49	36	4.21

وطبقًا للاستطلاع يتراوح الدخل التجاري للأسرة - بشكل رئيس- بين 10000-50000 يوان، بنسبة 63.68%، منهم 31.34% يتراوح دخلهم بين 10001-20000 يوان، و14.4% يتراوح دخلهم بين 20001-30000 يوان، و17.91% يتراوح دخلهم بين 330001-50000 يوان، أما 5,97% من الأسر فتتدنى دخولهم التجارية عن 5000 يوان، بينما تبلغ نسبة الأسر التي يزيد دخلها التجاري عن 50000 يوان 12.44%، وتنقسم المشروعات التي تديرها الأسر الزراعية إلى التجارة والنقل والتصنيع والصيانة والبناء والديكور والايجارات والخدمات ومشروعات أخرى، وتبلغ نسبة المشروعات التجارية 56.45%، وتبلغ نسبة مشروعات النقل 5.91%، وتبلغ نسبة مشروعات التصنيع 13.98%، والصيانة 3.76%، والبناء 2.69%، والديكور 1.61%، والايجارات 0.54%، والخدمات 10.75%، أما الباقي فيأتي بنسبة 4.30%، انظر الجدول (22-7):

الجدول رقم (22-7) الدخل التجاري السنوي للأسر الزراعية

الدخل التجاري السنوي	%	تصنيف الأعمال	%
0-5000	5.97	التجارة	56.45
5001-10000	17.91	الشحن	5.91
10001-20000	31.34	التصنيع	13.98
20001-30000	14.43	الصيانة	3.76
30001-50000	17.91	البناء	2.69
50001-70000	3.48	الديكور	1.61
أكثر من 70001	8.96	الإيجارات	0.54
		الخدمات	10.75
		أخر	4.3

ملحوظة: يشير تصنيف"آخر"إلى المشرعات التي لا يمكن تصنيفها بدقة

وطبقًا للاستطلاع يحصل 1.7% من الأسر الريفية على تعويضات الأراضي، كما أن التقلبات في مبالغ تعويضات الأراضي كبيرة للغاية، فتزيد أكبر تعويضات عن 180 ألف يوان، بينما لا تصل أقل تعويضات إلى 800 يوان، كما تتدنى نسبيًا التعويضات التي تحصل عليها أغلبية الأسر، فتبلغ نسبة الأسر التي تحصل على أقل من 1500 يوان 65.52%، منهم 26.09% يحصلون على أقل من 800 يوان، و30.43% يحصلون على تعويضات تتراوح بين 801-1500 يوان، انظر الشكل (23-7):

الجدول (23-7) تعويضات الأراضي التي تحصل عليها الاسر الزراعية

تعويضات الأراضي	العدد	%
1-800	6	26.09
801-1500	7	30.43
1501-2000	1	4.35
2001-8000	2	8.7
8001-20000	2	8.7
20001-50000	1	4.35
50001-150000	1	4.35

150001-180000	1	4.35
180000أكثر من	2	8.7

وفي القرى تصبح إيجارات الأراضي والمساكن أمرًا عاديًا بمرور الوقت، ويزيد أعلى دخل سنوي للأسرة من مشروعات التأجير عن 20000 يوان، ويقل أدنى دخل عن 500 يوان، وبين الأعلى والأدنى تبلغ نسبة الأسر التي تتحصل على دخل من الإيجارات يزيد عن 15000 يوان 7.41%، ونفس النسبة تشغلها الأسر التي تحصل على دخل يقل عن 500 يوان، وتقع النسبة الأكبر من دخول الإيجارات بين 3001-10000 يوان، وذلك بنسبة 40.74%، وعلى مستوى الدخول المتوسطة والمتدنية، تشغل الأسر التي تحصل على إيجارات تتراوح بين 501-1000 يوان نسبة 14.81%، وتبلغ نسبة الأسر التي تتحصل على دخول تتراوح بين 2001-3000 يوان و10001-15000 يوان 11.11%، وتزداد بشكل كبير مشروعات التأجير في الريف، لا سيما تأجير وسائل المعيشة ووسائل الإنتاج، وتنقسم مشروعات التأجير طبقًا للنوع إلى تأجير الأراضي والعقارات والسيارات والماكينات وأحواض تربية الأسماك وغيرها، وتتركز معظم مشروعات الإيجارات في تأجير الأراضي والعقارات، ويشكل الاثنين نسبة 94.12%، تشغل منها مشروعات تأجير الأراضي 62.75%، أما مشروعات تأجير العقارات فتشغل 31.37%، وتبلغ النسبة المئوية لتأجير أحواض الأسماك والسيارات والماكينات 1.96%، انظر الجدول رقم (7-24):

الجدول رقم (7-24) مشروعات الإيجارات ودخل الأسرة

الدخل المتحصل عليه من التأجير	%	التصنيف	النسبة المئوية
100-500	7.41	إيجار الأراضي	62.75
501-1000	14.81	إيجار العقارات	31.37
1001-2000	7.41	إيجار أحواض السمك	1.96
2001-3000	11.11	إيجار السيارات	1.96
3001-5000	20.37	إيجار الماكينات	1.96
5001-10000	20.37		
10001-15000	11.11		
15001-20000	3.7		
20001أكثر من	3.7		

تتباين بشدة مستويات الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الزراعية، حيث تتجاوز معدلات الإنفاق الاستهلاكي الأعلى 80000 يوان سنويًا، وتقل المستويات الأدنى عن 2000 يوان، وتقع الغالبية العظمى من معدلات الإنفاق الاستهلاكي للأسر الريفية بين 8000-20000 يوان، منهم 11.36% بين 8001-10000 يوان سنويًا، و4.71% بين 10001-12000 يوان، و12.44% بين 12001-15000 يوان، بينما تشغل معدلات الإنفاق الاستهلاكي التي تقع بين 15001-20000 يوان نسبة 21.95%.

وتتدنى بشكل نسبي معدلات الإنفاق على مستلزمات الحياة اليومية لدى الأسر الريفية، حيث تتدنى معدلات الإنفاق السنوي على المأكل والملبس لدى 75.16% من الأسر عن 12000 يوان سنويًا، منهم 16.19% تقل معدلاتهم عن 3000 يوان، و24.84% تتراوح معدلات انفاقهم بين 3001-6000 يوان، و13.89% تتراوح معدلات انفاقهم بين 6001-9000 يوان، و20.24% تتراوح معدلات إنفاقهم بين 9001-12000 يوان، أما الأسر التي تزيد معدلات إنفاقها عن 12000 يوان فلا تتعدى نسبتهم 24.84%.

الجدول (25-7) الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر الريفية

معدلات الإنفاق لدى الأسر الريفية		الإنفاق على الاجتياحات الأساسية		الإنفاق على الاتصالات والمواصلات	
المبلغ الكلي	%	المبلغ الكلي	%	المبلغ الكلي	%
3000أقل من	3.4	3000أقل من	16.19	1-200	4.63
3001-5000	5.02	3001-6000	24.84	201-500	19.18
5001-8000	8.81	6001-9000	13.89	501-800	7.87

8001-10000	11.36	9001-12000	20.24	801-1200	25.22
10001-15000	17.15	12001-15000	9.44	1201-1500	8.73
15001-20000	21.95	15001-18000	3.1	1501-3000	25
20001-30000	17.77	18001-21000	5.79	3001-5000	6.25
30001-40000	8.5	21001-25000	2.14	5001-8000	0.86
40001-50000	3.01	25001-30000	2.62	8001-10000	1.19
أكثر من 50001	3.02	أكثر من 30000	1.75	أكثر من 10001	1.08

كما تأتي معدلات الإنفاق السنوي على النواحي الصحية في الأسر الريفية في المستوى المنخفض، حيث تقع معدلات الإنفاق على النواحي الصحية سنويًا في حيز 3000 يوان، بينما تتدنى معدلات الإنفاق على النواحي الصحية لدى 16.65% من الأسر عن 500 يوان سنويًا، وتتراوح لدى 26.7% من الأسر بين 501-1000 يوان، وتتراوح لدى 20.56% من الأسر بين 1001-2000 يوان، وتتراوح لدى 11.91% من الأسر بين 2001-3000 يوان، وتتراوح لدى 5.4% من الأسر بين 3001-4000 يوان، وتتراوح لدى 7.61% من الأسر بين 4001-5000 يوان، بينما تبلغ نسبة الأسر التي يزيد الإنفاق فيها على النواحي الصحية عن 5000 يوان 11.63%.

أما من ناحية إنفاق الأسر الريفية على التعليم فتقل بشكل نسبي أعلى المعدلات وأدنى المعدلات في الإنفاق على التعليم، فتبلغ نسبة الأسر التي تنفق أكثر من 20000 يوان على التعليم 2% فقط، بينما تبلغ نسبة الأسر التي يقل إنفاقها عن 500 يوان 4.92%، كما تقل معدلات الإنفاق الأسري على الإسكان، حيث تقع معدلات الإنفاق على الإسكان لدى 81.74% من الأسر في حيز 4000 يوان، منها 12.03% تقل معدلات إنفاقهم على الإسكان عن 500 يوان، و10.92% تتراوح معدلات إنفاقهم على الإسكان بين 501-1000 يوان، و22.41% تتراوح معدلات إنفاقهم على الإسكان بين 1001-2000 يوان، و14.52% تتراوح معدلات إنفاقهم على الاسكان بين 2001-3000 يوان، و12.86% تتراوح معدلات إنفاقهم على الإسكان بين 3001-4000، وهناك فقط 18.26% من الأسر تتجاوز معدلات إنفاقهم على الإسكان 4000 يوان، انظر الجدول رقم (26-7):

الجدول رقم (26-7) الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان لدى الأسر الريفية

(%)

مقدار الإنفاق	نسبة الإنفاق على الصحة	نسبة الإنفاق على التعليم	نسبة الإنفاق على الإسكان
1-500	16.65	4.92	12.03
501-1000	26.7	11.37	19.92
1001-2000	20.56	19.05	22.41
2001-3000	11.91	10.29	14.52
3001-4000	5.4	8.45	12.86
4001-5000	7.16	9.83	5.39
5001-8000	5.3	10.75	5.81
8001-10000	3.26	10.14	2.49
10001-20000	3.07	13.21	2.9
20001-50000	—	1.53	0.41
أكثر من 500001	—	0.46	1.24

الباب الرابع

أحوال تقديم الرعاية لكبار السن في الأسر الريفية

عدد المسنين التي ترعاهم الأسرة في الريف

وطبقًا للاستطلاع تبلغ نسبة الأسر الريفية التي لا تحمل أية مسؤوليات تجاه رعاية المسنين 55.2%، بينما تبلغ نسبة الأسر الريفية التي ترعى مسنًا واحدًا 18.3%، بينما تبلغ الأسر الريفية التي ترعى عدد 2 مسنين 20.5%، بينما تبلغ نسبة الأسر التي ترعى ثلاثة مسنين 6%، انظر الجدول رقم (27-7):

الجدول (27-7) عدد كبار السن التي ترعاهم الأسرة الريفية

عدد كبار السن الذين ترعاهم الأسرة الريفية	العدد	%
0	733	55.2
1	243	18.3
2	273	20.5
3	40	3.0
4 أشخاص فأكثر	40	3.0

يقل المتوسط الشهري لتكاليف المعيشة لكل فرد من كبار السن في الأسرة بشكل عام عن 400 يوان، بنسبة 82.5%، أما المسنون الذين تتراوح تكاليف المعيشة لديهم بين 101-200 يوان، وبين 210-300 يوان فنسبتهم بالترتيب 27.5%، و26.8%، أما المسنون الذين تقل تكاليف معيشتهم عن 400 يوان فتبلغ نسبتهم 17.5%، انظر الجدول رقم (28-7):

الجدول رقم (28-7) متوسط تكاليف المعيشة للمسنين الريفيين شهرياً

متوسط تكاليف المعيشة للمسنين الريفيين (الشهر/اليوان)	العدد	النسبة المئوية
أقل من 100 يوان	79	13.2
101-200	165	27.5
201-300	161	26.8
301-400	90	15.0
401-500	53	8.8
501-600	25	4.2
601-700	7	1.2
701-800	12	2.0
أكثر من 801	8	1.3

ومن ناحية مصادر تكاليف المعيشة لكبار السن في الريف فتتركز في مدخراتهم، وفي مساعدات الأبناء، وفي رواتب المعاشات الاجتماعية، التأمينات التجارية، والإعانات الحكومية، وتعويضات الأراضي، ومصادر أخرى (وتشمل المصادر الأخرى الضمان الريفي للأسر الأقل دخلًا، والعلاج التعاوني الريفي الجديد، ودعم الكتائب، ورواتب المعاقين وغيرها)، أما في ما يخص نسب مصادر تكاليف المعيشة، فإن النسبة الأكبر

تتركز حاليًا في مدخرات المسنين الشخصية ومساعدات الأبناء، فينظر 44% من الفلاحين إلى المدخرات الشخصية للمسنين باعتبارها المصدر الأساسي لتكاليف معيشتهم، وينظر 38.8% من الفلاحين إلى مساعدات الأبناء باعتبارها المصدر لأساسي لتكاليف معيشتهم، بينما ينظر 0.3% من الفلاحين إلى تأمينات المعاشات التجارية باعتبارها المصدر الأساسي لتكاليف المعيشة للمسنين، ومن خلال ذلك يمكن ملاحظة إن المصادر الأساسية لتكاليف المعيشة لكبار السن في الأسر الريفية تتركز في مدخرات المسنين الشخصية وفي المساعدات التي يدفعها الأبناء، ويدل هذا على الرعاية الأسرية لكبار السن ما زالت هي الوسيلة الأهم والأكثر ألفة حاليًا.

تبلغ نسبة الأسر الريفية التي تشمل كبار السن الذين يحتاجون تكاليف طبية يومية تقل عن 500 يوان سنويًا 25.4%، بينما تبلغ نسبة الأسر التي تتراوح التكاليف بها بين 501-1000 يوان 30%، أما الأسر التي تتراوح التكاليف بها بين 1001-3000 يوان فتبلغ 28.5%، أما نسبة الأسر التي تنفق أكثر من 3000 يوان شهريًا فهي الأقل، انظر الجدول رقم (29-7):

الجدول رقم (29-7) تكاليف الرعاية الطبية التي يحتاجها كبار السن الريفيون

متوسط الفرد من تكاليف الرعاية الطبية للمسنين (باليوان/عام)	العدد	%
أقل من 500 يوان	151	25.4
501-1000	178	30.0
1001-3000	169	28.5
3001-5000	56	9.4
5001-10000	23	3.9
أكثر من 10000 يوان	17	2.9

إن نسب تعويضات الرعاية الطبية للمسنين في الريف متدنية، انظر الجدول (30-7)، ومن ثم فإن مساعدات الأبناء هي المصدر الأول لتكاليف الرعاية الطبية، وتأتي في المرتبة الثانية المدخرات الشخصية للمسنين، وتباعًا مع تطبيق الضمان الريفي الجديد أصبحت رواتب المعاشات واحدة من أهم مصادر التكاليف الطبية للمسنين الريفيين، انظر الجدول رقم (31-7):

الجدول رقم (30-7) نسب تعويضات الرعاية الطبية للمسنين في الريف

نسب تعويضات الرعاية الطبية للمسنين في الريف (%)	العدد	النسبة
0	138	30.5
1-20	51	11.3
21-40	107	23.6
41-60	77	17.0
61-80	64	14.1
81-100	16	3.5

الجدول رقم (31-7) المصادر الأساسية لتكاليف الرعاية الطبية لكبار السن في الريف

مصادر تكاليف الرعاية الطبية	المصدر الأول		المصدر الثاني	
	العدد	%	العدد	%
المدخرات الشخصية لكبار السن	238	40	47	16
رواتب معاشات كبار السن	94	16	83	29
التأمينات الاجتماعية	3	1	5	2
المساعدات الحكومية	8	1	6	2
تعويضات الاراضي	13	2	14	5
مساعدات الأبناء	227	38	124	44
أخر	12	2	6	2

طبقًا للاستطلاع فإن 13.3% من الفلاحين مقتنعين بأن الضغوط الاقتصادية للرعاية الأسرية للمسنين هائل، كما أن 20.3% من الفلاحين مقتنعين بأن الضغوط الاقتصادية للرعاية الأسرية للمسنين كبيرة نسبيًا، وهناك 32.2% من الفلاحين مقتنعين بأن الضغوط الاقتصادية للرعاية الأسرية للمسنين عادية، أما الفلاحين المقتنعين بأن الضغوط الاقتصادية للرعاية الأسرية للمسنين ليست كبيرة فتبلغ نسبتهم 8.8%، انظر الجدول رقم (32-7):

الجدول رقم (32-7) الضغوط الاقتصادية للرعاية الأسرية للمسنين في الريف

ضغوط الرعاية الأسرية للمسنين	العدد	%
كبيرة جداً	80	13.3
كبيرة نسبياً	122	20.3
عادية	194	32.3
ليست كبيرة جداً	152	25.3
ليست كبيرة	53	8.8

ومن ناحية النية لمساعدة ودعم كبار السن فإن 58.13% من الفلاحين على استعداد كبير لدعم كبار السن، كما أن هناك 34.14% من الفلاحين لديهم نية متوسطة لدعم كبار السن، وتكون النسبتان معًا 92.71%، ما يوضح الوجود العام للرأي والاتجاه الذي يرى"تربية الأبناء لغرض العناية بالآباء في الكبر"، والغالبية العظمى من الأبناء لديهم النية والرغبة لتحمل مسؤوليات وأعباء العناية بكبار السن، وطبقًا للاستطلاع فإن 57% من الفلاحين يرون أن السبب الرئيس للإقلاع عن مسؤولية رعاية المسنين هي لثقل المسؤولية، كما أن 21% من الفلاحين يرون بأن ليس لديهم وقت للعناية بكبار السن لخروجهم من الريف للعمل، ما يجعلهم غير قادرين على ذلك، كما أن

19% من الفلاحين بسبب كثرة أبنائهم وبسبب اضطرارهم على العناية بالعديد من الأشخاص والإنفاق عليهم لا يستطيعون الموازنة بين رعاية الأبناء ورعاية كبار السن، كما أن 14% من الفلاحين يرون أن الاختلافات في العادات الحياتية بين الأبناء وبين كبار السن يؤثر بالسلب على رعايتهم لكبار السن، كما أن 4% من الفلاحين يرون أن تقسيم المسنين لممتلكاتهم غير عادلة وبالتالي لا يرغبون في العناية بهم، أما في بند"آخرين"فهناك 4% من الفلاحين تقريبًا يرون أن السبب في عدم رغبة الأبناء في رعاية كبار السن هو كونهم غير بارين بهم، انظر الجدول رقم (33-7)، (34-7):

الجدول رقم (33-7) نية الرعاية الأسرية لكبار السن في الريف

نية رعاية كبار السن	العدد	%
على استعداد كبير	361	58.13
يرغب نوعًا	212	34.14
يرغب بشكل عادي	40	6.44
لا يرغب	6	0.97
لا يرغب مطلقاً	2	0.32

الجدول رقم (34-7) أسباب رفض الأسر الريفية لرعاية المسنين

البند	ثقل المسؤولية	كثرة الأبناء	عدم القدرة على الرعاية	اختلاف العادات المعيشية	عدم العدالة في توزيع الممتلكات	أخرى
العدد	357	118	129	86	26	22
%	0.57	0.19	0.21	0.14	0.04	0.04

الباب الخامس

أحوال تطبيق تأمينات المعاشات الاجتماعية الريفية الجديدة

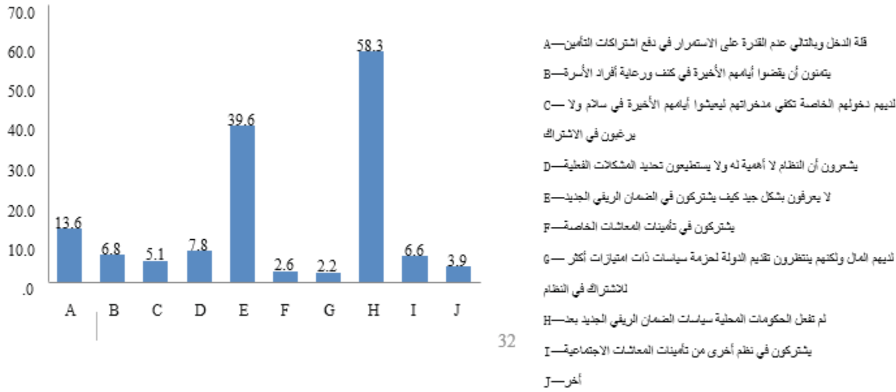
وأثناء هذا الاستطلاع لم تكن سياسات الضمان الريفي الجديد قد طبقت بشكل كامل في البلاد بكاملها، ومن ثم فقد شمل الاستطلاع عينات من المناطق التي بدأت فيها تجارب النظام الجديد ومناطق أخرى لم تبدأ فيها بعد، وطبقًا لاستطلاع الرأي فإن 19.4% من الفلاحين قد اشتركوا في الضمان الريفي الجديد بنسبة الخمس تقريبًا، وبلغت نسبة المشاركين ممن تقل أعمارهم عن 20 عامًا 11.1%، أما المشاركين الذين تراوحت أعمارهم بين 21-40 عامًا 13.1%، أما المشاركين الذين تراوحت أعمارهم بين 41-60 عامًا فقد بلغت نسبتهم 21.8%، أما المشاركين الذين ارتفعت أعمارهم عن 61 عامًا فقد بلغت نسبتهم 24.2%، انظر الجدول رقم (35-7):

الجدول رقم (35-7) أحوال مشاركة الفلاحين في الضمان الريفي الجديد

الفئة العمرية مشارك		الضمان الريفي الجديد	
		لم يشارك بعد	
أقل من 20 عاماً	العدد	2	16
	%	11.1%	88.9%
بين 21-40 عاماً	العدد	51	338
	%	13.1%	86.9%
بين 41-60 عاماً	العدد	142	509
	%	21.8%	78.2%
أكثر من 61 عاماً	العدد	54	169
	%	24.2%	75.8%

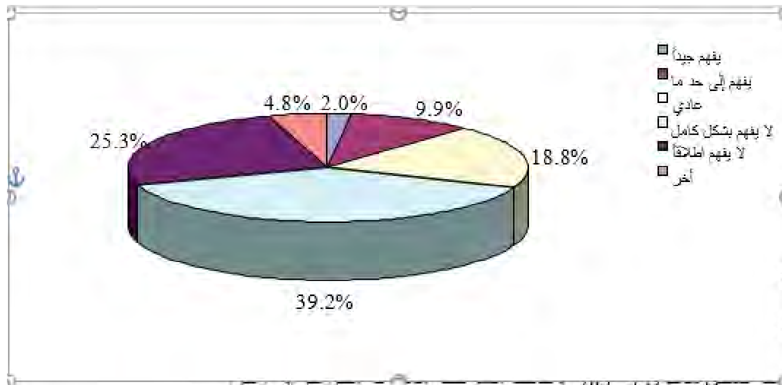
وبالنسبة إلى قرابة ثمانين بالمئة من الفلاحين الذين لم يشتركوا بعد في الضمان الريفي الجديد، فإن 58.3% منهم لم يشتركوا بسبب عدم تطبيق سياسات الضمان الريفي الجديد في مناطقهم، ويأتي في المقام الثاني عدم فهم الفلاحين للضمان الريفي الجديد (بنسبة 39.6%)، وبعدها يأتي انخفاض الدخل، حيث تنعدم القدرة

على مواصلة سداد مصاريف التأمينات (13.6%)، وإلى جانب ذلك هناك 7.8% و2.2% من الفلاحين على الترتيب يشعرون بأن النظام الجديد ليس ذو جدوى، ولا يستطيع حل المشكلات الواقعية، أو أنهم لا يمتلكون المال الفائض للمشاركة فيه، ولكنهم ينتظرون الدولة لتقدم حلولًا لأفضل، انظر الشكل رقم (4-7):



الشكل (4-7) أسباب عدم مشاركة الفلاحين في الضمان الريفي الجديد

وطبقًا للاستطلاع فقد تدنت بشدة مستويات فهم الفلاحين للنظام الريفي الجديد، فقد بلغت نسبة المدركين جيدًا له 2% فقط، بينما بلغت نسبة من يدركه بشكل معقول 9.9%، وكانت الشريحة العمرية التي تتراوح بين 41-60 عامًا هي الأكثر إدراكًا له بنسبة 14.7%، بمتوسط أعلى بمقدار 2.8 نقطة مئوية، وكانت الشريحة العمرية الأقل إدراكًا له هي التي تقل عن 20 عامًا، حيث لا يفهم الفلاحون بشكل عام في تلك الفترة العمرية هذا النظام بشكل كبير أو بشكل متوسط، ويرتبط هذا بالفترة العمرية التي يبدأ فيها الفلاح الانضمام للتأمينات، حيث تبدأ عادات سداد عند الذكور عند سن 45 عامًا في العديد من المناطق، بينما تبدأ عند الإناث من سن 40 عامًا، ويؤثر هذا بشكل أو بآخر على فهم سياسات الضمان والاشتراك فيها، أما الفلاحون التي تتراوح أعمارهم بين 41-60 عامًا فهم الأكثر ارتباطًا بهذه السياسة الجديدة، ولذلك فإن فهمهم لها أكبر نسبيًا، ومن ناحية أخرى يزداد تأثير المستوى التعليمي تجاه فهم سياسة الضمان الريفي الجديد، فتزداد درجة الفهم مع ازدياد مستوى التعليم، انظر الشكل (5-7):



الشكل (5-7) درجة فهم الفلاحين للضمان الريفي الجديد

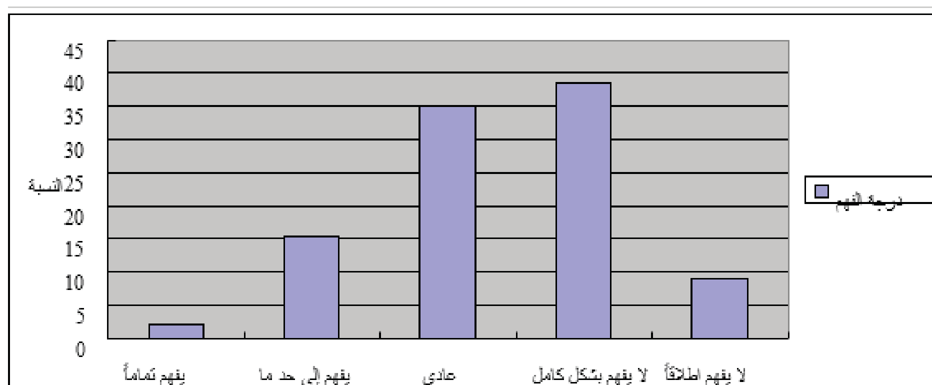
كما أن الفلاحين يدركون أولًا معايير وضوابط سداد تأمينات المعاشات في الضمان الريفي الجديد، وكذلك معايير وضوابط استحقاق صرف تأمينات المعاشات، ونسبتهم بالترتيب 22.9%، و19.5%، ويأتي بعدها فهم آليات العمل بنسبة 11.6%، ثم يأتي بعدها الدعم المالي الحكومي بنسبة 16.2%، ويفهم الفلاحون المعلومات المتعلقة بسياسات الضمان الريفي الجديد عن طريق ثلاثة أساليب وهي التليفزيون، ودعاية الكوادر الريفية، والحديث مع الأقارب والأصدقاء، ونسبهم بالترتيب 28.5%، و26.2%، و22.4%، وتبلغ نسبة الفلاحين الذين يحصلون على المعلومات من خلال الإذاعة 6.7%، كما تبلغ نسبة الفلاحين الذين يحصلون على المعلومات من الجرائد 6.4%، أما من يحصلون على المعلومات من خلال شبكة المعلومات الدولية فتبلغ نسبتهم 2.8%، ومن الطرق الفردية الأخرى لفهم سياسات الضمان الريفي الجديد الوثائق التي تصدر في القرية وكذلك يفهم الفلاحون سياسات الضمان الريفي الجديد عن طريق مديرياالقرى وغير ذلك من الوسائل، وطبقًا لاستطلاع الرأي، فإنه كلما ارتفع مستوى التعليم، كلما كان الشخص أكثر ميلًا لاستقاء معلوماته من التليفزيون والجرائد وشبكة المعلومات الدولية، أما كلما تدنى مستوى التعليم، كلما كان الشخص أكثر ميلًا للحصول على المعلومات من دعاية الكوادر الريفية ومن خلال الأقارب والأصدقاء، ووصل عدد الفلاحين الذين لم يسمعوا من قبل عن سياسات الضمان الريفي الجديد 28.4%، ويمكن أن يكون هذا بسبب عدم تطبيق الضمان الريفي الجديد في مناطقهم، انظر الجدول رقم (36-7):

الجدول رقم (36-7) النواحي التي يفهمها الفلاحون في النظام الضمان الريفي الجديد وطرق الفهم

النواحي	%	%	طرق الفهم	%
معايير السداد	22.89	22.89	التليفزيون	22.89
معايير الاستحقاق	19.48	19.48	الإذاعة	19.48
الآليات المشغلة	11.63	11.63	الجرائد	11.63
الدعم الحكومي	16.22	16.22	الانترنت	16.22
لا يفهم أي شئ	60.3	60.3	الأقارب والأصدقاء	60.3
أخر	0.81	0.81		0.81

ملحوظة:هذا الجدول هو اختيار من متعدد، ويمكن للمشترك أن يختار عدة اختيارات، ولا تصل النسبة المئوية الأفقية إلى 100%.

ويفهم عدد كبير من الفلاحين القليل جدًا من سياسات الحسابات الفردية في الضمان الريفي الجديد، فلا تتعدى نسبة من يفهمون الحسابات الفردية بشكل جيد 2%، بينما يفهم 15.4% من الفلاحين ذلك الجانب بشكل نسبي، كما أن 17.4% فقط من المشاركين في الاستطلاع يفهمونالحسابات الفردية، انظر الشكل (6-7):



الشكل (6-7) درجة فهم الفلاحين للحسابات الفردية

وبالنسبة لرغبة سداد مصاريف الحسابات الفردية فإن هناك 47.2% من الفلاحين يرغبون في السداد، وهناك 31.2% لم يحسموا رأيهم، وهناك 21.6% يعلنون عدم رغبتهم في هذا، انظرالجدول رقم (37-7):

الجدول رقم (37-7) الرغبة في سداد مصروفات الحسابات الفردية لدى الفلاحين

الرغبة في السداد	العدد	%
يرغب بشدة	25	10.0
يرغب بشكل نسبي	93	37.2
عادي	78	31.2
لا يرغب	47	18.8
لا يرغب بشدة	7	2.8

وعند التطرق إلى سؤال"هل تشعر بعدم معقولية هذه السياسة عندما تعرف إن

من لم يكمل 15 عامًا من تراكم الحسابات الفردية لن يحصل على رواتب تقاعد أساسية؟"أجاب 36.4% بأن هذا معقول، وأجاب 44.8% بأن هذا غير معقول، وعن الرغبة في استمرار السداد لمدة 15 عامًا متواصلة، كانت الرغبة لدى الغالبية العظمي من المشاركين في الاستطلاع متدنية، وكانوا مهتمين بشكل أكثر بالدخول الحالية، وبالنسبة للمدة التي تصل إلى 15 عامًا، فإن نسبة"الرفض القاطع"، و"الرفض النسبي"بلغت 61.2%، أما نسبة"الموافقة النسبية"، و"الموافقة التامة"فقد بلغت 24%، وبالنسبة للشرائح العمرية كانت الرغبة في السداد عند الشريحة التي تتراوح أعمارها بين 21-40 عامًا هي الأكبر، حيث عبرت 31.6% منهم عن"الموافقة التامة" و"الموافقة النسبية"في السداد، أما الشريحة التي تتراوح بين 41-60 عامًا فقد أتت في المركز الثاني بنسبة 26.3%، وكانت الشريحة التي تقل عن 20 عامًا هي الأقل، حيث لم يكن بينها من يرغب في السداد، وبالنسبة لسؤال"هل توافق على دفع مبلغ أكبر في مقابل الحصول على معاش أكبر؟"، فإن 47.2% قد أبدوا"الموافقة التامة" و"الموافقة النسبية"، وأبدى 27.2% من الفلاحين عدم الموافقة وعدم الرفض، بينما أبدى 25.6%"الرفض النسبي" و"الرفض القاطع"، انظر الجدول (38-7):

الجدول رقم (38-7) الرغبة في رفع مستوى السداد ورفع سنوات السداد للحسابات الفردية لدى الفلاحين

الرغبة	رفع مستوى السداد		زيادة سنوات السداد	
	%	العدد	%	العدد
الموافقة التامة	16.4	41	7.6	19
الموافقة النسبية	30.8	77	16.4	41
لا موافق ولا رافض	27.2	68	14.8	37
الرفض النسبي	21.6	54	47.6	119
الرفض القاطع	4	10	13.6	34

وبعد انضمام الغالبية من الفلاحين إلى الضمان الريفي الجديد، فإنهم يدركون نسبيًا قيمة المعاش الذيسيتحصلون عليه بعد بلوغ سن الستين، ويوضح الاستطلاع أن 73% من الفلاحين يعرفون مستوى رواتب المعاشات في الضمان الريفي الجديد، ولكن 77.4% يعتقدون أنمستوى المعاشات في الضمان الريفي الجديد لن يكفي نفقات كبار السن، انظر الجدول رقم (39-7):

الجدول رقم (39-7) مستوى كفاية رواتب المعاشات في الضمان الريفي الجديد لنفقات المشاركين فيه

المستوى	العدد	النسبة المئوية
يكفي	7	2.8
كاف بشكل أساسي	22	8.7
بالكاد يكفي	28	11.1
لايكفِ	101	40.1
لا يكفي من الأساس	94	37.3

أحوال سداد مصروفات الاشتراك في الحسابات الفردية في الضمان الريفي الجديد

وبالنسبة لمستوى السداد المتوقع للحسابات في الضمان الريفي الجديد، فإن 29.2% من الفلاحين ينوون دفع 100 يوان سنويًا كمصروفات تأمينات المعاشات، بينما ينوى 15.4% دفع 200 يوان، وينوي 14.5% دفع 300 يوان، بينما ينوي 11.9% دفع أكثر من 500 يوان، ويدخر عدد كبير من الفلاحين المال لدفع مصروفات التأمين، ويعتمد الباقي في الدفع على أفراد الأسرة والتبرعات الاجتماعية والدعم المالي الحكومي، ويعتمد البعض على الأصدقاء والأقارب، وعلى الاقتراض وعلى إعانات الأسر الأقل دخلًا، بينما لا يحتاج كبار السن إلى سداد تلك المصروفات، ويتحدد مصدر دفع تلك المصروفات بناءً على الشخص ذاته، انظر الجدول رقم (40-7):

الجدول رقم (40-7) مصدر مصروفات الحسابات الفردية لدى الفلاحين

مصدر المصروفات		الادخار الشخصي	الاقتراض	الأقارب والأصدقاء	أفراد الأسرة	التبرعات الاجتماعية والدعم المالي الحكومي	عدد السنوات التي لا تحتاج فيها للسداد
الجنس	ذكر	86.3	0.7	0.7	7.9	0.7	3.6
	أنثي	84.5	0.9	0.0	10.3	0.0	4.3
السن	تحت سن 20 عاماً	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0
	بين 21-40 عاماً	93.0	1.8	0.0	5.3	0.0	0.0
	بين 41-60 عاماً	92.7	0.7	0.7	6.0	0.0	0.0
	أكثر من 61 عاماً	55.6	0.0	0.0	20.0	2.2	22.2
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	66.7	0.0	0.0	11.1	2.8	19.4
	التعليم الأساسي	72.2	1.9	0.0	20.4	0.0	5.6
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	98.1	0.0	0.0	1.9	0.0	0.0
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	85.7	0.0	2.0	12.2	0.0	0.0
	التعليم الجامعي وأعلى	91.7	8.3	0.0	0.0	0.0	0.0
الحالة الصحية	ممتازة	89.8	0.5	0.5	7.0	0.0	3.2
	عادية	73.8	1.6	0.0	16.4	0.0	8.2
	متدنية	71.4	0.0	0.0	0.0	14.3	14.3
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	94.4	0.0	0.0	5.6	0.0	0.0
	منخفض	87.4	0.6	0.6	8.8	0.0	2.8
	متدني	75.9	1.9	0.0	11.1	1.9	9.3

وبالنسبة لتأثير مصروفات الضمان الاجتماعي الجديد على المعيشة، فإن الأسر التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع لا تشعر بأي ضغوط أو تشعر بضغوط قليلة جدًا، بينما يشعر 38.8% من الأسر ذات الدخول المتدنية نسبيًا بضغوط أعلى، ومنهم 8.2% يشعرون بإن الضغوط عالية جدًا، انظر الجدول رقم (41-7):

الجدول رقم (41-7) ضغوط مصروفات الضمان الريفي الجديد لدى الفلاحين المشاركين (%)

ضغوط المصروفات	مستوى دخل الأسرة		
	متدنية نسبياً	متوسطة	عالية نسبياً
كبيرة بشكل خاص	8.2	6.1	0
كبيرة نسبياً	30.6	7.8	0
ليست كبيرة	46.9	48.6	50.0
منعدمة	14.3	37.4	50.0

تم تفعيل أسلوب"حصول كبار السن على المعاشات وإلزام الأبناء بدفع المصاريف"وذلك في المرحلة التجريبية لضمان الفلاحين الجديد، وبالنسبة لهذا الأسلوب فإن 39% من الفلاحين يرون بأن هذا الأسلوب غير عقلاني، والأسباب في ذلك تتركز في- الاعتقاد بأن النظام الجديد يستولي على أموال الأبناء من أجل رعاية كبار السن، وثانيًا الاعتقاد بأن هذا ينتهك قاعدة الاشتراك الطوعي، وكان لمستوى التعليم تأثير كبير نسبيًا في فهم هذه السياسة، وكانت الفئة الأقدر على فهم تلك السياسة الجديدة بشكل واضح وتكوين رؤية خاصة تجاهها هم الحاصلين على تعليم جامعي فأكثر، وذلك بنسبة 84%، كما أن هناك 21% من الحاصلين على تعليم ابتدائي فأدنى يفهمون تلك السياسات بشكل خاطيء، ويعتقدون بأن سياسة سداد الأبناء لمصروفات معاشات كبار السن هي من قبيل"الاستيلاء على أموال الشباب لرعاية كبار السن"، انظر الجدول (42-7):

الجدول رقم (42-7) موقف الفلاحين من"سياسة سداد الأبناء لمصروفات معاشات الكبار"

التعليم		غير معقول	يستولي على أموال الشباب لرعاية كبار السن	ينتهك الرغبة الشخصية	معقول
أدنى من التعليم الابتدائي	العدد	22	19	16	34
	%	24	21	18	37
المراحل الأولى من التعليم المتوسط	العدد	21	15	25	40
	%	21	15	25	40
المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	العدد	14	9	9	15
	%	30	19	19	32
التعليم الجامعي فأكثر	العدد	0	2	5	5
	%	0	17	42	42

وقد أوجد الضمان الاجتماعي الجديد ظاهرة"تحديث بيانات المشاركين في الضمان، وتقليل نفقات الاستمرار في الضمان"، وقد بين الاستطلاع أن قرابة 10% يميلون للخروج من الضمان، وبالنسبة للفئة العمرية فإن 15% من الفئة العمرية التي تقل أعمارها عن 40 عامًا لا يرغبون في الاستمرار في الضمان ، والسبب في ذلك طول الوقت وكبر حجم التغيرات، حيث لن يحصلوا على المعاشات القاعدية إلا بعد بلوغهم سن الستين، أي إنهم سيستمرون في السداد لقرابة عشرين أو ثلاثين عامًا حتى يتسنى لهم الحصول على رواتب المعاشات القاعدية، وطبقًا لهم فإن الأوضاع بعد عشرين أو ثلاثين عامًا لا يمكن معرفتها بدقة وليست مطمئنة، وبالتالي فإن حماسهم ليس كافيًا، وفي الوقت ذاته فإن الفلاحين الشباب يعتقدون أنهم مازالوا شبابًا، وما زال أمامهم عشرات السنين ليبلغوا سن الستين، وما زال أمامهم عشرات السنين ليتدبروا أمر المعاشات، ومن المبكر جدًا ومن غير الضروري أن يفكروا في ذلك الآن، انظر الجدول رقم (43-7):

الجدول رقم (43-7) الميل للاستمرار في دفع مصروفات المعاشات لدى الفلاحين من الفئات العمرية المختلفة

الفئة العمرية		غير محدد	عدم الاستمرارية في السداد	استمرارية السداد
أقل من 40 عاماً	النسبة المئوية	7	2	50
		11.9	3.4	84.7
بين 41-60 عاماً	النسبة المئوية	5	10	135
		3.3	6.7	90.0
أكثر من 61 عاماً	النسبة المئوية	2	0	44
		4.3	0.0	95.7

وبالنسبة لتقييم الفلاحين لطرق سدادهممصروفات الاشتراك في الضمان الريفي الجديد، فإن 91% منهم يوافق على إجراءات السداد، ويرى 64% منهم أن الإجراءات سهلة وبسيطة، كما يرى 7% أن الإجراءات ليست بسيطة، بينما يرى 1% منهم أن الإجراءات ثقيلة وصعبة للغاية، انظر الجدول رقم (44-7):

الجدول رقم (44-7) تقييم الفلاحين لطرق سداد مصروفات الاشتراك في الضمان الريفي الجديد

دفع المصروفات	غير موافق		موافق		
البند	معقدة للغاية	ليست سهلة	البند	سهلة	سهلة للغاية
العدد	3	19	العدد	118	46
%	1	7	%	46	18

يختلف مقدار الدعم الحكومي تجاه الحسابات الفردية في الأماكن المختلفة لتجارب الضمان الريفي الجديد، كما تختلف وجهة نظر الفلاحين تجاه درجة معقولية مبالغ الدعم المالي الحكومي للحسابات الفردية، ويتأثر ذلك بالأحوال الاقتصادية للأسر، والسن، ومستوى التعليم، والنوع، ويتراوح مقدار الدعم المالي الحكومي للحسابات الفردية بين 0-600 يوان، ولأن الغالبية العظمى من الفلاحين يختارون دفع مصروفات تأمينية تبلغ 100 يوان سنويًا، فإن نسبة الدعم الحكومي للحسابات التي يدفع أصحابها 100 يوان شهريًا هي الأكبر (انظر الجدول 54-7)، بينما لا تظهر العلاقة بين الدعم الحكومي للحسابات الفردية وبين مستوى الدخل الأسري بشكل واقعي، كما أن ظهور مستويات الدعم المرتفعة نسبيًا إنما هي بسبب التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية بين المناطق، ولا ترتبط بشكل كبير بالأحوال الاقتصادية الأسرية لصاحب الحساب الفردي.

الجدول رقم (45-7) الدعم المالي الحكومي لمصروفات الحسابات الفردية للفلاحين

الدعم الحكومي (باليوان)	مستوى الدخل الأسري		
	منخفضة نسبياً	متوسطة	مرتفعة نسبياً
0	23.5	22.5	22.2
0-100	70.6	68.1	72.2
101-200	3.9	3.9	0
201-300	0.0	0.0	0
301-400	0.0	0.6	0
401-500	1.9	4.5	5.6
600	0.0	0.6	0

ومن ناحية معقولية الدعم المالي للحسابات الفردية، فإن 50% من الفلاحين ذوي الدخول الأسرية المرتفعة يعتقدون بعدم معقولية الدعم المالي، بينما يعتقد 39.1% من الفلاحين ذوي الدخول الأسرية المتدنية بمعقوليتها النسبية، وكلما كان الدخل الأسري للفرد مرتفعًا كلما كان راضيًا عن معايير الدعم الموجودة، بينما يتمنى الفلاحون ذوو الدخول الأسرية المتدنية أن ترفع الحكومة بعض الشيء من مستويات الدعم الذي تقدمه، ومن ناحية التقسيم العمري، فإن الفلاحين فوق سن 60 عامًا هم الأكثر رضا عن سياسات ومعايير الدعم الحالية، بينما الأقل رضا هم الفلاحون الذين تتدنى أعمارهم عن 20 عامًا، وبشكل كلي فإن الفلاحين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عامًا ترتفع درجة رضاهم عن السياسات بشكل نسبي، بينما يحتفظ من هم أقل من 40 عامًا بموقف متعادل وسطي تجاه معايير الدعم أو ياملون في وضع أفضل (انظر الجدول رقم 46-7)، وبالنسبة لمستوى التعليم، فإنه كلما زاد مستوى التعليم لدى الفرد كلما زادت حاجته إلى معايير أفضل لدفع واستحقاق تأمينات المعاشات، وكلما زاد مستوى التعليم كلما تدنت درجة رضا الفرد عن معايير الدعم الحكومي.

الجدول رقم (46-7) موقف الفلاحين من الدعم الحكومي للحسابات الفردية في الضمان الريفي الجديد

درجة معقولية الدعم الحكومي		معقول للغاية	معقول نسبياً	عادي	غير معقول نسبياً	غير معقول تماماً
السن	تحت سن 20 عاماً	0	0	50	50	0
	بين 21-40 عاماً	3.6	34.5	36.4	16.4	9.1
	بين 41-60 عاماً	9.3	37.2	30.2	21.7	1.6
	أكثر من 61 عاماً	11.9	40.5	21.4	16.7	9.5
مستوى التعليم	أدنى من التعليم الأساسي	9.1	51.5	18.2	18.2	3
	التعليم الأساسي	10.2	32.7	32.7	18.4	6.1
	المراحل الأولى من التعليم المتوسط	9.8	38	30.4	19.6	2.2
	المراحل المتقدمة من التعليم المتوسط	4.5	34.1	34.1	18.2	9.1
	التعليم الجامعي وأعلى	0	10	40	40	10

مستوى دخل الأسرة	مرتفع	7.1	42.9	28.6	21.4	0
	منخفض	7.2	39.5	28.7	18.6	6
	متدني	13	26.1	34.8	23.9	2.2

ومن الناحية الصحية يوجد اختلاف كبير، فذوو الأحوال الصحية المتدنية نسبيًا أكثر رغبة في الاستمرار في الضمان الريفي الجديد في حالات غياب الدعم الحكومي بنسبة 85.7%، بينما نسبة ذوي الصحة العادية 62.7%، ونسبة ذوي الصحة الممتازة 72.1% (انظر 47-7)، ويمكن ملاحظة أن الحالة الصحية تؤثر تأثيرًا كبيرًا في اختيار الاشتراك في الضمان في حالة غياب الدعم الحكومي، حتى أنها تتوفق على درجة تأثير الحالة الاقتصادية للأسرة في حسم اختيار الاشتراك، ورغبة ذوي الحالة الصحية المتدنية في الاشتراك في الضمان حتى في حالة غياب الدعم الحكومي تظهر أنهم يتوقعون أن درجة الخطر المستقبلية مرتفعة، وبالتالي فإنهم يرغبون في مواجهة المخاطر المستقبلية من خلال الضمان الريفي الجديد.

الجدول رقم (47-7) تأثير الدعم الحكومي في الاشتراك في الضمان الريفي الجديد

الاشتراك في حالة غياب الدعم الحكومي		الاستمرارية في المشاركة %	عدم استمرارية المشاركة %	غير محدد %
السن	تحت سن 20 عاماً	0	100	0
	بين 21-40 عاماً	64.9	21.1	14
	بين 41-60 عاماً	73.5	17.7	8.8
	أكثر من 61 عاماً	69.8	18.6	11.6
الحالة الصحية	جيدة جداً	72.1	18.6	9.3
	عادية	62.7	22	15.3
	متدنية	85.7	14.3	0
مستوى دخل الأسرة	مرتفع	88.9	11.1	0
	منخفض	69.7	20.2	10.1
	متدني	67.3	19.2	13.5

ومن ناحية الفئة العمرية فإن 100% من الفلاحين تحت سن العشرين عامًا يختارون عدم الاستمرار في الاشتراك في حالة غياب الدعم الحكومي، وفيما عدا ذلك ترتفع نسبة الفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 21-40 عامًا والذين يختارون عدم الاستمرار في الضمان في حالة غياب الدعم الحكومي وكذلك ترتفع نسبة الفلاحين الذين يحافظون على موقف وسط، ونسبهم بالترتيب 64.9%، و21.1%، بينما يرغب الفلاحون فوق سن 41 سنة في الاستمرار في الضمان حتى في حالة غياب الدعم الحكومي، ويمكن ملاحظة أن الفلاحين صغار السن يعتقدون أن الضمان الريفي الجديد قد فقد قوته الجاذبة في حالة غياب الدعم الحكومي، وبالتالي يختار الغالبية العظمى منهم عدم الاستمرار، أما الفلاحون الذين تتراوح أعمارهم بين 21-40 عامًا فإنهم يعتقدون إنه بغياب الدعم الحكومي فإن مصروفات الأسرة سوف تزيد وبالتالي تنخفض لديهم قوته الجاذبة، ومن ثم يعتنق الكثيرون وجهة النظر تلك، أما الفلاحون الذين تزيد أعمارهم عن 41 عامًا فإنهم يميلون بشكل أكبر إلى اختيار البقاء في الضمان حتى في حالة غياب الدعم الحكومي.

وإذا قررت الحكومة تقديم دعم أكبر للفلاحين الذين يختارون دفع مبالغ اشتراك أكبر في الضمان الريفي الجديد، ولم تنفذ نفس الكمية من الدعم في باقي القطاعات، فإن أكثر من نصف الفلاحين سيختارون دفع اشتراكات أكبر، وطبقًا للإحصائيات فإنه إذا لم يتم تطبيق سياسات للدعم الحكومي على كافة القطاعات، فإن الفلاحين الذين سيختارون (الموافقة التامة) و(الموافقة النسبية) تبلغ نسبتهم 54%، أما الفلاحين الرافضين فبلغت نسبتهم 17.2% (انظر الجدول رقم 48-7)، ومن الواضح أن سياسة"دفع أكثر بدعم أكثر"الموجهة للفلاحين سيكون لها أثر إيجابي في زيادة مدفوعات اشتراكات الفلاحين الضمان الريفي.

الجدول رقم (48-7) استعداد الفلاحين للمشاركة في تنفيذ سياسات الدعم المشجعة

الاستعداد	العدد	%
مستعد للغاية	30	12.0
مستعد نسبياً	105	42.0
عادي	72	28.8
غير مستعد	37	14.8
غير مستعد اطلاقاً	6	2.4

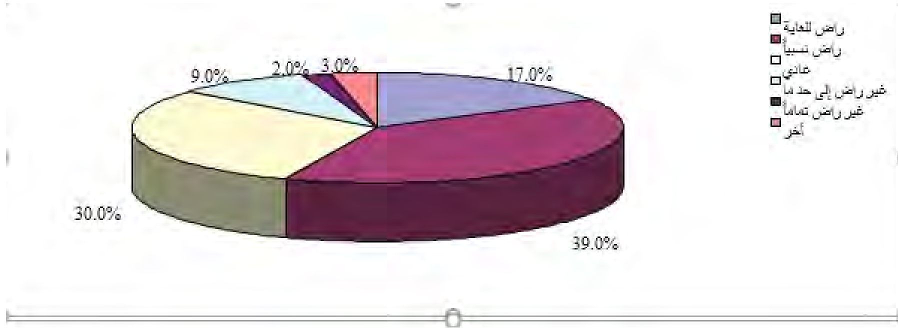
وطبقًا للإحصائيات، فإن 58% من الفلاحين لديهم ثقة في الدعم المالي المستقبلي للحسابات الفردية، وبلغت نسبة الذين اختاروا"ليس لديهم الثقة نوعاً"، و"ليس لديهم الثقة تماماً"، و"عادي"42%.

الجدول رقم (49-7) ثقة الفلاحين في الدعم الحكومي المكاني للحسابات الفردية

الثقة في الدعم المالي الحكومي	واثق تماماً	واثق بعض الشيء	عادي	ليس واثقًا	ليس واثقًا أبداً
العدد	23	96	47	32	6
%	0.11	0.47	0.23	0.16	0.03

درجة الثقة والرضا عن سياسات الضمان الريفي الجديد

طبقًا للإحصائيات تبلغنسبة رضا الفلاحين المشاركين في ضمان المعاشات الريفي، والضمان الريفي الجديد، وتأمينات المسنين الريفيين الذين بلا أراضي، وتأمينات المعاشات للعاملين في الحضر، وتأمينات المعاشات للمقيمين في الحضرإلى 86%، من بينهم 17% موافقين تمامًا، و39% موافقين بشكل نسبي، و30% اختاروا خانة"عادي"(انظر الصورة رقم 7-7)، وتوضح الصورة قبول وتقبل عدد كبير من الفلاحين لنظام تأمينات المعاشات الاجتماعية.



الشكل رقم (7-7) درجة الرضا عن سياسات الضمان الريفي الجديد

وبالنسبة للتركيبة العمرية، وصلت نسبة ثقة الفلاحين الذين ينتمون للتركيبة العمرية التي تزيد عن 60 عامًا تجاه سياسات الضمان الريفي الجديد إلى 100%، والسبب الرئيس هنا هو عدم اضطرار تلك الفئة العمرية إلى دفع اشتراكات التأمينات، ويدفع كل فرد في الدولة شهريًا 55 يوان كمعاش قاعدي، بينما كانت النسبة الأدنى من الثقة عند الشريحة العمرية التي تقل عن أربعين عامًا، والسبب الرئيس هنا هو طول الفترة التي سيسددون فيها الاشتراك، وكثرة التغيرات، وبلغت الثقة لدى الشريحة العمرية التي تتراوح بين 41-60 عامًا 72%، وتتوقف بذلك على الشباب، وتقل عند

كبار السن (انظر الجدول رقم 50-7)، وبالنسبة لدرجة الرضا عن الخدمات المقدمة، فإن نسبة الرضا وصلت 43%، وبلغ الذين اختاروا"عادي"30%، انظر الجدول رقم (51-7):

الجدول رقم (50-7) درجة ثقة الفلاحين في الضمان الريفي الجديد

المرحلة العمرية		واثق تماماً	واثق	عادي	لست واثقًا تماماً	لست واثقاً
أقل من 40 عاماً	العدد	10	24	19	6	0
	النسبة المئوية	16.95	40.68	32.20	10.17	0.00
بين 41-60	العدد	35	71	29	12	1
	النسبة المئوية	23.65	47.97	19.59	8.11	0.68
أكثر من 61 عاماً	العدد	7	34	6	20	0
	النسبة المئوية	10.45	50.75	8.96	29.85	0.00

الجدول رقم (51-7) درجة قبول الفلاحين المشاركين في الضمان لجودة الخدمات الشخصية

درجة القبول	مقبولة			غير مقبولة	
	أقبل بشدة	أقبل	عادي	غير راض	غير راض تماماً
العدد	45	109	77	12	10
%	18	43	30	5	4

وطبقًا للإحصائيات، فإن هناك 44.6% من الفلاحين"يرون أن تجارب الضمان الريفي الجديد جيدة جدًا، وتصب في مصلحة الفلاحين، وتساعد الفلاحين في بناء حياة كريمة"، بينما يري 13.5 أن تجارب الضمان الريفي الجديد"قدمت العديد من السياسات"، واليوم كما الغد، وهناك نقص في الثقة في إمكانية الحصول على المعاشات كاملة وفي الوقت المحدد"، كما يرى 1.45% من الفلاحين أن تجارب الضمان الريفي الجديد"غير مجدية، وأنها شكلية تمامًا، انظر الجدول رقم (52-7):

الجدول رقم (7-52) تقييم الفلاحين لسياسات الضمان الريفي الجديد

تقييم الفلاحين لسياسات الضمان الريفي الجديد	العدد	%
الجديد جيدة جدًا، وتصب في مصلحة الفلاحين، وتساعد الفلاحين في بناء حياة كريمة	587	44.6
قدمت العديد من السياسات، وهناك نقص في الثقة تجاه الحصول على المعاشات كاملة وفي الوقت المناسب	178	13.5
لم نفهم تلك السياسات، ليس هناك رأي تجاهه	530	40.3
ليست ذات جدوى، شكلية للغاية	19	1.4

وعندما تم توجيه سؤال"ما هي في رأيك المشكلة الرئيسة التي تواجه الحكومة في تعزيز سياسات الضمان الريفي الجديد"أجاب 15.2% من الفلاحين أنهم يعتقدون أن المشكلة الرئيسة هي العمالة غير الكافية، بينما اعتقد 35.9% من الفلاحين أن المشكلة تكمن في عدم توضيح العمل بما فيه الكفاية للشرح والتفصيل، بينما اعتقد 31.3% من الفلاحين بعدم ارتفاع كفاءة الحكومة في توسيع ونشر سياسات الضمان الريفي الجديد، وأجاب 33.6% من الفلاحين بأنهم لا يحتاجون لسياسات الضمان الريفي الجديد لرعاية المسنين، بينما أجاب 18.9% من الفلاحين بأن لديهم أبناء وبنات، ولا يحتاجون لهذا النظام، وأجاب 30% منهم بأن عدم المقدرة على توفير الاشتراكات تشكل واحدة من العقبات الأساسية في الاشتراك في تأمينات المعاشات الريفي الجديد، بينما اعتقد 40.2% بأنهم لا يثقون في النظام الجديد، ويخشون من عدم حصولهم على عائد بعد الاشتراك فيه، وشكل هذا أيضًا عقبة في طريق الاشتراك في الضمان الريفي الجديد، واعتقد 34% من الفلاحين بأن المعاشات التي يقدمها الضمان الريفي الجديد متدنية للغاية، ومستوى الضمان أيضًا متدني، ومن ثم لا يرغبون في الاشتراك فيه، انظر الجدول رقم (7-53):

الجدول رقم (53-7) رأي الفلاحين في المشكلات الموجودة في الضمان الريفي الجديد

المشكلات الموجودة في سياسات الضمان الريفي الجديد	العدد	%
عدم كفاية العاملين	198	15.2
شرح العمل	467	35.9
كفاءة العمل	408	31.3
لا يحتاجون الضمان الريفي الجديد	438	33.6
يميلون للرعاية الأسرية لكبار السن	246	18.9
لا يستطيعون تحمل اشتراكات الضمان	390	30.0
قلقين من عدم وجود مردود	523	40.2
التدني البالغ في مستوى مدفوعات المعاشات	442	34.0

ملحوظة:هذا الجدول هو اختيار من متعدد، ويمكن للمشترك أن يختار عدة اختيارات، ولا تصل النسبة المئوية الأفقية إلى 100%.

وطبقًا للإحصائيات فإن هناك اعتقاد عام بأن الاشتراك في الضمان الريفي الجديد مفيد، ويعتقد 78.4% من الفلاحين بإن الاشتراك يستحق ما يدفع فيه، وهناك فقط 21.6% يعتقدون عكس ذلك، انظر الجدول رقم (54-7):

الجدول رقم (54-7) درجة شعور الفلاحين بالاستفادة من الاشتراك في الضمان الريفي الجديد

درجة الاستفادة	العدد	%
مفيدة	1022	78.4
غير مفيدة	282	21.6

وعندما جاء دور سؤال "أي الأنظمة التأمينية تشعر بأهميتها النسبية" الضمان

الريفي الجديد، أم تأمينات المعاشات الأساسية للعاملين في الحضر، أم تأمينات المعاشات للمقيمين في الحضر؟"، رأى 26.2% أن"الضمان الريفي الجديد"هو الأهم، بينما رأي 27.6% أن الأهم هو تأمينات المعاشات الأساسية للعاملين في الحضر، بينما رأى 8% أن الأهم تأمينات المعاشات للمقيمين في الحضر، بينما بلغت نسبة الذين رأوا بأهمية كل الأنظمة 38.2%، انظر الجدول رقم (7-55):

الجدول رقم (7-55) رأي الفلاحين في النظام الأهم في نظم تأمينات المعاشات

النظام الأهم	العدد	%
الضمان الريفي الجديد	336	26.2
تأمينات المعاشات الأساسية للعاملين في الحضر	355	27.6
تأمينات المعاشات للمقيمين في الحضر	103	8.0
كلهم	490	38.2

آراء ومقترحات الفلاحين تجاه تطبيق الضمان الريفي الجديد

وصل عدد الآراء التي حصل عليها هذا الاستطلاع بنظام الأسئلة المفتوحة إلى 1002 رأي (انظر الجدول رقم 56-7)، ومن ناحية الآراء والمقترحات التي قدمها الفلاحون تجاه الضمان الريفي الجديد يمكن بوضوح رؤية حالة معقدة من الآمال المرجوة والقلق، ومن ناحية المشكلات الموجودة في النظام الريفي الجديد، كان لدى الفلاحين الاعتقاد بأن المشكلات الأساسية الموجودة في تطبيق نظم الضمان الريفي الجديد تتمثل في عدم وضوح السياسات، وعدم القيام بالدعاية كما ينبغي، وبطء تعزيز السياسات، وعدم اكتمال السياسات وغيرها من المشكلات، وكانت أهم الاقتراحات التي قدمها الفلاحون هي تقوية الدعاية المبذولة لنظام الضمان الريفي الجديد، ورفع الدعم المالي، وإكمال النظام.

الجدول رقم (56-7) آراء ومقترحات الفلاحين تجاه سياسات الضمان الريفي الجديد

الرأي	العدد	%
شرح السياسة ليس دقيقًا، والدعاية ليست في موضعها	510	50.90
الاستثمارات الحكومية محدودة، وتعزيز السياسات بطيء، لا يتم تنفيذ تعليمات الرؤساء بدقة	125	12.48
تخطيط النظم ليس كاملًا (لا يثق الفلاحون في الحكومة ولا يقبلون النظام، والتغطية ليست كاملة، ونقاط التجريب قليلة، بعض الناس لا يستوفون شروط الاشتراك، الأنظمة متشابهة، ضمان القيمة وتنميتها)	121	12.08
تجهيزات هياكل العمل ليست كاملة ـ والعمالة ليست كافية، والكفاءة متدنية	114	11.38
الموارد الاقتصادية محدودة، فترات دفع الاشتراكات كبيرة، صعوبات دفع الاشتراك، محدودية مستوى الضمان	49	4.89
قيود الأفكار التقليدية، وتدني المستوى الثقافي، ونقص وعي الاشتراك، وضخامة المدى الزمني	21	2.10

الاختلافات الإقليمية في سياسات تأمينات المعاشات	6	0.60
تدني معايير دفع الاشتراكات	4	0.40

ومن خلال الاستطلاع الواقعي ظهرت العديد من المشكلات أثناء مرحلة تجارب الضمان الريفي الجديد، وترجع أسبابها إلى عدم قيام الجهات الحكومية المسؤولة بما يلزم من دعاية وإعلان، وهناك أيضا أسباب أخرى تتمثل في غياب الجانب العلمي والعقلاني عن تطبيق السياسات، وقد جذبت سياسات الضمان الريفي الجديد الفئة السكانية التي تميزت بعدة سمات ومنها مستويات الدخل المتوسطة والمتدنية، والمستوى التعليمي المتوسط والمتدني، والمستوى الصحي المنخفض، وقصر مدة تلقي العائد، ولم تكن تلك السياسات جاذبة بشكل كبير لذوي الدخل المرتفع والمستوى التعليمي المرتفع والفئات الشابة من القوى العاملة، وطبقًا لذلك تم تقديم الاقتراحات السياسية التالية:

أولًا:تأسيس آلية فعالة ومحفزة للاشتراك في الضمان، وضبط أساليب دفع معاشات الضمان الريفي الجديد، وتعديل الفترات الطويلة التي تدفع خلالها الاشتراكات والتي لا تأخذ في الاعتبار مقدار الاشتراكات، ووضع سياسات متماثلة للحصول على معاشات قاعدية، كما أن الفلاحين الذين ينوون سداد الاشتراكات بشكل متواصل لأكثر من 15 عامًا يمكن أن يزداد مقدار اشتراكهم بشكل سنوي، وبالتالي ترتفع معاشاتهم القاعدية بنسبة محددة، وفي الوقت ذاته يمكن بناء آليات ترتبط فيها المعاشات القاعدية بالحسابات الفردية، ويتم بناء آليات مشجعة ومرنة للدعم المالي للحسابات الفردية تكون موجهة للفلاحين الذين ينوون الدفع لمدة تزيد عن 15 عامًا، ومن ناحية أخرى يمكن تفعيل مستويات أعلى من الدعم بالنسبة لمن يختارون حسابات فردية ذات مستوى أعلى، ولكن تباعًا مع رفع درجة الحساب الفردي، ينخفض دعم الحسابات الفردية بشكل مطرد، والاهتمام بفاعلية التوزيع الثاني للحسابات الفردية وتضييق الفجوة في الدخول.

ثانيًا:إعداد فريق من الموظفين المؤهلين ذوي الوعي العالي، فبسبب تدنى معرفة الفلاحين بالضمان الريفي الجديد، وعدم وضوح سياسات الضمان الريفي الجديد واختلاف السياسات عن بعضها البعض، فإن هذا يولد عدم ثقة تجاه السياسات،

ومن ثم فإن تناول الدوائر الإعلامية للضمان الريفي الجديد من حيث شروط ودرجة الانضمام، ومستوى مبالغ المعاشات، ومعايير دفع الاشتراكات وغيرها، يرفع بشكل عملي من مستوى المعرفة لدى الفلاحين تجاه سياسات الضمان الريفي الجديد، وكذلك إطلاق المميزات الكامنة للدعاية السياسية للكوادر على مستوى القرى، ومن خلال الشرح الوافي لسياسات الضمان الريفي الجديد، يمكن تعميم المعرفة بالضمان الريفي الجديد لسكان القرى، لذا فإن إعداد فريق من الموظفين المؤهلين ذوي الوعي العالي، تحكم السيطرة على القدرات الدعائية للموظفين وعلى جودة العمل، وترفع من المعرفة الدعائية للسياسات، كما أن تبسيط عمليات"الضمان الريفي الجديد"يجعلها بمثابة الناطق الرئيس للعمليات المستقرة للضمان الجديد.

ثالثًا:ضمان استمرارية تطبيق سياسات"الضمان الريفي الجديد"،وبتأثير قيود المفاهيم التقليدية وظروف المعيشة يهتم الفلاحون بشكل أكبر بالمعاشات قصيرة المدى، ويعزز التركيز الكامل على تطبيق سياسات دعم"الضمان الريفي الجديد" من الإشراف على الحسابات الفردية للضمان الريفي الجديد، وتطبيق العمل الأساسي، كما أن ضمان التطبيق الفعال لكل سياسات الدعم المالي يضمن الدفع الفعال والناجح لمعاشات الفلاحين المشتركين في الضمان، ويرفع بشكل واقعي درجة الثقة لدى الفلاحين تجاه سياسات الضمان الريفي الجديد.

رابعًا:تأسيس آليات تربط بين النظم المتعددة لضمانات المعاشات، إن الربط بين"الضمان الريفي الجديد"وتأمينات المعاشات للمقيمين في الحضر، والربط بين"الضمان الريفي الجديد" و"ضمانات المعاشات الريفية" ترتبط بشكل مباشر بالمفتاح الرئيس للتنمية المستديمة طويلة المدى لنظم تأمينات المعاشات في الريف والحضر، وحاليًا يتم تطبيق نوعين مختلفين من نظم المعاشات في الريف والحضر، ولحل مشكلة"تشظي"نظم تأمينات المعاشات الحالية، لا بد من حل الارتباط في نظم تأمينات المعاشات في الريف والحضر، ويمكن الحصول على درجات مختلفة من الاشتراكات والتمتع بمستويات مختلفة من المعاشات، ويمكن الحصول على معايير موحدة لتطبيقها تجاه شروط الاشتراك وطرق الصرف، وتعديل الآليات، واستحقاق الدعم.